

Sugari, al-Migdad ibn Abd Allah lat-langih ol-rate lil-Mukhtasar al-Shara ; c/ jebeje مكساليالمالم عنوالجامة النفي المنافظة المناف عجص

> القنية الكبرة كالمتكِّر الفِن يرّ حَسَّال الذِينَ مِعْسَدَادِين عَسِّم الْمَال السيُورعُ الْمِلِّي التُوَلِّسُ ٢١ المُعِيَّةِ

> > (الجزء الثالث)

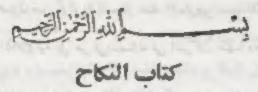
باهمامر النِّسَيْد مَجِوْد الرعِثِي

تحتثيق التَيَّدَعَبَرَاللَهُمِيِّ الكَوْمَكَرِي

White are health

Johla

كتاب: التقيح الراثع لمختصر الشرائع تأليف: القاضل المقداد بن عدالله السيورى نشر: مكتبة آية الله السرعشي طبع: مطبعة المنهام _ قم المدد: (٠٠٠٠) التاريخ: ١٤٠٤ هـ الطبعة: الاولى



وأقسامه ثلاثة :

الاول : في الدائم وهو يستدعي فصولا : الله الدائم وهو يستدعي

(الاول) في صيغة العقد وأحكامه وآدابه .

أما الصيغة : فالايجاب والقبول .

قال الجوهري: النكاح الوطيء، وقد يكون العقد، تقول تكحتهاو تكحت هي أي تزوجت .

ثماله ورد في الكتاب تارة بمعنى العقد كقوله تعالى وياأبها الذين آمنوا اذا

۱) في الرياض: التكاح هو في اللغة الوطيء على الاشهسر كما نقل، بل عليه الاجماع في المختلف، وهو الظاهر من الجوهري كغيره من اهلها، الا أن المحكى عن الراغب استحالته وعن ابي القاسم الزجاج اشتراكه بيته وبين العقد وهوا لظاهر من غيره أيضاً.

وربما قيل بمجازبته قيهما ، لاخذهما من الضم والاختلايز والفلية . ورد بعدم منافاة التجوز باعتباد أصله المحقيقة فيهما أوفىأحدهما فيحرف اللفة ، مضافاً الى كون اطلاقه على الرطىء باعتباد وجود احد المماني فيه ، وهو لاينافى المحقيقة .

ويتوجه على الاول ان عدم المثافاة فرع وجود الدليل على الدعوى وليس فالأصل عدم النقل، وعلى الثاني انه يتوقف صحته على ادادة ما ذكرمن حاق اللفظ والخصوصية إ نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة ١٠٥ وتارة بمعنى الوطيء كقوله تعالى وحتى تتكح زوجاً غيره ١٠٥، فهل هوشرعاً مشترك بينهما أوحقيقة في الاول مجاز في الثاني ؟

قبل بالأول، لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة، وقبل بالثاني . وهو الاقرب لما تقرر في الاصول من أولوية المجاز عند التعارض مع الاشتراك ، وحيث

من الخارج وليس الكلام فيه بل هو في استعماله في المركب منهما وهو غير الاصل فيكون مجازًا .

وفي الشرع العقد خاصة على الاشهركما حكى، بل عن الشيخ والحلى والايضاح دعوى الاجماع عليه ، وهو الحجة فيه مع أصالة عدم النقل ان قلنا باتحاد اللغة معه وغلية استعماله في الشرع كذلك ، حتى قبل انه لم يرد في القرآن بذلك الا قوله تعالى وحتى تنكح ذوجاً غيره به لاشتراط الوطي، في المحلل وفيه نظر وهي امارة المحقيقة ، لا يراثها الثيادد لا تصحة النفي في مثل و هــذا سفاح وليس بنكاح به لاحتمال الاعتماد على القريئة كما فيه . وقبل بالعكس فلاصل بناء على كوته لغة كذلك، وقبل بالاشتراك ينهما للاستعمال والأصل فيه الحقيقة ولقوله و ولا تتكحوا ما نكح آباؤكم بم فدخول الامرين قيه .

ويضعف الأول بعد تسليم الثبرت لغة كذلك بتخصيص الأصل بمامر، والثاني بأعمية الاستعمال وعدم الدليل على ادادتهما معاً مع الآية وتساويهما في الحكم على تقدير تسليمه غير ملازم لذلك .

هذا على الثول يجواز استعمال المشترك في معنيه والا فهو باطل مناصله . التهي قوله تحمهاند .

أثول: قال الراغب في نكح : اصل النكاح للمقد ثم استمير للجماع، ومحال ان يكون في الأصل للمجماع ثم استمير للمقد، لان اسماء الجماع كلها كنايات لاستقياحهم ذكره كاستقباح تعاطيه، ومحال ان يستمير من لا يقصد فحثاً اسم ما يستفظمونه لما يستمحسنونه، قال تعالى « وانكحوا الايامي » « اذا تكحتم المؤمنات قا يكحوهن باذن اهلهن » الي غير ذلك من الايات .

- ١) سورة الأحراب: ٤٩ .
- المراع البيرة: ١٣٠ ١١ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١ ١١٠ ١١ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١ ١١ ١١٠ ١١ ١١٠ ١١٠ ١١٠ ١١ ١١٠ ١١ ١

واحترزنا بالابتداء عن شراء الامة واتهابها ، فانه أيضاً مملك للوطىء لكن لا ابتداء بل تبعاً لملك العين .

اذا عرفت هذا فهنا قوالد : ١٠٠ صيدا يه دا يا درايا بالما المات به موت

(الاولى) قبل النكاح ينقسم بانقسام الاحكام الخمسة: قالواجب ما خيف منع عدمه الوقوع في الزنا، والحرام ما منع منه كنكاح الخامسة وما اشتبل على تسرك واجب، والمكروه كنكاح القابلة المربية ومسن ولد مسن الزنا، والمندوب هوماحصلت معه القدرة على المؤنة والشهوة غير المخوف معها الزنا، وهو اجماع، والمباح عند الشيخ في المبسوط الهوما لم تحصل معه الشهوة وان حصلت القدرة، وعند أبن حمزة من المكروه ما انتفى فيه الشهوة والقدرة مما فان انتفى أحدهما فهومياح.

(الثانية) الاقرب أنه مستحب مطلقاً ، لقوله صلى الله عليه و آله وسلم : ما استفاد امرؤمسلم قائدة بعد الاسلام أفضل من زوجة مسلمة تسره اذا نظر اليها وتطيعه اذا أمرها وتحفظه اذا غاب عنها في نفسها وماله ١٢. وغير ذلك مست الاحاديث .

۱) المبسوط ٤/ ، ١٦ قال قيه : الشكاح مستحب في الجملة للرجل والمرأة ليس بواجب تحلافاً لذاود . والناس ضربان ضسرب منته للجماح وقادر على الشكاح وضرب لاينتهيه . فالمشتهى يستحب له أن يتزوج والقدى لايشتهيه المستحب أن لايتزوج لقوله تعالى و وسيداً وحصوداً » ، فعدحه على كونه حصوداً وهوالذى لايشتهى النساء وقال قوم هو الذي يمكنه أن يأتي ولكن لايقطه . انتهى .

أقول : ظهور كلامه هذا امتحاب ترادالكا حلمن لايشتهيه . ١

٢) الكافي ٥/ ٣٢٧ ، التهذيب ٧ ، ٢٤ ، الققيه ٢٤٦/٣ ، الوسائل ١٢٤٧ . ١٠

ويشترط النطق بأحــد ألفـاظ ثلاثة : زوجتك ، وانكحتك ، ومتعتك . والقبول وهو الرضاء بالايجاب .

واحتجاج الشيخ بأنه مدح عيسى عليه السلام بالحصور وهو الذي لا يفارب النساء يدل على أفضاية الترك . ضعيف ، لجواز كونه من خواص الانباء اذا منعهم عن كمال التبلغ ، أو أنه في الشريعة السابقة كذلك ، ولذلك كان عيسى عليه السلام غيرموصوف به مطلقاً ، ولا يلزم مثله في حق تبينا عليه السلام لجواز اختصاصه من الله بعزيد عناية يقدر معه على كمال التبليغ من غير معارضة النكاح له . مع اشتمال النكاح على تكثير النسل المقيد لتكثير اشخاص التوع، ولما فيه من رياضة النقس وتسكين الشهوة عن معارضة القوة العاقلة .

(الثالثة) لوتعارض التخلي للعبادة المندوبة والتكاح بحيث لايحصل كمال التخلي الاصع تركه هل هو أفضل أم التخلي ؟ الحق الاول، لما قلناه من الحديث ولكوته أيضاً عبادة لما تقرر من فضيلته فسي نفسه ، قال عليه السلام : رذال موتاكم العزاب أ . وقال : ركعتان يصليهما المنزوج أفضل من سبعين ركعة يصليها أعزب أ.

قوله : ويشترط النطق بأحد ألفاظ ثلاثة زوجتك وانكحتك ومتعتك

١) الكافى ٣٢٩/٥، التهذيب ٣٢٩/٧، الفقيه ٣/٢٤ وفي الاخير « اداذل » وهو جمع رذل بستى رداً فهورذل، ويجمع على ارذل مثل كلب واكالب واكلب، والاش دذلة والرذال بالضم والرذالة بستاه وهوائذى انتقى جيده وبقى ادذله.

والعزاب جمع عزب يفتحتين يقال للرجل اذا لم يكن له اهل، ويقال : وامرأة عزب أيضاً .

٢) الكافي ٢٨٨٥، الققيمة ٢٤٩١، التهمليب ٢٣٩١٧ في الاخير: يصلبهما
 الاعزب .

أما الاولان فلاخلاف في وقوعه بهما ، ولقوله تعالى « قلما قضى زيد منها وطرآ زوجناكها » '' وقوله « حتى تنكح زوجاً غيره » ۱۲.

وأما الثالث فلاخلاف أيضاً في وقوع المنقطع به لكونه صريحاً فيه، وهل يقع به الدائم؟ قبل نصم ، واختاره المصنف هنا ، لما ورد أن مع الاخلال بالاجل ينقلب دائماً ، مسع أنه قد تقرر وقوع المنقطع بسه فجاز حينئذ وقوع الدائم به .

وفيه نظر ، لأن انعقاده دائماً مبني على جوازانعقاد الدائم بلفظ و متعت ، فلوبني الجواز عليه دار . والاقوى عدم الوقوع يه لوجهين :

١ > - أصالة عصمة القرح ، خرج منه موضع الاجماع فيبقى الباقي
 على أصله .

والالزم الاشتراك، ولا يجوز استعمال الالفاظ المجازية في العقود والالزم الاشتمار وعدم انحصار الالفاظ، وهومتنى بالاجماع.

ويترتب على ذلك فوائد :

(الاولى) انه لايصح وقوعه بغير العربية الامع العجز .

(الثانية) لايصح بالمرادف من الاتفاظ العربية .

(الثالثة) يجب توقي اللحن المخل بالمقصود.

(الرابعة) حيث أن القبول كالمعلول والاثر للايجاب فلفظ الايجاب يـدل عليه ، فلايشترط فيه لفظ معين بلكل ما دل على الرضا صح وقوعه به .

١) سوتة الاحراب : ٢٧ .

٢) سورة البقرة : ٢٣٠ .

وهل يشترط وقوع تــلك الالفاظ بلفظ المــاضي ؟ الاحوط نعم ، لانه صريح في الانشاء .

ولو أتى بلفظ الامر كقوله للولى: زوجنيها، فقال: زوجتك، قيل: يصحكما في قصة سهل الساعدي.

ولو أتى بلفظ المستقبل كقوله: أتزوجك ، قيل: يجوز كما فى خبر ابان عن الصادق عليه السلام فى المتعة: أتزوجك ، فاذا قالت: نعم ، فهى امرأتك .

قوله : وهل يشترط وقوع تلك الالفاظ بلفظ الماضي ؟ الاحوط نعم لاته صريح في الانشاء

علم من استقراء قواعد الشرع استعمال الماضي في الانشاءات ليكون نصاً في الوقوع لدخول الماضى في الوجود ، لأن المستقبل محتمل للوعد ، قمع جوازه ان أوقع عقداً آخر بلفظ المستقبل عاد الكلام فيه كالاول وهلم جرا ، بخلاف الماضي فانه نص في الانشاء ، لانه ان علم عدم سبق صيغة فهوالانشاء والاقهواقرار يغيد فائدة الانشاء, ومراد المصنف بقوله وتلك الالفاظ، ما هوأعم من ألفاظ الإيجاب أوالقبول، والا لماكان لا يراد المخبرين وجه لا تهما في القبول لا الايجاب، ولوقال الاجود أوالاقوى نعم كان أولى .

قوله: ولواتي بلفظ الامر كقوله للولى زوجنيها. الى قوله: ولواتي بلفظ المستقبل كقوله اتزوجك ـ الى آخره

هذا اشارة الى ما قاله الشيخ في « المبسوط » أ من صحة وقوع القبول يلفظ الأمر أوالاستقبال .

P) HOLD BUSINESS OF THE

^{1 192/}E June 1 (1

ولو قال زوجت بنتك من فلان فقال نعم فقال الزوج قبلت . صبح ، لانه يتضمن السؤال .

أما الاول فلخبرسهل الساعدي : ان امرأة أتت النبي صلى الله عليه وآله فوهبته تفسها فلم يقبل ذلك، فقال له رجل: زوجنيها يا رسول الله . فقال : على أي شيء . فقال : على ازاري هذا . قال : ان أعطبتها اباه جلست ولا أزارلك فالتمس غيره . فقال : ما أجد شيئاً .فقال له : هل معك شيء من القرآن . قال : فم سورة كذا وسورة كذا وسساهما . فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : زوجتكها بما معك من القرآن (١٠).

وفيها دلالة على أمور: « ١ » جواز تقدم القبول ، «٣» وقوع تعليم القرآن مهراً ، «٣ » كون التمكن من النفقة ليس شرطاً في الحال ، « ٤ » كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم ألى « ٥ » كون الخطبة للنكاح غبرواجبة والا لما تركها صلى الله عليه وآله وسلم ويجوز تركه للندب تعليماً لجوازه، « ٦ » وقوع القبول بلفظ الامر . وفيه نظر، لامكان الاعادة بلفظ الماضي وعدم النقل لايستلزم المدم .

وأما الثاني فلخبر أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام؟ ا في المتعة . وفيه أيضاً النظر المتقدم أواضمار تقديره فهي امر أتك ان قبلت ، واطلاق اسم امر أتك تجور تسعية الشيء باسم ما يؤل اليه ,

قوله: ولوقال رُوجِت بنتك من فلان فقال نعم فقال الرُوج قبلت صح لاته يتضمن السؤال

١) المستدرك اثباب ٢ من ابواب المهسور ، السنن لليهتي ٢٤٢/٧ ، كترالعمال ١٩٤٧ مع اختلاف تي هذه السمادر .

٧) اشارة الى الآية الشريقة ٦ من سورة الاحراب .

٣) الكافي٥/٥٥٤ ، التهذيب ١/٥٦٧ ، الاستيماد ١/ ١٥٠ الوسائل ١١/٢٦٥.

هذا الحكم ذكره الشبح " ، ووحهه أن و نعم ۽ صريحة في اعاده ما تقدم من السق ب أعني روحت ، وروجت صريح والصريح في الصريح صريح .

وفيه نظر، لأن وهل روحت عنصح التاء استحدار فهوانشاء ووبعم روجت، نصم الناء حبر ، لأنه لو كان انشاء لسم يصبح أن يكون حواناً للاستحبار ، لأن معناه على وقع منك رواح في الرس المناصي أم لا، فيكون المحواب وقع أولم يقع ، فان كان قد وقع صبح ورجع القبول من الروح لى الأنشاء السابق، وان لم يقع لم يكن الحبر المعترضة بنعم للابتحاب بل لابد من اعادة الإيجاب .

معم يحكم عنيه لكومه اقراراً ، لكن الاقرار لايصلح لنحليل النصع ، لامه ليس سماً مل كاشف عن السب والاولى عدم الوقوع ، وهو احتيار العلامة في المختلف وولده .

قوله: ولايشترط لقديم الايجاب

هذا هو المشهور، قال الشبح في المنسوط؟؛ أنه بمبر خلاف وحمل الحجة في ذلك خبري سهل وأيان ، وقد عرفت ما فيهما .

قالاولى أن يقال: لاشك أن الاصل يقتصي تقديسم الايجاب لكومه كالعلة والمؤثر المنقدمين على المعلول أو الاثرضعاً. وعدل عن دلث في المكاح لان حياء المرأة يمتعها من الانتداه مه.

١) البسوط ١٩٢/٤ ،

۲) المسلوط ٤ / ١٩٤ قال فيه الإدا تعادد فان تضدم الأيجاب على القبال فثال دوختك فقال قبلت المراجع صح وكدلك دو عدم الأيجاب في البيع على القبول صح بالا خلاف دواند الروح دوختيه فقال دوجتكها صح دان لم يعد الزوج القبول بالا خلاف الحبومعلد الساعدى دلى آخرما قال .

ولا تجزى الترجمة مع القدرة على البطق وتجزى مع العذر ، كالاعجم وكذا الاشارة للاخرس -

وأما الحكم فمساثل:

(الاولى) لاحكم لعبارة الصبى ولا المجون ولا السكران. وفى رواية : ادا زوجت السكرى نفسها ثم أفاقت فرضيت يه أو دخل بها وأقرته كان ماضياً .

قوله: ولاتجزى الترجمة مع القدرة على النطق

هدا قول الشيح في المبسوط الوادعي عليه الاجماع ، وحمل السحمرة ايقاع العقد بالعربية من المستحمات، وهويستلرم جوار ايدعه بلعة أخرى محتجاً بأن المقصود هو المعنى بالدات واللمط مقصود بالعرض، لان الفرض منه كوته آلة لايصال المعنى الى الدهن ، فأي لفظ أدى دلك كفي .

وفيه نظر ، لأنا بمنع عدم تعنق المرص للحصوص النعط ، بل الخصوص مقصود والالجاز المرادف فيلزم الاشتمار .

قوله : وفي رواية ادا زوجت السكرى نفسها ثم افاقت فرضيت او دخل بها فأفاقت واقرته كان ماضياً

هذه روابه محمد سامماعيل س بريع في الصحيح عن لصادق عليه السلام؟!

 السيسوط ١٩٤/٤ قال فيه فان عقدا بالفارسية فان كان مع القدرة على لعربية فلا يعقد بلا خلاف وان كان مسم العجر فعى وجهين حدهما نصح وهو الاقوى و لثامي لايمنح.

۲) لعقبه ۲۵۹/۳ ، التهديب ۲۹۲/۷ عن محمدين استاعيل بن بربع قال مألت
 الرصا عليه السلام عن ادرأه بد شرب بهد مسكرت فروجت نصها دخلا في سكرها ثم
 فاقب فأمكسوب دلك ثم طنت اله يترمها فودعت منه ... في النهديب : ففرعت منه ...

(الثانية) لايشترط حضور شاهدين ولا ولى ، اداكانت الروجة بالعة رشيدة على الاصح .

وعمل بها الشبح في النهاية " والفاضي ومنعها ابن اوريس"!،

والأولى العمل عبها لصحبها ، لكنها محموله على سكرتم يسلب أهبسة لا يحاب لعدم روال عقلها بالكنية، فان عمننا بها على الوحه المذكور السحب الحكم في الروح لو كان سكراناً أو كانا معاً سكرانس تحصول انقصد .

قوله: لايشترط حضورشاهدين ولاولى ادا كانت الزوجة بالعة رشيدة على الاصح

هد قول الاصحاب حمله ، ولم يحالف فيه غيراس ابى عنيل ، فابه حعل دلت شرطاً في الدئم حاصة ، محتجاً بروية المهلب الدلال عن الكاطم عليه السلام " . لكنها مشملة عني المكالبه مع "ل رحالها غيرمعبومة فلايعول عليها مع احماع الاصحاب على حلافها ، وكمي بدلك دليل .

فأقامت منع الرحل عنني ذلك الترويج أحلال هنولها اوالترويج فاسد لمكان المنكر ولاستين سرحن طبها لما في لهديب التروح طبها لما فقال الوا اقامت معد بعد ما افاقت فهو وصاف له في لتهديب رضا مها لما فلب اوهن يحورونك الترويج عليها لا فيس و عل ه في التهذيب لم فقال الا تعم

 دلها یه ۱۹۹۸ قال دیه و داعقدت در آه علی شبها و هی سکری کان البقد باطلاعات د قب و درصت شبه کان المعد داصیا ، دان دخل بها الرحل می خال السکر ثم ده قت دخاریة فادر ته طی دلك كان ذلك ماصیا ،

۳) السرائر ، ۲۹۸ قال به نعبد بش قرل انشبح بالصحة : والذي يموى هدى ان هذا المقد ناطل، فاد كان ناطلاً فلايقت على الرضا و لاجارة لانه لو كان موقوفاً وقف على المستح والأحادة وشيحا قال كان انتقبد ناطلاً ، فاد كان باطلاً فكبت يكون في نفسه بعد الافتاة والرشا ما فيها بد إلى آخرما قال وجمعه الله .

٣) التهديب ٧/ ٥٥٧ ، الاستبعاد ٢/ ١٤٦ .

(الثالثة) لوادعى زوجية امرأة وادعت أختها زوجيته، فالحكم لبية الرجل الآأن يكون مع المرأة ترجيع من دخول أو تقديم تاريخ. ولوعقد على امرأة وادعى آحر زوحيتها لم يلتفت الى دعواه الا مع البيئة.

وأما ما رواه الحمهور من قوله صلى اقد عليه وآله وسلم: لأنكاح الأبواي وشاهدي عدل ، قان فيه اصماراً صروره، وهو اما الحوار أوالصحة ، وليس دلك بأولى من اصمارالافصلية ولا كلام فيها ويكون كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : لاصلاه تجز المسجد الا في المسجد ولاصدقة ودورجم محتاحاً ، وسلم : لاصلاه تجز المسجد الا في المسجد والمدوقة ودورجم محتاحاً ، وكدا ما رووه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم : بما امرأة بكحت بعيرادن وليها فيكاجها باطن محمول على لصعيرة، ويعارض نقوله صلى الله عيه وآله وسلم . لايم أحق سفسها من وليها " . ويقوله : ليس للولي مع الثيب أمر" . وسلم . لايم أحق سفسها من وليها " . ويقوله : ليس للولي مع الثيب أمر" . قوله: توادعي روحية المرأة وادعت احتهار وجيته فالحكم لمينة الوجل قوله: توادعي روحية المرأة وادعت احتهار وجيته فالحكم لمينة الوجل

۱) کنرالمدال ۲۰۸/۱۹ بنقط و (۱۵ تا ۱۶ بو بی وشاهدی اوری احری و وشاهدی حدل پیدس اس سحة ۵/۱ تراسی لترمدی ۲۰۷/۳ نیس فی کلیهما و وشاهدی عمل په لا به فی لذینی بنقد با با و باب ماجاه لایکاج ۱ (ببینة په واحرج عن برعاس عن لبی صلی بند عبد و آله وسلم قال ترابایا ۱ (بلائی یا یکجن الممهن بنیر بینه

٢) داجع الرسائل ٢/ ٤٧٨ الياب ٢ من ايراب احكام المساجد ,

۳) الاحتجاج ۲ / ۳۱٤ ، احرجه عس لحميري هكدا الابدل قد الصدقة ولاورجم مجتاج .

٤) سس دلترمدي ١٠٩/٤، سس اين ماحة ١٠٥/١ ، كر لعمال ٢٠٩/١٩

ه) كنز الممال ٢١٠/١٦ .

تر المسال ۴۱۱/۱۹ وفي دواية - لثيب احمل بنفسها من وليها احرجه في كثر
 العمال ۴۱۲/۱۹

هنا قوائد :

(الأولى) إذا فرص حصول الصورة المعروصة فلايحلو الحال: أما أن لا يقيما مما بينة ويقيما معا بينة أويقيم احدهمانينه دون الاحر، وإذا أفاما بينة فاما أن يكون مطبقتين أومؤرجتين أواحداهما مطلقه والاحرى مؤرجة، وإذا كانشا مؤرجتين فاما أن ينقدم تاريح بينه أو تاريح بينها أو اقترنا، فالاقسام حينتك أويعة عشر؛

و ٢ ع سأن لابقيما سنة ولايكون قد دحل ، فالفول قوله عملا بالقاعدة ١٠ - و ٢ ع سأن لابقيما سنة ولايكون قد دحل بالمدعية ، فالقول قولها لتصديقه الناها بقمله الذي الأصل قيه الصحة .

و ٣ هـ أن يقيم أحدهم البية دول الأحر، فالحكم لصاحب البينة أن لم يكن قد دخل -

و ع ٥ _ المالة بحالها ويكون قد دخل فالحكم كدلك .

و و ۽ ــ أن يقيما بيسين مطلعين ويدحن، فالحكم لبينتها .

و ٣ ١ ــ المسألة بحالها والم يدحل ، فيقدم بيئة للنص .

وره _أن تكون احد هم، مطلعة والأحرى مؤرحة ويكون قد دخل، فالحكم الستها .

و ٨ ﴾ _ المسألة بحالها ولم يدخل، فالمحكم لبينته .

إ والقاعدة المشاد اليها هي و البينة على المدعى واليمين على من اتكرع وهومتكر
 دمواها .

(الرابعة) لوكان لرجل عدة بنات فزوح واحدة ولم يسمها ثم اختلفا في المعقود عليها فالقول قول الاب،وعليه أن يسلم اليه التي قصدها في العقد الكان الروج رآهن.

و ١٠٥ ــ العدأنة بحالها ولم يدخل ، فالحكم لبيته .

< ١١ ﴾ = أن ينقدم تاريخ بينتها ويكون قد دخل ، فالحكم البينتها .

و ١٧ ٤ ـ المسألة محالها ولم يدحل ، فالحكم لبينها .

افترنا ولم بدحل ، فالحكم لبيته. وهذا أيضاً بالنص، لان مقتصى القاعدة أن مع اتحاد التاريخ التساقط .

« ١٤ » - اقترنا وقد دخل ، فالحكم ليبتها للنص أيضاً .

(الثانية) اذا كان لمقدم في الصورة المذكورة سابق التاريخ لمنحتج الى اليمين فطعاً، وإذا كان المقدم غيرسابق الباريخ فهل يحتاج مع ذلك الى اليمين أم لا ؟ يحتمل الاحتماح ، لكون ذلك خلاف الاصل فيضعف فيقوى باليمين . ويحتمل المدم، لعدم اشتراط ذلك في البضى، فلو اشتراطاه لرم اقامة حراء السبب مقامة ، وهو باطل ،

(الثالثة) مل يتعدى الحكم في لصورة المدكورة أو كان لمدعي الام والست استشكله العلامة في القواعدا من أنه على حلاف الاصل فقصر به على مجله ومن اتحاد الصورة وهو كل مرأس لا يحسع سهما في بنكاح ولامد حل للاحسية في الحكم ، والحق عدم التعدي ، لابه القياس بعيبه .

قوله: لو كان لرجل عدة بنات فزوح واحدة ولم يسمها ثم اختلما في المعقود عليها فالقول قول الاب، وعليه أن يسلم اليه التي قصدها في العقد ان كان الزوج رآهن

1) القراعات، اواخر القصل الاول من الباب الثاني .

وان لم يكن رآهن فالعقد باطل. وأما الاداب فقسمان : (الاول) آداب العقد.

ويستحب له أن يتخير من النساء البكر العقيقة الكريمة الاصل، وأن يقصد السنة لا الحمال والمان قريما حرمهما .

و يصلسي ركعتين و يسأل الله تعالى أن يرزقه من النساء أعفهن وأحفظهن وأوسعهن رزقاً وأعطمهن بركة .

ويستحب الاشهاد والاعلان والخطبة أمام العقد وايقاعه ليلا. ويكره والقمر في العقرب ، وأن يتزوج العقيم . (القسم الثاني) في آداب المخلوة :

وان لم يكن رآهن فالعقد باطل

أصل عده لمسألة روية ابي عدده عن الدقر عليه السلام! . وأفتى الشيح في النهاية! " بمصمونها ، وتبعه القاصي ،

وذال ابن أدريس الشنج رجع عن دنك في المسوط وحكم ببطلان المقد ومن رآمن الروح ، لأن أمتبار المعفود عليها شرط في صحة العقد وهو معقود هذا وأيضاً أي دخل لرؤبه الروح في صحة العقد وعدمها في عدم الصحة .

١) (الهذيب ٧/ ١٩٩٧) النتيه ١/ ٧٩٧) الكاني ١٧/٥).

r ETA : 4401 (r

٣) البرائرة ١٩٩٩.

ع) البسوط ١٩٢/٣

يستحب صلاة ركعتين ادا أراد الدخول ، والــدعاء ، وأن يأمرها بمثل ذلك عند الانتقال، وأن يجعل يده على ناصيتها ويكونا على ظهر ، ويقول: اللهم على كتابك تزوحتها الى آخر الدعاء، وأن يكون الــدخول لبــلا ، ويسمى عند الجماع ، وأن يسأن الله تعالى أن يرزقه ولداً ذكراً .

واحتار بمصنف والعلامة فول الشبح فني النهاية والعمل بالروية، لابه لابعد في أن الروح ثما رآهن فوض احبيار واحدة مهن الى الاب، وأبه راض بتعييسه

ادا بوی الاب معینة منهن قبل قوله لانه و کیل فیمنل قوله فنما و کل فیه ، مخلاف مادا لم یرهن فروخ أور آهن والم نیو الاب معننة بای العمد ماطل حیستد لعدم التعیین لفظاً وئیة أولعدم التو کیل فیه ،

قوله: ويقول اللهم على كتابك تروجتها ـ الى آخر الدعاء

صوره الدعاء و اللهم على كتابك نزوجتها وفي أمايتك احدثها والكلماتك استحلت فرجها ، قان قصيت فسي رجمها ولدأ فاحمله مسلماً سواناً ولا تجمله شرك شيطان؟؟؟

القراعد ، الناب الثاني في العقد قال فيه ولوكان له عدة بنات فروحه واحدة منهي ولم بدكر اسمها حين لعدد عان لم يعصد معينة عطل وان قصد صبح قان احتلفا في لممقود عليها قان كان الروح قدر آهن كلهن فالمدل قرل الأن لان المظاهر به وكل لتعبين اليه وطيّه أن يسلم البه اكسوبة ولومات عبل لبيان قرع ولدن لم يكن رآهي بطل لمقد

٣) الكاني ١/٥- ، التهذيب ٨/٧٠٤

ويكره الجماع ليلة الخسوف ويوم الكسوف، وعند الزوال، وعند الغروب حتى يذهب الشفق، وفي المحاق، وبعد الفحر حتى تطلع الشمس، وفي أول ليلة من كل شهر الاشهر رمضان، وفي ليلة النصف، وفي السفر اذا لم يكن معه ماء للغسل، وعند الزلزلة والربح الصفراء والسوداء، ومستقبل القبلة ومستسديرها، وفي السفينة، وعارباً، وعقيب الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء.

قوله : وفي المحاق

يقال بضم الميم وكسرها ، وهوالثلاث الأحيرس الثهر ، والعرب تسمى كل ثلاث ليال باسم، فلها حيث عشرة أسماء: عرد ١٠ثم نقل ثم تسع ١٠ ثم عشر

١) المرد و المريقال الثلاث ليال من الشهر وذلك لبياضها وطائر ع القمر في اولها
 وقد يقال ذلك للايام أبضاً وبعده النقل وهي الليلة الربعة والخاصة والسادمة من الشهر
 لكربه ريادة للاصل الذي هو تفرز التي كان بياضها قليلا كمرة الفرس وأد بي هذه الليالي.

ب) التسم كمرد: الليلة السابعة والثامنة والثامعة من الشهير وهي بعد انعل يقال لها لأن احرالية مها هي التاسعة. والعشر وهي بعد التسم وهي الليائي العاشرة والمحادية عشر واليمن الثلات عشرة وادبع عشرة والحسن عشراً واللهائي السلوح والدرع كمرد وقعن : لثالثة عشرة والرابعة عشرة والحاصة عشر عاديمن والمددع معاهما واحد.

وقال ابوعيدة الليالي المدرع على سود الصفود اليص الأعجاد من آخر الشهر والبيض الصفور الثود الأعجاد من أول الشهر فأد جاورت النصف من الشهر فقد أدرع والاراعة سواد أوله وكذلك عبم درع لليض المآخير المسود لمقاديم. ثم بيض ثم درع ثم ظلم! ثم حادس ثم دآدى! ثم محاق، فالغرد لأن غرة كل شهر أوله ، والنقل من النقل وهو الرياة الزيادة الهلال فيها، والتسمع باسم آخرها والعشر أولها والبيص لياض جملتها، والدرع من قولهم شاة درعا والتي رأسها اسود وباقيها أبيص وقياسه على هذا درع بسكون الرا و لكنه حرك على غبرقياس والظلم لظلامها، والحادس لشدة سوادها، والدآدى واحدها دادا ويقصروبند من الدثداء وهو أشد عدو البيروقد داداً داداً ويداء، قال الوعمرو الديداء والداداء من الشهر آحره، والمحاق من محقه يمحقه محقاً أي ابطله ومحاه وذلك للطلان الشهر معها .

(فالدتان) :

(الاولى) هل الكراهية مختصة بالجماع أونه وبالعقد ؟ طاهر كلامهم أنه هو الاولى ، ويحتمل الثاني لرواية الكليسي عن الكاطم عليه السلام : من تروج في محاق الشهر فليسلم لسقط الولد (٢٠).

(الثانية) ليلة السابع والعشرين ليست من المحاق وان جاء الشهر بالمها الإيها من الداديء .

ال الجوهري- يقال الثلاث لبال سرئياتي الشهر «اللائي يليل الدرع طلم لاطلامها
 على غير قياس لان قياسه ظلم بالتسكين لان واحدتهما ظلماه .

والتعديس والطّلبة واللبن الثنايد العبية ، والحادس، ثلاث ليال من الشهر لطلبتهن ويقال دحامس .

٣) الدأد ، والدؤدؤ والدؤدا، والدلدا، : آخر ايام النهر وقبل : ليلة حبس وست وسمع وعشرين وقي المسجاح : الدآدي، اللاث ليال من آخر الشهر قبل ليالي المسجق . والسحاق يصم المبم وكسرها ممي محاقة لانه طلع من لشمس فسحقته فلم يره احد، وقال ابوعيك وابن الأهرابي : الثلاث التي هي آخر الشهر .

٣) اكاني ٥/ ٩٩٤ ، التهذيب ٧/ ٤١٩ ، النتيه ٣/ ١٥٤ .

والجماع ، وعنده من ينظر اليه ، والنظر التي قرج المرأة ، والكلام عند الجماع نغير ذكرالله تعالى .

مساثل:

(الاولى)يحور النظر الى وحه امرأة يريد نكاحهاوكفيها ، وفي رواية الى شعرها ومحاسنها .

قوله: والحماع وعنده من ينظراليه

سو "كان الناظر ُحسباً أوعيره و بروحه حرداً ولا. وقال المعيد ` في الروجة الحرة لايحور ، فان أرد انتحريم فالمسألة خلافية والافلا ، والطاهر أن مراده شدة الكراهية ،

قوله : والنظرالي فرج المرأة

يريّد به حال الجماع لا مطلقاً ، وكراهيه مشهورة، وروى سماعة لايأس الاابه يورث عمى الولد أ وعده اس حمرة من السحرمات لاستماح النظر الى العورة ، فالأولى الكراهية ،

قوله : وفي رواية الى شعرها ومحاسبها

هده رواها عبد نقس سنان عن نصارق عليه السلام "، والى حدها من وراه الثياب. إذا هرفت هذا فهنا قوائد :

(الأولى) ان هذا الجرار مشروط باراود الكاح، سواءكان دائماً أومنقطعاً لكن لابد من كويه ممكماً شرعاً وعرفاً، فنوحصن ماسع شرعي أوعرفي لم يحز

 ۱) استمعه به قال فیه و لا پنجور للرخل به پنجامح دوجته و به دوجة اخری خرچ الرجمه ۱۹۱۸ بأس بطالك هي الأماه وطلك اليمين

٢) الهديب ٢/١٤٤

٣) التهديب ٧/ ٤٣٥ ؛ القبَّه ٣/ ٢٦٠ :

وكذا الى أمة يريد شراءها . والى أهــل الذمة لابهن بمنزلة الاماء ما لِيم يكن لتلذذ .

(الثانية) ان مسع لامكان المدكور لايشترط ادبها ولاعلمها باراده بكاحها ويجوز تكراره قائمة وماشية .

(الثالثة) وزد حوار الطرائي وحه الاجسيه وال لم يرديكاجها و الكان عمد القوله صلى الله عليه وآله وسلم : لكم أول بطره فلاتسموها باللاسة ١٠٠ وحيث يقم العرق بوحهان الاول عدم كراهته الس بريد ليكاح وكراهة هذا ، الثاني جواز تكرار الثاني .

قوله: والى اهل الذمة لابهن بمئزلة الاماء مائم يكن لتلذي فوله : والى اهل الذمة لابهن بمئزلة الاماء مائم يكن لتلذي فوي فالمائشين المائم المائم

- ۱) القفيه ۲۰٤/۳ مه . اول مطرة ملك والثانية علمك ولاملك والثالثه فيها الهلاك
 سن الترمدي ۲۰۱/۵ ، سن بي داود ۲۶۲/۲ وميهما ايا عني لاسم الظره المطره مان للك الأولى وقيمت لك الأحرة
- ۲) أنهاية ٤٨٤ قال به و لنظر الى به اهل لكتاب وتعودهن لايأس به لا بسرته ۱۷ كان كدلت ولا يحود لنظر الرية او نلدة وأما د كان كدلت ولا يحود لنظر اليهن على حال والمثنة : ٤٨٠ .

رُ الْهِ الْسِرَائِرِ وَهُو الْمُ

ع) سورة التودة و٣

و) السخطب ٢ / ١٨٠٠

قوله : والى محارمه ماخلا العورة

المحرم هموكل امرأة ملك وطأها أوحرم بسب أورضاع أومصاهرة بعقد أوملك يمين ، أما التي ملك وطأها فيجور النظر اليها كالزوجة باطناً وطاهراً ، وأما من حرم وطأها فيناح النظرميهن التي الوجه والكمين والقدمين اجماعاً ، ويحرم النظر الى القبل والدبر ثمير صرورة من مباشرة علاج واشهاد ايلاج اجماعاً ،

وأما غير دلك من المدن فعلى ثلاثة أقسام: الاول الثدي حال الأرضاع ، وهويلحق بالوجه لشدة الحاحة الى طهوره في أعلب الاوقات ، الثاني الثدي لافي حال الارضاع، الثالث: ماثر المدن غيرما ذكر با وفي هدين القسمين خلاف قيل بالاباحة تقوله تعالى و ولايدين رينتهن الالبعوليهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن او أسائهن عالى الاية، وقيل بالتحريم لعموم وقل للمؤمنين يفصوا من أبصارهم المارهم "د

قال السميد : " والأحوط أنه يحرم ما عدا الوجه والكنين والقدمين وما يطهر عادة بحسب اكثر الاوقات ، لان جسد المرأة كله عورة ويحرم النظر الى العورة ،

۱) سودة لتور : ۳۱ ،

٢) سودة النود : ٢٠

۳) لا يصاح ٣/٩ قال عبه : يباح النظر الي الوحه والكنبي والقدمي من المحادم المدكورين باجماع الأماميمة بدائي ان قال بدواما غيسر ذلك من البدن فأقسام ثلاثة : (الف) الثدى حال الارصدع وهو طحق بالوجه لئدة الحاجة ليه ومثقة الاحتراز همه اختاره و لدى وبه ابني انا (ب) لئدى لا في حال لارضاع (ح) سائر البدن غير ماذكر تاه ويي هدين القسمين حلاف ، قين : بالأباحة لقوله تنائي و ولا يبدين دينتهن الالموتهن او

(الثانية) الوطء في الدبر، فيه روايتان، أشهرهما الجواز على الكراهية.

قوله: الوطاء في الدير فيه رؤايتان اشهرهما الحواز على كراهية أما روايه التحريم فعن سدير قال: سمعت الصادق عليه السلام يقول. قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: محاش الساء على أمتي حرام ١١٠ عمل بها القميون وابن حمزة .

وأما رواية الجوار فس عبدالله بن ابي يمعور عن الصادق عليه السلام قال:
سألته عن الرجل يأتي المرأة في ديرها. قال: لا بأس ادا رصيت آ. وبالاصل.
وأفتى بمضمونها اكثر علمائنا كالشيخين والمرتصى واناعهما ، ويؤيده
الكتاب العرير في قوله و ساؤكم حوث لكم فأنوا حرثكم ادبى شئتم ها، ولفظ
و ابي ع للمكان كأين، تقول اجلس أبي شئت أي أي موضع شئت. وقد انهيا

وتحمل الرواية الاولى على النقية ،قان النحريم مذهب المحالمين الامالكا قاته قال : ما أدر كت احداً اقتدي به هي ديني يشك أن وطيء المرأة هي دبرها حلال ، ثم قرأ الاية المدكورة . أوتحمل على الكراهية كما قال المصنف .

وتدل عليه رواية صفوان بن يحبى عن الرصاعليه السلام أنه قبال : فنحن البائهن او ياه بعولتهن النود ٢٦ ، وبين: بالتحريم لسوم قرله تدلى و قل للمؤسي يغضوا من ابصارهم ٤ النور: ٣٠ ، واحتار والدى في التدكرة الأول وهو الاباحة ، وهو الاقوى عندى .

- ١) اقتيه ٢٩٩/٣ ، التهديب ١٩٩٧ ،
- ٧) التهذيب ٧/٤/٤ ، الاستيماد ١/٣٧٧ .
 - ٣) البسرط ١٤٣/٤ .
 - ٤) سولة البُرْة : ٢٢٣ .
 - ه) كزالرنان ۲۲۹/۲ .

(الثالثة) العزل عن الحرة بعير ادنها ، قيل يحرم وتجب بهدية النطقة عشرة دنانير ، وقيل مكروه وهو أشه ، ورخص في الاماه.

لالمعلى دلك ١١. وفني رواية اخرى هنه عليه السلام : أنهى عسم أهني وخواص اصحابي وكثيراً ما يعنزعلى الكراهية الشديدة بالتحريم .

قوله: العرَّل عن الحرة بغيراذيها قيل يحرم وتجب بــه دية النطقة عشرة دنانير ، وقيل مكروه وهواشبه

العرال هـوأنه الما يقرب الى الأمرال يحرح ذكره ولا يدعه يمرال الممي ممه في قُرج المرأة ،

ادا عرفت هذا فالتجريم قول الشيخ في لمسوطاً محتجاً بالروايات ، وبه قال ابن حمره وانكر هية قول المرتضى وسلارواني ادريساً، لابه حقه يصمه حيث يشاء ، ولزو ية محمد بن مسلم عن الصادق عنيه السلام قال : دنك الى الرحل يصرفه حيث شاءاً والاقوى الأول، الاشتر الد المائدة بين الروجين فلا يحوز الامع ، دنها ، أو ، الاشراط عليه، فني العقد ، وعنو مدهب العلامة ، و الشهيد .

١) التهذيب ١/ ١٥٥ ، الكاني ٥/ ١٥٥ ، الاستيمار ١/ ٢٤٣ .

۲) لمبسوط ۱۹۲۶ قال دید و رکاب به الروحة به حرثه دارد له فلا پأس
 وال لم تأدن دیل نه لعرل عنی وجهی احدهما بیس له دلك وهو الاطهر فی رو پاتنا لایهم
 اوجوا قی ذلك كفارة والثانی انه مستحی ولیس بمعظود

٣) لمر ثر: ٣٠٨ قال فيه ويكره الرحل ن يعرل عن مرأته الحوة عان عرل لم
 يكن بدلك مأثوماً غير الله يكون در كا عصلا على تصحيح من اقول صحابا و لاطهر في
 دواياتهم ، الى آخر ماقال

٤) الكاني ١/٤٠٠٠

٥) المحتلب ٨٩/٢ ورجع شرح اللبعة ٢/٣٥ قال في لمش: ولا يجود المرك

(الرابعة) لايدخل بالمرأة حتى يمضى لها تسع سنين . ولو دخل قبل دلك لم تبحرم على الاصح .

وهنا قوائد :

(الأولى) على العول بالتحريم لاكلام في وحوب دية النظفة عشرة دباسر يعطيها المرأة ، وكدا على العول بالكر هية .

(الثانية) الحلاف المذكور في الكاح الدائم لافي السقطع ومنك اليمين فلو فعله فيهما فلاتحريم العمومكروه قطعاً السافاته قصد الساسل المطبوب شرعاً (الثانثة) لودفعه عن نفسها فأمرل حارجاً فلا محريم عليه و كان التحريم أو الكراهية منسوبين البها.

(الرابعة) بوأرعجهما وأرعح ١٠ احدهما مرعج وحت الديه للروح والمرأه يقتسمانها ،

(الحامسة) لو كان الارعاج عن أمه فهو حرام ووحب به نصف الديه للسيد أوالزوج لو كان الواطئء ورُجُها

قوله : لايدخل بالمرأة حتى يمصى لهنا ثبيع سبين ، ولودخل قبل ذلك لم تحرم على الاصح

منا فرالد :

(الأولى) تحريم للمحول فل التسمع شامل للروحة د ثماً ومعطماً حره أو أمة بالملك أوالعقد أوالتحليل، وهو أجماع .

(الثانية) لودحل كدلك هل نحرم أبدأ أم لا ؟ قال الشيح "ابعم مطبقاً، وقال

مِن لعرة بدير شوط

١) اذعبته عن بوضه اذعاجاً : اذلته عنه

, इस्ता : वृद्धि। (४

ابن ادريس (وجماعة لاتحرم الامع الافضاء، تمسكاً بعصمة العقد الصحيح خرج ما الوأفصاها للاجماع فيبقى الحل فيما عداه .

(الثالثة) مع عدم الافصاء بحرم تكرارالوطى لا عبره من التقبيل والعاق والتفخيذ .

(الرائعة) الأفصاء هو تصيير مسلك النول ومسلك الحيض ـ وهو مدحل الدكر ـ واحداً. وقبل مسلك النول والعائط، وهويميد لبعد ما بين المسلكين.

(الحامسة) مع الأفصاء المدكور هل ثبين من الروح بمجرد دلك؟ قال ابن حمرة مم ولايمنقر الى طلاق، وقال ابن ادريس التحرم عليه مؤبداً وكان مخيراً بين امساكها وتطليقها ، أما المعبد "اوابن الجيد فقالا مع الافصاء تجب الدية والقيام بها الى حين موت أحدهما ولم يذكرا تحريماً، وأما الملامة فتوقف في ذلك في المختلف اله

وقال مي القواعد⁽¹؛ هل يصبح بكاحهاأويتوقف ترويجها بقيره هلى طلاقه الاقرمائشي وعليه العتوى، لاصالة بقاءائمقد الدي ثبتأولا والتحريم لعارص لايستلزم بطلانه .

فلوطلقها وتزوحت هل تسقط مفتها عن لاول ، استشكله أيصاً في القواعد من زوال الروجية التي هسي علمة وجوب الانعاق فيرول المعلول ، ولان العلم لوجوب الانعاق تعطمها من الارواح وعدم الرعية فيها وقد رالت ، من اطلاق النص بوجوب الانفاق حتى يموت أحدهما .

١) المراثر: ٨٨٧ .

٢ السرائر : ٢٨٨ -

٣) المقمة : ١١٨ قال ديه: والرحل إذا جامع الصبية ولها دون تسبع صبى فأنضاها
 كان عليه دية تنسها والقباع بها حتى يشرق الموت بينهما .

ع) المحتلف ٢٧٧/١ القراعد ، القصل الثالث في يافي الأسباب.

(الخامسة) لايجوز للرجـــل ترك وطء المرأة أكثر من أربعة أشهر.

(السادسة) يكره للمسافر أن يطرق أهله ليلا.

(السابعة) اذا دخل بالصبية لم تبلغ تسماً فأفضاهما حرم عليه وطؤها مؤبداً ولم تخرج عن حبالتمه ، ولم يفضها لم يحرم على الاصح.

الفصل الثاني (في أولياء العند)

لا ولاية في النـكاح لغيـر الاب ، والجد للاب وان علا ، والوصى ، والمولى ، والحاكم .

وولاية الاب والنجد ثابتـة على الصغيرة ولو ذهبت بكارتهـــا يزني أوغيره .

ولايشترط في ولاية الجديقاء الاب، وقيل يشترط وفي المستند ضعف .

ومسع كون العلة هي الروجية أوالتعطيل وعدم الرعبة ، لحوار كون ذلك من جملة دية الجاية المخصوصة .

(السادسة) لو اللمل الموصيع وصلح للوطى بيحتمل عود الحل لروال السبب فيرول مسنه، والاولى عدم العود لحكم الشرع بالتحريم والاصل نقره حصوصاً على قول ابن حمزة .

قوله: ولايشترطفي ولاية الجديقاء الاب، وقيل يشترط، وفي المستند ضعيف لاول قول المعيد والمرتصى وسلار وابس ادريس" و لعلامة . وعليه الفتوى، لابه كدما لم تكن ولاية الاب مشروطة بوحودالجدلم تكى ولاية الجد مشروطه بوجودالاب ، و لملروم حق بالاجماع فكدا اللارم

ميان الملارمة؛ ان ولايه الجدأقوى من ولاية الانه ولهدا قال وادا زوحها في وقت واحد قدم عهد الجديك بأتي ، والاقوى لايكون مشروطاً بالاصعف ولرواية عند فله بن سنان صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال الدي بيده عقدة النكاح هوولي أمرها " . ولا جلاف في أن الحد ولي أمرها في المال ، ولان ولايه عير مشروطة بوجود الان في المال فكذا في النكاح .

والثاني قول الشيخ في مهايه أوالصدوق والقاصي والتي، لرواية المصل اس عبدالملك عن الصدق عليه السلام: انه اذا روح الله الله وكان الوها حياً

۱) دم اعثر في استفعة على نص انسألة ولبلها استعيدت من اطلاق كلامه كما قدي الملامة في المحتلف ٣ / ٨٨ ، الحد ثلاث كلات في ولاية السكاح سو ، كان الأب جها و ميثاً له ن عان له وهو لصدهر من كلاع المعيند و لبيد ، لمرتصبي وسلار حيث اطلقوا الولاية نتجد من غير اشتراط وجود لأب شهي وطال في المشعة ٩٩ ؛ لمن لاحد ن يعقد على صغيره سوى إيها وجدها لايها شهي ، لمل مراد الملاحة من لأطلاق اطلاق اطلاق كلامه هذا .

السر أر ٢٩٥٠ قال فيه الأولاية على الساء الصفار اللائي لم ببلس سبع سبي
 الا للات والتحد من قبله الا أن يولاية التحد رجيحا بأ وأولوية هنا بغير خلاف بين أصحابا
 الأمن شبحية أبي خطر في بهايته _ لي أن قال _ 1 و لصحيح أن ولايته _ الحد _ بعد الأب بافية ثابته في مانها وغيره _ التي آخر مقاله رفع عد في درجائه

وقال العلامة في العواعد في العصيان الثنائي في الأولي، وابنما تئت لـ الولاية لـ ثلاث والمجد للات وان علا وهل يشتربها في ولاية المجد بقاء الاب الافراب لا .

۲۹ اکهدیپ ۲۹ ۲۸ ۲۹

ع) النهاية : ٢٠٦٥ ، القليه ٢٠ ٢٥١ ، واطر التهديب ٧/ ٢٩٠ .

ولا خيار للصبية مع البلوغ، وفي الصبي قولان، أطهرهما : أنه كذلك .

وكان الجد مرضياً جاز ١٠.

وأحب بصعف السد، فإن في طريقها الحس بن محمد بن سماعة وحفقر ابن سماحه وهما واقعيان، ولان دلالها بطريق الحطاب وهوليس بحجة . واين ابى عقبل حفل الولاية للاب دون عيره ولم يذكر الحد .

قوله : وفي الصبي قولان أطهرهما انه كذلك

أي الله لأحيار له بعد للوعه ، قال الشبح أق في النهديب و لاستنصار . لابه لوكان له حياد لسم بنق للولي مربة على غير الولي ، قاله ادا روجه كان لسه الخيسار .

وقال الشبح في النهادة و معاصي واس حمره واس ادريس اله الحيار، لرواية يريد الكاسي عن النافر عليه السلام : العلام اذا زوجه أبوه وألم يلاوك كان له الخياراذا أدرك ومثله روايه محمد بن مسلم عنه عليه السلام أ. لكنها تتقيمن ثبوت الحيار للصبية أبصاً ،

وأولهم الشيح " يجو ر "ن يريد بالحيار، بعاع الطلاق، فانه بيده معديلوعه

- ١) الكافي ٥/ ١٩٦ ، الهذيب ١/ ٢٩١ (١
- ٢) داجع التهديب ٢/ ٢٨٧ و٤١٤ ۽ الاستيمار ١ ٢٩٦ .
- ٣) النهاية (٣ ؛ ٤٦٧ قال بية ومتى عقد الرحل لأسه عنى حاربة وهو عير بالبع كان له المخياد (١١ بلغ
 - ع) السرائر ٢٩٧٠ ،
 - ٥) الفقية ٢/٧٢ ء التهديب ٢/٨٣/٧ .
 - ٦) التهديب ٢/٨٢/٧ ، الاستيماد ٢/٢٦٧ .
 - ٧) راجع التهديب ٢٨٢/٧

ولوزوجاها فالعقد للسابق ، فان اقترنا ثبت عقد الجد . ويثبت ولايتهما على البالغ مع فساد عقله ذكراً كان أو أنثى ولاخيار له لوأفاق .

والثيب تزوج نفسها ، ولا ولابة عليها لاب ولالغيره . ولوزوجها من غير اذنها وقف على اجازتها . أما الكر البالغة الرشيدة فأمرها بيدها .

ولوكان أبوها حياً قبل: لها الانفرادبالعقد دائماً كان أومنقطعاً . وقبل : العقد مشترك بينها وبين الاب فلا ينفرد أحدهما به . وقبل أمرها الى الاب وليس لها معه أمر .

ومن الاصحاب من أذن لها في المتعة دون الدائم ، ومنهم من عكس ، والاول أولى ،

ومطالبة المرأة بالطلاق أومايجري محراه مما ينقسح به العقد، وهذا التأويل صعيف .

قوله: اما البكرالبالغة الرشيدة فأمرها بيدها، ولوكان ابوها حياً قبل لهاالاسراد بالعقد دائماً كان اومنقطعاً، وقبل العقد مشترك بينها وبين الاب فلاينقرداحدهما به، وقبل امرها الىالاب وليسلها معه امر، ومن الاصحاب من اذن لها في المتعة دون الدائم ، ومنهم من عكس ، والاول اولى

يعهم سكلام المصنف هنا أن الحلاف المدكور في حياة الآب، وأما مع موته فلاولايه لاحد عليها جداً كان أوغيره، ويعهم أيضاً أن الجد ليس له معها ولاية ، لان الآب حقيقة في الولد القريب ، مع أن كلامه في الشرائع أله

١) الثراثع ١٦٥/٢ .

لافرق بينهما ،

اذا عرفت هذا فالقول الاول للمعيد فسي أحكام النساء والمرتضى وسلار وأبن ادريس أو الشيخ في الحلاف ، وهو الحق ، لوجوه :

(الاول) قوله تعالى د حتى نكح روجاً عيره عااصد المكاح اليها مطلقاً. (الثاني) روى العصيل بن يسار ومحمد بن مسلم ورزارة وبريد بنن معاوية عن الماقر عليه السلام قسال: المرأة التي ملكت نعسها عيرالسميهة والاالمولى عليها تزويجها بغيرولي جائزاً.

(الثالث) روى منصور بن حارم صحيحاً عن الصادق عليه السلام: تستأمر البكروعيرها ولاتبكح الابأمرها أوعير ذلك من الروايات.

(الرابع) أن ولاية الماليرالت منها فكذا ولاية الكاح ، لأنهما مما موطان بالبلوغ والرهد ، وزوال أحد المعلولين يستلزم زوال الاغر .

والثاني للمفيد في المقمة أوالتقي ، لرواية صعوان موثقاً عن الكاطم عليه السلام فقال : أفعل ويكون دلك برصاها فان لها في نفسها نصيباً أمر

وأجيب : بالحمل على الاولوية ، لشبلا يقع العقد موقوفاً على رصاها ويكون ثابتاً.

١) السرائرد ١٩٥٥ الخلال ١ ١٨٥٧ .

ع) سودة البقرة : ٢٧٠ .

٣) الكافي ١٩٩٥ ، التهذيب ٧/ ٢٧٧ ، الاستصاد ٤ / ٢٣٧ .

٤) التهذيب ٧/ ٢٨٠٠

م) المقمة : ٧٩ قال فيه : وإن حقلت على تفسها بعد اللوغ بغيرات إبيها عمالتت المسة وبطل المقد الآ إن يجيزه إلاب

٦) اکهذیب ۲/۹۷۷،

ولوعضلها الولى سقط اعتبار رضاه اجماءً.

وللمولي أن يزوج المملوكة ، صغيرة وكسرة يكراً وثياً ، عاقلة ومجنونة ولا حيرة لها ، وكذا العند .

ولا يسزوج الوصبى الا من بلع فأسد العقل مع اعتبار المصلحة، وكذا المحاكم .

والثالث لنشبح فسي النهامه " والنحس والقاصي والسي بابوينه ، محتجأ يروايات ننصص مها ليس لها مع الاب أمر ، ولان البكرلا معرفة لها بأخوال لرحال فالحكمة متصي أن يناط بكاحها مظرابها لتلايدخلها الصرر .

وأحيب بحمل بروانات عني الصميرة وعلى الاستحياب ، وعن الثاني ال الحكمة عبر منصبطة فلانعلق بها الحكم، ولحو بردكاتها واستحبارها عن احوال الرجال وسعامة إبيها .

و لرابع لنشبع "، والحامس لا أعلم فائله مع أن هدين القولس لا وليل عليهمنا ،

قوله : ولوعصلها الولى سقط اعتبار رضاه اجماعاً

بمصل" بالصاد، وهو أن لا يروحها من كفوميع رعبتها فيه والرادتها، وهو لعة البحبس و النصيق، ومنه عصلت الدجاحة الاستنب ليصها فلم يحوج ،

قوله : ولايزوج الوصى الا من بلع قاسد العقل مع اعتبار المصلحة

ر) تنهایة داغ

ب) مي الهامش : من كتابي الاحباد جماً بن الأدلة .

٣) في المصباح : عصل الرجل حرمته عصلا من باب قتل وصرب : معها الترويج -

ويلحق بهذا الباب مسائل:

(الأولى) الوكيل فى النكاح ، لايزوجها من نفسه . ولو أذنت فى ذلك فالاشبه الجواز . وقيل : لا ، وهى رواية عمار .

(الثانية) النكاح يقف على الاجازة في المحر والعبد. ويكفى فيالاجازة سكوت البكر، ويعتبر في الثيب المطق.

هدا مما لأحلاف فيه ، واحتلف فيما لوروجه قبل بلوعه ، فقال المثيخ في المستوط المالحوار مطلقاً ، وبعضهم منع مطلقاً ، ومنهم من فصل بأنه يجورمع الأذك من الموضي لأندونه وهوغير بعيد، لأن الجاحة قدتد عوالي ذلك فاقتصت الحكمة مشروعية ذلك تحصيلا للمصلحة .

قوله: الوكيل في النكاح لايزوجها من نفسه ، ولواذنت فسي ذلك فالاشبه الجوار ، وقبل لا وهي رواية عمار

هد قول الشيخ في المسبوط " وابن الحدد، واحدده العلامة والمصعد ولاامساع من كونه موحداً قابلا لحصول المعايرة بالاعسار ، والقول بالمسع لا أعلم الان لمن هو ، والروايه به صمعة ، لما عرف من أن عماراً فطحي، وفي طريقها عمرين سعد ومصدق بن صدفه وهما أيضاً قطحيان .

قوله ، النكاح يقف على الاجارة في الحروالعند، ويكفى في الاحارة سكوت البكرويعتبرفي الثيب التطق

هذا هو المشهور بين الاصحاب خلافاً للشيخ فني المبسوط والخلاف، قابه حمله بغير اذن من له الاذن باطلاءو الدليل على الاول وجود .

١) المبدوط ٤/٠٢٠،

٧) البيوط ٤ / ١٨٠ .

(الاول) رواية اس عناس ف حاربه بكراً "س لنبي صلى الله عليه وآله وسلم فدكرت أن أباها روحها وهي كارهة، فحيرها النسي صدى لله عليه وآله وسلم (۱ .

(لئابي) في حرآجر، بارحلا روح الله وهي كارهه فحامت لي للبي ملي الله عليه والله والله

(اندلت) روية محمد بن مسلم عن صافرعيه السلام في رحل روحته أمه وهوغائب، قال النكاح حائر النشاء المسروح قال والاشاء ترك فالدالمتروج ترويجه قالمهرلارم لامه؟؟.

(الراسع) عن علي بن جمعر عن أحمه علمه السلام عن آناته سبهم السلام عن علي صلو السائمة سبهم السلام عن علي صلو السائدة وسلامه علمه اله أثاه رحل بسده فقال الدعدي تروح بعر الابي. فقال علي عليه لسلام لسده وعدو الله طلق وقال كن قلت قال بنت المحلق. فقال علي عليه السلام للمد الآن فال شئت طلق وال شئت فامسك فقال السد ما أمر كان بيدي تم حملته بيدعيري قال: دلك لابك حيث فيت له طلق أفروت له بالسكاح أو ومثله رواه رواه وراوه .

(الحامس)رويرر رة في الحس عن النافر عليه لسلام قال سألته عن مملوك

١) مئن ابن عاجة ٢/١٠ ١٠ .

٢) سنن ابن ماجة ١ / ٢٠٠٢ واحتلاف يسير في اللبط

٣) الكافي ٥/١٠٠ .

٤) التهديب ٢/ ٢٥٢، الموسائل ٢٦/١٤ه

a) التهديب ٧/ ٢٥١ : الكاني ٤/٨/٤ : النقيه ٣٠٠/٣ .

تروج بغير ادن سيده ، فقال : دنك الى سيده ان شاء أخاره وان شاء فرق بينهما فقلت. أصلحك لقد ان الحكم بن عيسه والراهيم البحلي وأصحابهما يقولون ان أصل النكاح فاسد فلا تحل اجازه السيد له ، فقال الوحمفر عليه السلام السه لم يعمل الله الما عصى سيده ، واذا أجازه فهوله جائز (".

واحتج الشيخ بأن العقد الشرعي بصفر صحته السي دليل ولادليل هـــا فوجب الحكم بالبطلان . ويؤنده مانقدم من روابة عائشة - أيمالمرأة بكحت بعيراد، وليها فنكاحها باطل⁷، وعبردنك مما نقدم

والجواب: قد بينا الدليل من الصحة وأجبًا عن رواية عائشة.

وهنا قوائد :

(الاولى) ان كان المعقود عنه من لاولايه علمه كفت احارثه ، وان كان من طلبه ولاية كفي احاره وليه ان وحد أواحارثه بعدروال الولاية عنه ان لم يعشر كون العقد له مجيراً في الحال ، وأن اعتبرنا دلك فالحق البطلان

(الثانيه) يكمي في احاره المكرسكونها ، لقوله صلى الله عدم و آله وسلم المكر تستأمر فاديها صمامها والثيب يعرب عنها لسامها أي يتسى ، يقال أعوب الرجل عن صاحبه أي أبان ،

(الثالثة) في الحديث الرابع اشاره لي أن مكاح العبد يغير الان سيده لايقع باطلا مل يكون موقوفاً، لعوله علمه السلام دعرق سهماء، فليس المراد المحاس التعريق مل مدهره ان له العربق، واعوله وأمر كان سدي ، وهو اشاره الى مشبة

١) التهديب ٧/ ٢٥١ ، الكامي ٥/ ٨٧٤ ، العقيه ٢٠ - ٢٥

٢) مرت صسى لترمدي٣ / ٨ - ٤ - سن اين ماحة ١٠ ، ١٥ - كتر العمال ١٩ ، ٩ / ٩ . ٩ .

۳) راحع الوسائل ۲۰۶/۱۰ اساس ۲۰۱۲ الناس ۹ وغیرهما وسس این ماجعة ۲۰۱/۱ وستن الترمدی ۴۰۵/۱۳ مثن این داود ۲۲۳۲/۲۳۲۲ .

(الثالثة) لابكـــع الامة الا باذن المولى ، رجلاكان المولى أوامرأة .

وفى رواية سيف : بجوز نكاح أمة المرأة من عيراذنها متعة ، وهى منافية للاصل .

الفرقة والأمساك ، ولرحوع الصمير في قوله وثم حملته يه الى الامر الدي هـ و المشية المدكورة ، وهو المعتى بالوقوف .

(لرائمة) فيه أيضاً اشارة اليأن الاعتراف بالناسع أو للازم المساوي اعتراف بالمسوع والمثروم ، كما ادا طلب مسكر البيع الاقالة أوطنب قبص الثمن، لقوله عليه المسلام : الآن فان شئت فطلق .

(المحامسة) عبه أنصأ الشارة الى أن الاحارة لبست على الدوريل له أن يمعير مالم يفسخ ، لان قوله « طلق» كان بعدمكث .

وفيه نظر ، لام بمسع منافاة دلك لفقورية ، فان دلك تمهيد لطريقها ، (انسادسة) فيه أيضاً اشاره الى أن الجهل بالحكم لا يمسع من اجرائه على المقر به ،

(السابعة) في الحديث الحامس شاره الى أن النكاح ليس عبادة محصة بل اما معاملة اوحاست المعاملة فيه أعلب، لعوله عبيه السلام و انه لم يعص الله والما عصى سيده على ، و د النهي في المعاملة يسترم العباد ،

قوله . وفي رواية سيف ٢) يحوز تكاح أمة المرأه من غيراذنها متعة

١) عن التهديب ١/ ١٥١ ، الكابي ١/ ١٨٨) القتيه ٢٠- ٢٥

۲) هو سعد بن صبرة النحى الكراني من صحاب الصادق و لكاظم عليهما السلام وثقه التحاشي و لملاحة في التحلاصة والشيخ في الفهرسيا وكان واقفياً الدكتاب قيال الشهيد في شرح الأرشاد في نكاح الامة بادر السوالي ورابدا صحف بعضهم سيفاً و الصحيح وهي منافية للاصل . وقوله تعالى و فانكحوهن بالان أهلهن ه^{١٠} صريح في أبه لافرق بين أمة المرأه وامة الرحل في وجوب استيدائهما .و لنظر يقتصي ذلك أيضاً ، فان التصوف في عمال العبر بغير دنه قسح عقلا وشرعاً ذكراً كان أو أنشى وهوفنوى الشيخ في المسائل الحائريات وابن ادريسياً

وأما في النهاية والنهديب الأجار بكاح امة المرأة منعه الرواية صيف من عميرة عن على الرحل يتمشع بأمة المرأة بغير الانها ما فقال الأباس بها.

ولاشك أن سيماً هدالم أقف فيه على طفن في عدالته، و لوو ية من الصحيح لكن العمل بها مشكل من وجود :

(الأول) منافاته للدليل المقلى .

(الثاني) لسافاتها للكتاب العزيز .

(للثالث) صطرابها في اساده ، فان سبعاً بازه رودها عن علي من المعيرة عن الصادق عليه السلام عن الصادق عليه السلام و الصادق عليه السلام وأحرى عن الصادق عليه السلام بمرواسطة ، وفي كل واحده بلفظ عبر بلفظ الأحر وهذا الأحيلاف وان كان ممكن الحصول لحوار سماعه مس الصادق عليه السلام تارة بعيرواسطة وتاره بالواسطة لكن دلك يضعف الطن بصحتها ، قال الشهيد ويسكن أن يكون هذا الحكم منا اسشى من الاصول ، اما

اله لقة ، اللهي

١) سورة الناه د ٢٥

٢) البراثر: ١٠٤٤.

النهاية - ١٩ ٤ ، قال فيه ؛ قال كانت الأمة لأمرأه حارثه التنتيح بها من فيرادنها والأفصل الايتنتاع بها الأبارتها

ع) التهديب ٢٥٧/٧ ، ١٤٨ ، الكامي ه/١٤٤ ، الاستيمار ١٩٩٣ .

(الرابعة) اذا زوج الابوان الصعيرين صح وتوارثا ، ولاخيار لاحدهما عند البلوغ .

> ولو روجهما عير الابوين وقف على اجازتهما فلو مانا أو مات أحدهما بطل العقد.

ولو بلغ أحدهما فأجاز ثم مات عرل من تركته نصيب الباقي فاذا بلغ وأحاز أحلف أنه لم يجر للرعبة وأعطى بصيبه ·

لعله حقيه أولمك اصطرر لامة للمشقة اللاحقة لها بترك الوطى، لكون مالكتها امرأه فسوع لها المتعة لدلك ، لكن تسعي في دلك لوقيل به أن يكون في أقل رسان مرول به انصروره أنم ابه قال ، والمشهور على لمعتمد عليه بحريم دلك كأمة الرجل، وهوالحق وعليه الفتوى .

قوله: وتويتح احدهما فأجادثهم مات عرل مس تركته تصيب الناقي قاذا بلغ واجاراحلف انه لم يجرللرغية واعطى نصيبه

يتم هذا البحث بقوائد:

(الاولى) لودم يرص لدمي بعد بلوعه بم يرث شيئاً ، وكد لوبلنغ ورصبي ولكن نكل هن اليمين .

(الثابة) لوبكل عن اليمين بعد الرصا هدل يلزمه لمهر لوكان هوالروح أم لا ؟ اشكال من اعبر فه نصحه العدد فيترمه توانعه ومن حميتها المهر ، ومن توقف لروم البكاح على اليمين والألورث بدونه والمهر باسع للنكاح اللازم ، والإقوى الأولى .

(الثانثة) على تقدير برومه على يرث منه أم لا ؟ اشكال من أنهما معلولاً علة واحده هي الكاح والرومه ، والنوات أحد المعلولين يستلزم ثبوت الاحرلاستحالة (الخامسة) اذا زوحها الاحوان برحلين ، فان تبرعا احتارت أبهما شاءت .

وال كان وكيس وسبق أحدهما فالعقد له .

(لرابعة) لولم سكل بعدرصاه لكن مات قبل السين الاقوى عده ارثه، لاي ارثه مع السين على خلاف الأصل، وكلما هو على خلاف لاصل قابه يقتصر فيه على مورد النص، ولم يرديص على الارث بدون اليسن و بحثمل الارث لاعتر فهما _ على الأول واشابي _ بالصحة فيلزمها الارث

(الحامسة) نوسعا مد و دم يرصد فلاعقد و لاطرم القصولي شيء على الاصح وقال ابن حمزة يلزمه صع التعيين وليس بشيء.

(السادسة) لو كان المعقود عنهمافسولا بالمين هل بسجب الاحكام المتقدمة بمعنى أنه لو بدع أحدهم العقد فأحر ثم مات ما أي آخر المحت ٢ اشكال من حصول المعنى وهو عقد العصولي ، ومن عدم النص لكون دنك على حلاف الأصل فلا يتعدى ، وهو اختيار المعيد ().

ا) قال في الأنصاح ٢٩/٣ في شرح قول اليه رحمهما فه نمالي و وفني سخات الحكم في الدائين د روحهما القصوبي اسكال افريه «مطلان» أفرل يشتأمن ان الحكم في الصميرين باعتبار مناشرة القصوبي للعقد وهوهما لدب ومن عدم سفي عليه والأصبح عدم لاسحاب وطلان نعمد سوب احدهما يعسد احدريه وقبل جارة لاحر لايه على خلاف الأصل فلا يتعدى محل التمني . التهني قوله وحمه الله. ولو دخلت بالاخر لحق به الولد وأعيدت الى الاول بعد قضاء العدة ولها المهرللشبهة وان اتفقا بطلا ، وقيل : يصح عقد الاكبر ،

قوله : وان اتفقا بطلا ، وقيل العقد إ) عقد الاكبر

أما ليطلان فلان الحكم بصحتهما معاً باطل والحكم نصحة أحدهما دون الاخر مع ثنوت وكالتهما ترجيح من غيرمرجع ، فتعين الطلان .

قال العلامة. لا يبعد عبدي أن بجعل لها الحيارهي انصاء أي العقدين شاءت او عقدكن واحد منهما قد قارن روال ولاينه، لانها حالة عقد الاحرفيطنت هيئة عقدكن منهما وهو اللزوم وينقى كل منهما كأنه فصولي .

وفيه نظر، لأن العقدين مع وفوعهما وفعة متنافيان مطلقاً ويسرم البطلان مطلقاً أعم من يطلان الهيئه وبطلان نعس العقد، والعام لادلالة له على الحاص، فينقى العقد مشكو كا في صحته ولا نعني بالبطلان الادناث، لان الموقوف على الاجارة يكون معلوم الوقوع.

وأما العائل بأن بعقد عدد الأكبر فهوانشيخ في الهاية والقاضي، حملا على نجد واعتمادا على روايه ، والحمل المدكور فياس لانغول به ، والرواية لادلاله فيها على مراده، لان فيها أن الأول أحق بها فحمل الشيخ دنك على الأكبر وطاهر أنه ليس كذلك، وهي رواية الوليد بياغ الاسعاط اعس الصادق عليه السلام!)

١) كدا مي مثل د الرياس ۽ وي المحتصر الدفيع بل بعضر د يصبح عقد الاكبر ۽
 ٢) النهاية ١٩٩٤ ع

٣ لأسقاط الردي من النباع وهووليدين مسكان ، وفي الكافي والتهديب بياع الاسقاط التول. لسقط معتملين والبعدج اسقاط ولسقط البياغ. والسقط عادة الطيب والبعدج اسقاط ولسله هوالانسب في المقام ، والحد هوالمالم بالمحقائق

ع) الكامي ٥/ ٢٩٦ ، التهديب ٧/٧٨٧ .

(السادسة) لاولاية للام.

فلوزوجت الولد فأجازصح ، ولو أنكر بطل. وقيل : يلزمها المهر · ويمكن حمله على دعوى الوكالة عنه

قوله: لاولايةللام فلوزوجت الولدفا حازصح، ولوانكر بطل، وقيل يلزمها المهرويمكن حمله على دعوى الوكالقعنه

لاحلاف في عدم لزوم العقد وبطلانه منع الانكار، وأنما لكلام في لروم المهر للام - والنحق عدم النروم ، لان داخل لايسنلرم شيئاً ، لما تقررفي الاصول أن معنى البطلان عدم ترتب الاثرعلي النقد .

هدا ، منع أصالة براءه دمتها فشعلها ينجماح التي دليل ، ولابها كالاجسى في انتفاء الولاية ان رضني معقدها صنح ولرمه المهروالافلا .

وقال الشيخ البرمها المهر ، برواية محمد بن مسلم عن نباقر علم لسلام وقد سئل عس روحته أمه قال دان شاء قبل وان شاء ترك قان ترك لبهر لارم لامه الا وهي صحيفة ، لمحالفتها الاصول منع صعف بعض رحالها

قال المصنف: ويمكن حملها على ادعاء الوكالة فيلزمها المهر، لأمها عازه بتلك الدعوى فيحب عليها المهران أوحده على الوكيل

وفيه نظر، "ما أولا فلحلوها عن دكر الوكاله، وأما تدنياً فلاما نصع الغرور مل التقريط خاص من جهه الروجة . وقد نقدم في الوكاله تسمة المحث

ETA : 44431 (1

۲) الكافي ه/۱- ي

ويستحب للمرأة أن تستأدن أباها بكـــرا أوثيباً ، وأن توكل أخاها اذا لم يكن لها أب ولا جدوأن تعول على الاكبر ،وأن تختار خيرته من الازواج.

الفصل الثالث في اسباب التحريم وهي سنة :

(الأول) النسب ويحرم به سمع الام وان عنت، والبنت وان سفلت ، والاخت وساتها وان سملن ، والعمة وان ارتفعت ، وكذا المخالة ، وينات الاخ وان هبطن.

(الثاني) الرصاع ويحرم منه من النسب. وشروطه أربعة : (الأول) أن يكون اللبن عن نكاح .

قوله : والعمة وأن ارتمعت وكذا الخالة

ير بدبالاربقاع عميه وعمة أنيه وعمه حده، وهكد عمه أمه وعمة أبيها وهمة أحدادها وكد حالته وحاله أنيه الوحاله أمه أوحالة آباتهما .

وليس مراده بالارتماع عمة عسه وحالة حالته، لان عمدالعمة وحالة المحاله قد لاتحرمان ، كما ادا كان ثر بدعمه هي أحت أبه من أمه ولها عمة هي أحت أبها ، قال هذه لا تحرم عنى ريد و لا كانت عمة لعمه ، وكدا لوكان له حالة هي أحت أمه لابها ولها حاله هي أحب أمها ، هذه أيضاً لانحرم عنى ربد وال كانت حالة ثخالته ، لانه لانسب له معها ،

قوله: الأول أن يكون في اللبن عن نكاح ،

فلودرأو كان عن زنى لم ينشر .

(الثاني) الكمية وهي ما أست اللحم وشد العظم، أورض عيوم وليلة .

ولا حكم لما دون العشر ، وفي العشر روايتان ، أشهرهما : أنها لايتشر .

ولورضع خمس عشرة رضعة تنشر.

فلودر ١) او كان عن زنا لم ينشر

هذا قول اس دريس أن وهواندي يصصيه النظر ، لان كلام سبح يحب حمله على عرفه ، ولارب أن نربا لم يصر الشارع في شيء مس لاحكام سوى وجوب الحد على فاهله فكذا ما هومن توابعه ،

وحالف ان الجيد في ذلك ، و نشح في المسوط أيضاً حيث لم يعشر لكاح الشرعي ، وحرم بلس فرد واحدره نعلامة في المحلف عبلا دنعموم واطلاق المص وليس نشيء ، لما فلده من وجوب حمل كلام انشارع على عرفه ،

قوله: الثاني الكمية ، وهي ما انبت اللحم وشد العظم اورصاع يوم وليلة ، ولا حكم لما دون العشر، وفي العشرروايتان أشهرهما انه لاينشر ولو رضع خمسة عشررصعة نشر

احتلف في أقل ما يحصل به الرصاع المجرم على أبو ل (الاول) قول اس الحيد ، وهوما يصدق عليه اسم الرضعة ، وهوما ملا مطي

۱) ای فلودر سبل می اسمالیة عی لوطی انصحیح و لوکان شبهه علی انتشهور
 ۲) دسر ثر ۲۸ فال دیه و می شرط تحریم برت عی یکون لیل و لاده می عقد اوشیهة حقد لا لین در اولین نکاح حراج بدلیل اجماعنا

العسى المادلمص أوبالوجوراً؛ محتجابرواية علي بن مهريار صحيحاً أبه كتب الى ابى الحس عليه السلام عب يحرم من الرصاع ، فكنب : قليله وكثيره حرام؟}.

وعرديد بن علي من الحسين عليهما السلام ص آباته عن علي عليهم السلام أنه قال . الرضعة الواحدة كالماثة رضعة لا تنجل له أبداً؟.

وأحيب ديقراص لعائل به وبالحمل على النقبة .

(الثاني) قول ابن بابويه أما أبت النحم وشد الفظم ، قال : وروي أبه لا يحرم لارضاع حسمة عشريوماً ولياليهن ليس بيهن رضاع، قال: وبدكان يعني شيحنا محمد بن الحسن قال، وروي أبه لا تحرم من لرضاع الاماكان حولين كاملين أم قال: وروي أبه لا تحرم من لرضاع الاماكان حولين كاملين أم قال: وروي أبه لا يحرم من الرضاع الاماارتصم من لذي واحد سنة أكاملين أم ذذي واحد عرباً على فاعدة العرب من تعيير المشى اذا لم ينفك أحدهما عن صاحبه بعباره الواحد ، كقول الشاعر: و ثمن عيبان تبهل الليت،

۱ الوجود بفتح لو و كرسول الدواه يصب في الحس و لمراد هنا ب يصب
 اثلين في حلق الصبي اي شرب ثبتها من غير ثديها .

٧) التهذيب ١٩٦/٧ ، الاستيمار ١٩٦/٣

٣) التهذيب ٧/٧/٧ ، الاستيمار ٣/٩٧/٠ .

غ) لمنسع ۱۱۰ میه ولایحرم می درصاع لا ما ایب اللحم وشد العظم، وسئل الصادق صیه انسلام هل لذلك حد * مقال لایحرم می الرصاع الازضاع بوم ولیلة الاحمدة مشروضة متوالیات لایقصل بینهی

ه و٩) التقيم ٣٠٧/٣ وليس فيه : قول ابن پا پريه ــ التي ويه كان يعتي شهمنا محمد اين الحسن .

وقال بن بهد في المهدب قال الصدوق في تمضع: دوى به لا يجرم من الرضاح الاخمس عشرة يوماً ولياليهن قال وبه كان يعني شيخة محملة بن الحسر دحمه الله ، «لي آخر ما قال دحمه الله - قول ، ليست هذه المبادة فيه أيضاً كالقفيه .

ورواية الحولين عن روارة عس الصادق عليه السلام)، وحملها الشيخ (* على أن الرصاع في الحولين لا تعدهما ، ورواية الثدي الواحد سنة عن العلا اس ردين عن المصادق عليه السلام ". قال الشيح انه متروك ولاقائل به ، طو كان صحيحاً لزم خروج الحق عن الامة

(الثالث) قول المعبد¹⁾ والمرتصى والنفي والقاصي واس حمزة وايس ابى عقبل عشررصعات ، واحتاره العلامة في المحتلف^{(«}محتجاً بوجوه :

و ۽ ۽ اطلاق النص .

٣ ع رواية العصيل من يسار صحيحاً عن الناقر عليه السلام قال. لايحرم
 من الرصاع الاالمحدود. قال اقلت وما المحدود ؟ قال: أم تربي أوطار تسأجر
 أوامة تشترى ثم برصع عشر رصعات يروي الصبي وينام "

و و و و د عشر رصعات تست اللحم والدم، و كلما أبت للحم والدم يحرم ممشر رصعات محرمة . أما الصعرى طرواية عبد سرداره صحيحاً عن الصادق عليه السلام الى أن قال : وما الذي يست اللحم والدم . قال : كان يقال عشو وضعات (٢).

وعن عمرس بريد قال: سأاب الصادق عليه لسلام عن العلام يرتصع الرصعة والشتين ، فقال . لا يحرم ، فعددت عليه حتى كملت عشر رصعات ، فقال : ادا

١) التهذيب ١/١٧/٧ ، القليه ١٤٧٠٩ (١

٢) داجع الهديب ١٧ ٢٧٣ .

۳۱۸/۷ التهدیب ۳۱۸/۷ مال به دههد ، لحر بادر محانف للاحادیث کلها وماکان هدا
 مییله لایمترش به الاخیار الکثیرة

ع) النصة ع ٨٧٠.

ه) المخطف ياع ١٠٠٠ .

٦) الققيه ٢٠٧/٣ ؛ التهذيب ٢١٥/٧ باختلاف يسيرييتهما .

٧) التهديب ٢/٣١٧ : الكاني ٥/ ٣٣٥ : الاستيمار ١٠٠ ع.وو.

كانب متعرقة فلااً . ولت بمعهومها على النحريم منع عدم التعريق .

وأمد الكرى فلروايه حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام صحيحاً قال: لا يحرم من الرصاع الآمد "ست النحم و بدم"، وبحود عن ابني الحس عليه السلام"، وبحود عن عند لله بن سنان عن الصادق عليه السلام 11.

وأحب عن الاول: ان لاطلاق مدرض بأصالة عدد البحريم، وعن الثاني والثالث بالحمل على الكر هية حمداس لادنه، مع أن في طربق الثاني محمد اس سان وفيه قول ، ومنع أن قوله كان يقال حكاية القول وليس بعثوى، ورواية عمرين يزيد دلالتها بالمقهوم وليس حجة ،

(الراسع) قول الشبح في الهايه والمسوط وكتابي الاحار أنه خمسة عشر رصعة ، محمعاً بروانة رداد بن سوقة قال ، قلت لابي حمعر علم السلام. هل للرصاع حد بؤحد به قال ، لا يحرم الرصاع أقل من رصاع يوم وليلة أوحمس عشرة رصعات متواليات من امرأه واحدة من لن فحل واحد لم يعصل بيهارضعة امرأه عيرها ، ولو أن امرأة ارضعت علاماً وحادية عشر رضعات من لن فحل و حد وأرضعها امرأة أحرى من لن فحل آخر عشر رضعات لم يحرم مكاحهما الموقي قوله وحمه الله الهتوى .

ثم من يدل على أن العشر لا يحرم رواية عبد سرر ارد موثقاً عن الصادق

١) التهديب ٢/٤ ٢١ ، الكاني ه/٢٣٤ الأستيماد ٢/٤٤٢

٢) التهديب ٢/ ٢١ ، الكاني ٥/ ١٤٣٨ الأستيماد ٢٩٣/٣.

*17/Y -- (42) (E + Y

 ه) التهاية: ٢٦٤ قال تيه بعد المحكم باتبات اللحم وهد المعلم ؛ قال علم مدلك والا كان الاعتبار بخمس مشرة رضعة مع لبات لم يقصل ينهن برضاح اعرأه «حرى

وفي المستويد ؛ ٢٠٤ فان رضح البولود من هذا اللبي عبديا خمين ع**شرة د**ضعة مثرالية الم يع<mark>مل، الخ ،</mark>

٢) التهذيب ١٩٧/٧ ، الاستيماد ٢١٩٢/٠ .

ويعتبر في الرصعات قيود ثلاثة: كمال الرضعة ، وامتصاصها من الندى ، وألا يفصل بين الرضعات برضاع غير المرصعة .

عليه السلام قال: سمعته يقول: عشر رضعات لا يحرمن شبئاً ١٠ ومثله عن عبد لله بن بكير موثقاً عنه عليه السلام ٢٠.

وعن علي بن رئاب صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال: قلت ما يحرم من الرصاع ؟ قال ، ما أست اللحم وشد العظم ، قلت: فيحرم عشر رصعات ؟ قال ، لا لابها لانسب اللحم ولانشد العظم عشر رصعات؟ .

ادا عرفت هذا فالمصنف تردد بين أحد الأمور الثلاثة ، واستعيد الأول من رواية ابن رئاب هذه ، والثاني من روايه رياد بن سوقة، والثانث منها أيضاً .

وأيصاً ،، ه اذا لم يكن العشر محرمة كان النحريم بالحمس عشرة ، اذ لاقائل من لمحققين بعدد آخر عيرهما ، وشد اللحم والعظم وان كان رحوعاً الى عير معلوم لكنه لسن حاصلا بالعشر ، لما دنت عليه الرواية، فيكون حاصلا بالمخمس عشرة توقيقاً وتقريباً .

قوله * ويعتبر في الرضعات قيود للاثة : كمال الرضعة، وامتصاصها من الثدى، وان لابعصل بين الرصعات برصاع غير المرضعة

أما الكمالية فللشيخ (فيها قولان :

- ١) التهديب ٣١٣/٧ ، الاستصار ١٩٩٨
- ٧) التهديب ٢٠٢٧ ، الاستبعار ١٩٥٧٠ .
 - ٣ لتهديب ١٩٥/٢ ، الأستصار ١٩٥/٣
- غ) المستوط ۲۹٤/۵ قال فيه : فانسر حم في ذات الى العرف فدكان فيني العرف
 د صمة فهرد صفه وما نيس في العرف برضمة عليس برضمة ... الى أن قال ... عبر أن اصحابا
 خاصة قديدا الرضيع يما عرفي العبني به ويستك به ...

(الثالث) أن يكون في الحولين، وهويراعي في المرتضع دون ولد المرضعة على الاصح،

أحدهما . المرجع الى العرف ، لان كل لفظ أطلقه الشارع ولم يعين لمه حداً يرجع فيه الى العرف ،

وثانيهما : أن يروى الطفل ويصدر من قبل نفسه ، فلوثرك الثدي ثم عاود فان كان نسمس أولالتفات الى ملاعب أوالانتفال الى ثدي آخراًوالراحة أومسع منه فالكل رضعة ، وإن كان للاعراض فالاولى رضعه مستقلة .

وأن الامتصاص من الثدي فلم يشترطه ابن الجيدكما تقدم ، وللشيخ في المسوط كلام محتلف بدل على ترددد فيه ، والحق ماقاله المصنف، لان النحريم معلق على وصف الارضاع والوحود ليس بارضاع ، لان الامتصاص جزء من الرضاع دود الوجود ، فلايتعدى لحكم اليه تمسكاً بأصل الاباحة ،

ن قلت : المعتبر هو ما أست اللحم وشد العظم ، صواء كان بالامتصاص أوالوحور ، فالحصوصية التي بها يمتاز الرصاع عن الوجورلا اعتبارتها حيثك

قلت: لاسلم أن الحصوصة لا مدحل لها، قاق الامتصاص انصا يكون تاقضاء الطبيعة والطبيعة لاتكدب، فعلم قطعاً إن المشروب صارحزاً من بدن لمرتضع، بحلاف الرحور قابه يحتمل أن فكون على خلاف مقتصى الطبيعة فلاتعلم صيرورة المشروب جزءاً ،

وأما عدم العصل فقدول علبه رواية زياد من سوقة ، وقد تقدمت

قوله : الثالث ان يكون في الحولين، وهويراعي في المركضع دون ولد المرضعة على الاصح

منا موائد ۽

(الاولى) أحمع الاصحاب على أنه لوحكم للرضاع بعدالحولين في الحملة

حتى أنه لوخوح الحولان في أثناء الرضعة الاحبرة لم يشرحرمة .

وقال ابن الجيد دا حصل بعد الحولين وليم يتوسط بين الرصاعين فطام بشر الحرمة، محتجاً برو اية بن الحصين عن الصادق عليه لسلام أنه قال الرصاع بعد الحولين قبل أن يقطم يحرم ().

والحق لاول للاجماع، ولغول الصادق عليه السلام: لارصاع بعد فطام. قال الراوي وهو حماد بن عثمان فلت وما انقطام ؟ قال الحولان بلدان قال الله تعالى الناف الله تعالى الناف ال

(الثانية) النشهور أن الرصاع في الحولين ينشر الحرمة، سواء كان قد طم وأكل الطمام أولاً .

وقال ابن ابني عقبل الشرب بعد العطام لا يحرم . فان أزاد به بعد الفصال الشرعي ــ وهو نقصاء الحولين ــ فلا محالفة حيثد، و لا فهومحالف لما عليه لاصحاب .

(نثانتة) أطبق الشيخان "وغيرهما أن الرصاع انما يعتبرهي الحولين ، ولم يتعرضوا لولد السرضعة الا التقي ، فانه نص على أن ذلك معتبر فنني الرضع والمرتضع من لسه ، وثبعه بن رهرة وابن حمرة ، وهومحكي عن ابن بكير ، محتجين باطلاق النص في أنه لارضاع بعد فضال .

وقال ابن ادريس": بل دلك بعشر في الراصبع دون المرتصبع من لمه ، محتجاً بعموم الآية ، فابه يصدق عليها بعد الجولين ابها ارضعت .

١) اقتله ٢٠٩/٣ ، التهذيب ٢٠٨/٧ ، الاستيماد ٢٩٨/٣ .

 ۲) التهدیب ۲۰۸/۷ ، الکامی ۲۳۵ و السرادس قوله تعالی الایة ۲۳۴ می سودة ادمر (دهی و الوائدات برضعن اولادهن حوایی کاملی و

٣) التقتمة : ٧٨ ؛ النهاية : ٤٦١ ؛ النيسرط ٥/٣٩٣ ،

٤) البرائر : ١٧٨٠.

(الرابع) أن يكون اللبن لفحل واحد .

فيحرم الصبان يرتضعان بلن واحد ولواختلفت المرضعتان. ولا يحرم لورضع كل واحد من لس فحل آخر، وان اتحدت المرضعة

ويستحب أن يتحير للرضاع المسلمة الوضيئة العفيقة العاقلة ولسو اضطر الى الكافرة استرضع الذمية ، ويمنعها من شرب الخمر ولحم الخنزير .

> ويكره تمكينها من حمل الولد الى منزلها . ويكره استرضاع المحوسية ، ومن لبنها عن زنمي وهي رواية : اذا احلها مولاها طاب لبنها .

وتوقف العلامة في المحتف ١٠ والمنوى على ما فاله اس ادريس.

قوله: ولايحرم لورضع كل واحد منن لبن فحل آخر وان اتحدت المرضعة

قال بوعلى الطبرسي صاحب النصير تكون بسهم جوه للام، وهي تنجوم التناكح ، وهو علط عال الاجوه لمدكورة مسلمة اكن كوبها مجرمة بلساكح مسوع ، او شرط النجريم دمدكوراتجاد عجن ، على "، بمنع الاجوة أيضاً لما يأتي "به لاسحلي الاجود الامع كمال الشرائط .

قوله: ويكره استرضاع المحوسية ومن لينها عن ريا ، وفي رواية اذا احلها مولاهاطات لينها

امماكره ذلك لادالرضاع بعير الطباع ويؤثر في الدن تأثيراً عظيماً، ولذلك

١) المعطف ١/١٧

وهنا مسائل ,

(الاولى) اذا اكلمت الشرائط صارت المرضعة أماً ، وصاحب اللبن آباً ، وأختها خالة وبنتها أختاً .

ويحرم أولادصاحب المن ولادة ورضاعاً على المرتضع وأولاد المرضعة ولادة لارضاعاً.

(الثانية) لاينكح أب المرتصع في أولاد صاحب اللبن ولادة ورضاعاً لانهم في حكم ولده

بشر التحريم ، والرواية المدكورة بقلها الكلسي عن ثقات عن محمد من مسلم عن الصادق عليه السلام في امرأة الرحل لكول لها المحادم قند فحرت فيحتاح الى لينها ، قال : مرها فتحللها يطيب اللين ١٠.

ومثله روى البريطي في حامله عن سحق بن عمار عنه أيضاً عليه السلام الواتني بمصمول دلك الشبح في النهابة "، وهو مشكل لان التحليل لايؤثر فسي الماضي بل في المستقبل ،

قوله: لايسكح أبو المرتضع في أولاد صاحب اللبن ولادة ورصاعاً لابهم في حكم ولده

هذا ذكره الشيح)؛ في النهاية والحلاف، وعليه تناعه ولم مسمع فيه حلافاً

 ۱) الكافي ه/ ٤٧ و٢/٦٦ الوسائل ١٨٤/١٥ والرواية فيهما عن هئا- س سالم وحميل ابن دراح وسعد بن بي حنف جبيعاً عن بي عبدالله عنه لسلام وفيهما وفتحطها»
 ۲) الكافي ٢/٦٤ د التهذيب ٩/٨ - ١ د الاستيمان ٣٣١/٣

التهاية: ١٠٥، قال فيه: و (كاستاله امة قد والدست اوكاست والدسمي الزيا واحتاج
 الي ابنها فليحملها في حل من ضايا اليطيب بذلك لبها .

ent : felgit (E

وهل تنكح أولاده الذين لم يرتضعوا في أولاد هذه [المرضعة وأولاد فحلها] . قال فسى الخلاف الا ، والوجه الجواز ،

ومستده رواية علي س مهريارقال عبال اس جعفر أبا حعفر الثاني عنيه السلام عن امرأه ارضعت لي صبياً على بحلل لي أن أبروح ست روحها العالم: ما أحود ماسألت من هها يؤتى ال يقول الناس حرمت عبه مرأته من قبل اس المحل هذا هو لس المحل لاعبرد فقلت أنه: فناك الحاربة ليست ست المرأة التي أرضعت لي هي ست عبرها فقال، لوكن عشراً متفرقات ماحل لك منهن شيء وكن في موضع بناتك الر

ومثله رو به الشيخ في النهديت عن انوب بن نوخ قال: كتب علي بن شعيب الى الى الحالجين علي بن شعيب الى الى الحالجين عليه السلام : امرأة أرضعت نعص وندي على يحورلي أن أثروخ نعص ولدها فكتب عليه نسلام الايحور الكا ذلك لان ولدها صارت بمنؤلة ولدك!

قوله: وهل يتكح اولاده الذين لم يرتضعوا في اولاد هذا المحل٣) قال في الخلاف لا، والوجه الحوادُ

ما قاله في الجلاف الهوأيضاً مدهه في النهاية "، ويمكن أن يحتبع له بأنهم (1) خرموا على الأب لانهم صاروا نبس به ولده فقد صاروا أحوة لولده فلايجور النكاح في الأحوة ،

- ١) الكاني ١/٩٤/٥ التهذيب ١٩٠/٧ ، الاستيسار١٩٩/٣)
- ٧) التهديب ٧/ ٢٠١ ، النقيه ١/ ٢٠١ ، الاستيساد ١/ ٢٠١
- ٣)كد عي مش لرياض و ما ما مي د المحتصر النامح يؤ مصر ۽ فسي اولاد هده المرشعة واولاد قطها
 - ٤) الملاف ٢/٧٣ ؛ النهاية : ٢٢٤ ،

والحوار قول اس ادريس و لمصنف ، ووجهه أنه لايحرم بالرضاع الا ما يحرم بالسبكما قال صلى الله عليه وآله وسلم : بحرم من الرضاع ما يحرم من السب ٢٠٠ ومثل هذا لايحرم من السب، كما اداترو حريد مثلا بريب ولريد ابن من غيره، ولرسب بنت من غير ريد قابه يحور أب شروح ابن ريد يستريب التي من غيرانيه واب كان لريد من ريب أولاد التي بستهم التي ريد وريب بالولادة كسنة المرتضع الى صاحب اللي وأم المرتضع بالرضاع .

وهنا فوالد:

(لاولى) قال النبيح في المسوطا "النفحل أن بتروح بأم المرتصع وأحته ويحور لوالد هذا المرتصع ان يتروح بالتي ارضفته لابه لاسب سهما ولارضاع ولابه لما حار ان يتروح ام ولده من السب فانه يحور ان يتروح ام ولده من الرضاع الولى .

وقال اس دريس!!. لايحور أن بمروح بأحث المرتصع ، لانه في السب لايجوز أن يتزوج الانسان بأخت ابنه ،

(الثانية) قال الشبح أيضاً في المبسوط * يجوز للفحل أن يتزوج بجدة المرتضع ،

قال : ان قبل ألبس انه لا يحور له أن يسرو حياًم أم ولده من السب فكيف جاراً ف يتزوج بأم أم ولده من الرضاع، وقد قلتمانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ؟ .

وأجاب : بأن أم أم ولده من السب ابنا حرمت بالمصاهرة لا بالنسب ،

۱) لبر تر ۱۹۳۰

٢) الرسائل ٢٨٠/١٤ .

٣) النيسوط ٥/٢٩٢ ،

٤) السرائر : ١٩٤٠ .

ه) انسريز ۱۹۲/۵

(الثائة) لوتروج رضيعة فأرصعتها امرأته حرمتا ان كان دخل بالمرضعة والاحرمت المرضعة حسب.

والحديث الما ول على التجريم بالنسب لابالمصاهرة.

قال اس ادريس؛ ودلث أيضاً عيرجائر ، لاما لا يجور في النسب أن يتزوح الابسال مامر أنه محاله والماعلل دلك لشافعي والمصاهرة. وليس هامصاهرة قال: واللذي يقتصيه مدهب تحريم أم أم ولده من لرضاع كنحريم أم أم ولده من السبب والذي يقتصيه مدهب تحريم أم أم ولده من الرضاع كنحريم أم أم ولده من السبب كان قوباً الأأن روابه س مهربال المدكوره على خلاله ، قال الأمام عليه السلام قد حكم فيها بتحريم أحت الاس من الرضاع وحقيها بسرلة البيت ، ولاريب أن أحت الدين بعرم بالنسب لو كانت ستاً أو بالسب لو كانت بيب الروجة فالتحريم هذه باعدر المصاهرة وحقل الرضاع كالسبب في ذلك ، قال : ولولا فلدة الروابة لقلت بقول الشيخ .

قال: ويسه ابن ادريس هذا نقول لى الشامعي لايصوالشيخ وقوله و لا يجور أن يتروح بأحثامه ولا نأم ابرأته وليس هذا مصاهرة عطط لابهما الما حرب بالمصاهرة، وهذا قوله في المحتلف واعتمد في الارشاد والنلجيص على قول الشيخ ، واحتاره الشهيد .

(شانه) قال أن الحملة . لا يجرم الحميم الأحلين بالرصاعة للكاح ولا ملك، ولم بقف للبره على كلام في ذلك ، والأحوط التجريم، لاطلاق قوله تسلى و وأن تجمعوا بين الاحتين » "

ا) لمحتنف ۲ / ۲۲ ، قال بيه وبور، النيح بي هايه لمولا وبولا هذه لرواية الصحيحة لاعتمدت على قبل الشيح وسبه الل دريس هذا القبل الي الشابعي غير بهائر الشيح
 ٣) مورث الشاء : ۲۳ .

ولوكان له روحتان فأرصعتها واحدة حرمنا مع الدخول. ولوأرضعتها الاحرى فقولان ، أشبههما : أنها تبحرم أيضاً.

قوله: ولو كان له روحتان فارضعتها واحدة حرمنا مع الدخول ولو ارضعتها الاخرى فقولان اشبههما انها تجرم أيضاً

يريد لوكان لرحل روحتان كبرنان وروجه صغيره رصيعه فأرصعت احدى الكبيرة الكبيرة الكبيرة الكبيرة الكبيرة الكبيرة الكبيرة الرضيعة، فان كان قد وحل بالكبيرة المرصعة حرمتا أي الكبيرة والصغيرة : أمالكبيره فلالها أبروحه فلدحل لحت علوم ووأمهات للمعرمات مع وأما الصغيرة فلالها للت روحة مدحول لها فلكون من الردائب المحرمات مع الدحول بأمهالهن، و لا لم يكن دحل حرمت الكبيرة حست .

تم قول في الصوره الأولى _ أي صوره الدحول وحرمه الروجتس _ لوأن روحته الكبيره الاحرى أرصعت سك الصعيره التي قد حرست فهل بحرم أيضاً أم لا ؟ للشيخ قولان :

قال في المهابة " لا تحرم ، و به قال ان الجياد ، لروايه على من مهر بار عى لجواد علي المهر بار عن الجواد عليه السلام ، قبل المه . قال در حلا تروح بحريه صغيره فأرضعها المرأته ثم أرضعتها المرأة له حرى فقال ان شرمه حرمت عليه الحاربة و امرأته ، فعال عليه السلام . حطأ ان شيرمه ، حرمت عليه الحدرية و امرأته سي "رضعتها "ولا فأما الاحيرة فلم تحرم عليه لابها أرضعت ابتته").

۱) مورة الساه: ۲۴

۲) انهایه ۲۵۱ سال بیسه وان ارضعت الحاریة به دانسمبرة استفردة علی الروح به مرأدان له حرمت علیه الجاریه والبرأه التی رضمیه اولا ولم تحرم طیه التی رضمتها ثانیا

٣) الكامي ه/ ٤٤٦ ، التهديب ٧/ ٢٩٢ .

ولو تزوج رضيعتين فأرضعتهما امرأته حرمن كالهن ان كان دخل بالمرضعة ، والاحرمت المرضعة .

(السبب الثالث) فني المصاهرة : والنظر فنني الوطء والنظر واللمس .

وقال في المستوط المتحرم، واحتاره الله ادريس الرالمصنف، لالها أم من كانت روحته ، اد لايشترط في صدق المشتق نقاء المعلى ، فيدخل تحت قوله تعالى « وأمهات نسائكم » .

والعلامة في المحتمف^{("}قال في الاول انه قوي ، وقال في الثاني ابه حيد لان الرصاع كالسب ، وكما أن السب يحرم سابقاً ولاحقاً فكذا ما ساواء . وهنا فوائد :

(الاولى) لوكانله اكثرمن وحتبي مدحول بهي فأرضعها احداهي ثم أخرى ثم أحرى وهكد حرم بكل صبي القول بالتجريم .

(الثانية) لوكان له روحه كبيرة مدحول بهما وروجبان رصيعتان فأرضعت الكسرة احداهما حرمتا ، طوأرضعت الاحرى جرى الحلاف كمما تقدم ، لان الصغيرة الثانية بئت من كانت زوجته .

(الثالثه) لأفرق في الكثيرة المدحول بها بين الممكوحة بالعقد دائماً ومنقطعاً وبين الموطوأة بالملك أوالتحليل .

قوله : السب الثالث المصاهرة

١) راجع المسوير ٢٩٨/٥ فاله ركرهناه شقول السألة معصلة

٧) البرائر د ١٩٤

٣) لمحلم ٢/٢٧

(أما الاول) فمن وطىء امرأة بالعقد أوالملك حرمت عليه أم الموطوءة وان علت وبناتها وان سفلن، سواه كن قبل الوطء أوبعده، وحرمت الموطءة على أبى الواطىء وان علاو أولاده وان نزلوا، ولوتجرد العقد عن الوطء حرمت أمها عليه عيناً على الاصح وبنتها جمعاً لاعيناً.

المراد بالمصاهرة هو وطيء امرأه أوعقد عليها أولمس أوعطر شهوة على قول فيهما، فيحرم على عبرالواطيء أوالعاقد لكحها وعليه لكاح امرأة احرى تحريماً مؤبداً.

قوله: ولو تحرد العقد عن الواطي حرمت أمها على الوطي عيناً على الاصح وبنتها حمعاً لاعيناً

كأنما رل قدم المصنف رحمه «لله فأر،د أن تكتب حرمت أمها على الدقد فكتب على الواطىء ، والا قاد تحرد العقد عن الوطي كنف يكون واصناً حتى يقال حرمت عليه أم لا. وجل من لايسهو .

اداعرفت هدافهل تحرم الأم بمحرد العقد على بسها أم لا كافل الشيحات والتقي وسلار وحماعة بالأول، وهو الأصبح عبدالمصبف، وقال اس الى عليل وابي بالويه بالذي ، وكلام اس النجيد مشبه فيه ، ومثار اللوليس الاحسال في قو به تعالى و وأمهات بسائكم وربائكم اللابي في حجوز كم من سائكم اللابي دخلتم بهن ٤٠٥ فيه تحتمل الدلاية على التحريم لابه علم أمهات بسائكم في التحريم وقيد الربائب باللحول بأمهاتهن ، وذلك لما تقرر في الإصول مي وحوب عود

١) البسرط ١٩٦/٤ ، البكية : ٧٨ .

٢) مورد الشاه د ۲۲.

الرصف و لشرط و لاست، بعد يحمل لي الاحيره على الرأي الاقوى.

ثم وال سلما لعود الى لكل لكل دلك عبد عدم القرابية ، أما معها فلا ، والقرابية هذا للاحرة ، ودلك لأبه قال و من بسائكم و وأمهات بسائنا لبس من بسائنا لل سهر، ولدلك لما أفنى أن مسعود بالاراحة قال له علي عليه السلام من أين أحديه ؟ قال: من فوله و وأمهات بسائكم وريائلكم الملاتي في حجور كم من بسائكم اللابي دخشم بهن و، فقال عني عليه السلام. الدهدة مستثنة وهذه مرسلة ا) .

وفي حديث آخر عنه عليه السلام أنه قال الهمو ما أنهم الله 17.

ويحتمل لدلانه على الدخليل ، لانكن واحده من نجملتن يحترج لى النبان والوصف صالح لبيامهما معاً ، فيكون اشتراط بدخول عائداً الى الكل مهما ويؤيد الاول اطاق اكثر الاصحاب عليه وتطافر رو ياتهم ، ويؤسد الثاني حديثان ؛

أحدهما : عن حميل بن دراج وحد د بن عثمان عبن الصادق عليه السلام أنه قال : الام و دست سواء اد لم يدخل بها لم يعنى ادا تروح المرأة ثم طبقها قبل أن يدخل بها دانه ان شاء تروح أمها وان شاء السها

وثانيهما: عن محمد بن اسحاق بن عمارقال : قلت له : رجل تروح امرأة ودحل بها ثم مانت أيحل له أن ينزوج أمها - قال ، سنحان الله كلف تنحل له أمها وقد دخل بها ، قال الفنب له الرخل بروح امرأة فهلكت قبل أن يدخل بها أتجل له أمها ؟ قال الوما الذي يجرم عبيه منها ولم يدخل بها الـ

١) الكاني و/٢٢٤ ، اللهديب ٧/٤٧٧ ،

٢) التهديب ٢٧٣/٧ ، الاستيمار ٢/ ١٩ ٥، مجمع اليان ٢٩/٤ ،

ع) التهديب ٢٧٣/٧ ، الكاني ٥/١/٥ ، الأستِماد ٢٥٧/٧ .

ع) التهديب ١٥٨/٧ ؛ الاستيماد ١٥٨/٧ ،

فلوفارق الام حلت البنت.

ولا تحرم مملوكة الابن على الاب بالملك ، وتحرم بالوطء وكذا مملوكة الاب

ولايجوزلاحدهما أن يطأمملوكة الاحرمالم يكن عقد أو تحليل. نعم يجوز أن يقوم الاب مملوكة ابنه الصغير على نفسه ثم يطأها. ومن توابع هسذا الفصل تحريم أخت الروجة جمعاً لاعيناً، وكذا بنت أخت الزوجة وبنت أحيه، ، فان أدنت احداهما صبع.

وأجاب الشيع عهما بأنهما شادان محالفان للكناب فنظر حان ، اوأنهما حرجا للتقية فانه مدهب نعص العقهاء، مع أن الحديث الثاني غير مستبد الى امام فجار أن يكون البسؤول غير امام فلايجب المصير الى فوله .

قال العلامة : في حواب الشيخ نظر، قابا نمسع كونهما معارضتان للكناب فان الأصل في الوصف و لشرط وان كان الرجوع الى الاخيرة الا أنه يمكن عودهما في العجملتين معاً ، قال: والحديثان قويان لانبعد عندي العمل نهما [وما ذكره من تعدر الرجوع الى الحمسين صعيف] وبانجمعة فنحن في هذه المسألة من المتوقعين الا أدالرجيح لدحريم عملا بالاحياط ونفنوى اكثر لاصحاب!".

قت ، وغير نبيد أن يكون لبنان بالوصف للحملة الاولى، لأن الريائب لا يكون في حجوزنا لا بعد دحولة بأمها بهن ، فلا يحت ح الى المان ،

قوله: وكذا بنت اخت الروحة وشت اخيها فان الانت احداهما صح أحمع اللكمة أو لحاله لا يحور مكاح بنت الاح

١) راجع التهديب ٢٧٥/٧ .

٢) راجع المختلف ٢/ ٧٤ .

ولابست الاحت ، أن مع ادبهما فقال الحمهور اله أيصاً كدلك، لعموم فو له صلى الله عليه و آنه وسلم : لا سكح المرأة على عمتها ولا على حالتها .

وهومدهب الصدوق في المغمع وكد عنده أيضاً لايحور الدخال العمة أوالخالة على بنت الاخ أوبنت الاخت .

وقال باقي الاصحاب بالجوارفي لصورتين، محتجين بروايه محمد بن مسلم صحيحاً عن النافر عليه السلام قال : لا تروح الله الاحت على حالتها الا بالانها وتزوج الخالة على ابنة الاخت بغير الانها ".

وحيث ثم يعرق أحد بين العمة والحالة كانت هذه الروانة أيضاً ح<mark>معة في</mark> العمة وبئت أخيها .

احتج العدوق بروابه ابي العساح الكنابي عن الصادق عليه السلام: لا يحل للرجل أن يحسع بين لمر أة وعمتها ولابين المر أة وحالبها أ ، وروابة ابي عبدة الحد ، قال : سمعت الصادق عليه السلام يعول : لا تنكح المر أة على عمتها ولا على خالتها ولا على أختها من الرضاعة ") ،

وأجيب: بأن هذين مطلفان وروايتنا مقده فيحملان عليها لما تقرر في الأصول من وجوب حمل المطلق على المقيد .

وأما اس لحيد فحس ما معه لاصحاب مكروها

۱) حرجه بی ناخهٔ ۱/۱۲۱،

٢) المقسع . ١١ هال به ولاتكح امرأة على صنها ولاعلى حالتها ولاعلى ابنة احتها ولاعلى إينة إخيها .

٣) الوسائل ٢٧٦/١٤ - نتهديب ٣٣٧/٧ ، الكامي ١٤٢٥ باحتلاف يسير

ع) التهديب ٢/٢٧٧ ، الرسائل ٢٤٢/١٤ .

ه) النب ٢٠٠/٠ ، التهذيب ٢٣٣/٧ ، الاستيمار ١٧٨/٠ ،

ولاكذا لوأدخل العمة أوللخالة على بنت الاخ والاخث. ولوكان عنده العمة أوالخالة فنادر بالعقد على بنت الاخ أو الاخت كان العقد باطلا.

وقيل: تتخبر العمة أو الخالة بين الفسخ و الامضاء أو فسع عقدها.

قوله: وكذا ١) لوأدخل العمة أوالخالة على بثت الاخ أوالاخت هد عطف على فوله و صح ٤، أي وكذا صح ادحال العمه أوالحالة على شتالاخ أو لاحت وال تميرض المدحول عليها بل يشبرط رضاى الداحلة. وهنا قوائد:

> (لاولي) قد عرفت خلاف تصدوق؟ في هذه السنأنه كما نقدم. (الثانية) لافرق بين العمة ندنيا و لعنيا في ذلك ، وكدا الجالة.

> > (الثالثة) لافرق أيضاً بن المنه والحالة بسأ أورضاعاً .

(لرابعة) الحكم ثانب في ملك اليمين ، كما لوملك العمة ونبث أحيها والحابة ونبث أحيا .

قوله: ولو كان عنده العمة أو الخالة فبادر بالعقد على بنت الاح أو الاخت كان العقد باطلا، وقبل لتخيرالعمة أوالخالة بين الصنح والامضاء أوفسخ عقدها

الأول قول اس ادريس "، لابه منهي عنه فيكون فاسداً قيل عليه نسبع الكبرى المضمرة كما بين في الأصول .

بدم قال السعيد". و حدما رصاهما شرطأ في صحة العقد على الداخلتين

١) في المختصر التائيع بلاد ولاكذا ،

٢) داجع التطبيقة المنقولة آمناً من المقتم .

ج) السرائر دووج ،

٤) ايضاح القرائد 4/ 84 .

قالحق النظلان أو المشروط عدم عبد عدم شرطه، وان حديثا عدم الرضا مابعاً. قالحق عدمه لاصانة عدم المانع . لكن الطاهر الاول فيبطن .

ثم ابن ادريس مع حكمه بالبطلان حكم بمسائل:

(الاولى) به حمل سدحول عليها لحيار في فسح عقدها وفيه نظر ، لأن المقتصي المسلح عقدها هو لحميم ومع البطلان لاحميم هد منع أن عقدها وقبع صحبحاً ولا دبسل على بطلابه فيحكم نصحته ولرومه عملا بالاستصحاب ، ولان النهي الما تعلق يعقد الداخلة فيختص الحكم به أ .

ثم بدي بدل على بطلان عقد الداخلة رواية علي بن جعفر عن أحيه عليه السلام قال ، تروح العمة و لحالة على اسبه الآخ وست لأحت ولا تروح ست الآخ و لاحت على ثعبه و لحاله لا برصاء منهما ، فسن فعل فنكاحه باطل الله وحمل لبطلان هنا على عدم اللروم والوقوف على الاحماع خلاف الطاهر .

وروى لسكوني أيضاً عن الصادق عليه السلام أن عليماً عليه السلام أني مرحل تروح امرأة على حالتها فحلاه وفرق بينهما؟ . وليس دلك مع الادن اجماعاً منا فيكون منع علم الادن وهو المطلوب .

(لثانية) به قال . وأرضيت البدحول عليها بعد نبقد بجتاح الي عقد ئان لبد حله لوقوع الأول ناصلا ، وهذ غير نعبد على القول بالبطلان .

(شابله) الهادالم ترص واعترات واعتدات كان داشخر قاً بيها وبين الروح ومعياً عن نظلاق، ولا تستحق في هذه العدد بعه لا بهافسح وله أن ينزوج بأجبها في النحال ، ولا يحور أن يستنج وهي منت الاح وست لاحت الابعد استألف لان العقد الاول وقع قامداً .

١) في يعض النسخ : فيه

ع) التهذيب ٢/٣٣/١ ؛ الاستصار ١٧٧/٣ .

م) التهذيب ٢/٢٧٧ ، الاستيمار ١٧٧/٣ ، الرسائل ١٤/٣٧٦٠ .

وفي تحريم المصاهرة بوطء الشبهة تودد، أشبهه : أنه لايحرم.

قال العلامة (م م المقار الاباحة الى عقدثان اشكال الاصالة الصحة ا وتحدد الطلان بتحدر نفسح لابدل على وقوعه فاسداً والالاتوقف على الفسح. وفي الاشكال بظريطم مما تقدم، وهو أن الاذن شرط في الصحة ولم يحصل أولا فينظل .

والقول الثاني للشبحين ، ولم أقف له على مستند واس حدره والقاصي تابعاللشيخين أا الأأنهمالم يجعلا لهماالحيارهي فسح عقدالداخلة بل قالا مع عدم لرصا بكون محيرة بيس الرصا وبين فسح بقدها و لاعرال عسى الروح بعير طلاق ويعرف بسهما حيى تحرح العمة أو لحالة من لهده .

وفيه نظر، لانه ادا قبل بأن لها فسح نكاحها كان باشأ كسائر الفسوح فلايحب ارتقاب انقصاء عدتها للسنوية .

قوله: وفي تحريم المصاهرة بوطي الشبهة تودد اشبهه اته لا يعوم بشأ من أصالة الحل وعبوم و وأحل لكم ما وراه دلكم يا ، ومن احماع الاصحاب على تنزله مبرئه لصحيح في الحاق النسب وحومة البسب الحاصلة منه على استها وأحتها ، ولان الرب يشر حرمه المصاهرة كما يحيء فالشبهة أولى ،

و لاول قول اسادريس"، والناسي قول الشيخ في المسوطة وهو أولي

- ١) سخلف ٢/٠٨٠
- ٧) النهابه : ١٥١ ، لنقمة ٨٧
 - ٣) سردة الساء: ٢٤٠ .
- ٤) السرائر ٢٨٩ ، قال فيه فأن عقد الشبهة وقيل، لشبهة فعدنا الأينشر البحرمة والإيثيث به تحريم المصاهرة بحال .
- ه) «لسسوط ١٠٨/٤ هال فيه «لوطى بالكاح وبالملك وبالشهة يحرم ويبشر المعرمة بالاعلاق.

وأماالزني فلاتحرمالزانية ولاالروجة وال أصرت على الاشهر.

للاحتياط في استباحة الفرج⁽¹ .

قوله : وأما الزنا فلا يحرم الزانية ولاالروجة وأن أصرت على الأشهر منا مسألتان :

(لاولى) الرابية دات بعل أوفي عدة رجعية نحرم على الرابي اجماعاً ، وهل تحرم على عده أم لا ؟ قال وهل تحرم على عبره أوعليه ادا لم تكن في الحالين أ وعلى عبره أم لا ؟ قال في الهاية أ بعم الا ان تتوب وحد نوشها أن تدعى الى الربا فتمتنع ، محتجاً برواية الى بصيراً ، وروايه عمار الساباطي عن الصادق عليه السلام أ .

وبابعه الدصي ، وهومدهب لتقي والظاهر من كلام المعبد * . وقد يستدل بقوله بماني و والربة لايكحها الاران عـ الدال على لحرمة مع قوله و وحرم ولك عـ أي لمكاح لا لربا لابه تأكيد والاول بأسيس .

وأجيب وبمسع المموم والجملة مهملة .

۱) قال ابس فهد بنی لمهدت ؛ (فرع) بشترها فننی شرا بحرمة بالشهة السق ، فاروطی لاب روحة الابن شهة لم بحرم عنی الاس دوجه لسن الحن. وقال فی المبحوط بالتحريم لفوله بمالی دولا تحدوا دربکح آداؤکم من انساه » . و حیب بآن دلالة الایة فی هذا الیاب فلتیة فلاترقع الحل المشیقی ،

- ٧) اي اذا لم تكن ذات بعل وذات عدة رجمية .
 - ج) التهاية : ٨٥٨ .
 - ع) القيم ١٩٤/٣ ، التهديب ٢١٧/٧
 - ه) الكاني و/ووح ، التهديب ٧/٨٢٧ -
 - ٠ ٧٨ : شقة (م
 - ٧) سورة التولاد ٢٠.

وهل تنشر حرمة المصاهرة ؟ قيل: نعسم ان كان سابقاً ، ولا تنشر ان كان لاحقاً ، والوحه · أبه لاينشر .

وقال في الحلاف (والاستصار واحتازه ابن ادريس) بعدم التحريم ، وهوالحق ، لعدم المنافاة بين رباها والمقد عليها والا لحرمت روحه ادا ربت بعد المقد، وهوباطل كما يحي ، ولاصالة الحل ، وتؤيده رواية لحلى صحيحاً عن الصادق عليه السلام قال : أيمار حل فحربامر أة حراماً ثم بداله أن يتروجها حلالا فسادا أوله سعاح وآخره بكاح ، فمثله كمثل المحلة أصاب الرجل مس تمرها حراماً ثم اشتراها بعد فكانت له خلالاً ، ومنا ذكره المثياح محمول على الكراهية ،

(الثانية) لاتحرم الروحة بمحرد ردها احماعاً ، وهل تحرم مع الاصرار علمه؟ الظاهر من كلام المعيد (وسلادوان حمرة دلك حدراً من احدلاط السب والاولى عدمه، لاصالة الحل، ولقوله صلى الله عليه و "له وسلم: لا يحرم الحرام الحلال الحلال ، وقول المصنف وعلى لاشهره يدل على أن فيه رواية سنظرم التحريم ولم نقف عليها .

قوله: وهل ينشر حرمة المصاهرة ؛ قبل نعم ان كان سابقنا ولايتشر إان كان] لاحقاً ، والوجه انه لاينشر

١) الغلاف ٢ / ٢٧٨ ، الاستيماد ٢ / ١٦٨٠ .

٧) البرائرة ١٩٩٠.

٣) الكاني ٥/ ٢٥٦ ء التهديب ٢/ ٣٢٧ .

٤) لامة قال في المقمة ٢٨ : قال فحريها وهي غيرد ب نظر ثمانات من دلك وار د
 أن ينكحها مقد صحيح خار له دلك بعد أن تظهرمنها : لتولة أبضاً والافلا

a) دلوسائل ۲۲۵، ۳۲۵، ۳۲۵ بعدار ب مختلفه الاما حرع حرام خلالا فط x ولا الها

البحث في الربا بالنسة إلى النجريم على ثلاثة أأسام.

(لأول) تحريم المربي بها بالنسبة الى الرابي ، وقد تقدم آبهاً وتحى.
 نتبته .

(الثاني) بالسة المى الوك الحاصل من الربا، ولاكلام في عدم تموت بسه لكن هدل تحرم الست الحاصلة منه عنى الرابي وعلى أبيه والله وأحيه وعمه وحاله ام لا ؟ الحق بعم تما بلعة ، فابه ثبت لعنة فيدخل تحت قوله «حرمت علمكم أمها تكم وسائكم وأحواتكم وعما تكم وحالاتكم وسائد الاح وبساك الاخت ها.

و بن ادريس التحرمها لا من هذه الجهة بل لابها كافرة، امتسلافاً للحكم بكفر ولدائزتا .

وهوفي موضع لدبع دلادنيا بدل عيه، وكونه لاينجب كما قال صلى الله عليه وآنه وسلم دوندالرنا لاينجب لا لإستلزم لحكم بكفره، الايكمي في الحكم بعدم بحانته عدم كماليته في أحكام ولد لرشدة وهو حاصل ، فان لابقال شهادته ولا نصبي حنفه ولانتحق بسنه وتحكم بكراهة سؤره ، الى غيردلك من أحكام ولدالرشده ". فعنى قوله يصبح بكاحها من الكافروعندنا لا يصبح .

(تثالث) بالسبة التي تجريم المصاهرة كتجريم أمهما ونسها على الزاني وتجريمها على الله فصاعداً والله فنازلا ، واحتلف الأصحاب فني ذلك ، فقال

التعرام لانصند الحلال ۽ ووان التعرام لايتخسرم الحلال ۽ وو لايتخبرم النعرام الحلال ۽ . والخراج ابن ماجة فني سنته يا للفظ الاخير، داجيم ١٤٩/١

- ر) سورة الناء: ٢٢
- ۲) البرائر : ۲۸۷ .
- ٣) الرشابة يفتح الراء وكسرها وسكون السن، بقال هد والدرشدة الذاكان دانكاح صحيحاً ، كما بعال في صده والدربية بكسر الراي السحين الداد بحقين فسي الفظين الورداة في حاشيتنا على مجمع البحرين

المرتصى و لصدوق في المقسم (وسلاروابي ادريس؟) واحتاره المصلف بعلم التحريم مطلقاً سابقاً ولاحقاً، لقوله تعالى و وأحل لكم ما وراء دلكم ٢٥ وعموم و في مكحوا ما طاب لكم من الساء ٤٠ ، وبمارواه هشام بن المشي قبال : كنت عبد الصادق عليه السلام فدحل عليه رحل فسأله عن الرحل يأمي المرأة حراماً أيتزوجها ؟ قال: تعم وأمها وينتها أ ،

وعبه أيضاً عليه السلام قال له : رجل فحر بامرأة النحل له ابنتها ؟ قال : بعم إن الحرام لايمسة الحلال^م!،

وبرواية حدد بن سدير قال : كنت هند الصادق عليه السلام الاسأله سعيد عن رجل تروج امرأة سماحاً أنحل له استها ؟ قال : بعم ، ان الحرم لا يحرم المعلال؟؟.

وقال الشيح ً والتمي والعاصي واس رهره واس حمره أنه يحرم سابعاً لا

۱) المقدم : ۱ ، قال فيه قال رمي بأمها فلايأس ال يتزوجها بعد أمها وابسها
 وإشتها ,

السر ثر ١٨٩٩ ، قال به ، وقال بمصاصحا به تحرمام اسرمي بها واستها و الأطهر الاصحاص المدهب ال لمرمى بها الاتحرم الها ولا بنتها بالأدبه القاعرة من الكتاب و لسة والأجماع ،

- ٢) سورة الساء : ٢٤
- ع) سردة الشاهدي،
- ه) التهديب ٢٢٦/٧ . الأستصار ١٦٥/٣ فيهما عاشم بن ابتشي وفي بعض السم و هشام بن البشي وكما في المكتاب
 - ٦) التهذيب ٢٢٨/٧ ، الاستيماد ٢٦٥/٢
 - ٧) التهذيب ٢٢٨/٧ ، الأستيمار ١٦٥/٣
- ٨) بعرض المسألة في الهاية ١٨٥٠/١٠٠ المسوط ٢٠٣/٤ ،
 التهذيب ٢٠٣٧٤ ، الأستيماد ١٦٥٧٤ .

لأجعاً ، واحتاره العلامة في المحمعين محتجاً بوجوه :

(لاول) قوله ووامها ساتكم وربائدكم اللاتي في حجود كم من بسائكم (ا ووجه التملك أن المزيي بها يصدق عيها اسم سائكم، ولان الاصافة يكفي في حوارها أدبى ملابسة ، ولدلك نقول أحد حاملي الحشة وحدظرفك أي طرف الخشية التي تليك؛ وقال الشاعر:

د كوكب المحرقاء لاحسحره سهيل ادعت عرابها في القرايب

فأصاف الكوكب ليها لجدها في العمل عبد طلوعه"ًا.

وفيه نظر ، لأن دلك محار لأحقيقة . سلمنا لكن دلك حقيقة لعبة لأعرفاً ، وإذا دار ، للفط من اللغة والعرف حمل على العرف لكومه طارئاً سلمنا الحمل على النعوي لكن يلزمه الحرمة لوكانت بينهما نسبة أحرى عينز العقد والوطى كالصداقة والنسب عيز المحرم لعين ما ذكره من حوار الأصافة بأدبى ملابسة .

(الثاني) روايه محمد بن مسلم صحيحاً عن أحدهما عينهما السلام أنه سش عن رجل بمحرنابمرأه أيتروح بالنتها ؟ قال : لا ولكن ال كالت عبده امرأه ثم فجرياً مها أواختها ثم تنجرم عليه التي عنده ١١٠.

- ١) المختلب ٢/ ١٧
- ٧) سوية التناه: ٢٧
- ٣) البت لم يتم فائدة، والحرفاء كحمر ومؤنث احرق ينعني احمى استم امرأة كان في عقبها يقتبان وكانت لائتها اسباب المناه في العليف فيما طبع و سهيل يه واصاب المراد فرقت فطنها بان بناه افاديها وحدراتها لبناعديها في النزل لشهيأ لدمن فتائها، في البيدت بادع فنت لكو كت ليها لشدة حسامها عند فهوره وفي المحتنف، فأصف الكوكب اليها لشدة ميرها فيه .
 - ع) الهديب ٢٢٩/٧ ، الأستيمار ٢/٥٥/ ،

(الثالث) رواية البيص سن الذسم قال ، سألت الصادق عليه السلام عن رجل باشرامراً وفقيل عبراً به لم يعص البيه ثم بروح سنها، قال، ذا لم يكي أفضى الى الام فلابأس ، وال كال أفضى الله، فلا يتروح السهاد .

(لراسع) منصور بن حارم صحيحاً عن نصادق عليه السلام في رحل كال بينه وبين امرأه فجور عل ينزوج السها ؟ قنال . ان كان قبية أوشنهها فليتروج ابنتها ان شاء ، و ب كان حماء، فلايتزوج بسها وينزوجها هي^{١١}.

(الحامس) للحرام من حهة الرصاع ثابت فيشت من جهة السب الطريق الأولى ، والبلزوم ثابت لروية محمد السن مسم صحيحاً عن أحدهما عسهما السلام قال. سألته عن رحل فحر المرأة أيتروح أمها من الرصاعة أوانشها ؟ قال: لاأً فيشت للازم، لأن السب أصل الرضاع وتمسع ثنوت ضعه للعرع من حيث كونه فرعاً منع عدم ثبوتها لأصله ،

وأجاب من حجة الاولين :

أما الكتاب فالالمسارع داخل فيما تقدم، أعني وأمهات بسالكم، والمراد بما طاب ماحل ،

وفيهما بطر، لابا سا عدماندحول، وحمل و ماصب ، على الماح خلاف الطاهر ، بل يعهم منه ماطاب طيعاً .

وأما الروادات فنالقول بالموجب وحس الفجور على ما دون الوطيء. وفيه أيضاً نظر ، لانه خلاف المفهوم منه لغه وعرفاً وشرعاً فلايضار اليه .

١) التهديب ٧/ - ٢٢ ، الكاني ٥/ ٥١٥

۲) لکامی ۱۹۲۵ ما ۱۳۵ د لیس می الأول د هی » وفی الثانی و ن شاه »

٣) الكاني و/ ٤١٦ ما الكهديب ٢٣١/٧ م الاستيماد ٢٩٧٢

والمحدرالتحريم دلسابق، لابه أحوط وأقرب لنتوقي من الشهات وكتم هذا البحث بمسائل :

(لأولى) قال نشيخ ومن تابعه أولا تنجرم الرابية على أب الرابي وابنه. وبقل من ادريس "اعن المعيد والسيد، لأناحة وأفتى بها .

و لحق الاول، للاجماع المركب، فالدكن من قال تتحريم أم العربي فها وبنتها قال بالتحريم هنا ومن باح هناك الله عناء فالفرق احداث قول ثالث، وهوياطل لما تقرر في الاصول.

(لذيبه) لوعيد لأب أوالاس على مرأة ثم ربى بها الاحر لـم تحرم على الماعد، سو • دخل لدقد فيل الرياس لاحرأويم بدخل، لاصالة الأناحة وعموم لا يحرم الحرام الحلال ،

وشرط بن لحيد في الأباحة لوطيء قبل الرباء فلوعقد ولم يدخل ثم ربا لأحر حرمت على بعادد مؤدداً ، محمجاً بعدوم و ولاتتكحوا سا بكع آباؤكم ع ، ولافرق بين لاب والابن عبد أحدد ، وبرواية عماد عبن الصادق عليه السلام؟

وأحيب أن الكاح حفيقه شرعيه في العقد والربا لاعقد فيه، والرواية صعيفة لضعف همار .

(الثالثة) قال الشيخ في المهابة أنه ادا ملك الرحل حارية فوطئها مه قال أنه الايطأها حرم على الابوطئها، قال وطئها بعد وطيء الاب وطئها لم يحرم ذلك على

١ النهاية : ١ ه ٤ عال فيمه : واذا رئيا الرجل يامرأه حرم على ايته وابيه النشد عليما

٢) البرائر : ٢٨١

٣) الكامي ٢٠٠٥، التهديب ٢٨٣/٧ الاستيماد ٢٩٤/٣. .

ع) الهاية : ٢٥٤ ،

ولوزني بالعمة أوالحالة حرمت عليه بناتهما .

وطنها، وبه قال اس الحبيد والفاصي، واحتجو الرواية عمار على الصادق عليه السلام ! وقال ابن ادريس ! : لافرق في عدم التحريم بين أن يطأ قبل وطي لاب أوبعده - وتوقف العلامة في المختلف؟!.

والاولى سؤه على ما نقدم من عدم التوقف ، بس الفتوى بقول الشبخ ، للروايات الدالة على التحريم بالزنا السابق .

قوله: ولوزنا بالعمة اوالحالة حرمت عليه بتاتهما

اللام في العده والحالة عوص من الصدير ، أي بعدته وحالته كما في قوله تمالي ﴿ وَأَمَا مَنْ حَافِ مُقَامِ رَبَّهُ وَبَهِي النَّفِسِ عَنِّ النَّهِوَى ﴿ قَالِ الْحَقَّ هِيَّ المَّاوَى ﴾ أي مأواه .

ادا تقررهدا قما دكرد المصنف مدهب الثلاثه وأساعهم استاداً الى رواية ابى ايوت عن الصادق عليه السلام قال ، سأله محمد بن مسلم وأما جالس عن رحل بال من حالمه وهوشات ثماريدع أسروح سها اقال الا، قال : أنه لماكن أفضى اليها الما كان شيء دون ذلك ، قال اكذب) ،

ولم سميع من غيرهم خلاف لدنك الأعن ابن ادريس * قابه قال بالأباحة مستدلاً بما خاصله وخلاصه أضاله عدم المحريم، ولادلين عمه مي كتاب أوسمة أو عقل وهو طاهر ، قال كان عليه احماع فهذو الحجه ولا محالفه فيه ، لكي

- ٢) التي مرت آنفا ,
- ٢) السرائر ٢٨٧
- ٣) المحتلف ٢/ ٢٧
- ٤) التهدیب ۳۱۱/۷ ، الکانی ۱۷/۵ و نی آخر العدیث بینهما اختلاف ، نفی المکانی : قلت : امه نم یکن أفضی البها اتما کان هیء دون شیء , فقال: لایصدق ولا کرامة .
 - ٥) لر از ۱۸۸۲

لااجماع لان القائل معلوم باسمه ويسه فلا نعلم دخول المعصوم فسي حملتهم فلايكون حجة .

قال العلامة ! : هذا يدل على توقعه فيه ، لابه قال : ان كان عليه اجماع . والحق انه لم يتوقف ، لأنه ردديه أولا ثم احتازأته لالجماع ثم بينه على مقتصى المدهب .

ثم ان العلامة توقف في هذا انحكم مع حكمه واحتياره في المحتلف بشر حرمة المصاهره بالرباء وهو عجيب، فان هذا من حرثيات ذلك الحكم الكلي مع ثنوت حصوصية العبة والحالة لكونهما من لمحارم، فان ثم بكن لهما تأثير في قوة التحريم فلاأقل من أن لايكون لها تأثير في صعفه

وأما بعي ابن ادريس الأحماع النطقي فنسلم لكن السكوتي حاصل، فاق معص الاصحاب أفتى بالتحريم ونفص سكت ، والاجماع السكوتي " وال لم يكن حجة لكنه صالح للترجيح مع الرواية الواردة بدلك الحكم .

ولايستعدكون عطم الديب موحداً لتنجريم كما في العاقد في العده والاحرام مع العدم" [والوطاء] قامه موجب للتجريم المؤدد، قال تعالى و فنظلم من الدين هادوا حرمتا عليهم طيبات أحلت لهم عالم.

ر) المخطب ۲/۲۷

۲) ذكره لعلامة في بهاية الأصول في الفيل الثالث من بحث لاجب ع وقال: إذا قال بعض اهبل بعضر فولان وكان الناقون حاصر بن لكنهم سكتو! ولم ينكروا فيه ع احتلف الدس في دلك، فقال الشابعي وحداعة من لفعها، وداودا للعاهري والسيد المرتصى وحداعة من لجعية و بوعد لله العمري الله ليسباحداع ولاحجة وهو لحن، وقال الوعلي الحبائي وجداعة وجواعة من القلهاء ويعفى الشافية الله اجداع وحجة .

م) في الهامش: سوايه و سم العلم او المجهل و الوطره ،

ع) موزة السادة ١٦٠

وأمااللمس والنظر بمالا يجوزلغيرالمالك فمنهم نشريه الحرمة على أب اللامس والناظر وولده.

ومنهم من حصالتحريم بمنظورة الاب . والوجه الكراهية في ذلك كله .

ولايتعدى التحريم الى أم الملموسة والمنظورة ولاينتيهما .

قوله: واما اللمس والنظر نما لا يجوز لغير المالك فمنهم من نشرية الحرمة علىات اللامس والناظروولدة، ومنهم من خص التحريم بمنظورة الات، والوجه الكراهية في ذلك كله، ولايتعدى التحريمالي ام الملموسة والمنظورة ولاينتهما

تنقيح هذا الكلام يتم يفوائد :

(الأولى) المراد باطمس والبطر المدكورين هوأن يكون للفرح. أي ينمس العرج بشهوة أوينظره بشهوه أويمس بشهوه أنصأ ، فلونظر لوحه أودكيس والكان بشهوة أونظر الفرح لعلاج أولحاحة أونغر فصدأوفان لامشهوه بلرأنه [رقة ن] ورحمة لم يكن ذلك كله موجباً للشحريم اجماعاً.

(نشية) احتمف في المنظورة أوالملموسة المدكوريس اذا حصل ذلك عن الأب أو لاس كل الى ممثلوكمه هن يكون ذلك موحماً لتحريم على الاجر أم لا ؟ قال الشيح في المحمداً موجود في المحتلف "محمداً موجود

(الاول) فرله بعالى ﴿ وحلائل ابنائكم ع⁷ارجح المبك لمجرد عن الوطيء والمظرواللمس والقلة احداعاً فينفي النافي على عمومه .

٢) المختلف ٢/٢٧ .

٣) سررة الساء : ٧٧

وفيه نظر، بمسع صدق الحلائل علىالمملوكة، لأن المشادر هو المعقود عليهسا .

(الثاني) أن لنظر واللمس بشهوة أقوى في بشر الحرمة من العقد المحرد، وقد ثبت النجريم مع العقد المدكور فيثنت معهما، وهو فعطلوب، وفيه أيضاً نظر ، لاده فياس ، مع أنا بمنع الأولوية المدكورة ،

(الثانث) رواية محمد بن سماعيل بربريع صحيحاً عن الصادق عليه السلام وقد سأله عن الرجل تكول له الحارية فيمله هل تحل اولده ؟ فقال : شهوة ، فلت بمم فقال ما برك شيئاً او قبلها بشهوة ثم قال بتداء منه: ال جرده وبطر ليها بشهوه حرمت على الله و بنه ، قبت وا نظر لي حسدها ، فقال: إذا نظر الى قرجها وجندها بشهوة حرمت فليه!)،

(ابرامع) رواية محمد بن معلم على الصادق عليه السلام قبال : أد حرد لرجل الجرية ووصلع بده عليها فلاتحل لاسه الدوقال ابن دريس الاتحوم على أحدهما لوبطر الاحر أولمس واحدره المصلف والعلامة في القواعدا(() لاصاله بحل وعموم ووآحل لكم ما وراه دلكم» ووما طاب لكم من التسامي والملكت ايمانكم عاد الكم من التسامية

وفيه نظر، لأن الأصل يعدل عنه تبديل وقد بيناه . والعام يحص بغيره وقد

- ١) الكامي ٥/٨١٤ ، التهديب ١٨١/٧ .
 - ٢) الكامي ٥/١٩٤ ، التهديب ٢٨٢/٧
 - ٣) السرائر : ١٨٧
- ٤) القوعد، ليصر الثاني س لفسم الثاني من لبات الثامي من كتاب النكاح،
 - ه) موزة التباه: ٢٤
 - ٩) سورة الساء ٢٠٠٠

ووياه وقدال المعيد التحريم على ابس الناظر دول أنيه ، وقول الشبح الحوط .

(الثانثة) النظر أو الممس أو العلمة المدكورات هل تحرم ست المعقود عليها أو أمها أوبست المملوكة أو أمها أم لا ؟ قال ابن المجلد به و المسح في الحلاف؟! محتجأ باحماع العرفة والاحتياط ، والقولة صلى الله عليه و آله وسلم ال الله لا يتظر الى رجل نظرالى قرح امرأة وابنتها؟).

والحق حلافه، لعوله تعالى وفان لم تكونوا دخلتم بهن فلاحتاج عبيكم، اله والمدكورات ليست دخولا .

هذا في المنت وأما الام طعدم القائل بالقرق .

(الرابعة) النظر المدكور أواللمس بالشهود على يحرم النت أوالام ؟ قال الشيخ في الحلاف (* مم ، والحق عدمه للإصل .

(المحامسة) بنظر و لنمس المدكور ال الاحساء عبداً من يجرمهما كل من لم يحرم بالربا لميحرم بهما، ومن حرم به سابقاً اختلفو على قودين، والافوى العدم للاصل ،

¹⁾ has . Ay

٢) العلاق ٢/١٨٦.

٣) دواها مي الحلاف مع دوايه حرى وهي وقال صلى الدعليه وآله وسهم. مي
 كثف قتاع امرأة حرمت عليه امها وبنتها.

٤) سوادة الساء ١٣٠٠.

نال بیه ادامطرامی فرحهاتمای به محریم استماهره وقان فسی لسآنه السابقة علی هده السس شهود مثل لعبنة و سسی و کال به حا اوبشهة پیشر التحریم و تحرم الام وان فرات وان فرات .

ويلحق بهذا الباب مسائل.

(الاولى) لومنك أختين فوطىء واحدة حرمت الاحرى .

ولووطىء الثانية أثم ولم تحرم الاولى .

واضطربت الروايــة ، ففي بعصها تحرم الاولى حتى تخرج الثانية عن الملك لاللعود.

وفی آخری : ان کان جاهلا لم تحرم، وان کان عالماً حرمتا علیــه .

قوله: لوملك اختين قوطيء واحدة حرمت الأخرى ، ولو وطيء الثانية اثم ولدم تحرم الاولى عليه ، واضطرنت الرواية قمى بعضها تحرم الاولى حتىتخرج الثانية عن ملكه لاللعود، وفي الأخرى ان كان جاهلا لم تحرم وان كان عالماً حرمتا

ما صدر المسأله به وحمله فنياه هومدهب ابن اوريس! ، أما تنحويم الثانية فلمحمله بين الاحتين، وأما عدم تحريم الاولى وطيء الثانية فلمبق الحل وعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: لا ينحرم النحرام المعلال؟ .

وأما نروية المشار اليها بالاصطراب فهي عن الحلمي حساً وابي العساح الكنابي عن الصادق عليه السلام؟! ، ومثلها رواية علي بن ابي حمزة عن الكاطم عليه السلام؟!.

- ١) السرائر ١٠٩٠،
- ٢) التهذيب ٢٢٨/٧ ، الأستيساد ١٦٥/٣
- ٣) الرزايتان في التهذيب ٢٩٠/٧ ، الكابي ٥/٢٢٠
 - ٤) التهذيب ٧/ ٢٩ ء الكامي ٥/ ٢٢٤ .

وأنسى بمصمونها الشبح في النهاية ١١ والقاصي وابن حيزة ، واحتاره العلامة في المحتلف ٦ وقال : لاامتياع في اقتصاء وطي الثانية تحريم الاولى، واذا وجلت الرواية الحالية عن المعارض بدلك وحب الحكم بها .

وأما الرواية الثانية المقتصية لعدم تحريم الأولى منع حهله وتحريمهما معاً منع علمه فهي رواية الحلمي عن الصادق عليه السلام. قال الشيخ معنى خرمتا جميعاً ، أي مادامنا فيملكه ، فادا رال ملك اجداهما فقد حدث الأخرى .

وهبا قوائد :

(الاولى) عنى قول ابن ادريس والمصنف يسرول تحريم انتابية بحروح الاولى عن ملكمة أوموتها ، سواء أحرجها للمود الى التابية أولا ، عالماً كان أوجاهلا .

(الثانية) على قول لشيخ سحريم الأولى حنى تحرح الثانية عن ملكه يكمي اما البينغ أو الهبة أو غيرهما من المملكات .

(الثالثة) على يكني رهبها أو ترويحها أو كنانتها كنماية مطبقة أم لا ؟ بص العلامة في التحريرعلى الاكتماء بالكتابة دون الرهن ، واستشكله في القواعد"! من حيث تقييد النص بالخروج عن الملك ، قال أمير المؤمس عليه السلام عن من حيث تقييد النص بالخروج عن الملك ، قال أمير المؤمس عليه السلام من وطيء احدى الاحتين فلا يطأ الاحرى حتى تحرج الاولى عن منكه ، والفرض هما عدم الحروج فلا يرول المحريم والا لم تكن العابة عابه، ومن أن المقصود تحريم الوطيء وقد حصل ،

وحرم في اللذكرة أنه لانكفسي الرهن ، لأن المشع فيه لحق المرتهى لا

١) النهاية : ٥٥٥

٢) المحتلب ٢/٨٧ .

٣) القواعد، الفصل لأول من المقصد الثاني في التجريم غيرالمؤيد

(الثانية) يكره أن يعقد الحرعلى الامة ، وقيــل عبحرم الامن يعدمالطول ويخشى العنت .

لتحريمها ولهندا يحل له منع ادنه ، ولانه يقدر على فكها بأداء الدين متى شاه محلاف البرويج و لكنابة قانه لانقدر مفهما على رو ل السنع .

(الرابعة) الاحكام المدكورة تدعة لوطيء الاولى لاعبر دلك من النقبيل بشهوة أولمس الفرج بشهوة أونظره كذلك .

(الحامسة) لووطى، أمنه حاراته أن يسروح بأحنها فبحرم الموطوءة مادامت الثانية روحة ، ولا يشرط في اناحة بكاحها حسروج لموطوءة عن ملكه لان لكاح أفوى من لوطى بالمنك ، فمسع احتماعهما فالحكم للافوى سواه كان النكاح لاحثاً كما قلبا أوسانقاً ، فيحور أن يشتري الاحت بعدم لكن لايطأها .

قوله: يكره ان يعقد الحرعلىالامة وقيل يحرم الا ان يعدم الطول ١) ويخشى العثت

الاول قول الشيخ " في النهاية والنهمديب والاستنصار ، لاصالة الاناحة ، والثاني قوله في التحلاف " والمستوط والنميد في المقنعة! وابن ابن عقيل ، لقوله تعالى « ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات قمما

۱) التنول بنتج الماء ومكون الواو التي و لنمة والعب , قال ايس قادس - والعب عيس لايستطيع والعب في دو له بما بي دلس حثى العب مكم ؛ الزنا وقال الادهري برات فيس لايستطيع طولاني فعل با يكح يه حرة ظه ان يكح الانه , وتعنته ؛ دحل عنهه الادي ، واعته ؛ الرقبه في المئت وفيما يثن عليه تحمله

- ٧) التهاية : ٢٧٩ : التهديب ٢/٩٣٢
- ٣) الخلاف ٢/٣/٢ ؛ البسوط ٤/٤٢٢ ،
 - ٤) النقعة : ٨٧

ملكت ايسامكم الى قوله ودلك لمن حشى العنت ملكم الجعل عدم الاستطاعة وحوف العنت شرطين في اباحة بكاحهن الوالمشروط عدم عبد عدم شرطه الولواية الى بصيرعن الصادق عليه السلام قال الانأس ادا اصطر اليها؟)، ومثله رواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ؟١.

وأجيب مسع الدلاله الا من حيث الحطاب وليس محجة ، وعلى نقدير حجيه فهمو أعم من المحريم والكراهية ، وتترجع الكراهية باطلاق وولامة مؤمنة خير من مشركة ولو أهجبتكم عالم .

وهنا قوائد و

(الاولى) لطول لعه السعة ، وشرعاً مهر المحرة ولعقبها ووحودها وامكان وطثها قبلا ، و« العلت » لعة المشقة الشديدة ، وشرعاً الراما ، لاله سبب المشقة بالحد في الدنيا والمقاب في الاحراء وحوف العلب يسحقنى بقوة الشهوة وضعف التقوى .

(الثانية) يقبل قوله في حصول المشعة وعسدم الطول، ولو كان بيده مال وادعى أنه لبس له او أن عليه ديماً يستعرفه قبل أيصاً .

(النالثه) بو تحدد أحمد الشرطين أوهما لم يرتضع المكاح السابق ولو كان المقد حاصة من دون الوطي ، وكدا به الرجعة في الرجعية .

(الربعة) تطهر دائدة الحلاف أنه مع حصول الشرطين معاً تحور الواحدة قطعاً، وعلى النحريم تحرم الثانية، لانتعام احد الشرطين، وعلى الكراهية تكره، وأما الثالثة قلا خلاف في تحريمها ،

١) سولة النساء : ٢٥ .

٧) الكامي ٥/٥٩ ، التهذيب ٢٧٤/٧

٣) التهديب ١/ ١٤٤٠ .

٤) سورة المقرة : ٢٧٩

(الثالثة) لاپجوز للعبد أن ينزوج اكثر مــن حرتين ، أوحرة وامتين أوأربع اماه .

(الرابعة) لايحور نكاح الامة على الحرة الابادتها .

ولوبادركان العقد باطلا.

وقيل كان للحرة الخيرة بين اجارته وقسخه.

وفي رواية ٠ لها أن تفسح عقد نفسها وفي الرواية ضعف .

(الحامية) مع حصول الشرطين تناح الواحيدة احماعاً ، والترك أفضل لقوله تعالى و وان تصبروا خير لكم ١٠٤.

(السادسة) لوتروح ثش دفعة حارعلى لقول بالكراهية ، وعلى التحريم قال الشبح في النهامة والقاصي والل الجبيد يتحير واحدة ، كما لوجمل سل لاحتين أوالحمس في عقبد ، وقال الله حمرة والل ادريس ينظل للنهاي هنه ، والاقوى لنظلان على القول في لتحريم ، لاستحالة الترجيح بعر مرجع ،

قوله: لا يحوز تكاح الامة على الحرة الا باذبها ولو بادركان العقــد باطلاً ، وقيل كان للحرة الخيرة بين احــارته وفــخه ، وفي رواية لها ان تفــخ عقد نفــها وفي الرواية ضعف

الأول قول شيخ في المسوط والحلاف" وأنن ابني عقيل وأن الجيد، واحتازه أن أوريس " والمصنف، لروانة النخلني في النخس عن الصادق عليه السلام!!

١) سررة الساء : ٢٥

٧) البيوط ٤/٤/٤ ، الطلاف ٢٨٣/٢

٣) البراثر : ٢٩٢

٤) الكاني د/٢٥٩ ، التهديب ٣٤٤/٢

وكدا رواية حذيفة بن مصور عنه عليه السلام أيضاً قال : يفوق بينهما . قال : قلت عليه أدب ؟ قال : نعم ثنا عشر سوطاً ونصف ثمن حد الرابي وهو صاغر ١٠).

وانتابي قوله في النهاية أو المعيد والقاصي وسلارواب حمرة ، وهي رواية مساعة أ. وهي وانصعف بسماعة لكن دلك مؤبد بأصالة صحة المعد لصدوره من أهله، ولا يقتصي لعدم صحته الاعدم الرصا، للاحماع على أنه لوسس الرصا صحح فكذا مع تأخره كعقد العصولي ، والنهي في عبر العبادة لا يقتصي المساد. واختار السعيد الأول والشهيد الثاني أ! .

وأما الرواية المشار البها بأن لها فسنح عقد بفسها فهي عن سباعة ، وهي مع صففها منافيه للنظمر نصحة عقدها ولرومه شرعاً فيحكم ببقاء العصمة عملا بالاستصحاب .

ويتفرع متا قروع :

(الأول) عنى الثول بالنظلان لورصيت بعده لايكمي العقد السابق بل يعتقر الى عقد جديد للاية .

(الثاني) على قول الشبخ اد عمحت الحرة بكاح الأمة لاتفتقر الى طلاق بل تبين بالصبخ .

(الثالث) على القول بأن اللحرة صبح عقديمسها الد فسحته تبين بعيرطلاق.

- ١) التهديب ٧/٤٤/٧ ، الاستيساد ٣/٩/٧ (١
 - ٢) الهاية: ١٥٤ : النقمة: ٨٧
 - ٣) الكاني ٥/ ٢٥٩ ، التهديب ٧٤٥/٧ .
- ٤) ايضاح القوائد ١٠/٠ ، وداجع شرح اللبعة ٢٠/٠ .

ولوأدخل الحرة على الامة جاز .

وللحرة الحيار ان لم تعلم ، ان كانت الامة زوجة .

ولوجمع بينهما في عقد صح عقد الحرة دون الامة.

قوله : واذا ادخل الحرة على الامة جار وللحرة الخيار أن لم تعلم منا مسألتان :

(الأولى) أنه منع الارحال المدكور لاينظل عدد الأمة ولا الحرة وهو احماع منا ومن الفلنها، الا ان حمل ، فانه أنظل عقد الأمة .

واحتج الشيح اعلى ماقلسا في النهاية والحلاف بما روي عن علي عليه السلام وابن عساس . دا بروح بأمه ثم بروح بحره بعد دلك فلا ينظل بكاح الامة .

(التانية) الدلم تعلم الحره بأن عبده أمة بالعقد كان لها الخيار بين العسر وبين الاعترال ، وقال فني كبنه الا الحلاف فانه فيه حبرها بين ثلاثة أمسور : الاجازة ، وقسخ عقد تقسها ، وقسخ عقد الأمة .

وحمله الل حمرة رواية، ومنعه الل ادريس بل خيرها بن الأوليل فقط، وهو الصحيح، وتدل عليه بعد الأحماع رواية تحيي بن الأزرق عن الصادق عليه السلام?.

قوله: ولوحمع يشهما في عقد صح عقد الحرة دون الامة هذا قول الشبح! ، ومستده روايه في عبدة الصحيحة عن السافر عليه

- ١) لنهامة ١٥٩، لعلاق ٢ ١٨٥ والحررو، في الحلاق
 - ۲) التهديب ۷/٥٤٦
 - ٣) الهاية : ٢٥٩

(الخامسة) لايحل العقد على دات البعل ولاتحرم به .

نعم لوزنى بها حرمت ، وكذا في الرحعية خاصة .

(السادسة) من تزوج امرأة في عدتها جاهلا ، فالعقد فاسد .

ولودخل حرمت أبداً ولحق به الولد ولها المهربوط ، الشهة .

و تتم العدة للاول و تستأنف أخرى للثابي ، وقيل ، تحزى عدة واحدة .

ولوكان عالماً حرمت بالعقد.

السلام (١، واحتاره المصنف والعلامة في التحرير ، وقال في المحتلف؟) للحرة الحيار في فسح عقد نفسها هنا ، لان الحيار في فسح عقد نفسها هنا ، لان العقد واحد وقع متر لولا ولا اولوية اوقال في القواعد؟) صبح عقد الحسرة وكان عقد الامة موقوفاً أو باطلا ،

قوله : من تروج أمسرأة في عدتها جاهلا فالعقد فاسد ، ولــو دخل حرمت أبدأ ولحق به الولد ولها المهر بوطي الشبهة ، وتتم العــدة للاول وتستأنف أخرى للثاني ، وقبل تحرى عدة واحدة ولوكان عالماً حرمت بالعقد

ما احتازه من الاتمام والاستماف قبول الشبح في النهاية!) لروايه الحلمي هن الصدادق عليه السلام قال: سألبه عن الدرأة يمسوت عنها روجها فتصبع

- ١) النَّبِه ٢/ ٢١٦، نهديب ٢٥٥/٧ .
 - ٧) المختلف ٢/ ٨١ ،
- ٣) القرامد ؛ المقصد الثاني في التحريم خير المؤيد.
 - ٤) التهاية : ٢٥٦ .

وتروح قبل أن يمصي لها أربعة أشهر وعشر، فعال: اداكان دخل بها فرق بيسهما ثم لاتحل له أبدأ و عندت بما بقي عليها من الاول .الي أن قال : وهو حاطب من المحطاب !!.

فيل ؛ وفيه نظر ، لأن قوله و مما نقي ۽ صريح فني الاكتفاء بواحدة ، وان حملت الله مممنى منع وقدر متعلق آخر لاعددت كان على خلاف الاصل فسلا يصار اليه .

قست . لم لا يحور أن يكون فوله و واعتدت به امرأ بالاعتداد ولا يعتقر الى تقدير وتكون ثباء بمعنى مع ، أي اعتدات مع مانقي ، والمنظر اقتصى ذلك ، لان عدة الاول لابد مها لوجود سنها أالمعين ، وعدة الثاني لابد منها أيضاً لانها نتيجة وطى شبهه ، ومع تعابر الاساب يتعابر لمسب .

وأما الاكتماء مو حدة فلا أعلم نقائل به لكنه في رواية رزارة عن الباقسر عليه السلام في امرأه تروحت قبل أن تنقصي عدتها . فقال : يقرق بينهما وتعتد هذة واحدة منهما جميعاً الله .

وهي عير صريحة بالمدعى ، لابه لم يدكروبها أبه دخل بها الذي هو محل الحكم ، وحيشه حدر أن يكون عير مدخول بها ولا شك أن تلك لاعدة عليها ، بعم يمكن ان بحتج لهد العول بأن حكم العدة استراء الرحم، وهو يحصل باتمام العدة .

وفيه نظـر من وحهين. الأول أن دنك العــرض لايتم فيمن بعتد بالاشهر

١) انتهديب ٢٠١/٧ ، الكامي ١٧٧٥ ، الأست ١٨٦/٢ واللهظ بلاول

٣) في يعص السخ : سبتها .

٣) التهديب ٢٠٨/٧ ، الاستيماد ٢٨٨/٢

ولوتزوج محرماً عالماً حرمت وان لم يدخل، ولوكانجاهلا

كالمسترانه . انتابي لمودحل بها وقد بعي يوم و حدد دن الملم بالاسماراء لايسم بالاتمام المذكور لجوار العلوق من الثاني .

وهنا قوائد و

(الاولى) لوعقد عالماً بالتحريم حرمت أبداً ولاعده ولودحل ، ادهو راك والزنا لاحرمة له الله .

(الثانية) لوعقد على دات النقل من حكمة كالمعددة فيما تقدم من لتحويم المؤيد أم لا ؟ قال المصنف لا ، وقد شاراتية في المسألة السابقة ، واستشكله الملامة من عدم المصنف وأصنالة النحل ومن أولوية النحكم ، لان دات النقل أشد محدوراً فيكون المحريم أولى واحتار السعيد أن الاقتصار على محل المص، وهو أولى ،

(ندنه) هن حكم وطيء لامه في رمان الاستراء كما في العده ؟ اشكال من أنه عدد بلامه فيكون كالعدد، ومن احتصاصه باسم لم تساويه النص والاصل عدم التحريم ، ولان وضعت السببة السراعية لاشب الا بالنص لاغير فيقتصو على محلة ، وهو اختيار السعيد؟ ،

قوله: ولو تزوح محرماً عالماً حرمت وأن لم يدخل، ولوكان جاهلا

 ۱) قال بن عهد می دلسهدت (درع) لرعدد حدهلا می دلنده ووطیء یعمد حروجها لم پنجرم لان دینجکم می انجاهن متمنی با درطی لا دنیند وقد جنس بعد بنده وحیاند لافرف بین آن تشجدکه الحلم بعد العدة دوقبلها اذا کان الوطی بعد العدة

- ٢) ايضاح الفوائد 4/ 14
- ٣) ايضاح القرائد ٢٠/٢

فسدولم تحرم ولو دخل.

فسدولم تحرم ولو دخل

أما الأول: فاجماع لأصحاب عليه ، وتسؤيده روايه رزارة عن الصادق عليه السلام؟! .

وأما الثاني: وهو عدم النجريم مع الدحول والجهل فأطلق في النهاية [1] عدم التحريم مع الحهل ولم يفصل بين الدحول وعدمه، وتبعه القاصي، وأطلق الصدوق "التحريم المؤدد ولم يفصل الى العالم والحاهل ولا الدحول وعدمه، وكذا السعيد (2) لم يتمرض للجاهل بعد الحكم بالتحريم المؤيد مع العلم ،

ورواية رزارة المدكورة تبدل بمعهومها على ماقاله النصاف ، لابه قال ؛ والمحرم ادا تروح وهو يعلم أنه حرام عليه لاتحل به أسداً ، وقال الشيخ في الحلاف (* انها تحرم مع الدحول والحهل ، واحتازه ابن ادريس (* ، وهوعير بعيد ، لما عرف أن الاحتياط للمروح أولى ، ودلالة المعهوم صعيفة .

- ١) الكافي ه/ ٢٦ ، الرسائل ٢٧٨/١٤ ،
- ۲) النهایة ۲۰۵۰، قال فیه الدان لم یکی عالماً باذلك فرق بینهما فاذا احلا واز دا ان بنتانقا البقد فعلا ولیس طبهما شیء.
- ٣) نشم ١٠٩، قال مه او ١٥ تروح في احرامه فري بيتهما ولايحل له ايداً ,
- ٤) لمقعة ٧٨ ، قال به ومن مقد على امراه وهومجرم سع السم بالنهى عن ذلك فرق ينهما ولم تحل له ابدآ.
 - ه) المغلاف ٢/ ٢٨٧ .
- ۲) السرائر : ۱۳۵ ، دل دیه ، س تروح امرأة وهو محرم دری بههما ولم تحل له
 ابدأ سو ، كان قد دخل بها اولم یدخن اذا كان عالماً بتحریم ذلك طیه دن لم یكن عالماً
 په جازله ان یعقد طیها بعد الاحلال ، اشهی

أقول - قوله تحمه الله و في صوده الجهل ومصرولم يقيله بعلم اللحول.

(السابعة) من لاط بغلام فــأوقبه حرمت عليه أم العلام وينته وأخته.

قوله: من لاط بعلام فأوقته حرمت عليه ام العلام واخته وببته منا قرائد:

(لاولى) يقال ؛ وقب الشيء يقب وقباً أي دخل ، ووقبت الشمس ادا عابت ودخلت موضعها ، ووقب العلام دخل على الساس ، ومنه قسوله ثمالى لا ومن شرعاستى ادا وقب ها ، وقال النحاس ادا دخل على الساس وأوقبت الشيء أدخلته فني نوقه ، والمرادات دخال الدكر ولو نعص لحشفة .

(الثالبة) هذا الحكم احماع من أصحاب عليه بطافر رواياتهم لم يوافعهم في دلك أحد الا المراني فانه حرم الست لاعير لانها ست مدحول به

(نشاشة) لوسنى العقد لم يحرم شى من الثلاث ، وابن يحرس مع تقدم الأبعاب، وتحرم الأم وان علب و لنب وان برلب ، لأسب لاحت لعدم تناول النص لها ،

(الرابعه) لافرق بين من يسب منهن بالنسب وبالرصاع لعموم قوله صلي الله عليه وآله وسعم • يحرم من الرصاع مايحرم من النسب!"

(تحامسة) لافرق بين كون المفعول به عبلاماً أورجلا ، أم نطاعل فهل يشرط بلوعه؟ يحتمل دلك، لابه تكليف لقوله في لبص « حرام على الموقف». ويحتمل انقدم ، للعموم لان من في المحاراة والاستفهام كذبك

وهو الأقرب ، لأنه من الاسباب فهنو من باب لوضع ، ولهسدا لوروجه

١) سورة الفلق : ١٠ .

٢) النب ٣/ ٥٠٠، الكاني ٥/ ٢٩٤، الهذيب ٢/ ٣١٣ م

(السيب الرابع) في استبقاء العدد:

اذا استكمل الحر أربعاً بالغبطة حرم عليه مازاد.

ويحرم عليه مرالا ماء ما راد على اثنتين .

وادا استكمل العبد حرتين أو أربعاً من الاماء غبطة حرم عليه مازاد.

ولكل منهما أن يضيف الى ذلك بالعقد المنقطع وبملك اليمين ما شاء.

واذا طنق واحدة من الاربع حرم عليه مازاد غبطة حتى يخرج من العدة أو تكون المطلقة باثنة .

وكدا لوطلق امرأة وأراد نكاح أختها .

ولوتزوجهما في عقد بطل وقيل : يتحير ، والرواية مقطوعة .

الولي دنه يحرم عليه أم روحته ، بمعنى أنه يحرم على الولي الكاحه اياها وتعد البلوخ يتعلق به فحال الفعل وجد الاثر.

قوله : ولو تزوجها في عقد بطل ،وقيل يتخير والرواية به مقطوعة

م الأولوهو المعلان فهوفول اس حمرة وابن دريس الوالمصنف والعلامة في القواعداً ، وأدنى به السيد " والشهيداة وهو الحق ، لأن العقد على كل واحدة تحرم لكاح الأحرى ومنطل للعقد عليهما ، ويستهما اليهما واحدة فيلرم

١) الشروائر (١٨٦ - قال فيه، لأنه عقد منهى عنه والنهي يدل على هناه ولمنهى عنه،

٢) التواجف النقمة الثاني في التحريم غيرالتؤيد

٢) الأيضاح ٢/٥٨

٤) راجع شرح اللعة ١/ ٢٩.

بطلاله بالنسبة الى كل واحددة منهما والالرم الترجيح بعير مرجع ، ولان أثر العقد الاباحة ، فلو أثر فامالهما أو لاحداهما بعينها أولا بعينها .

والكل ناطل: أما الاولان فيانصروره، وأما الاخيرقلان الاناحة أمر معين قلايحل في محل غيرمين في نفس الامر ، واذا لم يؤثر العقد باطل، لما عرف من مفني البطلان في الاصول.

والثاني قول الشبح في الهابة والقاصي وابن التحيد ، لرواية محمد بن علي س محبوب عن عبي بن السبدي عن اس بي عبير عن جبيل بن دراح عن بعض أصحابا عن أحدهما عليهما السلام في رجل تروح احتين في عقدة واحده، قال : هو بالحيار أن يممك أيهما شاء و يحلي سيل الاحرى ، وهي مقطوعة كما ترى ،

واحدة مطلقه و بحرم أحرى مطعه وقد عقد عليها معا عقد حالف في تعدد الألالكلى الأفتحي المعادمة الاستخدام المقد على الأحت الأحرى المعادم الألام المقد على الأحت الأحرى المعادم واحداد الألاوق بسهما كما لوحمع بين محرمة عبداً وأحسبه محمله عبداً في عقد واحداد الألاوق بسهما الألاطلاق أو المعين و لا الراحم المي المحريم ، اد فسي تعين تحرم واحدة معينة فيعل المقد عليها وفي لاطلاق تحل معينة فيعل المقد عليها وأحرى مطعه وقد عقد عليهما معا فقد حالف في المقد الألا واحدة مطلقه و تحرم أحرى مطعه وقد عقد عليهما معا فقد حالف في المقد الألا وجود المكلى اللاقي جزائياته ،

وفيه نصر ، لأبالابسلم أن العقد عليهما عقد على كل واحدة منهما ،لابه أيما

١) (لهاية : ١٤٥٤)

٢) الكاني ٥/ ٢١١ و التهديب ٧/ ٨٥٠

[.] YA/Y LEWIS (Y

يكون كذلك لوثم يكن العقد على كن منهما مشروطاً بايتفاه العقد على الاحرى واللازم باطل فكد الملزوم. وبيان الملازمة طاهر .

و كذلك يقول في انتفاء المعارض ، فان الموق حاصل بين الصمام الاحسية المتحلمة الى المجلمة الي المتحلمة الى المتحلمة الى المتحرمة عيداً وبين الصمام الاحت، فان العقد على الاجتبية ليس مشروطاً بالتماه العقد على المتحرمة عيداً ، ولا سلم "يصاً أنه لا أثر للاطلاق واقتعيين في التحريم ، ومستنده ما تقدم .

وهنا فرائد :

(لاولى) لمراد بالجمع بس الاحين بما هوفي المقدالواحد، بأن تدكرا مما في الايجاب فيقل بكاحهما ، لا أن تدكر احداهما فيقبل ثم تدكر الاحرى فيقس ثانياً، فان ذلك ترتيب لاجمع .

(الثانيه) لورثت بيهما كما قددكان عقدائثية ناطلا فطعاً وقال انني الجبيد لترتيب يحصل دنحطة واحاسة الولي ، وليس بشيء ، لعدم ثمامية الكاح بالخطبة والإجابة ،

(الثالثة) لورتب كماقلناه قوطي ما تناسة فرق بينه وبينها ولم تحرم الاولى . قال است أدريس أن وهو الدي يقتصبه أصول المدهب ، لقوله صلى الله عليه و آله وسلم : لا يحرم الحرام الحلال؟).

وقال لشيخ في النهاله " لايرجع لي الاولى حتى تتحرح لتي وطئها من عدتها ، وتبعه القاضي وابن حدرة .

وقال بن الجيد ، لوتروح ناحت مراه وهولا يعلم فرق بينهما ان كان لم يدخل بالثالثة ، قال وحل بالأحيرة حير أينهما شماء ولايعرب التي يحدار حي

١) راجع التعليقة المالقة من السرائر

٢) التهديب ٢٢٨/٧ ، الاستيمار ٢٥٥/٣

٣) لتهاية : ١٥٤ .

تنقصي عدد التي دارق ، دان أحب العود الى التي دارقها لم يكن له أن يعقد حمى يفارق التي كانت مي حاله ، اما بطلان نائن أو حلم تسين به عصميها ثم لا يكون له عليها رجعة أوتموت .

وفيه نظر، لابه لاوحه لنتحير لتحقق عقد الاولى وتعلق لنهي بعقد انتاسة، لابه به يتحقق المحمع، وتؤدده روانة رزازة عن النافر عليه السلام صحيحاً قال: سألته عن رجل تزوج امرأة بالعراق ثم حرح الى المشام فتروح امرأة أحرى فادا هي أخت امرأته التي نالمرق . قال ، يعرق بينه وبين التي تروحها بالشام ولا يقرب المرأة حتى تنقضى عده لتابية! .

قلت : لاشك أن العدة عيرمامه لانها باشة ، وحينتد يحمل دوله « ولايقرب المرأة » الى آخره على أنه يكره له المقاربة .

(الرابعة) لواشنه النابق منهما منع منهما معناً ، لأن خداهما محرمة قطعاً فيجب احسابها ولايتم الاناختابهما ، ومالايتم الواحب الابه فهوواجب .

قال العلامه في القواعد * والأفراد الرامه بطلاقهما ، ووجهه أن طلاقهما واجب ، لأن حقوق الروحه واحمه ويجب تحصيل براءة الدمه ما الواجب ولايتم الانالطلاق فيكون واحماً ، وكل واحب يسرم باركه بايقاعه ، لأن دلك لطف. ويحمل العدم ، لأن طلاق المكرة لايقم عنديا

وفيه نظس ، لان الاكراد لشرعي غير منظل ، ولايحب مواحهه كل منهما بالطلاق بل نكمي قوله وروحتي منهما طالق ، ولايدفي دلك اشتراط تعيين المطلقة ، لان ذكره كومها روحته صفة معينة لها فني نفس الأمر ويحب عليهم معنيا العده ان كاما غير آئسين ، ولا يعقب عني واحدة منهما لا بعد انقضاء العدة بن

١) اهليه ٢/٤/٢ ، التهذيب ٢/٥/٧ ، الكاني ١٤٢١ .

٢) القوامد، المقصد الثاني في التحريم فيرالمؤيد .

ولو كان معه ثلاث فتزوج اثنتين في عقد، فان سبق باحداهما صح دون اللاحقة ، وال قرل بينهما نظل فيهما . وقبل يتخير أيتهما شاء .

و می روایة جمیل لو تر و ح حمساً می عقد و احد یتخیر أربعاً و یخلی باقیهن ،

(لحامسة) بودحل بهما مع العلم من الثانية بالترتيب والتحريم فلامهرالها لابها بعي ، ومسع حهلها بالعقد على حتها أوسأحرها أوستحريم الجمع فلها المهر .

وال الشبيح هو المسمى في عقدها ، وقال العلامة مهر المثل ، وهو الأقوى ، إذ القاسد لايستلزم شيئاً ،

ومع اشتاه السق و تحهل منهما قال تساوى المسميال ومهر المثل فلاكلام ومع احتلاف تمسمى ومهر المثل قدراً يحتمل تفوعة أو الايقاف حتى يصطلحا ومع عدم الدحول وعلم الترتيب فلاشىء للثانية، ومع شده الترتيب والطلاق احتمالان: و ١ ع الفرعة فيمن يستحق المهرميهما لامه مشكل ، فمن حرحت القرعة عليه قلها نصف مهرها ، و ٢ ع أن مع الهاق المهربن قدراً وحساً يشت لهما دمع المهرين تقتصانه ، ومع احلاقهما من القرعة أرقسمة دمع كل مهما بيئهما أو إيقاقه حتى تصطلحا ،

قوله: ولو كان معه ثلاث فتروح اثنتين في عقد فان سبق باحداهما صح دون اللاحقة ، وان قرن بينهما بطل فيهما ، وقيل يتخير ايتهما شاء ، وفيرواية جميل لوتزوج خمساً في عقد واحد يتخير أربعاً ويخلي باقيهن

لهائل بالبطلان أولا في الاحتس قائل به هنا ، والعائل بالتحبير هناك قائل به أيضاً هنا، ورواية جميل رواها الصدوق في المقيه عن محمد بن الحس عن واذا استكملت الحرة طلقات ثلاثاً حرمت حتى تنكح زوجـــاً غيره ولو كانت تحت عبد.

وادا استكملت الامة طنقتين حرمت حتى تنكح زوجاً غيره ، ولو كانت تجت حر .

والمطلقة تسعاً للعدة تحرم على المطلق أبداً .

الحميري عن ايوب بن بوح وابراهم بن هاشم ومحمد بن عدالحارعي محمد ابن ابني عمر عن جميل عن الصادق عبدالملام في رحل تروح أحتين في عقدة واحدة قال: يمسك أينهما شاء ويحدي سبيل الاحرى، قال: فرحل تروح حمسا في عقده واحدة ، قال: يحلي سبيل أينهن شاء وبمسك الاربع ١.

وقد حرفت أن الأولى البطلان، ودليله تقدم .

نفي هما فائدة لابد من النسبة عليها ، وهي تصوير قوله و فان مبيق باحداهما صح دول اللاحقة يمكيف صورة السبق ؟ دكرله أمثلة :

٩ ١ ٥ ١ أن يكون الدافسة وكاللا لاحدى الروحين فصولياً بالسنة المي الاخرى وعقد عليهما عقسداً واحداً، فإن السابقة هي التي عقدها الارم عن وكالة وتبطل الاخرى.

ولايمنا أن يكون العاقد وكبلا للروح في واحدة بعيتها منهما وروحه الاحرى قصولا عنه في عقد واحد فعقد المأدون فيهما سابق.

ه ٣ ه - أن تكون احداهما صعيرة و لاحرى كبيرة فيزوجها ولمي الصعيرة فامه لارم في حقها فهوسائل وفصول في حق الكبيرة فهولاحق . قوله : والمطلقة تسعأ للعدة تحرم على المطلق أبدأ

1) النتيه ٢٦٥/٣ وليس فيه : وينسك الادسع

(السب الخامس) اللعان. وبثبت بمه التحريم المؤيد ، وكذا قذف الزوجامرأته الصماء أو الخرساء بما يوجب اللعان .

(السب السادس) الكفر . ولا يحوز لسلمسلم أن ينكح عير الكتابية اجماعاً .

منا فوائد :

(الأولى) هذه المسأنة من حواص مدهبنا ولم يض به أحد من العقهام، ودليلنا على ذلك اجماع الاصحاب وتطافروواياتهم ،

(الثابه) طلاق العدة هو أن يطلق نروح على الشرائط ثمير احم في العدة فيطأ ثم يطلق في طهر آخر ثم يراجع في العدة ويطأثم يطنق الثالثة في كحها مدها وحل آخر ثم يطلقها وتنقصي العدة منه ويتروجها لروح الاول ثالثاً ويعمل كما فعن أولا ثم يطلقها الثانية فسكحه بعدها رجل آخر ثم يطلقها فتقصي عدتها فيتروجها الزوح الاول ثابت و معل كعمله أولا و ثاباً . فتحرم علمه حبيثد أبدأ كما قلباه ، فالشرط حيثك أن يطلقها تسعاً ويتكحها بينها وجلان ،

(الثالثة) بنه بعلامه على أن النسبة هذا محار ، لأن نثالثة من كل ثلاث لا بحصل فيها المعنى المدكور وهو الرحمة في العدة والوطاء ثم المحاريحتمل أن يكون من باب تسمية الشيء بمحاورة كفولهم و سال الميراب » أومن تسمية الشيء بأكثر آجزائه .

وتطهر عائده فيما لوطلق الاولى المعدة والثابة للسنة، فالثالثة ليست للعدة حقيقة سا فداه ولامحاراً لانتفاء المعلى الاولى، وهو طاهر ، وكدا الثاني ، الا لا كثرانه هذا ، واوكانت الاولى للسنة والثالثة للعدة فالثالثة على الاول للعدة المجاوزة ، وعلى الشابى قال العلامه الاقوى انها لبست للعدة ، لأن النص انسا ورد بتبعية الثالثة للاولتين، فالمعسرهو للاكثرية ولااكثرية. ولوقسابالمجاوره فكدلك الذلا اطراد في السحار ، لما تقرر في الاصول لامتباع محله لمحائط .

واحتاره السعيد، لأن بشعبة العلمة تعبرها على حلاف الأصل، ولأن الأصل الأناحة فالتحريم المؤيد على حلافيه ، وتوحوب الاقتصار بالاسياب الشرعية على محل النص .

(الرابعة) النسع بالمعنى المدكورطهرة الحكم في الحرة، أما الأمة فيها ثلاثة أوجه :

الأول ـ عدم لتحريم الدؤند لاءالسم ولابأتل ولاء كثر، تعدم تناول النص كما صورتاه، والقول بلايص تحكم.

الثاني ــ الشحريم في سادسه ، لأن كل طلعتين قائمة مقام ثلاث في المحرة فالست قائمة مقام التميع .

الثانث = التحريم في السبع ، لابه أولى ، لان محرم الأمة أقل مس محرم الحرة، ولأن سص وردسيعة العموم، والتقييد بأنه يسكحها بيها رجلان يشاول الحره والامة، فانه ادا بكح الامة اكثر من رجبين بينها فقد الكحها رجلان، اد النص لم يتفالزيادة ،

(الحامسة) على تقدير التحريم بالست ان قلبا ان التسمية للمحاورة فالست كافية و ن قلبا لاعتبار الاكثرية هسا ، فالمعتبر حيثد الست حقيقة لتعدر المحار فتحصل في ثبي عشرطلقة وعلى التحريم بالسبع والتسمية للاكثرية والفرص عدمها أوللمحاورة ، والمحار لانظرد فلا يحصل في أقل من ثماني عشرة طلقة المعتبر حيثك الحقيقة ولا تحصل الافي العدد المدكور .

وفي الكتابية قولان، أظهرهما: أنه لايجوزغبطة، ويحوز متعة، وبالمنك في اليهودية والنصرانية.

قوله ؛ وفي الكتابية قولان أطهرهما الله لايجوز غنطة ويجوز متعة وبالملك

كثيراً بطبق المصنف وعبره في المسأنة التحلافية أن فيها قولين وطاهرة أنسم القولين للحكم في نفس الأمرنفياً واثباتاً ، منع أنه قد تكون في المسألة أقوال وكأن مرادهم بالقولين ما فوق القول الواحد كهده المسألة ، فان فيها أقوالاً ؛

(لاول) المحه النكاح مطلقاً سائر أبواعه، وهوقول الني بالنويه؟ والنس ابي عقيل، نظاهرقوله تعالى هوأحل لكم ما وراء دلكم» وقوله ووالمحصنات من الدين أوتوا الكتاب من قلكم» ،

وروايه ابي مريم لانصاري عن الناقرعليه السلام قال: كانت تحت طلحة يهوديه (1) ومثله روى محمد بن مسلم عنه عبيه السلام (1) ورواية معاوية بن وهب عن الصادق عليه السلام قبال: ان صل فلنميها من شرب الحمر واكل لحم الحيزير (4)

(الثاني) التحريم مطلعاً ، وهوفول المرتصى والشيخ في كنابي الاحباراً،

١) لمشع: ١٠٢

٢) سودة لتاء ١٢

م) سورة المائلة: ه.

ع) التهديب ٧/ ١٩٨٨ ، الاستيمال ٢/ ١٧٩

ه) الكاني ٥/ ١٥٦ ، التهذيب ٧/ ٢٩٨ ، القبه ٢/ ٢٥٧ .

٢) التهديب ٢٩٩/٧ ، الاستيماد ٢٩٨/٢ ،

وظاهرقوله في المسوط ، والحلاف ، فأنه جعله مذهب المحصلين من صحابنا وهو "حد قولي المفيد"، وقواه اسادريس "، واحتاره المعيد"، ونقله عن والده وهو الحق لوجوه :

د ۱ » - الهس مشركات وكل مشركات بكاحهى حسرام فيكاح البهوديات والمصرابيات حرام : أميا الصعرى فلقوله تعالى و وقالت البهود عزير ابس الله وقالت المسادى المسيح الله له الى قوله سنجانه و عمايشركون » ، وأما الكبرى فلقوله تعالى دولاتكحوا المشركات حتى يؤمر » ، والجمع المعرف بلام البحنس للعموم ،

ان قلت : الصعرى مسوعة ، اذ لا قائل اليوم مس اليهود بدلك ، بل كان شردمة وانقرضوا فلايساول الحكم الموجودين اليوم .

قلت: الحجة في قوله تعالى لافي قولهم، وقد أحبرالله تعالى عنهم بذلك ادالجمع المحظى باللام للعموم كما تقروفي الاصول. سلما لكن الحكم لحقهم جميعاً، قال بعض القوم ادا صدرعه خطيئة ولم للكرعليه الباقول لحق الحكم الكل كقوم ثمود ، سلما لكن الاحماع المركب دل على تحريم الجميع، قان

١) المبسوط ١٤/٩/٤ ، المعلاق ٢/٢٨٧ .

لا بعد الله الله الله السرابة ولا بعودله والله التكام .

۳) لسرائر ۲۹۱، ۲۸۷ وقال في المتوضيح الثاني وقد قدما به لايجور للرجل المسلم أن يعقد على الكافرات على حثلافهن فان اصطر في المقد عليهن عقد على فيهو دية والنصر بية ولايك حائر عبد الصرورة على ما دوى في يعص الاحبار .

ع) ايضاح القرائد 4/44

ە) سورة ئاتو بة : ٣٠

م) صورة القرة: ٢٢٠

كل من قال بتحريم بكاح القائلين بأن عريراً ابن الله قال بنجريم بكاح باقي اليهود، فالقرق خرق الأجماع ،

۱۹ ه یا الک ح تبست بعصبة و کل تبسك بكل واحدة واحدة من عصم ایکوافر حرام، أما الصغری فظاهراد بین الروحین عصبة ، وأما الکتری فنقوله تعالى و ولاتبسکوا بعضم الکوافر ها ، والحدج النصاف للعموم .

والله المائع مسئلرم للمودة الموله تعالى دوحمل سيكم مودة ورحمة المحمد وكل مودة لكل كافر حراء لقوله تعالى والابحد قوماً يؤمنون بالله واليوم الاخر يوادون من حادالله ورسوله المال لاية وقوله والايمه كمائلة عن الدين لم يقاتلو كم في الدين ولم يحرجو كم من ديار كم أن نبروهم المامسوح الحكم .

و ٤ ع مد اداحه الدوام أصطراراً والمتعة احتياراً ، وهدو قول الشيخ في النهاية أه والقاصي وابن حمزة ،

و و ع ـ حواره بالملك لابالعقد مطبقاً ، وهو نقول الاحر المعبداً .

ع ــ تحريم الدائم والاحة المنقطع وطلك السبي ، وهمو قول التقي
 وسلار ،

و ٧ ع ــ تحريم كاحين مطلعاً حباراً وحواره مطلعاً صطراراً ، قاله اسن
 الحبيد ، وكأن مسند هذه الاقوال تجميع بين الروايات والايات، قابه قد تقرر
 في الاصول ان التحصيص حبران السنح ، وتحن قد احتراباً في كبر العرفان في

١) سورة لستحه ١٠

ج) سودة الروم، ١٠

م) سردة السمادلة : ٢٣

ع) سررة الستحنة دير

٥) النهاية : ٢٥٧

٧٩ : قطقة (ا

وقى المجوسية قولان ، أشههما : الجواز .

هقه القرآن ِ ` حمل أدلة الاماحة على الممقطع و لملك حال الصرورة .

ويحاب عن أدلة الشبحين مطلعاً بحمل الآبات على ما تقدم، وحمل روايه ابن مريم ومحمد بن مسلم على جوار الوطيء اداكان العقد حال الكفرائم يسلم الروح فانه يبقى عنى بكاح الكبابية احساعاً، وعليه يحمل كون طلحة في صحة يهودية ، وروايه معاويه محموله على المتعة حال الصرورة الشديدة كما تساح المبيته للمصطر، وحيشد الاولى وحوب العرل عبها لابدناع الصرورة مدلك فوله: وفي المجوسية قولان اشبههما الجوار

كل من حرم بكاح الكتابيات مطلقاً حرم بكاح المحوسيات ، ومن أباحه هلي وجه اختلقوا على أقوال:

(لأول) قول المفيد أن بالتحريم مطلعاً، وتبعه التقي وصلار وابن الدريس أن. (الثاني) قول على بن بانويه يحور بالملك لابالمقد .

(الثالث) حور الشبح في النهامة (* السعة وملك البمين .

(الراسع)كرد العاصى السعة والملك وحرم الدائم.

والحق التحريم مطلعاً، لتباول أدلة البحريم السالفة لهي، بل هناأولي لعدم تحقق كتابهم .

وقول المصنف و أشبههما الحواراء فيه نظراً الاسته ال أزاد الجواز مطلقاً قاله ممنوع، الادليل عليه ، لانهن مشركات قطعاً، وان أزاد المتعة والملك كما

١) كتر العرفان ١٩٨/٢ ١٩٩١

γ) المقتمة γ۹ ، قال فيه : ولا يحوز وطي المجومية والصابئة والرئتية على حال .

٣) السرائر : ١٩١

٤) التهاية (٤٥٧ - ١٠ ل فيه (ديكره لـ ١ دعى المحرسية بملك اليمين وعقد المثلة وليس ذلك يستظول .

تقدم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : سنوا بهم سنة أهل الكتاب ١٦ . فممتوع أيضاً ، لابه ان سلم صحة الحديث فعمومه مسوع ، هذا مع أبه قدد ورد في بعض روايات الحديث المدكور «عبر باكحي ساتهم ولا آكني (بالتحهم). وهنا قوائد :

(الاولى) لاشكأن لسامرة يدعون أبهم من اليهود، فمنهم من أباح بكاحهم ومنهم من منبع والتحقيق أن نقول: ان حالفوا اليهود في أصول دينهم حرم بكاحهم قطعاً لانهم حرجوا عن أهل انكتابين ، وان حالفوهم في الفروع فهم منهم فيجوز منهم ما يجوز في اليهود ،

(الثانية) الصاشرات جمهورهم يقولون بوحد بية الصابع ، ومنهم مسن يحمل معه هبولى فديمة صبح منها العالم ، وكانت عدهم الاصل ويعتقدون في الفلك والكو كبالحياد والبطق وأنها مديرة في هد المائم، وعظموا الكواكب السبعة وعدوه ، وسماها بعضهم ملائكة وحعلها بعضهم آلهة وبنوا لها بنوتاً للعبادة وهؤلاء لا بحل مناكحتهم أيضاً والدقت بحورها في الكنابيين، ولذلك قال المثبحان "مهم غير النصارى ، لا يهم يعدون الكواكب السعة! ، وقبال بعضهم انها قبلة من المصارى ولهذا يقرون على دينهم .

والتحقيق كما قلما في السامره من المحانفة في الاصول والفروع ، وطريق

١) الوسائل ١١/٧١ ٠ ٨١

٣) النبائة بالصاد بعدها لابعب وبعدها الده المنكسورة: قوم دينهم لئبية للروحات الى الملائكة وصدا بحدة الدين دعو تهم القطرة ، ذكرهم بن المديم في الفهرست مفضلا وذكر مد هيهم وشر تنهم وعقا لدهم من الأصول والقروع، فراحته من ٣٨٣ وذائرة منارف وجادي ٢٨٥٥ عدم هذائرة منارف.

⁷⁾ Ibd(a) 1\0AT

الكو ك السع: الشمس والقبرو لمربح والتعاردو لمشترى والرهرة ورحل.

ولو ارتد أحد الروجين قـــل الدخول وقع الفسخ في الحال. ولو كان بعـــد الدخول وقف على انقضاء العدة ألاأن يكون الزوج مواوداً على الفطرة فانه لا بقىل عوده و تعتدز وجته عدة الوفاة. واذا أسلم زوج الكتائية فهو على نكاحـه، سواء كـان قبل الدخول أو بعده.

ولو أسلمت زوجته دونه ، انفسخ فسى الحال ، ان كان قبل الدحول ووقف على انقصاء العدة ان كان بعده .

وقيل: أن كان بشرائط الذمة كان لكاحه باقياً . ولا يمكن من الدخول عليها ليلا ، ولا من الخلوة بها بهاراً

ذلك سؤال علماء الفيلتين ويرجع البهم في دلك .

(الثالثه) من تهود بعد بعثة بينا محمد صلى الله عليه و آله وسلم لا يقرولا يصح ما كحمه اجماعاً، وهل الحكم كدلك بعد بعثة عينى عليه السلام؟ العلامه استشكله في القواعد من الدحول في دين مسوح بعد بسجه فلا يقر، ومن عموم النص باقر از البهود على ديمهم حرح من دلت لنهود بعد بعثة ليني صلى الله عليه و آله وسلم فينقي الناقي على أصله ، والحق الأول، تعموم هو له تعالى « ومن يبتنغ غير الأسلام ديناً فلم يقبل منه هالة.

قوله: وقيل ان كان بشرائط الذمة كان تكاحه باقياً ولايمكن من الدخول عليها لبلا ولا من الخلوة ٣ بها

١) القواعد الهصل الثالث في لكمرمي المقصد الثاني ميكنات المكاح

٢) سرارة آل عمران : ١٥ .

٣) في انتهايه ٤٥٧ من الحدونها، وفي المحتصر لنافع ط يمصر من الحدوق بها بهاراً.

هذا قول الشيخ في النهاية المستدأ الى رواية حميل من دراح عن بعض أصحابا عن أحدهما عليهما السلام الماء ورواية محمد بن مسلم عبن الباقر عليه السلام ". وهوضعيف، لأن الأولى مرسنة والثانية معارضة برواية السكوني عن الصادق عليه السلام عن علي عيه السلام في مجومية أسنمت قبل روحها فقال له علي عليه السلام: أسلم ؟ قال. لافعرق بينهما ثم قال. ب أسلمت قبل انقصاء عدتها فهي امرأتك وان انقصت قبل أن تسلم ثم أسلمت فأنت حاطب مسن الحطاب؟).

هذا مع أن منا اختاره المصنف من المناح الكاح مذهب الشيخ في الخلاف⁶ والعاصي وابن ادريس وعيرهم من المحققين ، وهوالذي يقتصيه التقلس :

أم أولا فلما تقدم من تحريم لكاح بين أمل الدمة والمسلمس كما بين أهل الشمرك.

وأما ثاماً فلامه لولا لانفساح ارم ثنوت السيل للكافر على المسلم ، وهو ماطل لقوله تعالى «ولن تحمل الله لتكافرين على المؤمنين سبيلا»٬۱

١) التهاية ١٥٤٠ (١

٢) التهديب ٧/ ٢٠٠٠ الاستيمار ١٨٣/١

٣) التهديب ٢/٧ - ٢ ، الكاني ه/ ٢٥٨ ، الأستيمار ١٨٣/٤ ،

٤) التهذيب ٢/٤٠٧ ء الاستيمار ٢٨٢/٣ .

ه) الحلاف ۳۸۷/۲ قال فيه ، فأيهما اسم فان كان قبل الدحول بها وقع الفسح في
الحال وان كان سته وهما على الشماء الدده ، فان سببا قبل القمائها فهما على المكاح وان
الشقب العالم المسم التكاح .

٦) السرائر ، ۲۹۱

٧) مولة الساه: ١٤١

وأما ثاناً فلروية البربطي في الصحيح عن الصدق عليه السلام: الرحل تكون له الروحة البصرانية فتسلم على نحل لها أن تقيم معه ؟ قبال . ادا أسلمت لم تحل له. قلت . حملت فد ك فادا نروح أسلم بعد دلك أنكوبان على الكح قال : لا الايتزويج جديد".

ولاس ادريس أحد مشنيع على قول الشيح في النهاية أمسا تصحك منه التكني ، فانها أن كانت روحته فلايحل أن ينسع منها وان منبع منها فلانفقة لها لعدم المتمكين ، وهذا جهل أوتجاهل منه ، لوجوه ؛

۱ هـ أن الشيخ عامل بحير الو حد، والمهايه كاب اارو ايات منها ما يعمل
 به ومنها مالايعمل به.

و ٢ ٤ ــ ان ما قاله الشبع بيس بمستجد ، واولا ثروايات الاحر لما عدلا عدد كما لان لعقد سنق اسلامها علايستجد جواره، كما لو أسلم عوروبها، ولا مقتصى لبطلال العقد هنا سوى انتفاء السيل لمكافر على المسلمة ، فاذا حيل بينه وبينها عنى الوجه المدكورارتمع لمقتصي فينقى العقد سائماً ، ولسن سيله عليها من لو رم صحة العقد حتى يرتمع العقد لارتمارع ، لسبل سل هو حكم عارض له .

 ٣ هـ - قوله الد كانت روحه فلايحل أن يسلع منها حهن ، فادكثيراً من لروحات يمسع روجها منها منع بقاء العقد، كما في الردة و العدد و الحيص و الاحرام والطهار و الايلاء .

 ٤ ٤ ٥ - ان قوله ادا صبع منها فلانقته لها لعدم النبكين جهل أيضاً ، لان لمنع في الحقيقة ما من الروح لمصيره في نفسه بعدم الاسلام فلاتسقط النفقة

١) التهديب ٧/ ٠٠٠٠ ، الاستيمار ١٨١/٧

۲) السرائر ۽ ۲۹۲

٣) الهاية : ٧٥٤

وغير الكتابيين يقف على انقضاء العدة باسلام أيهما اتفق . ولو أسلم الذمى وعنده أربع فما دون لم يتخير . ولو كان عنده أكثر من أربع تخير أربعاً . وروى عمارعن أبي عبدالله عليه السلام: أن اباق العبيد بمنزلة

وروی عمارعن ابیعبدالله علیه السلام: آن آباق العبید بمنزله الارتداد .

فان رجع والزوجة في العدة فهو أحق بها .

وان خرجت من العدة فلا سبيل له عليها ، وفي الرواية ضعف.

كزمان سفره ومرصه أومن لكارع كرمان الحيص فتجب النفلة، وبالجملة لوتأمل ابن ادريس كلامه لكان كلامه في حق الشيخ هو الدي تصحك منه التكلي .

قوله: وروى عمارعن ابي عبدالله عليه السلام () ان اناق العبد بمئزلة الارتداد فان رجع والزوجة في العدة فهواحق بها وان خرجت من العدة فلاسبيل له عليها ، وفي الرواية صعف

أفتى الشبح في النهاية (أبدلك محتجاً بالرواية وبأن الارتداد هــو حروح المهد عن طاعة مولاه، وهذا المعنى حاصل في الابق، قابه كما يحب على الحر المكلف طاعة الله كدلك يجب على المد طاعة سيده، فلااستبعاد في اتحاد الحكم لا تحاد علته .

وليس في الرو به ولافي فنوى الشيخ أن الروجة أمة أوحرة بل هي مطلقة وقيد من حمزه نكوبها أمة غيرسيده وبروحها ناذن السيدين أسم أبق ــ وساق الكلام الى آخره .

۱) ؛ لتهذيب ۸/۷ - ۲ ، ا اقتهه ۲۸۸۲

[•] ६९A : स्थित (Y

مسائل سبع :

(الاولى) التساوي في الاسلام شرط في صحة العقد .

وهل يشترط التساوى في الايمان ؟ الاظهر : لالكنه يستحب ويتأكد في المؤمنة .

نعم لايصح نكاح النماصب ولا الناصبة بالعداوة لاهل البيت عليهم السلام .

وقال ابن ادريس: الذي يقتصيه الاصل أن الزوحيه باقيه و بعقة المبد ثاسة على مولاه ، لعدم دلل قاضع على حلاف دلك ، وما قاله جيد وحجه الشيخ صحيفه، فان عماراً فطحي ولا عمل عنى ماينمرد به مع محابثة للاصن، ولا بسلم أن الارتداد الشرعي هو محالفة طاعة المولى المحالفة عد تحالق، من ولا محالفة المحالف مطلقاً بل مع اعتقاد لمحالفة ، أما مع المحالفة و الاعتراف المرتد ولس كذلك .

قوله: وهل يشترط التساوي في الايمان؟ الاظهرلا لكنه يستحب ويتأكد في الزوجة 1)

وذهب المعيد¹⁾ الى أن المسلمين متكافئون، لقوله صلى الله عليه و آنه وسلم: اذا حاءكم من ترصون حلقه ودينه فروجوه الأن تفسوه تكن فننه فنني الارض وفسادكتبر¹⁷ رواه عسى بن عندالله عن جده عنن علي عليه السلام، واحتاره المصنف وحمل النساوي في الانمان أقصن حصوصاً من جهة الروجة.

١) في المحتصر النافع للطبوع بممر : و المؤمنة ، بذل ﴿ الروحة ،

٧) المقمة د ١٩٠ .

٣) التهذيب ٢/٤/٧ .

وقال الشيح (* يشترط في ترويح المؤمنة ايمان الروح، وتبعه القاصي و بن حمره وابن ادريس (واحتاره العلامة - وهو الأقوى لوجوه :

(الاول) به لايؤمن أن يجدعها عن دينها، قال المرأة بأحد من دين بعلها.

(بناسي) مارو ه محمد س يعقوب مرسلا عن الصادق عبيه السلام ان رحلا قال للسي صلى لله عليه وآله وسلم وهوعلى المسر يحث الناس على ترويح السات بقوله : هندا حبرئيل يقول لي : ان البنات كالثمر والثمر ادا أدرك ولم يقطف فسد، و لسات اد أدركن ولم يزوجن فسدن، فعال الرحل ، يارسول الله من الاكداء؟ فقل : المؤمنون معمل معمل معمل كاء معمل أ. دل معهومه على أن غير لمؤمن ليس كفواً ،

(الثالث) ال المحالف غيرمرضي ديمه ، وكل روح مرضي ديمه كل روح غيرمحانف : أما الصحرى فصاهرة والالم يكن محالفاً منقوتاً ، وأما الكسرى فللجديث المتقلم ،

واعدم أن لملامة " جور بلمؤس أن يكح المرأة المحالمة ، وحيثة لذائل أن يقول ما أن يكون محرد الحلاف ماماً من لما كح كالشرك فيكن أيضاً كدلك عملا بالعلم فلا يجور حيثه الكاح المدكور ، أومع حوف العتمة لصعف عقل المرأة وسرعة الحداعيا للشهة. فلذائل بن يقول: أوا فرصت لمرأة عادفة قوية الاعتقاد حميله محدوله عند روحها والروح مستصعفاً لاعتاد عمده فليكن نكاحه لها سائغاً عملا بانتاء العلة .

⁾ النهاية : ٢٩٤ : السرائر ، ٢٩٥ : التراهد : المطلب الرابع في الكفاءة مسن العمل الثاني مي كتاب النكاح .

٢) الكافي و/٢٩٧ ، الكيديب ٢٩٧/٧ .

٣) القو عد ، المعلب الرابع في الأكثاء من الفصل الثاني من كتاب النكاح

ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة . ولا يتخبر الزوجة لوتحدد العجز عن الانفاق .

قوله: ولا يشترط تمكن الزوج من النفقة، ولا تتحير الروجة لوتجدد العجز عن الانفاق

هنا مسألتان ۽

(الاولى) احتمف في التمكن من نعقة على أقرال: و ١ ع قول الثبيح في المسوط " أنه شرط ، و ٢ ع قول النهاية" و بن الحسد و نقاصي و بن حمره والمصنف والعلامة" ، به غيرشوط ، و ٣ ع قول ابن دريس ا "به غيرشوط لكن للمرأة الحيار مع عدم العلم بفقره ، واحتاره العلامة في المحسف".

والأقوى الثاني ، لقوله معالى وان يكونوا فقر - يعنهم الله من فصنه الله عائدة في الآية معاشتر ط لعناء أومع تسلط المرأة على المسع، ولعموم الحدثين المنقلمين ، فانه فسر الكفؤ بما تعدم ، ولا يجوز التعريف بالاعم بل بالمساوي. (الثانية) اذا قلما بأن اليسار بالمعه شرط لاكلام في ثبوت ،لحياز للمرأة لوتجدد العجر وأما دا لم نقل به هل نتجير مع تحدد العجر أم لا ؟ بقل ابن ادريس عن بعص علمائنا شوته، واحدره العلامة في المحتفف ، لايه صروعطيم

- المسوط ۱۷۹/٤، قال فيه : واليسارصدنا شرط وحده ما أمكته معه القيام بنعقها لااكثر من ذلك
 - ٢) التهاية : ٣٦٣
 - ٣) التراهد، النطلب الرابع في الاكتاب،
 - ع) البرائر : ١٩٥٠ .
 - ه) المنطف والجزو الزايم : ٢٥
 - ۲) مورة النود ، ۲۲ ،

ويجوز نكاح الحرة العبد، والهاشمية غيرالهاشمي، والعربية العجمي وبالعكس،

على المرأة ولا سيل نها ني رواله ندون انفسح، فلولم يجمل لها الحياز لرم الاضرار، وهو منقي بالاجماع والمخبر.

وقال المصنف والعلامة في القواعد بالعدم، لأن البكاح عقد لازم والأصل البقاء، وتعموم قوله لا والتكان دوعسرة فنظرة الى ميسرة عاد.

وبقل المصنف عن بعض علماك أن الحاكم يسبها ، لقوله تعالى و عامساك ممروف أوتسريح باحسان ءال، ومع بعدر الابعاق لايكون الامساك بمعروف فينعين التسريح، فأد تعدرصدوره من الرجل فسنح الحاكم لأنه الولي، ولرواية ربعي و تعصيل بن يسار حميماً عن الصادق عليه لسلام : أن أنعل عليه مايقيم حياتها من كسوة والا فرق بيهما مل، وليس هذا بعيداً من الصواب ،

قوله : ويحور تكاح الهاشمية غير الهاشمي

هد هو المشهور عبديا ، وعليه الاحماع البنوم وقبله من العصور ، ويدل عليه من لاحد عرواية معاونة بن عمار عن الصادق عليه السلام أن وسول الله صلى الله عليه وآله وسدم روح صبعة است الربير بن عبدالمطلب من المقداد

١) سولة البقرة - ٢٨٠ .

٧) سورة القرة ٢٢١

 ⁽الوسائل، الباب الأول من ابراب التمتات.

٤) وهي حياعة بب بربيرس عداليصب بب عم النبي صفى قد طيه وآله وسلم ، دكرها بن الاثير لجردى في سد لديه ٥/ هه ٤ وقال بدسر دسيها د لفظه: نقرشية لهاشمية اينه عسم لنبي صلى الله عليه وآله ومنم ، كانب دوح لمقداد بن عمروقوللت له عبد قد

واذا خطب المؤمن القادر على النفقة وجب اجابته وان كان اخفص نسباً ، وان منعه الولى كان عاصياً .

اس عمرو تتكلمت في دلك بنوه شم فعال : الما أردت أن نصع الماكح . وعموم الكتاب أيضاً يدل عليه ،

ويظهر من كلام أس الحيد المنع من دلك ، وليس بشيء .

قوله: واذا خطب المؤمن القادر على النفقة وجب اجابته وان كان أخفض تسبأ ، وان منعه الولى كان عاصياً

هنا فوائد :

(الاولى) قد تقدم الحلاف في شرطية الانمال والقدرة على الفقة في صحة السكاح ، وإذا اتفق الانمال والقسدرة فلا حلاف في وحوب الاحادة وحرمة الامتاع ، لكن مع العدالة أما مع الايمال والقسق فلا يحب لاحادة بل بكره . (الثانية) لو كال مؤساً عدلاً قدراً لكنه أحقص بسأ الوحوب على حاله ، ويرجع في حقص السب الى العرف ، ادلادلالة شرعية عي ديث الا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم : سادات العرب قريش وسادات قريش بو هاشم ، فيمكن حينت أن يراد بحقص السب كونه غير قرشي ولا هاشمي والروحة من أحد القبيلتين .

١) اکتهدیب ۲/ ۱۹۵

ويكره أن يزوج لفاسق، ويتأكد في شارب الخمر، وان تزوج المؤمنة المخالف.

ولا بأس بالمستضعف والمستضعفة ومن لا يعرف بعناد. (الثاني) اداائتسب الى قبيلة وبان من غيرها فقى رواية الحلمي تفسخ المكاح.

لافصل مع وحوده فلا تكون عاصياً ، ويسمي أن بكوب المراد بالولي هـ، أعم من لات والحد له بل كل من رأيها صوط باحتياره لمزيد عقل ودين ومعرفة بالأمور.

(الربعة) يظهر من كلام كتقي أنهنا ادا وصعت نفسها فني غير موضعها أو عقدت على غير كمو فلانيها وجدها فسح العقدوان كانت ثيباً .

وفيه بطر ، لانه أن أر د «لوصح في غينر موضعها بمعنى أن الرجل أدول بسأ فلا بسلم أن للولي الحيار حينتُذ، لما قلما من جواز بكاح أدبى بسب ، وأن أراد بنجو إلى النسخ لكونه بغير رضاه فهو مسلم في تصغيرة وغير الرشيدة لا في الثيب فلا يتم ،

قوله و د كانت ثباً . وكد قوله : اوعقدت على عير كعو .

ان أراد الكفر الشرعي فالعقد على غيره ناطل لايحتاج التي قسح الولي، وان أراد الكفو العرفي فلا نسلم أن له الفسح كما تقدم .

قوله: وإذا انتسب الى قبيلة وبان من غيرها فمى رواية الحلبي تفسخ النكاح

روى الحلمي في الصحيح في رحل تروح المرأة فيقول أما من بني فلان فلا يكون كذلك ، قال ، نفسح المرأة ــ أو قال ترد".

١) الرسائل ١١٤/١٤

وأفتى مه الشيخ في المهامة ' واس الجسد واس حمزة ، وحفله القاصي في كساسه روانة ، وقال لشيخ في المسوط الاقوى أنه لاحيار لها ، وس الناس من قال لها الخيار، وقد روي ذلك في أخبارنا .

و حتاره اس ادریس أولا ثم فال · به تدلیس برد به می حیث الدثیسی ، سوام کان أعلی أو أدون .

وقال العلامة في المحلف: لها الحيار ادا بال أبه أدبى. وهو لاقوى، لكن اذا شرط في نفس لنقد والا فلا فسخ تمسك بأصانة نقاء اللزوم وعموم قوله لا أوقوا بالعقود ».

وهنا قوائد :

(الاولى) هل يسوى "، لحكم في طرف الروحة ؟ لاقرب بعم . وهوقول ابن الجبيد وابن مصرة .

(الثانية) هلحكم الصناعة والأعمال لوشرطت كدلك الاقرب أيضاً معم عملا بالشرط، وبه قال اس تحبيد، وبدل عليه أبضاً مفهوم ما روي أن رجلا تروح أنه بياع الدواب فنان بياعاً للسامر فلم يفسح سمالك علي عليه السلام وقال: السنامير دواب(٣.

(لنائة) لو انتسب الى ملد أو مدهب وطنا بجوار مكاح المسلم فحرح بحلاف دلك ، الاقوى أيضاً ثنوب الحيار حصوصاً في المدهب.

۱) النهاية ۲۸۹، هال په واد اسمي دخل الي فيينه مينها وتروح فوجد علي خلاب دلك ايطل التزويج

٣) في بنض السخ : عل يسري ___

٣) الكافي ١/١٥ه ، التهديب ٢/٣٦٤ .

(الثالث) اذا تزوج امرأة ثم علم أنها كانت زنت قليس له الفسخ ولاالرجوع على الولى بالمهر .

وفى رواية لها الصداق بما استجل من فرجها، ويرجع به على الولى ، وأن شاء تركها ·

قوله: أذا تسزوج أمرأة ثم علم أنها كانت زنت فليس له الفسخ ولا الرجوع على الولى بالمهر ، وفي رواية لها الصداق بما استحل من فرجها ويرجع به على الولى وأن شاء تركها

الرواية عن اس ابي عبير عن حماد بن عثمان عن الحلبي عن الصادق عبه انسلام ، لا أنه قال ، ب شاء روحها ان ينسكها قلا بأس ا، وبنعاء روى عبدائر حمل عن انصادق عليه السلام الا أنه قال : ان شاء تر كها^(۱).

وأنتى بمصمونها الشبح في النهاية "مى باب الكفاءة وباب التدليس ، الا أنه ليس في الروايتس ولافي كلام الشبح دلالة على الفسح، فلذبك قال المصنف ليس له الفسح ، نعم اذا حدت بالربا فعي الفسح خلاف بأتي .

وأما الرجوع بالمهر فعي اطلاق المصنف عدمه نظر: أما اولا فللروايتين المدكورتين، لانافيهما المرأه تربي لايعلم بدلك عبروليها، واداكان عالمأكان تدليماً. وأما تربياً فلانه لوشرط البكارة فنان ذهامها بالربا، فان للروح التسليط على الفسح والرجوع بالمهر. والحق أنه ليس له الرجوع الامع شرط لبكارة فتين الحلاف.

١) الكافي ١٥/٨٠٤ -

٢) التهديب ٧/٥٧٤ ، الاستصار ٣/٥٤٧ ، ٣٤٦ ،

٣) التهاية : ١٤٤٤ ,

(الرابعة) لأيجوز التعويض بالخطبة لذات المعدة الرجعية ويجوز في عيرها ، ويحرم التصريح في الحالين .

قوله : لايجسور التعريض بالخطبة لذات العدة الرجعية ويجسور في غيرها ، ويحرم التصريح في الحالين

هنا قوائد و

(الأولى) الحطبة بكس لحاء مستحة ، لما في ذلك من اطهار الرعبة و لتؤاس، وهي قسمان المربص والصراح ، فالأول هو الحطاب سا يحتمل عير الكاح كقوله : دب راعب فيك ، أو مستطلع البك ، أو حريص على قربك ، أو ماك على كريمة ، أولاتنقى اللاوح واشاهه . و لتابي الحطاب سا لايحامل الا النكاح ، مثل أريد أن أتزوجك ، أواتكحك .

(الثانية) النوعات المحرمات لذات المل أودات العدة لرحفية أو المحرمة أبداً كالمطلقة تسعاً والملاعنة واشناههما و لحالبة من عل وعدته يحور النوعات معاً . بعم لاتحور المو عدة سراً منا فيه فحش ، كقوله عندي حماع يرضيك وشبهه ، لقوله تعالى و ولكن لا تواعدوهن سراً الا أن تقولوا قولا معروفاً عا،

(الثالثة) المطلقة ثلاثاً لانحسور التصريح فيها مطلقاً من الروح وغيره ، ويجوز التعريص منهما ، وأن كان بائناً لايحتاج الى محلل حار التصريح فيه من الروح حاصة والتعريص منه ومن غيره وعده الوفاه لايجوز فيها لتصريح ويجوز التعريض ، وبعد انقصائها يجوزان ،

(لرابعة) كل موضع قلبا فيه بالتحريم يحرم فيه الاحابة، وكل موضع قينا بالجوار يحورفيه الاحابة ، فيجورلها التعريض فيما يحورفيه التعريض ويحرم فيها التصريح قيما يحرم فيه التصريح .

١) سورة البقرة : ٢٣٥ .

(الخامة) ادا خطب فأحابت كره لغيره حطبتها ولا تحرم . (السادسة) نكاح الشعار باطل، وهوأن تنزوج امرأتان برجلين على أن مهر كل واحدة نكاح الاخرى .

(لحاممه) لابلرم من تحريم الحطنة لووقعت تحريم الكاح بعدها ، لأصالة الصحة وعدم تعلق النهى بالكاح .

قوله: أذا خطب فأحابت كره لغيره خطبتها ولا تحرم

خى لف الشيخ فيه وقال تحرم على عير المحاب الحطبة لكونه دحولا في السوم وقد بهي عنه ، والحق الجوار للاصن، والنهي محمول على الكراهية ، وعلى التقديرين لو قمل كان شكاح صحيحاً ، أسا لو امتحت أوسكت أورضيت ولم تصرح بالاحدية من وبا أنت الارضي، أووبافيك عيد، لم يحرم على النيرالخطبة ولم تكره ،

قوله: تكاح الثعار باطل ، وهــو أن تروح أمرأتان يرجلين على أن مهركل واحدة تكاح الاخرى

هنا قوائد :

(الاولى) يقال شعر الكلب يشعر ادا رفع احدى رحليه ليبول! ، ومنه قول رياد لست معاديه وهو يصرمها بالدره شعر أوقحر لما افتحرت على أنيه عبيد. قال الحوهري ، والشعاد مكسر الشيل لكاح كان في للحاهلية ، وهبو أن يقدول الرحل لأحر روجي السك أواحث على أن روحك احتي أو البتى ، وعلى ان صد ف كل واحدة مهما نصح الاحرى ، كأنهما رفعنا المهر وأحنيا البغدم عنه، وفي الحديث : لاشغار في الاسلام ،

(الثانيه) قد عرفت أبه عبارة عن حمل لكاح امرأه مهر أحرى ، فارة يدور

١) وقبل رفع احدى دجليه بال اولم يبل .

(السابعة) يكره العقد على القابلة المربية وبنتها، وأن يزوج ابنه بنت زوجته اذا ولدتها بعد مفارقته لها ، ولا بأس بمن ولدتها قبل ذلك . وأن يتزوج بس كانت ضرة لامه مع عير أبيه .

و يكره الزانية قبل أن تتوب.

و هو أن بحمل مكاح كل منهما مهرا للاحرى ، وناره لايدور مل يحمل المكاح مهراً لواحدة منهما ولم يحمل للاحرى شيئاً . فمنع الدور ينطل اسكاحان مماً ، ولا معه ينطل فكاح الممهورة خاصة .

وكذا ينطل لوحعل الكاح حرامي المهر، كما لوقال: روجتك بنتي على أن تروحتي بنسبك ويكون بصبع كل منهما مسع عشرة دبابير مهرا للاحرى ، أو بصبع واحدة مسم العشرة مهرا للاحرى ، ولسم يحمل تلاحرى شيشاً فسطل الممهورة .

(كانكه) لوشرطكل من الولبين ترويح الاحرى بمهر معلوم صبح العقدان ونظل المسمى، لابه شرط معه ترويح وهو غير لارم، والبكاح لا يقبل الحيار فيشت مهر المثل وكدا يصبح العقدان لوشرط أن بنكحه ابنته ولم يدكر مهرا، ويثبت مهر المثل لكل متهما،

قوله : يكره العقد على القابلة المربية وبنتها

هذا هو المشهور ، أد لاسب بيه وبينهما ولا رضاع ، وقال الصدوق في المقسع المعلوق عليه السلام: لا يعدم الحل فيهما، محمجاً مروايه المنصير عن الصادق عليه السلام فيه : يتروح المرأه التي قلنه ولا المتهالا ومثله عن حامر عن الناقر عليه السلام فيه :

د) لنصح ۱۹ فال فيه ولا تحل لفائة للموثرد ولا ابنتها وهي كنص بهائه.
 ۲) التهديب ٤٥٥/٧ ، الاستصار ١٧٣/٣ .

القسم الثاني: في النكاح المنقطع والنظر في أركانه وأحكامه:

وهي من بعص أمهاتة ^{(١} -

و لمحتار أنها ان قلمت ولم ترب حلت من غير كراهية ، لرو ية البرنطي قال : قلت الرصاعبه السلام - نتروح الرحل المرأد التي قلله ، فعال : سبحان الله ما حرم الله عليه من والك¹⁷ وهو استفهام على جهة الانكار .

وان فلت وربت كره نكاحها، لرواية ابراهيم بدى عبدالحميد عن الكاطم عليه السلام . ان كانت قبلته وربته وكفيته ، فاي أنهى عنها بفسي ووبدي، وفي خير آخير ؛ وصديقي؟؟ .

وان كان مسلح دلك ارضاع فلا كلام في التحريم ، ويمكن حسل رواية المشع على ذلك أوعلى شدة الكراهية .

قوله : القسم الثابي في النكاح المنقطع 4)

- ١) الكاني ١/٧١/٥ ، الاستيماد ١٧١/٣ ،
- ٢) التهذيب ٢/٥٥٤ ، الاستيماد ٢٧٦/٣ .
 - التهذيب ٧/٥٥٤ ، الاستيماد ١٧٦/٣
- ع) قال الملامة المغرثي دام ظله في البيان في تقدير القرآن ٣٣٣ قسي ذيل الآية الشريقة و قما استمتاح به منهن فآلوهن أجورهن فريضة والساء ٤٤ : فقد اشتهربين طعاء اهل السنة أن حلية المتعلق قد تسخت وثبت تحريمها التي برم القيامة ، وقد أحسمت الشيعة الاعامية على يقاء حديث السمة وان الآية المباركة لم سمح ، ووائقهم على ذلك حماعه من الصحابة والكايمين

قال بن حرم ثب عنی باحثها - المتعدد بعد رسول قد صلی اقد علم و آله وسلم این محمود ومعاوید و بوسمید و بن عباس وسلمه ومعبد انبا به بن حفظ وجابر وعمروین لاحلاف عند أهل البب عليهم السلام في مشروعيته واجماعهم على دلك مع دلالة الكتبات على حدة الاسلام ثم دلالة الكتبات على حدة واحماع المسلمين على أنه كان في مندأ الاسلام ثم ادعى همر رفعه أن وهومطالب يصحة دعواه .

وقد دكرما في « كبر العرف» الدلالة على الماحته على وجه أبسط من هدا قلير اجمع هناك؟) .

حریث ورو د حابر عی حدید الصحابة د مدة رسول اقد صنی عنیه و آله و سم و این یکو و همر الی قرب آخر خلافة عمر ت .

ثم قال ومن التامين طاووس وسعيد بن حيروعيناه وسائر فقهاه مكة . وسب شيخ الأسلام المرعياني لقول بحواد العتمة الى ما نك مستدلاً عليه بقوله : و لامه بـ مكاح المشعة كان مباحاً فيمقى الى ان يظهر تاسعه »

وسب ابن كثير جوادها الى حمد بن حسل صد الضرورة على برواية . وقد تروح ابن جريح احد الأعلام وطيه مكه على رصه سبعي الرأه ينكاح المشة

ثم بعد اثناته بده م طبه بدع سبح لایة کثریعة قبال و حاصل سا تقدم ، ان آیة التمتاح لا ناسخ لها وان تحریم عمرومو فقه جسم من الصنحایة به علی دآیه طوعاً او کرهاً اساکان اجتهاداً فی مقابل النص وقد عترف بدلك حمامة وانه لادلین علی تحریم المنتمة عیر بهی عمرالا انهم دأوا ن اتباع سبه الحماه كاتباع سنة کنی صلی فله علیه وآله وسلم وعلی آی فنا اجود در قاله عبدالله بن عمر وارسول اقد احل آن تشبع منته را سنة عمره ،

وما احق ما قاله الليح محمد صده مي تعبيرهو به تعالى و التعلاق مرادن ۽ تيم كلامه دام ظله .

۱) می دوایة جابری عبد ف الانصادی ششمنا مع دسول الدصنیاند علیه و آله ومع ابی بکر، علما ولی عمر حدب الدس طال آن دسول فقاد ص به هدا الرسول و با المتر آن هذا لقر آن واساکانتا متحتان علی عهد دسول الله وانا بهی عمهما و هاشت علیهما، احداهما مشه النماء ولااقدر علی دجن تروح مر"ة الی حل لاعیت بالحجاری سن تیهقی ۲۰۹/۲۰۲ وغیرهامی الروایات التی صرحت علی شعریم همرانشتین

۲) کثر اصرفان ۲/۲ ۲

(الاول) الصيغة . وهو بمعقد بأحد الالفاظ الثلاثة خاصة . وقال ؛ علم الهدى ؛ ينعقد في الاماء بلفظ الاباحة والتحليل (الثاني) الزوجة : ويشترط كونها مسلمة أو كتابية . ولا يصح بالمشركة والناصبة .

ويستحب اختيار المؤمنة العفيفة وأن يسألها عن حالها مسع التهمة وليس شرطاً.

ويكره بالزانبة وليس شرطاً.

قوله: وهوينعقد بأحدالالفاط الثلاثة خاصة، وقال المرتضى يتعقد في الاماء بلفظ الاباحة والتحليل

يريد بالاندخائلائة وروحتك، ووأنكحتك، وو مثبتك يه ، فاللام هنا للعهد ولاخلاف في ذلك .

وزاد المرتضى بنماء على قوله أن تحليل الأمة من قبل السمتعة أسه يتعقد و أبحث و و حللت ، ويكونان أيصاً من ألفاط المتعة وسيأني ذلك إن شماء الله تعالى ،

قوله : ويشترط كونها مسلمة أوكتابية ولايصح بالمشركة

قد تقدم حكاية الحلاف في نكاح الكدنية ، ثم ان من الرو يات ما فيه تصريح يجوار نكاحها منعة كروانة زراره عس الصادق عليه السلام ، ورو ية محمد بس سان عن الصادق عليه السلام (وعيرها ، فقدنك احدار المصنف الجوار هنا من غير تردد ، وقد تقدم ماهو الأقوى ،

(١) التهذيب ١٤٥٧/٧ الأستيماد ١٤٤/٣)

وأن يستمتع ببكر ليس لها أب فسان فعل فلا يفتضها ، وليس محرماً .

قوله: وان يستمتع ببكرليس لهاات، فان فعل فلايفتضها وليس محرماً كر الهية الاستمتاع دالكرمطانة والاكاد لها أن مدهب الشيخ في النهايه الا أنه لا يجور له أن يعصي اليها ، والافصل أن لا يبروح الابادل أبها على كل حال ، ومثله قال القاصي وابن لدريس؟ ،

والمستد عموم رواية معدان بن مثلم عن رجل عن الصادق عليه السلام · الأبأس بترويح النكر أوا رصيت بنير أون أنبها؟)

وقال لتقي والصدوق لاينجور النمانع بالبكر الابادن أسها، لرواية اليهمريم على الصادق عليه السلام قال - المدراء الذي لها أب لا تتروح منعه الابادن أسها ⁽¹⁾

والمختار الكراهية جمعاً بين القولين والروايتين .

والا كره منع وحود الات فنتع عدمه أولى ، وأبضاً لسروايه خفف من المحتري عن الصادق عليه السلام في الرجل نتروح الكرمنعة، قال، يكره للعيب على أهله أن وحيثه الاوحة لتقسد المصنف بعدم الات .

وأماكر اهيه الاستصاص فلما زواه الوسعيد الشباط عمن رواه عن الصادق

۱ النهاية - ۹ ع ، قال فيه عدد دكره المنعة ، والكالب بالما وقد بنعب حداليوع وهو السع سين الى عشر حادله العقد عنيها من عير اذل الها الأالد الا بحودله ال عصبي «يها والافصل ، الايتزوجها الاباذن ابيها على كل حال

ع) للمراثر دووع دووه .

٣) لتهديب ٢٨٠/٧ ، الأستيصار ٢٣٦/٣ ،

³⁾ التيه ١٩٧٧٠ .

ه) الفتيه ١٩٣/٠، لتهديب ١٥٥/٧، الكامي ١٤٦/٥، لأستِصار ١٤٦/٢٠.

ولا حصر فيعددهن .

ويحرم أن يستمتع أمة على حرة الا باذبها، وأن يدخل عملى المرأة بنت أخيها أوبت أختها ما لم تأذن .

عليه السلام قال: واتق موضع الفرح ". لما في ذلك من جعلها غير موعوب فيها فيحصل الفضاضة على أهلها .

قوله: ولاحصر في عدد هن

هدا هو المشهور ، وادعى ابن ادريس") عليه الأجماع، وأيصاً روى رزارة عن الصادق عليه السلام قال : ذكر له المئمة أهي من الأربع؟ قال: تروح منهن ألفاً فانهن مستأجرات") ،

وقال القاصي لا يحور اللمتروح متعة أن يزيد على أرسع من الساء . قــال : وذكر أن له أن يتزوج ما شاه .

والاحوط ما دكرناه، ومستده رواية البرنطي عن الى الحس عليه السلام (1 م وحملها الشيح (1 على الاحتباط ، لما رواه البرنطي أيصاً صحبحاً عس الي الحس عليه السلام قال : قال ابو حمور عليه السلام : اجملوهن مس الادبع ، فقال له صفوان من يحيى : على الاحتباط ، قال بعم (2).

ر) الهديب ٧/٤٥٢ .

٢) السرائر: ٣١٧، قال بيه : ويجور الجمع عير حلاف بين اصحابه في هذا النكاح
 بين اكثر من اربع لانهن بمنزلة الأماء عنامنا

٣) لكاني ٢٥٨/٥ ، التهديب ٢٥٨/٧ ، الأستعار ٢٧/١٤٠٠

ع) التهديب ٧/٨٥٢ ، الاستيمال ٣/٨٤٨ ،

[·] ६९४ : सृष्टी (a

٦) التهذيب ١٤٨/٣ والأحشمار ١٤٨/٣ .

(الثالث) المهر. وذكره شرط ويكمى فيه المشاهدة، ويتقدر بالتراضي ولو بكف من بر

ولولم يدحل ووهمها المدة فلها النصف ويرجع بالنصف عليها لوكان دفع المهر، واذا دخل استقر المهرتماماً. ولو أخلت بشيء من المدة قاصها.

ولو بان فساد العقد فلا مهر ان لم يدحل ، ولو دخل فلها ما أخذت وتمثع ما بقى .

قوله: ويتقدر بالتراضي ولوبكف من ير

هذا هو المشهوروتؤيده رواية محمد بن مسلم عن انصارق عليدالـــــلام قال: ما التهريدي في المتعا؟ قال ما در صيا عليد الى ماشاه من الاجل الم

وقال ابن بابوله أ. ادبي ما يجرى في السعه درهم فما فوقه ، وبروى كف من بر، لرو ية ابن مصير عن البائر عليه السلام قال: سألته عن منعة الساء قال : حلال فاله يجري الدرهم فف فوقه أ ، ورواية سعيد الأحول على الصادق عليه السلام ؛ أونى ما يتزوج به المتعة كف من براً) .

وأجيب بحمل تقدير الثقة على الاستحداب ، بمعنى أنه يكره أن يكود أقل من ذلك.

قوله: ولوبان فيادالعقد فلاتهران لم يدخل، ولودخل فلها مااخذت وتمتع مابقي

١) الرسائل ١٤/١٧٤.

۲) المقدم : ۱۱۳ وقیه : وروی کلین من بر .

٣) اتكاني ٥/٧٥٤ .

والوجه أنها تستوفيه مع جهالتها ويستعاد منها مع علمها . ولوقيل ممهر المثل مع الدخول وجهلها كان حسناً . (الرابع) الاجل . وهو شرط في العقد .

والوجه أنها تستوفيه معجهالتها ويستعاد منها مع علمها. ولوقيل بمهر المثل مع الدخول وجهلها كان حسناً

الأول قول الشيخ في النهاية ، ومستده رواية حقص س البحاري في الحسن عن الصادق عليه السلام قال . إذا نقي عليه شيء من المهر وعلم أن لها روجاً فما أحدث فلها مما استحل من فرجها ويحسن هيها ما نقى عبده أن .

وفيه نظر ، لانها اما أن تستحق شيئاً أولا ، فمن الثاني يلزم أن لاتعطى شيئاً لا المأحود ولا غيره على استعاد ما أحدته، وأما الأول فلادلالة فيه على أن المقنوص قدر استحقاقها فكان ينبغي التقييد يدلك .

والوجه الثاني احتاره العلامه في المحتلف والقواعد^(٢)، ووجهه أنها مع جهلها تكون موطوأة بالشبهة فيكون لها شيء مقابل ذلك، وأما مع علمها فانها بغي ونهي رسول الله صنى الله عليه وآله وسلم عن مهرالنغي⁽¹⁾.

وفي اطلاق هذا الوجه نظر، لابه اذا علم لفناد وقد نقي بعض الأجل وجب عليه مفارفتها فكبف تستحق حسيم المهرعلي تقدير الجهالة، لان المهر فسي مفائنة مجموع الأحل يريد وينقص نحسب الوفاء لجملة الأجل أوبيعصه فكان

النهاية. ٩١ ع، قال فيه: قال تبن بعد الدخول بها ان لها رُوجاً كان لها ما الحلت منه والايلزمه إن ينطيها ما يتمي عليه .

٧) الكامي 1/4/3 ،

٣) المحتلب ٢/٤، الله على الله الرابع في بألمي السام النكاح.

٤) من اليهني ١/٨.

ينبعي التقييد بما ادا علم العساد بعد القصاء الأجل، وأما ادا علم في الاثناء فلها مع لجهل قدر ما مصى منه لأعير، وعلى هذا يمكن تأويل الروية بما اداكان مقوضها قدر مامصى من الاجل ويحسس عها الباقي .

والوجه الثالث أحسن الوحوه ، لابها مسم عسدم الدحول لاتستحق شيئاً لانالاستحقاق امانالعقد مع المصاء الاحل عبدالروح أو دادحوق مع الحهل، والاول باطل لان العقد قسد مان فساده فلا يستحق سه شيء ، وكد، الثاني لان المرص عدمه، وحينتد بكون استحقاقه، مع الدحول والجهل هو مهر المثل فسي تلث المدة الماصية لمثل نبك المرأه في حسها وحمالها .

بعم لوقيل كان استحقاقها أقل الأمرين من منهر المثل لتلك السمدة وقسط ما مضي من المسمى ثم يكن يعيداً من الصواب .

قوله : ويتقدر نتراضيهما كاليوم والسنة والشهرولاند من تعيينه منا قرائد :

(لأولى) لأحلاف في أن الأجل هم الايتقدر قدة ولا كثرة الاس حمره قال وقدر المده من طبوع الشمس لى نصف البهار والى سنس مطاولة . قال كان مراده التمثيل بتقدير الأحل قلمة و كثره فهو صحيح ولا يكون محالماً اللا حماع ، والا يكون محالماً و مما قال من طلوع الشمس الى نصف البهار تدبهاً على صبطه والمثال المذكور ضابط معلوم .

(الثانية) لاحلاف أيضاً في وحوب كونه مقدراً بما لا يحتمل الرزداه والمقبضة فيبطن لوقال الني قدوم المحاح أو دراك الثمرات . ونه قال الشيخ في الحلاف وقال في المهابة لو ذكر المدة سهمة كان العقد دائماً لا يرول الاناطلاق . وهمو

¹⁾ الهاية : PA2.

بناء على قوله بالانقلاب والمما مسع الاحلال بذكر الاجل ولا يكون محالفاً للاجماع .

(الثانثة) قال في النهايه ' ومنى عقد عليه شهراً ولم يدكر الشهر بعينه ومصى عليها شهر ثم طالبها بعد دلك ما عقد عليها لم يكن له عليها صبل ، وهد أيضاً ليس بمناف لوجوب التعيين ، لان مراده أن الشهر ادا أطلق ولم يعين اقتصى الاتصال بالعقد فيتعين .

وهو الحق بناء على المرف، وهو على ما تقرر أن العقد يستلوم اتصال الاحكام المتصمه به زماماً لكونه علة لها والعلة متصفة بمعلولها رماماً.

وقول ابن ادريس"، مطلاب العقد للجهالة ليس مشيء، لما قلبا من اقتصاله الاتصال ، وهومعلوم فيصبح ،

(الرابعة) توعين رماناً متأخر آصح، احتاره العلامة "في القواعد والمحتلف لأصالة الصحة وعدم الماسع ، وتؤيده رواية بكار بس كردم قال : قلت للصدق عليه السلام: الرحل يلقى المرأة فيقول لها روجيني نفسك شهراً ولا يسمى الشهر بعينه ثم نمصي فيلقاها بعد سين. فقال: له شهره الكان سماه وال لم يكن سماه فلا سبيل له عليها!!

وقال بعصهم لايصح دلك بل يشترط اتصاله بالمقد، لما قلباه أولا. وأيصاً

^{. 841 : 4(631 (1}

٢) البرائر : ٢١٧

۳) الفو عد، الد الرابع في بافي قدم الكاح، قال فيه ، وان هين المحدأ تمين
 وان تأخر عن المقد و الاقتصلي الصاله به فدن تركها حثى حرج حرجت من عقده والهدا
 المسمى ،

ع) الكاني ه/ ٢٦٦ ، التهذيب ٢٦٧/٧ ، اقتيه ٢٩٧/٣ .

ولا يصح ذكر المرة والمراث مجردة عن زمان مقدر . وفيه رواية بالجواز ، فيها ضعف.

وأما الاحكام فمسائل:

لوصح دلك لصح لمقد عليها لعير العاقد فيما بين الاجل والعقد وهو ماطل ، ويصح تجديد العقد عليها قبل انقصاء أحلها وهو أنصاً ماطل لما يأتي .

وفيهما نظر: أما لاول فلانه انما لم يصبح لكونها دات روح وال كالممتوعاً منها كالمعتدة فانه لا يحور أنقد عليها لكونها في حكم المزوحة ، وأما الثاني فتمشع يطلانه كما هو وأي ابن حمزة وبأتى بحثه.

قوله: ولا يصح بسذكر ١) المرة والمرات محردة عن زمان مقدر ، وفيه رواية بالجواز فيها ضعيف

امما لم تصح لعدم الامصاط فيؤدي الى المرر والراع ، والرواية رواها اس فصال عن القاسم بن محمد عن رحل سماه عن الصادق عليه السلام قال : سألته عسى الرحل يمروح المرأة على عرد واحد ، فقال : لانأس لكن ادا فرع فليحول وجهه ولا ينظر ٢٠.

وصعفها من فساد عقيدة ابن فصال فانه وافهي ، ومن جهالة الرجل ، وعن مخالفتها للنظر كما قلناه .

١) في المحتصر النامع لم مصر : ولايصح ذكرالبري.

۲) الكامى ۲۰/۵ ، التهديب ۲۹۷/۷ ، الأستيمار ۲۵۱/۳ مي التهديب و عود واحد ي بالواد عال مى التهديب و عود واحد ي بالواد عال مى محمح البحرين : المراد بالمرد المرة الواحدة من المر قعة ، قال في القانوس : عرد حاريته ، حامها ، وسيء عرد ي صلب قال في للسان: والمرد لاكر الاسان ، وقبل ، المردة للدكر اذا اشتر الاسان ، وقبل ، وهوالدكر الصب الشديد وحمله أعرد، وقبل : المردة للدكر إذا اشتر والمهل وصلب.

(الاولى) الاخلال بذكر المهر مع ذكر الاجل يبطل العقد . وذكر المهر من دون الاجل يقلبه دائماً .

قوله: الاخلال بذكر المهر مع ذكرالاحل يبطل العقد وذكر المهسر من دون الاجل يقلبه دائماً

أمد الاول فلاحلاف في طلال العقد معه، وأما الثاني فعال الشيح الوالقاضي و لنقي وابن رهبرة واحباره المصنف بالفلانه دائماً ، لرواية عبد الله س بكير موثقاً عن بصادق عليه السلام قال : أن سمى الأجل فهمو متعة وأن لم يسم فهو نكاح بات "

وقال اس ادريس " لكان العقد للعظ و روجت ۽ وو الكحت ۽ فهو كما قال لشيخ ۽ وان كان للمط و متعت ۽ نظل لعقدد ، لان متعت ليس مي ألهاط ايجاب العقد الدائم فلا ينعقد دائماً. والاجل شرط المنعة وقد أحن به فلاينعقد متعة ، وهو قريب ،

وقال الملامة المسلمان مطبقاً بأي لفط كان ، ونقله عن والده محتجاً بأن المتعة شرطها الاحل قاوا فات نظل المقد وأن الأولى فاحماعية والرواية ردادة عن الصادق عليه السلام صحيحاً: لايكون متعة الا بأمرين أحل مسمى وأجر مسمى ".

- ١) لنهابه ٤٨٩ ، قال مه . عال عقد عليها منه و لم يدكر الأجل كان الترويح
 دائمياً .
- ٢) الكاني ٥/ ٥٩، النهديب ٢٦٢/٧ النات (ى الدائم، وفي الحديث الرحل يتزوج المرأة متمة ايمل أن يتزوج ابتها بتاتاً يمني دائماً.
 - ٣) السرائر: ٢٩٣
 - ٤) المختلب الجرة الرابع ٨ ،
 - م) التهذيب ٢٩٢٧م الاستيمار ٢٩٩٤م ، الكافي ه/ ٥٥٥ .

(الثانية) لاحكم للشروط قبل العقد ويلزم لو ذكرت فيه .

وروية اسمعيل بن العصل الهاشمي قال، مثلث الصادق عليه السلام عن المتعة فقال : مهرمعلوم الى اجل معلوم الوفيرهما ،

وأما الثانية فظاهرة قصية لنشرط، وأيضاً الاحكام تابعة للقصد من النفط، والدوام هننا غير مقصود فبلا بقنع ، والمنقطع فات شرطه فلا يقنع أيضاً فيل عليه لايلوم منن بعلان المتعة بطلان الدائم الذي هو المتبارع، والمنا يلوم لوكان شرطاً في مطلق النكاح فادا بطل لمطلق بطل حرثياته .

و ب سلم اشترك المقدين في معنى شامل لهما فالمسع ألرم، لابه لايلام من بطلان الشيء تطلان ما يسته ، و بمسع أيضا أن ألفاظ العقود تؤجد بالارادة على مفتصى اللفظ يحكم على صاحبه به والالرم احدلال كثير من انقواعد الشرعية، كأن يقول العاقد والما أردت الى أجل وأهمليه ، أوبدكر الاحل والمهرويدعي لاكر الاحل سهوا فابه يحكم عليه سقتصى اللفظ ولا بلتفت الى دعواه كدلك هسا .

واعدم أن الشهدد" حتسار فول الشبح محتجاً برواية أبان بن تعلم عن الصادق عليه السلام وقد سبأله عن السنعة وقال . ابي لاستحيى أن أذكر شرط الايام. فعال: ذلك أصرطبك لانت دالم تشرطكان ترويج مدم ".وعده أجود، وما احبج به للقول بالأغلاب، وفيها ايماء الىء أوردناه على كلام العلامة

قوله : لاحكم للشروط قبل العقد ويلزم لودكرت فيه

١) اکهدیب ۲۹۲/۷ ،

٧) داجع و شرح اللمة ع ٢/٢٨

۳) الكامي (۱۵۵/۵) التهديب (۱۲۵/۷) لاستصار (۱۵۰/۳) و آخرها : برمتبك
 النفقة في المده وكانب و رئه ولم نقدر على ان تصفها الأخلاق ايسية

(الثالثة) يجوز اشتراط اتبانها لسيلا أو نهاراً، وألا يطأها في الفرج ، ولو رضيت به بعد العقد جاز . والعزل من دون اذنها . ويلحق الولد وان عزل ، لكن لو نفاه لم يحتج الى اللعان .

المراد بدكرها فيه أن يكون بين الأنجاب والقبول، ونه قال انن ادريس (* والملامة *، والشيخ * قال لااعتبار مما ذكر قبل العقد بن مما ذكر بعده .

ربعم ادا أعد الشرط المدكورقيل العقد بعده لزم والا لم يلزم، سو م دكر قبل القبول أولا ومستنده رواية عندالله من تكير حساً عن الصادق عليه السلام قال : ما كان من شرط قبل النكاح هدمه النكاح وماكان بعد النكاح فهو حائز [7]. وحمله العلامة على ما ادا دكسر بعد الأيحاب قبل الشول ، فأعلق العقد

قوله: يجوز اشتراط البانها ليلا أوبهاراً وان لايطأها فيي الفرح ،ولو وضيت بعد العقد حاز

وأريد به الانجاب تسمية للجرء ناسم الكن. وهو محمل حسي .

كل شرط سائع يحور اشتراطه للاصل ، وهل يلزم الوقاء به ؟ قال الشيخ في النهاية تعم¹⁴، وقال ابن ادريس⁶⁾ لايلزم .

والمحتار بيروم، لقوله تعالى وأوفوانا بعقون والقوله صلى الله عليه و آله وسلم : المؤمنون عند شروطهم (٢. فلو شرط أن لايطأها في الفرح لرم الشرط،

د) البراثر : ۲۱۷ ، البخطف الجزء الرابح ۱۲ -

[·] CAM : Right (Y

٣) الكاني ٥/١٥٦ ، اكهديب ٢/٢٢٧ ،

[·] EAP : EAL : 4441 (6

ه) السرائر : ۲۱۲ -

٦) بورة النائلة : ١٠

٧) الكامي ١٨٧/١، العليه و حمع روصة المسقين ١٨/١٣، التهديب ٢٣/٧.

(الرابعة) لايقع بالمتعة طلاق اجماً عا، ولا لعان على الاظهر . ويقع الظهار على تردد .

فاذا رصيت بعد ذلك جار .

و حتاره المصنف، ومستنده رو به عمارين مروب عن الصادق عليه السلام، قايه يقول في آخرها : ليس له الا ما اشترطه الله

ومتح ابن ادريس¹⁾ ذلك وقال : لأيلرمه عدم وطنها . وحس فول لشمح رواية ، واختاره العلامة في المخلف ¹⁷

قوله: ولا لعان على الاطهر

يريد به نعان انعدف بالرب لالنمي الولد، لما يحيء أبه لايفتقر التي لعال. ووجه عدم وقوع الأول أصاله عدم سقوط البحد وبطافر الروانات.

ونه قال الشيخ والتمي و بن ادرنس وحالف المرتضى ها وقال بوقوعه بها لـدخولها تحت عموم ود الــدن برمون أرواحهم ها الانه ، وأحب بأبه محصوص بما تقدم

قوله: ويقع الطهار على كودد

بنشأ من عموم ووالدين نظاهرون من بسائهم المودد من بسائهم، ويه قال السيد واللقي وابن رهرة ، واحدره المصنف في باب الطهار كما يجيء

١) الكامي ٥ / ٢٧٤ ، التهديب ٧/ ١٧٠ .

٧) اشرائر: ٢١٧

٢) (لمختلف) الجرد الرابع: ١٢

٤) الهاية : ٣١٣ السرائر : ٣١٣

ه) سودة اكتود : ٤

٦) سررة المجادلة ٤٠

(الحامسة) لايشت بالمتعة ميراث بين الزوجين. وقال المرتضى: يشت ، ما لم يشترط السقوط. نعم لو شرط الميراث لزم.

ومن أصالة عدم نوفوع ، وروانه ان فصال عمن أحبره عن الصادق عليه السلام انه كانطلاق ، والانس في النشية لعموم و لطلاق لايقع هذا فكذا الطهار ولان لارم الطهار جوار المرافقة والالتؤام بالفيئة ، وكلاهما منفيان هنا، وانتفاء اللارم مسئلرم لانبعاء الملزوم واختاره من نابوية وانن الجيد وانن ادريس الم

قوله : لايشت بالمتعة ميراث ، وقنال المرتضى يشت ما لم يشترط المقوط - نعم لواشترط الميراث لزم

في المسألة أقوال:

(الاول) على لدوارث بينهما وهو اطلاق المفيد واس بالويد، واحتاره النقي وابي دريس؟. ولوشرها دالك وهوفنوى العلامة! الاصالة العدم ولرواية سعيد

۱) لكامي ۱۰و۱، البهدیت ۱۳۲۷، البهید ۲۳ (۳۶ (ستمبار ۲۹۱/۳)
 و لمحرهكد، و لانكون لظهار لاعلى مثل دوضح لعالات به قال في الوافئ، يمنى الإعلى شرائط الطلاق، انتهى

اقول لبس و مثل و في الهقية وقبال استخلى علمه ترجمة فني روضة المتقين الهوار المد على الحرائثر بف على القينجين في المواثق كالصحيحة في لايشترط فيه شروط المعالمين من كونه غير مقضيه وغير مكون يمحضر المعالمين و مكون المرأة طاهراً من قير حماع ، في آخرا تعدم منها وسيحى البعلة في صمى الأحاد مقصلا التهى كلامه اعلى المدانات

- ۲) البر ثر ۲۱۲
- ۳) لمرائز ۲۱۲،
- ع) المختلف؛ الجزء الرابع 4 ،

ابن فسادي الصادق عليه وقد سأله عن السنمتيع بها أدا لم يشترط الأرث. قال: ليس بينهما غيراث اشترط أولم يشترط الـ

ورو يه حميل عن أنصادق عليه السلام وقد سأنه عن المتعة ماحدها. قال : حدودها أن لاترثث ولاترثها " حس نفي السيرات من مقتصى السهيم

(الثاني) معي المبرات لكن لدو شرط لرم ، ونه قال الشيح "وابن حمرة والكندري ، لروايه البرنطي عن الرصد، عليه السلام ال اشترطت المبراث كان وان لم يشترط لم يكن "ورواية الن مسلم عن تصادق عدم لسلام : قان اشترطت المبراث قهما على شرطهما"! .

(شالت) أدوته مطلعاً أي جهية العقد تصصيه ولوشرط سقوطه بطل الشرط. وبه قال القاصي لابها روحه والا ثم تحل وكسل روجه تورث وبرث وبقصت الكبرى باللمية والفائلة.

(الرابع) شوته ماطلاق العدد الحالي عن شرط بقتصيد، أعني الماهمة بشرط لأشى، فحسست بشت الارث مالم يشبرط ستوجه فسعي ، وهو قول المرتصى وابن ابني عقس أما تشوت فلابها روحه، وأما الانتفاء مع الشرط فلقوله صلى الله عليه وآله وسلم : المؤمنون عند شروطهم (م)

- ۱) التهديب ۲۶٤/۷ . لاستصار ۱۵۰/۳ ، وفي الكافي ۱۵۰/۵ ؛ وروى أنصأ ليس بينهما ميراث اشترط أولم يشترط
 - ٢) التهذيب ١٥٠/٧ ، الاستيماد ٢/٥٥٠
- ۳) لنهایة : ۹۲ و دل دیه و دیس دی مکاح استفاد ته دت شرید می لمیراث اولم
 پشرط ، اللهم الآان پشرط آن بینهما التو دت دن شرید دلک ثبت سنهما «لدو رئة
 - ع) التهديب ٧/٤٢٧ ، الكامي ٧/٥٢٥
 - ٥) التهذيب ٢/٤/٧ .
 - ٦) التهديب ٢٢/٧ ، الفقيه ١٨٧/٣ ، الكاني ١٨٧/٦

(السادسة) أذا انقضى أجلها فالعدة حيضتان على الأشهر . وأن كانت ممن تحيض ولم تحص فخمسة وأربعون يوماً .

والاقوى و لدي علمه العنوى هوالاول، لكن لوشرط النوارث حارولكون بمنزلة الوصية ، وحيثة يتفرخ قروع :

و الأول عد اعتباره من الثلث .

والثاني» _ أنه تورجع المشرط نظل ، اد هو وصيه بحور لرحوع فيها.
والثالث هـ قد نكون من انظرف فيكون وصية فيهم، وقد يكون من طرف
واحد فيكون وصية من جهته ،

و الرابع عند أن وبدر النصيب بكون مقدماً على المبراث ، ولا تراجم الروجة الدائمة في الربح أوالتس الى عبردلك من فروع الوصيه .

قوله: اذا انقصى احلها فالعدة حيضتان علىالاشهر، وانكانت معن تحيض ولم تحص فخمسة وارتعون يوما

هد قول لشيخ في الهاء قال و كذا او وهنها بالتي لأحل، ومنشده رواية محمد بن النفيل عن على البحس الماضي علمه السلام قال : طلاق الأمة تطلبقتان وهدتها جيمنتان؟! .

ودال المي والل حمرة قراران الرواية رزارة في الحس عن الناقس عليه الملام الباكان تنجته أمه فطلافها لطللهال وعدلها فراراً.

وروى روارة أنصاً عنه عليه السلام صحيحاً الى الدفال : وكذلك المتعه عليها ماعلى الامة!! .

< इत्राच्य के के किया है। इत्राच्या के किया है।

٧) الهذيب ٨/ ١٣٥ ء الاستيماد ٢٢٥/٣

٢) الكاني ١/ ١٦٧ ، التهديب ١٣٤/٨ ، الاستيمار ٢/٥٣٢

ع) الله ٢٩٦/٣ ، التهديب ٢٥٧/٨ ، الاستيماد ٢٥٠/٣

و لومات عنها فقى العدة روايتان أشبههما . أربعة أشهر وعشرة أيام .

وقال ابن بانونه في التفسع ' عديها حيضة وتضعب ، . لروانة عبدالرحس ابن الحجاج عن الفيادق عليه السلام (".

وقال ابن ابي عقبل حنصه أو حمسه وأربعون بوماً ، لرواية ابن بي عمير عن ابن أدنيه عن رزاره عن الصادق عنيه السلام - عدة المتعة الكانت تحيص محيضة والاقشهر ونصفًا.

وقال المفادة و الرادريس و الملامة أطهرات للمستعيمة التخلص وحمسة وأربعون يوماً الذا كانت لاتحيص .

قوله: ولومات عنها فمي العدة روايتان اشبههما ارتعبة اشهر وعشرة اينام

هده روية رز ره عن النافر عليه السلام ونقول فنها: كل سكاح ادا مات الروح فعلى المرأه حره كانت أرامة وعلى أي وحه كان النكاح منعة أوترويجاً أوملك يمين فالعدة أربعة أشهروعشراً أه.

وأفتى بها الشيخ في النهابة" والنقي والفاضي والله الدريس " والصدوق في المقلع " الرقال المعدا" والمرابضي وسلاروا بن ابي عقب شهران وحمسة

٤) المقتم د ١١٤٠،

٧) التهديب ١٥٧/٨ ، النب ٢٩٦/٣ ، الاستيمار ٢٥٠/٣

٦) التهديب ١/٥٥٨ ، الكاني ٥/٨٥٤

٤) النقطة : ١٤ ء البرائر : ٣٣٩ ء المختلب : الجزه الرابع : ١٩ ،

ه) افقیه ۲۹۹/۳ ، افتهدیب ۸/۷۵/ ، الاستصار ۲/۹۳/

٢) فهایه ۱۹۲۶ سرائر ۲۳۹ المشع ۱۹۱۶ د

At sinial (Y

(السابعة) لايصح تحديد العقد قبل انقضاء الاجل. ولو أراده وهمها ما يقى من المدة واستأنف.

أيام ، لرو ية الحلمي عن "بيه عن رحل عن الصادق عليه السلام ! -

و حدر المصنف مصمون الأولى ، لابها أصبح وأشبه بطاهر القرآن، وتؤيد أيضاً روايه عبدالرحس بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في الصحيح ، ان عدتها أربعة أشهروعشرة أيام ً ! .

هداكنه في لحرد، وأما الامه فقال الشيح؟ عدتها شهران وحمسة أيام حملا للرواية الثانية على الامة .

وهومشكل لمحاهلها روايه رزاره مع كولها مقطوعه . والأولى أنها كالحرة كما قالدابن ادريس .

قوله: لايضح تحديد العقد قبل انقضاء الاجل ، ولو أراده وهنها ما بقي واستأنب

عدا قول الشيح أق لهامي وان ادريس أن الرواية ادن بس تعلب عن الصادق عليه السلام أن وقال ابن حمرة أن أزاد أن يريد في الأحل جار وزاد في المهر ، وجعل الأول رواية ،

قال العلامة في المحتلف؟ . لأنأس نقول بن حمرة، لأصالة الجواز السالم

١) التهديب ٨/٨م١، الاستصار ٢٥١/٣

٢) التهديب ١٥٧/٨ ، الاستيمار ٢/ - ٢٥ ، النقيه ٢٩٦/٣

٣) اکهایة : ٢٣٥ ،

ع) النهاية د ١٩٥٧ء المراكر د ٢٤٧٠

ه) الكاني ه/٨٥٤ ، التهديب ٢١٨/٢ .

٦) المخطف الجزء الرابع ١٣ .

القسم الثالث: في نكاح الاماء

والنظر أما في العقد وأما في الملك :

أما العقد عليس المعند ولا للامة أن يعقدا لاتفسهما بكاحاً ما لم بأذن المولى .

ولمو بادر أحدهما ففي وقوفه على الاحازة قولان ، ووقوفه على الاجازة أشبه .

عن معارضة شعمها بعدد غيره وكونها مشغولة نعمده لايمسع من العقد عليها مدة أخرى كما لوكانت مشعولة بعدته .

قبل عليه را لو خار دلك لجار المفد عليها لفيره قس مفضاء الأجل.

قلب : أنحو أن ذلك غير لارم، لابه عقد على دأت بعل فلانجور أوالتحقيق أن قلباً بأشراط اتصال الأحل بالمقد فلانجور البجديد والاحار.

قوله : فليس للعبد ولاللامة أن يعقدالانفسهما تكاحاً مالم يادن المولى ولوبادراحدهما ففي وقوفه على الاحارة قولان ووقوفه علىالاحازة أشبه

القولان للشيخ ، قال في النهائه موقوف، وقال في تحلاف بأطل وقال اس الدريس" أولا بالأول وثانيا بالثاني، مستدلاناً به منهي عنه والنهي يدل عني الفساد ، قال ، وقيل الأخارة تحتص مقد العند دون الأمه

واحتبار المصنف أفنيء العلامة وجعةاس ادريس صعنفا دكتر اها ممنوعة

١) الهاية : ٤٧٦ = ٨٨٤ ، العلاق ٢٦١/٢ رو٢٢

٢) داجع البراثر: ٢٠٥٠ ، ٢٠٥

٢) المحلف الجزه الرابع ١٥

وان أدن المولى ثبت في دمة مولى العبد المهرو النفقة ، ويثبت لمولى الامة المهر .

ولو لم يأذنا فالولد لهما .

ولوأذن أحدهما كان للاخر .

وولد المماوكين رق لمولاهما .

ولوكانا لاثنين فالولد بينهما بالسوية مالم يشترطه أحدهما م

والديل على وقوفه ما بقدم من وقوف عقد الفصولي وعدم نطلانه ، و نعبد هنا فصولي، لأن ولاية العقد لسبده - وأيضاً ما تقدم من رواية رزازة عن الناقر عليه المسلام ،

قوله : واذا اذن المولى ثبت في ذمة مولى العبد المهر والنفقة للاصحاب منا أقرال :

(الأول) قول اس دريس أو لمصنف والعلامة في القواعدا)، وهو الثبوت في دمه السيد، لان الأدن في الشيء يلزمه توانعه ، ولان النفقة واحمة لايمكن أن يكون في دمة انعند بعد عقه قطعاً وهو اجماعي ، فيكون لوحوبه محل في لحاد ، وليس مال العبد او لأمنك له فستحيل أن أوجب لله عليه شيئاً ويسبه أهنية البيث، فعين كونها من مال السيد والوحوب عليه يحرجه من أين شاء - وكذا الكلام في المهر .

(تثاني) قول الشيخ في المسوطات، وهوأنه في كسب العبد، بعملي أسه

١) البرائر : ٢١٩

٢) افتراها ، المقصد الثاني في نكاح الأماء من كتاب التكاح .

٣) البسوط ٤/٢٤ ١٦٢٠ (٣

يحب على العبد الاكتساب لاد م المهرو النعقة . قال فان لم يكن مكتساً قال قوم يتعلق برقبته لان الوطى في النكاح بمبرلة النحاية ، ومنهم من قال ينعلق بدمته لابه حتى لرمه باحتيار من له النحق فكان في دمته كالقرض

قال: والاول أليق بمدهما ، فمن قال ينعلق برقته على ما ، صوره قال ال أمكن أن يدع منه كل يوم نقدر ما نحب عليه من ، لنفقة فعن ، وان نم يكن بينع كنه كما قبل في لحنانة ووقف ثمنه فبنفق عنيها منه وقد انتقل ملك سنده عنه الى سيد آخر . هذا لمظه .

وفيه مطر، لامه معد لسبع صارلتمراك أنبع فلايمق من ماله عبد احدره الثاني للنكاح ، وأمما يتصور ولك في المعه السالعة الواحده في ملكه، والمظه الايعطى ذلك وأن لم يجرالثاني قلامكاح والانفقة .

(الثالث) قول الل حمران وهوأنه الكال نعاد مكسماً تتحر الساد بس جعلها في كسبه أوفي حافض ماله ، وال لم يكن مكسماً فعلى النبيد الواحدارة الملامة في المختلف ،

(سؤالي) : هل س هذا عنول و نقول لاول فرق أم لا ؟ « حوات ۽ يمكن الفرق من وجوء .

و الاول » ــ أن يكون على الاول المهر والمعقة ثاشن بسي الدمة المداء ، وعلى الثالث لابل مع عدم الكسب .

« الناسي » ــ "به على الدانت يكون للسيد الحيار في النعيين ، فمع تعيسه
 في نكسبالم يكن للروحة أو نسيدها الامتماع، وعلى لاول الهاالامتماع والدطائة
 لديد .

و الثالث عد أنه عنى الثانث لو عن في الكنب ومكنه منه حتى أحل العد مالنكست مهانه لم يكن لمبيد عاصباً وللحاكم حمار العند عنى سكنت لحق الروحة مع سؤالها دنك ، وعنى الأول الرام المبيد لوامتهم العند . واذا كان أحد الابوين حراً فالولد حر الا أن يشترط المولمي رقيته ۽ علي تردد .

قوله: واذا كان احدالاتوين حرأ فالولد حرالاان يشترط المولى رقيته على تردد

منا مسألتان:

(الأولى) اكثر الأصحاب بن الأحماع حاصل اليوم على أنه اذا كان أحد الأبوس حراً بعقد الوالدحر) تبعاً لاشرف الطرفيل ، لأصاله عدم الرفية حرج منه ولدالمملو كيل بالأحماع فينقى الباعي على أصله، ولرواية جميل بن دراح عن الصادق عليه السلام : اذا تروح العد الحرة فولده أحراز واذا تروح العد الأمه فولده أحراز عليه السلام : ومثله رواية اسحاق بين عبار عن الصادق عليه السلام أوكذا رواية ابن الى عميرعل بعض إصحاب عنه عليه السلام أيضًا أ

وقال ابن الجيد ؛ انه رق الأأن يشترط الحرية ، لانه بناء المملوك فيتنعه في الملك ، وأد اجتمع حقال في شيء علب حق الفند على حق الله تعالى ، ولرواية ابن يصير؟) .

وفيه نظر ، لانه أيضاً نماء الحرفير جمع لاشرفيته ، و لروايه مقطوعة . (الثانيه) لواشيرط موني المملوك رقينه يصيررقاً أم لا ؟ بردد المصنف، من

- ١) الاستيمار ٢٠٣/٠ ، التهذيب ٧/ ٢٣٦ ، الكاني ٥/ ٤٩٤ .
 - ٢) التهذيب ٧/٣٦/٧ ، الأمتيماد ٧٠٣/٧ ،
 - ٣) التهديب ٢/ ٢٢٦ ، الكامي ٥/ ٤٩٢ ، النتيه ٢٩١/٣ .
- و لرويه هكد في الأحير الرجن للمريثروج بأنه قوم الانداماليك وأحراوا؟ قال ، الولد حراد ، ثم قال انوه كان احدوانديه حراً بالوبد حراوين والحري في الأول وايضاً ليس و الولد احراد » يعدقال في الأولين ، وايضاً قيهما و تدريد حراد »
 - ٤) التهديب ٧/ ٣٠٦ء الاستعباد ٣٠٧/٠ .

وأو تزوج الحر أمة مسن عير اذن مالكها ، فان وطثها قبل الاجازة عالماً فهوزان والولدرق للمولى وعليه الحدوالمهر .

ويسقط الحد لوكان حاهلا دون المهر، ويلحقه الولد، وعليه قيمته يوم سقط حياً.

وكذا لوادعت الحرية فتزوحها على دلث.

وفى رواية : يلزمه بالوطء عشر القيمـــة ان كنانت بككراً ، ونصف العشر لوكانت ثيباً .

ولوأولدها فكهم بالقيمة .

عموم قوله صلى الله عليه و آله وسلم . المؤمنون عند شروطهم . ومن قول الصادق عليه السلام: لايملك ولد حراً بالرفع والسوس فنهما .

وفلانص عليه الدريس، ومن أصاف تعدوهم، ولانه بوغ من التملك، وكما لايضح أن يمنك الأنسان ولده عزه لانه لانمنكه، فكذا صورد الراع لعدم الفرق بينهما،

قوله: ولوتزوج الحرامة من غيراذن مائكها فان وطنها قبل الاجازة عالماً فهوران والولد رق للمولى وعليه الحد والمهر، ويسقط الحد لوكان حاهلا دون المهر، ويلحقه الولد وعليه قيمته يوم سقط حيا. وكذالوادعت الحرية فتروجها على دلك، وفي رواية يلزمه بالوطى عشر القيمة ان كانت بكراً وتصف العشر لوكانت ثيباً ، ولواؤلدهام) فكهم بالقيمة

١) الكاني ١/٧٨١ ، التهديب ٢٢/٧

٢) التهديب ٧/ ٥٥٠ ؛ الاستيماد ١١٧/٢ ،

٣) ي ولر وبادين الرلاداً وحب عليه فكهم بالنيمة ، وهمي فيمه يوم سقوطهم حياً .

و لوعجز سعى في قيمتهم، وأو أيسى عن السعى قيل: يعديهم الامام ، وفي المستند ضعف . ونولم يدحل بها قلا مهر .

ولو عجر سعى في قيمتهم ، ولوابي عن السعى قيل يمديهم الأمام ، وفي المستند صعف ، ولولم يدخل بها فلامهر

تنقيح هذا الكلام يتم بمسائل:

(الأولى)كود الوطي قبل الاجاره عالماً ، وموينتم أصاماً ،

دايد يكون عادماً بالرقية والمحريم وهي أيضاً عادمة، ولأكلام في كومهما رابيس و لولدرواً وفي شوت الحد عليهما وهل عليه مهراًم لا ؟ أعدل المصعف شونه ، ولاكلام فيه مع كراهها . أمد مع المطاوعة ففيه نظر من كونه عوضاً للصبع المملوك لديد فيحب، ومن كونها نعباً ومهر الدي منهي عنه ، وهوالحق وهليه القنوي.

ولاي عادماً بالرقية دون التحريم ، وهذا قال ابن حمره اله عير ران فيلحق معه السبب ويلزم المهر وقيمه الولد واللحق أنه الكان الجهل ممكماً في حمه فهو كما قال والافهو كالقسم الاول .

و ٣ هـ كويه عالماً بالرفيه والتحريم وهني جاهلة ، فمنع اكراهها لأكلام في الحد والمهروكذا منع المطاوعة .

(الثانية)كونه جاهلا، ويسقط منع دلك الحد دول المهرويلحقة الوقد وعنيه فيمته يوم سقط حياً ، فان كانت هي منع دلك جاهلة لم يتمير الحكم، وأن كانت عالمه فلاكلام في المهر منع الأكراه ومنع المطاوعة فلامهر كونها بقياً .

لكوية كالمنتف مال غيرة من دون صيب بعدة و الوقت ساه البحد دية (الله الواله الواله الواله الواله الواله الواله الم

(الثائثة) قوله لوادعت الحرية فتروجها على دلك طاهره العطف على الصورة لأحيرة، وهي صوره لحهل ولا كلام في ثنوت لاحكام المدكورة ويحتمل عطفه على جملة من تقدم، فنس دلك كونه عالماً بالرفية والتحريم فندعي هني المحرية نبينة ثم يطهر أنهما شاهدا رور، فالحكم أيضاً كذلك ، لحصول الشبهة أما لونني على طاهر دعواها لامكان صدفها فهن يكون شنهة ؟ الاقوى عدمة بل هو كصورة العلم ،

(الرابعة) ف المصنف حكم شوت لمهر في العادير المدكورة وأطبق، والمرادية على ذلك الاطلاق هو لمثل الافي صورة دعواها الحرية فايه النسمي فيمة،

ثم ذكراً به العشر أو بصعه على تعديري النكارة وعدمها، وهذا مذهب الشيخ في النهاية (والقاصي وابن حمرة ، والرواية في النهائي عن محمد بن يعقوب رفعها اللي الوليد بن صبح عن الصادي عليه السلام لي أن قال : وان كان روجها اباه ولي لها ارتجع على ولنها بما أحدث منه ، ولمواليه عليه عشر قيمتها ان كانت عربكر فيضف عشر قيمتها بما استحل من فرجها ().

و لاولى أنه يلرمه أقل لامرين، تمسكاً في نفي الرائد بالاصل وعدم الدليل على خلافه .

(الحامية) "به لوعجر عن قيمة بولد سعى الأب، ومنع امساعه يفكهم الأمام من منهم برقاب، وهوفول قبيح في سهانه" والقاصي، والمستند روايه سماعة عن الصادق عليه السلام التي يقول فيها ، قال أبي الأب السعي فعلى الأمام "ن

[.] १५५३ : सुम्बर्ध (५

٣) الكاني ه/٤٠٤ ؛ التهديب ٢/٣٤٩ ؛ الأستيمار ٢١٦/٣

٣) راجم المعدد البابق من الكتاب.

ولو تزوحت البحرة عبداً مع العلم فلا مهر وولدها رق ، ومع الجهل يكون الولد حراً ولا يلزمها قيمته

ويلزم العبد مهرها ان لم يكن مأذو نا ويتبع به اذا تحرر . وأوتسافح المملوكان فلا مهروالولد رق لمولى الامة ، وكذا لوژنى بها الحر ،

يقديهم ولايملك ولد حراله

ومسع س دريس، لان السهم محتص بديميد وهم غير عبيد، وتصعف مماعة قال ١ مل لحق أن القيمة هي دمة الاب لابه هو الذي حسال بين مولى الحارية ويسهم ٠

واعلم أن الرواية لا تدل على ما قاله الشيخ ، وفهمه اسن ادريس وريعه ، لابه تصمت مجرد الافت ، وهو أعم من كونه من سهم الرقاب أوعيره، فيجور أن يكون من بيت المال الانه من المصالح .

ثم ان استحاد الأب منع عجره مطورهبه ، لأبه دن ثبت في دمته فينظريه مع لمحر، ثمنوم و قطره لي ميسره على قال لملامة - ثمدفوع الى لمولى عوص عن رقبه من شابها أن بعوم وثرال يد المولى عنها فندخل تحت قوله تمالي « وقي الرقاب ع") .

قوله: ولوتروحت الحرة عبداً مع العلم فلامهر وولدها رق، ومسع الحهل يكونالولد حراً ولايلزمهاقيمته ويلزم العبد مهرهاان لم يكن ماذوناً ويتبع به اذا تحرر

١) التهديب ١/٠٥٧ ، الأستيماد ٢١٧/٢

٧) ساءة لقرة ١٨٠

٣) سورة لقرة ١٧٧٠ ، سوره التوبة ٢٠٠

ولو اشترى الحرنصيب أحد الشريكين من روجته بطل عقده . ولوأمضى الشريك العقد لـم يحل وطؤها ، وبالتحليل رواية فيها ضعف .

هده ليسأية تحالف ما قبلها في أمرين : و الأول » في سقوط البحد مسع العلم بالرقية منع كون بعقد ليس سنجرده شبهة منع لعلم بخصول الفرق بينهما لصمف عقلها وعدم محالطتها أهل الشراع فيكوب العقد شبهة بالبسبة اليها في سقوط البحد « لذيني » في عندم لره م القبمة لهنا منع الجهل ، وذلك لأصالة براءة الدمة وكون الحرلانيلك، فلايكون له قيمة .

وتوافقها فيني رق الولد لدولي العند منع العلم ، لابه بماء ملكه فشعه لعدم صلاحية حرفة لام للمعارضة بسبب علمها، ولدلك لم بكن لها مهرفي دمته بشنع به لابها صبعت حقه، نسب علمها بعدم صلاحيه دمته للتعلق .

قوله: ولو اشترى الحريصيت احد الشريكين من زوجته بطل عقده ولوامضي الشريك العقد لم يحل وطؤها وبالتحليل رواية فيها صعف

أما الأول ـ وهو بطلان العقد مع الشراء ـ فلئلا بيرم تبعض النصع بحيث يستيح بصعها بالعدد وبالملك ، والنصيع لاستعلى بل يستياح امنا بالعقد لاغير أوالملك لاغير، لقوله تعالى و لاعلى أرواحهم أوما ملكب "يمانهم ي حصر الاناحة في الأمرين على سبل منع الحلوبي الاستناحة ومنع الحمع بسهما .

وأما الثاني ــ وهو أنها هنل تبحل بامضاء الشريث دلك العقد أم لا ــ قــال الشبح في النهابة؟ وتبعه القاضي أنه الدارضي مالك بضفها بالعقد صبح ويكون

١) سورة المؤمنون : ٦

^{. £4. : 4[4]) (}Y

وكذا لوكان بعضها حرأ .

ولوها يأهما مولاها على الزمان ففي حواز العقد عليها متعة في

عقداً مستأنفاً. وقال بن ادريس لايحوردلك بركان يسمي أن يقول د أوبرصين مانك بصفها بأن يسيحه وطبي مايملكه صها فيطأها بالمعلك والاناحة ۽ .

وسعه المصلف بأن عنه السعيص حاصله ، فان الملك غير لاباحة. وهوقول ابن الجنيد .

ويه بطر، ونابعت لتميض في لملك والاباحة، بل ذلك حاصل في الملك والعقد لاجتلاف المحكم فيهما، فإن العقد يشعه المهر والحصروالقسمة والطلاق و بعده وغير ذلك ولايشع المنك شيء مان ذلك فاحتلفا ، وليس كذلك المنك و لاباحة ، فانه لا حتلاف سهما في هذه الاحكام ، وأيضاً الاباحة بوع ثمليك و لالم بحرفد حل بحث المنك، فلا يكون تنعص في المعنى ولا في الحكم ،

ويؤيدد الروية لمتاراليها، رواه الصدوق في الفقيه عن محمد بن معلم عن الدور عدد لسلام قال: سألته عن حارية بين رحلين دير أها حسماً ثم أحل أحدهما فرحها شريكه فقال، هي حلال لها، قال لمصنف، انها صعيفه بسيب معف بعض رحالها ، قلنا : ينجرضمها بدوافقة انتظر ،

قوله: وكذا لوكان بعضها حرأ

هد عظم صي فوله و لم پنجل ۽ ، أي لو كان بعضها حراً واخلته نفسها لم بنجل ۽ وهواچماعي ،

قوله : لوهاياهام) مولاها علىالزمان ففي جواز العقد عليها متعة في

- ٢) البرائز : ٢٠٦
- ٧) التقية ١٠/٠ ٢٩
- ع؛ تهابًا اللوم تهايوماً ١١١ حصوا لكل و حد هئة مصومة والمراد التولة . وهايأته

زمانها تردد ، أشبهه : المنع ،

ويستحب لمنزوج عنده أمته أن يعطيها شيئًا ,

ولومات المولى كان للورثة الخيار فـــى الاحازة والفسخ ، ولاخيار للامة .

ثم الطوارىء ثلاثة · العنق، والبيع ، والطلاق

زمانها تردد اشبهه المنح

اللام في و العقد ۾ بدل من الصمير ، يمني حوارعقده ، والصمير راجع الى مولاها .

ومشأ التردد مس فشوى الشيخ بالحوار اعتماداً على الرواية المذكورة آنعاً، فان في آخرها وقان أحب أن بروحها منعة في دلك اليوم الذي تملك بفسها فليمثل لا، ومن لروم التبعض المنتقدم، ولانه لم يحرح عن كونه مالكاً بالمهاباة. وهو بمسلخ من العقد ، لاستحالة العقد على ملكه .

ان قلت ، أنها في نلك الآيام مالكة لمنا فعها فصنح العقد عليها سنما طلبساً للعائدة كما صنح أجازتها للعمل ،

قلب بمنع دحول منفده النصيح تحت المهادده و لا نصبح أن تنمسع بعيره في أيامها ، وهو باطل .

قوله : ويستحب لمن روج عنده امته أن يعطيها شيئاً

ها سألتان :

مهايئة وقدئيلل للتخفيف فيقال هايئة مهاب، والجمهاياة فيكسب العند الهمايقتسمان الزمان يحسب ما يتفقان هليه ويكون كسبه فيكل وقت لمن ظهرله بالقسمة أما العتق فاذا أعتقت الامة تخيرت في فسح نكاحها وان كان الزوج حراً على الاظهر .

(الأولى) قال الشمحان واللقي والقاصي والل حمرة دلك رواح حقيقي وقال اللي دريس المحارة والألوعي فيه الابحاد والعلول من موحد وقال بأناه طايعت بها للكاح وليس كدلك .

والحق الاول، لان الاصل في الاطلاق التحقيقة ، و لاصل أيضاً في استباحة الفرح هو العقد، فيكون رواحاً لفتقر التي لانحاب والقبول ، وكل من العملة والامة محل قابل له وتؤدد دلك الرواية عن محمد بين مثلم عن الدقر عليه السلام عن الرحل كيف تنكح عدد أمته ؟ قال . يحربه أن يقول و أنكحنك فلاية يه .

(التابية) قال الحماعة المدكورون يحب أن يعطي السيد أمنه شبئاً فيكون مهراً ، وممع الدريس الوحوب استسلافا لكونه عير بكاح حقيقي فلايفتصي مهراً .

والحق استحداده لما قال، بل الاصابة عدم الوجوب وعدم ملك الامة للمهر سل هو ملك سيدها والاشب للشخص شيء في دمة نفسه ، نمام يستحب ذلك حدراً تقلب الامة ونظياً له ورفعاً من منوله العدد عدما ، فيكون حبراً أبصلاً لقلبة

قوله: فاذا اعتقتالامة تخيرت في فسح بكاحها وان كان الروج حراً على الاطهر

١) التهاية : ٢٧٨ع النقتمة : ٧٩

٢) البوائن ٢٠٦٠،

٣) اقتيه: ١٨٤٠-

هيا فوائد ۽

(الأولى) الأصل في فسح الروحة الأمة الدا أعتقت أن يردرة كانت أمة لقوم العاشر تها عائشة وأعقتها وكانت مروحة بشخص اسمه معتب، فقال لها السي صلى الله عليه وآله وسلم : ملكث بضعك فاحتاري أله .

(انتانیه) شوت هد نجیارس حکمهٔ انشارع، لان الولایهٔ علیها و انکاحها ولایه احدرنه، فلولم یکن لها خیارنند عنقها لرم اصر دها، خصوصاً و نکاحها لیس لها فیه مهر .

(لتانة) لاحلاف في شوت الحيار مع كون الروح عداً ، أما او كان حوا فهل لها حيار أم لا ؟ قال الميد قد فهل لها حيار أم لا ؟ قال الميد أو يا المساوط و الحلاف بعدمه ، لان العقد قد شبت والحيار يحتاج الى دليل العسم حراج العدد للاحماع فينقى الماقي على أصلمه .

وقال في المهاية " والقاصي والمعيد واس الحبيد و من ادريس") شوته ، واختاره المصنف والعلامة (وهو الحق لوجوه :

و الأولى عــ ان المقتصى للمحيار مطالغاً هو أنها ملكت بفسها الأعبر، لما قلما مس لفط الحديث . و حيلاف الحرية والرقية الأدخل له في المحيار ، لان اتفاق الزوجين فيهما ليس شرطاً احماعاً ورصى الحرة شرط في العقد حماعاً ، وهذا المقتصى ثابت فيما أدا كانت تحت حرفكون لها النحار .

و اشدى به مد أن رصبي الحرشرط في صحة الدمد عنداه فكدا في أثباء الديند. الاتفاق العلة وهي لزوم ضروها .

- ١) داجع الوسائل ١٤/١٥٥
 - ٢) البسرط ١٥٨/٤
- ٣) النهاية ٧٩ ۽ السرائر ٢٠٠٠
- ع) المختلف ، الجزه الرابع : ١٤

و الشائب عـــ الالحياريشت المشتري ولا مقتصي له سوى تجدد هلكه وأمه قد منك نصبها ، فكدا دا أعتقت على وحنه الاولى ، لان مبكها نفسها أقوى من ملك المشتري لها ، للزوم الاول وعروض الثاني ،

الرسع عد الروايات لد له على ذلك ، كرواية ابن الصباح صحيحاً عن الصادق عليه لسلام: ايما ابرأة أعقت فأمرها بيدها الاشاءت قامت معه والشامت فارقته (١٠). وهو عام في الحر والعبد ،

وروايه اس بكبر عن بعض أصحاب عن الصادق عليه السلام في رجل حو بكبح أمة مملوكة ثم أعنفت قبل أن يطنفها قال. هي أمنك بنصعها!"

وعن محمد بن آدم عن الرصاعليه السلام "بمعاه ، و كذا عن ريد الشحام عن الصادق عليه السلام الله ،

الحامس عد الدروح بربره كالدحر أ فيكون بصاً في الداب : أمسا الأولى
 فلما رواه الدراهيم عن الأسود عن عائشه أنها قالمت :حبررسول فقد صلى الله عليه
 وآله وسلم بريرة وكان زوجها حراً ،

لايقال : روى اس عباس أنه كان عبدا أسود يدل له معتب، كأسي انظر اليه يطوف حلمها يمكي ودموعه تجري على لحبه ، فقال السي صلى الله عليه و آله وسلم للعباس ياعباس ألا تعجب من حب معتب بريرة ومن بغض بريرة معتباً. فقال له السي أوراحمه فانه أبوولدك ، فعالت . تارسول الله تأمر بي بأمرك فقال: لا بد أباشاهم ، فقالت: لاحاحة لي فيه ".

- ر) الهادي ١/ ٣٤١ .
 - ١) الهديب ٧/٢٤٢٠
- ٣) سن ابس ١٩٥١ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٠ وهيه و سيت ٤ باديم و هذه العين مسلم المباو
 التبحثانية و آخره الله مشئه، وو مربرة ٤ هنج الله و كسر الراء بعثاه الباد (البحثانية و بعده الراء المقتوحة

وقال الشبح في المحلاف " : روي عن عائشة في حبر مريره أن روجها كان عبداً وأنها قالت لوكان حراً لم يخيرها .

لانابقول : هدان الحديثان تصما رفيح الحريه والاول أثبتها و لمثبت مقدم على النافي كما تقرر في الاصول ، مع أن الحريه هي الاصل ، وأيصاً حر الن عباس ليس فيه دلاله على احتصاص الحكم نالمند وبحرلا بنعيه .

ادا عرفت هد فلمسألة فروع هي السطولات أنسب لكننا بذكر أهمها :

(الأول) الاهد الفسح فوري ، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم : ملكت

بصعك فاحتري ، أبي بالماء المقتصية للتعقيب. قبل استمنع بالسي لا ص » فشمع

قلم تقبل وهنو يستلزم المأخير أحبب بالمسع ولوسلم فالمأخير لحهلها بالحيار ،

لقولها لا أشافع إنت أم آمر » .

(لثاني) لوأحرب لحيار لحهل العنق لم نبطل حيارها احماعاً .

(الثالث) لوعدمت العنق وأحرث لجهل أصل الحيار احتمل السقوط، لان جاهل الحكم لايمدر ويحتمل عدما، وهو الحق لانه حكم حدي فلوثم يعدرفيه لرم الحرج ،

(الربع) لوعلم العنق والحيار وأحرت لجهل العورية احتمل المساواة لجهل أصل الحيار، لاتحاد طريق المساواة لجهل أصل الحيار، لاتحاد طريق المسائيس ، فالعورية كذلك لابه أحمى ، وال الم يعدر لجهل الحكم سقط في المسأليس ، فعلى المساورة يحتمل المقوط في المسالس وعدم المقوط فيهما

وبحثمل الفرق، وهو لعدر بحهل الحداروسانة لحهل الهورية، لأن الناحير مع جهل الحيارلايعداهمالا لحلاف المدم للاحدار وحهل لموردة قاله يعدنقصيراً.

١) الملاب ٢٩٩/٢

ولاحيرة للعبد لوأعنق ولالروجته ولوكات حرة. وكذا تتحير الامة لوكاء لمالث فأعتقا أوأعتقت. ويحوز أن ينزوحها ويحعل العنق صداقها. ويشترط تقديم لفط والمرويح، في العقد. وقيل: يشترط تقديم العنق.

وأم الولد رق وان كان ولدها باقياً ، ولومات جازبيعها . وتنعتق بموت المولى من نصيب ولدها .

قوله: ولاخيرة للعبد لوأعتق ولالروحته ولوكات حرة .

هذا هو المشهور بين الأصحاب وقال: ن الحيد له وت الحيارهما أيصاً قياساً على الامة . وهوياطل .

وقال من حمره دكان سيده حرد على للكاح فله الحيار د أعلى والأفلا ، وهو أيضاً فاسد ، لان عقد المجر مدكان صحيحاً فلا فرق بينه و بس عيره والا فلا بكاح فلاحيار، فادأ الحق هو بمشهور تمسكاً بأصابه بقاء المعد وعدم المعارض وأيضاً رضيته عيداً فبالاحرى أن ترضاه حراً.

هد مع أن تحكمه في مع الامه ليست حاصله هما لكون الفراق مقدوراً له اذ الطلاق بيد من أخد بالماق .

ان قلت : إذا كان الطلاق بيده فقد ثبت أن له الحيار،

قلت : بنس بكلام في لطلاق بل في حدوث بحيار بنسب العثق كما حدث للامة .

قوله: ويحور أن يتزوجها ويحتل العتق صداقها ويشترط تقديم لمط التزوج ، وقيل يشترط تقديم العتق أجمع أصحاب على أل هذا الحكم مان العواعد المشروعة العامة وأبه عير محتص بالسي صلى الله عليه و آله وسلم ، خلافاً لاكثر الحمهور فانهم حملوه من حصائصه وص ، لما فعل دلك في صفية ست حيى س أخطب حيث صفعاها من عليمة حيد ثم أعتقها وبروحها وحمل عتقها صداقها لعد أن خاصب حيصة اذا تقرر هذا فهما فوائد:

(الأولى)كيفية الصمه هذا فعال سفيد و لنقي وصحته مع تكامل الشروط أديقول سيدها وقد أعنصك ولروحتك وحملت عقك صد قك لوجه الله تعالى و وطاهر عددات دقي الاصحاب أنه لكنمي في عنقها أديمول لا تروحتك وحملت مهرك عنفك لاكما أنه لوقال لها لا تروحتك وأصدقت هذا لثوب لا قالها تملكه بالقبول، فكذا دو حمل العلى مهراً قالها بسلك بفسها فسمق

ويترجح قول التفيد بأن العلى لاتضح الانالصيفة الصريحة وهي التحرير أوالاعناق ،ولاجانة نقاء التبيث بي علم السبب وأنصأ ملكها بقمها غير متحقق، لأن الملك بسبة لابد فيه من بعائزا مصافس بالداب لا بالأعمار ، قال المعلد"!، والحق أن المهرهنا فك ملك لاتمليك

السبيه) قال سبيح على البهاية والحلاف والل بابوية و عاصي والل حارة و بن ادريس يشرط تقدم البرويح على لدى والامصى على وكان لها الحيارس الرصا يالعقد والامتاع من قبولة والزيدة دو يه الل حقفرعل أحبة عليه السلام قال: سألته عن رحل قال لاسه واعتقبك وحسب مهرك عنقك ، لقال:

د) الشعة : ٨٨

٢) الأيضاح ١٥٥/٢

٣) المبسوط ١٧٥/٤ ، قال فيه : وانبا يعقد : أن تزوحتك وجعلت حقك مهرك فيصح المقد وينعد المنتى

عنقت وهي بالحيار ن شامت تروحه وان شامت فلا، فان تزوحته فليمطها شيئاً، وان قال وقد تروحتث وحعلت مهرك عتقك، فان الكاح واقع ولايعطيها شيئاً!! وقال الشبخ في الحلاف يشترط تقديم العنق، وهو طاهر المعيد والنقي، واحتازه العلامة والاكان عاقداً على أسه وهوباطل، ولعموم الروايات.

ولاسلم تسوت الحيار، لأن الكلام لايتم الأناجرة، كما أوا قال و أعتقتك وعليث حدمة سنه » قامه يلزمها الحدمة وأن تأخرت عن العتق.

وأحاب عن روانة تن حصره لدول بموجه، فانه لبس فيها عقدالكاح بل قال وأعنقتك وحملت صداقك عنمك به وهد لا يعقد عاليكاح فيمصلي لدق وتكون محيرة بين لرصا والامتباع ، وأما الها قال وأعتقتك وتروحتث وجعلت مهرك عنقك به فلايثيت لها الحيال ،

(الثانة) على يشترط قولها أملاه استشكله العلامة في القوعد (من أمه عقد لفظي وكل عقد نقطي لابد فيه من القول لفظاً، ولان حربها معدرة حال الكاح لامناع ترويح الابسان بحاريته ، فالحرية شرط لسكاح والشرط منقدم بالطبع، فاعشر قولها ، ولان الصادر من المولى قول البكاح فيعشر ايحابها ، والقول مها وان كان في المعظ قولا فهو ايحاب في الحقيقة ، وقولها كاشف عن صحة العبق وصحه قول البيد، ومن أن صبب الحرية ترويح البيد والمسلب لا يتقدم على السب ولكاح لامه ببدالبيد ، فقوله و تروحتك في لفظ يدل صريحاً بصيغة شرعيه على رض من اعترزضاه في فول البكاح و يحابه، فاحتمع فيه الوحهان باعشارين ، وصح ترويح الأمة في هذه الصورة بالنص واحماعنا ، لابها تؤل لى الحرية بلافعيل .

۱) قرب الاساد: ۱۰۹، العبه ۲۹۰/۳، السيماد ۲۰۰/۱، التهذيب ۲۰۰۸
 ۲) نفراعد، البطب الاون في المن من القصل الثاني من المقصد الثاني من كتاب التكاح.

ولان سبب العتق جمله مهرأ وسببه العقد ، فينقدم العقند عليه بالعليه وهو شرط اعتبار قبولها فيتأخر عنه بالطبيع ، فلو شرط فيه دار.

واحتار في المحمد عدم الاشتراط ، وهبو الحق ، لان لسى صمسى الله عليه وآله وسلم لما فعل دلك في صفية لم ينقل قبولها ، لا لو قست لنقل. ان قلت : انه من خصائعه .

قست : لو كان كدلك لوحب بيانه والا لوجب الاقتسد ، يه ، لعموم دليل الت**اسى .**

(الرابعة) لوطلقها قال للدحول قال لشيخ رحم بصفها رقاً و مشعب فيه، فاد أبت السعي كان له يوم ولها يوم ، محتجاً بالرو يات ، كرواية يونس بن يعقبون عن الصادق عليه السلام ' وروايه استى بعبير ' ورواية عباد من كثير كلاهما أيصاً عنه عليه السلام ') ،

وقال ابن الحيد وابن بابويه والقاصي وابن ادريس يمصي عقها ويرجع عليه سيدها مصف قيمتها ، لأن الحرالايعود رقاً الرهو الحق .

واحثاره العلامة ، قال : تؤيد ما حتر باه روديه عبدالله بن سباب عن العداق عليه السلام قال فلت له. رجل أعبق مبلوكة له وحمل صد فها عنمها ثم طبعها قبل أن يدخل بها، قال : قد مصى عنقها وترد على السيد بصف قيمه ثميه تسعى فيه ولا عده عبيه * . وأجماب عن روادات الشيح : دأن يوسى كاب قطحياً ، ورواية ابن بصبر مرسلة ، وعباد عامى .

قلت: ويمكن لحكم سحيير المولى بين لامرين، لابه ملك بصفها بالطلاق

١) التهذيب ٢٠١/٨ ، ٨٩١/٧ ، النتيه ٢٠١/٢

٢) التهديب ٢/٨ - ٢ : الاستيسار ٢/٠ - ٢١ .

٣) التهذيب ٢٠٢/٨ ، الاستيمار ٢١١/٢ .

٤) النَّبُه ٢/١/٣ ، التهديب ٤٨٣/٧ .

كما لو أصدقها روحه ، وواساس مسلطنون على اموالهم ١٠٠ ، ومنكها نفسها بالعتق توسيم فهو ملك مترارل وابنا يستقر بالدحول ، والدى يستسع عوده رقاً من الاحرار ما استقرت حربته لامطلقاً .

مم الأولى ما قاله العلامه ، حصوصاً أذا شرطنا نقدم صبعة العتق ، كماقال المفيد والتقى وأن ذلك قك ملك لاتعليك .

(الخامسة) أفاد المصنف في البكت هنا سؤ الات :

۱۵ = ۱ العد يسمع لايمكن تصوره ، لابها مملوكة النصع بغيره
 ۱۵ = ۱ المهار يحب بحقه قبل العقد ، وهاو غير متحقق على تقدير
 تقديم التزويج الدي هو مقعب الاكثر ،

٣ » ــ بارم منه الدور، لأن المقد يتوقف عنى المهر بذي هو المثق هـ ا ،
 ويمتشع العتق الا بعد المقد .

وأحدث عن الأول بأنه بنقدير منا فابها الاصول بجب المصير اليها، لتحقق مشروعاتها بالنمل المستقبص عن السي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل المبيث عليهم السلام - وزاد الملامة أنه لا مشعاد في صيروزه هذه المسألة أصلا مستقلا كما صار ضرر الدية على الماقلة كذلك .

تم قال المصنف: الما للمنع من العقد على مملوكته منع نقام الرقة ولمست باتية هنا ، لأن العلق والعقد منقربان، ولايه كما خاراً لل يعقد لعيره عليها لعدم ملك دلك العلم خاراً للعقد عليها للمنه بعدم استقرار علكه ، لابها تصير خره، وأحاب عن الدينة لمناح وجوب للحقق المهر قبل العقد و لسبد المعوضة، قال أريد بالمنحقق وجود شيء ماله صلاحية الاصداق قد لد، حدد وهنا العثق له صلاحية دلك ثم إن العنق يقارك العقد للجرى محرى سوح،

١) البعاد ٢٧٢/٢

ولوعجز النصيب سعت في المتخلف.

ولا يلزم الولد السعى على الاشبه .

وتماع مع وجود الولد في ثمن رقشها أن لم يكن غيرها .

ولو اشترى الامة نسيئة فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها مهرهسا

إنحملت،

وعن الثالثة بأن الدور عبر لارم ، لان نمسع توقف العقد على المهر وان استلزمه ، فان العقد عليها في نفسه حائر والها صلاحية الاصداق نعبرها ، فلم لا يجوز جعلها أوجعل قك ملكها مهرألها .

قوله : ولو عجزَ النصيب سعت في المتخلف، ولا يلزم الولد البعي على الاشبه

هذا قول ابن الدريس الماء الدليل على وجوب السعي على ولدها مع أصالة البراءة من ذلك .

وقال نشيخ في النهاية أ يلزمه لسمي، نزواية بونس بن يعفوب أند وليسى فيها دلالة على مراده، وابنا قال فيها والذكال لها وند وله مال فأدى عنها بصف فيمثها واعتقت، وهده المبارة لاندل على الالرام مل عنى النبرع ولا براع فيه. ويوافق مصمونها عباره ابن المجيد ، وهي ١٠ الذكال لها وقد فأدى نصف فيمنها أعتقت ،

قوله . ولسو اشترى الامة بسيئة فاعتقها وتروحها وجعل عتقها مهرها فحملت

- ١) البرائر: ٢٤٨
- ٢) الهاية : ٧٤٥
- ٣) قلعرت قبل مسجفتين

ثـــم مات و لـــم يترك ما يقوم شمنها فالاشبه أن العنق لايبطل ولا يرق الولد .

وقيل: تباع هي ثمنها ويكون حملهاكهيئتها لرواية هشام بسن سالم .

ثم مات ولم يتر ك مايقوم شميها فالأشبه أن العتق لاينطل ولا يرق الولد، وقيل تباع في ثمنها ويكون حملها كهيئتها لرواية هشام بن سالم

الأول ــ وهوما أدى به المصنف ــ فول ابن ادريس أ، لادالشراء صحيح فيكون بعق والنكاح أيضاً صحيحس فلاترد رفاء وكدا ، بولد حاصل من خرين فيكون حرا

واشي فدول الشيخ في لهاية أو بن لحيد واباعهما ، اعتماداً على روايه هشام بن سالم عن بن نصر قال . سئل الصادق عليه السلام وأنا حاصر عن رحن باغ من رحل حاربه بكرا التي سه فلما قبصها المشتري أعتقها من ألمد وتروحها وحمل مهرها عنها ثم بات بعد ديك بشهر فقال العبادق عليه السلام الله كان الذي اشتراها إلى سبة له خال أو عقدة أصحيط نقصاه ما عليه من الدين في رقبتها ، قان عتقه وبكاحه حائر وان لم يملث مالا أو عقده تحيط نقصاه ما عيم من الدين في رفيتها كان عنه وبكاحه باعدلا لابه عنى مالا يملك وأرى اله عبيه من الدين في رفيتها كان عنه وبكاحه باعدلا لابه عنى مالا يملك وأرى اله رق لمنولاها الاول . قبل له ، قان كانت قد عنفت من الذي أعتمها وتروحها ما

۱) لسرائر، ۱۹۶۸،

⁰¹⁴ MAJ (1

اسقدة بالصم موضع المقد، وهوانا عقد عليه العقدة وأنت . (فصيعة ؛ ويسعى للمكان الكثير شجر و انسجل أيصا ومي المثل و الملت من عرب عاداً والأنه الإيطير، ويقال اللوجل (1) مكن غضيه ؛ قاد تنطلت عقله .

حال ما في نظمها ؟ فقال : الدي في نظمها مع أنه كهيشها ١٠.

لكن عبارة المصبف في نقل هذا القول ليست موافقة للرواية ولا لقدول الشيخ في المهاية واس الحبيد ، فانه ليس في شيء من ذلك أنها تباع في ثمن رفيتها ، بل قال في الرواية و ال عنقه ونكاحه ناطل لانه عنق مالا يملك يا ، وكذا في عبارة الشيخ في المهاية فانه قال : كان العنق والعقد فاسدس وترجع الأمة الي مولاها رقاً. وكذا ،س الجيد ، بل قال دلك تأويلا لقول الشيخ والروالة فاد ام الولد ادا كانت في الرق تناع في ثمن رفيتها ادالم يكن سواها .

الا عرفت هذا فلاشك أن هذه الروية مع صحنها محالفة بلاصول الشرعية المفررة ، فيجب تأويلها ال أمكن التأويل أو اسقاطها ، او ليست دليلا قطعياً بل هي من الاحاد ، فالمصنف قال : ان مع تسليمها يمكن استثناء هذا المحكم من الاصول لعلة غير معقولة ، لكنها حرو حد لا يعصده دليل، فالرجوع الى الاصل أولى، وغيره من المناحرين أولوها، واحتلموه في تأوينها على وجوه بقلها الشهيد قدمي الله روحه ؛

(الاول) بأويل تعلامة ، وهو تحسن على وقوع النرويح و تعنى في مرض الموت ، فان المنحرات تنظل مع وحود الدبن المستفرق ، قين عليه : ان والك وان ثم في لامه لكن لايتم في الولد ، لان عاية ما في المات بطلان عمها فكون أمته ، واذا وطيء أمته لاينقلب ولذه رقاً .

(الثاني) تحمل على فعاد السع وعلم المشري به فيكون رابياً فتلحقه الأحكام المدكورة وقد أيضاً نظر ، فان في الرواية ادا خلف ما يقوم نقصه ما عليه يكون العتق واسكاح صحيحس ومع فعاد السع لايسم دلك

١) التهذيب ٢/٨-٢/٣٠، الكامي ١٩٣/٦ ، الاستيمار ١٠/٤ .

(نثالث) بأويل معص المتعفية أن العنق لم يقع للقربة بل مصارة ، ولا يتم أيضاً في الولد. قال السعيد اليس في الرواية ما يدل على رقية الولد، الدليس فيها الا أنه كهيشه ، وهو أعم من أن يكون كهشتها حال الحكم بحريتها قبل طهود عجره عن النس فيكون حراً أو مصده فيكون رقاً ، ولا دلالة للعام على المحاص باحدى الدلالات ،

قال الشهيد ودمم ما قال : المعهوم من قوله و كهشها » ليس الا أن حكمه حكمها حال السؤال ، وقد حكم قال ذلك أنها رق فتكون رقاً ، فهو دال على الرثية بالمطابقة .

أدول الأشك أن الامام قال و الذي في تطلها مام أمه كهشها ي ، وهو صريح في أنه اذا حكم الحريتها كالحرأ واذا حكم الرقبتها كال رفآ ، والآلم تتم المعية وأنه كهيئتها والقرض أنه كذلك ،

و يحطر لي هنا أن نائع الامة ان علم أن المشتري لايملك شيئا أصلا وظي موته بأه رة من مرض «حوف وشهه فناعه على هدد الحال فقد أننف ماله وضع لشراه والعتق ولا ثرد الحاربة اليه رقاء وان لم تعلم فقرة أوعلم ولم بحصل له أمرة ثبوت المشتري فلا يحلو ١٠، أن تحصل لنمشري مع علمه بعقر نفسه مازة الموت من مرض محوف وشبهه أولا ، فان كان الأول لم يضع عنقه ولا ترويحه لايه اصرار بالنائع وسعي في ابلاف ماله وعليه تحمل الرواية ، وانكان الثاني فالاو بي ضحة لشراه والعتق والبرويح لايه على رحاه من حصول مايؤدي به دينه ،

١) الايضاح ١٦٠/٢ (١

وأما البيع : فاذا ببعث ذات البعل تخير المشترى فسى الاجازة والفسخ تخيراً على الفور ،

وكذا لوبيع العند و تحته أمة. وكذا قيل لوكان تحته حرة لرواية فيها ضعف .

قوله: واما البيع فاذا بيعت ذات النعل تخير المشترى في الاجارة والفسح تحيراً على المور، وكذا لوبيع العبد وتحته امة، وكبذا قيل لو كان تحته حرة لرواية فيها ضعف

لم يعلم خلافاً في ثنوت الحدر المشتري الأمة ، ومستنده رواية الن مسلم صحيحاً عن أحدهما عليهما السلام قال: طلاق الامة بيعها أو بينع روحها ١٦٠.

و كدا نو ميم العند وتحته امة، أما لو كان تحنه حرة نقال ابن ادريس بمدمه تمسكاً بأصالة لروم العقد وعدم النسليط على فسحه، وتتعلق حق الحرة به تعلقاً شرعياً ، ولا دليل على رو له وحمله على الامة قياس باطل.

وطرد الشبح ثنوت الحنار، وتبعه العاصي والل حمرة، لما دواه الشبح في الاستنصار على موسى لل لكرعل محمديل علي على اللي الحسل عليه السلام قال: أد تزوج المملوك حرة فللمولى أديفرق بسهما، وأن روحه المولى حرة فله أن يقرق بينهما؟!

وليس المعربق بالطلاق ، لأن الطبلاق بسد الروح فيكون بالبيع ، وهو المطلوب .

قال ابن أدريس : أنها شادة أوردها الشيخ أبر دا لا اعتقاداً ، وقد رجع

۱) النفينة ۲۰۱۳، تكاني ۱۸۳۵، كنهديب ۲۷۷۷۷، الاستبصار ۲۰۸/۳ ۲) التهديب ۲۲۹۷۷، الاستبصار ۲۰۹/۳

صها في المبسوط، فقال. والكان للعند روجة فدعه مولاه فالنكاح باق بالأجماع. والمصنف استضعفها بأن موسى واقعى .

واحتار لعلامة في المحتلف قول الشيخ محتجاً مع الرواية المدكورة بأن تحدد المنث اما أن نقتصي الحدر أولا، وعلى التقديرين تلزم مساوله العبد الأمة في الشوت أوعدمه ، لكن المساواه فني عدم الحيار بسهما ماطلة احماعاً فتثبت المساواة في الخيار ، وهو المطلوب ،

ولانا لاسم أنه قياس ، ولانه لوفقد النص لكان حكم العبد مساوياً لحكم الامة، لان انشارع لم يفرق بينهما في مثل هذه الاحكام كما لم يفرق في التقويم وغيره .

وقول الشيح في المسوط ليس رحوعاً عما قاله في النهايه، لأن مقام النكاح الإينامي الخيار للمشترى ، وفيه نظر :

أما اولا: فلصعب الرويه كما عرفت ومسع دلالتها، لاحتمال أن يراد بالمعريق أمر العبد بالطلاق، ولا استعاد فسه، قال فلاعه مولاه واحدة عليه مطلقاً الارمال أدم تفريضة، وأيضماً لانسلم أن السنع تفريق، تحوار امضاء المشتري العقد فيشت

وأماثانياً فلان فوله ومأن نحدد لملك ما أن يقضي الحيار أولام لي آخره أن نمسع النصاء شوب وعدمه مطلقاً، لحوار أن يكون لحصوصيه الامة مدحل في لانتصاء ولحصوصية العدممع منه ، فلاند من الدلالة على نفي هدين .

وأماث لثاً قلامه در لم يكن قياساً فلامد له من دليل، وليس العقل ولاالاصل ولا الاستصحاب، فلابد من نص وليس الاروامة ابن مكروقد عرفت حالها أو روامة ابن مسلم ولاشك أن طاهرها عبرمر داء لوجهين .

و الأول ع ــ أنه بستلرم البحصار طلاقها فسي صبح أحدهما والألكان المشدأ

و لوكانا لمالك فياعهما لاثنين فلكل منهما الخيار. وكذالوباع أحدهما لم يثبت العقد مالم يرض كل واحد منهما

أعم من خبره، وهوناهل باحماع البحاة ، لكنه غير منحصر احماعاً .

« نثانی » ـ ان بیسم محدهما نو کان طلاق دم یکی تلمشتري الحیار بین
 الصبح و لامصاء سل کان تحیاح في الامصاء انی عقد جدید ، وادا لسم یکن ظاهره مرادا لم یکن نصاً .

وأما رابعاً : فلان قوله هنام النكاح لأينافي الحيارة قلناء ممتوع بل يتاقيه، لان المشتري لوفسخ لسم سق الدكاح فلانحور ، تحكم سفاته مطلقاً والحاصل ان قول ابن اوريس غير بعيد من الصواب .

قوله: وكذا لوناع أحدهما لم يثبث العقد مالم يوض كل واحد منهما انصمير في لا أحدمنا عاللبد والأمه ، وبديث بقر أبيتح الدال ، والصمير في لا منهما عالمائم والمشتري ، أي يرضاكن واحد من النائع والمشتري . مكذا قال الشيخ في النهاية وتبعه القاضي ،

وقال المفيد بكون طمشتري الحيار ، والم يذكر حكم الأخر ، وكما الن حمسارة ،

وقال الله وريس في ممأنه ما كان بلما لكس فسيح أحدهما مصم الدال لأأرى لرصا الذي لم يسع وجهاً ، لعدم تحدد ملكه ووقوع العقد منه أوبرصاده و بما أوجدنا الحيار للمشبري لانه النقل السنث أيه وسس له نموجت ولافاتل ، والم كان المخالفون لايجعلون للمشتري أيضاً الخيار ،

فعلى قوله لايشرط رصا سائع في مسأنه الكتاب، وعبد نشيخ لاند من رضا الدئيع في مسألة الكتاب و ندي لم نابع في مسأنة المالكين فيسيع الحدهما، واحتاره العلامة مسدلا بأبالاعراض بحلف باختلاف نملاك، فريما يرضا سقاه البكاح منع شريث دون شريك آخرفيشيرط رضادة وعلى قوله رحمه الله ويملك المولى المهربالعقد ، فان دخـــل الروج استقر ، ولا يسقط لوباع .

أما لوباع قبل الدخول سقط ، فسان أجاز المشترى كان المهر له ، لان الاجازة كالعقد

المتوى .

قوله: ويملك المولى المهربالعقد، فأن دخل الزوج استقرولايسقط لوباع، أما لوباع قبل الدخول سقط، فإن احار المشترى كان المهرله لان الاحازة كالعقد

هذا مصمون كلام اس دريس ، فابه قال و يساع لمولى الحارية ، قال الدحول بها بم يكن له المطالبة بشيء أس المهرلات نفسح حاء من قال مولى الجارية، وكل فنيح حاء من قال الساء قبل الدحول بهي قابه ينظل مهورها وكذا ليس تنشر بها أنصاً المعالمة بالمهر الآ أن برضى بالمقد ، قال رضي كان رضاه كالمقد المستأنف ، قله المطالبة بالمهر ، فنيان طلبها الروح بعد الدحول استحقه كله، فال كان الروح قد دحل قال أن بينها مولاها الأول قال المهر للأول يستحقه حميعة ، لأنه بالدحول يستقر وله المطالبة به، قال رضي الذي بالعقد لم يمثل له مهرعلى الروح ، لأن عقداً واحداً لايسحق به مهران ، وال لمم يرض بالعقد الم يكن له مهرعلى الروح ، لأن عنداً واحداً لايسحق به مهران ، وال لمم يرض مانعقد الأول المعالبة بكمال بمهران لم يكن المتوفاة .

وهداكلام سدند لاعدرعليه وقال الشيخ في لنهاية اداقده الروح من المهر شيئاً ثم ناع السند الحارية لم لكن له السطالية للاقي المهرولاليس يشتريها الأأن يرضي بالعقد . وتبعه القاصي . وقال في المسوط : قال كان الروح قد دخل بها فقد سقر المهر، قال كان السيد الأول قصه فدنك له والا كان لشابي لمطالبة به ، وان لم يكن دخل يها لم يحب على الروح تسليم المهر ، وان كان قد قصه استرده ، ومعتمده رواية معد ن بن مسلم عن بن نصير عن أحدهما عليهما السلام في رحل روح مملوكته من رجل على أربعد له درهم فعمل له مائتي درهم ثم أحرمه مائي درهم فدخل بها روجها ، شم ان سيدها ماعها بعد من رحل لمن يكون المائتان لمؤخرتان عما؟ فعال : ان لم يكن أودها بشه المهر حتى باعها فلاشي اله عليه والالغيره!) .

وأولها العلامه بحمل الدحول على الحدوة بها دون الايلاح ، وحمل قوله ه ان لم يكن أودها ه أي نا لم يكن فعن الدحول الذي باعتباره يحب أن يوقيها المهر .

وفيه بطر: أما أولا فلانه تأويل نفيد لا ادل الفط عليه فيكون باطلاء وأما ثانياً فلانه يتنصي عدم مطابعة الحواب السؤ ل ، فان السؤال عن حكم الدحول والجواب عن عدم الدخول ،

بعم أولها بعضهم بأن لبيع خيلوله من المولى بين الروح وس النصيع المملوك به بالعقد والمهر ، طولرم أووج بالم يصفه من المهر لرم اصر ره ، ويه أيضاً بطر ، لأن المهر بمتقربوضه و حده كما يحى ولا يكون المولى حائلا بينه وسن شيء بكون المهر مورعاً عبيه حتى بكون عارماً ومصراً بيه وقيد تصميت لروانه لدخول صريحاً ، فيكون المهر مستراً بديك ، فالأولى حيثة اطراحها لمنافاتها الاصول المقرزة ،

ر الهابي ٨/١ وها القي ٣٠٨/٢ .

وأما الطلاق . فاذا كانت زوجة العند حسرة أوأمة لغير مولاه فالطلاق بيده وليس لمولاه اجباره.

قوله: ادا كانت روحة العند حرة اواعة لغير مولاه فالطلاق بيده وليس لمولاه احباره

هدا هو المشهور بس الأصحاب وعده العنوى، ومسدد ما تقدم من حديث على بن جعفر على على عدد السلام ، وما رو د ليث السردي عن الصادق علىه السلام قال سأنته عن العدد هل بحور طلاقه؟ فقال. ان كانت أمنك فلا، ان الله تعالى يقول د عندا معلوكاً لا يقدر على شيء ع ، وان كانت أمة قوم آجرين أو حرق جارطلاقه (7).

وهو نص في الباب ، وخالف في ذلك فريقان :

(لارل) قول من منع من طلاقه وحمله الى السد، وهوان الى عقبل وابن الحسد، لروانه رزازه عن الماروالصادق مسهما السلام بهما قلا. المعلوك لا يجور طلاقه ولا تكاحه الانادات سنده فلت والماليكان روحه بيد من الطلاق ؟ قال بيدالسند وصراب الله مثلا عبداً معلوكاً لا بعدر على شيء الشيء الطلاق ، وبمعناه رواية يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام الله .

(الثاني) قول من قال ان لسده حدره على الطلاق ، وهنو قول ابنعي ومن تابعه ، لوجوه :

١) الهديب ٢٥٢/٧ (١

٧) سولة التحل: ٩٧

٣ (التهذيب ٢٨٨٧)

ع) لابه المربعه ٧٥ من صورة النحل و لحديث في لتهديب ٣٤٧/٧

٥) التهديب ٢٤٧/٧ وفيه : تعيب بن يعقوب العقرقوفي .

و الأولى عند ان وحوب طاعمه لمنولاه على العموم لا رمسان أداء عمرائص وما لابد منه ، إما أن يكون ثابتاً أولا ، فان كان لاول برم المطلوب ، و ف كانه الثاني لم يكن للمولى احساره على النكاح لكن له دلك فيلزم المطلوب أيصاً ،

و الثاني ع ـ اما أن بكون للمولى مناحل في بفريقهما أولاء قال كال الأول لرم المطنوب ، وال كال الثاني برم أن لايقيع التفريق بالسع . و لحصم يقول بوقو ع التفريق بالمنع أدا لم يمص المشتري العفد ، وهو الرام .

و الثالث عدرواية روازة ، وقد تقدمت ،

و ارابع و الراح أن المدالا بالماه الماه الماه الماه الما أن الايمالك شيئاً أو بملك ملكاً باقصاً. فإن فليادالاول فالمعلموب الارم، الآن لحميع السالحكم بأن الطلاق للذه وياس يتمولي فيه دخل ممالا يحتمعان ، و ي قلبا بانتاني فكذلك يلزم المطلوب ، لايه الا ممي لمعصان ملكه الأأن يمولاه مدخلا فيما يملكه ، فلانصبع المساك روحية مع أمرموالاه بالطلاق.

ان قلت: فمانصبع بروايه علي بن جعفرعن علي عليه السلام ورواية لبث من الهمادق عليه السلام .

قلت: أما الأولى: لعصله في وافعة ، فلانتعدى لاحتمال وجود ما مخصص المحكم سبك قراقعة وأيضا د بعارضت رواسات وحب الرجوع الى الأصل والمطر، ولاريبأن قطريقتصيما للباه كما بعدم وأسائلات فعيرمنافيه لما قررباه لأن جوارطلاق العبد أعم من أن يكون على وجه احبار لمولى له أولا، والعام لادلالة له على الخاصي.

(فائدة) او كاب روحة العد حره فاعه سده قبل الدحول: قال الشيخ بشصيف المهرويشت في دمه المولى، وسعه عاصي و بن حمره ومسده روايه ولوكانت أمة لمولاه كان النفريق الى العولى، ولايشترط لفظ الطلاق.

على بن ابى حمزة عن الكاطم عليه السلام¹⁾.

وقال اس دريس يحب عليه كمال المهر لشوته في دمته محرد العقد، ولادليل على سقوطه بالبيح، وحمله على الطلاق فياس، وهوحس خصوصاً مع صعف الرواية ، فان علي بن ابي حمزة واقعي ملعون ،

قوله : ولوكانت أمة لمولاه كان التعريق الى المولى ولايشترط لفظ الطلاق

هنا دوائد :

(الاولى) ال ترويح المولى عبده بأمنه هبل هوعقد أوتبليث للمنعمة الألا ثالث حماعاً ، لكنه ليس بعقد والا لاستحق به المهر ، لكن لايستحق به شيء والالكان له مستحق ومستحق عليه ، لاب المهرلسولي كما تقدم ، فالمستحق عبيه ليس العبد لاستحاله أن يستحق المولى في دمة عبده شيئاً ولافي رقبه أومبعمته، لايهما مملوكات للمولى قس المرويح ، ولاالمولى لاستحالة أن يستحق المشحص في دمة بهما مملوكات للمولى قس المرويح ، ولاالمولى لاستحالة أن يستحق المشحص في دمة بهما شيئاً ، وانبعاء لازم الشيء يسلوم لابهائه فلايكون عقداً .

وأيص أحدموا على أنه لانتمس هما لعظ الطلاق منع أن البكاح الدائم لا يرتمع لان تصلاق أوبالمنبع ، اند نروال المنك أولييب أولاحتلاف الدين، ولا واحد من ذلك حاصل هما فلايكون عقداً ولانمليكاً ، لان العد لايملك .

أحيث • بأيا بحدر أنه عقد بالسبة الى الدولي عير مستقربل له فسحه متى شاه ، والفسخ لايعتبرفيه الطلاق .

١) التهذيب ١٨- ١٦ التقيه ١/٨٠ - ١

(الثانية) اذا حصل لتعريق بلعطالطلاق ولاكلام في كونه مشروطاً بشر الطه وأنه يعد في لطلقات بدخول دلك تحت عموم الأدلة على بحكيين بمد كورين أما دا حصل بلعظ بقريق والاعراق هل يكون طلاقاً فيكون مشروطاً ويعد في العلقات أم لا؟ فمول. أن قبل به أباحه أرسليك لايكون طلاقاً ولايعس شرائطه فيه ولايعد من الطلاق وان قبل أنه عقد فوجهان؛ أحدهما بعم لانه مساولنظلاق وقائم مقامة وحكم أحد المتساويين حكم الاحرة ولان نفسح ثم يعهد الأنواسطة من حدوث منك أرثوب عيب أونديس أوردة كما تقدم ، وهب هورفع بغير واسطة فيكون كالطلاق ، ونابيهم أنه غير طلاق ، اد ثو كان طلاقاً لم وقوسه بالكتابة ، وهو باطل احماعاً من ، وهو فتوى من أدريس والمهسف و لعلامة وهو الحق .

(الثالثة) لوأمر بمولى العند في الطلاق هل يكوب بمجرده فسجاكما لوأمره بالاعبرال أم لا ؟ بحثمل الاول ، لابه منصبين للامر بالاعبرال بدي هوفسح ، ولان انفصمة هنا صعيفة بكفي في رفتها أدبى عباره و بحثمل الثاني ، وها و المعتى لوجوه :

و لاول » ــ أن الامر بالطلاق يتوقف على بعناء الروحية التي حين يعاعه لأن الطلاق رفسع البكاح ، فلوكان مربقةً بتنجرد الامرثية حصل شرط الطلاق فيكون محالاً فيكون الامر باطلاً فلايضع به فسح ... وهو المطلوب .

د الثاني ٤ ــ أنه حمل رفع النكاح الى العبد نصيعة واقعة منه والسم يحصل
 فلايكون مرتفعاً .

و الديث ع ــ أن الامريالطلاق تفرير للنكاح كما تقدم فني روايه ابن حعفر ظوكان فسخاً لاجتمع التقيصان

(الرابعة) لو أمره بالطلاق فعلق ، ف قلسا أن الأمر بمجرده فسح لم يقع

النظر الثاني في الملك . وهو نوعان :

(الاول) ملك الرقمة ولا حصرهي النكاح به .

واذا زوح أمنه حرمت عليه وطناً ولمساً ونظراً بشهوة ما دامت في العقد .

وليس للمولى التراعها ، ولوياعها تحير المشترى دوته . ولا يحل لاحد الشريكين وطء المشتركة

العدم مصادفته محالا ، وإن قلنا ليس مصح فإن قلنا إن المقد إباحة فكذالك لان الطلاق تاسع بعقد ولاعقد فلاطلاق، ويحتمل كونه فسحاً، لان المولى استبابه فيه ولوصدر من المولى كان فسحاً فكد من بائه ، وان قلد ابه عقد صح، لابه طلاق من أحد بالماق ، ولان المان حق المولى وقدر ل باديه ويحتمل عدمه لرواية ليث وقد تقدمت ، والاصبح الأولى ، على كونه طلاقاً ، لان العد كانو كبل ،

(لحامسه) لوطن المد بعبر ادن سيده ألحق النعلان ، لما تقدم من رواية لبث وروايه رزاره، ولرو يه يعقوب بن شعيب عن الصادق عليه السلام لماسئل عن طلاق لعد وقال ليس له طلاق ولانكاح، وليس المرد بهي لحقيقة لنطلانه قتحمل على اقرب المجازات وهوئفي الصحة ،

قوله: وهوتوعان الاول ملك الرقية ، ولا حصر في التكاح به ومنا قرائد :

(الاولى) يمدل على المحمد كاح المملوك منع الاجماع بص قوله تعالى و أوماملكت أيمايكم عالم .

١) فديرغن النهديب اله شعب بن ينقوب

T) meta sula. T

(تدبيه) انه لابحثاج الى عقد، لاب السيد مانك بجميع منافعها وهو مسمر م قملك بضعها ، فاتعقد عليها تحصيل للحاصل .

ان قلب : المرأد مالكة لحميع منافسيع عبدها فهلا ملكت مناصعته فكانت حلالا له.

قدت · حرح دنك دلص و لاحماع ، وأيضا يبدل على تحريمها عليه وجهان :

« لاول ٤ - أنه يشترط في لو طى أن يكون مالكاً فلنصبغ ملكاً تاماً والعند اما أن نقول انه لايملك شيئاً فالنجريم طاهر، أو يهلث منكاً ناقصاً فلا يستسبخ لنعص المبث ، ولذنك لا يجور لاحد الشركاء في لامه وطؤها.

و الثاني و ـ نوطكنه صفو، نرم أن يكون كل واحد منهما حاكماً محكوماً
 عليه معاً ، وهو صد الحكمة الدرادة له بعالى نفسوله و الرحال قوامون على
 البساء بما فصل الله بعضهم على بعض ١١٤.

(شائه) على بكون لعد محرماً لمالكته ، بمعنى حويرالنظر ليها و لحلوة معها و تسعر أم لا ؟ قال في المسوط" قبل فيه وجهاب ، أحدهما وهو الطاهر أبه يكون محرماً نقوله تعالى و أو ماملكت أيمانهن ع" عطفاً على من أسح طهار الربه له ، وثانيهما وهو لاشه بالمدهب أنه لابكون محرماً فحلاكان أو حصياً. قال : وهو الذي يقوى فني نفسي ، وروى أصحابا في تفيير الابة أن المراد مما ملكت الإماء وون الذكران .

١) سودة الساه: ٤٣

٢) البسوط ١٦١/٤ .

٣) سودة التور : ٣١

ويحوز ابتياع ذوات الازواج من أهل الحرب وأبنائهم ويناتهم.

وكدا احارفي الحلاف عجلاكان أو حصباً أو مجنوباً، محتجاً باجماع الفرقة والاحتياط.

و حمح في النهديب مما رو دعن احممد بن اسحان عن ابن ابراهيم عليه السلام قال قات له بكون لنرحل الحصي يدخل عنى بساته وبناولهن الوصوء فيرى شعورهن . فقال : لاآا،

وحمل رواية ابن بزيع؟! بالأباحة على التقية .

وقال ابن تحيد بالكرامية، مجلجاً بما رواه في كتابه عن الصادق والكامم عيهما السلام كراهية رؤية الحصيات الحرة من الساء حراً كان أوممتو كاً . قوله: ويجوز انتياع (وات الازواج من أهل الحرب وانبائهم

أي بحبور أن يشتري المسلم لمرأد لدروجة مس أدل الحرب وال كال النائع روحها ، وكد أن يشتري أساءهم وساتهم وال كال النائع القراب ، لابه يجور بملكهم بدول دلك مل بمحرد الاستبلاء ، فلا يكول توسط البيع مابعاً من صحة الاستبلاء ، لابه في الحقيقة استبقاد ، ولهذا لاتبحق دلك العقد أحكام البيع من الخيار والنبن على الاصح ،

 ١) محلاف ٣٥٨/٢، فأل فيه دا ملك المرأة فحلا وحصياً اومجبوباً لايكون مجرماً لها ولايجوذ له ان يخلوبها ولايجافر صها .

۳) التهدیب ۱۹۸ (۱۹۸ الفقیه ۲ (۲۰۰۰ الکامی ۱۳۳۵ رسی الاحیرین و محمد
 این اسحاق به رفی الفقیه بریادة و بن عمار به

۳) لكاني ١٣٢٥ه، لتهديب ٤٨٠/٧، في الأول بياده وهي ظلت مكاثرا أحر دأ؟
 قال : لا ، قلت : قالا حراد يتقتح منهم ؟ قال : لا .

ولوملك الامة فأعتقها حل له وطؤها بالعقدوان لم يستبرثها ، ولاتحل لغيره حتى تعتد كالحرة .

ويملك الاب موطوءة ابنه وان حرم عليه وطؤها وكذا الابس. (النوع الثاني): ملك المتععة.

وصيعته أن يقول. أحست لك وطأها أوجعلتك فيحل من وطئها ولم يتعدهما الشيخ .

واتــع آخرون بلفظ الاباحة ، ومنع الجميع لفظ العارية .

قوله: ولوملك الامة فأعتقها حل له وطؤها بالعقد وان لم يستبرعها يشير بدلك الى خلاف بعض لجمهور، فابه فال لأبد من، لأستبراه والحق خلافه، لأبه مع لفتق لايكون مملوكة حتى بحث استبراؤها.

قوله: النوع الثاني ملك المتعملة ، وصيغته أن يقول « أحللت لك وطئها » أود جعلتك فسى حل من وطئها » ، ولم يتعدهما الشيسخ وأتسم آخرون بلفط الاباحة ، ومنع الحميع لقط العارية

هما فائدتان ۽

(الأولى) ب هذا النوع بـ أعني تجليل الانسان أمته نصره بـ هل هو سائنع أم لا ؟ المشهور عند أصحابا الاول ، ونقل في المسوطا وابن ادريس قولا نادراً يمتعه ، كما هو مذهب اكثر الجمهور .

و حتج البسوع بعموم قوله تعالى و أو ماطكت أصابكم ١٠٤، ولفظ وما ٩

١) البسرط ٤/٢٤٢ ، البرائر : ٣١٣

٧) سولة التناه: ٢

نما لايعقل، فيكون المواد بها طلك المنافع ، أعم من أن يكون ولك تنعاً الملك الأصل أو الم بكن ، حواج من ولك ماكان بالأجارة و العارية فينقى الناقي على عمومه ، ولو أراد الممدوكات نقال لا من ملكب ، لان القطالا من وصبح لمن يعفى ونتطافر الروايات عن أهل المبت عليهم السلام، كروايه محمد من مسلم وابئ يزيع وغيرها (1) .

واحتسح المدسع مقدوله يرفين اسعى ود مدلك فأولئك هم العادون يرا المحسن و تحليل خادج عن قسمي الارواج والبيث فيكون عقواناً ، ومروانة الحسن اس علي من يمطن صحيحاً قال ، سأسه عن الرجل بحل فسرح حاريته ؟ قال : الأحب دبك " وروانه عدار عن الصادق عده السلام في لمراة تقول لروحها حارسي بث قال : الابحل له فرجها الا أن تسعه أو تهب له اله اله

وأحسب عن الانة من يقدم ، وعن الرواية الاولى أنها تدل على بكراهية ،
وعن الدينة بصعفها أولا وناتفول بموجبها ثابياً ، قان قدونها ﴿ جاريبي لك ﴾
لايدل على السليث، فلا يعيد انحل الاصع سبب المنك من البيع أوالهنة للعين
أو التحليل للمتفعة .

(غالبه) في الصيمه ، قال الشبح " في النهاية و للهدائب : يسمي أن يراعي في ذلك نقط النجليل ، وهو أن يقول المائث و قبد جعلنك في حل من وطبيء هذه الجاربه » أو « أحلت نك وطبها » ، ولا يجوز الفط العارية .

١) داچع الرسائل ١٤/ ٣١ه الى ٢٩ه

٧) سولة المؤخون: ٧,

۲) الرسائل ۲۴/۱۶ه

ع) الرسائل ١٤/٥٧٥

ه) التهاية: ١٩٤٤ ،

وهل هواباحة أوعقد؟ قال وعلم الهدى و: هوعقد متعة ـ

وقال ابن ادريس : هذه العبارة لاتمنع من جوار و أبحثك وطبها و ، وابما منع لفسظ العارية لشاعة المحالفين على أصحاب أبهم يعبرون الفروح. قال: ودهب الشيح في اب العاربه من المنسوط الى مااحتراه، فقال. لا يحور اعاره الله ربة للاستماع بها لان النصع لا يستناح بالاعارة ، وحكى عن مالك حوار دلك ، وعدنا يحور دلك بلعظ الاناحة ولا يحور بلفظ العارية .

واحدار العلامة في المجلف أيضاً لجوار بعط لاباحة والمحدار الاقتصار على المعنى عليه، وهو تعط لتحليل دون الاحارة والعارية والاباحة والمعليث، والد كانت مثققة أو متقاربة في المعنى ، تمسكاً بأصابة حرمة فدرج حارية العبر حرج عنه الجوار بعطه التحبيل بالنص والاحماع فينقى الدفي على أصله .

وأيصاً لوحار بنقطه الأباحة لكسونها بنعنى تنحيل كما قاله العلامة لحدر أيضاً بلعط العاربة لكونها في معنى الاباحة ، واللازم باطل اتماقاً فكذا المتروم، والملازمة ظاهرة، وتؤدده روية ابى العناس المناق قال سأل رحل عن لصادق عليه السلام وبنحن عنده عن عاربة الفرح ، فقال: حرام ، ثم مكث قليلا وقال: لكن لابأس بأن يحل الرجل جاربته لاحيه ".

قوله: وهل هو آیاجة او عقد ؟ قال علم الهدى هوعقد متعة لردال عل هو عدد أو تمليك لكان أولى ، لأن مايينج العرواج محصر فيهما،

١) البرائر ١٤٤٠ .

٢) البسوط ٢/٧٥ ،

٣) المختلف؛ الجزء الرابع ٢٠.

٤) التهديب ٢٤٤/٧ ، الكامي ٥٠٠٧٤ .

وفي تحليل أمنه لمملوكه تردد ، ومساواته بالاجنبي أشبه .

قان فسر الاباحة بالتمليك كان تطويلا من عبر فائدة ، وأن لم يكن الترديد في كونه اناحة أوعقداً صحيحاً بل ولا حاصراً لان ملك العبن ليس داخلا حينشمة في العقد والأباحة.

اذا عرفت هذا فاعلم أنه لما بحصر المسح للنصح في العقد أو الملك لقوله تماني دو لذين لفروجهم حافظون، إلا على أرواحهم أو ما ملكت أيمانهم، الوحب رجوع هذا التحليل الى واحد مهما والإنكان فاسداً.

فقال علم لهدى. به عقد متعة ، ادهو لبس بتمليث، لأن لمملكات محصورة وليس شيء منها بنجاصل هنا فيكون عقداً ، وليس بدئم اتفاقاً لأن رفعه يحصل وان كرد الزوج فيكون عقد متعة ،

و حتار الشبح أنه ليس مقد والناحياج التي مدة مطومة، والما هو تمليك منفعه منع بقاء الاصل على المالك ، كسكني الدار واعتبارها...

وهد هو الحق، بما بينا من دحوله في الملك ، وطرم المرتصى رحمه الله أن لايكون تحليل الا بأحل معلوم ومهر معلوم، وليس كدلك، طروايات الدالة على باحته مطلعاً ، بعم شرط نشيخ في المبسوط تعيين المدة ممبوع ، وعلى التقديرين لابد فيه من القيول. ،

قوله : وفي تحليل امته لمملوكه كردد ، ومساواته بالاجنبي اشيد

مشأ التودد النظر التي منع الشبخ رحمه الله في النهاية؟) محتجاً بروانة على اس بقطس عن الكاطم عليه السلام أنه سئل عن السملوك أيحل له أن يطأ الامة

٤) سررة التؤخرن : ١٠٥

[.] इष्ट: कृष्टि। (४

ولوملك بعض الامة فأحلته نفسها لم يصح. وفي تحليل الشريك تردد والوحه : المنع · ويستبيح ما يتناوله اللفظ.

فلوأحل التقبيل اقتصر عليه ، وكذا اللمس.

لكن لوأحلالوطء حلله مادونه، ولوأحل الخدمة لم يتعرص

للوطء .

وكذا لايستبيع بتحليل الوطء .

من عبر ترويح اد أحل له مولاه ؟ قال . لابحن له موالى قول اس ادريس اله أنه لا ماسم منه من كتاب ولا سنة ولا احساع ، والاصل الاناحة ، ويؤيده قوله تمالى و قامكحوهن باذن أهلهن عام، ولانه يسلك وطؤها بالنقد احماعاً فيملك أيضاً بالتحليل لتماويهما في السبية .

وقول الشيح أولى ، لصعف سلك العبد ، والمرو ية المدكورة والكاح في الاية يراد به لعقد . ودعواه أنه حقيقه في الوطى وبعارضه ترجيح المحار على الاشتراك ولو سلم الاشتراك لكده لانصلح للحجة الاصلح القربية ، وليست حاصلة هنا .

قوله: ولوملك بعض الأمة فأحلته بسبها لم يصح، وفي تحليل الشريك تردد والوحه المنع

- ١) التهديب ٢٤٣/٧ ، الأحتِمار ٢٢٧/٣ .
 - ۲) البرائر: ۲۱۶.
 - ٣) سوزة النباء : ٥٦ .

وولد المحللة جر ,

وان شرط الحرية في العقد فلاسبيل على الآب. وان لم يشترط ففي الرامه قيمة الولد روايتان ، أشبههما : أنها لاتلزم .

ولابأس أن بطأ الامة وهى السبت غيره ، وأن ينام بين أمتين. ويكره فىالحرائر، وكذا يكره وطء الفاجرة ومن ولدت من الزنا .

> ويلحق بالنكاح ، النطرفي أمور حمسة · (الاول) في العيوب والبحث في أقسامها وأحكامها :

تقدم مثل هذه المسأله ، ومشأ الدرد من قول الشيح الا بالجوار للرواية ؟ ومن لزوم تيعص سيب اليضع المصوح منه .

و تنحميق أدامول الدحمات المحلس عقداً فلا شك في التحمص قلا يصحه والدحماة تملك صح، لان المنت له "ساب كالشراء والارث والاتهاب وأشال ذلك ومن حماتها لمحميل الاأنه سب منك معمه المصح وتعض سب الملك عيرصارو لا ترم تحريم بعضها داملت بعضها بالشراء وبعضها بالارث، واللازم باطل إتفاقاً.

قوله: وولد المحللة حرفان شرط الحرية في العقد فلا سبيل على الاب، وأن لم يشترط ففي الرامة قيمة الولد روايتان اشبههما انها لاتلرم مد كرة أحدر المرتضى و شبح في الحلاف وأبي أدريس والعلامة؟.

١) التهاية : ١٩٤٤ .

٢) راجع الرسائل ١٤٥/١٤٥

٣) السرائر ، ٢١٣ ؛ القواعد : المطلب الثاني من القصل الثالث في الملك ،

وهو الحق ، لأصالة الحرية وأصالة براءه الدمة من القيمة ، والاجماع على أن الولد يتبع أشرف الطرفين ، ولان مبنى الحرية على التعليب والسرابة ، ولهذا لوأعثق جرءا من ماثة العد حرء مس المرقيق سرى عقبه المتق قسي الجميع ، والسرأل الولد محلوق من مساء الرجل والمرأة فتساوت بسته الى الابوين ، وترجحت الحرية بالاصل ، وتؤيده الرواية عن اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : الرحل يحلل جاريته لاحمة أوحرة حللت جاريتها لاحبها الأقال، يحل له من ذلك ما أحل له ، قلت : قجاءت مولد ، فقال : يلحق بالحر من أبويه أن ،

وبمعناها رواية رزاره عن الناقر عنيه السلام : الرحل يحل حاربته لاعيه . قال، لابأس. قال : قلت فانها حامت نولد . قال : يصم اليه ولذه وترد الحاربة على صناحها ١٠.

وقال الشيخ في النهاده! الله اذا لم يشرط الحرابة أرمته البيمة ، معتبعاً برواية ضريس عن الصادق عليه السلام : الرجل يحل الأحيه قرح جاريته وهي تحرح في حوائحه ، قال : هي له خلال ، قلب : أرايت ال حامت بولد منه ما يصبح به ؟ قال : هو لمولى الحاربة الا أن بكون قد اشترط عليه حين أحلها له ال جاءت بولد فهو حر") .

والجواب: أن الأولى أوصح طريقاً وأوفق للبطر كما بيناه فتتعين للعمل.

۱۰۱) التهديب ۲۷۷۷ ، الاستمار ۱۳۹۲ ،

۲) النهایة : ۱۹۶ ، قال ویه و مثنی حطه دی حل من وطایها و اثت بو قد کان لمو لاها
 وعلی البه ان پشتر به بما له ان کان له مال ، و ان لم بکن که مال استسمی می شمنه هان شرط
 ان یکرن المو قد حراً کان علی ما شرط

٣) الهديب ٧/٨٤٧ ، الاستعاد ٢/٠١٤ .

قوله: عيوب الرجل أربعة الحنون والخصاء والعتق والحب منا قرائد:

(الأولى) الأكثر على أن عبوب الرحل هذه الاربعة، وبه قال القاصي في الكامن، وزاد في المهدب الحدم والبرص والعمى ، ولم بعد البحصى عيباً فيه وهو الطاهر من كلام ابن البحيد ، وهو قوي عبدي لوجود :

و ١ ع ب اب هذه الثلاثة عنوب فني طرف المرأة اجتاعاً ، فعي طرف الرجل أولى لابه أشد اصراراً بالمرأة ، لاب الرجل لولا حكم المسح لابكة التخلص بالطلاق، بخلاف المرأة فانها دا استيب بواحد منهالم يمكنها التخلص د ٢ ع به اطلاق رواية الخلبي عن الصادق عليه السلام : انما يرد البكاح من اليرض والمجدّام والحنون والمعل ١١ .

و ٣ ٤ هـ في المحدام قول السي صلى الله عبيه و آله وسلم : قر من المعجدوم فرارك من الاسد؟

. حتى لاكثر بأصالة بقاء العقد وعلم فسحه ، وبرواية عياث الضبي عسن الصادق عليه السلام الى أن قال ؛ والرحل لابرد من عيب " . خرج ما خرج

۱) العقيم ۱۷۳/۳ ، الكاسى ۲۰۱۵ ، لتهديب ۲۲۲، ۲۲۲ لعل و العلم .
 شيء يحرج من فن الساء فيصين فرجها حتى يسمع الأيلاح، وقيل هوورم يكون بين مسلكيها وقيل هوالقون

⁺ x + / + 4 + (+

۳) لكاني ۵، ۶۰، اتهدیب ۲۰/۷، الفقه ۳۵۷/۳ وقیه و لرجل لایرد می
 مئن، وفی الاول : « هاد » بدل « قیات» .

من هذا النعي بالاجماع فينقى الباقي على النعي .

والجواب: إن الأصل يحالف للدليل وقد بيناه ، والرو ية متروكة الطاهر اجماعاً ، وهي مع مخالفتها للنظر ضعيفة .

(الثانية) الجنول اروال العفل تحيث لايمير صاحبه الحسى من القبيح ، والحصاء هوسل الانتيين الم وهي معاه الوجاء (أو وهورصهما تحيث بيسان ، والحب هو قطع المد كير تحيث لم ينى له مايمكن الحماع ، والعس موض يعجز معه عن الايلاح تعدم بشار العصو ، والاسم العنة من وعن ادا عترض ووالعني الاعتراض الان الذكر بعترض ادا أزاد الايلاح ، وقال الحريري الابه يعترض المكاح والايتدر علمه، قال : والإيقال وعنة على «عينية» الان العنة المعرفي المنة عني المناه والايتدر علمه، قال : والإيقال وعنة على «عينية» الان العنة المناه عين العنة الدائر العنة الدائرة المناه عنه المناه المناه المناه المناه العناه العناه العناه العناه المناه العناه الدائرة العناه الدائرة العناه العناه

ا) في الحراهر ٣١٨/٣٠ الحدول هومرص فني العمل يقتضي قناده وتحطفه هي قباله والحكامة وتوقيع في المحدول المحدول المحدول عليه والمحدول المحدول عليه المحدول المحدول المحدول عليه المحدول المحدول

٢) يقال سلت انتياه؛ أي تزهت نحستاه.

۳) وحأته وحؤه مهمور من باب بقع ، ورسا حدقب لو و وسي المصارع فيقال
 يجأكما يقال يسم ويطأويهب ودلك ١٥١ صربه سكين وبحوه فيأى موضع كان ، و لاسم
 « الوحاه ، مثلكتاب ويطلق أبضاً على رض عروق لبضتين حتى تقصيحاً من عير احراح
 « كون شيها بالخصاه ،

قول: الرض الدق. والقصح اكسر لشيء الأجوف ، بقال: تضحت رأسه عامعضم اي ضريته قمرج حمامه ،

ق) لمة «لصم ثم النون المعتوجة لمشددة العظيرة من لحشب أو الشجر تبعض للإبل و الدم تحسن فيها ، وقيد في الصحاح فقال ، تشدر بها من برد الشمال عال شعب - المعتبرة تكون على باب الرجل فيكون فيها ابله وضمه

وعيوب المرأة سبعة : الجنون والحدّام والبسرص والقسرن والافضاء والعمي والاقعاد.

و فى الرتق تردد أشبهه: ثبوته عيباً لانه يمنع الوطء ولاترد بالعورولانالزنا ولوحدت فيه، ولابالعرج على الاشبه. وأما الاحكام فمسائل:

المعطيرة من الخشب وتقول العرب للمين السريس".

(الثائنة) سيجيء أنه لا يسح بالمتحدد فيما عدا الحد، وأما الجب فهل يقسح به لوبجدد بمد الوملي أم لا أقل اشتح في موضع من المسوط لها الحيار مدعياً للاجماع، وتبعه القاصي لفوات لاستمدع وليس بيدها طلاق فلولا الخيار لرم الحرح والصور المنفيات بالكناب والسة ، وقال في موضع آخراً منه وفي الحلاف لاحيارلها لاصالة بقاء العقد ، واحتارهاس ادريساً ، والاجود الأول الياس من زواله بخلاف غيره ،

قوله: وعيوب المرأة سنعة الحنون والجدام والبرض والقرن والاقصاء والعمى والاقعاد، وفي الرتق تردد اشبهه ثنوته عيناً لانه يمتع الوطي ، ولاترد بالعور ولانائرنا ولوحدت فيه ، ولانالعرج على الاشبه

تقدم معنى الجنول فلاحاجه الذي اعادته، والحدام مرض يطهر العلم يبس الاعصاء وتباثر اللحم والابكاني قوة الاحتراق والاتعجر الوحه والااستدارة العبن.

السريس الذي لايأتي ائساء ، لعبن من الرحال، ويقال عجن سرمن وصريس الذا كان لايلقع

٧) البسرط ٤/٢٥٢ الخلاف ٢٩٧/٢ ،

٣) البرائرة ٢٠٩٠

والتعجر اما من العجره وهي العقدة ، فيكون التعجر التعقد ، أومن العجر وهو النتو¹³. ويثبت بشهادة عدلين عارفين أنه جدام ، فان لسم ينعق فعلى المسكر اليمين .

والبرص وهو النياص الطاهر عنى صفحة البدن لطبة البلعم ، وقد يشتبه بالبهق . وحكمه في الثبوت كما في الجذام .

والقرن والعائب في عاره الفقهاء ضح الراء، وفي لمان أهل لنعة مسكونها، واختلف قمي ماهيته : فعيل انه عظم يبت في الرحم يسبع لوطيء ، وقيل انه لحم يبت في نرحم يسمى العمل ، وانعولان حكاهما فدي المسبوط ، قال السعيد"! : ان اعبر الوصيع اللعملي فهومسألة من عليم اللمة ، وان اعترت الحقيقة فهومسألة من علم الشريع ، فالفقيه يسممها ونبحث عن لقدر المشتوك وهو كنما يسبع الوطيء يشب مه لحيار لفوات عاية اسكاح والأفلا ، ويبحث عن وحة النعاير من حيث أنه لورضي بأحدهما دون الأحر .

و لأقصاء قيسل هو دهاب الحاجريين محرح النول و لحيص مانه الس ادريس"، وقال غيره هو دهاب الحاجر بين ملحل اندكر ومحرح الغائط، وكلاهما هيب ،

والممي هوزهات البصرمن العينين مماً .

والرئق التجام الشهرين أ بحيث بدسع من لايلاح.

١) المجريفيج الأول والثاني وهو الثني، وهوورم المصوفهونات

ع) الايضاح ١٧٦/٣

٣) البرائز : ٢٠٩

٤) شفر كل شيء حرمه، ومنه شفرائين ، وهرالدى يبت عليها الشفر ، وشفر الفرح:
 حرفه ،

اذا تقرر هذا فهنا مسائل :

(الأولى) الاطهر في فتوى الأصحاب أن العمى عيد، ذكره الشيخ في المهاية أن العمي و لقي وسلاروابن أدريس المهاية أن والمهيد والمرتصى و بن المحيد والقاصي و لقي وسلاروابن أدريس وابن حمره، وجعله الشيخ (* في المحموط والحلاف قولا محكياً، وحعله الن يابويه (* رواية ،

والدليل على كونه عبداً رواية داود بن سرحان صحيحاً عن الصادق عليه السلام في الرحل يتروح المرأة فيؤنى بها عدياء أوبرصاء أوعرجاء ، قال: ترد على وليها ويكون لها المهرعلى وليهاا! ،

وروى بن بابويه في الفقيه عن محمد بن مسلم عن الناقر عليه السلام قال: ترد العمياء والبرصاء والجذماء والعرجاء الها،

ولم يحمله الصدوق في المقسع عيناً، محمجاً برواية الحلمي المتقدمة : الما يرد الكاح⁷⁹ ما الى آخره ، واتما الحصر .

وأحب : بأنه مع التعارض يجب الرحوع التي النظر ، وهويعتمي كونه عيداً ، لانه اصرار بالرحل ولاصرار في الاسلام ، ولانه عيد لدم يعلمه العاقد فيسلط على الردكاليم، و لفياس وان لم يكن حجة لكن له صلاحيه البرجيم، (ناسة) تردد لنصب في الرئق مي حيث صدم النص الصريح بدلك ،

- ر) النباية عممه ، المثنة عالم ، السرائر عام و. ج.
 - ٢) البسوط ٤/٤٩/٤ الملاف ٢/٩٦/٠
 - ۲) المقتم : ۲۰۶
 - ع) التهذيب ١/ ٢٤٤ ، الأستصاد ٢٤٦/٣
- ٥) التابه ٢٧٣/٣ ، التهديب ٢٤٤/٧ دليس به و الجداء ع
 - ۲) اللهاب ۲/۲۲۶

ومس افتصاه النظر الروانه لكويه مانعاً من الأبلاح الذي هومراد من المرأه للالتدان. والنسل، فترويه كالقرف.

ان قلت : هذا قياس وهوعندكم ليس بحجة .

ومت دامه ليس مياس في لحنيفه ، لأن الحصوصية لتي يمناز بهم أهرب عن الربق يعلم فطعاً أنه لامدخل لها في الحكم، فيكون الحكم معلفاً على لمشترك فيكون الرائق من جزئيات ذلك المشترك ،

والتحقيق أنه ادا لم يقبل العلاج فهوعيت ، وكدا ال قبيل واصبحت و لا فلاعيت .

وهل يعتبر رتمها بالنسبة في أصغر الآلات أوالي معددتها أولي آلة الروح؟ الأقوب الأول، وحيث بقول هل لها الحيار د كان كسرالاله بالنسبة الى فرحها بحيث يحشى بالوطىء الافصاء؟ فيه بردد، مس عدم الوفوف على بص فيسه ، ومن قبصاء التطر عسج دفعاً للصرر وهو قريب، ويكون حكمه حكم الحصاء والجب، لأن امتناع الوطيء من قبله ،

(الثالثة) اله لارد بالعور ، اد ليس مالماً من كمال الألنداد ولأصرر فيه فلا موجب للود ،

(لرابعة) قال المعيد (وصلار والقاصي و لقي وابن المحدودة بالرب برد لكونه عاراً، وقال الشنج في لمهايه و س ادريس الاترد الأأنه يرجع على وليه العالم بحانها بالمهروليس له فراقها الأسطلاق

والحق أنها لاترد ولايرجع على الوثي بشيء:

أما الاول ، فلاصابة بروم العقد وكونها مجدوده غيرمانح من الألبدي،

A - infinite
 A - infinite

٧) التهاية: ٢٨٦ ، السرائر: ٢٠٩ ،

ولروم المارممنوع لقدرته على ارالته بالطلاق. وتؤيد ما قلباه رواية رفاعة بى موسىعى «بصادق عليه السلام قال؛ سألته عىالمحدود والمحدودة هل يرد من النكاح ؟ قال ؛ لالا .

وأما الثاني: قلان الرجوع على وليها بالمهر وعدم زدها كالحمع بين النقيضين، لان كونها محدودة ان كان عباً استلزم الرد و الآلم يكن موجاً للرجوع على الولى يشيء .

(الحامسة) فالالشيخ في النهاية؟ وابن الجيد وسلاروالقاصي في الكامل والنقي وابن حمرة العرج عب ترد به المرأة، لرواية داود بن سرحان صحيحاً عن الصادق عليه السلام في الرحل يتروح المرأة فيؤنى بها عبساء أوبرضاء أو عرجاء . قال : ترد على وليها ويكون لها المهر على وليها الله على وليها ؟

وحمله الصدون الهي نعيه والمسع روية، ولم بدكره الشيع في المسوط والمحلاف ، وجمله الملامة ، وهو به والمحلاف ، وجمله الملامة ، وهو به ال سع الاهماد فهو عيب و لا فلا ، واحداره المصنف لقول الصادق عليه السلام في رواية داود س سرحان في الصحيح ، والكان بها رماية لايراها الرجل أجيز شهادة النساء فليها .

١) التهديب ٧/٤٢٤ ، الكامي د/٧٠٤ ، الاستيماد ٣/٨٤٣ ،

⁽ Ao : 42431 (Y

٧) التهذيب ٢٤٦/٧ ، الاستيمار ٢٤٦/٣

قاب ۱۷۳/۳ روى يه عن عبد الحديد عن محمد بن مسلم قال قال ابو حصر عليه
السلام برد بعنياء والبرجة والحدماء والعرجاء وقال في المضمة ١٠٤ دوى في الحديث
ان العنياء والعرجاء ترد

(الاولى) لابفسخ النكاح بالعيب المتجدد بعد الدخول . وفي المتجدد بعد العقد تردد عداالعنن .

وقيـــل تفسخ المرأة بجنون الرجل المستغرق لاوقات الصلاة وان تجدد .

(الثانية) الحيار فيه على الفور، وكذا في تدليس

قوله: ولايفسح التكاح بالعيب المتجدد بعد الدخول، وفي المتحدد بعد العقد تردد عدا العثن ، وقيسل تعسح المرأة بجنون الرجل المستغرق لاوقات الصلاة وأن تجدد

تنقيح هذا البحث بمسائل:

(الاولى) في حدوث المس بعد لمقد وقبل الدخول قولان ، قال لشيخ المهم المبسوط والحلاف ترد به لعموم الاحادث السقدمة ، قابه لم يفصل فيها بين كون العيب قبل المقد أوبعده ، وقال الله ادريس الالاتردية ، وهو انظاهر من كلام الله حمره ، واحتاره العلامة المحتجأ بأن العقد وقبع صحيحاً حالباً عن التدليس ولا يشت به لحيار فيكون لارماً كما لوتجدد بعد الدحول ، ولا به لم يوجد منها تدليس ويمكنه التحلص بالعلاق فلا يشب له حيار ، كما لو أعنى وتحته أمة لم يشت له حيار ، ولو كان شرط حرسه في الانتداء تس له بحيار ،

وأما المصنف فتردد فيما عد ملمس ، نظراً الى الحلاف و طلاق الروايات فترد، وكود الأصل نروم العقد فتبوت الحدار تحتاج بي دليل ولم يوحد فلانود. والفتوى على ما قاله العلامة .

- ١) المبسوط ١٤/٢م) ، الحلاف ٢٩٧/٢ .
 - ۲) البرالر ۱۳۰۸ ، ۲۰۹ ،
 - ٣) المختلف ، الجزه الرابع ص ٣ ،

(الثانية) لاحلاف في أن العبة يرد به سواء كانت قبل العقد أو نعامه ، وهل يرديه الوحدات بعد الدحول أم لا ؟ صعه الشيح الوابس الحليد والقاصي وابس الديسي أو ابن حمزة ،

وقال المعيد" يرديها ، وتبعه ابن رهره ، قال شيخ: الما حمله على دلك عموم الأحدار و طلافها ، ثم قال: والأولى عندي الأحد بالنجر الذي رويناه عن السحاق بنس عمارعن جمعرعن أيه عن علي و ع يه أنبه كان يقول: اذا تزوج الرجل بامرأه قوقع عليها مره ثم أعرض عنها قليس لها الحيار لتصبر تقد ابنيت وليس لأمهات الأولاد ولاللاماه مائم ينسها من الدهر الأمرة واحدة حباراً) .

وعن عنات الصبى عن لصادق عنيه السلام قال في العنين: اذا علم أنه هيس لم يأب السام فرق بينهما ، واذا وقنع عليها وقعة واحدد لم يعرق بينهما (*.

قال العلامه أن والاشهر قول الشبح به حكاً بمقصى العقد اللازم وبما تقدم من الروايات، والاكان قول المعيد لايحلو أنصاً من قوة ، لما فيه من دفع الصرار عوات فائدة الكاح ، قال الوبحن في دنك من المتوقفين ،

قلت. وقول الشبح مع شهرمه "قوى ، لما ثب في الأصول من وجوب العمل بالحاص أو المقيد مع معارضه العام أو المطبق ، ولازيب أن العمر الذي أورده الشبح أحص وأقوى دلالة ولمسع لروم الصرر، ادوجوب الالهاق عليها ربما حمله على الطلاق .

١) البسوط ٤ / ١ ٢٧ ، الهاية : ٨٧٤

۲) البرائر : ۲۰۹

A1: Tailall (7

¹⁾ التهديب ٢٥٠/٧ ، الاستيمار ٢٥٠/٣ ،

ه) الفقية ٢٥٧/٣ ، لتهديب ٤٣٠/٧ ، لاستصار ٢٠٠/٠ الكامي ١٠٠/٥ ،

٢) المختلف، الجزء الرابع ص

(الثالثة) المسخ فيه ليس طلاقاً ، فلا يطرد معه تنصيف المهر.

(الثالثة) قال الشيح ' في النهاية والمبدوط و لحلاف والدفيد لدا حدث مالرجل جنون لايعفل معه أوقبات الصلوات كان للمرأة النسح ولاأرى لهدا القيد فائده عد تحقق الحنون ، ولهدا لن يجعن القاصي لهذا القيد مدخلا فسي ثبوت الخيار .

و حتاره العلامة في المحتلف وقال الوجه التسط على الفسح سوام عقل أوقات الصنوات أولا، لما فيه من الصرر المنفي بالاصل، لموات تعرقمافع المقد من كمال الاستمتاع ، ولما رواه علي بن احمرة قال . سئل الوالراهيم عليه السلام عن امرأة يكون لها روح قد أصبت في عقله لمدل تروجها أو عرص له جنون ، قال : لها أن تنزع لفسها منه إن شاهت ")

(لرابعة) يعلهم من كلام ابن حمره أن الجنول المنوحب للحيارفي الرحل والمعرأة هو السدي لايعقل معه أوقات الصلاء ، سو م كان متقدماً على العقد أو متأخراً عنه ، وكلام بافي الاصحاب بدل على أن قبد عدم التعقل المدكور مختص بالحدول لحادث بالرجل كما قاله المصنف لابند كان قبل لعقد ولا يجنول المرأة.

(الحامسة) هل الحبول لحادث بعد الدحول حكمه حكم القديم؟ الطاهومي كلامهم هذم الفرق .

> قوله : الفسح فيه ليس طلاقاً فلا يطرد معه تنصيف المهر هنا قرائد :

١) الله يه : ٨٦ ، المسوط ١/٢٥٢ ، المحلاف ٢/٢٩٣ ، لمقعة . ٨١

٢) المختلف ، الجرد الرابع ٢

٣ التهديب ٢٠٨/٧ ، الفقيه ٢٣٨/٣

(الرابعة)لايفتقر الفسخ بالعيوب الى المحاكم، ويفتقر في العنن لضرب الاجل.

(الأولى) لأحلاف في أن الفسح مغير الحدول لايفتقر الى الطلاق، وهل يفتقر في الجدول المتجدد الى الطلاق لوقسحت مه المرأة ؟ طاهر كلام الشيح!! ومى تامعه غير اس ادريس؟! أمه يفتقر اليه ولكون من وليه ، والاجود مساواته لماقي الميوب فلا يفتقر الى الطلاق ،

(الثانية) أن الفسح بالعيب مطلقاً ليس حكمه حكم الطلاق في المهرو لأفي عيره من اشتراط شهاده عدلين أوالطهر من المحيص أوعير ذلك .

(الثالثة) لا يطرد مع العدج أنه ال كان قبل الدحول مباللارم مصف المهر وان كان معده قالمهر كملا ، لان حمله على الطلاق قياس لامقول به ، وسيأتي تفصيل ما يلزمه من المهر ومالا يعرمه مع العسج قرية انشاء الله تعالى .

قولته: لايمتقر المسح بالعيوب الى الحاكم، ويمتقر في العثن لضرب الاجل

هنا فوائد :

(الأولى) مدهب المحافين أن عملح ها يحتاج اللي الحاكم وليس لاحدهما الانفراد به ، وبه قال ابن الجنيد .

(الثانية) قال الشيخ في المسوط^{ان} بهذه العبارة : أما القسخ فالي الحاكم الابه محمد فيه ، والنو قلما على مدهب أن البله القسخ بنصله كان قوياً ، والأول أحوط لقطع الخصومة ،

١) لوية د ٢٨٤

۲) السرائر د ۲۰۸ .

٣) المستويل ١٩٩٤٤، قال فيه : ولايجواران يقسع نميرحا كم لأنه فسنع محتلف فيه،

(الخامسة) اذا فسخ الزوج قبل الدخول فلا مهر.ولو فسخ بعده فلها المسمى ويرجع به الزوج على المدلس.

واذا فسخت السزوجة قبل الدحول فلا مهر الافي العن ، ولو كان بعده فلها المسمى .

ولو فسخت بالخصاء ثبت لها المهر مع المخلوة ويعذر ـ

وق الله أو المرأد، لا يسلم عدد أن يسلم الرحل بنف أو المرأد، لان الاحبار مطلقة في هذا الباب.

قال العلامة في المحتلف " هذا الحكم يدل على تردده .

(الثانة) الدي ذكره المصنف من عدم الافتقار الى الحاكم هنو مدهب الاضحاب لم تسمع فيه خلافاً الاما حكياه ، وقول ابن الجنيد غيرقادح ، لابه واحد مع انعقاد الاجماع بعده على مادعيناه ، وقول الشيخ في المبسوط ليس فيه تردد كما قاله العلامة ، لامكان لحمنع بين كلامه بأديكون الترافيع الى الحاكم على صيل الاستحاب لالتوجوب لابه حتى ذكل واحد من الروحين فله الاستحاد به كغيره من الحقوق ، لكن رفعه الى الحاكم أحوط قطعاً للراع ، قان تعدو فالاشهاد .

قولته: اذا فتح الزوج قبل الدخول فلا مهر ، وليو فتح بعده فلها المسمى ويرجع بنه الزوج على المدلس ، واذا فتخت الزوجية إقبل الدخول فلا مهرالا في العنن ، وليو كان بعده فلها المسمى ، ولو فتخت بالخصاء ثبت لها المهرمع الخلوة ويعذر .

١) البسرط ١/٤٤٧٠ -

٧) المخلف؛ الجزء الرابع: ٦ ،

يحتاج بسط هذا الكلام الى مباحث ه

(المسجث لأول) ادا وقيع الفسح قبل الدخول سواءكان من الرجل أوالمرأه ولا مهرالا في الحصاء أو لعس، لالها الما تستحقه اما بالعقد أو لدخول، والعقد قد اتفسخ والدخول لم يحصل ،

(السحث لثاني) اداوقع لمسح بعدالدحول سنحقت لمهرفي لجملة على المشهور، خلافاً لابن خمرة فانه قال بايسقط أمهر الاكان الفاسخ هو المرأة ، وفيه نظر ، لان الانتماع بالبصح لابد له من عوض .

وقال بشيح في المستوط اليسقط المسمى ويحد مهرالمثل السواء كان الفاسح هو ترجل او تمرأه ، وقال: كل بكاح فسح بعيث موجود حال العقد فان حكمه حكم الكاح نفاسد في الأصل يتعبق به جميع أحكام البكاح الفاسد ال كان قبل لدحول سقط المسمى ولايحب شيء منه ولا المتعة ولابعقة المدة ، وان كان بعد الدخول فلها مهر المثل ،

وقيه أيضاً نظر ، لانا نسبع أن حكمه حكم النكاح الفاسد، ولهذا لوأمصى من له الفسخ النكاح لزم العقد ويثبت المسمى .

(تسحث الثالث) ادا وحب على الروح المهرىمد الدحول والعسخ فهنا أقوال:

الاولى. قول الشيح في النهاية (القاصي وانن ادريس أنه الدولست نفسها وقنصته استعاده الروح، وان لم تدلس نفسها عرمه وعادنه على وليها الدولسها . ويظهر من كلام المصنف اختيار هذا القول .

¹⁾ البسوط ١/٤٥٢

٧) الهاية : ١٨٤ ء البراثر : ٣٠٩ ء

القول الثاني : قولمه في المنسوط ` انه يجب مهر المش وهل يستفر أو يرجعه على من عره ودلس علمه بالعبب؟ قولان: أحدهما يرجع به على العار وهو المروي في أحاديثناء والثاني يستقرعليه .

فادا قبل بالرحوع فسان كان الولي نعرف أمرها فالرحوع عليه لأنه الدر ، وإن لم يعرفكان الرجوع طليها لانها القارة .

وكل موصع قلما بالرحوع عليها فبكم يرجع ؟ قبل بانكل الا القدر الذي يجوداً في يكون مهراً لثلايعرى الوطيء عن العوص، وقبل بالكل، والاول قوى واحتاره العلامة، وهوحيد الأأنه يسمى أن يكون القدر الذي يستقرلها في مقاطة الوطى هو أقل مهر المثل فني البكاح المؤجل لا الدائم لاأقل مايكون مهراً في الجملة لأنه لاحد له، وابما قسا دلك لان سبب الرحوع هــو العرر ولايتحقق المقرد الافي الزائد على ذلك ،

القول الثالث: قول النفي ان وطئه قبل العلم بجالها فلها ما أحدته ويرجع به هلى من دلسها، والكانث هي المدلسة نفسها لم يرجع علمها نشى مما أحدت بعد الوطيء ،

القول الراسع: قول ابن الجبد برجع على الولي بأقل مرمهر مثلها الأأن يكون العيب مما لايطهر وقد حقي على الولي ، فكون لها أقل صداق مثلها والماقي مردود من مالها على روحها وحكمها حكم وثيها ان كانت هي العاقدة على نقسها .

(لمنحث الرامع) يدل على الرحوع على العارفي المحملة مارواه ابو عبيدة صحيحاً عن الناقر عليه السلام في رحل تروح امرأة من ولنها فوحديها عبثاً بعدما دحل بها ، قال . فقال ادا دلست العفلاء بعسها و لبرضاء والمحمومة والمعصدة

١) وأجع التعليقة الماقعة من المصدر

وما كان بها من زمانة طاهره فسابها ترد على أهلها من قبر طلاق ويأحد الزوج المهرمن وليها الذي كان دلسها. الى أن قال عليه السلام: و ن أصاب الروج شيئاً منه أحدث منه فهوا، وان لم يصب شيئاً فلاشيء له" .

وعن رفاعة من موسى عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن البرصاء ، قال . قصى أسرالمؤسين عليه السلام في امرأه روحها وليها وهي برصاء وأن لها المهربيا استحل من فرحها وان المهرعلي الذي روحها ، وانما صاد المهرعليه لابيه دلسها ، ولو أن رجلا تزوج امرأة أو روجها رجلا لايعرف دحيلة أمرها لم يكن هليه شيء وكان المهر يأخذه منها!! ،

(المسحث الحاسس) قد تقدم معنى الحصاء وأنه عيب برد به، سواء قدرعلى البعماع أولا ، وقد حكيا عن العاصي عدم الرد بنه مطلقاً وحعل الرد به قولا محكياً .

وقال الشيح في الحلاف": ان كان يقدر على الحماع فليس بعيف .
وبدل على كونه عناً مطلقاً مارواه عنداقه بن بكير موثماً عن أحدهما هليه
السلام في حصي دلس بعمه لامرأه مسلمة فيروجها. قال: يعرق بينهما ان شاعت
المرأة ويوجع رأمه ، وان رصيت به وأقامت معه ثم يكن لها بعد رضاها به أن
تأماه!) .

ادا عرف هذا فهل يلزمه مهرها مع فسجها أم لا ؟ قال الشبح في النهاية⁶⁾

- ١) التهذيب ١٩٢/٧ع ، الكاني ه/٨٠٤ ، الاستيماد ٢٤٧/٣ ،
- ٢) التهذيب ٧/٤٢٤ ، الكاني ٥/٧٠٤ ، الاستعماد ٣٤٥/٣ .
- ۳) محلاف ۱/۱، ۱/۱ فها فه اد تروحب برحل بدن انه جميي ومسلول اوموجوم
 کان لها الخیاد ،
 - ع) الكاني ه/ ١٠٤٠ ، التهديب ٢٣٢/٧ ، النفيه ١٩٨/٣
 - ه) التهاية: ٢٨٧

(السادسة) لو ادعت عننه فأنكر فالقول قوله مع يمينه .

ومع ثنوته يثبت لها الخيار ولو كان متجدداً، اذا عجز عسن وطئها قبلا ودبراً وعن وطاه غيرها.

ولو ادعى الوطء فأمكرت، فالقول قوله مع يمينه .

نعم ، وتبعه القاضي- وقال ابنابابويه النام نصف المهر، وقال ابن لدريس"! لايلرمه شيء لعدم اندليل عليه والاصل براءة الدمه، وأحسم الكل على تعريره فتلا يعود الى مثله ،

واحتار المصنف لاول للروم المهر بالمقد كملا وعدم الدئيل على سقوطه، وتؤيده رواية عنداقة من مسكان صحيحاً قال بعثت بمسأنة مع ابن اعين قلت: مله عن حصي دلس نفسه لامرأه ودخل بها فوحد ته حصاً ، قال ، يعرق بيهما ويوجع طهره ولكول لها لمهر للحوله عليه " ومثله روى سماعه عن المصادق عليه المسلام!".

قولته: لوادعت عننه فأنكر فالقول قوله مع يمينه، ومع ثبوله يثبت لها الحيار، ولو كان متحدداً اذا عجز عس وطنها قبلا وديراً وعن وطيء غيرها، ولوادعي الرطيء فانكرت فالقول قوله مع يمينه،

هنا مسائل :

١) قابل في المنشع ١٠ ١٠ وان ولي عملي نفسه الأمرأة فرق بيتهما وتأخذ منه صدائها
 ويرجع ظهره . اقول : وظاهر هذا اخذ شام المسادق

- ٢) البرائر ١٠١٠)
- ۲) الهديب ۱۳۲/۷
- ع) الثاني ٥/٠١ع ، الهديب ٢/٢٣٤

(الأولى) نواحلف الروحان في حصول العنة وعدمها، قال الشيح) وابن ابن عقيل وانفاضي واس الدريس والصدوق في المقسع القول قول الرجل مع يمينه، عملانعموم قونه عليه السلام. واليمين على من أنكر، وابما حص بالرجل لاصالة السلامة والروجة تدعي حلاته ، فكان القول قول الروح.

وقال عني بن نابويه عليها السنة لابها المدعية وعليه اليمين الذا عجرت. وقال الشيخ في الحلاف^{٢٠٠} يحشوا فيلها حلوقاً قال كان على ذكره أثر الحلوق عنم انه أصابها و دالم يكن علم أنه لم يصبها ، وتبعه الكيدري .

وقال علي أيضاً في رسالته والله في المقلع؟! يقعد الرجل في الماء النارو ، قال استرحي ذكره فهو علس وال تشلح فهو اليس لعيس ، وله قال اللي حمرة .

واحتم لشح في الحلاف باحماع الطائفة ، وبما رواه عبدالله من العضل الهاشمي عبن بعض مثيحته قبال : قالت امبرأه للصادق عليه السلام أوسأله دجل : رحل ندعي امرأته عليه أبه عبن وبنكر الرحل ، قبال ، تحشوها لقابلة بالخلوق ولا يعلم الرحل وبدخل عليه الرحل بالحلوق صدق وكذبت والاصدقت وكذب ا

وفي قول على نظر، لأن النبية بنقدر المامتهاها. النهم الأان تكون الشهادة على أثر الحلوق أو الاسترحاء أو الاقرار ، وقسول الشنح في التحلاف عير بعدالا أن الرواية مرسلة ،

١) لتهاية ٢٨٤، قال بيه ، وإن كانت المرأة ثيباً كان ، لقول قبول الرحل مع يميته بالله ثمالي .

٢) الحلاف ٢/١-٤.

٣) المقتع : ١٠٧

٤) التهديب ٢٠٩/٧ ، الكاني ه/ ٤١١ ، الأستيماد ٢٥١/٣ .

(السابعة) ان صبرت مع العنن فلا بحث وان رفعت أمرهاالي الحاكم أجلها سنة من حين الترافع .

فان عجز عنها وعن عيوها فلها الفسخ ونصف المهر .

وقال اس ادريس : لا بعلم دلك الامالاقرار . وفيه بطر، لاب الكلام مع عدم الاقرار .

واحتار المصنف والعلامة قول النهاية ، لما تقدم ولروابه اسى حمرة قال : سمعت البافرعليه السلام يقول: ادا نروح المرأه الثيب التي تروجت روجاً عيره فرعمت أبه لايقرمها منذ وحل بها فان الفول في دلك قول الروح وعليه أن يحلف باقد لقد جامعها لانها المدهية (١٠).

وقيه أيضاً نظر ، اما أولا قلال الحكم بيمين السكر عند تعدر البينة مسلم على تقدير عدم طريق آخر أقوى من البنين لامطلقاً، والطريق موجود وهو حشو الحلوق ، وقد ادعى الشيخ عليه الاجماع وأمنا تابياً فلال رواية أبي حدرة نقول بموجبها الأنها غير محل الراع، قال دعوى عدم للنحول لايستدم دعوى المئة .

(الثانية) أنه مع ثبوت لعنة بشت لها الحيار وال كان متحدداً، اكن مع المجر عتها وعن عبرها ، لانه لو لم تعجر عن عبرها لما كان دلك أمراً طبيعياً مل أمراً خيالياً ، فلا يكون موجباً للمسخ .

(الثالثة) لو ارعى بعد شوت العبة أنه وطثها فالحلاف هنا كما تقدم.

قوله : أن صرت مع العبة فلا بحث ، وأن رفعت أمرها إلى الحاكم أحلها سنة من حين الترافع، فأن عجزعتها ومن عيرها فلها العسخ ونصف المهر ،

١) التهديب ٢/ ٤٢٩

هذا الحكم هو المشهور بين الاصحاب، ومنشده رواية محمد بن مسلم صحيحاًعن النافر عليه السلامة ل: العين ينربص به سنائم الشاءت امرأته تروحت وان شاعت أقامت !! .

وخالف ابن الجنيد في موضمين :

والأولى، أنه حمل الناحيل المدكور مصصائما أد ادعى الزوح حدوث ذلك به بعد المفد، وحمل السابق على لدحول يوحب المسح أن احتارت المرأة، محتجاً برواية غياث المصى عن لصادق عليه السلام في العسن أدا علم أنه عيس لأيأتي النساء فرق بينهما، وأدا وقع عليها وقعه وأحدة لم يعرق بينهما!".

و تبحقيق هنا أن نقول: ان كانت الحكمة في التأجيل أن يعالج نفسه قالقول ماقاله الاصحاب ، وتؤلده رواية التي الصدح : اذا تروح الرجل المرأة وهسو لايقدر على الساء أحل ساء حتى نعالج نفسه ". وان كانت الحكمة حصول العلم بالعبة فمتى حصل العلم بدلك لاحاجه التي المأجيل، واد لم يحصل العلم أجل ، وبذلك يجمع بين الروايات ،

« الثاني » ــ أنه أوجب لمهر كملا ، وهو ساء على أصله من اروم المهر
 كملا بالخلوة .

نقي هنا سؤال وهو أنكم أوحسم في تحصاه كمال المهروفي العبين النصف، فما اللرق ؟

و لحواب . ن نظر كان نفتضي أن لامهر في العس ، لابه فسح وقع من الروحة قبل لدحول فلانستعقب شئاً، وانما وحساء لنصف لاطلاعه على محارمها

١) التهذيب ١/ ٢١١ ، الاستصاد ١/٩٤٠ .

۲) التهديب ۲/۱۰۲۶

٣) التهديب ٧/ ٣١٤ ۽ الاستيمار ٣/ ٩٤٩

(تنمة)

لوتزوج على أنها حرة فبانت أمة فله الفسخ ، فلا مهر لو لم يدخل ، ولو دخل فلها المهر على الاشبه ويرجع به على المدلس . وقيل: لمولاها العشرا ونصف العشر ان لم يكن مدلساً .

وحلوثه مها مده وليس كدلك الحصاه: أما أولا فلامه قديطاً، وأما ثانياً فلنجريه على الحداع والدحيمة فأنرم المهركملا ردعاً لامثاله، وأما ثالثاً فللبص الوارد بدلك .

قوله: لوتزوج على انها حرة فيانت امة فله الفسح فلا مهر لولم يدخل ولودخل فلها المهر على الاثبه ويرجع بنه على المدلس ، وقيل لمولاها العشرا و نصف العشران لم يكن مدلساً .

لاحلاف أنه لو فسح قبل الدخول أنه لامهر، اما منع الدخول فعي المسألة اقوال: :

الأول: قول الشيح في النهاية والنميد والقاصي، وهوما حتاره النصف. الثاني : قول انس الجيد أنه ال دلست نفسها واحدت مهره، قال كانت هيئة ياقية استعادها الزوج والأفلا.

الثالث ، قول ابس حدره الدلسه مولاها سقط المهر المسمى ولرم مهر المثل ورجع به على سيدها ، والدلسه الشاهد لل رجع بالمهر عليهما ، وكدا الدلسها أحسى رجع عليه بالمهر ولسيدها العشر الكانت بكراً ونصفه الكانت ليباً وأرش العيب الأعابت بالولادة .

A) (1444 : 1442) (1

الرابع : قول الكيدري الكان المدلس مولاهاكان ولك اقراراً لها بالمحرية ويسقط خيار الزوج .

الحامس : قول الصدوق في المقسع " أنه مع الفسع نسيد عشرقيمتها ان كانت بكراً ونصفه أن كانت ثبياً، وهوقول بن الجبيد .

والتحقيق هنا ان نقول ان دلست بفسها نظل المهر المستى لفناد العقد في نفس الأمر، اد هو تصرف في ملك العبر ، ولزنه مهر المثل لمولاها وأرش ما يحدث بها من عيب ، وتبعت بذلك كله بعد عتقها . ثم الكال أعطاها شيئاً من المهر استعاده الكانت عينة باقبة والامثله أو قيمته، لان بضعاً واحداً لايكود له مهران بعقد واحد أوشبهة عقد . وان دلسها أجسي رجع عليه بما عرمه للسيد الا أقل ما يكون مهراً في تلك المدة متعة ، وان دلسها مولاها يحكم عليه بحريتها أن تلفظ بما يقتصيها وحيثد لاحيازو لافلا لكن له من المهر أقل ما يمكن فرصه في تلك المدة ويسقط الباقي مقاصة .

ويطهر من دلك وحه الانسهية فسي كلام المصنف ، لكنه لم يوجب على الواطىء شيئاً في مقاننة وطئه ، ولاند مسى دلك لئلا بحلو وطيء عبر ران مس عوض ،

هدا ولوفرص حصول ولد من دلك الوطى، فيه أيضاً أقوال:

الأول : قال الصدوق¹⁷ ان أقام الرحن بينة على أنه تروحها على أنها حرة
أعتق ولدها ودهب المولى بأمته، وان لم يقم سه أوجع طهره واسترق ولده.

الثاني : قال س الجيد ان دلست نفسه كان ولدها عبداً ، وان دلسها ولي
كان عليه قيمة الولد لمولاها ويلحق الولد بأبيه ,

١) المتنع : ١٠٤

٧} المقبع ١٠٤، قال فيه : عان حامت بولد فهو حراة؛ كان النكاح بغير، ذن الممولي.

وكذا تفسح هى لو بان زوحها مملوكاً . ولا مهر قبل الدخول ولها المهر يعده . ولو اشترط كونها بنت مهيرة فبانت بنت أمة فله الفسخ ولامهر ويثبت لو دخل .

لثالث: قال سن حمره ب دلسها أجسى أو شاهداب أو مولاها أو دلست بهمها كان الولد حراً ، وان بروحها بظاهر البحل علمي الحرية كان الولد رقاً للمولى وعليه ان يسعه من أبه ، وان عجر استسعى في قبعته ، وان لم يسع دفيع الأمام قيمته من سهم الرقاب، ومع فقده ينقى رقاً لي أن مقع ويسعى في فك رقبته ،

والتحقيق أسه لاحق رأبه وعليه فيمته يوم سقط حياً ، ويرجع بدلك على المدلس ان وجد والا اختص الفرم بالاب .

قوله: وكذا تفسخ هي لوبان روجها مملوكاً ولامهر قبل الدخول ولهاالمهر بعده

اذا روجت الحره نفسها برجل عني أنه حرثم طهرأنه عند فلها الحبار أيضاً كما تقدم ، وكنا لمولى العند الحبار ، ولايشت العقد الا برضاهما معاً ويلزم المولى حبيث المهر، وال لم ينفق عنى الرضا القسح العقد، قال كال قبل تدخول فلا مهر وال كال بعده فلا يحلو ، ما أن يكون قد دلسه أحد "ولا، فأن كان الأول فالمهر على المدلس، فالكان المدلس مولاه حكم بحراته ال بلقط بما بعنصيها والا فلا ، والمهر على التقديرين على الروح يشع به ، وال كان الثاني فكدلك ولوحصل ولد كان حراً ، فإن كان شم مداس صمى قمته للمولى والا فلا قيمة على الروح ادالايشت المولى على عده شيء .

قوله: ولواشترط كونها بنت مهيرة فبانت بنت امة فله الفسح ولامهر ويثبت لودخل

هنا قوائد ۽

(الاولى) قال الجوهري المهيرة الحرة، والاشتقاق يقصي كونها من شكح بمهر، لكن بعن أهل اللغة على انها الحرة ، وثنت في الاصول أصالة عدم النقل يقتضي أن المراد بها شرعاً هو الاول .

(الثانية) هل دراد بالجرة من هي في الاصل كدنك أو من هي حرة الآن ؟ وتطهر نفائدةلو كانت معتقةاستشكنه العلامة المنابها حرة، والاصل في الاطلاق المحقيقة ، ومن أسها ليست في الاصل كدلك بل أمة وهو نقص ، لكن العتوى على الاول الا أن يعلم قصد من كانت حرد في الاصل .

(الثالثة) دكر الشبح في النهاية * هده النسألة وقال : ادا عقد الرجل على ست رحل على أنها ست مهيرة ــ الى آخره . الا أنه قال . ال ثم يكن وخمل بها ثم يكن لها على للها .

وتبعه القاصي والكيدري واس ادرس الآل أبهم جعلوا كون المهر على أبيها دواية، وهي مارواه محمد من مسلم عن الباقر عليه السلام قال : سألته عن رحل حطب الى رحل سأله من مهبرة، فلما كانت ليلة دحو لها على روحها أدحل عليه بنتا له أحرى من أمه. قال : ترد عنى أبيها وترد عليه امرأته ويكون مهرها على أبيها أبيه أبيه أبه الدلالة أنه اذا كان صاماً في هذه الصورة لرم الصمان في صورة النزاع لعدم الفرق بينهما ،

قال العلامة في الما كان المهرعاي أبيها اذا كان مدلساً لكونه فوت عليها النصبح كالوكل.

المقو عد، لفصل الثالث من بصول مقاصد الداب الحاصل في تو مع الكاح .

⁸ A 0 1 44 431 (4

٣) السرائر (٣

٤) الهديب ٧/ ٢٥٠٥

۵) قال في أنو عد في أنمل الثالث من أنب الحاصر مركتاب التكاح؛ ولأمهر

ولو تزوج بنت مهيرة فأدخلت عليه بنت الامة ردها ولها المهر مع الوطء للشبهة ويرجم به على من ساقها ، وله زوجته .

وفيه نظر ، لأنا نمسح كونه مفوتاً ، وانما يكون دلك أن لولم تنفسخ العقد ولسم يلزم المهر ، والحق أن المهر غير لازم للاب، لانه أنما يلزم أسا بالعقد والقرض انفساخه أو بالدخول ولم يحصل .

(الرابعة) فهم المصنف والعلامة من عبارة الشيخ أنها عبر دالة طي اشتراط كونها بنت مهيره ، وهو كونها بنت مهيره ، وهو مصوع بل عبارته تدل على الاشتراط ، كقوله تعالى ومل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً ها ، قان وعلى ادا تعتبها وان كانت مين أدو ت الشرط عبد المثيخ ،

قولسه: ولو تزوح بنت المهيرة فادخلت عليه بنت الامة ردها ولها المهرمع الوطيء للشبهة ويرجع به على من ساقها وله روجته .

هذه أيصاً دكرها الشيح في دنهاية "، ومستنده الروايدا" المذكورة [عاً . وتبعه القاصي .

والتحقيق أن المسوقة الأولى الكانت عائمة أنها ليست هي المعقود عليها كانت رابية لا مهر ثها، والاطلها مهراً مثالها لا المسمى ، بل هولست المهبرة ، فإن قبصته الأولى أحدمها الفاصل عن مهرالمثل والروح الرجوع على أبيها ال كان هو السائق أوعلى من ساقها بمهر المئل لتعريزه اباه .

قبل اللحول ويعلم يرجع على المدلس أبأكان اوغيره .

۱) سودة الكهت د ۲۹

٢) اللهاية : ٥٨٥

٣) وهي رو ية محمد بن مسلم عن الماقر عليه السلام وقد مرت آطاً عن التهديب .

ولو تزوج اثنان فأدخلت امرأة كل منهما على الاخر ، كـان لكل موطوءة مهرالمثل على الواطىء للشبهة وعليها العدة وتعاد الى زوجها وعليه مهرها الاصلى .

قوله: ولوتزوح اثبان فأدخلت امرأة كل منهما على الاخركان لكل موطوءة مهرالمثل على الواطىء للشبهة وعليهما العدة وتعاد على زوحها وعليه مهرها الاصلى .

هندا مصبول رو ية حبيل بن صالبح عن بعض أصحاب الصادق عليه السلام " ، وذكره الشبح في النهاية " وقال : ان كان الولي تعمد دلسك أعرم الصد ق ولايقرب كل واحد منهما امر أنه حتى تنقصي عدتها، فان مات قال انقصاء المعدة فلبر جع لرحال بضف لصد ق عنى ورثنهما ويرث بهما اروحال، و لا مات الروجال وهما في العدة فانهما ترثانهما ولهما المسمى ،

واعترص عديه اس ادر بس¹⁷ بأن موت أحد الروجين لايسقط من المهرشيئاً سواء يخل بها أولا .

وأحيب: بأن كلام الشبح لابدل على تنصيف المهرولا الرواية تدل عليه، فان عبارتها مكذا: قبل له، فان مات قبل انقصاء العدد، فقال: يرجع الزوحان النصف الصدق على ورثتهما وترثابهما، وهذا لابدل على المطبوب، لجوال أديكون المصيف من جهه الميراث لعدم الولد، فان الروح له من تركة روجته النصف مع عدم الولد مهراكان أوعيره، وقوله وويرثابهما الابدل على تنصيف

١) التهديب ٢/٤٣٤ ، النتبه ٢/٧، ٢ ، الكامي ٥/٧ - ٤

٧) الهاية : ٨٨٤ .

۲) المرافرة ۲۱۰.

ولوتزوجها بكراً فوجدها ثيباً فلارد. وفي رواية ينقص مهرها ، (النظر الثاني) في المهر وفيه أطراف:

المهر، لحواز أن يكون افراره بالذكر لدفع وهم من يتوهم أن الروح لايوت من المهو ،

وهنا قوائد :

(الأولى) لوعلمت كل سهما أنها ليست روحة للدخلة عنيه كانت رانية ولا مهر لها .

(الثانية) لولم يحصل الوطى، لكل سهما ردت كل منهما الى روحها ولا مهرولا عدة ، ولووطئت احداهما احتصت بالمهروالعدة .

(الثالثة) لوعلم . تروح أن المسوقة ليست روجته وجهلت هي كان لها المهر ولايرجم به على السائق لعدم تفريره .

(الرابعة) في قول الشيخ وال كان الولي بعدد ولك علم يبشأ من أن اللاف منعنة النصح لايشترط فيها القصد كالرصاع ولاالساشرة بن يكمي لتسبيب.

قوله: ولو تزوجها بكراً فوجدها ثيباً فلارد ، وفي رواية ينقص مهرها منا مراثد:

(الأولى) لاحلاف أنه لوتروحها ولم يشترط كونها بكرا أنه لاحيار له ولا نقص من مهرها لوعلهرت ثبياً لان النبوية لست عيباً وقد لاتكون مقصودة .

(الثانية) لو اشترط كونها بكراً فوحدها ثباً ، قال التقي ليس له العسم . وهو المشهوديين الأصحاب ، لأمكان تبعدوه .

وفضل العلامة بسأمه ان ثبت سبق الثيونة على العقد كان له الصبح لفوات مااشترط، لان كل مايدكر س الايجاب وانقبول مس الصفات الكمالية يثبت بعدمه حال الشرط التدليس و لعرور ، فيكون له القسخ ، والايحرح الشرط عن كومه شرطاً وهو علل. والشوب اما عالمينة أو تصديقها ، وان لم يشت ذلك فلا خيار ،

(لثالثة) أو أنت الستى أو ثبت وقلنا لاحيارهل له أن ينقص من مهرها شيئاً أم لا؟ قال النقى لاينقص لشوت المهر بالعقد، والاصل النقاء على ماكان.

وفال الشيح في النهاية (والعاصي بعم ينقص استباداً النبي الرواية المشار اليه ، وهي مارواه محمد بن حرك بالحيم والراي المعجمة والكاف بـ قال: كتبت الى اين الحس الهادي عليه السلام بـ لابه من رجاله بـ أسأله رحل تروح جارية بكراً فوحدها ثياً هل يحب لها الصداق والياً أوينتقص، قال ، ينتقص ال

(الرابعة) اختلف القائلون بالنقص على أقوال:

الاول · قول الشبح والقاصي أب ينقص شيء مطلعاً ، وتم يقدراه تعويلاً على الرواية المذكورة .

الثاني ، قول الراويدي أنه السدس ، لابه لابد من صمارشيء لصدقه على كل مايصمر، والشيء في عرف الشرع هو السدس كما في الوصية.

وفيه نظر، لأن اللازم اصمار منكركلي صادق عنى القلبل والكثير ولادلالة للعام على أحاص ، وكون الشيء في الوصية السدس لانظرد والالكان كذلك في الأقراد والامر، مع أن قوله تعالى دولايحل لكم أن تأحدوا مما آتيتموهن شيئًاه (" يبطله، فاته ليسى المراد به السدس

الثالث: قول اين ادريس أأنه ينقص ماس مهرها بكراً وثبياً، وذلك يختلف

١) النهاية : ٢٥٥ ، قال فيه ومتى تزوج الرجل بامرأة على انهما بكرقوجدها ثبياً قانه يجود له أن يتقص من مهرها شيئاً .

٧) التهديب ٧/٨٧٤ ، الكامي ٥/١٢٤ .

१ ज्लाह कि कि अपन

ع) السرائر: ۲۰۴.

(الطرف الاول)كل ما يمدكه المسلم يكون مهراً، عيناً كـان أو ديناً أو منفعة كتعليم الصنعة والسورة ، ويستوى قيه الــزوج و الاجنبى .

باحثلاف لحمال والس والشرف وعير دلك وهوجيد، لان الرصدا بالمهر المعين الم حصل بناء على بكاراتها ولم يحصل، فيكنون تبنيكاً على وجمه مخصوص ، فلا يلزم بانتفاء الحصوصية .

بهم أورد عني عبارته أبه ربما استعرق فحلا النكاح مي مهو .

وأحيب : بأن الدراد بسبة بقص مهر مثلها التيب عن مهر مثلها البكر .

الرابع: استحس المصنف أجاله بقدير دنك الى نظر الحاكم ، فأن اللمط المجمل إذا غري عن تفسير شرعي أو لعوي رجع فيه إلى نظر الحاكم .

(الحامسة) ادا قسح ودفع المهررجع به على لمدلس والكانت هي لمدلسة الأناقل مايمكن أن يكون مهراً. بعم هن يشترط روال الكارة بالوطيء أومطلق ؟ فيه نظر ۽ الظاهر الاول.

قوله: الطرف الاول كلما يملكه المسلم يكون مهراً إ) عيناكان أوديناً أومنفعة كتعليم الصبعة والسورة ، ويستوى فيه 2) الروج والاحتبي

منا فوائد و

(الأولي) قال الحودوري المهر الصداق ، وقال الورند مهرات المرأه مهرها مهراً وأمهرتها ، وأنشد :

 ١) قال في العصباح : المهر : صداق المرأة : والجميع مهورة : مشيل يعل ويعولة وضعل ولهمولة , وقال في الشيان جمعه : مهود ,

۲) صمير و فيه ، يرجع الى و التعليم ، اى يستوى فسى النطيم الروح والأحمي
 ولاحلاف في لأحبي وفي الزوج اد لم يكن مراد مه مصمه معدراً بمده معينة بن علق بدمته

اخدد اغتصاباً حطبة عجرفية وأمهرت أرماحاً من الحط دبلاً ا وقد يصرعنه بالصدقة والبحلة والأجرو العريصة والعقرو الحباء والعلائق؟؟. (الثانية) تمهر مسال يجب معقد بكاح وبوطى عيررسا من المرأة ولاملك يمين ، وذكره غيرشرط الافي المتعة .

ثم المال قد يكون عباً كهده الد به أو الدراهم أوالثوب ، وقد يكون دياً كمائة درهم أودبار ، وكدا من الحنطة أوالسنى ويوضف في الجميع بصفات السلم ، وقد يكون منعة كدا وسورة كذا مع ضبط الجميع بما يرفع الجهالة .

(لَنَائِئَةً) قَوْلُهُ وَوَيُسْتُويَ فِيهُ الرَّوْحِ وَالْأَحْسِيَّةِ أَيُّونِيْتَعْلِيمُ الصَّعْمَةُ وَالسَّورَةَ،

(عم من إلى الله الله والمدرة ويصبح ها قطعا وعافاً وقد حكاة حساعة كد قال في لرياض.
ا) لتصب حد مال النيرطانية وعدواناً والحصة بكسرالحاء وسكون الطاء المهملة وصح لباء هو سم من حطب الرجن أوالمرأة التي لقوع: اذا طلب أن يتزوج متهم. لمجرفية:
الجعوة في الكلام، والحرق في المسل والسرعة في المشي والمهر: العبد ق .

الأرماح جسم الرمح بهم لم و و حكون المنيم. سلاح ممروف المحدد لعل الموادد عنه مكان معروف تنسب اليه الرماح الخطية

والدان كركم حسم دابل، يقال قنى ذائل أى رقيق لاصلى باللقبط في تاح المعروس سب هذا البيت لساعدة بن جؤية وقال الوله :

اذا مهرت صاباً غلیلا هراکه م حسول آلا ادیشی انظری به کثر به استرسم لاول وسکرن الثانی؛ دیة درح المرأة اد عصبت علی نفسها ، ثم کثر ذیك حتی استعمل می شبهر ، واحد د لیس علی عقر به أی مهر ، واحقر ما تعطاء المرأة علی وطیء الشهة ،

و بنده الهية كأن المهور هنه من فلا تما لي للسناء ، بقال : بنجله اي عطاه ووهبه مي طيب تشني بالاترقيع عوض .

وحبوت الرجل حباء تكسر البعدة ومذآجرة أعطيته الشيء بقيرعوض.

أما لو جعلت المهر استثجاره مدة فقولان، أشبههما : الجواز.

لان العرص حصول التعليم والحدق النلث الصعة والسورة، سواء كان التعليم منه أومن غيره .

لكن لو شرط تعليم السورة مسن الاجبي هي صحة الشرط نظر ، من أن الغرص الحدق ، ومن حيث اشتماله على مماع صوتها المحرم على الاجبي، قوله : أما لوحعلت ٢) المهر استيجازه عدة فقولان اشبههما الجوار قد تقدم أن كل ما ينتمع به من عين أو منعه أو تعليم صمعة أو سورة جار كونه مهراً .

قدال الشيخ في الحلاف؟! : استشى أصحابا من ذلك الاجره ، ومحوه قال في المسوط والنهاية ! ، وتبعه انقاضي فني الكامل ، وحنجا برواية احمل أبن محمد قوياً عن ابن الحس عليه السلام قال: سألته عن الرحل يتروح المرأة ويشرط احارة شهرين فقال ، ان موسى قد علم أنه سيتم له شرطاً فكيف لهذا بأن يعلم أنه سيبقي حتى يغي اهي .

وقال اس البعيد والدهيد وسلار وابن ادريس الأسلعوار للاصل، ولما تقدم

والتريضة فيلة بنمي منبوله ، و نجمع فرائض - قيل هوس الترص بنعي التقدير، وفي الآية الشريفة و فرصتم لهن فريضه > [البقرة - ٢٣٧] اى أوجنم لهن مهر؟ وقند رائم لهن صداقةً .

- ١) حدق لرحل في صمته حدقًا مهرميها وعرب عوامصها ودقائقها .
 - ٢) اي اما لوجيك الزوجة المهر استيجار الزوج مدة معينة
 - ٣) الخلاف ١١/٤،٤
 - ٤) المبسرط ٤/٧٧، التهاية: ٥٠٩
 - ه) البُهُدُيب ١/٢٦٦٧ .
 - ٦) لرائر، ۲۰۰

ولا تقدير للمهر في القلة ولا في الكثرة عاى الاشمه بل يتقدر بالتراضي .

ولابد من تعيينه بالوصف أو الا شارة، ويكفى المشاهدة عن كيله ووزنه .

من رواية سهل في جعل تعليم القرآن مهراً ، وهذا هو الأشبه ، ورواية احمد ابن محمد محمولة على الكراهية، والتعليل سار في سائر الاحارات المعيمه و د لم يكن مهراً ولافائل بالمسع .

قال العلامة في المحتلف ` بحتمل متم كون الاحارة المعينة مهراً، لتعدر الرحوع الى العوض ولروم عراء المصع عن العوض و وتبسك برواية احمد المذكورة .

وفيه نظر، لأنا بمنع تعدر الرجوع الى العوض، لحواز الرجوع الى قيمته كما يرجع الى قيمة غير المثلي لوتعدر .

قوله: ولاتقدير للمهرفي القلة ولا في الكثرة على الاشبه بل يتقدر بالتراضي

أما الأول ـ وهو عدم تعدره قله ـ فاجماعي ، وأما الثاني وهو عدم تقدره كثره منع تراصبهما بدلك فهو قول الشيخين (* واسرابي عقيل و العي والفاضي وسلار واسل ادريس "ا، وطاهر كلام الصدوق في المقتع"، وعليه النتوى

^{1) (}ئىخلى 1/34 ،

٢) النقطة: ٧٩ ، البسرط ١/٢٧٢ ،

۳) انسرائر ۳ . لنشيع ۹۹، قال فيه . و دا تروحت فانظران لايشجاود مهرها مهرالئة

والاجماع اليوم ، ويؤيده قوله تعالى و وآنيتم احداهن قبط رأ فلا تأحدو منه شيئاً ١٠٤٤.

ومارواه لوشاعن الصارق عليه السلام قال: سمعته يقول: لوأن رجلاتزوح امرأة وجعل مهرها عشرين ألفاً وحمل لابيها عشره آلاف كان المهرحائراً وابدي جعله لابيها فاسد إلى .

وما روى الصحابة ، وحكى الشيح الدالحس بس علي عليه السلام تروح المرأم وأصدقها أربيس ألف درهم ولم يبكر عليه أحد من الصحابة ، وحكى الشيح الدالحس بس علي عليه السلام تروح المرأم وأصدقها مائة جاربة مع كل حاربه ألف درهم أل

وقال المرتضى لاتحور الريادة على مهر السه و لورادرد له، محتجأ بالاحماع وعدم الدليل على جوار الريادة شرعاً ، وبرواية المعصل بن عبر قال : دخلت على الصادق عليه السلام فعلت له: أحربي عن مهر لمرأه الذي لا يجور للمؤمس أن يحوروه، قال: فقال السة المحمدية حمسمائة درهم ، قس راد على ذلك ره الى السة ولاشيء عليه اكثرمن الحمسمائة درهم .

وأجيب : مسع الأحماع ، بل الأجماع على بقيصه ، وتمسع عدم لدليل، كيف والآيات القرآسة تدل على حواره كالآية المدكسوره وعموم و قصعت ما ورصتم و وآنوا الساء صدقاتهن بحلقه . وان سلم عدم الدليل قدلك عير

١) سورة الناه ٢٠٠٠

TA E/0 351 (T

ج) البرائر : ٤٩١) الرمائل ٢٠/١٥ البسرط ٢٧٢/٤

٤) البسوط ٤/ ٢٧٢ و الرمائل ١٩/١٥

٥) التهذيب ٢١٤/٣ ، الاستبصار ٢١٤/٣

٦) سورة القرة . ٢٣٧

٧) سودة التبلد: ق:٦

ولو تزوجها على خادم فلم يتعين ، فلها وسطه . وكذا لو قال : دار أوبيت ،

ولوقال على السنة كان حمسمائة درهم .

وأو سمى لها مهراً ولابيها شيئاً سقط ما سمى له .

ولو عقد الذميان على خمر أو خنزير صح .

ولو أسلما أو أحدهما قبل القبص فلها القيمة عيناً أو مضموناً .

د أن على عدم الحوار، لأن الأصل في كل شيء الحوارة الم يقم دليل على معه ، والرواية صعيعة ، لأن في طريقها محمد بس سنان ونقل الشيخ الطعن عليه ورماء النصائري بالعلو، وعلى تقدير تسليم صحتها فهي محمولة على الاستحباب، قوله : ولو تروجها على خادم وليم يتعين فلها وسطه ، وكذا لوقال : داد أوبيت

مكدا قال الشيخ في الهايه (وتمه ابن ادريس ، وقيل يسل الأقل عملا بالمثيق، واستصعف القولين العلامة في القواعد؟) واحتار السعيد (مطلان المهر والرجوع الى مهر المثل ، وهو الاقوى ،

قوله : ولوسمى لها مهراً ولابيها شيئاً سقط ماسمى له

هدا الكلام بحتمل وجهبن :

(الاول) أنه سمى ثها مهراً ولابيها شيئاً آخرعير مهرها . وهدا لاخلاف في

١) التهاية (٣٧٠ .

٣) لقواعد ، لفضل لاول من لنقصد لتاني من أناب (الحامس من كتاب (الكاح.

٣) لايصاح ١٩٥/٣، قبال به قربه ديل ١٩٥/١ لي بول التيح في النهاية

وتنمه ابن أدريس أأوض الأقل والأفوى بطلان المهر والرجوع لي مهرالمثل.

أنه لايلرم ماسمى لابيها ، لان الاستحقاق سبب البصع وهوغيرمتحقق في حق الآب ، ولرواية الوشا المتقدمة (١٠ .

نعم قال ابن الجنبد : إن الوفاء بذلك أحوط.

قال العلامة : الوجه أن نقول ان كان قد جعل للواسطة شيئاً على فعل مناح وفعله لرم ولم يسقط منه شيء الطلاق ، وان ثم يكن علىجهة النحدلة بل دكره في العقد لم يكن عليه منه شيء .

وفيه نظر ، لانه لاكلام في لروم المجعول مع لقيام بما جعله عليه، وابما الكلام في لروم ماسمي للواي لا علمي وجه الحدلة على نعل شيء ، والحق استحباب الوفاء به كمة قال ابن المجنيد .

(الثاني) أن يسمى لها مهراً ولابها من ذلك المهرضة . فهذا لا يحلو: اما أن يكون ابتداء منه أو بأمرها واشترطها ذلك ، فالأول لايلزم ماذكره لابها مل الجميع لها بعير خلاف، والثاني قال اس الحبيدانه من حملة الصداق فيكون لارما له ، فلو سلمه وطائق رحم ناصفه ، وهو صحيح ، لان رضاها بالعقد انما حصل على ذلك التقدير فيكون من جعلة المهر .

والمصنف في الشرائح؟) حمل دلك قولا محكباً .

وهنا قوائك :

(لاولى) اذا قلبا باستحباب الوفاء كما قال ابن الحبيد في القسم الأول لا يكون دلك حرم من المهرفلا يرجع بنصفه لوطلق.

(تابية) على يلزمها الوفاء بما شرطت لابيها من المهر ؟ الاقرب لا ، بل يستحي لان ذلك مجرد وعد من قالها فلا يحي الوفاء به ،

t) الكاني «/AE/ ،

ع) الشرائع : ١٨٢.

ولا يجوزعقد المسلم على الخمر، ولوعقد صح. ولها مع الدخول مهرالمثل، وقبل يطل العقد .

(الثالثه) يشترط في استحباب الوقاء بنوعها ورشدها، أما منع المحجرعليها لو سمى الروح دلك مع الدق الولي فسل الوسمى الروح دلك مع الدق الولي فسل المصلحة أو الاصلح ولايحور أحد الموص على الواحد .

(الرابعة) لافرق بين لاب والاحسي فيصوره اللروم وعدمه .

(الحامسة) أذا قل باستحباب وفائها وسلم ذلك بادبها لم يكن لها رجوع لابها عطية دي رحم أن كان أما أو عيره من دوي الارحام ، والكان أحسياً فلها الرجوع بمع شرائطه المتقدمة في الهية.

قوله: ولايجوزعقد المسلم على لخمر، ولوعقد صح ولها مع الدخول مهر المثل؛ وقيل يبطل العقد

هِمَا فِوَالَّذِ يُشْفَحُ بِهَا هَذَا الْكَلَّامِ وَ

(لاوالى) لايجور عقد لمسلم على الحمر ، للاحماع على وجوب كون المهرمالا بالسلة لى الروجين ، ولاشيء من الحمرسال بالسلة ،لى المسلم فلا يجوز له أن يعقد عليه .

(الثانية) لوعقد المسلم عليه مل يكون العقد صحيحاً أملا ؟ قال بن الجيد والشيح! في المسوط والحلاف وابن حمرة وابن رهرة وابن ادريس؟ بعم ، لوجوهر:

و الأول و ـ أصالة الصة تصدوره من أهله في معله.

المسوط ٤/٣٧٦ : الخلاف ٢/٣٠٤

٣) السرائر د ١٠٠٠

والثابي، ـ وجود المنتضي لها وهو الايجاب والقبول وانتعاه الماسع ، الا ليس الاعدم ماليه الحمر ، وهو عيرمؤثرهي المعلان لصحة عر ثه عن المهربل يصح أيضاً مع شرط عدمه فلايكون وكره فاسدا أطع من شتراط عدمه .

وانتالت - المهر والعدد عبر أن لا تلازم بيهما المساد أحدهما لايستلرم عماد الاحراء وقال المعيد في المعمد والشمع في المهابه والتقي والقاصبي لا بل يعقل به لوجوب اقتران الرصا بالمغد والرص لم يقع الاعلى الماصل فيعطل الكاح لبطلاد شرطه ولفول للفرعده السلام المهرماتراصيا عليه قل أو كثراً الويعكس بعكس المغيض لي قول الله مالم يترصيا عليه لايكون مهراً المقول ماتراصيا عليه لايكون مهراً المعرف ماتراصيا عليه لايكون مهراً المعرف الموض فيبطل المعرف الموض فيبطل المعرف الموض فيبطل المعادد المعرف الموض فيبطل المعادد المعرف الموض فيبطل المعادد المعادد المعادد المعرف الموض فيبطل المعادد ا

ولایه عقد معاوضه ، و کل عقد معاوضه یفسد نفساد الموضی ، فیبطل هما : أما الصفری فنفوله معالی و فآموهن أخورهن ها ؛ ولامه معلوم من قول دوجتك فلامه مكد ، وأمد لكترى فللحمل على البيع وغيره من المعاوضات ،

وتوقف نقلامه في المختلف"، والأفرات الأولى، لصعف حجه الثاني ، أما الأول قلال كنون لوصا با مهر الصحيح شرعتاً باطبيل لأنه مصادرة على المطلوب، وأما الثاني فسمتع من كون ماتم يتراصب عبيه لايكون مهراً، وسنده مهر المثل مع انفويص فانه مهر ولم يتراصياً عبيه ، وأما الثانث قلانه قياس ، ومع حواره فهو عاد عن حامع

O FERFERING

[.] १९९ :वृद्धित (४

٣) التهديب ٢٠٣/٧ ، الكاني ٢٧٩/٥ بتفاوت بيهما .

ع) سورة الساء: ٢٤

ه) المختلف ٢/٢٢ .

(الثالثة) أدا قلبا بالصحة ما الذي يلزم حبثد؟ قال الشبح في الخلاف وأبى حمرة وطاهر قول أبن أدرس أنه مهر المثل ، لأن التسمية هما كلا تسمية لأنطال الشارع أياها فيجب الموصى وهومهر المثل .

وقال الشيخ في المسوط يلزمه قيمته عند مستحيله، لابها أقرب الى مائر اضيا عليه، لابهما لما تراضيا على المحرم تصمن شيش، : أحدهما الرصا بحصوصية العين ، والثاني اعتبار المالية ، لان الزوحين قدرا دلك مالا فاذا فقد اعتبار العين بقي اعتبار المالية .

ولامه لوعقد عليها على عين فطهرت مستبحقه ولدم يكن لها مثل فانه بلزمه قيمة تلك العين، كدلت صورة النواع، لامه لايسلك العين ومثلها في حكم العدم، لانه لايملكه ايضاً فوجب الانتقال الى القيمة.

ولانه لوعقد على الحمروهو ذمي فأسلم قبل القبص فامه بلزمه القيمة فكدا هنا .

وقي ماقاله تظر ع

أما الأول فلان تقدير المالية بالبسة الى الروحين همما ممتنعة ، فليلغوكما لعى التعيين . وفائدة دكره قصد الفرض [العوص،] وعدم التعويص .

وأما الثاني فللفرق بين الخمروالدين المستحقة، فان قصد المالية في العين ظاهروهوعيرمنشج ولأملعي في نظرالشرع، وأنما عروض الاستحقاق منح من وجوب تسليمها فانتقل الى قيمتها .

و كدا الثائث، فان فرص المائية بالنسة الى الدمي غير مستنعة، فسع الاسلام تزول خصوصية العين، فيبقى القيمة .

بتقدير المالية في الحمر لاالحر لاستحالتها ، فأوجب في الحمر القيمة وفي الحر مهر المثل .

(الرابعة) الدالمصنف والعلامة قيدا وجوب مهر المش هنابالدحول، فمعهوم كلامهما أنه لايجب قبس الدحول ، فعلى هبدا لوطلق قبله أو مات أحدهما فلا شيء .

وفيه بحث، لاحتمال وجونه ننفس العقد كغيره من المهور المدكورة في العقود . فعلى هذا يتنصف بالطلاق ويستقر اللبوت والدحول . أويقال تجب المتعة ، لانه يمنزلة عدم الفرص .

وفي هذا يظر، لأن المتعة مشروطة بعدم الفرض وهنا فرص -

(الحامدة) لوعقد على مدل من حيث الاسم لا في نفس الامر - كما لو أصدقها هذا الحل وفي رعمه أبه حل قال حمراً أوهد العبد وفي رعمه أبه عند فبان حراً - ففيه احتمالات :

الأول. ما ذكره الشيح " في المبسوط و الخلاف أنه يشت قيمة المخمر هند مستجليه ، لأن الحمر لامثل لها فيلزم مثلها .

ولايقال: لوكان الحمر حلاكم قيمته، فان مثله لايكون حلا ، ولا يمكن نقله الى مهر المثل كما هو مدهب الشافعي ، لعدم الدليل عليه فلم ينق الاقيمته عبد مستحليه .

قال العلامة أن هذا لا يحلو من قوة ، لأن الأعراض تتعلق بالاشحاص كما تتعلق بكنياتها لكن الشحص هما لا يمكن المعاوضة عليه فوجب الانتقال الى قيمته عند مستحليه .

١) البيرط ١٤٠٢ع، الخلاف ٢٩٠١ع .

٧) المخطب ٧/٩٩ ،

الثامي: الانتقال الى مهر المثل ، لان الكلي عبر مرضي به الا في الجرثي المشترط ولم يسلم فقد شرطاً عوضاً ثم يسلم لهما فوجب الانتقال المي مهر المثل كما لوبعاقدا على الحمرم، عرافهم بكونه حمراً

النائث : ماقاله اس الدريس" واحباره العلامة أن عليه مثل النفل لائه مثلي قس نقل الى قيمه الحمر فعليه الدليل ، وكذا من أوحب مهرالمثل ، لابه هقد على مهرضيني منا يحل للمسلمين تعلكه ،

وهذا هوالمحار ، لان الرصا ابنا حصل بالمشار اليه على تقدير أن يكون خلا ، والحصوصية التي يسارتها هذا المشارات على تقدير كونه خلا عن غيره من الحلول المشاركة له في الماهنة وصفاتها الذائية ليست بمقصودة للعقلاء، مثل كونه في هذا المكان أوهذا الطرف أومن عب بستان قلان أو من عصيرفلان ، قادا لم تكن هذه المشخصات مقصوده وحب الانتقال الى مثله من حل آخر مشارك له في تمام ماهينه وصفاتها المطلوبة منها على تقدير أن يكون خلا .

 ن قلت . ب الممثله الما تتحقق بين موجودين والمشار اليه ليست حلية موجودة حتى يقاس عليه خل آجر .

فت: الممائلة بالسنة لي في دهن لمتعاقدين و لحاصل هنا أبه لما وقع اشراصي بالمشارالية على تقدير كوبه خلا فقد حصل أمران أحدهما كني وهو الحل المقدر، وثانيهما حرثي شخصي وهو المشارالية ، فيحتمل تغليب الحرثي لأنه بمقصود باندات و لكني بالشعبة، وقد عدم لجرثي المقصود باندات فيعدم بابعه ، فيهدا حكم ما بانقيمة عند مستجلية لابها أقرب اليه عند تعدره، والمايمهر لمئل لبطلان الكني سعليب بحرثي علية وبطلان الحرثي لحروجة عن المالية.

١) البرائر: ١٠٧٤ المختلف ١٩٩٧ ،

(الطرف الثاني) التفويض. لايشترط في الصحة ذكر المهر . فلو أغفله أو شرط ألا مهر لها فالعقد صحيح .

ولو طلق فلها المتعة قبل الدخول ، وبعده لها مهر المثل . ويعتبر في مهر المثل حالها في الشرف والجمال، وفي المتعة حاله .

قوله: الطرف الثاني : التمويض)

العويص لعة من قوص اليه الامرأي رده اليه قال لجوهري: التعويص في النكاح التزويج بلا مهر، وعبد نفعهاء احلاء اثبقد عن دكر المهربأمر يسبحقه ، وهوقسمان تعويص النصع وامويص المهر، فالاول هوأن لايدكرفي المقد مهرأ أصلا، مثل ان يقول روجتك فلابة اوتلول هي روحتك بفسي فتقول قبلت، والثاني هوأن يذكر احدلا ويعوص تقديره الى أحد الروحين أوعبرهما كقوله روجتك فلابة أو روحتك بفسي بما تحكم به أو احكم اب أو يحكم فلان أو فلائة .

قوله: ويعتبر في مهرالمثل حالها في الشرف؟) وفي المتعة حاله

عن الرياض : التقويص هوله رد لام لي انتير ثم لاهمال وشرها رد امسر
 ابسهرأو ليضلع لي احد لروحين أوثانت واهمال ذكره في لعقد المكلامة

ثم اعلم أن لتمويض فسنان : تمويض للبصح وتمويض سنهر فالأول خلاء النقلا عن ذكر المهر بفض الروجة أوس بشرم مهامها ، مثل روحتك نقسى أو فلانه فيقول فست ، وهوعقد صحيح احداعاً الثاني وهو أن يذكر المهرفي المقد احمالاً ويقوض نقديره فيسه الي احد الزوجين اوللهما مماً ولااشكالي في جواله ايضاً

وا بحق بعض الفعهاء حمله لأحسى عيرهما ، لابه و ب لم يكن مصوصاً بحصوصه الأ الله في معنى التوكيل وقد تراضيا عليه . كذا في السالك

٢) في المختصر النافع المطبوع و في الشرف و الجمال ع ،

فالغنى يتمتع بالثوب المرتفع أو عشرة دنانير فأزيد ، والفقير بالخاتم أو الدرهم ، والمتوسط بينهما . ولو جعل الحكم لاحدهما في تقدير المهر صح ، ويحكم الزوج بما شاء وان قل . وان حكمت المرأة لم تتجاور مهر السنة .

منا قوائده

(الأولى) ينت ح الى معرفة مهر المثل في مواصع :

و الأول عدمع الوطيء في النفوضة .

و الثاني عدفعاء المسبيء،

د الثالث عيد نساد التعريض .

و الرابع ، ــ اطلاق الوكاله في المهروالترويج .

 و الحامس عد تقسيط الجعلة عليه فيما ادا جمع بين امرأتين في مهر أو جسع نكاحاً مع بيع أو جاره أوعير دلك وقلباء لصحة والتقسيط على مهر المثل، وهوالاصح .

والسادس بالوطيء بالشبهة ،

والسابع - الوطيء كرها .

والثامن عد اختلافهما في تعيين المهرازا تحالفا .

والتاسع، ـ تلف الصداق النعين قبل القبص ولايعلم قدره .

و لعاشرى ـ فلهور العدداق معيناً منع تعبيه فيصنح للعيب، والأصنح وحوب
 مثله أوقيمته صحيحاً أواخذ الارش.

(التانية) تعتبر في مهر المثل حال المرأة بعير حلاف ، لكن اختلف في تبك الحال: فقال المعيد الجمالها وشرفها، وراد التقي السن والتحصين، وقال الشيخ في المبسوط الكل أمريح لف المهر الاجله فانه يعتبرنه ، وقال ابن حمزة يعشر كلما يحتاه المهر الاجله من العقل والحمال والديانة واليسار والبكارة ومقابلاتها من الحمق والقياحة وعدم التدين والاعسار والثبرية ، وهد في الحقيقة تعصيل لماذكره الشيخ .

وعبارة المصنف شاملة لمجميع دلك، فان كل حصلة من هذه اذا وجدت في المراء كانت بها أشرف من فاقدتها في نظر العقل المعاشي ، وزاد لقاضي اعتبار البلدة ولم يعشرها غيره ، وهو الاصح اذ لاتعلق للبلد في شرف المرأة .

(الثالثة) لأشك أن السب من الأمور المهمة في شرف المرأة ، واحتنف في المعتبرمة : فقال الشيخ في المسوط والحلاف" الاقارب مطبقاً كالام والاحت ومن هو من جهتهما ، وقال ابن حمره يعتبرساه أهلها من كلاالطويس الأفرب فالاقرب ، وقال القاصي قر بة لاب مس الاباث دون الام ، وحكاه الشيخ في المبسوط همن تقلمه .

والحق أد أي طرف اتفق شرفه كعي من الاب أوالام أو كلبهما ، لاد تعلم قطماً أن المرأة اداكانت شريفة من جهة الام فقط أو الاب فعط فانها أشرف من فقدة الشرف من لطرفين ، وندل عنى دلك رو ية الحلى صحيحاً قال : سألنه عن دحل نروح امرأة قد دحل بها وثم يعرض لها مهراً شم طلقها ، فعل ؛ لها

١) التقمة : ٧٩

٧) المصوط ٤/٢٩٧ .

٣) البسوط ٤/ ١٩٩٠ الخلاف ١/ ١١٤.

مهرس مهور بسائها ` ، ولفظ وبسائهام شامل للعصات وغيرهن ، وبمعناهارواية مصورين خارم' ؛ وعند الرحين بن ابي عبدالله عن الصادق عليه السلام(٢٠ .

(الرابعة) لور د مهر المثل عن مهر السنة ،قال اكثر الاصحاب يرد الى لسنة، حمماً مين اطلاق الروايات وبين رواية بني مصيرعن الصادق عليه السلام قال: سألته عن رحل تروح امرأة فوهم أن يسمى صداقها حتى دحل مها ، قال: السنة والسنة خمسمائة درهم أناً ،

ونقل العلامة أن عنى بعض علما ثنا عدم تقدره بقدر الأطلاق الروايسات ، و سنقرب في القواعد أن عدم تقدره بقدر في منا أشبه الجناية ، كالكاح العاسد ووطى الشبهة والأكراه ، لابه فني الحقيقة قيمة فتلف فلا يتقدر بالسنة ، لأن المتقدر المهر وهذا في الحقيقة ليس بمهر كما قلده، وكل مثلف مصمون ليس مثلى فعيمانه نقيمته ، أما مهر المعوضة فمتفق هليه ،

(الحامسة) لواتفقا على الفرص في معوضة النصح لرم المعروص رادأو لقص، ونو طلقها حبثد كان لها مصفه قبل الدحول وكله معدد، ولو لم يتفقا فطلق قبل الدحول كان أيه المثمة ، وهي مال يعطاد المعوضة مع طلاقها قبل الدحول

ولاحلاف في الرحوع في كميته الى حال الزوح، لمص الكتا**ب في قوله** و ومتموهن على الموسع فدره وعلى المقترفدره ع^{ام}

١) التهذيب ٢٩٢/٧ ، الاستيمار ٢٢٥/٢ .

T) لكافي د/٢٨١

٣) التهديب ٢٠٣٧، الاستيماد ٢٢٥/٠ الرمائل ٢٤/١٠ .

^{1-1/7} سلطنا (٤

ه) التراهد ، النصل الثالث في التقريفي ،

٧) سودة المِثرة : ٢٣٩

ولو مات الحاكم قبل الدخول وقبل الحكم فسالمروى لسها المتعة .

(الطرف الثالث) في الأحكام وهي عشرة :

أما لوحصلت الفرقة بالمنوت قبل الدحول. دكان فرض لها مهراً علها، وال لم.يكن فرض لها مهراً فلانهر .

ال قلت: لم لايلزم العوص هنا بالمقدكما ينحى، أنها تملك المهر بالعقد قلت: داك اللزوم في المهر لمدكور في العقد، و لمنعة لرمت بالطلاق ولا طلاق هنا..

قوله: ولومات الحاكم قبلالدخول وقبل الحكم فالمروى لها المتعة

هدا من أحكام القسم الثاني ، وهو تعويص السهر الى حكم أحدهما ، ولا خلاف أيصد أسنه اوا حكم من فوض اليه الحكم لزم ما يحكم به ، لكن فسي جانب الرحل لايراعي قدراً لرضاها بدلك ، أما في جانب المرأة فلامراعاه في طرف القلة أيضاً ، وفي الكثرة يراعي عدم تجاوزه مهر المثل .

ومع الحكم بالشرط المدكور يلزم السحكوم به أبصاً بلاحلاف، ويستقر بالمونك وينتصف بالطلاق .

أما لوحصلت الفرقة قبله فاما بطلاق أوموت ففي الأول يلزم س اليه الحكم بالحكم ويلزم ما يحكم به ويكون لها اما بصفه أو كله، وفي الثاني للاصحاب هنا أقوال :

(الأول) قبول الشيخ في النهامة) و لفاضي وابس حمره أن لها بمتعة ، و لمستند الرواية المشار اليها، وهي ما رواها محمد بن منظم صحيحاً عن اشاقر

١) الهاية : ٢٧٤ .

عليه السلام أسه قال في رحل نروح امرأه على حكمها أوعلى حكمه فمات أومانت قبل أن يدخل بهنا ، فقال : لها المتعة والمبراث ولامهرالها أ ، ولابه لا يجور حلوائدكاح من عوص ومهرالمثل تابع للدخول ولم يحصل ، وليس هما مسمى فتجب المتعة ،

(الثاني) أن لها مهرالبش ،

(الثانث) أنه لامهر ، وحكاهما الشيخ في المسوط^{؟)} واحتار الاحير ، وهو ظاهر قوله في الحلاف.

(الرابع) قول اس «دريس"، وهو أنه ان كان الحاكم الروج وماتت هي لؤمه حميع ما يحكم به ، وان كانت هي الحاكمة وماتت قبل الحكم ثم يلزمه شيء بعد أنه قال : الحاق عير المطلقة بالمطلقة قياس لانقول بسه ، ومهر المثل تابع للدخول ولاذخول ،

و حتار العلامة في المحمد القول الهاية ، وهو الطاهر أيضاً من كلام المصنف ،

ولشهيد هنا تحقيق ، وهو أن صور الموت خمس: (۱) موتهما جميعاً، (۲) موت الروح الحاكم وحده ، و ۴ موت الروحة الحاكمة وحدها، (۱) موت الروح تمحكوم عليه وحدها ، و ۵ موت الروحية المحكوم عليها وحدها ، و المعالم فالمقتصي لمقوط المهر أصلا أو الرجوع الى المسعه أومهر المثل اما تعدر لحدكم أو المحكوم عيه أو تعدرهما معاً ، قال كل واحد محتمل اكن لاسيل الى واحد مها ولامعصى، أما متعاد السيل فلان المهر مدكور عايته أنه مجهول فاد التعدرت

١) الكامي ١٥/١٥، التهديب ١/٥٥٧، القليه ٢٦٣/٠ ، الرسائل ٢٢/١٠.

٢) السنوط ٤/ ٢٩٦ ، القلاف ٢/ ١٠٤ ،

۲) البرائز ۲۰۲۰ -

٤) البخلب ٢/٢٩ ،

(الاول) تملك المرأة المهر بالسعقد ، وينتصف بالطلاق . ويستقر بالدخول، وهوالوط، قبلا أو دبراً.

ولا يسقط معه لو لم يقبص ، ولا يستقر بمجرد الخلوة علمي الاشهر .

معرقته وجب الرحوع لي مهر المثل، لكن النص صحيح لا أنه ليس نصريح في جميع الصور بل دل على أنه اذا مات أحدهما قبل الدخول فلها المتعة ، الا أنه لايشمل حميع الصور بالنصوصية، في كن حمله على موت الحاكم، ولهذا فرصه المصنف والملامة فني موت الحاكم ، وأما الصور تال الاحر تان فلم لا يحكم الباقي وهبو الحاكم ، اد لايشرط حصور المحكوم عليه عبد الحكم ، ولكن مع صحة النقل حبار أن يكون الموت سنا فني انتعاء الحكم ، بل في الاسقاط فلاتجب معرفة الحكمة فيه ،

وفي هذا التحقيق نظر، لاما لاسلم أن مع تعدر معرف سوت الحاكم يجب الرجوع الى مهر المثل، تحوار «لرحوع الى وارثه، فان كثيراً منا يرجع الى الوارث في تعيين المجملات المتعلقة بالميت في الحقوق المالية،

ويطهر من هذا أن لاوحه لكون الموت سماً في انتفاء الحكم أوالاسقاط وحينتذ لسا أن نقول: اوا تعدر النجاكم رجع الى القائم مقامه، الاابه لايقبل حكمه الانأفل الامرين من مهر المثل أوالمثعة ، وعليه تحمل الرواية .

قوله: تملك المرأة المهر بالعقد وينتصف بالطلاق ويستقربالدخول وهوالوطء قبلا أوديراً، ولايسقط معه لولم تقبض، ولايستقر بمجرد الخلوة على الاشهر

هيا مرحت :

(الأول) أن المرأة بنبك النهر بنعس العقد طكاً غيرمستقر ، وهو المشهور

بين الأصحاب، بل المحمع عليه عدهم اليوم وقبله من العصور بعدابي الجيد. وسند اجماعهم وجود :

١١ عدد حدال الأمر فيني قوله تعالى دو آثو النساء صدقا تهن بحلة ع١٠ قال طاهر صافة الصدفات اليهن يفيد الملك، إذ هو الحقيقة و الاصل في الاصافة .
 ولم يقيد الامر باند حول وعدمه ، فيشت الكل الاما أخرجه الدليل .

و ٢ ٢ م كند ملكت سماء الصدق سمس لعقد وحد أن تعلك أصله كله بعد ، لكن المقدم حق فكدا التالي والملازمة طاهرة . أما حقبة المقدم فلرواية عبيد بن رزاره موثقاً عن لصادق عليه الملاح فال : قلت له : رجل تروح امرأة ومهره مهراً فساق ليه عماً ورقيعاً فولدت عدها فطلعها قبل أن يدخل بها . فأن : ان كان ساق اليها ما ساق وقد حمل عده فله بصعها و نصف ولدها، وان كن حمل عندها فلاشيء له من الاولاد!! .

و ٣ يمد أن الصد في في مقامة النصح فلما ملك الرحل النصح ينعس العقد وحدد أن تملك السراء أيضاً صدافها به كالمسابعين .

وقال الدن الحيد الذي يوحده المقدا المصدا والنصف الأخر بالوقاع، محتجاباً له لومنكنه أحمع به الاستقر ، الأصابه بقاء ما كان على ما كان ، لكن لم يبتقر فلم تمينكه به، واروايه محمد بن اسلم عن الدفر عده السلام قال: سألته متى يجب المهر؟ قال: دا دحل به " ، وه يشصي عدم الوحوب قبل المدخول ورواية يوسن بن يعفوب عن الصادق عليه السلام أنه قال الايوجب المهر الاالوقاع في نفرج"! ،

والجراب عن الأول : اندانسيتم لوأريد الطلك التام ، لكن ليس كذالك،

١) سورة التناه: ٤

ع) التهديب ١٠٦٨/٧ ، الكامي ٥/ ٢٠ ١ واللفظ للاول .

٣٠٣) التهديب ٧/ ١٣٤٤ ، الاستيمار ٣/٢٧/٣ ، الرسائل ١٩٢/٣٠ .

مل الناقص ، كملك المشتري في رس الحياروالأحسى الهنة قسل التعويص . وعن الروايتين بأن المراد الابجاب المستقر .

ويتفرع على القولين: أنه لوانعسج الكاح بالرصاع قسل الدحول لامن جهة المرأة، فعلى الثاني يجب نصف المهر، لان الموجب للكل اما الدخول أوالموت ولم يحصلا، وعلى الاول احتلف القائلون به على قولين: أحلعما أنه المايتشطرط بالطلاق حاصة وحستد يحدالكن، وثانيهما الله يتشطر لكل فرقة حصلت في حياة الروحين قبل الدحول لامن جهة المرأة، وحيشد يجب الصف

(الثاني) لاحلاف في أنه ينصف الطلاق، لذلالة قوله تعالى وفال طلقتموهي من قبل أن تماموهن وقد فرصتم لهن فريضة فنصف ما فرصتمه ()، فهل ينتصف بغير ذلك ؟ قد تقدم أن العسج بالعبة يوجب تنصفه .

وقال الشبح في النهامة؟ أن موت الروحة قبل الدخول بها كالطلاق في تنصيف المهر، محتجاً برواية بونس المدكورة آماً، وبأن العرقة بالموت أقوى من الفرقة بالطلاق ، لأن الطلاق باحتبار الروح بجلاف الموت .

وأجيب عن الرواية: تأنها وردت في مقائلة توهم الاستقرار بالمحلوة، وعن الثاني تأنه نوع قياس ، والحق أنه يستقر بالموت ، لما بينا مس تملكه بمجرد المقد ، والاصل النقاء الاما أحرجه الدليل وثم يجرجه الادليل الطلاق .

وهوفتوى ابن حمره وابن ادريس "، قال ان الموت عند محملي أصحابا يحري محرى الدحول في استقرار المهر حميعه ، وهو احبيار شيخنا المعيد في أحكام السام، وتابعه الشيخ في النهاية!) والقاصي والكندري ، وقال الصدوق

۱) سورة القرة ۲۲۷

⁽Y) 4441 (Y

٣) السرائر : ٢٠٢

ع) قد مرآ النأني التبليلة السابيّة

في المقتع؟ الدموت الرجل يتصف المهر ،

(الثالث) يسترالمهر مأمور أربعة ١٥٠ الدحول كما يجيء بيانه وهسو اجماعي ١٤٢٥ موت أروح ١٤٣٥ موت الروحة وقد عرفت الحلاف فيهما و٤٤ الردة من الزوج ،

وقوله: وولا يسمط معه لولم تصص وكأنه اشارة الى رواية مهجورة رواها محمدين مسلم عن أحدهما عيهما السلام: انها مع الدحول ليس لها المطالبة الإالم تطالبه أولالا.

(الراسع) احتلف في الدحول الذي يستقر به السهر ، فقال اس ابي هقبل الدا علق الناب وأرجى السروجب لها السهر ولا عدة عليها ، وقال ادا تزوج الرجل المرأة ثم خلا بها فأعلق بانا اوأرخى ستراً ثم طلقها فقه وجب الصداق وحلاؤه بها دحول، وبمعناه روى سحاق س عمار عن الصادق عليه السلام على البه عن على عليه السلام! وقال الاكثر: هو الوطىء قبلا أو دبراً .

قال الشبح عني المسبوط والحلاف هو العدمر في روايات الاصحاب ع يشير لمي روايه يوسن بن يعفوت السفدية : ولا يوجب المهر الا الوقاع في الفرح اثن وروايه محمد بن مسلم عن ألاقر عليه السلام وقد سأله متي يجب المهر؟ قال : إذا وحل بهاه).

المثنع ١ - ١٧٠ -

۲) قال في الجراهر ۲۲/۳۱ في شرح و وليه رواية ١-ري مهجرورو و وطي كل حال فالرواية التي اشار اليها المصنف هي خيرمحمد بن مسم عن ابي حضر عليه السلام -هي لرحل يترويح المرأة ويدخل بها ثم تدعي عليه مهرها قال. و دخل بها فقد هدم السجن. وتاجع الموسائل ١٤/١٥

٣) التهديب ٢٤٤/٧ ، الامتيماد ٢٢٧/٣ ، الرسائل ٢/٧/٥ .

٥٠٥) التهديب ٧/٤/٤، الاستيماد ٣/٣٩/، الوسائل ١/٤٦٤.

والمراد من الدحول هو الوطيء عرفاً وغير ذلك من الرو يات، ويؤيد هذا القول قوله تعالى ووال طائلتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرصلم لهن فريضة فنصف مافرضلم على والمراد من المسي هو الحماع اوفي المسأنه أفوال أحر:

لاول: قال في المهاية 1 (ن أرجى السركالدحول، الا أنه قال لا يحل لممرأة ان تأخذ منه أكثر من نصف المهر مالم يدخل بها ، وتبعه الفاضي والكيدري .

الثاني: قال الصدوق في المقدم": اذا بروح الرحل المرأة وأرحى المشر وأعلق الناب ثم أبكر، حميماً المجامعة فلا يصدقان، لابها تدفع عن بفسها العدة ويدفع هو عن نفسه المهر .

الثالث: قال ابن حمرة : ادا دخل بها وأرجى الستر وادعى الرجل أنه لم يواقعها وأمكنه اقامة البينة وأقامها قبلت منه، وان لم يمكنه كان له أن يستخلفها، قان استخلفها والإ لزمه توفية المهر. واستخدمه العلامة (4.

الراسع. نقل الشبح أه عن اس الى عمير أنه قال ال الأحاديث قد احتلفت في ذلك ، والوحه في الحمع بينها أن على الحاكم أن بحكم بالطاهر، ويلزم الرجل المهر كله إذا أرجى الستر، غيرأن المرأة لا يحل لها فيما بينها وسالله أن تأخذ إلا نصف المهر.

واستحس الشبخ ذلك وقال . لابنا في ذلك ما قد مناه ، لأما أسما أوحسا

١) سردة القرة : ٢٣٧

١) الهاية: ٢٧١

ع) التشم يه دو.

ع) السخطت ٢/٦٥

ه) لتهديب ۱۹۷/۷ ، الكاني ۱۱۰/۱ ، وقال الكنيي أبساً مثل ما دكره الشارح
 في الكتاب عن الشيخ .

تصف المهر مع العلم مصدم الدحول ومع التمكن من معرفة دلك ، وأما مع ارتفاع العلم وارتفاع التمكن فالعول ما فاله اس الي عمير.

ثم اسندل مرو يه يوسى بن بعقوب عن الصدق عليه السلام قال: سألته عن رجل تروح امرأة فأدخلت عليه فأعنق الناب وأرجى المستر وقبل ولمسى من عير أن يكون وصل اليها بعد ثم طفها على تلك المحال؟ فأل . ليس عليه الانصف المهرا" ،

الحدمس. قال النبيح حوالاً عن روايتي رزاره واسحاق " : الوجه فيهما أن تحدلا على أنه اذا كانا منهمين بعد حلوهما وأنكره المواقعة فلا يصدقان على دلك ، وبلوم الرحل المهر كاملا والمر"ه العدة بطاهر الحال ، ومتى كانا صادقين أو كان هناك طريق يمكن أن يعرف به صدقهما فيلا يوجب المهر الا المواقعة ، واستدل بروية الى بصير عن الصادق عليه السلام قال : قلت به ؛ الرجل يتروح المرأة فيرحي عليه وعليها الستر أو يعلق الباب ثم يطبقها فتسأل الرجل يتروح المرأة فيرحي عليه وعليها الستر أو يعلق الباب ثم يطبقها فتسأل المرأة هل اناك ؟ فتقول ما أتابي ، ويسأل هنو هل أتيتها فيقول لم آنها ، قال ؛ فقل لا بصدقان ، ودلك لابها بريد أن تدفيع العده عن نفسها ويريد هو أن يدفع المهر؟).

واحدر العلامة!) بعد بقل هذه الاقوال أنه الما يجب له المهر كاملاباللدحول لادرجه السر ، لكن لما كانت الجلوة مطله له تحيث لانفك عنه غالباً وحب أن لايفت عن انجاب كمال المهر المستند الى الدجول عالباً ، فمدعيه حيثك

١) التهذيب ٧/٧/٤ ، الاستصاد ٣٢٩/٣ .

٣) وهما في النهديب ٢ (٢٤) ؛ والحواب ذكره الشيخ مدهمة فارجع هتال .

٣) التهذيب ١١٥/١ و الكامي ١٦ - ١١ و الاستصار ١١٧/٣

³⁾ Haritte (1)

(الثاني) قبل اذا لم يسم لها مهراً وقدم لــها شيئاً قبل الدخول كان ذلك مهراً ما لم يشترط غيره .

(الثالث) ادا طلق قبل الدخول رجع بالتصف ان كان أقبضها أوطالبت بالنصف اذا لم يكن أقبضها .

يدعي انظاهرومكره يدعي حلاقة فيحكم للمدعى به مع اليمين قصاء للظاهر، أما مع تصديق المرأة بعدمه فلا يجب الكمال قطماً .

وفيه نظر ، لأن لابسلم أن مدعيه يبدعي الطاهر ، لأن العطوة قد تنفك عن الوقاع عالماً أيضاً : اما لعارض من مرض أو عنة أو عدم لانتشار المستند الى الربط كما هو مشهور ، فلا يكون حيشد مدعيه مدعياً للظاهر .

هدا ، مع أن دعواه معارضة بأصالة عدم الوقاع وأصاله يراءة اللعة من كمال المهر ، فالحق اداً أن على مدعيه البية ، قال أقامها والآكال الثول قول المنكر مع يمينه .

قوله: قبل اذا لم يسم مهراً وقسدم لها شيئاً قبل الدخول كان ذلك مهرها مالم تشترط غيره

هدا قول الشيحيس (* والقاصي وسلار وابن ادريس *)، والمسبد رواية ابي عبيدة والفضيل في الصحيح عن الناقر عليه السلام ؟ .

١) المقتمة: ١٩٧٩ التهاية: ٢٠٧٠ ،

٧) البرائرة ١٠٠٨،

۳) لتهدیب ۴۵۹/۷، لکافی ۴۸۵/۵؛ الاستیصار ۴۲۳/۴ والسد فی الاول عن ایسی هبیلت عن القصل عنی بی جعفر عله السلام. وقسی لگانی عن این عبیدة وجعیل بس صالح عن القصیل عن این جعفر عیه السلام وقینی اللاب عن این عیدة وعس القصیل عن این جعفر عیه السلام فی رحل تزوج امرأه فلحل بها فأولسف ثم مات عنها

وقال المعيد لابها لوالم تراص به مهراً ما مكنته من نفسها حتى تستوفي تمامه أو توافقه على ذلك وتجمله ريئاً عليه في زمته .

وأما ابن ادريس فادعى عليه الاحماع والمصنف استصعف هذا القول ، لعدم الدلالة على أن ماقدته هو لمهر بشيء من الدلالات الثلاث وعبى تقدير تسليم كونه مهراً لأدلاله عبى كونه كمال المهر، لجواز كونه قدراً يسيراً ومهر أمثالها شيء كثير أوبالمكس والرواية ليس فيها أن المهرعير مسمى في العقد، بل هي مسية عبى محرى العاده، فانه قبل أن العادة فيما تقدم من الرمان أن الرجل لا يدحل نزوجته الا بعد بقديم مهرها والان العادة بحلاف ذلك

وقول المعيد أنها لو لم ترص به مهرا ما مكنته من بعسها ، مسوع لجواز تمكيمها ومطادتها بالمهركما في صوره ما لولم يقدم شيئاً ولم يكن سمى أولا. ودعوى الاجماع ممتوعة .

اذا حرفت مدا فهنا قوائد :

(الاولى) المحقى في المسألة أن الروحس ان اتفقا على أن المقدم هدية فلا نحت في لزوم مهر غيره، وان اتفقا على أنه مهر أومن المهر قلا براغ أيضاً، وان اختلف نعمد اتفاقهما على التمسويص فقال الروح هو مهر وقالت الروحة هدية، فالقول قول الروح، لابه أغرف سيته، وكذا الكلام لوحصل التقديم في صورة التسمية.

(الثانية) لو خلف الروح وكان مهر المثل أكثر من المقدم كان لها التتمة ،

فادعت شنئاً من صداقها على ودائة روجها مجامت تطلبه سهم وتطلب السير ك. فقال أما السيرات فقال أما السيرات فقيل الدي احدث من الروح قبدل ان يدخل عليها فهو لدى حل المروح قبدل ان يدخل عليها فهو لدى حل المروح به فرحها فليلا كان أو كثيراً اذا هي قيمته وقبته ودخلت عليه فلاشيء فها جلد ذلك

وان كان أقل كان الرائد الناحة ، لوطف عندها لم يكن مصنوباً ، ومع نقائه له الرحوع به ، ولونكل عن البنين أو رد البنين عليها حلمت في الصورتين وكان لها النظامة دالمهر لو تلف النقدم عندها ، ومع وحوده لها الاحتساب به مع التحاد الجنس عومع الاحتلاف يعتقر الى المراصاة ،

(تئالئه) قال الشبح في المهابة (يستحب للرحل أن لا يدخل بامرأته حتى يقدم لها مهرها ، وان لم يعمل قدم بعصه أو شيئاً آخر هدية يستبح به فرجها .

ودقته س ادريس آ في قوله و ويستبح به فرحها ، لاد فرجها يستاح بالعقد والمهر يكسود في الدمة ، وهذه مافته لعطيه ، فاد الشيخ قصله شقه الاستحباب، ومستده رو ية الي بعير عن الصادق عنيه السلام ادا تروح الرحل المرأة فلا يحل له فرجها حتى بسوق اليها شيئاً درهماً فيد فوقه أوهدية من سويق أو غيره ").

وبدلك يحمع بن هده وس روابه عند الحميد الطالي قال: قلت اللصادق عليه السلام . أتروح المرأه وأدخل بها ولا أعطيها شيئاً. فقال : بعم يكنون ديناً عليك؟! .

أو تنحمل الرواية الأولى على ما ادا لم نعرم على أداله ، فان العراج يكون حراماً أو مكروهاً كر هة شديد، ، لما ورد فني التحديث ، من استدان ديناً ولم ينو قصاه فهو سارق! ، ومن تروح امرأه ولم ينو أداء مهرها فهو راك.

١) النهاية ١٩٠٤

۲) السرائر د ۲۰۱۰

٣٠٦) التهديب ٢٥٧/٧ ، الأستيمار ٢٠٠/٣

٤) الكامي م/٩٩ ، وقيه : كان بمترلة السادق

٥) الوسائل ١١/١٥

ولا يستعيد الـــزوج ما تجدد من النماء بين العقد والطلاق ، متصلا كان داللبن أو منفصلا كالوك.

ولو كان النماء موجوداً وقت العقد رجع بنصفه كالحمل.

و بن الجيد قائل نقول الشيح، قال: لئلا يكود المرح موطوءاً بالبرعوص، ولا سيما أن كان و لي الله يرى أن الدحول الراء من المهر.

قسوله: ولا يستعيد الزوج ما تجسده من النماء بين العقد والطلاق ، متصلا كان كالسمن ١) أو منقصسلا كالولد ، ولو كان النماء موجوداً وقت العقد رجع بتصفه كالحمل

أما المنعصل فلا خلاف في عدم الرحوع به ، وأما المتصل كالسمن وتعلم الصنعة فقال الشبح في المسوط التكون محيرة بين اعطاء النصف مع الزيادة وبين أن تمسكه وتعطيه نصف التيمة ثم قرى الاول ، لقسوله تعالى و فنصف ماقرضهم والله .

وقال في النهاية ١٠ ؛ لو حمل مملوكاً مهراً ثم داد ثمنه عبدها وطلقها قبل الدحول رجع بنصف ثمن المملوك يوم لتسليم ، وليس له من الريادة شيء، وتبعه القاصي فيه .

وقال اس اوريس (6: لافرق بين المعصل والمتصل في أنه لابر جمع الا بمثل قيمة العين وقت التسليم ، لان هذه الساء حدث في ملكها دون ملكه ، لان ملكه لايتجدد الا بعد الطلاق، وهو احتيار المصنف ، وهو الذي عليه القتوى .

- أي المخصرا لنامع البطبوخ يتصرد كاللبن ع
 - ٢) البسرط ١٩٨٨٤
 - 4) سودة البقرة: 227 .
 - ३) स्थितः १९५३ .
 - ه) السرائرة ٢٠١

واحتجاج الشبح «لاية صعيف» ، لأن المعروض قد زاد ، فلا يمكن أحمد تصفه منفرداً عن الزيادة التي ملكتها بالعقد ،

وهنا قوائد :

(الاولى) لاحلاف أنه لورادت القيمة لا لريادة عين ولا صفة، بل لريادة السوق في أنه يرجع نتصف العين . نقل دلك ابن ادريس'، ودنك لان تلك الزيادة في معرض الزوال، ولهذا لو نقصت القيمة السوقية عن يوم التسليم لم يكن النقص مضموناً عليها .

(الثانية) قال الشيخ في المسوط (١٠ الطلع قبل التأبير وبعده مماه متصل كالسمن لها امساكها مجملتها وسعه من الرجوع في النصف ويكون حقه فسي القيمة ، قال احتازت رد نصف العين أجبر على القبول ، ومنهم من قرق بين ما قبل التأبير وما بعده وقيل ادا أبر فهو منفصل كالولد لاينجر الرحل على فبول تصف العين ، قال : والمدهب أنه لافرق بينهما .

وقال العلامة : . لوحه أن له الرجوع في نصف المن ، سواء كان الطلع مؤيراً أوغير مؤير والثمرة للمرأه لتحددها فني ملكها وعلى الروح الصبر الى وقت الجداد ، لان الثمرة في الاصل بحق فليس له قطعها ولا الرجوع بالقيمة ولا يجير هليها ، وهذا هوالصحيح .

(الثالثة) اذا حصل نفص القيمة عدما للسوق وهد بها عدم صدانه، أما لو كان لقوات عنى كالعور أوضفة كتبيان الصنعة ، قال الشيخ (* يتحير منع طلاقها قس الدحول بين أحد نصف النين أونصف القيمة .

٤) البرائرة ١٠٠٧

٢) اليسرط ٤/٢٧٢

TYY/E Daniel (Y

وقال العاصي ؛ أن كان من فعلها أو من أمر سماوي يتحير بين أحداد نصفه باقصاً وبين تصميمها نصف القيمة يوم القنص ، وأن كان من أجسى لم يكن له سبيل على المهر ويضمنها تصف القيمة يوم قبصه -

وقال العلامة (المسلمة الرحه أن يجبر الروح على أحد بصف العين مع الارش، وليس له المطالبة بنصف القيمة الابرضاها، لا بحصارحة في العين مع وجودها، لقوله بعالى و فضف معرضتم ع، والعيب لايحرج العين عن حقيقتها، والبقص يبحر بدفع الارش ، قال ، وتعصيل لقاضي من منع الروج من أحد بصف العين لو كان العيب من أجبى وأحد النصف منها باقعاً لو كان العيب من فعلها لا وجه له ، لان العيب اوا كان من فعلها كان مصموناً عليها ، لانه بنف اما لنعصه أو لوضعه في يد صامى ، فكان الارش لارماً له ، كما لو تلفت أعين بكما بها ، قبل عليه : لا تسلم اجبار الروج على ماقلت .

قوله « لا بحصار حقه في العبن » ، قدا " ممتوع ، وابما يكون كدلك لو بقيت العبن بكمانها ، و نفرص حلاقه لأن الساهية الا بقص جره منها من مائة ألف جز" صدى عليها أنها غير الماهية الأولى ولايدل عليه قوله تعالى « فتصف ما فرصتم » أ ، لان لمراد ان كان غير الشخص فلم يصلح للاحتجاح ، وأن كان الشخص فكدلك لعدم بقائه بكماله .

قوله و والعيب لا يحرح العبى عن حقيقتها يه قلما حسلم ، لكن اللارم منه تحيير الروح بين أشحاص تبك الحقيقة ولم يقل به ، بل حكم بالحصار الحق في العين ، و ب أراد تحقيقها شخصها فهو ممتوع ، لان الشخص لم يتى مع العيب في التحيير المذكور.

۱) النخلف ۲/۲٪ .

٢) مورة القرقد ٢٣٧

قوله و واذا كان العيب من فعلها كان مصموماً عليها و فلنا : مصنوع ، لأمها ملكت العين بالعقد، ولا يصمن الإبسان جنايه في ملكه لعيره، وبدلك تم يوحب القاصي عليها الارش بل حيره بين أحده دفضاً وبين تصميمها بصف القيمة يوم القبص . دمم يصبح ما قاله العلامة على رأي ابن الحيب أمها لاتمنك بالحقد الا تصف الصداق ، لكنه لم يقل بذلك .

قوله و ثم مسع القاصي من أحد الروح العس لو كان العبب من أجبى لاوجه له ي قلما : بل له وحه ، وديت لايه ادا لم يرص بالمعبب لمايكن له الرحوع الى الاجسى، لايه لم يحى على العبل الا وهي ملك المرأه ولا الى المرأة لابها لم تجن عليها ، فلذلك ينتقل الى القيمة .

(الرابعة) قد سه أن لمرأة ببيك لصد ق كله بالعقد لكه مصبون على الروح حسى يسلمه اليها، ولهذا لو كان المهر من دوات قيم وقصها اياه ثم طلقه قبل الدحول وطف في بدها لم تصبين به الا أقل الامرس مي بصف القيمة من حين تقييمه أوجين العقد، أما لوطلقها والمهر في يده وحصل فيه بقصان عين أو صفة ، فقال الشيخ التجيرت بين أحد بصف العين أو بصف القيمة، وقال العاصي الكان العيب من غير فعله تحيرت كديك والدكان من فعله تحيرت بين أحد بصفه باقصاً واد كان من فعله تحيرت بين أحد بصف القيمة، واد كان من فعله تحيرت بين أحد بصفه باقضاً واداع بحاني بصف القيمة، واد كان من أحد بصف القيمة من أحد بصف القيمة من الوجع .

وقال الملامه (المسائيصاً الهواليجر على أحد لصف الدين مع الأرش الاله أقرب من القيمة الى المحتبقة ، ولا بها استحقت الدين بالعقد ، ولا حيار هنا

¹⁾ المبدرة ١٤٨٧٤ .

١٠٣/٧ بالمختلب ٢/٣٠١

لابه أقرب لى المسمى من مهر المثل، قال: وتعصيل الناصي لاوجه له، وأي فرق بين أن يكسود العيب من فعل الروح أو من فعل الاحيى ، وكمنا أوجب الصماد على الاجبى كدا يسعى ايحاده على الروح ،

قيل عبيه هما أيضاً . مصلع الإجاز ، وسنده عدم نقاء الشخص كما تقدم ، قوله و ولايه أقرب من القيمة التي تحقيقة » قلنا ، مسلم لكان لابسلم أن لازمه هو الاجاز، ولم لايجوز أن يكون لازمه هو التحيير المدكور، وذلك لابه يجوز تعنق لفرض بكمال الفين ولم ينق الكمال فلدلك جاء التحيير

قوله و وتعصيل انعاصي لاوحه له وأي فرق ۽ الى آخره ، قلبا : لم يعرق الرحل بينهما ، بل فال بوخوب الارش عنى الروح والاحنبى معاً ، قال قدوله و ونتيمة نصف النقصال ؛ هو الارش ، فالحق هنا ما قاله القاصي ،

(الحامسة) لو كان النماء موجوداً حال المقدكان جراء من المهر يرجع بنصفه بالطلاق كند يرجع بنصف الأصن، لانه من حملة مافرض علو كان دانة حاملا أو أمة كذلك فأجهضت في يده أو يدها صمن من كانت في يده اللهوت ما بين قيمتها حاملا أومحهضاً علو طبق قن الدحول وهي في يده كان لها بصف العين ونصف النفاوت، وان كانت في يدها يرجع اليه نصف العين ونصف التفاوت. وثو وثدت عنده أو عندها ثم طبقها قن الدحول رجع بنصف الام قطعاً .

وهل يرجع مصف الولد ؟ دكر العلامة في القواعد" حتمالين, أحدهما الرجوع به لما تعدم، وتانيهما العدم لانه ريادة طهرت بالانفضال عن ملكها لان قبله لم يفرد بالتقويم ،

قال الشيح : ولم تعرف ملكيته ولم يقاطه قسط من النس، فالريادة طهرت في ملكها، فيكون للروح أرش مانس كونها حاملا ومجهضاً. واحتاره السعيد؟

١) الفواعد ، آسر لفرع الأول من مروع الفصل الربيع في كتصيف والمطو .
 ٢) الأيضاح ٢٢٨/٣ .

و أو كان تعليم صنعة أو علم فعلمها رجع بنصف أجرثه .

قوله : ولو كان تعليم صعة او علم فعلمها رجع بنصف احرته

هذا صحيح، وكذلك رجعت هي سصف الأجرة اذ لم يعلمها وطنقها قبل الدحول، وقال الشيح في لمسوط والحلاف ": أد أصدقها تعليم سوره وطلقها قبل الدحول وقبل التعليم حار له أن يلقبها النصف ، لأن الدي ثبت لها تعليم نصف ما وقع عليه العقد وايحاب عبره يحتاج الى دليل .

ورده العملامة (٢ مأن تنصيف التعليم عبر ممكن ، لاحتلاف الايات في السهولة والصعومة فيحتلف التعليم باحتلاف ذلك ، وأوجب هليه بصف أحرة المشبل .

قبل عليه: انه اذا أمكن تقويم كل السورة أمكن تقويم بعضها، و دا أمكن تقويم بعضها أمكن تنصيف تعليمها بالشرورة .

وفيه نظر، لجوار امكان النقويم بالنسبة الى المجنوع من حيث هو مجموع وعدم امكانه بالنسبة الى النعص، ولايه ادا اجتلعت الآبات في النبهولة والصموية جار أن تكون آية واحدة مساوية لماقي السورة، فلو علمها الآية أو الماقي لا يكون بصف المعروض حققة، فلا يشمله قوله تعالى «فنصف ما فرصتم» ".

معم ويرد على الشيح أيضاً أنها منع الطلاق تبن منه فلا تكون مجرماً له فكيف يعلمها ؟

ان قلت : يعلمها من وراء حجاب ،

١) البيرط ١٤/٥٧٤ البلاث ٢١٥٠٤

٠ ٩٩/٧ المختلف ٢/٩٩ ،

٣) سودة المِثرة : ٧٣٧ .

ولو أبرأته من الصداق رحع بنصفه.

فلت: سماع الصوت وتكر أز القراءة للحرف أعوره محرم عليه فلانيحها الحجاب ، فالأولى إذاً ماقاله الملامة .

> قوله: ولو ابرأته من الصداق رحم بنصفه ما بوائد:

(الاولى) حاء في اسفاط المهر ألفاظ ثلاثه الهمة ، والمعود والامراء . فاله كان المهر ديناً أو تلفع لروح بعد المقد صبح منها اسقاطه بكل من الثلاثة ، ولا يعتقر لني قبول لابه امراء في الحقيقه فهسو اسقاط لما في ذمته فيحصل والدلم يقبل ، والدكان عيناً صبح بعظ لهمة احماعاً ويعتقر لني القبول ولا يصبح بلعظ لابراء احداعاً ، وهن يصبح بلعظ المعو؟ اشتكال من اطلاق قوله تعالى و لا أن يعتمون عالم تلعين والدين، ومن احتصاص المعو عرفاً باسقاط ما في الدمة.

(التابه) داوهنته العين في لده ثم طلعهاد جمع عليها الصف احماعاً للصوفها الموجب لصماله، أما الدين عليه بوالرأنه منه ثم طلق فهل يرجم عليها أم لا ؟ طاهر عباره المصنف وعبره لعم، لال الأبراء بصرف فيه واثلاف له، لاله ثالث قبل الابراء فني دمته ولصمح بقله وتعليكه ، فيكنون النقاطها له تصرفاً موجباً للضمال ، فيرجم هليها بالنصف ،

واحمل العلامه في القواعد الما العدم ، لعدم أحدها منه شيئاً ، وهو طهر ولا نقلت اليه مالا ، لاستحاله ال استحق الاستان في دمة عصه شيئاً فلا التحقق نقله

١) في يعض التسخ : الحفظ .

٦) سولة القرة: ٢٣٧

٣) التوامد ، المصل الرابع في التعيب والمعو .

اليه . ولا أتلفت عليه شبئاً ، لأمها لم يصدر منها الا برالة الاستحقاق لما فسي لامته وليس ذلك اتلافاً فلا تكون صامة.

وسه على دلك بأنه لورجع الشاهدان بدين في دمة ربد لعمرو بعد حكم المحاكم عليه وقبل الاستبعاء ثم ابراء المشهود له المشهود عنيه لم يرجع على الشاهدين بشيء ، فبو كان الابر ، اتلافأ على من في دمته عرم له ، أما توقيضه ثم وهيه مته ففرها له .

و جيب بالفرق بين الصور بن ، قان المشهود بنه لم يثبت أصلافالراء. مستمرة فلا تر للابراء ، بنخلاف الصداق فابه ثبت وأريل

(الثالثة) لووهبته الصف ثم طعها قبل الدحول، فان كان الصداق ويبائري. من الكل وجها واحداً ، وان كان عيباً فيه احتمالان ؛ أحدهما ان له الدقي بأجمعه، لانصراف همه الى ماتسكه مستقراً منه وتحدد ملكه للباقي بالطلاق . وثانيهما أن يكون له نفيف النصف الموجود وبدل الصف الموهوب ، لان هيئها له يدير له الا تلاف ، وادا تلف بصف المهروبقي بصفه كان الباقي بينهما، فتضمن قيمتة المصف النائل سأعنى الموهوب .

والحاصل من هذا أن لهنة وردت على مطلق النصف فيشيخ فيستقر له نصف النصف بالعلاق ونصف النصف الاحربالهنة ويكون لها النصف الناقي شائعاً وعليها قيمة النصف .

والحقالاول، لاصالة انصراف الهنة الىملكه المستقر، وأصابة عدم تصرره الحاصل بالتنفيض .

(الرابعة) قال الشيخ في النهاية : اذا الرأبه في مرضها ولم تملك عبره لم يصبح الا الثلث .

١) داجع الأيضاح ٢٣٢/٣ .

(الرابع) لو أمهرها مدبرة ثم طلق صارت بينهما تصفين . وقيل يبطل التدبيربجعلها مهر ، وهوأشبه .

وقال أن أدريس! يسقط جميع النهر، لأنه ليس بوصية ، وقد تقدم ثمام البحث في الوصايا ،

قطى قبول الشيخ لوطنقها معد الأبراء وقبل الدخول والموت بويء من المصف الطلاق ومن السدس ولرخوع بالصمان ومن سدس آخر بالابراء وينقى عليه سدس بدورثة ، وعلى قول ابن ادريس سرىء منى الكل ومانت مديوية بالمصف .

(الحامسة) قال الشيخ أق في المنسوط والحلاف اذا وجب لها مهر المثل والم تعلم مقد ره ثم يصبح الأمراء لجهالته، وكذا ضمان المجهول ، ومثلة قال ابن الجبيد، وكذا ابن حدرة، الأأبة قال اذا ابرأته مما استحقت عليه صبح .

وقال الملامة في المحتلف: الرجه عبدي جوال الابراء والضمان معاً، لان الأبراء اسقاط الحق فلا تؤثر فيه الجهالة، اللاحماع علمي صحة الصلح على المحهول ، قادا صح وهو يتصمن الأبراء بموض كابت صحته مع عدم العوض أولى ، والضمان قد تقدم جوازه .

قلت ، دكر الملامة في لفواعد وتصبح البراءة من المجهول ، ولو علمه المدبود وحشي عدم الابراء ليو أطهره لم يصبح الابراء ، فعلى هذا يمكن أن يقال : ادكاد الروح عالماً بقدرمهر لمثل وهي حاهلة به ويحشى من علمها هدم ابرائها لم يصبح الابراء ، وأو كانت عالمة وهو جنهل أو كانا حاهلين صبح .

قوله : لو أمهرها مديرة ثم طلق صارت بينهما نصفين ، وقيل ببطل التدبير بجعلها مهراً ، وهواشيه

١) البرائر : ٣٠٣.

٢) المسوط ١٩٢٤ع، الخلاف ٢/٢١٤ ،

(الخامس) لو أعطاها عوض المهر متاعاً أو عبداً آبقاً وشيئاً ثم طلق رجع بنصف المسمىدون العوض .

في المسألة قولان :

(الأول) قول الشيح (والقاصلي بعدم بطلان التدبير بالأمهار ، وأنها تعنق بموت المدير، وأنه لوطلق قبل الدخول كان الحدمة بين الروح والمرأة لها يوم وله يوم ، ولوماتت المديرة ولها مال كان بصفه للرجل وبصفه للمرأة، ومستده رواية المعلى بن ختيس عن العبادق طبه السلام (1) .

(الثاني) قول امن ادريس" سطلان التدبير بدلك، لابه وصية تطل بالاحراح عن ملك الموصي قبل موته وقول قال: الشبيح داداما شتالمدبرة ولها مال كان سعمه للروج ونصعه للمرأة وعير صحيح ، لابها رق لاتملك شبئا ، الاان بكون التدبير واجباً بالمدر فلا يكون له الرجوع ، فيصبح حيث قوله، قال العلامة: والمعتمد بطلان التدبير بالاصداق و تأويله قول الشيح مالدر ، ليس بجد لطلان جمعها مهراً حيث ،

قت: بمكن أن يحاب عن تأويل اس ادريس: بأن حاصل كلام الشخ ومدلوله أن الامهار ينصرف إلى الحدمة ، فاذا كان الندسرواجياً بالندرلم يصح الرحوع فيه ، فاذا انصرف الامهار إلى الحدمة توجه انتتاقها بموته ، وأنه اذا طلقها كان لها يوم وله يوم ، لان الحدمة هي المهر ويكون مراده بما تركت المديرة ليس هو الميراث حقيقة بل ماحصل من كسها رمان حدمتها المشتركة ، قائه يكون بين الزوج والمرأة كالخدمة ،

١) البيطرط ١٤/٠٧٤ .

٢) الكاني و/ د٨٧ ، التهذيب ٢٦٧/٧

۲) البرائر ۲۰۳

(السادس) اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع فسد الشرط دون العقد والمهر .

كمالوشرطت ألابتزوج أولا يتسرى .

و بحاصل ل بأويل ابن ادريس موجه على قول الشيخ ، والحق والأشبه بأصول المشعب ما قاله ابن ادريس ،

بعم عبارة المصنف عبرصريحه بقول الشيخ حتى يفهم منها عسدم بطلان التدبير، لابه قال وصارت بينهما بصفين، وهوطاهرفي رقيتها لافي حدمتها .

بعم قال في الشرائع صارت بيهما ، فادا مات تحررت ، وهو أيضاً عير سبيد ولاصريح في الحدمة، بن عاهره كومها بصبين بطلان البديير بالاصداق وملك الروحة نها بالعقد ورحوع بصبها الى الرحال بالطلاق ، فيكون بينهما بعيف

قوله: اذا شرط في العقد ما يخالف المشروع فسد الشرط دون العقد والمهر، كما لوشرطت الا يتزوج أولايتسرى ، وكذا لوشرطت تسليم المهر في أجل فان تأخرعنه فلا عقد

الشرط قسماد. مشروع ، وعبرمشروع فالأول دكره في العقد يعيد تأكيدًا سواءكان من مقبصيات العندكانمهر والنفقة وعيرها أوليس كذلك كتسليم المهر وان لم تطالبه او الوطيء في الفرح ، والثاني كاشتراط عدم المهر والنفقة وان لايطآها .

۱ الشرائع ۲ / ۱۸۱ قال به: اد مهرها مدبرة ثم طلقها صارت بیهما بصفین عادا
 مات بحردت، وفین بن بنظل الثدیر بحطها مهراً کما او کانت موضی بها وهو شبه

وكذا لوشرطت تسليم المهر في اجل ، فان تأخرعنه فلاعقد.

فهذا قال الشيخ في المسوط الكون الشرط باطلا والعقد صحيحاً، وتبعه السي ادريس أو والمصنف ، ثم قال الشبح : النكان الشرط يعبود بقبياد العقد من أن تشرط الروحة أن الانطأه من قالكاح باطل ، لانه شرط يمنع المقصود بالمقد .

وهدا يدل على أن كل شرط تحالف مصصى العقد فهو طل ومنطل للعقد ، وأما الشرط الذي لايحرجها من العدد ولا الشرع ـ مثل أن لايحرجها من بلدها وان لاطلسها الا لحرير أو الكنان ـ فهو حائر يجب لوفاء به اد ذكر في مثن العقد والا استحب ،

وأما العلامة عقال هي القسم الثاني انه بطل الشرط حاصة لاالعقد ، لان فساد العوص لايؤثر فيه فساد فشرط أولى وهل ينظل الطلاق ؟ فيه وجهان ، احدهمالالانه في مقابل الوطى ، حاصه ولااعتبار بالشرط، وثانيهما بعملان الشرط كالعوض المصاف الى الصداق ويتعدر الرجوع الى قمة الشرط فبطل المهر ويثبت مهر المثل .

قوله: وكذا لوشرطت ـ الى آخره

هذا أيضاً مما يحل بالمقصور من الكاح ، فالشرط باص اجماعاً ،

يقى الكلام في أمرين العقد والمهر، فقس سطلان الكاح ، لابه أتى بنعظ يشت النكاح والآخر برقعه والنافي صحبه، وليس الرحيح نسبة الصحة على الطلان أولى من العكس، فتعارضان فيرجع الى أصل لقاء عدم الكاح، وقبل دلصحة،

١) البيوط ٢٠٢/٤ . إ

۲) السرائر: ۲۰۴،

٣) القوامات القصل اكاني من المقصد الثامي في المهر

أما لوشرطت ألايفتضها صح ، ولوأذنت بعده جاز . ومنهم من خص جوازالشرط بالمتعة .

لما تقدم . وهو الأولى .

وأم المهرفقيل يعسد لابهما انماتراصيا به على هداانوجه فيشت مهرالمثل، وقيل لايفسدلانه عقد وشرط لاعقدبشرط و لا لكان باطلا، ولان الموحب لشوت البشرط العقد، فلو كان الشرط شرطاً في صحبه لرم الدور ، واذا لم يصابح المعلم بسبية انحاب الشرط نظل الشرط ولم يؤثر في انتقد، وهو الأفوى عبد السعيداً.

قوله: أما لوشرطت أن لايمتصها قصح ولو أذنت بعده جاز ، ومنهم من خص حواز الشرط بالمتعة

الأول قول الشيخ في النهاية (* استندأ الي روانة اسحاق من عمار عن العماد ق عليه السلام قال : قلت رحل تروح محادية عالق على أن لا يقتصها (* ثم أدنت له بعد دليث ، قال : ادا أدنت له قلا سأس * ، ومثله رواية سماعية عنه عليه السلام * .

والثاني قوله في المنسوط، قال- وينطل في الدائم النكاح والشرط، وتبعه اس حمرة والكيدري، واحتازه العلامة في المنحنف وقال القاصي واسادريس

¹⁾ الأياماح TYYPT .

٣) الهاية، ١٧٤،

م) بعدت الحشبة عدم مس باب صبل القشيا ، ومنه العدمة بالكسروهي البكارة ،
 يقال : قصصها ۱۱ دا درات بعشها ، ويكون الاقتصاص قبل للواع وبعده ، وأما و التكريما ،
 وو المنظيرها » وو ايتسرها » يسملي الاقتصاص فالثلاثة مختصة بما قبل الباوغ .

قون : ويص الكادة بالقاء ي را لها ، وهو من يص الحايم اي كسره

ع) القيم ١٩٧/٠ ، التهديب ٢٩٩/٠ .

ه) التهديب ۲۲۹/۷ (ه

(السابع) لوشرط ألايخرجها من بلدها لزم . ولوشرط لها مائة ان خرجت معه ، وحمسين ان لم تخرج ، قان أحرجها الى بلد الشرك فلاشرط له ولزمته المائة . وان أرادها الى بلد الاسلام فله الشرط .

ببطلان الشرط فيهماء

و، لا جود إقول المسوط، لان الغرص الاقصى في المتعة الالتداؤ دون التناسل طداك جار اشتراط عدم الاقتصاض ، وأما لد ثم عملى العكس ، ولان تجويره يحل دلقاعدة المتقدمة أن كلما يحالف مقتصى العقد فهو باطل ومنطل .

واللام في الشرط في قول المصنف و جوار الشرط ۽ للمهد ، أي الشرط المبذكور لاللجنس ،

قوله: لو شرط ان لايخرجها من بلدها لرم ، ولو شرط لها منالة ان خرجت معه وخمسين ان لم تخرج فان أخرجها الى بلاد الشرك فلاشرط له ولزمته المالة ، وان ارادها الى بلد الاسلام فله الشرط

هما قوائد :

(الاولى) لو شرط أن لا بحرجها من بلده، هل يلزم أم لا ؟ قبال لشيخ في البهاية (والقاصي وابن حمره بعسم ، و حباره المصنف ، والمستند رواية ابن العباس في لصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل ببروح المرأة ويشترط أن لا يجرجها من بلده، قال : يعني لها بدلك ــ أوقال يلزمه دلك " .

وقال الشيع في الحلاف وأنس دريس" لايلرم ، لأنه تحب عليها طاعة

١) ادبهاية ١٤٧٤

٧) الكاني ٥/٧٠٤ ، التهذيب ٢/٣٧٧ ، الرسائل ١/٤٩ .

م) الغلاف ١٤/٤/١ ، البراثر : ٣٠٣

روحها والحروح معه لمي حيث شاء و لاكانت عاصية قد ناشرة ونسقط بفقتها . وقال : ان الرواية المدكورة أوردها الشبح اير دأ لااعتقاداً

واحبار السعيد أ قول بس ادريس وحمل الرواية على الاستحباب، لان مقتصي البكاح تسبط الرحل على المرأة بالاسبدع والاسكان.

و لاقوى احتيار المصنف، لانه شرط لايحانف المشروع فيحب الوفاء به عملا بالتحديث، ولانه أمريعلن به عرض الطلاء، فان حب الوطن من الايمان، وحار شتماله على مصلحة لاتحصل في عيره من البلدان أو حصول صروب كمي غيره أو بالحركة الى ذلك الغير .

وقول اس ادريس وتحت عليه، طاعه روجها، قلناء مني ادا أمرها بأمرسائع في اشرع عيرمندوع منه أومظلفاً، والأول مسلم لكن منع شرط عدم الاخراج لايكون الاحراج منائماً فلاتحب الطاعة فيه، والتاني منسوع والاوجب علمها طاعته اذا أمرها يمعصية الله تعالى وهو باطل.

(الثابه) لوشرط لها مهرا ال أحرجها السي بلاده وبصعه الله تحرج هل لدبك حكم أملا ؟ قال اس دريس؟ ليس لدلك حكم بل تجب عليه، طاعته الى أي بلدأراده ويعرمه مهر المئل لحه له المدكور في لعند، وقال الشيخ في لمهاية ، و بقاضي و بن حمرة ال الشرط له حكم الله طبها الى بلد الاسلام والله طلبها بي بلاد بشرك فلاحكم له ولا تجب عليه، طاعه ولها المهر الاعلى و والمستبد رواية عني بن رئاب في الحسن على كاظم عليه السلام قال: سئل وأنا حاصر عدد عن ذلك فعال ال أراد أن يحرح بها لى بلاد نشرك فلا شرط له ولها مائة

١) الأيضاح ٢٠٩/٣٠.

٧) راجم التبليقة البالقة مته آتقاً.

٣) داجع التطيئة المالية كآنياً ايضاء

(الثامن) لواحتلما في أصل المهر فالقول قول الزوج مع يميته ولوكان بعد الدحول، وكذا لوحلا فادعت المواقعة.

ديارالتي أصدقها ايما، وال أراد أن يحرح بها الى بلاد المسلمين ودار الاسلام فله ما اشترط عليها والمسلمون عند شروطهم، وليس له أن يحرج بهاالى بلاده حتى يؤدي لها صداقها أو ترصى منه ذلك بما رضيت وهو حائر لها".

ان قلت. ذا لم يترم الوفاء لوطلبها ليبلاد الشرك فلم وحب عليه المائة؟ قلت. لان العمد وقبع عليها ، لان "ول بروانة؛ رحل تروح امرأه على مائة ديبارعبي أن تحرج معه الي بلاده، فان لم تحرج معه فان مهرها جمسول ويبادأ وسقوط بصفها مشروط بشرط باض وهو الحروج الي بعد الشرك .

هذا ، والمصنف تردد في الشرائيع المرائيع العلامة في لقواعد؟ قالفيه بطرد و لمشأ فيهما من عدوم و الدؤمنون عبد شروطهم ها ، ولابه شرط يتعلق به عرض صحيح ، ومن أنه محالف لنصصي العدد فلا يصح

(الثالثة) لشرط لمدكور في المسألتين تعلق بالله ، فعلى تقدير صحة الشرط لو تعلق بمبريها هلل حكمة حكم لسلد؟ بطرمن عموم و المؤمنون عمد شروطهم ي ، ولتعلق المرض كما تقدم ، ومن أن النكاح سب شرعي في ملطمة الروح على المرأد في اسكانها حيث يشاء حرح لبلد للمص فيمعي المدقي على أصله ، والأولى ، لاول عملا بالعلة واتحاد الطريق ،

قوله: لواختلفا في اصل المهر فالقول قول الروج مع يمينه، ولوكان بعد الدخول وكذا لوخلا فادعت المواقعة

⁾ الكافي ه/ ٤٠٤، قرب الأساد ١١٤، التهديب ٢٧٣/٧.

٢) الشرائع ١٨٤/٢

٣) القراعد، الفصل الذي في الصداق تعاملا من التقيد الذي في المهر ----

ع) الكامي ١٨٧/٦ ، ١٤٠٥، التهاسب ٢٢/٧، كفيه روصة كستقيل ١٨/١٣

(الناسع) يصمن الاب مهرولده الصعيران لم يكن له مال وقت العقد ، ولوكان له مال كان على الولد .

هنا مسائل ۽

(الاولى) احتما في التسبية فقال الروج عقدت مغيرمهر وقالت المرأة بن بدكرمهر، فانقولقول تروح، أن لابه مكرو لقول قول الممكر، أولان الاصل معه وهوهام ثيوت المعهر .

وهذا الحكم سواءكان قبل الدحول أوبعده، لكن مع الدخول يلزمه مهر المثل .

(لثانية) احتلما في القدر أو الصفة بعد الاتفاق على النسبية ، فانقول قوله أيضاً لما قلتاء أولا .

(الثالثة) احتلف في الاستحقاق فقالت هي ابني استحق عليك مهراً وقال هو لانستحفين قبلي شيئاً، فان كان قبل الدحول فانقول قواله الامكان التعويض والمتعة ابما تحب بالطلاق ولم يقع فالقول قوله، وان كان بعده فيحتمن أن يكون كدلك الامكان براءة دمته من المهر، كما لوروحه الاب وهوضغيرفقير أو السيد وهورق لكه بادرفلا ينتفث اليه ، وحينتد بلرم بجواب صديد .

(الرابعة) احلف في حصول سب كمال الاستحقاق، وهو الدحول الذي هو المبو فعة ، فانقول قوله أنصاً ، وقد تقدم تحقيق المحث .

(بحامسة) احتما في القنص ولابية ، فالقول قولها لاصالة عدم التقبيص ، وأصالة بقاء ماكان على ماكان .. (العاشر) للمرأة أن تمتنع حتى تقبض مهرها . وهل لها دلك بعدالدخول ؟ فيه قولان ــ أشبههما: أنه ليس لها ذلك .

(النظر الثالث) في القسم والنشوز والشقاق .

قوله: للمرأة انتمتنع حتى تقبض مهرها ، وهل لهاذلك بعدالدخول فيه قولان اشبههما اله ليس لها ذلك

قال الشيخ في المهاية (1 لها الامتباع حتى تقلص، وأطلق ولم يقصل، وشعه القاصي، وفعل لا بعده ، ثم حكى عن قوم أن لها ان تمتسع حتى تقلص ، قال، وهو الذي يقوى في بعسي ١

وهدا يدل على أن اطلاق النهابة هو الحكم الكلي الشامل لما قبل الدحول ولما بعده .

وقال في لحلاف بالتفصيل المدكور، ومه قال التني والمرتصى واس حمرة وابن الدريس (" والمصنف .

وهو، لمحنار ، لان المصمحق لمروح فليس لها الامتباع منه بحق لها عليه مل تسلم آنيه حقه وتطالبه بحقها، ولايلزم من جوار امتدعها قبل لدحول جوازه بعده ، لان المصمح وان ملكه، لروج بالمقد لكن ملكاً بافضاً ، وابنا يتم بالقبض والقبض هنا الوطيء ، كذا قال الشيح، ولايلزم من امنياع تسليم الملك التاقص امتناح تسليم الملك التام ،

⁻ EVo : 4441 (1

٣) البسوط ٢/٣/٤

۲) البرائر : ۲۰۲۲

أما القسم: فللزوحة الواحدة ليلة، وللاثنتين ليلتان ، وللثلاث ثلاث .

> والعاضل من الاربع له أن يضعه حيث شاء . ولوكن أربعة فلكل واحدة ليلة . ولا يجور الاخلال الامع العذر أوالادن . والواجب المصاجعة لاالمواقعة .

قوله، أما القسم فللزوحة الواحدة ليلة والالتتين ليلتان وللنلاث ثلاث والماضل من الاربع له يصعه حيث شاء ، ولو كن أربعاً فلكل واحدة ليلة منا فرائد :

(لاولى) القسم بعنج القدف مصدر قسمت الشيء فانقسم ، وبالكسر الحظ و تنصيب من تحير، مثل طحنت طحناً بعنج الطاء مصدر والطحن بالكسر الدقيق، قال يعموب : يقال هو يقسم أدرد قسناً أي يقدره وتنظرفيه كيف يعمل .

والقسمة بين الروحات ان أحدث من الاول فهي باعتبار تقسيم الرمسان عليهن ، وان أحدث من الثاني فهي ناعتبار تقدير الرمان والنظرفية كيف يصرف اليهن .

(الثانية) القسم واجب في الحملة لمن يجب الأنفاق عليها ، نقوله تعالى دوعاشروهن بالمعروف، أ. وان التي صلى الله عليه وآله وسلم مات عن تسع وكان يفسم لتسان ، لأن سودة ست رمعه وهنت ليلتها لعائشة أأ والناسي بسه واحت ، لما نفروفي الاصول، وفي الحديث دلالة على حوار هنة الليلة ،

٧) سورة التساءة ١٩

٢) متن اليهلي ٢٩٦/٧ ؛ المبحوط ٢٢٤/٤

(الثالثة) هل هي واحية ابتداء أواد أراد الابتداء بواحدة وجب أن يقسم ؟ المشهور هوالاول ، لابه حق مشترك بين الروحين لاشتراك ثمرته فلها المعالنة بحقها منه، ولان الاحاديث بوحونه مطلقة من غيراشتر ط ابتداء. وقال نناقرعليه السلام : يقسم للحرة الثلثين من ماله ونفسه وللامة الثلث من ماله ونفسه!

وقال الشيح في المبسوط! بالثاني ، واحتاره المصنف في الشرائع!" ، لأصالة عدم الوجوب، ولانفاء الدليل عليه حرج مبعد الانتداء للاجماع فينقى الباقي على أصله، ولانه بعدالانتداء لولم يقسم لرمالترجيح من عيرمر جع لاشتراك الجميع في الروجية، ولانه يكون حبشد مبلا منهياً عنه نقونه بعالى « ولا تعبلوا كل العبل عالم فيكون حراماً .

(الرابعة) ال قفا بالوجوب عداء لرم وحوب القرعة والألرم الترجيع بلا مرجع، وأن قبا بعدمه حار الابتداء بمن أزاد، و لشبع في المسوطاة وأن قال بالثاني لكنه أوجب القرعة .

(الحامسة) لاتحور لقسمة أقل من ثبلة لابه تبعيض، "، وهل يحور اكثر من ليلة احتياراً ؟ قبل نعم مطلقاً لعدم التعاوت ، وقبل لا الأبالرصا لما في ذلك من بعد العهد المستلرم لصعف المودة ،

وقال الشيخ في المسوط بجورثلاث ليال بعيررصاص، ما تراثد فلايد

- ١) التهديب ٧/ ٢١٤، الرسائل ١٥/٧٥.
 - ٧) البسرط ١/٥٧٤ .
 - ٣) التراثع ١٨٦/٢ .
 - ع) سردة التباه ١٢٩.
 - ه) البسوط ٢٢٦/٤
- ٧) تلص طله البيش تنيماً : كلام، وتنتمت معيشته: تكلات
 - ٧) البيوط ٤/٣٧٩ .

ويختص الوجوب بالليل دون النهار ، وفي رواية الكرخي : انما عليه أن يكون عندها في ليلتها ويظل عندها في صبيحتها .

من الرصا. واتحتار المصنف في الشرائع\! الثاني ، وهوأولى ،

مدا مع التماوي في الاستحقاق ، أمامع التعاوت فيه كما يجيء فقد يصطر الى القمعة أريد من ليلة فلا يشترط الرضا .

قوله: ويختص الوحوت الليل إدون النهار) ، وفي رواية الكرخي انما عليه أن يكون عندها في ليلتها ويطل عندها في صبيحتها

لما قرر أن الواحب في القسمة هوالمصاحبة لاالمواقعة ــ لابها ابما تجب في كن أربعة شهرمرة ــ قال : ويحتص وحوب المصاجعة بالليل ، ولا خلاف فيه .

وأيها ان النهار للمعاش ، فوحوت كونه عندها فيه يسلم الحرج ولاحرح في الدين ، النهم لا أن يكون معاشه باللين كالمعارس و لمزار قامه حينتد يقسم تهارآ .

وقال اس الحيد؛ العدل بين الساء إذا كن حرائر مسلمات الأيفصل احداهن على الأحرى في الواحب لهن من سبته بالنيل وفيلولة صبحة تلك البيلة ، كان ٢٠ ممنوعة من الوطيء أولا ،

والوواية المشاراليه رو ها الراهيم الكرحيقال: سألت الصادق عليه السلام عن رحل له أربع بسوة فهو بنيت عبد ثلاث منهن في لياليهن ويمسهن فادا نام عبد الرابعة في ليلتها لم يمسها فهل عليه في هذا اثم؟ فقال : الما عليه أن يكون

١) الفرائع ١٨٦/٢

٢) اي سواه کان ميتوط من الوطي ام لا .

ولو اجتمعت مع الحرة أمة بالعقد فللحرة ليلتان وللامة، ليلة والكتابية كالامة .

ولاقسمة للموطوءة بالملك.

ويختص البكرعند الدخول بثلاث الى سنع ، والثيب شلاث. ويستحب التسوية بين الزوجات فى الانفاق واطلاق الوجه والجماع ، وأن يكون فى صبيحة كل لبلة عند صاحبتها .

عدما في لينتها ونظل عدما في صبيحته. " . وهي مشعرة نقول ابس الجبيد . والأولى حمل ذلك على الاستحباب .

قوله : فاذا احتمع مع الحرة أمة بالعقد فللحرة ليلتان وللامة ليلة ، والكتابية كالامة

قيد الأمة بكوبها بالعقد لتجرح الأمه بالملبث قابها لا قسمة لها ، وكسلام المعيدا مشعرباً به لاتستحق الامة قسمة سواء وطئت بالعقد أوبالملك، والمشهور الاول ، استاداً الى رواية محمد بن مسلم صحيحاً عن أحدهما عليهما السلام قال ؛ اذا كانت تحته امرأه مملوكة فتروح عليها حره قسم للحرة مثني مايقسم للمملوكة المملوكة المم

وكون لكتابية كالأمة في القسم ذكره امن الحيد والشبح في المسوط المه وهمو حسن لقصها نسب الكفر فبالا تساوي الحرة المسلمة ، وكذلك الامة

ر) افتيه ١٠-٢٧ ، الكاني ٥/٤٢٥ ، التهذيب ٢/٢٧٤ .

A - : Balled (Y

۲) اکهدیب ۲/۲۱۱

٤) البيوط ٤/٢٢٢

الكتابية لأتساوي الامة المسلمة لعلوهذه على تلث بالأسلام، لقوله صلى شه عليه و آله وسلم : الاسلام يعلوا ! .

اذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(لاولى) احتماع الامة مع الحرة امامالاون من الحرة الدكانت الحرة سابقة أوللرضا الذكانت لاحقة.

(شبهة) بكاح الكنانية قد تقدم أنه لايجور عنطة ابتداء يسلا استدامة ، كما توأسلم الكنابي عن كنانية قاله يستنيخها بالعقد الأول الكانث حرة مطلقاً ، وال كانت أمة قمع رضا الحرة ،

(الثانئة) قدتقدم أنه لايجور للحرائد اكثر من أمنين وان كان معهما شيء من الحرائر فحرثين، وحيثك نو احدم عده مع الحره السلمة أمة أو كتابية حرة أو أمة تكون القسمة اكثر من ليمة ، لما تقدم أنه لايحور أقل من ليلة ، والمساواة وترك حقه ممندن شرعاً ، فوحب لقسمة على وحبه لايقع فيه ظلم ولا محالفة شرفية للشرع ،

و تدور الشرعي تحسب النصاب الشرعي أربيع لبال لاغير ، وحينته لاندس دور آخريقيم فيه القسمة على وحه براتمام معه المتحدورات .

(لر منه) صور الاحتماع على دلك التقدير أقسام:

د ١ ع ـ حرة مطمة وأمام مطمة ، الدور ثمان للحرة لبلتان وللامة لبلة
 ويشى له خمس .

و ٢ ي حرة مسلمة وحرة كتابية كدلك .

و ٣ ه ـ حرتان مسلمتان وامة مسلمة كديك ويقى له ثلاث .

و ۽ پـــ حرتان مسلمتان وکتابية کدلك .

١) مرالي(قتالي ٢٢٦/١ .

و 8 ء ـ حردان وأمثان، الدورثمان أيضاً ويبقى له ليلـان .

و ج ۾ ــ حرقان معلمتان و کتابيتان حرقان کدلك .

و ٧ ع ـ حرثان مسلمنان وأمة وكتابية كذلك

و ٨ ٤ ــ ثلاث حر اثر مسلمات وأمة مسلمة كدلك ويـقي له البلة .

و ۾ ۽ ــ ثلاث حرائر مسلمات وکتابية حرة کدلك ،

١٠ ٩ = حرة مسلمة وثلاث كتامات حر ثر كدلك وينقى له ثلاث .

ه ١١ ٥ ــ حره مسلمة وأمة كتاسة، الدور ستة عشر للحرة ألاسع وللامة لبلة ويبقى له أحد هشر .

١٣ ع حرة مسلمه وأمة مسلمه وأمة كتانية، للمحرد المسلمة أربيع و للامة المسلمة ليلتان وللامة الكتانية ليله وينقى له تسمع .

و ١٣ ﴾ ــ حرة مسلمة وحرة كتابية وأمة كتابية كذلك .

د ١٤٤ مـ العدد المدكور وبريد أمة مسلمة، لحكم كدلث وبنقي له مسع. و ١٤٥ م. حرقان مسلمتان وأمة كتابية كذلك .

١٦٥ هـ ثلاث حرائر مسلمات وامة كتابية ، بكل حره أربع وللامة لبهة وبقى له ثلاث ، والصابط أن للحره المسلمة جره وللامة المسلمة أو الحسرة الكتابية تصف جزء وللامة الكتابية ربع جزء .

(لحامسه) المشهور أن المنعة لأقسمة لها ، وقال ابن ابي عقل : قبل انه ادا كان له أمرأتان ممة واعملان فه أن يقسم لاحداهما ليلة وللاحرى ثلاث ليال عالات لله أن يتسروج منهن أربعاً ، والطاهر أنه لم يرد القسمة النواجية ، بل مراده أن وحه العنطة ليس لها الا بيلة واحدة والثلاث تصعه أبن شاء اما المشمتعة أو غيرها .

١) امرأة اعلان اي رائبه وكدا روحة انقطة وهي أيصاً عدائمة

وأما النشوز : فهوارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له .

فمتى ظهرمن المرأة أمارة العصيان وعظها ، قان لسم ينجع هجرها في المصحع .

قوله: وأما الشورَا) فهوارثفاع أحد الرَّوجِينَ عن طاعة صاحبِه فيما يحب له

هده عبارة علي س بابويه في رسالته ، فانها صريحة في كون الشوريكون من كل واحد من الزوجين .

وعبارة الشبح في البهايد؟ تدل على أنه مجتمى بالرجل ، لابه قال : وأما الشور فهو أن يكره لرحل المرأة وتبريد المرأة النبام؟ معه وتكره معارفته ويريد الرحل طلاقها ، وهذه العبارة تقتصي الحصار الشور في الرحل والالرم كون المبتدأ ؛هم من خبره وهوباطل.

و كدا فهمه ابن ادريس الوقال: قول ابن بابويه أقوى من قول الشيخ ، وهنو صحيح ، لان القرآن صريح في بسة الشور الى المرآة ، لقوله تعالى و واللاتي تحافون بشورهن فعظوهن ء أه الاية ،

۱) قال في المعباح : تشرت المرأة من زوجها مشوذً من بابي قمد وهمرب: همت زوجها وامتمت عليه . ونشز الرجل من امرأته تشوذًا بالرجهين : تركها وجفاها .

٢) الباية: ١٥٠ -

٣) تى دلتهاية د النقام سه

ع) السرائر : ۲۳۸

ه) سردة التناه : ٢٤

وصورته أن يوليها ظهره في المراش.

عن لم تنجع ضربها مقتصراً على ما يؤمل معــه طاعتها مالم
 يكن مبرحاً.

ولوكان النشوز منه فلها المطالبة بحقوقها .

ولوتركت معض ما يحب أوكنه استمالة حار له القبول.

وأما الشقاق : فهوأن يكره كل منهما صاحبه .

فاذا خشى الاستمراريعثكل سهما حكماً من أهله ، ولوامتم الزوجان بعثهما الحاكم ، ويحوز أن يكونا أحنيين

قوله : وصورته ان يوليها طهره في المراش

هددا أيضاً تعسيراسي بالنوية في برسبة و تمصح ، وفعال الشيخ فني المبسوط ، الهجران أن يعترل عن فراشها ، والحارة ابن الاريس الريس الحق الاحد على الاول ، فإن لم يتجع المسل إلى الثاني ،

قوله ، واما الثقاق فهوان يكره كل منهما صاحبه

الثقاق لعة الحلاف والعدود ، وشرعاً خلاف نقبع بين الروحين ويلزمه كواهة كل منهما لصاحبه (فالمصنف عرفه لكراهه كل منهما صاحبه ، لالا والله مع العلل في نقدير المصدر ، فهومن بات اطلاق اللازم على الملزوم

قوله: فان حشى الاستمرار بعث كل منهما حكماً من أهله ، ولوامتنع الزوجان بعثهما الحاكم ، ويحور أن يكونا أحبيين

١) النائم : ١١٧

٢) البسرط ٤/٨٢٢

٣) راجع التليقة البالغة ت

إ) سجم الدوا- والرصط : ظهرآثره

ما سائل:

(الاولى) ان المصنف جعل الناعث للحكم الزوجين ، وهو حلاف الطاهر من قول لاصحاب ب لناعث هو الحاكم و ددل عليه قوله تعالى والبعثو حكماً من أهله وحكماً من أهلها ا ا واله حاطب الحكام لقوله و قال حفتم شقاق بيهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهله وحكماً من أهلها و أتى بصميري الروحين عاشين ، وقو كان المرادكما قال المصنف لقال فينصب كل منهما حكماً من أهنه وحكماً من أهلها ، قان الانسان لايبعث أحداً الى تقله .

بعمقال بما بالنوية في الرسالة و لمقسع " بحيار الرجل رجلا والمرأة وحلا. وهذا لايدل على أنهما الماعثان ، لحواتر أن بريد ان الماعث هو الحاكم لكن لا بيعث الامن اختاره الزوجان ،

(الثانية) مع مناع الروحين من البعث على رأي البيصيف يحب على الجاكم دلك حسبة. وعلى قسول الاكثر ان الباعث هو النجاكم لانجتاح الى تقييده بالامتناع.

(الثالثة) قال المصنف بحور كوبهما أحيس، وهو المثهور عند الاصحاب وقس لايحور ، أما أولا فلطاهر الكناب، وأما ثابناً فلان الاهن أعرف بمصالح لروجين وأخلاقهما وما يصصنه المصلحة بسهما بحلاف الاحابب .

وقال المصنف في الشر شع كونهما من الأمن على الأولى، أما منع تعدر الأهل فلاكلام في جوال الأجانب حيثك ،

- ١) صولة النباه: ٢٥
 - ۲) المقتم : ۱۱۸
- ۲) التراثع ۱۸۸/۱

وبعثهما تحكيم لاتوكيل، فيصلحان ان اتفقا ، ولايفرقان الا مع ادن الزوج في الطلاق والمرأة في البذل.

والواختلف الحكمان لم يمص لهما حكم .

(النظر الرابع) في أحكام الاولاد .

قوله: وبعثهما تحكيم لاتوكيل ، فيصلحان ان اتفقا ولايقرقان الأمع اذن الزوج في الطلاق والمرأة في البدل، ولواختلف الحكمان لم يمص لهما حكم

منا فوائد ۽

(الاولى) عبل بعثهما تحكيم أوتوكيل ؟ قال الشبح فني المسوط (واس ادريس ا والقاضي فني المهدب بالاول ، لابه حاطب الحكام بالنعث وسماهما حكمين ولوكان توكيلا لتحاطب الروحين، ولابهما أنا الاصلاح فعلاه من غير استندان واسن لهما النفريق الاندبهما ، ولوكان بوكيلا لكان ولك تابعاً للوكالة ،

وقال القاصي في الكامل باك ي ، محتجاً بأن البصيع حق الزوج والماله حق للمرأه فليس لاحد لنصرف فيهم، الانادنوس على وحد التوكيل عدم الحجر عليهما ،

وفيه مطر، لأن كثيراً ما يحجرشرعاً على المالح الرشيد وتثبت الولاية عليه كالمماطل أ؛ والمعلس .

- ١) البيوط ٢٣٩/٤ ،
 - ع) البرائر: ۲۲۸
- م) مطله يدينه : اذا سوقه بوعد؛ لوقاء مرة يعد الحرى

(انثابیة) را الحکمین و رأیا الاصلاح مصلحه فعلاه من غیر افتقاد ای مراجعة والا لما کابا حکمین هدا حلف، ولانه بعدی قرن ارادتهما الاصلاح بالتوقیق فلایفتقر الی أمرزائد،

وأما الدرأيا المعريق أصلح ، فقال الأكثر بهما لايفعلاه الاسعد استيدال الرحل في الطلاق والمعرأة في المدل ، لدلانه روايه الحسى على الصادق عليه السلام () على ذلك .

وقال ابن حمرة ١٠٠ حعل الحاكم الإصلاح والطلاق اليهما أنفد مارأياه صلاحاً من عبرمر جعة، وال أطنق الفول لهما مربحر للفريق الأنفد مراحمتهما وهو حسن ، وهو مسي على ال نعثهما باحبيار الروحين والابهما، فال الألاق

أولا كالازن أحيراً . وتؤيد ذلك روايه سماعه عن الصادق عليه السلام " .

(الثالثة) لواحتلف لحكمان _ بأن رأى واحد الاصلاح حيراً ورأى الاحر النفريق حيراً _ لم بمص لهما حكم، لان مصاء حكم أحدهما ترجيح من عيو مرجح ، وانصاء حكمهما حسم بيس التقصس لاحتلافهما ، فلهم بنق الأعدم الامضاء ـ وذلك هوالمطلوب ،

الاصربعد على الاجربعد على المقد ١٩٤٧، المقد ١٩٤٧، على الاحربعد على الروية قال عال عصم عدا للاحراء الكتاب ـ رحمه عدا ساعت عدا لموضح لاكراب فسلالهشام بن لحكم مع معنى لمجالف في الحكس يصفي عمروان لعاص و الي موسي فأحمت المراده والهم المحكم من حسن ما وصف له اساب، عال لمحالف الاستحكيال القبر لهما الحكم كاما مريدين للاحلاج بين الطائعتين فقسال للاحلاج بين الطائعتين فقسال المحالف من أين فست عدا عال هشام على قرل الله عروان على الحكمين حمث يعاول وال يربد اصلاحا يروى الله بيهما على أمرواحد ولم يوفن الله بيهما علما أنهما لم يريدا الأملاج دوى ذلك محمد بن بي عبير عن هشام بن الحكم ـ انتهى حبير عن هشام بن الحكم ـ انتهى

٧) الهديب ١٤٧/٨ ۽ الكامي ٢/٧١٠

ولدالزوحة الدائمة يلحق به مع الدخول ومصى سنة أشهر مس حين الوطء ووصعه لمدة الحمل أو أقل ، وهي تسعة أشهر ، وقيل عشرة أشهروهو حسن ، وقيل سنة وهومتروك .

فلواعترىهاأوعاب عنها عشرة أشهر فولدت بعدها لم يلحق به. ولوأنكر الدحول فالقول قوله مع يمينه .

ولواعترف به ثم أنكرالولد لم ينتف عنه الا باللعان. ولواتهمها بالمجور أوشاهد زناها لم يحرثه نفيه.

ويليجق به الولد ولوعاه لم ينتف الاباللعان. وكدالواختلها في مدة الولادة .

قوله: ولد الروجة الدائمة يلحق به مع الدخول ومصى سنة أشهرمن حين الوطى ووضعه لمدة الحمل اواقل وهى تسعة اشهر، وقيل عشرة أشهر وهوحسن، وقيل سنة ، وهو متروك

منا فرائد :

(الاولى) للحوق الوقد شرائط ثلاث دا» اوطى، بسب عرباطل من عقد أوملك أوشهة ، دا ٧ هـ مصي سه اشهر قمار دامان حس الوطى، الى حس لولاد، ، ٢٠٠ ه عدم لجاور أقصى الحمل ، فيولم يحصن الوطى، لم يلحق ، وال تعلم عقد أوحصل وطى، وعقد واحاء لدول استه سم يلحق أيضاً ، وكذا لوحاء رائداً على السة وتحاور الاقصى لم للحق كل دلك احماعاً منا ،

(الثانية) هذه الشرائط عيرمجيصة بولد الدائم ، بل هي شرائط أنصاً لوبد السعة والديك بالروحة الدائم، المهم الألب بقال الها دياد حصلت في وبدايد ثمة "حقت ولوبدد ثم ينف الإنالندان،

ولورنی بامرأة فأحبلها لم يجز الحاقه به وان تزوج مها وكذا لوآحبل أمة غيره بزني ثم ملكها .

و لوطنق زوحته فاعتدت و تزوحت غيره وأثث بولدلدون ستة أشهر فهوللاول ،

ولوكان لستة فصاعداً فهو للاخير .

ولولم تتروج فهو للاول مالم يتجاوز أقصى الحمل ، وكذا ----بحلاف باني الاقسام فانها اد حصلت الشرائط في واحد منها لحق الولد لكن لونفاه أثم ولم يفتقراني لعان ،

(الثالثة) لأحلاف أن أقل مدة الحمل سنة أشهر ، ومستنده مالزم من نصى قولة تعالى وفضالة في قولة تعالى وفضالة في عامين عالى التلائين بقى ستة وهو المطلوب

طوأت باثولد ندون السة هن يحب نفيه أوبجور الحاقه ؟كلام الشيحين هي النهاية والمقمعة؟ يسدل على الثاني ، وقسال ابن دريس أ واكثر العقهاء بالأول .

وهو الحق، لابه ليس بولد له، ويسقط حكم الفر ش لحصول العلم ببحلاقه شرعاً . وأنصاً حدراً من احتلاط السب ومن الشبهة ووضع الميرات في عير موضعه ووجوب النفقة وغيرذلك .

- ١) سورة الاحقاف : ١٥
 - ٢) سرزة لقبان: ١٤
- ٣) الْمَقْمَةُ : ٨٤ : الْتَهَايَةَ : ٥٠ هـ
 - ع) السرائر : ۲۲۰

الحكم في الامة لوباعها بعد الوطء.

وولد الموطوءة بالملك يلحق بالمولى ويلزمه الاقرار به . لكن لونفاه انتهى ظاهراً ، ولا يثبت سِهما لعان . ولواعترف به بعد النقى ألحق به ، وفى حكمه ولمد المتعة . وكل من أقربولد ثم نفاه لم يقبل نفيه .

(الرابعة) لاحلاف عنديا أنه لابريد بده الحمل عن سنة، واحتلف في دويها فقل الشيخان" في النهاية والحلاف والمقتعة والبند فني حواب الموصليات والقاصي وسلار وابن ادريس" تسمة أشهر، ومستنده الرواية عن العند الصالح عليه البناء الما الحمل تسعة أشهر" وكذا رواء عنه عليه السلام عندالرحس بن الحيداح في المعلمة بدعي النحمل ستطرقهم أشهر، فانا ولدت والااعدت بثلاثة اشهرتم قد بانت منه"!.

ودل لتبح في بمسوط العشرة أشهر، و متحسه المصلف لكثرة وقوعه. وذكره سلار وابن حمزة دواية .

وأما السنة فمسوب الى المرتصى في الاستمار والعمل على الأول، وقام يعمل على العشرة الا حيف الرمي بالربا، كمن عاب عن روحته فولدت لعشره من وصفه قابه يلحق به والالرم لرمي بالرباس عيرتيش، قال العشرة و لا لم تكن اكثريه فهي كثيرة

- د) لتهاية مده ، الخلاف ٣١٨٠ ، المشمة : ٨٤ ، السرائر : ٣١٨٠ .
 - ٦) الكامي ١٠١/٦ .
 - ٣) الكافي ١/١٠١، التهديب ١٢٩/٨، القلبه ٢/١٣٠،
 - ٤) الميسرط ٨/٥٠٦

ولو وطئها المولى وأجنى حكم به للمولى ، فدان حصل فيه أمارة يغلب معها الطن أنه ليس منه لم يحزله الحاقه ولا نقيه ، بل يستحب أن يوصى له شيء ولا يورثه ميراث الاولاد .

ولووطتها البائع والمشترى فالولد للمشترى، الأأن يقصر الزمان عن ستة أشهر .

ولووطئها المشتركون فولدت وتداعوه أقرع بينهـــم وألحق بمن يخرج اسمه ويغرم حصص الباقين من قيمته وقيمة أمه .

ولا يحور نفى الولد لمكان العزل ، ولا مع التهمة بالزنمي . والموطوءة بالشبهة يلحق ولدها بالواطىء.

ولوتزوج امرأة لظنه حلوها من بعل صانت محصنة ردت على الاول بعد الاعتداد من الثانى ، وكانت الاولاد للواطىء منع الشرائط .

قوله : قان حصلت فيه امارة يعلب معها الطن انه ليس منه لم يحرّله الحاقه ولانعيه ، بل يستحب ان يوضي له بشيء

هذا قول الشنخ في النهاية () والقاصي و (س حمرة والشبخ بحيي، لرواية عندالله بن سنان عن الصادق علمه سلام (* فيقصية الانصاري الذي وحد مملوكه على بطن زوجته .

وتوقف في دلك المصنف فيعيرهد لكناب، و لعلامة " لايه اما أن يكون

د) لايمة داه

٣) الكامي ٥/٨٨٤ ، التهديب ٨/١٧٩ ، النفيه ٤٠.٤٣ .

٧) الترامات النقيد الرابع في الولادة.

ويلحن بذلك أحكام الولادة ، وسنمها استبداد النساء بالمرأة وجوباً الامع عدمهن ، ولابأس بالزوج وال وجدن .

ويستحب غسل المولود، والاذان في ادنه اليمني، والاقامة في اليسرى، وتحيكه بتربة الحسين عليه السلام، وبماء الفرات، ومع عدمه بماء فرات ، ولولم يوحد الاماء ملح حلط بالعسل أوالتمر. ويستحب تسميته الاسماء المستحسنة ، وأن يكيه.

ویکره أن یکنی محمداً بأبی القاسم ، وأن یسمی حکماً ، أوحکیماً ، أوخالداً ، أوحارثاً ، أو مالكاً ، أوضراراً .

ويستحب حلق رأسه يوم السابع مقدماً على العقيقة، والتصدق بوزن شعره دهباً أوفصة ، ويكره القبازع .

ويستحب ثقب أذنه وحتانه فيه ، ولوأحرجاز .

ولوبلغ وجب عليه الاختنان.

وخفص الحارية مستحب، وأن يعق عنه فيه أيضاً. ولاتحزىء الصدقة بشمنه، ، ولوعجر توقع المكنة

سب الالحاق موجوداً أولاً، فمن الاوليجب بحافه ومن الثاني يحرم ولاواسطه بينهما .

قوله : وَانْ يَعَقُّ عَنْهُ فَيِهِ أَيْضًا .. الْيَ أَخْرُهُ

هذا عطف على المستحبات يوم السابع ، وهو مذهب الشيخين (أوانس الدريس) ، لأصالة التراءه وحمل ماورد على شدة الاستحباب .

١) المقتمة : ٨١، الخلاف ٢٦٣/٢ ، المراثر : ٢١٨ .

ويستحب فيهم شروط الاضحية، وأن تخص القابلة بالرجل والورك ، ولوكانت ذمية أعطيت ثمن الربع .

ولولم تكن قابلة تصدقت به الام ، ولولم يعن الوالد استحب للولدادا بلغ ولومات الصبى في السابع قبل الزوال سقطت ، ولومات بعد الزوال لم يسقط الاستحباب.

و يكره أن يأكل منها الوالدان ، وأن يكسرشيء من عظامها ، بل يفصل مفاصل الاعضاء .

ومن التوالع ؛ الرصاع والحضالة . وأفصل ما رضع لبن أمه .

وقال السرتصى و با ن الجيد بالوحوب، لظاهر الروايات، كقوله صلى الله عليه وآنه وسلم : أهريتوا عنه دماً ، والامنز بلوحوب. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : كل موثود مرتهن بالعقيقة؟ وعير ذلك .

قوله: وافضل ما رضع لبان امه

قال المحوهري؛ اللنان دالكسر كالرصاع ، يقال هو أحق طان أمه ، قال الى السكيت: ولايقال بنس أمه ، ابنا اللس الذي بشرب ، وقال الحريري: العبوات أن يقال ارتضع طابه لان اللس هنو البشروب ، واللبان مصدر ولابه » أي شاركه في شرب اللبن .

و مماكان أفصل لان لسها وفق لمراحه لتعديته مه وهوفي الرحم لماكان دمأ.

۔۔۔ ۱) مس ابی داود ۱۳ - ۱، صحیح البحاری۔ شرح لکر، سی ۱۶۲۲ ،کتر انسال ۱۲۱/۱۲ ، مس این ماحة ۱۰۵۷/۲ فی بعضها: کن عملام مرتهی بعیقته

٧) الكاني ٢/٤/١ ، التهديب ٢١٢/٧ ، النف ٢١٢/٣

ولاتجبرالحرة على ارضاع ولدها ويحبرالامة مولاها . وللحرة الاجرة على الاسان اختارت ارضاعه . وكذا لوأرضعته خادمتها .

ولوكان الاب ميناً ، فمن مال الرضيع .

ومدة الرضاع حولان ، ويحوز الاقتصار على أحــد وعشرين شهراً لاأقل ، والزيادة بشهر أو بشهرين لاأكثر .

ولا يلزم الوالد أجرة ما زاد عن حولين .

وأما اللباء بكسرالها، وفتح النبل ومد اللام وهوأول اللبل في النتاج فعال العلامة فسي القواعد الله الام تحدر على ارضاعه ، لان الولد لايعيش بدونه . وثبعه الشهيد في بعض تصانيعه .

وهده العباره تدل على الوحوب سع أنه قال . ولها الاحرة عنه .

وفيه نظر ، لانا نسبع أن الولند لايعيش ندونه أولا ليكون واحبأ عليها ، وبمتبع استحقاق الأخرة على فعل الواحب ثانياً ، اد هنبو خلاف المعهود من قواعد الشرع .

قوله: ولاتجبر المرأة على ارضاع ولدها ويحبر الامة مولاها وللحرة الاجرة على الاب ان اختارت ارضاعه

ها منائل ثلاث :

(الاولى) الدالحرة لاتحبر على ارضاع ولدها، وهدو طاهر، لعدم وحويه عليها، للاصل ولقوله تعالى ه و لا تعاسرهم فسنرضح له أحرى ١٤، ولو كال واجبأ عليها لم يقل قسترضع له أخرى .

۱) المواعد، انفصل الثالث في الرصاع من المقملة الرابح في الولادة .
 ٧) سورة الطلاق: ٦٥

(الثانة) أن لامة يحرهما مولاها على الارضاع ، لاسه مفعة من منافعها المملوكة فجارله الاجبار .

(الثانة) أن الحرة أوا اختارت رضاعه ولم تشرع لها الأخرة على الأن ، لأن ولك من لوارم عدم الوحوب وبه قال نشيخ في النهابة واثناعه والمرتضى وابن أوريس الم

وقال في المسوط أن تكانت في حيانه لا يستحق أجرة، لان منافعها مستحقة له نعفد البكاح ، فلا يصبح عقد الأخاره عليها، كالأخير المحاص فانه لو استأخره المستأجر لذلك العمل ثانياً نظل ، فكذا هنا . أما الدكانت باثنة عنه فيحوز عقد الأجارة عليها للارضاع وغيرة ، لابها ملكت منافعها بالبيونة .

أجدات العلامة! بالسم من ملكه جميع منافعها ، بل وجدوه الاستمتاع لاعير ، ويؤيد دبك الاصل وطاهر قوله بعالى وفات أرضعن لكم فآبوهن أجورهن الله فابه لم يقرق بين كونها في حباله أولا ،

وهدا جو آپ حسن ،

ان قب الله و دالك لحميع منافعها ، ولهذا واجمت بعملها عليه وكان له منعها من الحرواح من بيته .

قلت : مصلح الملازمة بين وجوب المقة ومنث الصافح ، لا يفكاك كن منهما عن الاجر، فان القريب مجب بفعه والاسلام صافعه ، والاحير الحاص يملك صافعه والا تجب نعقته ، والذا كان كذلك فلادلالة .

ولاسلم أنصاً "ل المنع من الحروج يستلزم منك المنافيع حمية ، بل ولك

١) انهایة ۱۲ م اسر ار ۱۸ ۲۲۸

T1/1 Daniel (Y

٢) المختلف ۽ الجره الخاصي ٢٦

ع) سونقالطلاف : ٢

والام أحق بارصاعه اذا تطوعت أو قمعت بما تطلب غيرها ، ولوطلبت زيادة عن ما قنع غيرها فللاب نزعه واسترضاع غيرها.

لارم تملك الاسمماع مطلعاً بحيث لا العص رماماً ولامكاماً .

قوله: والام أحق بارضاعه اذا تطوعت اوقبعت بما يطلب غيرها، ولو طلبت ذيادة عما قبع غيرها فللات ترعه واسترضاع غيرها

هنا أقوال:

(الأول) مادكرد المصنف واحباره العلامة ' وهو كونها أحق بالولد منع تبرعها أورضاها بما يرضى به العيروالأكان للاب الراعة ، سواءكانت في حباله أو بالثة منه .

(الثامه) قول الشيح (المال الحكم المدكور بحمص بالناشة عنه ، بناء على مدهيه ، وهو عدم جواز استيجار من هي في حياله .

(الثالثة) قول ابي حامد من الشافعية أسه ليس للاب بقله عن الام لا اذا المتحت من لارضاع ويترمه أحره المثل اد لم سسع، واحتج بموله بدلي دفان أرضعن الكم فأتوهن أحورهن عائم، فابه تمالي أوجب لهن الأجره اذا أرضعته ولم يقصل بين وجود الدسرعة وعدمها، فلانحور بقلة عنها الى المسرعة

وقواء ابن اوريس،

وأحاب الشيح الصعت، ولبس السراع الدرة ادا ارصعت، ولبس السراع ابه ال فيما ادا أرادت ارضاعه الاحرة هل يحور أحده منها ودفعه الى المتبرعة أم لا؟

١) انقو علم، العصل الثالث في ارض خ من المقصد الرامع في الرلادة

٢) البسوط ٢/٨٢ ، ٢٧

٣) مورة الطلادة به

٤) البسوط: ٧٧

وأما الحضانة :

ثم احتج نفونه تعالى وفان تعاسرتم فسترضع له أحرى: `، فانها اوا طلبت الاجرة ويريد أبره عدمها فقد تعاسرا .

قلت الاس حامد أن يقول ، المراد من قوله ودن أرضمن لكم » ان أردن الارضاع نكم ، ومن قوله و وان تعاسرتم » أي فسي الارضاع وعدمه ، أي ان المسعت من الارضاع فسترضع له أحرى ، لابها ادا طلبت الاحرة .

قان قال الشبح حمل الأرضاع على رادته مجار والأصل الحقيقة . فلابي حامد أن بقول: لمحار لابد من اربكانه عندكم أيضاً ، لان الأجرة عندكم يلزم بنفس لعقد ولا يتوقف على العمل، فاد أجريتم و أرضعن ۽ على طاهره فرمكم أن تقولو : إن الأحرة لا تستحق الانكمال العمل وليس ذلك مدهماً لكم .

وللشيخ أن يجيب: ان لروم لأجرة دود لارصناع لا يستلرم عدمه قبله الا ساليل الحطاب ، وليس محجة عددنا ، والتعاسروان احتمل كونه في الارضاع فكذا يحتمل أن يكون فسي الاجرة وكميتها، فليحمل علسي المعتيبن معادفها للترجيح من غيرمرجح وحملا لكلامه تعالى على أكمل العوائدكم قال صلي الله طيه وآله وسلم : أوتيت جوامع الكلمالا.

قوله : واما الحضائة

هيلعة منحصن؟ بيصه يحصنه: اذا ضمه الينفسه تحت جباحه، وكذبك

٢) سورة الطلاق : ٦

٢) صحيح المحدى ـ شوح لكرماني ١١٧/٧٤ ، وفيه : نعث بجوامع لكلم

٣) الحصن ما دون الابط إلى الكشح، واحتمست الشيء جعلته في حصني ، والجملح حصان مشال حمل واحتمل ، ويعدى الى المعمول الثاني بالهمرة فيقال - احصنت الطائر البيض : إذا جثم طية .

قالام أحق بالولد بمدة الرضاع اذاكانت حرة مسلمة وادا قصل فالحرة أحق بالنت الى سبع سنين ، وقيل الى تسع سنين، والاب آحق بالابن.

المبرأة ادا حصشت ولدها، وحاصله الصلى اللي تقوم لليه في ترسم.

وشرعاً الولاية وسلطنة تستحمه الأه مدة معلومة ، فسع احتماع الروحين لأكلام في كون الولد سهما نحيث يقوم كل منهما بند يجب عليه في تربيته ، ومنع افتراقهما وتنتزعهما فني تولي أحواله وتربيته ، فال كان بابعاً رشداً فأمره الني نفسه ينصم الى من شاده سواءكان دكراً أواشى، الأله يكره للانشي معارقة أمها حتى نتروح ، والكان بعد في الطفوادة فسيأتي بقضيله .

قوله: فالام أحق بالولد مدة الرضاع أذا كانت حيرة مسلمة، فأذا فصل فالحرة أحق بالنتت ألى سبع سنين ، وقيل التي تسع سنين والاب أحق بالابن

الام أحق بالولد مده الرصاع بلا حلاف دكراكان أوأنثي ، أدا ادا فصل فنيه أقوال :

(الأول) مااحتاره المصنف ، وهو مدهب الشيخ في النهابة؟) والقاصي في الكامل وابن حمزة وابن ارزيس؟.

۱) قال می انسانت و ما دلحصابه همی بصح لحا، ولاية علی العص والمجبون لعائدة تربیته وما بتعلق بها می مصحبته می حفظه ، و حطه فسی سربره وزیده و کجله و دهمه و منظیمه وغسل حرفه و ثب به و محو ذلك، و هی ، لاشی ألبی منها بالرجی لمرید شفتها و حلقها المحد لذلك بالاصل .

٢) التهاية : ١٠٠٠ السرائر: ٢١٩٠

(التدبي) قول المعيد ان الام أحق دلست الي تسع ،

(الثالث) قول لشيخ في المسوط والحلاف أأ الد الام أولى بالولد الى أن يصدرهميراً ، وهو سنخ سين أوثمان ، واذا صارهميراً فالذي رو ه أصحاماً أن الاب أولى بالذكروالام أولى بالانتى ،

(لر سع) قول ابن نابويه المرأة أحق بالولد مالم تتروح .

(لحامس) قول اس الحديد الام أحق دنصبي الى سنع سبين، ولوحاورها وهومدود كان حكمه حكم الطفل في استحفاق لام ياد، وأما الست فالام أولى بها مالم تتزوج الام .

(السادس) قول القاصي في المهدب؛ الأم أولى لى أن يمير، وبعد التمير الأم أولى أيضاً بالأس الى مسلع سبين وبالست الى تسلع .

واعلم أدالملاءه؟ أمى نقول لشبح في النهاية كما أفنى به بمصنف جمعاً بين الروايات ، والا فليس ثم رو ية صحيحه صريحه نقول من هذه الافول .

والتحقيق أن بقول: لاشك أن الباري صبحاته تعلقت هنايته بتربية الولد عبر نمسر ، ونهذا أن كلم قرنت حاجته الى الدربية برند الله في محنة الانوس له ونقد رنقصال الحاجة اليهما ينقص محتهما له ولارب أن محنة لام للطعل أكمل وأريد من محنة الاب، وليس ثم حكمة للك الريادة الاللتربية ، فكون تلك لريادة المرجحة لحصابة الام وحبشه بكون قول الشبح اللهي المسوط والحلاف قربأ الى الصواب بل هوأولى بالصواب .

AT TAKEN ()

٢) البسوط ١/٩٦٠ العلاف ١/٢٨

٣) الموعد، لعمل أربع في الحصالة من التقصد فربع في الولادة
 ٤) داجع التعليقة المالفة آلمأ .

ولو تزوجت الام سقطت حضانتها .

ب قلت: روى داود بس الحصيل عن الصادق عليه السلام أنه قال: لولد في الرصاع هو بس الأنويل بالسوية ، فادا فظم قالات أحق به من الأم¹¹ ، فادا مات لاب فالام أحق به من المصنة ، وهي صريحة بأن الاب أحق بمه من الأم بعد الفطام ،

قلت ؛ ليس فيها أن الاب أحق الحصابة ، وحيث للمتمل أن يكون الاب أحق بالولاية و لاعاق و للأديب و لتعليم لاالحصابة .

قوله : ولوتزوجت الام سقطت حصابتها

هذا مما لاختلاف فيه ، واستقل الشبيع عليه برواية خفص بن عباث هس الصادق عليه السلام، وكذا رواه عن المنقري عمن ذكره، ورواه أنصاً الوهو لرة عنه عليه السلام : الام أحق بحصابة النها مالم تتروح") .

وكذا رواه عبدالله بسن همر أن أمرأة قالت بارسول الله أن أبنى هذا كان له نطبي وعاء وثدبي لسه سفاء وحجري له جواء وأن أناد طبقني وأراد أن ينترعه مني فقال لها السي صلى الله عليه وآله وسلم : انت أحقي به مالم تنكحي¹⁷.

ارًا مرفت هذا فهنا قوالله :

(الاولى) أدا بروحت وطلقه روحها الثاني باشأ هل تعود حصيتها أم لا؟ قالالشيخ في المسوط والحلاف بعم الدوقال ابن أدريس * الالحروح الحقاعمها

١) الكافي ١/٥٤، العلية ٢٧٤/٠ النهديب ١/٤ ١٠ الأستصار ٢٠٠/٠ .

٢) الكامي ١/٥٤، لعليه ٢٧٤/٣ ، التهديب ١٠٥٨، الاستصار ٢٠٠٧٣

٣) كنز السال ٥/ ١٨٥ .

ع) البسرط ٦/١٤ ، العلاق ٣/٣٨

ه) السرائر : ۲۱۹ .

ولو مات الاب فالام أحق بسه من الوصلى . وكذا لوكان الاب مملوكاً أوكافراً كانت الام الحرة أحق به ولو تزوجت . فان أعنق الاب فالحضانة له .

(النظر الخامس) في النفقات:

وأسبابها ثلاثة: الزوجية ، والقرابة ، والملك .

بالترويج فعوده يحتاج الى دلبل وليس ، ولابه صلى الله عليه وآله وسنم جعل الترويج عاية استحقاقها في الحصابة ، فلا حصابة بعدعاينها .

والاول أولى، لان المقتصي للحصاءة وهي التربية ــ والحاجة الى التربية باق والماسع وهو الترويح يرتمع ، فكون الحصاسة عائدة بالصرورة ، وهو المطلوب فقد وجه الدليل .

(الثانية) كما ترول الحصابة سرويح الام كدا ترتفع بنقصها، بأن تكون كافرة أوأمه و لاب مسلم أوجر، وكدا بالعكس لوكان الاب كافرا أورقاً و،لام مسلمة أوجرة فهي أولي، ولوحصل الاسلام أوالحرية من كل منهما عادت حصابته.

(لتالثة) إذا ابتقلت الحصابة الى الآب أما لترويع الأم أولا بقصاء المدة لم يمنع من الاحتماع بأمه ، فالدكر بدهب إلى أمه والبت تأتي أمها اليها من عير اطالة والااساط في بيت مطلقها ، وكذا تومرض الولد لم تسبع الام من مراعاته [اعادته ك] وتمريضه ، وال مرضت هي لم يمنع ولدها من التردد اليها ذكراً كال أواشى والموت كالمرض بل هو أولى بالحضورفيه

قوله: ولومات الآب فالام احق به من الوصى ، وكذا لو كان الآب مملوكا اوكافرأكانت الام الحرة احق به. ولوتزوجت الام فان اعتق الآب فالحضانة له

هنا فوالد ۽

(الأولى) قد تقدم أن الترويح رافع للحصابة لكن مع وجود الآب ، أما مع موته فهي أولى، لأن المقتصى لها ... وهو الامومية ... موجود والمابع ... وهو وجود الآب ... مرتقع فتكون أولى .

(لثانية) قد بينا أن الام المسلمة الحرة أولى بالولد مع كفر لاب أورقه ، وتقول هنا أيضاً : هي أولى وان تروحت؛ لما ذكرنا من الحجة ، وترواية داود الرقي عن الصادق عليه السلام قال : سأله عن امرأه حره بكحت عبداً فأولدها [- الى ان قال -] : وقال : انا أحق بهم متك ان تروحت ، فقال ليس للمد أن يأحد منها ولدها وان تروحت حتى بعنق هي آحق بولدها منه ماذ م مبدوكاً، فإذا أعنق فهو أحق بهم منها الا

(الثالثة) ادا فقدت الأم فالحصابة للاب أولمن يحتاره ويسعي له أن يحتار من يمت الى الولد من حهة الأم من لساء كالاحت والحدد والحابه دون عصباته . و كذا لوفقد الآب يسغي للوضي أو الحاكم أن يحتار من بمث الى الولد من جهة الأم أيضاً من الساء لاالمصبات ، لأن البي صلى الله عليه و آله وسلم حكم لحالة بمت حدره بالحصابة دون على عليه المسلام و حعفر ، وعلى دليك

(الرابعة) لووحدت الاحت من الانوبين فهي أولى من الاحت لاحدهم، و ولوفقدت ووجدتا فهل لاحث سالات أولى من لاحت من الام؟ قال الشيخ؟ في لمسوط والحلاف بمم ، قال ، ولوقالها انهما سواه ويقرع بينهما كان قوياً .

يأن الخالة ام^{(٢} .

١) الرسائل ١٨١/١٥ ، الكامي ٢٥٥٦ ، التهديب ١٠٧/٨ ، الاستيمار ٣٣١/٣

٢) الرسائل ١٨٢/١٥.

٣) البيوط ٢/١٤٥ المقلاف ٢/١٨

وقال السن الجليد ؛ قرامة الام أولى بالانثى من قرابة الاب ، لقصية بلت حمرة وتوقف فيه العلامة .

وقول بن الحيد ليس بعيداً. لان الام أو لي من الآب، قان فقد فمن يمت بالام أولي .

(الحامسة) قال الشيح في المسلوط : ادا لم تكن أم ولارجال من القرابة فكن امراً و هي أولى بالميرات فهي أولى بالحصابه ، والد بساويا فسي الدرجة ولامرية فهسو بسهما ، كأحتين متساوينين أوحالتان أو جدتين فيقرع سهما ، وقال ، والعمة والحالة سواء فيقرع بسهما ، وأم الاب أولى من الحالة .

وقال المعبد": ادا مات الآب قامت أمه مقامه في كفالة الولد، فان لم تكن له أم و كان له أب قام مقامه في دلك ، فان لم يكوما كانت الأم التي همي الجدة أحق به من البعداء ،

وقال اس دريس" مادكره الشيخ من تحريحات المحالفان ، ومعظمه قول الشامعي ، وبناؤهم على القول بالعصمة ، ودلك عبدا ساطل ، ولاحصابة عبدا الأ للام بفسها وللاب ، وأما عبرهمما طيس لاحد عليه ولاية سوى الجد من قبل الاب خاصة .

ومادكره ابن ادريس حق لكن اداآلت الولاية الى الحد للاب فمع عدمه فالى الوصي ومع عدمه فالى الحاكم ، وحبيد بنعي لكل من الاب والحد والوصي والحاكم أن يحار للحصابة من يصلح لها ، ويستحب له تقديم قرابة الام، لان في قول بنني صنى الله عليه وآله وسلم في ست حمرة يماء الى دلك. ومنع عدمهم بحتار من يراها أصلح شفة وأمانة ودبابة ومحبة ، ولااعتبار

البسوط ۲/۳۶ .

٧) البقعة : ٨٠ .

٣) البرائر : ٢١٩

أما الزوجية فيشترط في وجوب نفقتها شرطان :

العقد الدائم ، فلا نفقة لمستمتع بها . والتمكين الكامل ، فلا نفقة لتاشرة .

ولو امتنعت لعذر شرعى لـــم تسقط كالمرص والحيض وفعل الواجب ·

أما المندوب: فسان مستعها منه فساستمرت سقطت نفقتها ، وتستحق الزوجة النفقة .

بمراتب الارث والالكان الاح أولى من الحانه وليس

قوله: أما الزوجة فيشترط في وحوب بمقتها شرطان: البقد الدالم فلا بمقة لمستمتع بها ، والتمكين الكامل فلا بمقة لناشزة . ولوامتبعث لعدر شرعى لم تسقط كالمرض والحيض وفعل الواجب، اما المبدوب فان منعها منه واستمرت سقطت نفقتها

هنا قوائد :

(الأولى)ان المراد بالمكس النام هوطاعتها لروحها عند طاب منظر تها قبلا أوديراً أي وقت أراد وأي مكان أراد منا بحورفيه الاستمتاع شرعاً وعرفاً ، فنو طلبها في حال يصاد فعل لواحب المصيق أو الموسع المأدون في الشرع فيه منا ينظله المناشرة وامتحت لم تحرح عن التمكين ولم تسقط بعقتها، وكذالوطلب ذلك في ملاء من النامن أوحيال يستدكف فيه من ذلك أوهي مويضة مرضاً تصوه المباهرة ،

(الثالثة) هنان التمكين سب كالعقد أوشرط والنسب هنان العقد ؟ تردد فيه

البصنف في الشرائع ` ، والعلامة في القواعد"؛ استشكله، والمنشأفيهما واحد، وهواحتمال النص لكلا الامرين .

وتطهر الفائدة في أمور:

منها: أنه أذا احتلما في النشور فان قلنا التمكين شرط فعلى الزوج البيبة لانه يدعي حسلاف الأصل ، وأن قلنا ربيه مسب فعليها البينة لأن الأصل عسدم التمكين .

ومنها: انه ادا عقد ولم يدخل ومصت مدة على ذلك وهي ساكتة تحب عنيه المفقة على تقدير لشرطية لعدم العلم سشورها، وعلى تقدير السنية لاتجب لعدم العلم بالتوكين أوطلبها. الى عير دلك من العوائد.

(الثالثه) قال لشيح؟ في المسوط والحلاف وابن الحيد الصعيرة لابعقة لها سواء كان روحها صعيراً أو كسراً. واحتاره المصنف في الشرائع؟ قال: وان أمكن الاستمناع بها مما دون الوطيء، لابه استمناع بادر لايرعب فيه عالماً.

وفيه نظر، لانه، اذا كانت في حصل روحها يستمتنع بها يما دون الوطائ فقد مكنت من نفسها، اذ لانعني بالدمكين الاطاعته وقد حصلت ، وانتباع الوطائ ع فدرشرعي كالمرض، وظهر عبارته هنا يدل على الوجوب، لابه قال و لوامتنعت لعدرشرعي لم تسقط » ، وهذا فذرشرعي ،

وقال العلامة أن لا تجب المعقة أن جعلنا التمكين شرطاً. وهويدل يمفهومه

١) الثرائع ١٩٠/٣ .

٢) القراط: المقصد المقامس من كتاب التكاح .

٣) لسوط ١٢/١.

ع) التراثع ٢/ - ١٩٠

٥) المختلف ۽ اليزه الخامس ٢٩

ولو كانت ذمية أو أمة وكدا تستحقها المطلقة الرجعية دون البائن والمتوفى عنها زوجها الا أن تكون حاملا فنثبت نفقتها فسى الطلاق على الزوج حتى تضع، وفي الوفاة من نصيب الجمل على احدى الروايتين.

على الوجوب إن جعل سبياً .

وفيه نظراً بصاً، لان الصعران كان عدراً شرعباً فالنفقة لارمة على لتقديرين، وان لم يكن عدراً شرعباً لم تكن لارمه على التقديرين .

واحتاراب ادريس وحوب النفقة ، وهوقريب مع التمكيل من طرفها .
ولوامكس الفرص ... بأن كان الروح صغيراً وهي كبيرة .. قال الشيح اللامنة لها لاصالة البراء ، ولان الصلى ليس أهلا للاستماع فلا أثر اللتمكيل في حقه لان التمكيل شرطه الامكان .

وقال اس الحيد: تحب الدقة ، لان الأمكان من طرفها متحقق والمد مدار من جهته فلم تسقط ، كما لو كان الروح كبيراً وهو عائب أو مربص أومجرم ، ولان الشمرط اما عسلم البشور أو حصسول التمكين ، و كلاهما متحقق مس جهتها فتحب لها المعقة ، وهو الاقوى ، واحتاره المصنف فسي لشرائع المعد استثكاله .

قوله: وكذا تستحقها المطلقة الرحمية دؤن البالسن والمتوفى عنها روجها ، الاأن تكون حاملا فتثبت تمقتها في الطلاق على الروج حتى تضع وفي الوفاة في نصيب الحمل على احدى الروايتين

٤) البرائر: ١٣٧٠.

٢) البسوط ٢/١٦.

٣) الشرائع ٢/١٩٠٠.

لماكان العلة في وجوب النفقة على الروح هو تملطه على منافعها في حميح أرمان المكان النفاعة بها ، فكلما وحدت العلة وجيت النفقة ، كالمعتده رجمياً فان له الاعتراض عليها ممطالبة نفسها عبد الرجعة فني حميع رمسان العده ، وكلما النفت كما في النائل التفي الوجوب ، وتحرح من ذلك صورتان :

 لا وأبيء - المعتلفة بالبأ اداكانت حاملا ، بليص على ذلك، ولدحوالها في هموم و وأنعقوا عليهن حتى يضعن حملهن وال.

د التابي عبد الحامل المتوفى عنها روجها، وفيها روابنان : احداهما لانفقة وهي دوايه حماد عن الحلبي عبس الصادق عنيه السلام قال في الحلبي المتوفى عنها روجها : انه لأنعمه لها⁷ ، ومثلها رواية ابي الصناح عنه عليه تسلام أيضاً ⁷، وأفي نها المعيد في المقمه و بن ابي عقيل والشيخ في الحلاف (1 .

وثانيتهما وحوب النفعة من مال الحمل، وهي رواية محمد بن العصيل عن ابن الصاح عن الصادق عليه السلام قال: المرأة الحملي المتوفي عنها روجها ينعق عليها من مال ولدها الذي في بطنها^{ه)}.

وأنتى بها الشبح فني الهايه "ا والتقي ومن سابعهما ، واحتبار المصنف والعائمة " لاول، وعليه تصوى لاشهار الرواية به ولاصالة البراءة من لوجوب.

۱) سردة الطّلاق د ۱۰ .

٣) الكاني ١/٤/١ ؛ التهديب ٨/ ١٥١ ؛ الأستيمار ١/٩٤٩ .

٣) الكامي ١/ ١٥٠٥، التهقيب ١/ ١٥٠٠، الاستيمار ١/ ١٤٤٠

٤) الخلاف ١/٧٥

ه)الكامي ١١٥/٦ ، التهديب ١٨٧٨ ،

०१५ :६५३। (५

لقراعد في الرابع من المقصد المانس من كاب النكاح ، المحتلف ، الجرم الخامي من ٩٧

الزا عرفت هدا قهما فوائد :

(الاولى) هل دمقه في الحامل المطلقة ماثماً للحمل أولها ؟ احتار الشيخ في المسوط الاول للدوران ، فإن الوجوب و ثر مسع الولد وحوراً وعدماً ويقاس ماقبل الولادة على ما مده، فإنه لاحلاف في أن المقة للولد بعد الولادة وليس لها ، وكد قبلها لوجود لولد فني الحالس ولنص الاصحاب على أنه يتمق عليها من مال الحمل ، وتبعه القاضي .

وقال آخرون دائاتي ، واحتاره اس رهرة لعدم وخوبها على الجد مع فثر الآب أوموته ، وأيضاً لوكانت للحمل لسقطت بيساره اما دالارث أوبالوصيه له وقبول الآب ، واللازم ناطن فكدا المسروم - ونظهر فائده المخلاف في صور :

و كان الروحان مبلوكين، فمن قال النفعة للحدل كانت على سيد الوالد
 ومن قال النفقة لها كانت على سيد الروح أو في كسبة عنى الحلاف.

و ٢ ع لو كان الروح عبداً وهمي حره ، ومان قب لنحمل فالمعلم عبى أمه ،
 والافعلى السيد أوكسيه .

و ۴ ع لوأحل بالنفقة فإن قلبا للحمل لاتفضى والأفصيب.

(الثانية) نوادعت البائس الحمل قس منها ، لانه أمر لايندم الامن جهتها ، سواء كانت ثقة أولا. ولكن لاينجب الدفيع الايومأفيوماً، فان طهر صدقها فلاكلام والا استنيدت لطهورعدم استحقاقها .

(تثالثة) الحائل المتوفى عنها روحها لالعنة لها، قبل السيانقط ع العصمة بينهما بالموت .

وفيه نظر، ادلو كان كدلك لما حارله، تعسله احبياراً، ولما كان كصها عليه لوماتت، و للازمان باطلان فكدا المدروم. والاولى أن نقول. لووحست لكان

١) البسوط ٢٨/٦

ونفقة الزوحة مقدمة على مقة الاقارب وتقضى لوفاتت. وأما القرابة : فالنفقة على الابوين والاولاد لارمة . وفيس علا من الاباه والامهات تردد ، أشبهه : اللروم

محمها ما دمه السيت و هو باطل لامه لادمة له بعد موته ، أو التركة وهو باطل أيصاً لامتقالها الى الوارث فسلا وجوب . وأيصاً امها مؤدية لواجب عليه، فسلا تستحق هوضاً عليه .

قوله : وسقة الزوجة مقدمة على نسقة الاقارب ، وتقصى لوفائث

لما كانت بعقة الروحة أقوى لكوبها تبحث لها مطلعاً ... أي عبية كانت أو تقيرة ولكوبها جراء منال المعاوضة الا النكاح عقد معاوضة ... احتصت بهائين الحاصتين والاولى كوبها مقدمة على بعقة الفريب كما يقدم الدين على الصدقة ، و التابية وكوبها تقصى كما تقصى الحقوق الواحنة مطبقاً. بحلاف بعقة القريب، بابها لمد الحلة أولا تقصى بعد وقتها والراب ماعلقت عليه .

بعم أو أمر المنفق والحاكم الفريب ببالاستدابة لبند خلته وحب القصاء وكانت مراحمة لنفقة الروحة، بل للديون في توريع مال المعلس وتركة الميت . قوله: وقيمن علا من الاباء والامهات تودد أشبهه اللروم

نعق لاصحاب على وحوب الابماق على الاباء والاولاد، لتو اتر الاحاديث ودلالة الكتاب على ذلك ـ

وهل دلك مختص بالفريب من الصنفين أم لا ؟ تسرود المصنف والعلامة"،

١) الناة بقتم الناء: التقرو الماجة ، والخليل : القير .

لقو عد، الفصل الثاني من المقصد المحامس في النفقات من كتاب النكاح .

ولا تجب على غيرهم مس الاقارب، بل تستحب و تتأكد في الوارث .

ويشترط فيالوجوب الفقر والعجز عن الاكتساب.

فيه ، والمستأمن أنه تعالى سمى الأجداد آناء في قوله و منه أبيكم ابراهيم ها وقوله ، والمستأمن أنه تعالى سمى الأجداد آناء في وقوله ، والناء الاب ابناء في قوله وينبي آدم ، وياسي اسر ثبل ، والاصل في الأطلاق المحتبقة ومن امكان ارادة المجاد في الاطلاق ، لعندق النفي السدي هو من دلائل المحاد ، ويعصد الثاني اصالة البراءة .

والأولى الاحبياط وحصول الحاحة لمقتصية للوجوب مع صدق المعمى الدي لاجله وجب لايماق ، ولدلك احتار المصنف اللزوم .

قوله: ولاتجب على غيرهم من الاقارب ال تستحب وتتأكد في الوارث الاقرال في وحوب لابدق على القريب ثلاثه لاعبر . و لاول قول اكثر الامامية والشاهبة أنها على العمودين لاعبر كما نعدم ، و التابي ، قول الشيح وأبن حسن وهو كل وارث، و الثالث ، قول ابي حبمة كل دي رحم ولم بقل به أحد منا.

والحق الأول ، لاصالة البراءة ، وحمل ماورد على شده الاستحاب ، لما جاء من الحث على صلة الارحام .

قولمه : ويشترط في الوحوب المقر والعجز عن الاكتساب

- ١) سولة الحج ٧٨ .
- ۲) سودة يوسف: ۲۸.

قبل كان يسمي أديقول أبضاً و وقدرة المنفق على الانفاق ، وولك لانه مع تساوي لسمق والمنفق عليه في العجر لوكلف أحدهما بالانفاق على الإحرارم الترجيح بلامرجح أوتكليف مالانطاق ، وكلاهما مجال .

فنت دنك غيروارد، لأن الكلام يدل على اعتبار فدره المنفق، فأن وصف أحد المصايفين نصفة يسترم اعتبار صدقها في المصايف الأحر والا لما حسن ذكرها .

اذا تقررهدا فهما مسائل :

(لاولى) حمل الملامة هي المواعدا العجرعن الاكتب أقرب الاحتمالين، لان القدرة على لاكتساب كالعلى، لموله صلى الله عليه و آله وسلم: لاصدقة بعي ولاندي مره سوي و بحسل الوحوب مع عدم لمال وان قدر تصدق اسم الفقرعلية، والاول أولى.

(الثانية) المراد بالاكساب الماسع من الوجوب هوم بليق به فلاتحب على ذي المروة والعالم التعرض للكنس والايقاد؟! .

(كَالَتُه) لايشرط رائد على مانقدم كفص الحلمة أن الكون أعلى أومثمداً أوأش ، أولقص الحكم بأن يكون صغيراً أومجنوباً أو كافراً ، بل بحب الانفاق عبى النصيروضحيح الاعصام مع عجره عن التكسب، وأكدا يجبعلى الكبير والعاقل والمسلم .

^{﴾ }} القواعات؛ [الفعال الثاني في تعلَّمُ الأبارب من المقصد (لحامس في التعلَّات.

۲) الكامي ۲۹۳/۳ ، وقيمه ان الصدالة الانسل لتني والالذي مسرة سوى . فقسال
ابر مبدالة عليه السلام : التصلح الذي ، أقول : المرة : المترة والسوى : من اعتدل خلفته ،
والمسميح الاحصاء .

٣) في الهاس : الختان

ولا تقدير للنفقة بل يجب بدل الكفاية مــن الطعام والكـــوة والمسكن .

(الرابعة) لايشرط في المنفق ريادة على القدرة من تكنيف أو اسلام ، ال يجت في مال الصعيروالمحود وعلى الكافر نقة القريب و دكاد كبيراً "وحاقلا أومسلماً .

(الحامسة) لاكلام في وحبوب للكب العقه نفيه وروحه ، وعل يجب لمقة انقراب أوعدم المال بالفعل أم لا ؟ اشكال ملي على "به و حب مشروط أو مطلق، يحمل الأول، لمونه تودوسمة من سعته. ولاصاله عدم الوجوب ويحمل لا في أقوله : « وعلى المواود له ررفهن عالم وقواء « لاتملو أولادكم حشية الملاق عالم ، على لاول لايحب وعلى الثاني يحب

ثم المراد من الاكساب هنا هو اللاثق أيضاكم تقدم .

قوله: ولا تقدير للمقة بل يجب بــدل الكماية من الطعام والكسوة والمسكن

طاهر كلامه أن هذه الثلاثة في مفه الفريب، لانه وكرها في سياق معهه الاقارب ، ويحتمل عوده الى الكل، لذكره معده ، وهو أو لى .

فلمدكر شرح ماقاله ثم شعه بعوائد يتم بها الكلام :

(الأول) الطعام، وقدره الشبح في المجلاف" بمد، وقال في المسوطا!

٤) سورة البقرة : ٢٣٣

٢) مولة الأسوادة ٢١٠.

۲) العلاف ۲/3٧

1) المبدوط ١/٦

ونفقة الولد على الاب، ومع عدمه أو فقره فعلى أب الاب و ان علا مرتباً ، ومسع عدمهم تجب علسى الام وآبائها الاقسرف فالاقرب.

ان بعقة الروحة مقدره بحسب حال الروح ، فعلى المنوسر الدان والمتوسط مدا ونصف و البعسرامد ، فيكون كدلك عدده في نفقة القريب ، واحتاره القاصي .

والحق ماة له المصنف، وهو مدهب من ادريس! أن الواحب سد الجنة راد عس ماة له لشيخ أو مقص ، لأن دليل «لوجوب لاتقصي ريادة على دلك و للقص عنه مناف لحكمه فه تعالى فيتعين مادكرناه .

ويرجع في حسه الى عانب قوت دلك البد ، ولايتعين الحز أو الدقيق أوانحت ، بل اما بحر أوالاحيرين مع مؤبه الاصلاح.

ويحب صم لادم في الروجة بحسب العادة أيصاً، وعايه النحم في الأصبوع مرة ، ولواعتادت دوامه وجب .

وهريحب لادم في مفقة القريب؟ لم ينص عليه أحد من الأصحاب، والطاهر استحمايه لامدفاع البخلة بالقوت.

وكد دم يدكر الاصحاب الماء في القسمين، والأولى اعتباره في موضع لايوجد فيه مباحاً، وحينئة يعتبر اما هيئاً أوقيمة.

(الثاني) لكسوء، وهي تحسب الرمان، فعي الصيف القسص والمتراوبل والمشعة والنص، ويرند في لشتاء الحنة لنقظة والمجاف تلبوم، وتحب القراش

۱) لمبر ثر ۳۳ ، قال دید. معاب الروحات عندما عیرمقدرة بلا حلاف لامن شیحا این جعفر دی مسائل خلاعه داده دهت الی انها مقدرة ومنسها مد وقدره رطلال و دیم ، ثم استدل باحد ع نفرقه و احدادهم و هذا عجیب مه ... الی آخرقو له ولا تقضى نفقة الأقارب لوفاتث.

وأما المماو ك فنفقته واجبة على مولاه، وكذا الامة .

ويرجع في قدر النفقة اليعادة مماليث أمثال المولى .

أيصاً بحسب الوقتين من بارية وحصير للصيف أورالية للشناء؟!.

وبرجع في جنس الكنوة بالنسبة الى الروحة الى عاده أماد بها ، فالمعسر عنه يبقى ديناً عليه ، وفي الفرنب الى عاده النندق وحابه .

(النالث) المسكن ، ولاسد من كونه كافياً في دفسع صرورة الحر والمرد والارتدق ، نعم يرجع في هيشه في الروحه الى عاده أمثالها، وفي انفريب الى أمثال المنفق ،

ومن توابع المسكن له الاستفاء كالرشاء والدلوان لم يكن الماء حارباً فيه، وآلة الاستعمال كالجرء والكور و نقدروالمعرفة والعصارة سواء كان القريب والزوجة .

اذا عرفت هذا فهنا قوائد :

(الاولي) تزيد في نفقة الزوجة أمور :

ه ١ ٥ سائيات التحميل الكانت من أهله ، ويرجع فيها الى عاده أثالها .

و ٢ ع ما الاحدام ال كانت من أهله ، ما بنعمه أوبحارم يشترنه أويستأخره

١) الزلية بالكسر كجنية واحد الزلالي معرب ذيلو .

العفر فة بكسر لسم ما يغرف به للطعام و لحمح «لمفارف و المصارة «القصمة و لصحفة المسجدة من الطين الحر ، وقال اس سيده وعيره المصارة «لعنين لحروقيل:
 العلين الملارب الأخضر، واقتضاد: الصمحة المشحدة منه .

ويحوز مخارجة المملوك على شيء ، فمافضل يكون له، قان كفاه والاأتمه المولى .

و تجب النفقة على النهائم المملوكية ، فانامتنع مالكهاأجبر على بيعها أو دبحها الكانت مقصودة بااذبيح.

و يستعبره ، ولايحب اكثر من الواحد ومؤنته عليه ، وأن لبم تكن من أهنه حدمت، منه الأحالة العجر حدمت، منه الأحالة العجر والمرض .

و ٣ عدالة التنصيف والريعة كالمشط والمدهى و آلة الطيب و الكحل و و الة الصدن ١٠٠ قال العلامة ١٠٠ و لا يحد الكحل و الطلب و لا الدو م للمرص و لا أحرة الحجامة و لا أجرة الحمام الامع شدة البرد .

(الثانه) بحب في المطعوم التمليك، وتكمي في المسكن الامتاع بعير خلاف فيهما . أمنا الكسوة فهل يحب فيها التملنك أو يكعي الامتاع ؟ يحتمل الاول، لمطعها على الررق في قوله تعالى « وعنى المولود له درفهن و كسوئهن » " ، فيكون حكمه حكم قصمه نعطف ، و حدره العلامة في المواعداً .

ويحتمن الثاني، أحصول العابة، وهي الستربالأمناع كالسكني، ولاصالة مراءة الدمة من وحوب النمدك ، واحباره في الارشاد ، وهوالاولي .

وتظهر فائده الحلاف أنه لوطلقها آحر المدة المصروبة لها والكسوة باقية

- ١) المثان : الزفرتحت الأبط وغيره اي دائحة تحت الأبط وغيره
- ٣) تفردها و المطلب الثامي في بلاد التفعة من المقصد المعامس في ولتعقاف
 - ٣) سوادة البقرة: ٢٣٣
- ع) لقواعد . النظام الثالث في كيفية الإساق من المقصد الحامس في الثقات من
 كتاب النكاح .

فهي لها على الأول والمه على الثاني ، وكدا أو منت ، وكدا أو صرب للكسوة مدة فانقصت وهي مدكمة والكسوة نافية فهي لها على النمليك وله على الامتاع. الى قير ذلك من الفوائد .

(الثالثة) لو كانت من أهل البادية كمت الحيمة أوبيت الشعر ، ولمو حرت عادتهم مالنقلة وحب الحمولة مس امل أوبقر أوحمر أو آلة الانتقال ممن راوية أوقربة وهدل أوهلية ال

١) البلية : معلب من جك ، والجمع علب وعلاب،

المالكالفالاف

والنظر في أركانه أقسامه ولواحقه :

(الركن الاول) في المطلق ويعتبر فيه الملوغ و العقل و الاختيار و القصد.

يقال ، طلق - الرجل امرأته تطليقاً ، وطلعت هسي نصح اللام تطلق طلاقاً ، فهي مدائق وعدانة - وقال الاجمش : لانمال طنقت بصم اللام .

ولهط الطلاق اسم للنطليق أو الاطلاق بمعنى اراك القيد، ثم خص شرعاً بارالة قيد النكاح أونقل الى ذلك ،

والاول أولى ، لما تقررني الاصول .

ثم اعلم أنه منبع خصول شرائطه في الأصل الشرعبي مناح ، يتعلى وقع

۱) طان ، برحل امرأ به بصيفاً جهر مطلب ، قال كثر بطبيقة نبساه قبل مطلبق ومطلاق فهى طانين ولا تدخله ، لها ما لابه اداكان النعب مفرداً به الابشى دون الدكر لم تدخله الهاء محوطا لني وطامت وجابض، لابه لا يحتاج بي قارق لاحتصاص لابشي به قاله بي الابدري وقال الجوهري يقال طالق وطالقة فلا اعتبار بطلاق الصبي . وقيس بلع عشراً رواية بالحوازفيها صعف .

ولوطاق عنه الولى لم يقع الأأن يبلغ فاسد العقل .

الحرح من فعله ، لكنه مكروه لمنافاته النكاح المستحب ، ونفونه صلى الله عليه وآله وسلم: أبعض الحلال الى نقه تعالى الطلاق الحصوصاً مع كون الأحلاق ملتثمة بين الزوجين .

وقد بحرح الى الاستحاب، كما ادا لم تكن الاحلاق ملتامة ولم يقم كل مهما بحق صاحه ولم يمجع العدل " والتوجع .

وقد تكون واحداً لكن لاعلى النعبس ، كطلاق المولى من روحته ، فامه بعد القضاء المدة يلزم بالفيئة أوالطلاق .

قوله : فلااعتبار نظلاق الصبي، وفي من بلح عشراً رواية بالبجوارُفيها

أطلق سلار والتمي واس ادريس" المنع من طلاق الصني، واحباره المصنف و بعلامة الله عليه والله ملم: و بعلامة الله عليه والله عليه والله ملم و بعلامة العلم عن ثلاثة الصني حتى تحلم الحديث و أما ثائناً فلرواية الني الصناح الكتابي عن الصادق عليه السلام عال ، ليس طلاق الصني بشيء من المادي عليه السلام عال ، ليس طلاق الصني بشيء من المادي عليه السلام عال ، ليس طلاق الصني بشيء من المادي عليه السلام عال ، ليس طلاق الصني بشيء من المادي عليه السلام عال ، ليس طلاق الصني بشيء من المادي عليه السلام عال ، ليس طلاق الصني بشيء من المادي عليه السلام عالية عالية عالية السلام عالية ع

١) ستن اين ماجة ١٥٠/١

۲) المدل اللوم ، بقال عدلته عدلاً منان بدين صرب وقتن المئه عاعبدل ي لام نقسه ودجم

٣) البرائر : ٢٢٧

٤) المختلف ؛ الجزء الخامس : ٢٨

ه) الحسال ٢/٤٨٢ ، البحاد ٥/٣٠٣

٣) الكافي ٢٠٢/٦) الاستيماد ٢٠٣/٣ ؛ التهديب ٢٦/٨ .

ولايصح طلاق المجنون، ولاالسكران، ولاالمكره، ولا المغضب، مع ارتفاع القصد.

(الركن الثاني) في المطلقة : ويستشرط فيهما الزوحية والدوام والطهارة من الحيض والنفاس ، اذا كانت مدخولاً بها ، وزوحها حاضراً معها .

قوله: ولايصح طلاق المحتون ولاالسكر أن ولاالمكرة ولاالمقصب مع ارتفاع القصد

تنقيح هذا الكلام بمباحث:

(الاول) لاخلاف في عدم لاعب ربطلاق المحبوب، وهل لوليه أن بطبق عنه مع العبطة أم لا ؟ قال الشيخ في النهاية " وابن الحب، وعلى سابوية بالاول،

ر) التهاية: ۱۸ه -

٢) لثهديب ١٥/٨ بقله عن الكامي ولم بمثر عديه فيه ، قيال لعنه سفيد عنه و هو الما لم
 بحقائق الأحو ال

٣) النهاية : ١٩٠٥ .

وقال في الحلاف' واس دريس (أ مالئاني ، لفوله صلى فقه عليه و آله وسلم: الطّلاق بيد من أخذ بالساق⁽⁴

والفتوى على الأول، لاستو مه دفع الصروع الروحين فيكون حائراً أما لأول فترقعه عن طروح صور الانفاق وعن الروجه صور اللكدا) بالصبر على سوء العشره، وأما الثاني فلفوله صلى الله عليه وآله وسلم الاصرر ولاصر و في لاسلام ولان حواردلك حميمين رويه الحلبي عن تصارق عليه لسلام الدنة على عدم صحة طلاق المحبوب، وروية بي تصبرعه عبيه السلام المحبوب أيضاً لدالة على حورد، فال الأولى تحمل على توليه سفسه والذيه على أن نتولاه ولية

ونؤيد داك مارواه الوحالد غماط حساً عى الصادى عليه السلام في الوجل الاحمق الدهب المنس يحور طلاق وليه عنه قبال ولم لا يطلق هنو ، قلت : لا يؤمن الدهو طبق أن تقول عدا لم أطبق أولا تحسن أن يطلق ، قبال : مارى وليه الايمسرلة السلطان " ، وروى اس بالويه ، الايمسرلة الاسم " .

- ۱) لحلاف ۲۷/۲ ، قبال فيه النس للوالي ال يقتلن عنى له عليه والأيه الأنفوض والايتير عواض
 - ٢) البرائر: ٢٢٤.
 - ٣) المستدرق ، مقامات الطلاق، الباب ١٥ الخبر ٣
- ٤) النكاد المسر، يقال بكديكدا من باب باب اي تعسر، ويكد العيش بكداً أي شفياد
 - ه) لكافي ١٩٢١ه ، ١٨٠
 - ٢) الرائل ١٥/٨٢٦
 - ٧) الرحائل ١٥/٨٢٠ (٧
 - ٨) (كانى ١٢٥/١.
 - و) التقيه ١٠ / ١٠ م م وقيه : الأبخرلة السلطان

وأما حجة اس ادريس فعيرمابعة من دلك، لان المراد بالبد القدرة والالم يجر طلاق الوكيل، و د حارمن الوكيل فليجرمن الولي، لان الشارع بصمه ليقوم بمصالحه.

(الثاني) من يجورطلاق نولي عنه منع طهور لعظه له فني دلك، وكون الحنون مطبقاً لايعلم رواله ، أما منع عدم العنظة كما لوابتقنع بنقاء الروجية لــــ فلا ، وكد لوكان أدواراً فان ،فاقته متوقعة ،فهو كالصبي المعلوم رو ل عدره فلا يجوز الطلاق عنه .

(الثالث) لوأدى دو الادو رواسم من الطلاق مع أن عطته فيه هل يجور طلاق وليه عنه حال حبوبه مع نقاء العطه أم لا ؟ استشكله العلامة في القواعد؟ من كونه محبوباً على عنه وليه بمصلحته فيصنع ومن الترامه بالنكاح وقت الافاقة وحبوبه متوقع الارالة فهو كالصنى الايجور لطلاق عنه وهو الاولى

(الرابع) السكر الذي لابرول معه القصد لايمنع من مناشرة الطلاق ، وأما مايرول معه القصد ولامير صاحبه بين النحس والقسح فهو كالجنون لايصبح معه المناشرة لنطلاق، لكن لانجورلوليه الايقاع عنه لعود عقبه البهسريماً فهو كدوي الادوار .

(الحامس) المكرد لايقع صلافه عندنا لعدم قصده ، واروانة اسعناس عن السي صلى الله عليه وآله وسلم رفيع عن أمي الحطأ والسيان وما استكرهوا عليه الله عليه وآلمه وسلم ارتفاع هنده الاشياء ، فان الصروره قاصيه بحلافه فيكون مراده ارتفاع الحكم وهو المطلوب .

وتؤيده رواية عالشه عنه صنى الله عليه وآليه وسلم : لاطلاق ولاعدق في أعلاق" . قال الوعبيد . الأعلاق الاكراه . وهو مدهب عنى عنيه السلام وابن

١) نعو عد . العص الأول من المشعد الأول مي كتاب القراق

٢) المسأل ٢/٤٨٢ ، البعاد ٥/٣٠٣

٣) سن بين ماحه ٢١٠/١ سريعمهم الأعلاق بالنصب ، يقال على ، ١٥ مصب

ولوكان غاثباً صح وفي قدرالعيبة اضطراب، محصله .انتقالها من طهر الي آخر .

ولو خرج في طهر لم يقرعها فيه صبح طلاقها مدن غبر تربص ولواتفق في الحيض.

عمر واس عباس، وحكم المغصب حكم المكره مع ارتداع قصده الاشتراكهما في العلة ،

قوله: ولو كان غائباً صح ، وفي قدر العينة اصطراب محصله انتقالها من طهر الى آخر

هكافوالده

(الاولى) أحمع الكل على تحريم الطلاق في الحبص ، لكن عند أصحاب كما يحرم لانقبع لاحماع العدامة وتطافر أحمارهم ، وقعوله تعلى لا فطبقوهن لعدائهن عالم قال علماء التصبير: المراد الطلاق في الطهرالذي لاجماع فيه، وقد حققت ذلك في الكراء ودكرت حجه الجمهور على وقوعه والحواب عنها ،

ويؤيده أنصأ ماروي من طرفهم عن ابن عمر "به قال : طلقت امرأني ثلاثاً وهي حائص ، فسألت السي صلى الله عليه وآلسه وسم : فردها علي ولم يرها شيئاً الله .

هصباً شديداً ، لكن هل الدريب فسروه عالماً بالأكر ه وقالو كأن لمكره أعلى عليه لياب حتى يقمل

- ١) سورة الطلاق: ١
- ٢) كتر المرقاق ٢٠٠/٢
- ٣) مش ابن ماجة ١/ ٢٥١ ، ٢٥٢ مع اغتلاف في اللفظ

(الثانيه) شرط أصحاب في التحريم وعدم الوقوع كونها مفخولانها وروجها حاصراً ، فلوكانت عيرمدحول بها أوكان روجها عائناً صبح طلاقها وإن صادف ذلك حيضها .

(الثالثه) احتلمت الروايات في قدرالغينة لتي يسوع معها الطلاق ، فروى جميل بن دراح صحيحاً عن الصادق عليه السلام ، الرجل ادا خرج عن منزله الى السفرقليس له أن يطبق حتى ممصى ثلاثة أشهر ١٠ .

وروى محمد بن مسلم صحيحاً عن أحدهما عليهما السلام قال · سألته عن الرحل يطلق امرأته وهوعائب قال. يجور طلاقه على كل حال وتعند امرأته من يرم طلقها؟) .

وروى اسماعيل الحمهي هن الناقر عيه السلام قال · حسن يظلعهن الرجل على كل حال : الحامل ، و لتي لسم يدحل بها ، والعائب عنها روحها ، والتي لم تحض ، والتي قد يشت من المجيض ".

وروى اسحاق بن عمار عن الصادق عليه السلام قال: العائب إذ أواو أن يطلقها تركها شهر (1).

وروى سحق بن عمار أيضاً قال : قلت لابي الراهيم عليه السلام : العائب الدي يطنق كم عينه ؟ قال : حمسة أشهر أوسنة أشهر . قلت : حد فيه دون دلك . قال : ثلاثة أشهر أه.

- ١) التهديب ١٩٧٨ ، الاستيماد ١٩٥٣ .
- ٢) التهديب ٨٠/٨ ، الكامي ٨٠/٨ ، الاستبصار ٢٩٤/٣
- ٣) كاني ١/٩٧، كهديت ١/١٨، الميه ١/٤٣٣، لاستعماد ٢٩٤/٣ .
- ع) لكاني ١٠/٦، بهديب ١٢/٨، النقبة ٢٢٥/٣ ، الأستيماد ٢٩٥/٣
 - ه) اللَّهُ ٢/٥٧٩، التهديب ١٦٠/٨، وفي الأخيرليس وقيه ٤٠

(الرابعة) لما احتلفت الروايات كما حكيناه احتلفت الفقهاء على أقوال: الاول: قول الشيخ في المهاية أنه يتربض شهراً فضاعداً، وهو حتيار ابن حمرة .

الثاني فوله أيضاً في لنهاية ١٠ ادا عاب عنها في طهرقد قربها فيه تحماع لا يطاقها حتى يمضي مانين شهر لى ثلاثة أشهر شم يطلقها بعد دلك أي وقت شاء . واختاره القاضي .

الثالث. أطبق المعيد " وسلارواس الىعقبل وعلي سابويه و لنقي جوار الطلاق ولم يقدروا له تقديرًا .

الراسع : قول أسن الحديد الدائب لانطلق حتى يعلم أن المرأة برأت من الحمل أوهى حامل ، قادا علم ذلك فأوقع العبلاق على شرائطه وقع ثم قال وينتظر العائب بروجته من آخر حماع أوقعه ثلاثه أشهر داكانت ممن تحمل، وأن كانت آيسة أولم تبدع إلى حال الحمل طلقها أدا شاء .

المحامس: قول الصدوى في الفقيه ادا أرد العائب أن يطبق روحه فكل عيسه التي ادا غانها كان لمم أن بطبق مبي شاء قصاه حمسة أشهر أوستة أشهر وأوسطه ثلاثة أشهروأدناه شهر ، وقول اس ادريس أمه مني طن المدئب انتقال روجته من طهر حامعها فيه التي طهر آخر حارطلاقها حيثك ، وحمل اختلاف هذه الروايات على حملاف عداب السناء في الحيض ، قان الأرواح لا يحقى عليهم عادات تسائهم في المحيض ،

١) اكهاية د٧١ه .

٧) المقتمة : ٧٨

۳) الفقیه ۳/۳۲، تسخ التنفیح می اللط الدی وقع یعد زوجته وقبل غیبته معتلفه
 جداً : ننی یعشیها و مکل تاکما اثبته ، ومی اخری و و کل ته ، ومی یعشیها الاخر وردامه .
 رفی الفقیه و صده یه .

(تحميه) اختار المصنف مدهب بن دريس، وعنى بالاصطراب الاجتلاف المذكوري الروايات والافوال، وربما عنى المصنف بالاصطراب محالفة بعص الاقوال ليعص الروايات .

و حتار العلامة في المحتمى القول ابن الجبيد وقال عمم مافال ابن الجبيد واحتج برواية جميل المدكورة المتضمنة الثلاثة أشهر ، وقال : هذا قدر اعتبره الشارع في عدد عبر الحائص اذا كان مثلها تحبص ليعلم عدلك فراع رحمها فكذا هنا .

وفيه نظر ، لانه كان يسعي له أن يس وحه الملارمة ولم يسه ، مع أن في كلام من الحيد نظراً ، لانه ان قال بعدم حور طلاق الحاس للسة ويجور للعده لرمه أن لايصح طلاق انعالب للحامل مطلقاً لاللسة لما قال ولا للعدة لمدم تمكمه من الوطيء، وكلامه يدل على حلاف دلك، وان قال بجواره فلايتوقف طلاقه على العدم بحملها أو عدم حملها ، مع أن الكلام في عائب لايصل اليه خير زوجته فكيف يعلم أنها حامل أو غير حامل .

و به أراد بتريضه ثلاثة اشهبر بالاستظهار ، الاحتمال أن يكبون قد عنقت والتربض ليستين حبلها ويحصل العلم بانقطاع حيضها ، فذلك الايتوقف على العلم بحملها والد كان بدهب الى امب ع صلاق المائب للحامل ، لعدم الوقوف بالطهر ، فهو محالف للمدهب ، وعنازيه تدل على خلاف دلك .

وفي الحمدة كلامه لاوجه له فصلاعن أن يستحق الشاء عليه، فالاولى حيثك أن مقول النما حاءت الروايات محلفة مع كون كثرها صحيحاً يسعي الجمع بينها على وحه غير مدف للمذهب ولا مشاقص ، فنقول

١) المختلف ؛ الجزء الحامس : ٣٦

و المحبوس عن زوجته كالغائب · ويشترط رابع ، وهوأن يطلق في طهر لم يجامعها فيه . ويسقط اعتباره في الصغيرة والبائسة والحامل .

العائب انعاب في طهر لم يواقعها فيه طلقها أي وقت شاء لاصالة عدم التقدير. وعليه تحمل رواية التقدير أ، وان عاب في طهر واقعها فيه يستحب له التربص رماناً يظن فيه استبانة الحمل دالوعلقب، طلناً بيقين رتدع حيصها وعبيه بحمل رواية جميل واسحاق بن عمار ، ولذلك حير الامام عليه السلام.

ولوطلق قبل دلك بعد تربطه رماياً يطل فيه النقالها البيطهر "حركال حائراً لكنه مكروه ، وال عاب فسي رمان حيصها يتربطن رماياً يطل فيه ابتقالها في الطهر ثم يطلق .

قوله : والمحبوس عن زوجته كالغالب

هذا قول الشيخ في النهايه؟ ، وسعه اس حمرة وانقاصي ، والمستبد رو بة عبدالرحمن بن الحجاج عن الكاطم عليه السلام "

ومنعه اس ادريس (ع) اد الاصل نقام الروجيه ، ولا دليل على وقوع همادا الطلاق دا الفق في رمان الحيص وهي مدحول بها وحميه على العالم قاس

۱) فوله (وعليه تحمل رو په شمدير) فني هامش السبحة (ولي , صو په عدم التقدير) أي تبحيل عليه رواية مدم التقدير

۲) لم عشر صيه بيه محصوصه لا به قال فنني هن ۱۸ و فمني لان للرحل روحة معه في للد عبر به لايمس اليه فهو مصر له لقائب عن روجه قاد راد ملاقها فليصبو لي فا يمضى ما بين شهرائي ثلاثة اشهرثم يطلقها إن شاه.

٣) لكافي ١٠٨٤/١ عقبه ٣٣٣/٣ ، لتهديب ١٩/٨ وهنو ن لحديث الشريف الدي لأيصل اليها ، وهواهم من السجيوس

٤) لر تر، ٢٢٧

أما المسترابة · قان تأخرت الحيضة صبرت ثلاثة أشهر ولايقع طلاقها قبله .

واحدار الملامه ١٠٠١ول ، مستبدلا بوجود المعتصي لوقوع الطبلاق وهو الصيعة الصادره من أهلها وابتعام المعارض ، الاهوليس الا الوقوع في الحيص، وهو غيرمعلوم بل مظنون العدم، الذ التقدير ذلك .

وفيه نظر، لابا بسم وحود المقصى، فان وجود الصيعة من أهلها غير كاف الله لابد من وفوعها في محلها، وهي المرأة المحالية من الحيص عبر معلوم بل عايته بها ، وذلك غير حافيل ، الدالمرض أن الحلو من الحيص غير معلوم بل عايته أنه مطبون ، و لطن غير كاف الا في العائب للاحماع عليه ، فحمله عليه فياس ، و بروانه يمكن حميها على العلم بمصادفه الطلاق الطهسر، وأنا مم عدم العلم بالمصادفة فلاينهجم على باحة الهروح بحير الواحد المحتمل لمصادق متأود لالله فالإجوط الما ماقاله ابن ادريس ،

قولة: واما المسترابة فان تأخرت الحيصة صيرت ثلاثة اشهر ولا يقع طلاقها قبله

هنا قرائد :

(الاوني) المراد بالمسر له من هي في من من تحلص لكن لاترى حيصاً، وذلك اما الرضاع أوحمل عالماً أو مرض حالس للذم أوعير ذلك .

(النابية) هذه اوال دم تو الدم لكنه عبر ممتسع في حقها فجار أن براه ،

 ١) انفر عد، القدم الذي الشرائط الحاصة من القصل الثاني مبنى المقصد الأولى من كتاب القراق .

 ٣) السيترابة هنى التي لاتجيف وهن فنن من تحيض ، سبيت بدلك لحصول الريب والثلث بالنبية اليها باعتباد توهم الحمل أوغيره

ولهى اشتراط تعين المطلقة تردد

وحينتك بقول: أن أنفق لها الدم قبل مصي ثلاثة أشهر لم يحبح الى مصيها ، بل مسع طهرها من دلت بصح طلافها ، وهذا هو المراد من قول المصنف و فان بأخرب الحيصة » أي لم ترها في مدة لثلاثة الأشهر.

فنوله « ولا يقنع طلاقها قبله » أى قبل مصني ثلاثه أشهر على نقدير تأخر المعيضة .

(الثالثة) الحكمة في وحوب التربص ثلاثة درائم تر بحيص أبه يجب وقوع الطالاق في طهر لم يقبع فيه المواقعة حادراً من احتلاط البياه، ولما لم تكن للمسترابة حيص يعلم به فراع رحمها من الماء وحب أن يتربص بها بلك لمده، لأبه ادرا مصب تبك المسدة ولم يستس حملها علم بسدلك فراع رحمها فيصبح طلاقها ، و كذا لو السان حملها بصبح طلاقها الحصول العرص بالحمل .

(الرابعة) بحب كون بنث البده حاليه من جماعه ويكون أولها بعد حماع مسق هيله .

قوله : وفي اشتراط تعيين [تعين ن] المطلقة تردد

يشأ من أصانه عدم الاشتراط ، ويستجرح المطلقة بالفرعة ، كما لوأعتق عبداً من عبيده غير معس ولان احداهما روحة وكثل روحه نصبح طلاقها ، وهذا قول الشبح في المستوط ، وتبعة القاصي و لعلامة في الفو عداً)

ومن أصالة نقاء عصمة العقد ، ولا دلل على وقوعه من غير تعيين ، ولان الطلاق أمر معين فلا بدله من محل مفس لاستجابة خلول ، لمعين في المنهم ولان بواتيع ، نظلاق من المبدة وغيرها لابند لها من محل معين ، وهندو القول

١) البيرط ٥/٨٧.

٢) التراعد، الفصل الثاني من المقيد الأول من كتاب القراق

(الركن الثالث) في الصبعة: ويقتصر على طالق تحصيلا لموضع الاتفاق ·

لاحر لنشيخ والمعيد و المرتصى و الن ادريس و العلامة في المحتلف (العليم العشاوى .

ثم احتب الدندون بالصحة في أن العليمة المنهمة من هي سبب مؤثر في السيونة فلي الحال أم له صلاحية التأثير عدد النعبين ؟ ويتفرع على دنك أسه على الأول يحرم لكن من الروحات حتى يعين واحده ، وعلى الثاني الكسن روحات يدح نكاحهن لي أن يعين فاتحريم بعد النعبين .

وينفرع أنصاً أنه على الاول تكون العبده من حين الطبلاق لا من حين التعبين ، وعنى الثاني يكون المبدأ من حين النيان .

و علم أن هنا فروعاً كثيره على اشتراط التعيين وعندمه هي بالمطولات أبسب ،

قوله: الركن الثالث في الصيغة ٣) ويقتصر على طالق تحصيلالموضع الاتماق

هنا فوائد :

(لاولي) عبر سبحاء، العربر في كتابه عن أرالة قيد للكاح بألفاط ثلاثة · الطلاق في قوله و الطلاق مرتان عام ، والسراح في قوله و وسرحوهن سراحاً

1) المختلف الجرة الخامس 11

 ۲) الصبغة اصلها بالو وشراعسة، وصبغة الدخلفته، والصبغة العمل والتقدير، وهدا صوع عدا اد كال على قدره، وصبعه لقول كدالى شاله وصورته على، لنشيه بالعمل و لتقدير
 ۳) سوزة البقرة: ۲۹۹ جميلا ١٠٤ ، والقر في في قوله « وان يتفرقا يعن الله كلا من سعته عالم .

(الثانة) اتعقالكل من الفقه، أن لفظ الطلاق صريح، و حتلف في الدقيس، فقال أصحابا انهما عبر صريحين بل كناينان، والمراد بالصريح هو لفط حقيقي شرعي دال بالمطابقة على ارائة قيد البكاح، وقيل هو الذي لايتوقف وقسوع الفلاق به على لبية وقيل هو ما يحكم بوقوع الطلاق بمحرد وقوعه من مكتف محسار عالم بوضعه على روجه يصح ايقاع الطللاق بها . وكيف فلنا فالكاية مقسائله ،

(الثالثه) انفق لكل من أصحابنا أنه اد عسر عن الروحة بنفط دال على شخصها وحسن عليه لفظ وطائق وقفت الفرقة ، كفوله وأنت أوفلانة أو هذه طالق » .

واحتلف في عبر هذه اللفطة مما يشنق من الفلاق، كقوله و مطلعه ي أويو من المطلقات ي أو عرا الطلاق ي أو فال و المطلقات ي أو العلاق ي أو فال و طلقت فلامة ي بلفظ الماضي .

قال الشيخ في المسوط" اقع بدلك كله ، وقال في الخلاف الإيقع بشيء من ذلك وهو الأصح، لأن المذكور بن أما غيرضريحة أودانه بالمجار، ولا شيء من ذلك موجد بن ألطلاق عندنا ، ويؤيد دلك ما رواه محمد بن ألى فضر في كتاب و الخامع » عن محمد بن صماعة عن محمد بن مسلم عن المقر عليه السلام في رحل قال الأمرأته : أبت على حرام أوبائية أوبتة أوخلية أوبرية

١) سورة الأحراب، ٤٨

۲) سورة انساء ۱۲۹

^{70/0} based 670/07

٤) (الخلاف ٢/٥٤٤ ، ٧٤٤

ولا يقع بخلية ولابرية ، وكدالو قال : اعتدى ٠

فقال: هداكله ليس نشيء واحد الطلاق أديثول لها فيقبل العدة [ونعد ما تطهر من حيضها] قبل "د يجامعها أنت طالق [اواعندي ويريد ندلك الطلاق] ويشهد على ذلك رجلين عدلين أ" .

ووحه الدلانة أن و الما به المحصر كما بيت في الاصول، فيحب أن لايقع الطلاق لعبر لفظه طالق، قصبة للحصر، فلذلك حكم المصلف لوحوب الاقتصاد على طالق .

قوله ، وكذا لو قال اعتدى

الاكثر من أصحاب على عدم الوقوع بهذه اللعظة وال بوى بها الطلاقي ، لما تقلم ولعدم ورورها في القرآك ،

وقال ابن النحيد بقيع بها ، محتجاً برواية الخلبي في الحس عن الصادق عليه السلام - الطلاق بديقول لها عندي أو يقول لها أنت طابقً ١٠٠

وأحيت بأن صريح واعدي والمر بالاعتداد والامرية ليس بايث، للطلاق بل الاعتداد أمر يمقب الطلاق ، والدلك بصح أن يقول لها واطفعتك فاعتدي والا يحور أن بكون مقولا الى بشاء الطلاق : أما أولا فلعدم الدليل على هذا المقل والاصل عدمه ، وأما ثاماً فيلان الامر ابناء ونقل الابشاء الى ابشاء آخر غير معهود في كلام العرب ،

و الاولى حمل الروابه على سبق الطلاق كما قاله الشيح ، لان الاعتداد معلول له ولا يوحد المعلول بدون علته ، فتمام اعتدي بتقديم الطلاق، لان لها

١) التهذيب ١٩٧٨ : الثاني ١٩/٦ : الاستصاد ٢٧٢/٢ .

٢) الكاني ٦/٩٦، التهذيب ٢٧٧٨، الاستيماد ٢٧٧٧٠٠

أن تقول ؛ لم أعند ؟ فيقول ؛ لابي طلقتك . فالامر بالاعتداد كاشف عن لروم حكم الطلاق ، فلا يكون هو والا لزم الدور .

ومنا فوائد :

(الاولى) أطلق الشبح في النهابة '`حوار وقوعه بعير العربية ، وتبعه ابن حمرة ، ولمل مستنده رواية حمص عن أبيه عن عاي عليه السلام أمه قال : كل طلاق بكل تسان فهو طلاق ال.

وقال القاصي وابن ادريس بجواره مع المحر، وهو الحق ، لما تقدم، فأن قصد الشيخ بالأطلاق دلك فيلا خلاف والآجاء الحلاف ، وتوقف الملامة في المحتلف ،

(الثانية) جوره في النهاية أيضاً للغائب الااكتب تحطه لأحط غيره، وأطلق المنتج في الحلاف، وقيده في المسبوط بالعجز عن النعلق ولو كان حاصراً، وجعل قول النهاية رواية، وكأنه اشارة الى مارواء ابو حمرة الثمالي صحيحاً قال: سألت الصادق عليه السلام عن رحل قال لرحل أكتب يافلان الى امرأتي بطلاقها أو اكتب الى عندي بعنقه يكون ولك طبلاقا أو عتقاً، فقال: لايكون طلاق ولا عنق حتى يبطق به لسابه أو يحطه بيده وهو يربد به الطلاق أو ثمنق ويكون دبك بالاهلة و لشهود ويكون عائماً عن أهله؟!.

وقال القاصي في الكامل مقول النهابة، وفي المهدب مقول المبسوط ، وجور ابن حمزة للغائب والاخرس معاً اذا كتب بعضه ،

١) النهاية. ١١٥٠

٧) التهديب ١٨/٨١ مرحه عن وهباين وهب عن معمر هن أبيه عن على عليهم لملام.

٣) الكامي ٢/٦، التهديب ٣٨/٨، و للمظ للناسي ومي الاول. لايكون طلاقاً

والحق ما قاله اس ادريس والعلامة وهو عدم الوقوع حالة لقدرة ، سواء العائب والحاصر، ووقوعه مها حاله انعجر لهما ، لان الشارع على الاحكام على العباره والكتابه ليست عبارة وان أفادت فائدتها ، فلا يعددل عما فوره الشارع الى عبره وان أفاد فائدته الا مع العجر والا لرم الاشتمار وارتفاع التوقيف.

وتؤيده رواية رراره حساً قال : قلت لابي جعفر عليه السلام: رجل كتب بطلاق امرأته أو معتق علامه ثم مداله فسحاه . قال . ليس دلك بطلاق ولاعتاق حتى يتكلم يها).

وبتأول رواية الثمالي مالحمل على العاجزعن الطق بمعارصة رواية زرارة لها منع تأيدها بالنظر، واكون وأوه في قوله و أويخطه بنده م لسعصيل لاللتخبير ويكون قوله و ويكون عاشاً عن أهله مكاية عن نزك الوقاع في الطهر كما يكنى عن زنك بشدالمثرر، كما ورد أنه صدى الله عليه وآله وسلم كان اذا دحل العشر الاخير من رمصان شدالمثرر أ، ولا يكون قيداً في عدم الطلان بالكتابة .

ثم انا لوحورنا ذلك للدئب حالة القدرة لزم جوازه للحاصر، وهو ناطل؛ تفاقأ ، وبيات الملازمة بوحود ما هوقائم مقام العبادة في الحالتين، وبأن الثبينة عنها بالسفرليست مانعة عن البطق بالطلاق وهوطاهر .

(الثالثة) دهب الشبح (" والقاضي وابن الحنية وابين ادريس الحوالمصنف والمعالف المحدد إلى المي بصرقال :

١) الكافي ٢/١٦ ، التيفيب ٨/٨٦

۲) ستن ابن ماجة ۲/۹۲۵ .

٣) النهاية ۾ ١٥٥٠ .

ي ع) اضرائر ۽ 170 .

ه) القو عد، المصل الثالث لصيغة من المقعمة الأول من كتاب لفراق

ويقع لوقال هل طلقت قلامة فقال : نعم .

سألت الصادق عليه السلام عن الرجل يكون عنده المرأة ثم يصمت فلايتكلم. قال: نكون احرس قلت: نعم فيعلم منه نغص لامرأته وكراهته لها أيحورأن يطلق عنه وليه ؟ قال: لاولكن يكنب ويشهد على دلت . قلت أصلحك نله انه لايكنب ولابسمع كيف يطنقها . قال الدلدي يعرف منه من فعاله مثل ما دكرت من كراهته أويقضه لها لله .

وقال ابدمانونه^(۱) انه مالقاء الصاع على رأسها ثم يعترلها. ومثله زواية ابي يصيرعنه هليه السلام^(۲).

والحق أنه الكان كاماً بعيت الكنابة لطلاقه، لابها أقرى دلالة يعد العبارة لعدم الاحتمال فيها، ولدلك قدمها في رواية البربطي . وال كان أمياً فالاشرة ومن جملها القاه القباع ، فهو اشاره فعلية فانه كنابة حسبة عن بحريمها عليه ، فان جوار البطر من لوارم الروجية فيكون تحرام البطر من لوارم ارتفاعها ، فهو استدلال يتفي اللازم عنى علي الممروم ، فعلى هذا لاحلاف ، نعدم الممافاء فهو استدلال يتفي اللازم عنى الممروم ، فعلى هذا لاحلاف ، نعدم الممافاء في الأضول ، ولذلك حير ابن حمرة بين الاشارة والقاه القتاع ،

قوله : ويقع لوقال هل طلقت قلابة فقال بعم

هدا فول الشبح في المهاية⁽⁾ و لفاضي وانن حمره، الرواية السكوني عن

- ٧) المصلح ١٩٩٠ .
- ٣) لومائل ٢٠١/١٥)
 - ع) لتهاية ١١٥

۱) الكامسي ۱۲۸/۱ ، الفقية ۲۳۳/۳ ، النهديب ۱۷۶/۸ الأستحبار ۳۰۱/۳ و العط اللاول

ويشترط تجريده عن الشرط والصفة .

العبادق عليه السلام عن أبياء عن علي عليه السلام في الرحل بغال له طلقت امرأتك قيقول نعم ، قال : قد طلقها حيثة !! .

وقال ابن ادريس" دلك اثرار منه بطلاق شرعي ، وقال العلامة ، التحقيق أن مقول ابن قصد الاقرار بطلاق سابق حكم عليه طاهراً ودين به سبته في نقس الامر ، وان قصد بدلك الانشاء فهل يصح ؟ طاهر كلام المهانة بعم، وطاهر ابن الديس المشع -

و كلام هندا العلامه كما تراه ليس فيه تحقيق سل اعادة لدكر الحلاف . والحق منا قاله ابن ادريس ، وتؤيده رواية محمد سن مسلم عن الصادق عليه السلام في قوله : انما الطلاق ان يقول لها ــ الى آخرها؟ .

قوله : ويشترط تحريده عن الشرط والصفة

أحمى أصحاما على هدم جوار النعلبق في الطلاق وأنه لوهلق لـم يكن واقماً ، مستدلين يوجوه :

الاول: الحكم الروجية مستدد من الشرع فلاير تفيع لا يحكم شرعي، ولادليل في الشرع على وقوع دلك فيجب الحكم سقاء الحكم الاول. وهو المطلوب.

الثاني : تطافرروايات عن أثبتهم عليهم السلام بدبك .

الثالث أن الشارع حمل التلفظ بالطلاق سبباً للفرقة مع صدوره من أهمه في محله على حمل الروال سبباً لوحوب الطهر ، وذلك من باب

١) التهديب ٢٨/٨ ،

٧) البرائر : ١٢٧٠ -

ع) التهديب ١٩/٨ع الكاني ١٩٩٦ء الاستيساد ٢٧٧/٣ .

خطاب الوصح ، فلوعلق الطلاق كان آخراجاً للسبب عن السبية وهوباطل ، ويكون كس علق كون رو ل الشمس سبأ لوجوب الظهر على أمرس الامور . ولانا تبرقي العرق ، لكون السبب صادراً عسد تسليم كون التنفظ عالطلاق على الوجه المذكور سبباً .

ان قلت: المعليق ليس لكون السب سناً بل لترتب أثره عليه ، فان السبب جازأن يتوقف تأثيره على أمر، فلايترثب أثره عليه ،لاعبد حصول ولك الامر ، وهو المراد بالتعليق ،

قلت؛ الكان التلفظ بالطلاق سبأ ناماً لرمكم ترنب أثره عليه وال لم يحصل الاثر المعلق عليه ، وال جعلتموه سبأ باقصاً وبوقوع المعلق عليه ينسم لرمكم أن يقع الطلاق حال تجرده عن النعليق لنقصان سبينه وأنتم لانقونون به -

ان قلم : هذه يتحكس عليكم بالانطال، فانه يترمكم وقوع الطلاق ، سواه وقع المعلق عليه أولا ، بل سواه علق أولا، وأنتم لاتقونون به .

قلبا : دلك لايلرمنا، لان القصد الى الطلاق عدد حرم لسب الله ، ولم يحصل دلك القصد في رمان العليق ولا فني رمان وجود المعنى عليبه ، لان القصدالمعلق ليس بقصد ثام وهوصروري، فيقع اللعط لاعباً لانه غير كاف بدون القصد التام ، واما أنتم فيلرمكم ذلك لانكم لاتعسرون القصد ، حيث فتسم ن العلاق الصريح لابحتاج الى لله لعلاق، والية والقصد واحد، قال معتم كون الفصد معسراً لاصالة عدم اعتباره قلبا اعتباره معلوم في سائر العقود والاية عات شرعاً ، ولهذا لااعتبار بعبارة الساهي والنائم ،

ارًا عرفت هدا فهنا قوائد :

(الاولى) المراد بالشرط ما يحور وقوعه وعدم وقوعه عادة ، كقوله و ال حرحت من الدارفان طالق ، والمراد بالصعة منا يحب وقوعه عادة ، كقوله واداطلعت الشمس فأنت طائق وكلاهما لايقع الطلاق مع التعليق عليهماعد،

(الله سة) لايلوم من عدم حوار التعليق عدم حوار التعليل ، فلوقال وأست طالق ان دخلت الدار، بعنج الهمرة في و ان ، وقع لابه ليس تعليقاً بل تعليلا تقديره لان دخلت الدار ، بحلاف قوله و ان دخلت الدار ، بكسر الهمرة .

(الثالثة) يحيء فيما بعد الدائلة تعالى أن الاستشاء بالمشية في اليمين يوقعها ، فهل هو كدلك في الطلاق ؟

قال الشبح في الحلاف عن كتاب الطلاق بعم يدخل في الطلاق والعثاق قال: وإن كان نصعة لايصبح عبديا، وأما في اليمين يهما وفي الاقرار وفي اليمين بالله توقف الكلام ولا يلزم محالفة حكمه .

وقال ابن ادريس ": أحما اصحابا على أن الاستثناء بالمشية لا يدحل الا فلي المني المني التوله ال فلي المني بالله حسب ، اد لا حد يجرأن يقول ابه لوعقب الاقرار بقوله ال شاء الله أنه لا يلزمه ما أقربه ، قال، وأما ما دكره الشبح في الحلاف " فقد رجع عنه في كتاب لا يمان من الحلاف " وقال لا يدخل الاستثناء بمشية لله الا في اليمين عنه في كتاب لا يمان من الحلاف " وقال الوجيعة فيدخله في اليمين بالله وفي الطلاق والمثاق والمقر والاقرار ،

قال العلامة . التحقيق أن نقول : مقصود الشيخ نقوله الاول قول الطلاق والعنق بالابدف بالمشية فسطر الابقاع ولولم يقلاه كان الاستشام، طلا والطلاق والعنق ماصيس ، وهو باطل احماعاً . ومقصوده نقوله الثاني ادمه يتوقف حكم الطلاق والعناق ويطلان معه فلايفي للدحول مع صحتهما امكان .

- ١) الخلاف ٢/٥٥٤ .
 - ۲) البراثر : ۲۲۹
- ٢) راجع (الطبقة المابقة .
 - 3) Ibdto 7/7A7.

قلت : الأحس في توحيه كلام الشيخ أن نفول . ان الاستشاء يدخل في الطلاق والمتنق على وجه ولايدخل على وجه آخر ، فالأول انطانهما نه كما هو رأي الاصحاب، والوجه الثاني عدم توقيفهما كما هورأي المحالفين .

هدا ، وقال ابن الحبيد . ادا قال المكلف دلك سئل عن بيته وقوله فيجاز منه ما أحارته السنة وبرد سه ما ردته . ومراده أنه ان قصد الشرط لم يفع و ن قصد التبرك صنع .

وليس هند، بعيداً من الصواب ، لكن الدعقيق هما أن بقول ال الاستشاء بالمشية يسعي أن الايدخل الا فني الاحبار عن المستقبل ، كما قبال تعالى و والا تقولن لشيء التي فاعل ذلك عاداً الآل يشاء لله عالى، وذلك لان فعل المستشى في المستقبل موقوف على بقاء العاعل وبقاؤه موفوف عنى مشبه لله، و بموقوف على المرقوف على الشيء موفوف على ذلك الشيء

وأما في الاحبار عن الماضي فقال معن الفصلاء. الكان ذلك عمياً أو كان مشاء فلا يدخله لتعبق فعلاه كان أوضافا أو فر را أوغيرها من الانشاءات، ودلك لان الشارع جعل الانشاء من أماناً لاحكام محصوصه، فايقاعها معاصده شرعيتها يسلم مشيه الله تعالى فنوقيعها على المشية ساقص، لان العلم مشيئة سبب شيء يسقصه التردد في سبب دلك الشيء وفي الأفرار محصوصه، لامه احبار عس الماضي فعليقه مالمشيه يستلرم لسقص أيضاً ، سواء كان لتعليق لنفس الحر أوالمحترعة ، لان الحر قد وقع قطعاً والمحترعة مقطوع موقوعه بالنظر الى المحتر ، لان الحدار عبني فساقصهما التوقيف لامه تردد و ب كان غيرعلمي ولاانشائي حداد تعليقه على المشية ، لاأنه فني الافراد لانكون مفيولا ان كان مأخراً ويارمه حكم لاقرار ويكون التعليق كالانكار بعد الاعتر ف ولوتقدم، مش

٢) مودة الكيف: ٣٣ .

و لوف ر الطلقة باثنين أو ثلاث صحت واحدة و بطل النفسير. وقيل : يبطل الطلاق . ولوكان المطلق بعنقد الثلاثة لزم.

و ان شاءالله لريد على كذا ۽ ، فلايلرمه حكم الاقرار لعدم الجرم به .

قلت : هذا كله منسم لوقصد التعليق الوجودي ، أمنا لوقصد التبرك أو الانقطاع الميالة تعالى وكون الافعال والاحكام موكولة المي مشيته وازارته فلايرو شيء من ذلك .

على أما مقول ١٠٠ الشرط (دا ورد على السب لا يحرجه عن سبيته مل يميع تحير حكمه ، فحار توقف السب على شرط هومن فعل الله تعالى يكون تأثير السب موقوفاً عليه في معص المواضع فقصده المتكلم .

قوله: ولوفسر الطلقة بالثنين أوثلاث صحت واحدة وبطل التعسير، وقيل يبطل الطلاق ولوكان المطلق يعتقد الثلاث لرمه

هنا فوائدع

(الاولى) أنه مع التفسير المدكور نقع واحدة وبلغومافسوت به ، وبه قال الشبح في النهاية والمنسوط ا والقاصي في كتابه وابن رهرة وابس ادريس"ا والمصنف ، واحتاره العلامة أ" محتجاً بأن المقتصي لذلك _ وهو لفظ الطلاق على الموجه الحاص _ موجود والماسع ليس الاالتفسير المدكور وهو عيرضالح للمانعية ، لعدم المنافاة بين الكن وحرائه، قانه ادا قصد الكل فقد قصد الواحدة

١) التهاية: ١٧٥ م المبسرط: ١٩/٥٠

۲) المرائر د ۲۲۱ ، ۲۲۳ ، ۲۲۵ .

٣) المنتلب، الجزء الخامس: ٣٥.

فتقع ويلعو الصميمة وهو المطلوب ، ومما رواه جميل سن دراح صحيحاً عن أحدهما عليهما السلام قال : سألته عن الذي يطلق في حال طهر في محلس ثلاثاً فقال: هي واحده ال

ومادواه بكير بن أعين عن الناقرعليه السلام قال : أن طلقها للعدة أكثر من واحدة فليس الفصل على الواحدة بطلاق؟! .

وفيه تظر ، لمتم ائتفاء المائيم ،

قوله أن لا لعدم السافاة بن الكل وجرئه ي . قلما : مسلم لكن المدف هما ليست بن الكل والجرء بل بن الواحد و لكثير، وقد تقرري الكلام حصول التنافي بينهما ، وتحقيقه : ان الشيء يؤحذ باعتبارات ثلاثة : الاول من حيث هوهو، الثابي بشرط شيء، اثنائث بشرط لاشيء فالذي الاسمالي الاول فهو الكالي والاسمالي الكالت فهو الكثير ، فاذا بنساهما اليه كال الاول حرء والثالث واحداً ، وقد عرفت أن الاول ليس معه اشراط شيء ولاعدم والثالث معه اشتراط المعمم، فينهما حيث منافاه، فالابي بأحدهما عير آت بالاحر . ولاشك أن المأمور به هو الثالث فالاتي بالاول عبر آت بالمأمور وهو المطلوب .

وأما روابة حميل فيحمل عود الصمير لل أعني قوله وهي واحده للي المطلقة المشروعة لاالى الثلاث ، لان الثلاث لانكون واحدة ، ولايلسرم الاصمار قسل الدكر لامها مدكورة معنى. ولوقيل: النالمر ادالو اقعة واحده كان تأويلا، والاصل عدمه الالدئيل وليس .

وأما رواية لكيرفان ولالتها مل حلث الخطاب، وهوصعف

١) الكامي ٢١/٦ (١١ حديل عرزارة عن اجلهما عليهما لللام، التهديب ١١/٨)

٢) التهذيب ١/٨٥ ؛ الاستعاد ٢٨٢/٣ .

٣) اي قول العلامة .

(الذيبه) دهب المرتصى وابن ابي عقبل الى يطلان الطلاق المدكور جملة واحتاره سحمره وسلار، واحتجوا برواية ابى بصير صحيحاً عن المسادق عليه السلام قال: من طلق ثلاثاً في محلس طيس شيء من حالف كتاب الله رد الى كتاب الله الهادا.

ومارواه علي من استعبل قال ؛ كتب عبد الله بن محمد الى ابني الحس عليه السلام . حملت قداك روى أصحابا عن ابني عبدالله عليه السلام في الرحل يطبق امرأته ثلاثاً مكلمه و حده على ظهر يعبر حماع مشاهدين أنه يلزمه تطليقة واحدة، قوقع محطه عليه السلام . احطاً على ابني عبدالله عليه السلام، أنه لإبلزمه الطلاق ويرد الى لكناب والسنة ال شاء الله تعالى!" .

و درواه عبر بن حطبة عن الصادق عليه السلام ١٠ ايد كم والعطبقات ثلاثاً في مجلس واحد ، فاتهن ذوات أزواج (٣ م

وقد يحتج نه مأن الكثرة هنا منهي عنها بالاجماع ، والروايات والنهي عن الكثرة يسترم الامر بالوحدة، صرورة كون اننهي عن أحد الصدين يستلزم الامر بالصدد الاحر ، كالنهي عن الحركة يستلزم الامدر بالسكون ، فالاتي بالكثرة لا يكون آتيناً بالوحدة والالزم احتماع الصدين ، واذا لنم يأت بوحدة تطلاق المأمور به لا يقع الطلاق .

وفيه أيضاً نظر: أما الروايات قال الأولى تحمل على أن المراد ليس المجموع بشيء ودلك لأينافي اعتبار الواحدة، والثانة مشبطة على المكاتبة وهي من أسباب الصعف ، والثائة راوبها مهمل فالأولى التوقف في ذلك .

١) التهذيب ١/٥٥ ، الاستيمار ٢٨٧/٢

٧) التهذيب ٨/ ٥٦ ، الاستصار ٢٨٩/٣

٣) الهديب ٨/٥٥

(الركن الرابع) في الاشهاد : ولا بد من شاهدين يسمعانه . ولا يشترط استدعاؤهما الى السماع ، ويعتبر فيهما العدالة وبعض الاصحاب يكتفي بالاسلام .

ولو طلق ولم يشهد ثم أشهمد، كان الاول لعواً. ولاتقبل فيه شهادة النساء.

(الثالثة) أطبق أصحاب على أن من طلق طلقتين أوثلاثاً في محلس واحد من غير تحلل رجوع = مثل أن يقول و أبت طالق نسبن أوثلاثاً ۽ = فعل حراماً وانها لايقع المجموع، والحلاف فد عرف في وقوع انواحده.

وقال ابوحبيعة ومالك «لنحريم أيصاً، وقال الشافعي و«حمد واسحاق والو ثور بالكراهية وبستحب النوك له . نعم أحماح الكل من الفريفين عنى الوقوع وان حرم أوكره .

عملى هذا لوكان المطلق بعتقد الوقوع برمه ذلك كما صوح به المصنف، ممنى أنه لايحل له الامع بكاح عيره . وهن بناح للواحد منابكاجها ؟ يظهر من اطلاق كلام المصنف وعيره ذلك، ويؤنده و ألرموهم بما ألرموانه أنفسهم » . ويحتمل المنع لقولهم و اياكم والمطلقات ثلاثاً في محسن واحد قابهن دوات أرواج » قان المخطاب توجه الى شيعتهم .

قوله: ولابد منشاهدين يسمعانه ولانشترط استدعاءهما الىالسماع ، ويعتبر فيهما العدالة، ونعص الاصحاب يكتمي بالاسلام

الصبير في قوله و يسمعانه و عائد الى لعط الطلاق، أي يسمعان للفظ الروح به والما قال تسمعان ولم نقل يسمع كل منهما لثلايتوهم الاكتفاء السماع كل منهما معدداً مع التعاقب ، لأن كلا للافراد ، بسل الشرط الما هو سماعهما معا دفعة

واحدة ، طو سمع واحد ثم أعيد اللعط فسمع الاحرام يكف . اذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(لاولى) احمع الاصحاب على أن سماع الشاهدين على الوجه المدكور شرط في صحة الطلاق وانه بنظل ندون دلك ، مستدلين بتطافر الروايات عن أثمتهم عليهم السلام، وبؤيده قوله تعالى و ياأيها النبي ادا طلقتم الساء فطلقوهن لعدتهن اللي قوله و وأشهدوا دوي عدل سكم الله عنه .

قال أصحاب ان الاشهاد عائد لى الطلاق، وقد بها دلك مستوفى في «كنز العرفان ع"، وأحمع المحالف على عدم اشتراطه، مستدلين بعود الحكم إلى الرجعة، وقد بينا في الكتاب ضعفه .

(الذيبة) أنه لايشرط استدعاء الشاهدين ولافصدهما الني السماع ، بل لو سمعا دلك اتداقاً صبح وكمى في لشرطية . وعليه احماع أصحابنا، ويؤيده قوله تعالى و وأشهدوا دوي عدل منكم ، وثم يقل واستشهدوا .

(الثالثة) انه يشترط عدالتهما حالة السماع، لمعطوق الآية والروايات، وقال الشمح في النهاية الدومية السلام ، ثرواية محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال: طلاق السمة الابطاعية تطليقة يعني على طهرمن عير حماع شهادة شاهدين (4. وهما مطبقال عير مقيدتين بالعدالة .

١) سودة الطلاق - ا

r) سوره (لينلاق ، ۲ ،

٣) كنز المرفان ٢/٣٥٢ .

٤) انتهابة ١٥، عال ميه ومنى طائل ولم يشهد شاهدين منى طاهره الأسلام كالد طلائه خيرواقع

ه) الكافي ١/٤/٦ التهديب ٨/١٧٠ .

ر) الكاني ١/ ١٦ ۽ التهديب ١٧٧٨ ،

النظر الثاني في أقسامه: وينقسم الى بدعة وسنة: عالبدعية طلاق الحائض مع الدخول وحصورالروج أو غيبته دورالمدة المشترطة وفي طهرقدقربها فيه، وطلاق الثلاث المرسلة.

وأجيب : نحمل المطلق على المعيد كما تقرر في الأصول .

(الرابعة) لوطنق من عيراشهاد ثم أشهد فيما بعد ، قال المصنف كان ،الأول لموأ ، وفيه دلالة على أن الثابسي _ أي الذي معه الاشهاد _ لايكون لعوا بس صحيحاً ، وليس كدلك ، بل يشترط اعادة الصيعه الابشائة، أما لولم يعدها وأتى بصيغة احبارية فابهما لايتعان مماً : أنا الأول فلعدم الاشهاد ، وأمها الذي فلعدم الصيفة .

(الحامسة) لوأحر لروح بوقوع الطلاق منه صحيحاً حكم عليه به طاهراً ، فادكان كذلك في نفس الامرفالحكم صحيح طاهراً وناطباً، والانم تس منه حتى يأتي بالطلاق الصحيح الجامع للشرائط ،

قوله: وينقسم الى بدعة وسنة

للاصحاب في تنسيم الطلاق هارات كل منها لا يحلو من مناقشة .

الاولى: عنارة الشيخين الله ينقسم اليطلان السنة وطلاق العدة، والاول ينقسم الى بائن ورجعى .

وبرد: عليهما أنه ال أربد السي ماقابل المدعي لم يكن قسيماً لنعدي، لال العام لا يكون قسيماً لنعدي، لال العام لا يكون قسيماً لنحاص ، لال العرض أن العدي ليس بندعي ، وال أربد به المعنى الاحص _ وهو أل يطبق على الشرائط وسراكها حتى تحرح العده ويعقد عليها عقداً جديداً _ ورد على ذلك أنه لوراجع في العده وطبق قبل المواقعة كان طلاقاً شرعياً وليس للعدة لعدم المواقعة ولاطبة لنمر اجعة قبل حروج العده.

١) الهاية د ٨٠٥ ، التقمة: ٢٨

الثانية : عبارة المصنف أنه ينقسم الى بدعي وطلاق صنة، واندبي الى بائن ورجعي وللمدة .

ويرد عليه أروم التداحل، لأن الأولتين في طلاق المدة داحلتان في الرجعي والثالثة واحلة في البائن .

الثالثه: عدرة العلامة ١٠ وهو بنقسم الى الدعي والشرعي، وقسم الشرعي الي الدعي والشرعي، وقسم الشرعي الي طلاق المده، وقسر العدي منا فسره المصنف والسبي ممادكرماه في عبارة الشيخين من المعنى الاحص،

ويرد عليه ماورد على الشيخين. وأبصأ لوتروح وطائيقل الدحول لم يكن طلاق عدة ولاطلاق سنة .

لرابعة عباره اس اوريس" ، وهو بقسامه التي بدعي وسني، ولم يشترط في السني المواقعة ولاحروجها من العدد ، وهي عبارة حسة .

ويمكن أن يحاب عن النداخل في عاره المصاف بأن يعسر المدي بأنه طلاق دش بؤدي في لتحريم المؤند وهو الثلاث معا أو الثالثة و السادسة و الناسعة على الوحه بمدكور، وتعسير النائل الذي هو قسيم العدي بأنه النائل الذي لايؤدي الى التحريم المؤيد، فيكون التقسيم هكذا :

انظلاق الشرعي الله أن تصبح معه المراجعة بعبرعقد حديد أولا، والأول هو الرجعي ، و تامي ساأن بكون وسيله لي تحريم المراجعة والوعالعقد أولا والاول طلاق العدة والنامي طلاق النائل والمصنف قند حفل قسمي الرجعي قسيمين له ،

والكان المراد بالمدي كل واحد من الثلاث يكون التقسيم هكدا.

ر) القراعد، التقصد الثاني مركثات الفراق

۲) السرائر د۲۲۲،

وكله لايقع .

وطلاق السنة ثلاث ابائن ، ورجعي ، وللعدة .

فالبائن مالا يصبح معه الرجعة، وهو طلاق البائسة على الاطهر، ومن لم يدخل بها، والصغيرة، والمختلعة، والمسارأة مالم ترجعاهي البذل، والمطلقة ثلاثاً بيتها رجعتان.

والرجعي مايصح معه الرجعة ولولم يرجع .

الطلاق اما أن يكون وسيلة السي التحريم المؤند أولاً. و لاول العدي ، والثاني اماأن الصلح معه المراحدة بعير عقد حديد أولاً و لاول الرجعي والثاني البائن .

و فاكان المراد بالعدي كل واحدة من الطاعبان الأوليس كان التفسيم هكدا ، انفلاق اما أن تصبح معه المراجعة بسرعند حديد أولا ، والثاني النائل ، والأول ان كان وسيلة الى النحريم المؤيد فهو العدي وان لم نكن فهو الرجعي ، وهذا الاحتمال أثرب الاحتمالات ،

قوله : و كله لايةم

قبل عليه انه قائل بأن طلاق ائتلاث المرسلة نقع واحده ، ودلسك مناف لحكمه بعدم الموقوع .

أجيب: بأن المراد الكل المحموعي، والكل المحموعي أحص من كل واحد، ولايلوم من عدم وقوع الحاص عدم وقوع العام، فلا يلوم عدم وقوع شيء من الطلقات .

قوله: طلاق الايسة على الاظهر

يشير الى الحلاف الواقع بين الاصحاب في الايسة هل عليها عده أم لا . وسيأتي تحقيقه، قمن قال لاعدة عنيها فطلافها بائن وهو قول الشيخ ، ومن قال وطلاق العدة ما يرجع فيه ويواقع ثم يطلق. فهذه تحرم في الناسعة تحريماً مؤبداً . وما عداها تحرم في كل ثالثة حتى تكع غيره. وهنا مسائل خمسة : (الاولى) لابهدم استيفاء العدة تحريم الثلاثة .

مليها المدة فطلاقها رجعي وبه قال السيد .

قوله: لايهدم استيماء العدة تحريم الثالثة

مرده أن المعلق ادا لم براجع في العدة على يشركها حتى تحرح ثم يشروجها بمقد حديث وهكدا ثانياً وثالثاً تحرم عليه حلى سكح روحماً عبره ، ولانأثير لاستيماء عدتها في هذم تحريم الطبقة الثالثه، وكذا لو استوفت العدة في الأولى دون الثانية أو الثانية دون الأولى ،

وعليه احماع الاصحاب، لاصالة عدم الهدم، ولعموم قول، تعالى و فان طمها » أي الثالثه و فلا تحل له حتى تمكح روجاً عيرهها.

ولم بحالف في دلك الاعداقة بن بكير " حيث روى عن البقر عليه السلام الله استياده عدنها يهدم بحريم الدلالة ، وهي صفيعة : أما أولا فلمساد عقيدته فابه فطحي، وأما ثاناً فابه سئل عبها فأسندها الى وراره عسل البقر عليه السلام ثم سئل مره "حرى قدل هذا مما درقبي الله من الرأي ، قال الشيح في الاستنصار : ما كان عبيه من المدهب أفحش مين هذا الكدير") .

٤) سورة البقرة ٢٠٠٠،

٣) التهديب ٢٠١٨، لاستيمبار ٢٧١/٣، الكافي ٧٨،٧٧، ٨٥ مع ديادة فيه.

٣) لِست مده المبارة في الاستيمنات والمبارة هناك : والناط فيي ذلك أعظم من

(الثانية) يصح طلاق الحامل للسنة كما تصح للعدة على الاشبه. (الثالثة)يصح أن يطلق ثانية في الطهر الذي طبق فسيه وراجع فيه ، ولم يطأ لكن لا يقع للعدة

(الرابعة) لوطلق غائباً ثم حصرو دخل بها ثم ادعى الطلاق لم تقبل دعواه ولا بينته، ولو أولدها لحق به .

قوله: يصح طلاق الحامل للسنة كما يصح للعدة على الاشبه

قد عرفت معنى طلاق العده فيما سنق ، وكدا عرفت طلاق السنة بالمعنى لاحص، وأحمع الاصحاب على حوارطلاق الحامل للعدد، الاأن ان الجمد شرط في طلاقها ثانياً مصي شهرس حين الموقعة وكد في لثالثة، معتمداً على وواية يريد الكناسي عن الماقرعلية السلام أو احتلفوا في طلاقها للسنة على أقوال :

(الاول) قول الشيخ في النهامة" والعاصي وانن حمره بالمسع، معنى أبه أذ طلقها وراحمها وثم بواقعها فليس له فتلافها حتى نصبح مافي نظنها ، لرواية اسماعيل التعمي عن الناقر عليه السلام طلاق الحامل واحده") ، ومثله روى ابويصير") والحلمي عن الصادق عليه السلام" .

المنبط في الساد فتيا يعتقد مبحثه بشيءً دخلت عدم التي بعض "صحاب الأثماء عليهم السلام التي آخره .

- ١) الكامي ٢٠/٦ ، التهذيب ٨٢/٨ ، الاستصاد ١٩٨٨٠
 - . ०१४: वृक्षित्री (१
 - ٣) انتهدیب ۱۸ ، ۷۰ ، الثانی ۲ ، ۸۱
 - ع) الكاني ١/١٨
 - ه) الكامي ١/٦٪ ،

(الثاني) قول اسى يانويه ' النه ادا راجعها قبل الوصيح أو فيل مصي ثلاثة أشهرفليس له طلاقها حتى تصنع وتظهر، واطلعا ولم نفصلا .

(الثنائية) قول المصنف و من ادريس أو علامة بالنحوار ، لاصاله الصنحه وعدم مانج من دلك من كتاب أرسنة ، بل عموم الكتاب دال علمي حواره .

قال علامه في المحلف : لتحقيق أن طلاق انعده والسة واحده واسما يصير للسنة شرك المراجعة وبرك المواقعة ، والعدة بالرجعة في العدد والمواقعة عادا طلها لم يطهر أنه للسنه وللعدد الا بعد وصنع الحمل ، لابه آن رجع قبله كان طلاق السنة، فان قصد الشنع دبك فهو حق وتحمل الاخبار عليه ،

ومثله قال المصنف في النكت.

أوراً الحق أن الحلاف مني على تمنير طلاق النبة ، قال قمر بما قاله الشيخ و احباره العلامة ، لمعنى الأحص فالقول قول الشيخ ، وال قسرنا بأعم من ذلك ــ وهــو أن لانشرط فيها المواقعة ولا حروح العدد لل كم، فسره الله الدريس القول م قاله المصنف وأس ادريس، وحيث لعنج طلافها لنسبة كما يصنح طلاقها لنسبة كما يصنح أن يعلقها للسنة في محلس واحد بنده فنقات للحلها وحمتان كما ذلب عليه روالة البحاق بن عمارض الكاظم عليه السلام المواقع وتحمل رواية البحلي والي نفيير بني الأحداث وكذا رواية بكاسي .

قال عص تلامده المصنف الوقال يصح طائل الحاس للعدة كما يصح للسمة كان أحود ، لان طلاق السنة لاحلاف في حواره و به البحلاف في طلاق

¹⁾ البقتع 113/1

٧) البرائر: ۲۲۸،

ح) المختلف، الجرد الخامس: ٢٧

ع) التهديب ١/ ٧١ الفقيه ١/ ٢٧١ ، الأستيصاد ١٩٩/٠ .

(الخامسة) ادا طلق العائب وأراد العقسد على أختهما أوعلى خامسة تربص تسعة أشهراحتياطاً .

النظر الثالث: في اللواحق وفيه مقاصد:

(الاول) يكره طلاق المربص ، وبقع لوطاق ، ويوث زوجته في العدة الرحمية ، وترثه هي ولو كان الطلاق باثناً الي سنة ، منا لم تنزوج أويبراً من مرضه ذلك .

العدة ، فان المعد وابس باسويه معامله عملا بالروايات الناطقة بأن طبلاق الحلى واحد وابد حوره المتأخر ، والمصنف قال ؛ وقول الشيح في النهاية لا يحور طلافها للسنة حى نصع ، أي لا يتعدرولك ولا يتصور حتى نصع ، معاه لمراجعة بعدائمده ولا تحرح من العدة حي تصع لا به لا يجور شرعاً. فتديره هيه يوع غيوض ، هذا آجر كلامه .

وفيه نظر، لابه خلاف ما قامه التقهاء المعشرون ، وأما تأويله لكلام الشيح فعيد .

قوله: يكره طلاق المريص ويقع لـو طلق ويرث روحته في العدة الرحمية وترثه هي ، ولوكان الطلاق بائناً الى سنة مالم تتروج أو يبرأمن مرضه ذلك

منا قرائد :

(لاولي) الماكره لابه خلاف النكاح السدوب الى ستمرازه، ولان مقصوده به حرمان الارث المقرو شرعاً.

(الثالبة) حميم أصحابنا عني ثبوت ارتهامية مع حصول الشرائط المدكورة، بالعين دلك عن المتهم عليهم السلام، للمهمة المدكورة ومعارضته بنقيض مطلوبة كما عورض القابل للقبص مطلوبة من عدم الارث ، قالة لولاأرثها الإقرالرجعية

لتوسل كل زوح الى حرمان روحته بطلاقها في مرض موته . وأما عدم ارث الروح منها الافي الرجعية فلعدم التهمة من قبلها ، اله الطلاق ليس في يدها .

(الثائة) دهب الشيح في المسوط ' والحلاف الى مافلاه من عدم ارث الروح منها الا في الرحمية ، واحتاره الس ادر س" والقاضي والس حمرة لا بقطاع المصمة بينهما وعدم الحكمة المدكورة، وتؤيده رواية المحلي في المحس في أنه سئل عن الرحل بحصره لموت فنظلق امر أنه هن يحور طلاقة [طلاقهان] قال، بعم وان مات ورثته و نا مانت لم يرثها "، وليس ذلك في الرحمي للاجماع،

ورو ية رداده موثماً عن الدافرعليه السلام قال: سأسه عن رحل بطبق امرأته قال: ترثه ويرثها مادامت له عليها رجعة!! .

ودهب الشيخ في النهاية الى عدم الدوق في ارائه منها في انعدة بين أن تكون التطليقة هي الاولى أو النابة أو الثالثة ، وسواء كان أنه البها رحمة أولم يكن ، محتجاً درواية عند ارحمن عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن رجل يطلق الموأته الخرطلاقها ، قال: نعم يتوارثان في العدة (٥) .

وأحيب . بأن المراد الترادث في الرحمة ، فان الطلاق الواقع في مرض الموت يصدق عليه أسه آخر طلاق ، ولبس المراد به الثالثة ، وتؤنده رواية محمد بن مسلم موثقاً عن الدفر عليه الملام قال ، سأله عن الرحل يطلق امرأته تطلبقتين ثم طلعها ثائة وهومريض ، قال : هي ترثه " و تنخصص بها لابدله

البسوط ٥/٨٤ ، الحلاف ٢/٢٥٤ .

٢) البرائر : ٢٢٤

٣) لكامي ١٣٣/١، التهديب ٧٩/٨، لعقيه ٣٥٤/٣، الاستصار ٣٠٤/٣

ع) التهديب ١٨١/٨ ؛ الاستيمار ٢٠٨/٣ .

ه) التهديب ٨٠/٨ الاستيسار ٢٠٧/٣

٦) التهديب ٨٠ /٨ الاستيمار ٢٠٧/٣

من فائدة ، وأيس هي أحتصاص الأرث بها..

(الرابعة) لوابعت لتهمه اما لدوالها الطلاق للاتأ فطلقها ولكوبه معتلعة أومدراً وحكى في لمسوط والحلاف فيه قولين ارثها وعدم رثها، واحتارفهما الاولى المعموم الاخبار، وتابعه الن ادرس ، و حدرفي الاستنصار الثاني وتابعه المعلامة الانتفاء مقتضى الارث وهو التهمة، ولما رو د معمد الن القاسم الهاشمي قال : سمعت العدو عدم السلام يعول الاترث المعتبعة والمباراً والمستأمرة في صلافها الن الروح شداً اداكان ذلك منهن في مرض اروح ، وال مات في مرضة لأن العجمة قد انقطعت منهن ومنه أا

(الحامسة) لو كانت الروحه أمه أو كتاب فصلتها في موضه ثم عنفت أو أسممت في المدة أوبعدها في ارثها وجهال ، لارث للموم النص، وعدمه لاسفاء التهمة .

أما بووقع المنق أوالاسلام فنني المده قبل الطلاق ولما يعلم الروح ولك فطلقها في مرض الموت ، قال من الحسد أن قال مرأني المدمة أو الامة طالق فلاترثامه ، وأن قبال روحني فلابه وأم يقل الدمية ولا لمملوكة ورثباه اقبال : وكذا أن ابند طلاقه في المرض بالتي لم يدخل بها قاب ترثه .

واستحس كلامه الدلامة، وهو حس ان كان اسر ديمدم الأرث عدمه في البائن أوبعد لنده في الرحمي لعدم فيمنات عدم علم المطلق برو ل ماسع الارث، وأمافي العدم لرحميه فتر ثابه ويرثهما لمصادفه لموت محلا فابلا للارث ولاعبره بعلم الروح ولاعدمه في رو ل ماسع لارث

ويحي، عنى قول الشبح في المسوط و حلاف رائهما هنا، أهموم الأحبار بارث المطلقة في مرض الموت .

۱) التهديب ۱۰۰/۸

المقصد الثاني: في المحال:

ويعشرفيه الداوغ والوطء في القبل بالعقد الصحيح الدائم.

وهنا قرعان :

الأون : توادعت الأسلام بعد الطلاق في العدة قبل الموت ولايينة فأنكر الوادث ، فالقول قوله لأصالة عدم الأوث ،

شابي الوأدمت بينه حكم لها بالارث، وهل بخلف على أن اسلامها ليس للرعمه في الارث، فيه تردد من عدم النص فيه وعموم ثنوت ارث من أسلم في العدة من مساواتها من روج فضولاكما تقدم .

قوله : ويعتبرني المحلل البلوغ

وهل يكمي كونه دراهما أم لا ؟ تردد لمصنف في ذلك في الشرائع ، ومنشأه من كونه روحاً فيدحدل تحت اطلاق فوله تعالى و حتى تنكح روحاً عبره ١٤٠٥، ونه قال اس الحيد، ومن كونه وقته لبس كاملامطلوباً فلشار خودلتجريم معلوم قبلا برنمج الانمعلوم أثم قال - "شبهه أنبه لايتحلل ، وجه الاشبهاء قوله صلى الله عليه وآله وسلم: حتى تدوقي عبيلته ويدوق عبيلتك"، والعبيلة اللدة والمراهق الالدة له حقيقة .

قوله : بالعقد الصحيح الدائم

فلووطيء بالملك أوبالعقد العاسد أوبالعقد المنقطح أوبالتحسل لم يحلل.

- ١) لشر شم ١٩٨/٢)
- ٢) سرلة ليفرة ٢٢٠

۳) دویت هده المدرد می الطریقی راجع الرسائل ابوات اقتنام الطلای ۲۵۷/۷ هم ۱ ۱۹۳۹ میلی ۹۲۲، ۳۹۱ مین منجه ۹۲۲، ۹۲۲، ۳۹۱ متن (می داود ۲۹۶/۲) و ۲۹

وهل يهدم مادون الثلاث؟ فيه روايتان أشهرهما : أنه يهدم .

بعم هل بشترط مع لعد الصحيح بدائم كون الوطى، سائماً أم لا؟ قال لشيح في المحلاف المعم محرم كالوطي محرم كالوطي في الاحرام أوالصوم أو الحيص ، ولان لمحرم لالكون مراداً فلا يكون هو المأمورية، ولان لعقد يشرط صحد فكد الوطى، و لادرم التحكم، ولان اللهي يستلزم الفساد فلا يحلل ، وهوقول ابن المجيد .

وقال العلامة في المحسف الإيشترط فنحل الحامل الوطيء المحرم لعارض الأنه تعالى جمل بهامة التحريم بكاح روح عبره وقد حصل فلاتحريم بعد بهايته، ولانه الواشترطت الاباحة لرم عدم التحليل الووطيء عبد تصبق صلاة المريضة، واللازم متفى اجماعاً فكذا العلزوم.

وعلى قوله رحمه الله النتوي .

وتجاب عن حجة لشيخ ما عن الأول وبالأصل برجع عنه للدليل وقد بيناه ، وعن الذبي بأن المجرم له اعتبارات من حيث و به هومراو فنقع مأمورا به ولا عتبار بالعارض كما فلياه ، وعن الذلك بأنه فناس فيكون بساملا مع أن الفارق موجود، فإن فساد العقديجر ح الواطيء عن كويه روحاً فلانساؤته النص وحرمة الوطيء الاتجرحة والا لكان راباً، وعن برابع بأن النهي في عبرالعادة الإسترم الفيادكما بين في الأصول وهوهما كذلك كاسخ وقب الده.

قوله: وهل يهدم مادون اشلاث فيه روايتان اشهرهما الله يهدم معنى الهدمأنه لو بروحب بعد الطلقة الأولى أو شابه ثم صفها الروح الثاني وحرجب عدتها فتروجها الأول ، هل تنقى ممه في الأول على طلقين وفي الثاني

١) العلاب ١/٥

ولوادعت أمهما تزوجت ودحل وطلقها فالمروى : القبول اذا كانت ثقة .

عنى واحدة ولاهمدم أو تنفى على ثلاث مستأنفات ويكون الروح همادماً لما تقلم ؟..

فيه روانت : الأولى رواية الهدم عنى رفاعة بن موسى عن الصادق عليه السلام () الشاي رواية عدم الهدم عن صفو ف عن مصور عن الصادق عليه السلام () . ومثلها عن ابن اسكان عن البحلى عنه عليه السلام () .

وعمل الأصحاب على الأولى ، وعمل الشيخ على الثابية على كون المقد منقطعاً أوعلى عدم الوطى م. ويؤدد عمل الإصحاب اشتهار الهدم أولاو ثابياً رواية عبد لله بن عمين بن أبي صالب العمرة صبى أبها تنفى على مابقي من الطلاق فقال أمير المؤسين عليه السلام ، صحان الله أبهدم ثلاثاً ولا يهدم واحدة أن .

قوله : ولوادعت انها تزوجت ودخل وطلـق [وطلقهان] فالمروى القبول اذا كانت لقة

هده رواية لحسين من سعيد عن مصادق عليه السلام . وعمل الاكثر على ذلك وال كان الأصل يه بعني خلافه لكونها مدعنة يعتقر السي البيه مدعواها ، لكن السوى عنى لعمل نقونها ، لأن العلم بدلك قد يتعدر ، ولأن الوطني مرط في التحلين واست برجيع فيها البها ، نعم يشترط كونها ثعة ، نمعني ايمانها وعد نتها في دينها ومصني زمان يمكن فيه حصول ذلك .

١) لكامي ١/٧٧، لتهديب ٢٠٠٨

^{4 - 1) (}A-14-14)

ع) التهذيب ١/٤٠ ، الاستيمار ١/٥٧٢

o) تهدسه ۲۰ نستار ۲۲۵/۲

المقصد الثالث: في الرجعة:

تصبح نطقاً ، كقوله ، دراجعت؛ و فعلاكالوطء والقبلة واللمس بالشهوة .

قوله : في الرجعة وتصح بطقاً كقوله راجعت

حقيقة الرحمة هي الرد الى الكاح ، وهو أمرحادت لم يكن ، وكل حادث لابد له من سب، والسب هنا ماجعله الشارع دليلا على حصولها ، وهو امالفظ أوقعل ، فالأول أقسام :

الاول: صريح عاقاً، وهو د رحمت » و د راحمت » و د ارتجعت » مع اتصالها باسم طاهر، كفوله د راحمت فلانه » أود رتحمت فلانه » أومصمر كفوله د راحمك » أو د ارتحمك » ، ولايكمي من دول الانصال المدكور

الثاني : رردت فلانة أورددتت هن هو صريح أم لا ؟ فيل بعم لعوله تعالى و وبعولهن أحق بردهن » . ، وفي الحديث و أردده ، أي راجعها ، وقين لا لعدم اشتهارذلك شرعاً في الاستعمال .

الثالث: أمسكت فلانه وأمسكت، فين صربح لقوله تعالى «فامساك معروف أوتسريح باحسان ع (" وفسر بالرجعة .

لراسع: رددت فلابه الى النكاح أو أمسكت بكاحها مع سه الرحوع، ال قلما الدو و لامسان صريحان فلا كلاء في الصحه، وال قبما الهما كتابنال فهل مع الاصافة الى النكاح نصبرال صريحيل أم لا؟ بحسل ذلك لافادتهما معيى الصريح قطماً فيكونال مرادفين له، وبحسل لعدم لان الاساب متلفاة من نشرع ولم يرد ذلك .

١) سورة المِقرف: ٢٧٨ ،

٢) موزة البقرة : ٢٧٩

ولوأنكرالطلاق كان رجعة .

ولايجب في الرجعة الاشهاد بل يستحب.

ورجعة الاخرس بالاشارة ، وفي رواية بأخد القناع . ولوادعت انقضاء العدة في الزمان الممكن قبل .

الحامس ، مروحب فلابه أوبكيجها أومروجتث اوبكحتك، في كول ذلك صريحاً اشكال من صلوحية ذلك لابنداء الكاح فالرد الله أولى ، لاب النول يجاد معدوم والله ي ادامه موحود، ومن الله بما يواحه له لاحميه والرحمه باروحة، ولان البرويح بشبرط فيمه الرب، من الروجة، والرجعة لايشبرط فيها ذلك فتعايرة.

والاحود أن حميع دلك رحمة، بدلالة لكل على اراده الكاخ و الناسي كل فعل يدل على ارادة المكاح كالموطىء والصله واللمس والشهوة لكن منع صدوره عن قصد ، فلووطى، النمأ أوطنها عيرها لم تكن رجعة .

قوله: ولو انكرالطلاق كان رجعة

علله المصنف في انشرائع (بأنه ينصبن التعمك بالروجية .

ان فلت : انه صريح في نكديب من شهدنه فلايكون رجعة .

قبت أحيب بأن الكارة لوقوعه ارادة لابطال حكمه ،

قوله: ورجعة الاخرس بالإشارة ، وفي رواية بأخذ القناع

هده رواية السكوني عن الصادق علمه السلام؟! ، وقسد تقدمت وولك غير مناف للإشارة كما قدمتا من قبل.

١) الشرائع ٢/٨٨٧ ،

٣) التهذيب ١٤/٨ ؛ الأستبصار ١٠١/٣ ؛ الكافي ١٨٨٦ ،

المقصد الرابع: في العدد ، والنظر في قصول .

(الاول) لاعدة على من لم يدخل بها عداالمتوفى عنها روجها.
و نعني بالدخول الوطاء قبلا أو دبراً ، ولاتجب بالحلوة .

(الثاني) في المستقيمة الحيض ، وهي تعتد بثلاثة أطهار على الاشهر ادا كانت حرة وان كانت تحت عبد .

قوله : المقصد الرابع في العدد ــ الي آخر ه

لعدد حسع عده، وهي شرعاً رمان مقدر نصصيه رفيع سكاح بعقد اما بالموت فمطلقاً أو بمبره فنفذ الدجول الووطيء عبرمجرم طاهراً لاحبسة ، وانها احكام .

ه ١١ - أنه تحرم فيها على المرأة بكاح غيرمن هي عنه .

﴿ ٣ ﴾ ﴿ أَنَّهَا أَنَّاكَانَتُ رَجَعَةً طَلْتُ الرَّوْحِ فِيهَا الرَّجِعَةُ ،

«٣» - أن وحولها أما تعد محص كعدد عبر المدحول بها في الوقاه أو تعدد واستراء ، وهو أقسام - و ، و ما تكون الاستبر ، قله أقوى وهوما أدا كالت بالحمل، وله مالستونان فيها وموما كان بالاقر م، « ح » مالصعف فيه الاستبراء وهوما يكون بالشهور لبن لايجوز حلها ،

قولسه : ولاتجب بالخلوة

حلافاً للشيخ في بعص كنه اعتماداً على دو نه اس بكيروهي صعيفه، وعس الأكثر على مادكره النصف ، وسنده روابه اس الى عمير وغيرها ، وقد تقدم تحقيق القول في أن الدخول لالكفي فيه محرد الحلوه

قوله: الثاني مستفيمه الحيض، وهي تعتد شلالة اطهارعلي الاشهراذا كانت حرة وان كانت تحت عبد

مباغوائك:

(الاولى) ير سنمسقيمة الحيص من ترى لدم في سنحيص ونها عدة مستقره،

وقد تقدم بيان دلك ، ويحترر بدلك عس المصطربة ، قابها مع استمراد الدم تعمل على النمبيرومع تعدره ترجع الى عادة بسائها وتحعل دلكعدة لها ورمانه الاستحاصة طهر فتحعله عدة ، ومع عدم الساء أواحتلافهس تعتد بالاشهر .

(الثانية) دلت الآية الكريمة على الاعتداد بثلاثه الراء و كأن القراء لعة يطلق تاره على الطهروتارة على الحيص لاشتراك بسهما، فاحتمت الصحابة والفقهاء في المراد من الآلة الفال اكثر أصحابا له الطهر اعتماداً على دوايات كشرة كرواية رزارة عن النافر عليه لسلام الأقراء هي الاطهارا الومثله دواية محمله اس مسلم عنه عليه السلام (وعبر دنك الوجو مدعب مالك والشافعي و حمد ا

وفي رواية عبدالله بن مبكان والجلس عن الصادق عليه السلام به الحيص فحمع المعيد بين الروايات بأن الطلاق ان وقع في أول الطهر فالعدم بالاظهار وانا وقع في آخره فالعدة بالحيص ، واستحسه الشيخ .

وليس شيء، نانه لادلانه في الروايات على دنك، فالأولى حمل الروايسين على دنك، فالأولى حمل الروايسين على النقية ان صحاء فان مدهب ابن حيفه و الني يوسف و النوري والاوراعي أن القرم الحيض ، ونتقل دلك قوله تعالى و فطنفوها لعديهان ٢٠٤ أي في وقت عديهان ، كتوله و ونصع الموارين المنظ ليوم القيامة ،

والطلاق في الحيص ليس بمأموريه الحماعة لتحريمه، واثبابه بالهاء في ثلاثة وهو يحتص بالمدكر والطهر مذكر والحيصة مؤنثة ، وقد بينا في كبر العرفان الم تحقيق الفول في دبك .

١) داجع الرسائل ٢٥/٤٢٤ .

١) سوزة الطلاق ١٠٠٠

ج) سودة الأباءة ٧٤

²⁾ كر المرفان ١/٥٥/٢

و تحتسب بالطهر الذي طلقها فيه ، ولسو حاضت بعد الطلاق بلحظة ,

(نثالثه) ال ما دكرناه مس ثلاثة الاطهار اد كانت المراد حرة سواء كان روجها حراً أوعداً ، أما الأمة فعدتها طهران و لاكان روجها حراً ، وعلى دنك الاجماع .

قوله: وتحتسب بالطهر الذي طلقها فيه ولوحاضت بعد الطلاق بلحظة قال الشيخ في المسوط الذي الذا قال لها و ألت طاق و ثم حاصت عقب هذا اللفظ فهذا عند بعضهم طلاق مجرم ولا يعد ما بعده قر ألايه صادف الطلاق حالة الحيض ، وقال بعضهم يكون صاحاً لايه وقع في حال الطهر ، ويقوى في بعسي أن الطلاق يقع ، لايه وقع في حال الطهر ، لاأيه لايمتد بالطهر الذي يبي الحيض ، لائه ما يقى هنا جزء يعتد يه .

قال ابن ادريس ؟ : قوله دالاأنه لايعند بالطهر الذي يلي الحيص، عجيب، وكيف لايعند به وهو أول أفر ثها، وقوله دلانه ما نقيهما حرم يعند به وماقصة.

واعتدر العلامة! الشبح بأن الصمير في ديلي، محدوف ، أي بليه الحيص ويكون معنى يلي يتعقب حينئة .

قلت ويمكن أن نكون معاه لبس كما طناه، طرمعا ديلاصقه و دلاقيه، لقوله صلى الله عليه و آله و سلم اكل مما يليك الم وحينت يكون كلام الشيخ صحيحاً وقوله ولابه ما بعي جرم، قريبة دالة على دلك، فلاوجه لكلام المورد ولاحاحة الى عدر المعتدر.

١) البسرط ٥/ ٢٣٥

٢) السرائر: ٢٤٣ .

٣) المختلف ۽ الجزء الخاس ۽ ٣٠ ،

٤) صحيح ليجاري ٨٠٠/٧ ، سي الرملي ٢٨٨/٤ ، مين ابي ماجة ٢٠٨٧ ١ .

وتبين برؤية الدم الثالث.

وأقل ماتنقصي به عدتها سنة وعشرون يوماً ولحظتان، وليست الاخيرة من العدة بل دلالة المخروج .

قوله: وتبين يرؤية الدم الثالث

هد قول لشيخ في البهاية والمحلاف" ، وقال في المسوط"؛ قال قموم لابين الابعد بقصاء أفل ايام الحيص ثم احتار فيه أنه ان سبق لها عادة مستقيمة فالأنهضاء بأول الدم وال لم يسبق فالأنقصاء بمصي الثلاثة وحعلها من العده .

و حتار ابن ادريس" هذا النفصيل مفنياً سه محمحاً باحتلاف الروايات ، ولاوجه لدلك لا لتفصيل المدكور والفتوى على ما فاله فسي النهاية ، لكن لتحقيق أنه بالم بسقالها عادة فلانظم الانقصاء الانمصي الثلاثة ويكون دلك كاشماً عن الانقصاء بأول بدم ، وليس هذا تعصيل ابن ادريس ، فتدبره ،

بعم قال بشبح في بعض كتبه ١٠٠٠ الانقصاء وال حصل لكن يستحب لهما ترك لترويح حتى بعتسل. قال. وهو مدهب الحسن بن سباعة وعلي بن ابراهيم وأما جعفر بن سباعة فاله دهب التي الانقصاء بأول الذم لكن لا يحل لها الترويج عتده لابعد العمل . والحق أن دلك على الكراهية ، ومسأ الحلاف في دلك اختلاف الروايات ،

قوله: وأقل ما لنقضى به عدلها سنة وعشرون يوماً ولحطتان كد ذكر الشيخ!! ، وبياسه • أن ترى الدم بعد الطلاق بلحطة ثلاثة أدم،

- ١) التهاية: ٢٣٥ ء الخلاف ١/١٥
 - ح) البيوط ه/٢٢٥
 - ٣) المراثرة ٣٦٣
- ع) البيوط ه/٢٣٦ ، الخلاف ١/١٥ ،

(الثالث) في المسترابة : وهي التي لاتحيض ، وفي سنها من تحيض ، وعدتها ثلاثة أشهر .

ثم تطهر عشرة أيام، ثم تحيص ثلاثة، ثم تطهر عشره ، ثم ترى الدم الثالث . فأول لحظة تراه ثعلم القصاء العده، نكن هل هي من العده أم لا؟ يظهر من كلام الشيخ الأول ، وقال المرتصى و بن ادريس (ا وادمن الحيد بالثاني ، وتطهر الفائدة في مواضع :

الأولى ؛ لووقعت الرجعة فيها ، فعند الشبح يصبح وعبد عبره لا .

الثاني . لوتروجت فيها ، فعبد الثبيح لايضح وعبد غيره نصح ،

الثالث : لومات أحدهما فيها ، قمند الشبح يـوارثان وهند غيره لا . الى غير ذلك من العوائد .

قوله: الثالث في المستراية وهي التي لاتحيض وفي سنها من تحيض وعديتها ثلاثة اشهر

لدي يقتصيه التهقه أن من تعتد بالأشهر أربع ·

٤١هـ من هي في سن من تحيص ولاتحيثها الدم أصلا .

« ٣ » - من تماعد حيصها فلم برفي كل ثلاثة أشهمر أوستة شهر أوسمة الأموة .

و ٣ ﴾ _ البي بأحرت حيصها عن عاديها شهراً فصاعداً .

و ٤ ﴾ التي انقطع حيصها بسب معلوم كالأرصاع والمرص

وعاره المصنف لمسرالمسرالة لأنشمل الاالاولى، فإن لم تكوالنسوالة

عنده الاالاوني كان يسعي له وكرالنافيات والأنأسي بعنارة أعم .

٤) السرائر د ٢٤٧٠

إذا تقرر مذا فها قواله:

(الاولى) لاحلاف في أن عدة المسترابة ثلاثة أشهر ادا لم تسق حيصه عدتها، ومستده قوله تعالى و واللائي يشس من المحيص من بسائكم أن ادتستم فعدتهن ثلاثة أشهر عالى والمعنى أوا يشس من المحيص لانقطاعه، وو ارتسم عاي شككتم في عوده لكونهن في سن من تحيص فعدتهن ثلاثة اشهر .

(لثانيه) الشهر حقيقة لغوية في العدة ما نس الهلالين، فادا وقبع الطلاق في أول حراء منه _ أعني خال رؤيه الهلال _ فلاخلاف أيضاً فيأن أول العدة ذلك وتمين يوؤية الهلال الرابيع .

(الثالثه) يطنق التهرعرفا على ما عدم وعلى ثلاثين يوماً، فاذا وقع الطلاق بعد مصي شيء من عشهر بالمعنى الأول احتلف في كيفية اعتداده ، فقيل تعتد بالشهر بالمعنى الأول احتلف في كيفية اعتداده ، فقيل تعتد بالشهر بالمعنى الأول بعد تسمين دوماً من حين طلاقها وهوقول بعض الشافعية وفيل تعتد بالشهر بالمعنى الأول وتقصي ما فاتها من انشهر الأول في الشهر ارابع واحتاره الوحيفة ، وقيل بل يسقط اعتبار الهلال في الشهر الأول وتعتبر بعده هلالين ثم تتم ثلاثين من الرابع، ونه قال الشيخ في التحلاف (وابن ادريس المالمة) .

وعليه العنوى ، لان الشهركما فننا يصدق لعة وشرعاً على الهلالي ، لقوله تعالى «هي مواقيت للناس والنجيع » ، وعرفاً على المعنيين، فإذا تعدراعشان الأول اعتبرالثاني ،

- ١) سورة الطلاق: ٤ .
- ٠ (١/١٥) الخلاب ٢/١٥ -
- ٣) السرائر : ٣٤٢ ،
- ع) لقر عداء المطلب الثاني من المعمل الثامي من التقصد الرابع في العلاد
 - ه) سورة الغرة : ١٨٩ -

وهذه تراعى الشهور والحيص وتعتد بأسبقهما . أما لورأت فى الثالث حيضة وتأخرت الثانية أو الثالثة ، صرت تسعة أشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بثلاثة أشهر . وفى رواية عمار: تصبرسنة ثم تعتد بثلاثة أشهر .

(الرابعة) قوى الشيخ في المنسوط القول الى جنفة، وتظهر الفائدة بين القولين فنما أدا أنفض شهر لأول اكما أداكات الطلاق في العشرين أن الشهر لاول ، فعلى قول الحلاف تصم إلى التنامة السنجيعة أحداً وعشرين نوماً، وأما على قوله الميسوط تصم فشرين لاعير .

قوله : وهذه تراعى الشهور والحيص وتعتد بأسقهما

هده عاره وحيرة حسه ، وهي اشاره ،لى قول الشيخ رحمه الله ، قابه لما
ذكر لروايات الدالة على الأشهر دل . به الله تعتد اثارته أشهر دا مرت بها
لاترى فيها الدم اصلا والها بس بدلت ، وأدنا ادا رأب لدم قبل بقصاء ثلاثة
أشهروثو بيوم كان عديها بالاقراء وال سنخ دلك الى حمسة عشر شهراً ، لمسا
رواه رداده عن الناقر عليه السلام حسناً قال أمران تهما سبق اليها دلت ده
المطلقة المسترابة التى بستريب لحيصان مرب بها ثلاثه أشهريص ليس فيها
دم بانت بها؟ حدالخ ،

قوله : اما لورأت في الثالث حيصة وتأخرت الثانية اوالثالثة صبرت تسعة اشهر لاحتمال الحمل ثم اعتدت بثلاثة اشهر ، وفي روانة عمار تصبر سنة ثم تعتد بثلاثة اشهر

١) راجع المسرط ١/٢٣٩ ،

٧) اقتبه ٢/ ٢٧٧ ، الأستصاد ٢/ ٢٢٤ .

ما احتاره المصنف هوقول الشبح في الاستنصار ، وأفتى به العلامة . والمستند رواية سورة سكليب عن الصادق عليه السلام".

وأما رواية عمار الساباطي فرو ها عن الصادق عليه السلام أ أيصاً. وأفتى به الشيح في للهاية على تقديراً وبأحرعها اللم الثالث، وحملها في الاستبصاد على الاحتياط.

وهنا فاقدة ، وهي: الها لوارتالت بالحمل بعد الطلاق على حكمها حكم المسترا ، ادار أن الدم فلي العدد ثم القطح ؟ قال فلي النهاية بعم تصدر تسعة أشهر ثم نعتد بثلاثة شهر ، ومستنده رواية عبدالرحمين بن الحجاح عن الكاظم عليه السلام ، ادا طلق لرحل امرأته فادعت حبلا النظر تسعة أشهر قال ولدت والا اعتدت بثلاثة أشهر (" .

ودل اس ادريس : لاحاحة الى دلك، لسق تسمع بيص فحصل الغرص من العلم نفراع الرحم، ولايه اما أن يطهر لحمل أولاً فالكال لأول فعدتها بالوصيع وان كال الثامي فقد دحلت الثلاثة في التسعة .

وأحاب الملامة بأن الأشهر النسمة للاستبراء فتحب العدة بعدها وأيضاً الحمل قد يلبث سنة فيجب العبير ،

وفيه نظر ، فنناك العدة والاستراء مفتاهما واحد لاتحاد العاية من شرعهما والحكم لايمبر سعير الالعاظ و غول نلبث الحمل سنة عثروك كما تقدم .

والتحقيق أن بقول: إن المحى ابن الدريس البرق بين العدة والاستبراء فالقرق

١) الاستيمار ٢٢٢/٢

^{· 114/}A 444441 (Y

۳) لتهدیب ۱۲۹/۸ ، ۱۳۹۱ ، ۱۲۱۱ ، لفقیه ۳۳۰/۳ ، وتباع لحر ثم قدم
 باتت مته .

ولا عدة على الصغيرة ، ولا البائسة على الاشهر .

ممتوع والافقوله غير بعيب ، لأن العلم بالحمل وعدمه يحصل بدون التسعمة فلاحاجة البها، والروانة يمكن حملها على الاستحباب والاحتياط.

قوله : ولأعدة على الصغيرة ولااليائسة على الأشهر

هذا هوالاشهر بين الأصحاب ، وعليه دلت حسة رزارة عن الصادق علمه السلام أن ، وموثقة عدالرحمن عنه عنيه السلام أيصاً أن ورواية محمد بن مسلم عني الناقر عليه السلام أن ، وعلمي دلك أنتي الشيحان واسما بالويه أن والتقي والقاضي وصلار وابن حمزة وابن اوريس أن .

وقال المرتصى عدتها ثلاثه أشهر، محتجاً بقوله وو دلائي يشس من المحيص من سائكم ان ارتشم فعدتهن ثلاثة أشهر و للاثي لدم يحصن ع⁶ أي لم يبلعن المحيض عدتهن ثلاثة أشهر حدف الحير لدلالة ما تقدم، قال: والارتباب ليس في البأس وعدمه بل في العدة ، لما روي أن ابي بن كعب قال: يا رسول الله ان عدداً من عدد لساء لم تذكر في الكان المحيض لقال ان ارتب، لأن المرجع في الحيض ولاية لو أراد الثاك في ارتفاع الحيض لقال ان ارتب، لأن المرجع في الحيض

١) الثاني ١/٥٨ ۽ التيذيب ١٣٧/٨

٢) التهذيب ٨٨/٨ ، الكامي ٢/٥٨

ع) الحلاف ٢/ - م ، البسوط ٥/٤٣٤ ، النقمة : ٨٣ ، النقسع : ١١٦

٤) البرائر: ٣٣٨.

ه) سردة الطلاق ١ ٤

۲) سس لبیهشی ۲۹، ۱۹۹۱ و دال ازاری دینی لتصبر الکبیر ۳۵/۳۰ و دال ازاری دینی لتصبر الکبیر ۳۵/۳۰ وروی این معادیی جیل قال: یه رسول این قد عرفا عدة التی تحیض ما عدة التی لم تحمیل ـ الح .

وفى حداليأس روايتان ، أشهرهما : حمسون سنة . ولورأت المطلقة الحيض مرة ثـــم بلغت اليأس أكملت العدة بشهرين .

اليهن ، وبرواية محمد بن مسلم صحيحاً عن احدهما عليهما السلام' ، ومثلها رواية ابي بصير^{وع} وتابعه ابن زهرة ،

وأحيت عن الأول: أله تأويل ، وليس بأولى من أن المراد فلم يحصى ، أي ارتمع حيصهن بسب كالمرض والرضاع وبحور أن يكون بسب لحمل ويكون لو و في « و ورلات الأحمال ، للحال ، أي وهن أولات الأحمال ،

فلت: فيه مظر، لحواراً و يكون النمي للسلب لا للعدم، فأن الأول أعم فأندة والواو حقيقة في العاطمة .

وعن الثاني: أنه لو كان الارتباب في المده لقال ان جهلتم . لان أنبأ لم يثث بل جهل ، ولم يسد النهن لان البأس هو ترجيح العطاع الحيض على عدمه وهو مسد النهن ، فلو اسد الارساب النهن لرم الساقص ، وهو ترجيح الانقطاع من حيث الناس وعدمه من حيث الارتداب ، فان الارتباب هو الشك والشك لاترجيح فيه ،

وحيشد بكون المراد بالساء اللائي حصل لهن الانتطاع وسألكم عن دلك ، د لمرأه تكلف بعلها الاسفته عالماً أو تستعيم ، فحصل لكم شك في كون الانتظاع بكر أو لعارض فأفوهن بالاعتداد باللائه عملا بأصالة دنك. وعن الثالث وهو برواية بالحسن على القية ، اد هو مدهب المحافين - قوله : وفي حد الباس روايتان اشهرهما خمسون بسة

¹⁾ الكاني ١٩٩٦ .

٧) الكافي ٢/٥٨ ء التهديب ٨٨/٣١

ولوكانت لاتحيض الا في خسمة أشهر أوستة اعتدت بالاشهر. (الرابع) في الحامل. وعدتها في الطلاق بالوضع ولو بعد الطلاق بلحظة ، ولولم يكن تاماً مع تحققه حملا ولوطلقها فادعت الحمل نريص بها أقصى الحمل.

هده روانة عبدالرحس بن الحجاج عن الصادق عليه السلام "، والأحرى رواية " [بياض في النسخ]

قوله : وعدتها في الطلاق بالوضع ولو بعدد الطلاق بلحطة ولو لم يكن لاماً مع تحققه حملاً

منا دوائد :

(الأولى) كون عدة الطلاق وصع الحمل في الرمان أو كثر هو المشهور بين الأصحاب لل هو المحمل عليه الوما ومستدد فراله ثمالي ووأولات الاحمال أجلهن أن يصمن حملهن عآوه ان عامع المعن في تأوين المصدرة أي وصع حملهن عاوه بهن في البات ومثله روانه عبد لله بين سبان عن الصادق عليه السلام!!

(الثانية) دهب الصدوق والل حمرة الى أن عدد الحامل في الطلاق أقرب

١) الكامي ٢/٥٨

٧) مورة الطّلاق : ٤

 ع) رجع الوسائل ١٥/١٥ع فيه حدر في المرضوع عن اقتحاب الأثمة طيهم المبلام الأعن عيدالله بن مثان ولو وصعت توأماً بانت بــه على ثردد ، ولاتنكح حتى تصع الاخو .

> ولوطنقها رجعياً ثم مات استأنفت عدة الوفاة . ولوكان بائناً اقتصرت على اتمام عدة الطلاق .

الاجلين من وصبع النعس وثلاثة الاشهر ، وحكاه ابن ادريس ، وحكاه أيصاً المرتصى الا أبه أقرب الاجلين من الوضع والاقراء الثلاثة بناء على أن الحامل ترى الدم ،

والقولان محجوحان بالآية، فان المنتدأ والحبرمع كونهما معرفتين يعيدان الحصر ، منع أنه تعالى بعد ذكر الاشهر ذكسر الحاس وان أجلها الوصيع ، والتقصيل يقطع الشركة ،

(الثالثة) الحمل الموصوع لايشترط أن يكون تاماً بالأجماع ، بعم عنده المحالفين يشترط مصي تمانين يوماً من حين الوطنيء ، و حتازه الشيح فسي المبسوط ، لعدم النص فيه وتنمه القاضي ،

وقال اس الجبيد أقله ستون يوماً لصيرورته مصعة حينتد، وقال اس حمزة أربعون، و حتاره العلامة لصيرورته علقة ودلك ميداً حنقة آدمي .

وهو قوي ، الا أن ماذكره الشيح أحوط ، لتحقق صورة الاسان حيثة ، والمندأية عبر كافية و لا لكفت المطفه لابها ميداً أيضاً ، لكنها عبر كافية اجماعاً ، و بما الاعتبار مصندق الحمل ، وابما يصدق حقيقه بعمد التحلق ، فلذلك قال المصنف مع تحققه حملا .

قوله : ولبو وضعت توأماً بانت به على تردد، ولا تنكح حتى تضع الاخر . أَنْأَمَتَ المرآةُ إذا وصعبَ اثبِن في نظى ، فهي مشم ، فاذا كان ذلك عادِتها فهي مأم والولدان توأمةً والجمع مآم والولدان توأمة والجمع تواثم مثل قشعم وقشاعم وثؤام أيضاً .

ادا عرفت هذا فلا خلاف أنها لاتكح حتى تصع الولد الاحير ، ولكن هل بين بوضع الاول أم لا ؟ قال الشيخ في لهايه المام ، وتبعه الفاضي وابن حمرة، والمستد روايه عبدالرحمن بن عبدالله للصري عن لصادق عليه السلام قال: تين بالاول ولا تحل حتى تصع ما في بطبها أ . وفي طريقها لحس وجعفر ابنا سماعة وهما واقعيان .

وقال في الحلاف؟!: لاتنقصي عدتها حتى تصبع (شابي سهما ، وهو قول عامة أهل العلم .

وأما ابن الجيد فقال: تنقصي عدتها نوضع أحدمنا وسكت عن حوار التزويح والمصنف بردد، لما تنوبا من الحلاف وعدم النص الصريح في ذلك.

والحق ماقاله في الحلاف ، ونه أبنى أن ادريس الوالملامة ، لابها الذا المتصبح الاحيرصدق عليها أنها المتصبح حملها فلا تدخل تحت عموم و وأولات الاحمال أجلهن أن يضمن حملهن ها.

اذا تقرر هدا فهنا فوائد:

انهایة ۱۹۳۵ ، قال میه وارکاب حاملا با ثبی ووضعت واحداً بقد ملکت نصها فیرانه لایجور لها آن ثناد علی نصها الابعد وصنع حمیع ما می بطنها

[.] AY/7 WKII (Y

٢) الخلاف ٢/٣٥.

٤) «لسرائر ٣٣٨ ، لقواعد ، (لشرير الثاني من القصل الثالث من المقصد الرابع
 أي المدد من كتاب (اطلاق ،

ه) سودة الطلاق ع

(الحامس) فسمى عدة الوقاة : تعتد الحرة بأربعة أشهر وعشرة أيام اذا كانت حائلا، صعيرة كانت أوكبيرة دخل بها أولم يدخل. وبأبعد الاجلين ان كانت حاملا .

(الاولى) تطهر فاتدة الحلاف في وحدوب النعقة على الروح فيما بين الوضعين وفي حصول لرحمة أو لموب قبل الوضع ، فان المقه لاتجب على قول البهابه ولا تقع الرحمة ولا تحصل لتو رث، وطلى قول الحلاف بالعكس من ذلك .

(لئابه) قيد في تحلاف أن يكون س الوضعن أقل من سنة أشهر ، وهو حس ، لامكان بحدد الذبي فلا شمله اسم الحمل لذي وقع فيه الطلاق (الثالثة) لافرق س كون الحمل انس أو اكثر ، فابها لاتين ولا تسكح حتى تضع الاحير.

قوله: تعتد الحسرة بأربعة اشهر وعشرة ايام اذا كانت حائلا صغيرة كانت أو كبيرة دخل بها أو لم يدخل

هد مما لاحلاف فيه لنص القرآن على دلث، و تعلى أصحابنا و كافة الفقهاء الا الاوراعي على أنبها سقصي عديها بعروب الشمس من أيوم العاشر ، وقال الاوراعي بطلوع فجريا، محمحاً بحدف الناء من عشر .

واحيت ، الأحداع على حلامه ، والحدف حرباً على عادتهم من النعبير بالليالي ، لأنها عرر الشهور والآيام ، ولدلك لايستعملون التذكير في مثله ، ال يقولون صمت عشراً مع أن الصوم نهاري .

قوله: وبابعد الاحلين ان كانت حاملا

الاحلان هذا وصبح الحدل أو عُصاء الاربعة الاشهر والعثو، أيهما تأخر كان هو الدادة الرضي والداع أصحاب ، وهنو قول علمي عليه السلام وبلزمها الحداد وهوترك الرينة دون المطلقة ، ولا حداد على أمـــة .

(السادس) في المفقود : لاخيار لزوجته ان عرف خبره أوكان له ولي ينفق عليها .

وأبڻ عباس 🕝

وقال العقهاء عدتها بوصع الحمل ، لعموم و وأولات الاحمال أحلهن أن يصمن حملهن ع ،

قلما ؛ يعارض ذلك عموم و والدبن يتوفون ملكم ويسدرون أروجاً يا ، فالحامل كما تدخل في الاولى فهي داخلة في الثانية فلا وحه للجميع الا القول بأبعد الاجلين ، ولاته أحوط ،

ولما الديقول أنصاً الدكرها بعد الطلاق الدكرها بعد الطلاق فلا تشمل عدة الوفاة .

قوله : ويلزمها الحداد ، وهو ترك الريبة دون المطلقة ، ولا حسداد على الامة

هنا قوائد :

(الاولى) قال الجوهري ، أحدت المرأة أي انتمت من الرية والحصاب بعد وقاة روحها ، وكذلك حدث تحد وبحد نصم الحاء وكسرها حداداً وهي حاد ، ولم يعرف الاصعمى الا أحدث فهي تحد ،

(لئاسه) المراد شرعاً ترك لحلي [النحلي ل] والتطب والتريل في المدل والثياب ، ويرجع في تعصيل دلك الى العرف ، فيجب تسرك الدهب والعصة

١) صورة القرة: ١٣٤

والنؤنؤ وسائسر أدواع لطيب والحصاب والاسفيداح فسي الوحه والوسمة والكحل لاسود والدهن في الرأس مطلقاً والطيب في البدن ولسن المصيعات الا الاسود و لارزق ونزك الحرير وفاحر الثياب ، الى غير دلك .

ولا يحرم التنطيف ودحول الحمام والسواك وتقليم الاطمار وتسريح الشعر ولا سكني المواصع الطبنة ولا الحلوس على الفرش النفسية .

(ثالثة) مما نحب الحداد في عدة الوفاء، وعليه اجماع العلماء، وخلاف الشعبي والحس النصري لا عسار به، لسبق الاجماع عليهما وحصوله بعدهما ولا يجب في شيء من العدد غيرها ،

(الرابعة) لاحلاف في وحوية على الحرد الكبرة ، واحلف في الصغيرة : فمنعه المن الدريس الآنة تكليف ولا تكليف عليها ، وأوجب الشيخ أن فسي المبسوط و الحلاف على الولي تحبيه الديجب على الكبيرة مستدلاً بعموم الحير وبالاحباط، والرواية ام سلمه ال المرأة الله الذي « ص » فقالت: الله الشي توفي عبهاروجها وقد الشكت عليها فأكحنها، فقال الالالة، ولم يستعصل حالها أصغيرة أم كبيرة ، وثرك الاستفصال في البيان يدل على العموم ،

وتبعه القاضي ، ولا شك انه أحوط .

(لحامسه) احتلف في وجوبه على الأمه ، بقاله الشبح فني النهاية) وتنعه القاضي، وهومدهب اس الحيد ومقدمي أصحابا، واحداده لمصنف والعلامة الله لاصانة عدم الوجوب ، ولروايه رزازة عن الناقر عليه السلام. الدالموة والإمة

١) السرائر ١٣٤٠ .

٧) البيرط ٥/ ٢٦٥ ، الخلاف ١٠١/٥ .

٣) راجع ،لخلاف ١/٩٥، وبه وولم يأل ۽ بدل وولم يستعصل ۽ ـ

^{3) [(41) :} ٧٧٥ .

٥) القو عد، الفرع الرابع من المصل الرابع في علية الرابع .

ثمان فقد الامران ورفعت أمرها الى الحاكم أجلها أربع سنبن. فان وجده والا أمرها بعدة الوقة ثم أباحها النكاح . فان جاء في العدة فهو أملك بها .

كلتيهما أدا مات عنهما روحاهما في العده سواء الآ أن الحرة تحدد والامة لا تحدد ١٠.

وأوجبه في المبسوط، واحتساره ابن ادريس محتجاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاحرأن تحد عنى ميت فوق ثلاثة أيام الاعلى روحها أربعة أشهر وعشراً ".وهي روية المحيمة وريس بستجحش وهو عام.

أجيب بصعف الرواية . أما أولا فلارسالها ، وأسا ثانياً فلكومها ليست من طريقنا ، وأما ثالثاً فلصعف دلالتها اد عني مطلعه وروانتنا مفصلة .

قوله: ثم أن فقد الأمران ورفعت أمرها الى الحداكم أجلها أربع سنين ، فأن وجده والا أمرها بعده الوفاة ثم أباحها النكاح

هنا قرائد ۽

(الأولى) المراد بالامرين أن تعرف حبره أويكون له ولي ينعق عليها .

(تثانيه) الناحيل لمدكور يتعلق بالحاكم فلا يحور من غيره ، ومبدؤه
 من حين الرفع اليه لامنوقت انقطاع العنير .

(الثانثة) الاعتداد لامد فيه من أمر المحاكم ، فلا يكفني اعتدادها بعد المدة من دونه .

۱) الهذيب ۱۵۲۸ ، الاستصار ۲۲۷۸ ، الالي ۲۲۰۸ .

٧) راجع مئن ابن ماجة ١٧٤/١ ...

(الرابعة) هل تجب على لمحاكم تعد الأجل الطلاق قبل لعده أم لاتحب؟ قبل بن النجيد والل تابويه في المقبع¹⁾ وابن حمرة تعم استباداً الى رواية عمر ابن أدينه على بريد العجبي عن الصادق عليه السلام¹⁾، ورو ية الحلني أيضاً عنه عليه السلام¹⁾.

ولم يستكوه الشبحان والفاضي وابن الدريس ، بل اقتصروا على صرف الاجل والامر بالاعتداد ، بروابة محمدان يعقوب عن سماعه^{ا)}.

والأفراب الأولى، لما وكرما من الروانة الصحيحة ، ولأنه احتياط حس ، لانه ان كان ميماً لم يصر الطلاق وان كان حياً تحقق سنب الفرقة ، لأن الحاكم قائم مقامه ، فلا مناده حيثه من الطلاق وعدة الوفاة ، لأن الاحتياط يعمل فيه بالاحتمالات وان كانت مراجوحة لتحصيل يقين النزاءة ،

(الحاممة) الرقع الى الحاكم والاعتبداد ليس واحداً على العبور عقيب انقطاع الحراء بن لوصيرت مدة تمرفعت أمرها فعلمعها دلك ، وكذا الاعتداد بعد الرقع والضرب ، نعم الترتيب واجب ،

(لسادسة) ان فلم ان عدة الروه فيها الماق وحل هذا، والدلم نقل = وهو لحق وعليه الفتسوى = فلا نفقة لها على العائب ولا غيره ، نعم هل ترجع عليه نائمته لوحضر في العده ؟ اشكال من كونها عده بينونة فلا نفقة ومن كونها في حداله ولا بشور منها فتحب النفقة وهو الاولى، وهل علنها الحداد شكال من كونها عدة وقة فتحب، ومن أضالة النزاءة وعدم يقس النبوت الذي هوالسنب

١) الناتع د ١١٩ ،

۲) القلية ١٣/٥٥٢ (٢

۲) الكاني ۲/۲۶۱

ع) الكاني ٢/٨٤٢٠

وان خرجت وثزوجت فلاسيبل له . وان حرحت ولم تنزوج فقولان ، أطهرهما : أنه لاسبيل لـــه عليها .

وانما وحنث احتياطاً . و لاحود الاحير

قوله: وإن خرجت ولم تتروح فقولان اطهرهما أنه لاسبيل له عليها قال نشيخ في لحلاف والنهانه! و نعاضي هرأولي نها، وقان في تمسوط!! وسلار واس أدريس لاسبيل له عليها، لانها نائث منه والاكتا حاربكاحها

والتحقيق منا أن نقول ان وحب الطلاق على الحاكم قبل العدة فالحق الثاني، وادلم يحبكان الاول أولى، وحبشد يرد على المصنف أنه لم يشترط الطلاق ، فلا يكنون الاشنه أن الروح أحق بها ، لنظلان طن موته وعدم وقوع الطلاق .

لكن الحق ما احباره المصنف والعلامة" ، وهو "به لاسين له علمها : اما على العلاق فظاهر، وأما على عدمه قلان حكم الشارع بالسبوبة ممبرية الطلاق،

لايفال . ان كانت العدم عدد نسوية فلا سيل له عليها ، وأن حام في العدة لكن الأحداع على حلافه، وأن لم نكن بطن قولكم أنها عدد نينونة، لان تحتار أنها صدة بيثونة ، ولا ينافي ذلك أحميته بها في العدد لانقلابها رجعية كما في العدد المحتلفة مع رجوعها في العدل فيها فان له الرجوع ، فكد هنا .

الد عرف هذا فقال العلامة في القواعد والتجرير الوطلقية العائب أوطاهر منها أو آلى وقبع الجنسع وال كان في العدة ، وكند الومات أحدهما فنها توارثاء

١) الخلاف ٢/١٢ ۽ التهاية : ٢٥٥ ،

٧) البسوط ٥/٢٧١ ،

٣) القو عد، الفرع الذبي من لفضل المحامس من المقصد الرابع من كتاب الطلاق

(السابع) في عدد الاماء والاستبراء : عدة الامة في الطلاق مسع الدخول قرءان ، وهما طهران على الاشهر .

> وهدا يتم داقلنا انها عدة رحمية أو لها حكم الرحمية و لا فلا يتم . قوله: السابع في عدة الاماء والاستنواء

يعال استبرأت الجارية واسترأت ماعدك واستريت أيصاً، وكلاهما يحتمل أن يكون من السر ، يقال سرت الجرح أسره ادا نظرت ما عوره ، وكل امر ررته فقد سرته ، ويحسن ان يكون من السور وهو التحربة والاختبار ١٦.

وشرعاً عوثر بص بسب ملك حدوثاً وروالا، والاصل فيه أن منادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بادى بعد سبى أوطاس الانوطاً حامل حتى تصبع ولا حائل حتى تحيص (١٠، ومن ثم كان الاستبراء بالحيض والعدة بالاطهار،

قوله : عدة الامة في الطلاق مع الدخول قرءان ، وهما طهران على الاشهر

لاحاجة الى فوله و مع الدحول ، ، لما تقدم أنه لاعدة على من لم يدخل، لكنه من طغيان القلم .

والترء معتوج القاف ولم يسمع صمه . ولا خلاف أن عدتها في الطلاق

y) سن این داود ۲۲۷۷ د ۲۶۸ ،

مع عدم الحمل وعدم الاستراء قرءان ، وهو مقول عن عليه السلام و كهى بدلت حجة ، ولم يحالف في دلك أحد من المسلمين الا داود ، قابه حمل عدتها ثلاثة أقراء، وهو مسوق بالاحماع وملحوق به ومحجوج بقول علي علمه السلام، فادد الحق معه يدور حيث ما دار ،

بعم احتنف هل هما طهران أو حنصان : فقال ابن الحبيد بالثاني معتمداً على رواية محمد بن المصبل عن الكاهم عليه السلام قال ، طلاق الأمة تطبيقتان وعدتها حيصتان الدوانة سلمان بن خالد عن الصادق عليه السلام (٢٠ د

والاكثرعلى الاول، ولم أنف عنى رواية تدل على دنك في الامة ،وحيثد كان يسمي للمصنف أن يقول على الاشمة لا الاشهر ، قانه خلاف صطلاحه .

وقال اس ابى عقيل : انها طهمران وحنصة منتقيمة ، فاد رأت الدم فسي الحيصة الثانية نقد حلت للارواح ، فانأراد بالحيصة كمائها فكلا القولين واحد، لان الحيصة الثانية ادا كان لاند منها لم ينق فرق بس الطهرين والحيصين على قدوله .

بعم نظهر الفائدة بعد اللحظة الأولى من الحصة النابية، قال جعلما القرأين طهرين فقد القصت عدتها والالم تنقص الاعسد اللحظة الاولى من الطهسر الثالث ، فأقل عدتها على بعول بأنهما ظهران ثلاثة عشر يوماً ولحظتان ، وعلى لقول بأنهما حيصتان سنة عشر يوماً ولحظة سابقة على ذلك ولحظة أحرى هي أول الحيصة الثانية وأول الطهر الثالث ، وقد عرفت الحلاف فني أن اللحظة الاخيرة هل هي من العدة أم لا ،

١) التهديب ١٢٥/٨ .

٧) الكاني ٦/ ١٧٠ ، التهديب ٨/٩ ه١ ، الاستيصار ٣٤٨/٣ .

ولو كانت مسترابة فخمسة وأربعون يوماً ، تحت عبد كانت أوتحت حر ،

ولواعتقت ثم طلقت لزمها عدة الحرة ، وكذا لوطلقها رجعياً ثم اعتقت في العدة ، أكملت عدة الحرة .

ولوطلقها باثناً أتمت عدة الامة .

وعدة الذمية كالبحرة في الطلاق والوفاة على الاشبه .

قوله : ولو كانت مسترابة فخمسة واربعون يوماً

هدا هو المشهور ، وعنيه دلت روايه محمد بن العصيل المتقدمة ^{١٠} . وقال ابن الحديد - لو اعتسدت شهرين كان عبدي أحوط ، فأن استرابت بالحمل ابتظرت ثلاثة أشهر ،

قال العلامه - لوحه أنها مع الربة تنظر تسعة أشهر كالحرة لتساويهما في رمان الحمل ، وقد نقدم أنه لا حاجة الى هذه السع، لان العلم بالحمل وعدمه لايتوقف على مضى أقصى غايته ،

و لو طبا بدلك في الحرد فلا تحمل الامة عديها ، بل يكنمي بثلاثة أشهر ، لابه بمصي ذلك تعلم الحمل ، فعدتها بوضعه او عدمه فعدتها بالاشهر ،

قوله: وعدة الدمية كالحرة في الطلاق والوفاة على الاشبه هد هو لمشهور والاشبه بأصول المدهب ، لدلالة العمومات القرآمة عليه من عيرمحصص ، وعلى دنك دلت رواية بن محبوب عن يعقوب السراح عن الصادق عليه الملام " ، ووردت رواية أنها عدتها كالامة ، وهي متروكة .

١) قد مرت؟ تما

۲) التهديب ۸/۸ه۱، الكافي ۲/۵۷۱

و تعتد الامة من الوقاة بشهرين وخمسة أيام. ولوكانت حاملا اعتدت مع ذلك بالوضع. وأم الولد تعتد من وهاة الزوح كالحرة.

ولوطلقها الزوج رجعية ثم مات وهي في العدة استأنفت عدة

الحرة،

ولولم تكن أم ولد استألفت عدة الامة للوفاة.

قوله : وتعند الامة في الوفاة بشهرين وخمسة ايام

هذا قول الشيحين والمعي والقاصي وسلار واس ابي عقيل واس الحبيد، واحتاره المصنف والعلامة أنّا، والمستندروية محمد بن قيس عن الناقر عليه السلام أنّا، ورواية الحلبي عن الصادق عليه السلام أنّا،

وقال الصدوق ⁴ وابن ادريس" كابحره ، مستدلين بعموم الكناب ورواية زرارة عن الباقر عليه السلام"، وقد تقدمت .

والجواب: الحاص مقدم كما يقرر فسي الأصول، ويمكن حمل الرواية على أم الولد كما يجيء ،

قوله: وام الولد تعد من وفاة الزوج كالحرة

١) النهاية د ٢٩٥ م المقلمة : ٨٤ .

٢) لقواعد ، العمل المادس من المقصد الراسع من كتاب الطلاق

۴) داجع الرسائل ۲۵/۲۷۹

٤) استسع ۱۳۱ ، بال به وعدة ،مة ادا توفي عنها روجها ادبسة شهر وعشراً ودوى شهران وحسة ایام.

ه) البرائر: ۲۲۹،

٦) الكاني ٦/ ١٧٠ ، التهديب ١٥٣/٨ ، الاستيمار ٣٤٧/٣

ولومات زوج الامة ثماعتقت أتمت عدة الحرة ، تغليباً لجانب الحرية.

ولووطىء المولى أمته ثم أعتقها اعتدت بثلاثة أقراء. ولوكانت زوحة الحرأمة فابتاعها بطل نكاحه ، ولسه وطؤها من غيراستبراء.

ما سألتان :

(لاولى) لو روح المولى أم ولده ثم مات روحها فعندتها من موته أربعة أشهر وعشر ، فاله الاكثر ، والمستند رواية وهب بن عند ربه عن الصادق عليه السلام ١٠٠ وقبل مل عدتها على النصف كما تقدم لكومها أمة ، وفتوى الشهيد ١٦ على الاول ،

(الثانية) لولم بروحها ومات هو عنها ، قال التقي عدتها كالروجة الحرة ، وهو ظاهر كلام اس حمره، واحباره الشهيد ، والمستند روابة سليمان بن حالد صحيحاً عن الصنادق عليه السلام الى أن قال : ان علماً علسه السلام قال في أمهات الاولاد : ولا مروجهن حتى بعندون أربعه أشهر وعشراً وهن اماء ؟.

ومسع دلك الله ادريس تمسكاً دائراء، وعمدم الدليل . قال العلامة فسي المحتلف : لاتأس نفوله ، وحمل البروايه على ما ادا أعتقها السيد والعسوى على قول التقى ، لابه أخوط للبواءة .

قوله . ولو وطيء المولى امته ثم أعتقها اعتدت بثلاثة اقراء

- ١) الكاني ٢ / ١٧٢ ، التهديب ١٩٣٨ ، الاستصار ٢٤٨/٣
 - ۲) واجع شوح الملبعة ۱۳۱/۲
 - ع) الكامي ١٩٠/٦ ، التهديب ١٥٣/٨

(تنمسة)

لايجوز لمن طلق رجعياً أن يخرج الزوحة من بيته الاأن تأتى بفاحشة ، وهوما يجب به الحد . وقيل أدناه أن توذى أهله .

كدا قال نشيح ١ الا أبه قال وأوثلاثه أشهره، نزيد أنه لولم تكن مستقيمة الحيص اعتدت بالاشهر ، وهو معهوم من كلام ابن حمره أيضاً .

وقال الله دريس : لاعدة هنا لابه لاطلاق في النس، والدليل الشرعي الما دل على العده في الطلاق ، فاثبات التحكم المدكور تعبقر الى دليل ولا دليل . لنهم لا أن يكون ثم احماع فيكون هو الجحة .

والشيخ رحمه الله احتج بروايه التحلي عن الصادق عليه السلام قال: قلت له · السرحل تحمه السريه فيعلفها - فعال · لالصلح اليا أن سكح حتى تنقصي عدتها ثلاثة أشهر ، وان توفي عنها مولاها فعدتها أربعة أشهر وعشر أ.

وروايه رزاره عن البافر عليه السلام الامه الداعشها سندها تسم أعثمها فال عديها ثلاث حيص ، وال مات عنها فأربعه أشهر وعشر "

قوله: لايحسورُ لمن طلق رجعياً أن يخسرح الزوحة من بيته الأ أن تاتي بماحشة ، وهو ما يحب به الحد ، وقبل أدناه أن تؤذي أهله

١) النهاية : ٢١٥ ،

٢) الكاني ١٧٢/٦ ء التهديب ١٥٦/٨ - الأستمار ٣٤٩/٣

٣) التهذيب ١٥٥/٨ ، الكافي ١٧١/٦ ، الاستيماد ٣٤٩/٣

ولاتخرج هي فان اضطرت خرحت بعدانتصاف الليل وعادت قبل الفجر .

هنا دوائد :

(الاولى) لايجور للمطبق رحعياً احراح لمطلقة من البيت الذي طبقت فيه ، وكذا لايجور لها هي أيضاً الحروح ، ودليل الحكم في الموضعين قوله تمالسي و لاتحرجوهن من بيوتهن ولا يحرجن الا "ن يأبين بفاحشة ميية » 1 ، والاصافه في الميوب للملابسة والاحتصاص بحو « حل الفرس » .

(الثانية) دل الاستثناء المدكورعلى اناحة الاحراج والحروج مع الفاحشة. وهي لعة ما نستنكر فولا كان أو فعلا ، وشرعاً فيه قولان :

أحدهما : انها الربا أو ما يحب به الحداء فتحرح لأقامته قاله الشيحال؟. و لفاضي وابن الحبيد ، ولم "فف له على مستند على الحصوص .

وتاسيهما : أن نؤدنه أو نؤدي أهله ، وحفله في النهابة الرواية ، وهو قول ابن مسعود و لحسن و أحد قولي اس عناس ، والآخر أنه كل معصبة ، والمنفول عن أثمت عليهم السلام أنه ادى لاهن الرحل وسوء حلمها ، وروى الشيخ في التحلاف أن النبي و ص و أحراج فاطمة الله قيس لما لدت على بيث احمائها وشتمتهم).

وقال النقي : أنهما وفسع صها حار احراجها ، وهو المحسار ، لما قسا من معاها لعه ولقول اس عباس الثاني، ولا ينافيه قول الصادقين عليهم السلام، لان

١) سورة التعلاق ١

٢) النقمة : ٨٦ ، الهاية : ٢٤٥

٣) القلاب ٢/٨٥ .

ولایلزم ذلك می البائن ولاالمتومی عمها زوجها ، بسل تبیت كل واحد منهما حیث شاءت .

وتعتب المطلقة من حين الطلاق حاضراً كان المطلق أوغاثباً

ماذكروه أيضاً فاحشة ولا دليل على الحصر ،

(الثالثة) الد تعلت بعاحشه فأحسر حدد قال كان للادى قلا تجد عيه ردها الجماعاً ، و لكان لاقامة الحد فأقيم هل تحد الرد؟ قال التقي واس حمره واس رهرة تعم ، لقيام تدليل على وحوب السكنى مده العدد حسراح من دلك رمان الاقامة فينقى الدفني على وجوبه ، وقال اس ادريس لايحد ، لأن الوجوب يعتقر الى دليل ولم يوحد. ولم ينعرض الشيحان لردها ، والأولى ما قاله التقي، ومع الرجوع يجب الانفاق عليها .

(لرابعة) لو تاب من الادى هن نجب ردها ؟ الحق عدمه ، لعدم الوثوق بنقاء التوبة ، لابهن باقصات عمل ودين وحط ، بعم يحور الرد ، قان استمرت والا أخرجت ،

(الحامسة) لواصطرب الى الحروج لاقامة واحب أولدفع صرر أولحصول أدى في البيت أو هدم أو عير دلك من الصروريات حار ، والحكم تابع للعلة وجوداً وعدماً ،

قوله: ولا يلزم ذلك في البالن ولا المتوفسي عنها زوجها بل تبيت كل منهما حيث شاءت

هدا مما لم بسميع فيه خلافاً ، لا أن التقي قال : الناش لا تبت حمارجة عن وار سكتاها ، ولا أوري من أين أخذه .

قوله: وتعتد المطلقة من حين الطلاق حاضراً كان المطلق أوغالناً

اذا عرفت الوقت ،

وفي الوفاة من حين يبلغها الخبر .

اذا عرفت الوقت، وفي الوفاة حين يتلعها الخبر

هددا مدهب الشيحين (والقاصي وسلار و س حمرة ، لروايات كثيرة ، كرواية محمد بن مسلم عن الناقر عليه السلام (صحيحاً، ورواية السرطي عن الصادق عليه السلام صحيحاً ، ورواية رزارة عن الناقر علمه السلام صحيحاً (المفرد لك .

ووجه العرق بيس الحكمين وجوب الحداد على المتوفي عنهما دون النظيقة .

وقال النقي .كلاهما تعتدان من حين بلوع الحسر، لأن العدة عبادة تحتاج الى المية .

وقال اسن الجديد: ان كانتا عالمتين بوقت الموت والطلاق فدن دلك الوقت والأفجين بلوعهما الحبر ، فان كان قدد حرح وقت العدة عنها فلاعدة عليها ان كان يمكن علمها بدنك قسل علمها ، وان كانت المسافة لا يحتمل دلك فس ينوم بلوعهما الحبر ، ومستده أيضاً روايات ، والقتوى والمشهور ما قاله المصنف ،

يعم بعهم من كلام المصنف أنه دا لم تعلما لوقت تكون عدتهما من حين بلوع الحمر ، فيكون د ث حد رأ لفول ابن الجيد وهو عير معيد . ثم ان بلوغ الخبرقي الوفاة لابشترط فيه قيام البيتة العادلة حتى تجب عليها

١) النهاية : ٢٧٥ ، المقتمة : ٨٤ .

٧) الكاني ١/٠١١، ١١١ ونراجع الوسائل ١٥/٣٤٥ – 1٤٥٠

كتاب الخلع والمباراة

والكلام في العقد والشرائط والنواحق. وصيعة الحلع أن يقول: خلعتك أوفلانة مختمعة على كذا .

العدة ، بل يكفي احار الواحد ، لأن الكليف يكفي فيمه الطل . بعم لأيجور الكاحها الأمع الثبوت الشرعي ،

قوله : كتاب الخلع ١) والمباراة

يمال لهد الأيقاع التداء "وحلع أن الأول فقوله تعالى و فلاحدح عليهما فيما اقدت به ع"، كأنها لمكان كراهنها له مأسورة فاقدت منه بشيء وأما لثاني فلان التحديم بعتج الحاء لمرع، أعني حلم الثوب، ولماعر سنجانه عن الروحين بالنياس في قوله و هن لياس لكم وأبيم لناس لهن و فكأنهما مسع هذا الهرق

۱) قال می لحو هر ۲/۳۴ ، بصم الحدد، من بحدج بعتجه ابدی هودممی لبرغ لغة وشرعاً رائة قيد انتكاح مدده من لروحة و كردهة منها له حاصة دون دلدكس، وكأنه لان كلا منهما بناس الأحركما دال سبحانه و هي ثباس لكم و بثم بناس بهن ۴ ابنارة ۱۸۷ مخلفه ايدها درغ منه لها ، والمنحالة بينهما بكون بدلك منه وطدائه بفسها وكراهتها له ،

۲) قال في يصاح الدو ثد ۲۲۵/۳ ويسمى بحلح افتد، لان المرأة تفتدي نسبها
 من روحها بيدله، و لاصل فنه قوله بدلى و فان حفتم ألايقيما حدود الله فلاحداج عليهما فيما
 افتدت به ٤ البقرة ۲۴۹

و هل يقع بمحرده ؟ قال ۽ علم الهدى ۽ نعم. وقال ۽ الشيخ »: لاحتى تتبع بالطلاق .

يرع كل مبهما صاحبه. و بحليع بالصم اسم لهذا الحسع

وعرف العلامة فسي القواعدا بأنه ازالة قبد البكاح نفديه ، أي فدية لأرمة لماهيته لتلايرد عليه الطلاق بعوض .

وأول حلم وقع في الاسلام حلم ثابت بس قيس روجته حيبة بنت سهال على حديقة كان أصدقها باها وكان دلك محصرة السي صلى الله عليه وآله وسلم فقال وصل عنه هي واحدة الله .

وهنا فائدة ، قال ابن الحبيد، يشترط في وقوعه حصور الحاكم الشرعي لقوله تعالى و فيان حعتم ألايقيما حدود الله فلاجباح عليهما عالم الاية ، الحطب للحاكم [لبحكام د] ، ولرو به رزارة عس لدقر عليه السلام ؛ لايكون دلك الأعبد سلطان!) .

وباقي الاصحاب لم يشترطوا دلك، للاصل والابه حرحت محرح العالب قال العالم تولي الحكام دلك . والرواية متروكة الفقاهر، لابعقد الاحماع بعد ابن الجنيد على عدم الاشتراط .

قوله: وهل يقع بمجرده ، قال علم الهدى لعم، وقال الثيخ لاحتى يتبع بالطلاق

مع حصول لبدل من الروجة أوركيلها ليحمعها يقول/الروح أووكيله فورأ

١) افتراهد، الباب الثاني من كتاب الطلاق في المخلع ،

٢) سس ابي د ود ٢٢٨/٢ ، وليس بيه قرله صلي الله عليه وآله وسلم: هي واحدة.

٣) سررة القرة: ٢٢٩ ،

ع) التهديب ٨/٨٤ ، الاستيماد ٣١٨/٣

و فلانة أوروجتي على ما بدلت محتلعة ع . وهن يكعي هذا أو لاند مس أتناعه بالطلاق فيقول و فهي طائق ع ؟ قال المرتضى وأبن لحيد وأبن ابن عقبل وابن بانويه وسلار وابن حمرة بالأول ، لوجود : لأول به تقدم من قول السي صلى الله عليه و آله في حلح ثابت بن قيس ، هي واحده ، الثاني رواية الحلمي عن الصادق عليه السلام أنه قال : حلمها طلاقها الثالث رو ية رزارة ومحمد بسن مسلم عن الناقر عليه السلام ، الحلع تطبقة بائلة ،

وقال الشيح الناسي، قال : وهومدهب جمهروالحس اسا سماعة وعلي اس رياط واس حديمة من لمتقدمين وعلي س حدين من لمتأخرين، وتبعه لقاصي، وهوطاهر كلام لتقي واس «دريس لوجهين الأول ما رواه موسى بن بكرعن الكاظم عليه السلام قال : المحتلمة يشعها الطلاق ما دامت في عدتها!. الثاني ان الحلم قابل للشرط مثل قوله وان رحمت فيمايدلت قابا أمنت بنعسك وكلما كان قابلا للشرط لأنفع به البيونة كالطلاق .

وأجابوا عن الروادت المدكورة بحملها على النقية ، لانه مدهب العامة ، لما رواه عليد بن روارة عن الصادق عليه السلام قال. ما سمعت مني يشبه قول الناس فنه المتقية الله أن والقول بأنه لا يشترط تناعه بالطلاق يشبه قول الناس فيكون تقية .

أجاب الاولون عن الاولى ، بأن موسى بن بكرواقعي ، وفي طريقها اس فصال وهوواقعي أيضاً، ولوسمت فنحمل على حوار ايدع الطلاق بعد المراجعة وبعد الخلع من الثلاث ، فيكون عليهم لالهم ،

النهاية ٢٨ ه ، قال فيه ١ حليم و دسار برمما يؤثران في كيفية الطلاق ، وهو أن
 كل واحد منهما مني حصل مع الطلاف كانت التطليقة باثنة .

٢) التهذيب ٨٧/٨ : الاستيماد٢/٧١٢ .

ع) التهذيب ٨/٨) ، الاستيمار ٢١٨/٢ ،

ولوتحرد كان طلاقاً عند؛ المرتضى، ، وفسخاً عند ؛ الشيخ؛ لوقال بوقوعه مجرداً .

وما صح أن يكون مهراً ، صح قدية فسى الخلع ، ولا تقدير فيه ، بل يجوز أن يأخذ منها زائداً عماوصل اليها منه

ولابد من تعيين الفدية وصفاً أواشارة .

أما الشرائط: فيعتبر فسى الخالع البلوغ، وكمال العقل، والاختيار، والقصد.

وعلى الثانية: بالمسع من كون ما ذكره شرطاً مابعاً ؛ لانه مقتصلى الحلم ، ومقتصلى الشيء لا إدافيه . سلمنا لكن بمسع من كونه كالطلاق بعد المراجعة في هذم البيتونة ؛ الإهوعين النزاع .

وعن النالثة _ وهو الحمل على التقية _ والمسع ، لعدم التعارض ، لما عرفت من صعف المتمسك لما عرفت ، وليس في رواية رزازة دلالة على أن حميع مايسمعمه مشابها لقولهم تقية . وهوطاهو ، لقوله و فيه التقية و والالوم مخالفته للعامة في كل الاحكام ، وليس كذلك ،

قوله: ولو تجرد كان طلاقاً عند المرتضى وفسخاً عند الشيخ لوقال بوقوعه مجرداً

هذا نفريع على التحلاف المدكور ، وتقريره : انه لووقع به النبوية مع تجرده عن انظلاق مل يكون فسحاً "وطلاقاً ؟ قال الشيح"؛ بالاول تعريعاً على

١) البسوط ٤/٤٤٢ ، الخلاف ٢/٨٢٤ ،

وفى المختلعة مع الدخول ، الطهر الذى لم يحامعها فيه ، اذا كان زوجها حاضراً ، وكـان مثلها تحيض . وأن يكون الكراهية منها خاصة صويحاً .

ولايحب لوقالت: لادخان عنيك من تكره بل يستحب. ويصح خام الحامل مع الدم لوقيل انها تحيص. ويعتبرهي العقد حضورالشاهدين عدلين وتجريده عن الشرط. ولابأس بشرط يقتضيه العقد، كما لوشرط الرحوع ان رجعت. وأما اللواحق فمسائل:

(الاولى) لوخالعها والاخلاق ملتئمة لميصح ولميملك الفدية.

القول بوقوعه ، محتجاً بأنه فرقة عريث عس صريح الطلاق فكان فسجاً كسائر القسوح ، وقال المرتضى بالثاني ، وهوالحق ، لما نقدم من الوحوه .

ويحاب عن حجة الشيخ بأنه فسح حاص فلا ستعاد في مساواته نظلاق ، وخصوصاً مع اشتراطه نشروط الطلاق ، نعسم الأولى تناعه بالطلاق ، لعتوى الاصحاب وعملهم يه ،

قوله: ولا يجب لوقالت لا دخلن عليك من تكرد بل يستحب قد عرفت أن الطلاق في الأصل ماح، سمى رفع الحرج في فعله، وقلد يحرج الى حد الوجوب أو الاستحباب، فهل الحلع كدلك.

قال بشيخ الله والنقي والفاصي و سرهر دمهم قديحت، كما دواديت ولادخلس عليث من تكره ۽ أود لاوطين فرائنك من لابحت ۽ أو د لاأطبع لـكأمراً » ،

०१९ : स्थिति (१

(الثانية) لارجعة للخالع نعم لورجعت في البذل رجع ان شاء. و يشترط رحوعها في العدة ، ثم لارجوع بعدها . (الثالثة) لوأراد مراجعتها ولم ترجع في المذل افتقرالي عقد للحديد في العدة أو بعدها .

لان دنك مكر لايمكن دفعه الابالحليع فيحب.

وقال ناقي الاصحاب لايحب بل يستحب، لاصالة عدم الوجوب . وبمسع هلم امكان الدفع الابه ، لان له تأديبها وزجرها .

لكن الأولى "منه يستحب حيثه مؤكداً ، لأن العبرة والحشمة تمنعان من المقام معها على ذلك التقدير .

قوله: لارجعة للخالع، نعم لورجعت في البدل رجع أن شاء ويشترط رجوعها في العدة ثم لارجوع بعدها

مدل الروحة لس ملازم مل لها الرحوع فيه اتفاقاً مع بقاء العدة واهتراط دلك في الايفاع : اما مع لاطلاق فقال ابن حمره ليس لها دلك الامع رصا الروح وبقاء العدد ، فعولم تكن ثم عده أوكان وحرحت أونقيت ولم يرص الروج الرجوع فلارجوع .

و تمشهور ما قاله الشبح واكثر تباعه أن لها لرجوع في العدة رصي الروح أولاً، واجتبع بعض الفصلاء بقول اس جمره بأنه عقد معاوضة فلابضبح رجوع أحدهما الابرط الاجر كالاقالة فني البيع وشبهه ، ولانه ثولا اعتبار رضاه ازم اصراره، بأن ترجع في تعدة ولما يعلم حتى تجرح العدة فيعوت محل رجوعه ولاضرار في الاسلام ،

وأحيب عن الأول - بالمسع من كونه عقد معاوضة ، والسند الاجماع على

(الرابعة) لاتوارث بين المختلعين ولومات أحدهما في العدة لانقطاع العصمة بينهما .

والمناراة : هوأن يقول | بارأتك على كذا .

وهى تترتب على كراهية الزوجين كل منهما صاحبه . ويشترط اتباعها بالطلاق على قول الاكثر

والشرائط المعتبرة في الحالع والمختلعة مشترطة هنا . ولارحوع للروج الاأن ترجع هي في البدل .

حوار الوقوع حالياً عن العوص فيما اذا رضي الروح ، ولانه لوكان معاوضة لاعتبرأن يقسول ورحمت فنني كدانكذا ، كسائر المعاوضات ، وليس كدنك اجماعاً ، قاله الشهيد ،

وعن الثاني المسع من لروم الاصرار ، لان دلك باحتياره حيث دخل على جوار رجوعها وأيضاً له طريق الى نفيه بالرجوع في الوقت المحسل والاشهاد بذلك .

قوله : ويشترط اتباعها بالطلاق على قول الاكثر

قال الشيح ` في سائر كنه أن دلك أحماع من أصحابنا ، و كد المصنف معه قال في الشرائع ' أنه أتفاق منا وقوله هنا يؤدن يوجود فائل بجلاف ذلك وليس .

سم ورد حديثان يدلان على صدم الاشتراط : أحدهما عن حمران عن

۱) المسوط ۱۳۷۳/۶ قال فيه افرق المنحاب بين الحماج و الدراة علم يحتفوه في ان المباداة لايقاع الابلاط المبادق .

٢) الشرائح ٢٠٢/٢.

واذا خرجت من العدة فلا رجوع لها. ويحوز أن تفاديها بقدر ما وصل اليها منه فما دون ، ولايحل له ما زاد عنه .

الناقر عليه السلام أ، وتأنيهما عن حميل عن الصادق عليه السلام أ ، حملهما الشيخ على التقية .

قال بعص العهاء من تلامدته: لوقال وعلى الاشهر » لكان أسب بقاعدته. وهو حسن ، لانه أشهر في الروايات .

قوله: ويحوز أن يفاديها بقدر ما وصل اليها منه فما دون ، ولايحل له ما زاد عنه

لأحلاف في جوار لافل وعدم جوار لاكثر ، واحتنف في المساوي ، فجوره المفيد" وسلار و س ادريس" ومنعه اس نابويه في الرسالة وابنه فني المفتع" و تشيخ في الهاية" واس ابن عقبل، ومستدهم رواية رزارة مرسلا" عدم جواره منع قصور الدلائة ،

و لحق الأول، لعموم قوله وفلاحماح عليهما فنما التدت الها ورواية الي الصدر على الصادق عليه لسلام " وأيضاً الأصل الحوار ، والما مسم الرائد الاشتراكهما في الكراهية .

- ١) التهديب ١٠٢/٨ الاحتصاد ٢١٩/٣
 - ٧) المقتمة : ٢٨
 - ٣) البرائرة ٢٣٦ .
 - ٤) المنتع: ١١٧
 - ه) النهاية : ٢٠٠٠ ،
 - ۲) التهديب ۱۰۱/۸ (۲
 - ٧) مورد الطّرة ٢٢٩
 - . 1 . 1 / A weaport (A

كتاب الظهار

يقال طاهر مس امرأته وتطهر من امرأته وطهر منها تطهيراً ،كله بمعنى ـ والاسم الطهار، واشتقاقه من الطهر' ،لانه قول الرجل لامرأنه وأبت عني كظهر أمي ،

وشرعاً تشبيه الروح المكنف مكوحته ولو مطلقة رحمية في العده. وقيل تشبيه مس ملك مكاحها معقد دائسم نظهر محرمة عليه تأسدا سبب أو رضاع أو مصاهرة.

وكان طلاقاً فسي الحاهلية وحاء الأسلام متحربمه ، لقوله نعالى « و لهم ليقولون منكراً مس القول وروزاً «¹³ ويقع معفوراً مسع لكدرة ، وله أحكام

المجارة المجارة المجارة المجارة المجارة المرح والمحدد الرائي بالمجريم الال المجارية المجارة المرائد المرائ

وقد كانت العرب تطلق ساءها في الحاهلية بهذه الكندة، وكان الفهار في الحاهلية طلاقاً قلما حاء الأسلام بهواعنه وأوجب الكفارة على من طاهر من بمرأيه .

٣) مولاة المجادلة : ٧ .

وينعقد بقولــه : أنت على كطهرأمــى ، وان اختلفت حرف الصلة .

وكذا يقع لوشبهها بظهر ذوى رحم نسبًا ، ورضاعًا . ولوقال كشعر أمى أويدها لـم يقع ، وقيل : يقــع . برواية فيها ضعف .

وشرائط يأتي ذكرهما مفصلا .

قوله: وينعقد بقوله دانت على كطهر أمىء وان اختلفت حروف الصلة و كذا يقع لوشبهها بظهرذي رحم نسباً اورضاعاً ، ولوقال كشعرامي أويدها لم يقع ، وقيل يقع لرواية فيها ضعف

تعصيل هده الجملة وشرحها يتم بقوائد :

(الأولى) لابد هنا من مشه ومشبه به أما الأول فهو الروجة أو المنلوكة على قول وسيحى ، وأما المشه به فهو المدكور بعد الكاف ، فقد يكون مصافاً الى لجمنة المحرمة وسيحي ، أيضاً، وقد يكون معرداً كقوله كأمي أو أحتي، فان قصد الكرامه أو المنظيم أو كبر المبرلة أوعيه وذلك من صفات لا يعند معنى المقصود بالحرمة لم يكن شيئاً ، وإن قصد المعنى المقصود :

فقال الشيخ في المسوط⁽⁾ بقع مع بنته، محتجاً بأن التشيه بالشعر و«لطن وغيرهما و قع ، لرواية مدير عن انصادق عيه السلام⁽⁾، فانتشه بالجملة واقع للتنبيه بالادنى على الأعلى ،

وفيه نظر الصعف الرواية ، الدفي طريقها سهل بن رباد وعياث بن الراهيم

٤) الميسوط ٥/١٤٩

۲) التهديب ۱۰/۸

وهما صعيمان . هذا مسع مسع الأولوية ، لأن الأسناب الشرعية انما تستفاد من الشارع .

وقال ابن الحشد لايقع، وهو احتبار العلامة ال وعليه العثوى، لاشتقاقه من « الطهر » كما قلماه ، وصدق لمشبق يستلرم اعتبار المشتق مه ولان الصورة الوائعة في رمانه صلى الله عليه وآنه وسلم التي هي سب البرول وقعت كدلك ، ولرواية زرارة عن الصادق عليه السلام وقد سئل عن كيمته فعال . نقول الرحل لامرأته وهي طاهر في عير حماح وأنت على حرام مثل طهر أمي ١٠٠٠

(الثانية) المدكور مصافياً ، ولاحلاف فسي نقط نظهر ، و حبلف فسي عبره كڤوله كشمر أمي أويدها. قال الشبح" والصدوق فيالمقبع " نقع لنروانة المدكورة ، وقد عرفت ضعها وقال النفيد والمرتضى وابن لحيد واس ابي عقيل وانتقى وسلار واس رهره بالعدم. وهو الحق، وقد تقدم الحجة .

(الثالثه) المصاف اليه ، ولاحلاف في الام لمص انقر آن عليه. واحتلف في عبرها ، فقال الاكثر بوقوعه بالمحرمات المؤيدة للاشير الدي النمي المقصود ، ولووية رواره عن الناقر عليه السلام " وحميل من دراج عن لصادق عليه السلام". وقصراس ادريس الحكم عنى الأم وقال الدقول الأكثر ، وليس بشيء .

١) اللواطب الباب الثالث في السادة مركتات اللراق

٧) التهذيب ١/٨

٣) الخلاق ٢/٢٤.

²⁾ ثم اجله في النكاح ويحث الظهار من كتاب المقدم.

ە) ئىدىر تآنقا

٦) التهديب ٨/٨ د النهيد ٢٤٣/٢

٧) البرائر : ٢٣٣

نعم قال الشيخ في المحلاف (* فيه روايتان ، يشير الى رواية سيف التمار ص الصادق عليه السلام : انماذ كرافة الامهات (* ،

واحتج الشيخ على وقوعه مغير الام طولة تعالى « والهم ليقولون ممكراً من القول ودوراً »⁷ والممكر موجود في عير الام ، والعموى على الاول .

(الرابعة) المحرمات المؤبدة الهابالسب فلا كلام في تعلق الحكم بهن ، والما دارصاع فالاكثر أيضاً على ذلك . قال الشيخ في المسوط () : وهو الذي يقتصيه مذهبا ، لقوله صلى الله عليه و آله وسلم : يحرم من الرضاع منا يحرم من السبه .

ونه قال أن الجبيد ، وتبعه القاصي في المهدب ، وكذا صبح المجرءات بالمصاهرة. والشيخ في المسوط أنه ألحقهن بالسب ، وهو المحتار ، للاشتراك في العلة : أما المحرمات لاعلى التأسيد كأخت الروجة والله أحتها وأحتها والمطلقة ثلاثاً فقال في المسوط والحلاف في عدم وقوع الطهار بدلك .

(الحامسة) قال الشبح في المسوط الرشمة عصواً من أعصاء روجته بعصو من أعصاء أمه كقوله و رحلك على كرحل أمي ۽ أو و نظمك ۽ أو و فرحك ۽ وماة شبهه وتوى به الظهار كان مظاهراً.

وقال ابن الجيدلايكون مظاهراً . وهوالمحتار ، لان بعض محل الحكم

١٤/٣-١٤٤١ (١

٢) التهذيب ٨/٠١

ج) سولة المجادلة : ٢ م

^{1 £4/0} Lymed (£

ه) البيوط ٥/٠٥٠ ،

٢) البسرط ١٤٩/٥

٧) البيرط ٥/١٤٦

وقى صحته مع الشرط روايتان ، أشهرهما : الصحة .

لايستلزم أن يكون محلاله ، كمالوطاق عضواً من أعصائها ، فيحكم سفاء حكم التحليل تمسكاً بأصالة الحل عن المعارضة .

(السادسة) لسم يقل أحد من أصحابنا أنه لوشهها بجراء عبر الظهر من المحرمات حاراء الاابن الحبيد فابه قال، ان قال و أنت علي كفرح أحتى » لزمه الطهارا، وكذاك ذكر حراء آحران قصد به التحريم للوطيء .

وقول المصنف وواد احتلفت حروف العملة، يريد به في قوله ﴿ أَنْتُ عَلَيْ أُومَتِي أُوعَنْدِي أُومِعِي ﴾ الى فير ذلك .

قوله : وفي صحته مع الشرط روايتان اشهرهما الصحة

رواية الوقوع عن حريز صحيحاً عن الصادق عليه السلام "، ومثلها رواية عد الرحس بن لحجاج عنه عليه السلام "، وعمل بها الشيخ" في النهاية و المستوط والتحلاف والس بالويه " وابن حمرة ، واحتاره المصنف ، لعموم الآية، فانه كما يتدول المطلق شاول المشروط وروايه العدم عن القاسمان محمد الريات عن الصادق عليه السلام (ه، ومثلها رواية الن بكير عن الكاظم عليه السلام ("، ومثلها رواية الن بكير عن الكاظم عليه السلام ("، ومثلها رواية عن كتابه والتقي وسلار

وعمل بمصمونها المرتضى في الانتصار والقاصي في كتاب والتقي وسلار وابن رهرة ، وحكاه اس ادريس^{٧٧} عن النفيد واحتاره .

وهو قوي ، لما تقدم في الطلاق أنه لايقع سع الشرط ، والرواينان وان

٣) الهاية: ٢٥٥، السيرية ٥٠-١٥، ١٥٢٠ المفلاف ١٦/٣.

٤) النقيع: ١١٨

۵۱۶) الهديب ۱۳/۸

٧) البراثر : ٣٣٣ .

ولا يقع في يمين ولا اضرار ولا عضب ولا سكر · و يعتبر في المطاهر البلوع ، وكمال العقل ، والاختبار والقصد. و في المطاهرة طهر لم يجامعها فيه ، اذاكان زوحها حاضراً ومثلها تحيض .

وفي اشتراط الدخول تردد، المروى الاشتراط.

صعفنا الاانهما مو فقان للاصل ومؤيدة نما لنظر، والروبيت، الاوليان محمولتان على استحياب الكفارة .

وبمسع تساول عموم القرآن للمعلق على الشرط ، لأن تعليق الشيء على خرط ليس بايقاع لذلك لشيء والالوقع الطلاق المعنق، اد عموم القرآن على ذلك التقدير يتناوله .

قولة : ولااصرار

لقوله صبى الله عليه و آله وسلم : الاصرار والا صرار ١٠ فيسمي كل ما هو علته فيه، وقال يمنع، المسوم الايه ١٠ حصوصاً منع قوله فيها دو نشتكي، فانه صريح في ضررها ،

قوله: وفي اشتراط الدخول تردد المروى الاشتراط

ميثاً التردد ، ي عموم و و بدين يطاهرون من بسائهم ٢٠١، والاصافة صادقة مع عسدم الدحول ، اد تكفي فيها أدبى ملائسة ككو كب الجرق ، واحساره المعيد و تسريصي وسلارواني رهره وابن ادريس ، ومن رواية محمد بن مسلم

- 1) الكاني ٥/ ٢٩٣ م ١٨٠
- ٧) مورة النجارلة : ١٠١٢)
 - ٣) سرية المجادلة : ٣.

وفي وقوعه بالمتمتع بها قولان ، أشبههما · الوقوع ، وكذا الموطؤة بالملك ، والمروى : أنها كالحرة .

وههنا مسائل :

عن أحدهما طبهما السلام "صحيحاً ورواية القضيل بن يسارعن الصادق عليه السلام" صحيحاً أيضاً واحتاره الشيح في الهابة و بمسوط والحلاف واس بابويه وابن الجيد والقاصي في كتابيه .

والتحقيق هــــا أن نقول . ان صح تحصيص عموم الكناب بحبر الواحد فالإقوى اشتراط الدحول والأعلاء لكن ثبت التحصيص به في الأصول فيشبرط وهو الأولى .

قوله : وفي وقوعه بالمتمتع بها قولان اشبههما الوقوع

تقدم ذلك في النكاح .

قوله: وكذا الموطوءة بالملك، والمروى أنها كالحرة

بريد بعوله و كداه أي فيها قولان، قال سفيد والنقي والعاصي في كتابية وسلار لابقع بالامة طهار، وقال بن لحدد والصدوق الابقع الاموقع لطلاق واحتاره ابن وربس المنافق لله عن المرتضى محمداً بأنه كان طلاق العرب في الحاهلية والطلاق لايقع على الامة فكذا الطهار، ويروية حبرة بن حمران عدن الصادق عليه السلام في رحن حمل حديثة عنه كظهر أمه ، قبال : يأثيها

١) الهديب ٨/١٢

١) النقمة : ٢٨

Y1 - / Y wall (Y

ع) السرائر : ١٣٣

(الاولى) الكفارة تجب بالعودوهو ارادة الوطء . والاقرب أنه لااستقرار لوجوبها .

وليس عليه شيء^{(١} ،

وفيه نظر ، لان قبل الجاهلية لاحجة فيه ، والرواية في طريقها ابس فصال وابن بكيروهما ضعيقان .

وقال الشيخ في النهاية والحلاف (* واس الى عقيل وابن حمرة أنها كالحرة في الوقوع بها ، سواه كانت قبأ أوام ولد أومدبره ، ونقله الشيخ في الحلاف عن علي عليه السلام، ونه روايات كرواية اسابى يعمور عن العمادق عليه السلام (٢ ورواية الكليبي عن أحدهما عليهما السلام (١ وكلاهما في الصحيح ، ورواية اسحاق بن عمار موثقاً عن الكاظم عليه السلام) .

وألرم ابن ابى عثيل الأولين بأنها اللم تدخل تحث الآية لزم الماحة نكاح أمها، لعدم كونها من أمهات الساء حيث، واللارم باطل باتفاق الحصم فكذا الملزوم.

قوله : والكفارة تجب بالعود وهو ارارة الوطىء ، والاقرب انبه لا استقرار لوجوبها

منا فالدتان ۽

(الأولى) قال الأصحاب التالمراد بالعود في قوله تمالي و والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا عام موازادة الوطيء، ولم يحالف فيسه الأابن

١) التهذيب ١/٤/٨ ، الاستيماد ٣٦٤/٠ ،

٢) النهاية: ٢٧ ه ۽ الخلاب ٢٣/٣ .

٢) التهديب ١٤/٨ ، الاستبعاد ٢١٤/٨ ،

٤) الكامي ٢/٢٥١

ه) لتهديب ١٤/٨، لأستبسار ٢١٤/٢، القفيه ٢/٢٤٣، الكامي ١٥٦/١.

٦) سورة المجادلة ٢٠٠٠.

(الثانية) لوطلقها وراجع في العدة لم تحل حتى يكفر . ولوخرحت فاستأنف النكاح ، فيه روايتان ، أشهرهما : أنه لاكفارة .

الحيد، قامه قال هو الامساك بالعقد الاول، وبه قال الشافعي ، وبالاول قال مالك واحمد والمعسرين والعقهاء فيه أقوال ذكرتها في الكراك، وما ذكره الاصحاب عليه العثوى .

(الثانية) حيث أن الكفاره نجب بالمود الذي هو از دة الوطى مل تستقر بمجرد لارادة لمدكورة ؟ قال المصعب: الأقرب لاء مل معنى وجوبها حيث أنه لايسوع الوطى، الاسع فعلها مأحد لانواع الثلاثة هكذا يبني أن يفسر كلام المصعف، وقال بعض الفصلاء إ هل تسقر بمعنى أنها تجب محرد الطهار أم لا يمنى أنها الما تجب اذا أزاد الوطى،

و دهب محاهد والثوري الى الاول، والوحيقة وأصحابه الى الناسي واستدل بأن الوجوب معلق فسي طاهر العارة على مجموع الطهار و لعود وهذو ارادة الوطيء فلاوجوب قبلها .

وفيه بظر، لأن دلك لايطانق عبارة المصنف، لانه حكم بسأن الوجوب حاصل بالعود وهو الاراده ثم قبل و انه لااستفرار ثوجونها ي أي الحاصل بالعود ولو أزاد الوجوب بالطهار لقال والاقرب انبه لااستقرار ثوجونها بالظهار ولم يقبل .

قوله: لوطلقها وراجع في العدة لسم تحل حتى يكفر ، ولوخرجت فاستأنف النكاح فيه روايتان اشهرهما أنه لاكمارة

١) كترا أمر قاق ٢٨٨/٢ .

(الثالثة) لوظاهرمن أربع بلفظ واحدازمه أربع كفارات . وفي رواية كفارة واحدة . وكذا البحث لوكررظهار الواحدة .

أما روايه الكمارة فلس على الله حمور أحيه الكاظم علمه السلام المواوية المتعنى وسلار، وحملها الشيخ على التقبة لأنه منهب بعص المامة. وأما رواية السقوط فلس يريد الكماسي على الماقر عليه السلام المواية على يريد الكماسي على الماقر عليه السلام المواية والتي والتي والتي والتي والتي والتي والتي والتي الماية الشبح في النهاية القالم والتي والتي والتي والتي الديس والتي والتي الملامة الملامة

وهـو الحق ، لأصالة البر ٥٠ والخـروح عن المهـدة بالطلاق وصيرورته كالأحسى، واستماحة الوطى، لبس، لعقد الاول الذي لحقه-حكم التحريم بالطهار بل بعقد ثان ثم يلحقه حكم الظهار ،

ويمكن حمل روايسة النبوت على الاستحاب حمماً بين الروايتين وهملا بعدهر الكناب والاستصحاب ، بأن الاصل نقاء العطاب بالكفارة .

واس أمى عقبل وأن قال ممقالة الشيخ الأأبه قال: أذا أخر ح الحارية عن ملكه فلمس عليه كفاره الطهار ، فأن عادت اليه وجنت الكفارة .

قوله: لو طاهر من أربع بلفظ واحدد لزمه أربع كفارات، وقسى رواية كفارة واحدة، وكذا البحث لو كرر طهار الواحدة

اهنا مسألتان و

- ١) اتكاني ٢/٥٩/٦ التهذيب ١٩/٨ ، الاستيماد ٢/٢٢)
 - ۲) التهديب ۱۹۱۸ ، الكاني ۱۹۱۸ (۲
 - ٣ (افنيه ٢ / ٢٤٢ .
 - ٤) التهاية : ٢٧٥٠
 - ه) داسرائر : ۲۳۶ .
- ٢) انفراطه ، المقصد الثاني من الباب الثالث من كتاب الفراق

(الأولى) لوطاهر من أربع بلفظ واحد ـ بأن قال انتن أوروحاتي على كظهر أمي له لرمه عن كل واحدة كماره واجدة ـ قاله الشيخان! والتقي والقاصي و بن أدريس! . والمستسد رواية حمص المحتري حساً عن الصادق والكاطم عليهما السلام!. وروى عبائين ابراهيم عن الصادق عن الباقرعي علي عليهم السلام في رجل طاهر من أربع نسوة قال : عليه كنارة واحده (4 وهي المشار البها في كلام المصنف .

وأجيب بالطمن في السد، فان عيامًا عال، أو الحمل على الوحدة الحسية لا الشخصية.

(الثانية) لوكرد في الروحة الواحدة قال في المبسوط ان قصد التأكيد لم تنكر والكفاره بل هي واحدة والا تكروت سوادكان في وقت واحد أواوقات متعرقة ، وتبعه ابن حمزة .

وقال في النهاية " ، تتكرير الكمارة وأطلق ، وتبعه القاصي واس ادريس ".
وهو مذهب ابن ابن عقيل واحتازه المصنف ، والمستند رواية محمد بن مسلم
صحيحاً عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن رجل طاهرمن امرأته حمس
مرات أو اكثر ، فعال : قال على عليه السلام ، مكان كل مرة كمارة " ، وتبعناه

١) البقية - ١٨٢ التهاية : ١٥٢ ، البسوط ١٥٣/٠ .

٧) البرائر : ٢٣٤ .

٣) التهديب ١٥١/٨ ، الكافي ١/ ١٥١ .

٤) التهديب ١١/٨ ، اللقيه ١٤٥/٣ ، الاستبصار ٢٩٣/٣

ه) البسرط ٥/٢٥١ .

٦) الله بة : ٢١٥ .

٧) السرائر : ٢٧٤ .

٨) التهديب ١٢٢٨، الكامي ٢/٦٥١، القنية ٣/٣٤٣، وهي الأولد بدل واحدماء

رواية الحلمي صحيحاً عن الصادق عليه السلام'.

وقال ابن الجبد : ان كرره مع انحماد المحرمة المشه بها قواحدة ومع تعاثرها كأمه ثم أحته نكررت ، محتجاً على الاول بأصالة البراءة وبتعليقها على معتلق الطهار الشامل للوحدة و لكثرة، ومرواية عبدالرحس من الحجاج صحيحاً عن العمدة عليه لملام في رجل طاهر من امرأته أربع مرات في مجلس واحد، قال : عليه كفارة واحده أل وعلى الناسي بأنه بكل محرمة سب مستقل مغائر الاول فتجب به الكفارة .

واحتار العلامة مدهب النهاية، محتجاً بأن كل مرة سبب مستقل الوجونها، وكل ماكان كدلك مكررت: أما الاولى فلما رواه ابو بصير عن الصادق هليه السلام قال: جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسنم فقال: يارسوال الله طاهرت من امرأتي . قال الاهب فكهر "، وأما الثانية فلايه أو اتحدت الكمارة مع تعدد السبب لرم اما تحلف المعلول عن علته النامة أو اجتماع العلل على معلول واحد ، وكلاهما محال .

وفيه نظر، لابا بنسخ كون الظهار سبباً تاماً في وجوب الكفارة ، الاطاهر القرآن يستخ دلك : فانه قال و والدين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا عالم فظاهره أن الكفارة بالطهار والعود مماً وهو ارادة الموطيء وهي ثم تتكرو.

وهن ابي جمرطية السلام، وليس فيه وقال على طيه السلام ،

^{· 107/3} 砂阳 (1

ع) التهديب ١/٣٧ ء الأستيمار ٢٣٢/٣ .

٣) التهديب ١٥/٨، لكاني ١٥٥٨، النبِّه ١٤٤٣، الاستيماد ١٧٥٤،

ع) سورة السيادلة : ٣ .

(الرابعة) يحرم الوطء قبل التكفير . فلووطيء عامداً لزمه كفارتان . ولوكرر لزمه بكل وطءكفارة

نعم لوفسرنا العود بالعود الى الطهار لصبح ما قاله ، بكن ذلك ليس مدهماً لنا . والحق ما قاله في الميسوط .

أما اتحاد الكمارة مع التأكيد فلعدم كون الظهار الثاني مستقلا بنعسه مل هو الأول بعينه فتتحد الكمارة، وأما مع عدم ارادة التأكيد فلان الارادة للوطيء منع الصمامها الى كل واحد من الطهارات المتكسررة تصيره سبباً تاماً في الوجوب فتتعدد.

قوله : يحرم الوطىء قبل التكفير ، فلو وطىء عامداً لزمه كفار تأن ولو كرر لزمه بكل وطيء كفارة

هنا فوائد :

(الاولى) لاحلاف في حرمة الوطى، قبل التكفير ، لقوله تعالى و فتحرير وقية من قبل أن يتماسا عالم .

(الثانية) لووطى، قبل التكفير عامداً هل تجب عليه كفاره أحرى للوطى، أم لا ؟ قال الثلاثة و تناعهم نقم، والمستند رواية الحلني صحيحاً عس الصادق عليه السلام (*)، وبمعاها رواية الحس الصيفل عنه علنه السلام (*).

وقال ابن الحيد: الما تحب لمو وطيء ثانياً ولا تحب بالمرة الأولى ، وكدا لاتجب مع عجمره عن العنق والصيام دون الاطعام وان عاد ثانياً ، لانه تعلى شرط في العنق والصيام أن يكون قبل العود ولم يشرط ذلك في الاطعام،

١) سررة المجادلة : ٣ .

^{. 103/7 (}JIS) (T

٣) التهذيب ١٤/٨ : الاستيماد ٢٦٠/٣

فالحاصل من كالامه أنه لاتحب بالموة الاولى كمنارة ، وأما التدبية فلا تحت فيها الاصع القدرة على العلق والصيام ، وأما الاطعام فلا تجب في الثانية أيضاً وان كان قادراً عليه ، ولم بجد له حجة على هذا التفصيل .

بعم في رواية الحدبي حسناً عن الصادق عليه السلام قبت : فان واقع قبل الكفير، قال: يستعفر الله ويمسلك حتى يكفر. وأيس في دنك دلالة على وحده الكفياره ولا كثربها ويجبور الرادة النكرار ، وأما عدم الاشتراط في الاطعام فيكونه بدلا عن انعتق والصيام ، فالعند فيهما قيد فيه .

(شائلة) لوكررانطهار وفلما شكور بكماره سكوره نو وطيء قبل التكمير فيه ، هل ندم عن كس طهار كفاره أم تكمي واحدة للسوطيء وان وجب عليه كفارات انطهار المسكرر؟ النحق شاسى ، لاصالة مراءة الدمة من الوائد .

(لرابعة) لو كرر الوطى قبل النكفير لرمه بكل وطيء كمارة ، سواء كفر عن عن لوطى الأول أولا ، لوحود المقتصي وهو الوطى ولرواية ابن بصير عن الصادق عبيه المسلام " . وقال ابن حمرة اب كفر عن الاولى اكررت والا فلا .

(الحامية) على يحرم قبل التكفير عن الوطيء من صدروب الاستمتاعات كانفيه و للمن بشهدود أم لا لا قبل الشيخ في المبسوط؟ بعم ، لصدق اسم المسيس عليه حقيقه بعوية والاصل عدم النقل، وجمعه ابن ادريس؟، لان المواد به هذا الوطيء ، لانه المتعارف والمفهوم من النهن ، وأصالة عدم النقل ابما يشيخ لولم يثبت دليله ،

١) الكاني ٦/٥٥١ ،

٢) (المسوط ٥/١٥٤ ،

٣) السرائر : ٢٢٣ .

(الخامسة) اذا اطلق الطهار حرمت محامعتها حتى يكمر ، ولو علقه بشرط لم تحرم حتى يحصل الشرط .

وقال بعص الاصحاب أويواقع وهو نعبد، ويقرب ادا كان الوطء هو الشرط.

واحدر الملامة في المحتلف ¹ الذبي وفي القواعد * الأول ، ولا شك الله أحوط للبراءة ،

وأما النظر وما لا ملاقاة فيه بشيء من بديها لنديه فحاثر حسماً .

(السادسة) النحريم ثابت فيحقه لا فيحقها، فلو تشبهت سنه أو استدحمت

دكره من حيث لابشمر ام تفعل حراءاً ، لشوت الحل لها والاصل عاؤه

قوله: اذا اطلق الظهار حرمت محامعتها حتى يكفر، ولوعلقه نشرط لم تحرم حتى يحصل الشرط، وقال بعض الاصحاب او يواقع وهو بعيد، ويقرب اذا كان الوطىء هوالشرط

القائل هو الشبح في النهام "معمداً على رواية عند لرحس بن الحجاح عن الصادق عليه السلام 11.

وحمل المصنف دلك على أن يكون الوطيء هو الشرط، أما ادا تم يكي هو الشرط فلا يحرم الوطيء حتى نقع الشرط، فحيث يسفر الطهار.

بقي هن فائده هي : انه لوكان لوضيء هو الشرط فوطيء واستمر الطهار . قال الشيخ²⁾ نستقر الكفارة بأول آن من صدق الوضيء بناء على أن الاستمرار

١) المخلف ؛ الجزء الماسي : ١٩

القراعد ، المقصد الثاني من الباب الثالث من كتاب القراق .

م) الهاية : ١٥٥٥

٤) التهديب ١٢/٨ : الاستعباد ١٠/٨

ه) الخلاف ١٦/٣ ، البيوط ٥/١٥٤ .

(السادسة) اذا عجز عن الكفارة قبل يحرم وطؤها حتى يكفر. و وقبل تجزى بالاستغفار وهو أشبه.

> (السابعة) مدة التربص ثلاثة أشهر من حين المراقعة . وعند انقصائها يضبق عليه حتى يفيء أو يطلق .

وطيء ثان . واستصفعه العلامة ، فان الوطيء من انتدائه الى البراع واحد عرفاً، والاطلاق انما يحمل على العرف ، والمشروط انما يقبع نعد وقوع شرطه .

قوله: اذا عجز عن الكمارة قبل يحرم وطؤها حتى يكفروقيل لجزى بالاستغمار وهو اثنبه

تنقيح هدا البحث يتم بقوائد:

(الأولى) المراد بالكفارة هذا هو الحصال الثلاث العتق و الصيام و الأطعام، واذا حصل المحر عنها على لها بدل يقوم مقامها في حل الوطيء أم لا ؟

قال المعيد واس الجبيد لابل يحرم عليه الوطيء الى أن يعوم بالواحب لان بص القرآن الله جاء بهذه الحصال، وتالعهما الشيخ في لعص أقواله وقال يعرق بيهما الحاكم حبشد، محتجاً على التعريق برواية ابى بصيرعل الصادق عليه السلام كل من عجر عن الكفارة فالاستعمار كمارته ماحلا يمبل الظهار فاله ادا لم يحد ما يكفر به حرمت عليه أن يجامعها وفرق بينهما الأأن ترضى المرأة أن يكور معها ولا يحامها الايحاءها).

(الثانية) قال كثير من فقهائنا لها بدل ، واحتلموا فقال الشيخ في المهاية

¹⁾ Link 1A.

۲) الهديب ۱۹/۸ ،

ادا عجر عن الاطعام صام ثمانية عشريوماً ، قان عجر عنها كان حكمه ما قدماه من التحريم الى أن يكفر أ1.

و قال ابن بانويه يتصدق سا بطبق ، و كدا قال ابنه في المقسع ، و قال فيه وروي أنه ادالم يطق اطعام سنين مسكيناً، صام ثمانية عشر يوماً ،فان عجر تصدق عن كل يوم بمدين من طعام ،

واحتج الشبح على النمائية عشريوماً برواية ابى نصرعن الصدق عليه السلام قال: سألنه عن رجل طاهرمن امرأته فلم يحد ما يعنق ولا ما يتصدق به ولايقوى على الصيام، قال يصوم ثمانية عشريوماً لكل عشرة مماكين ثلاثه يام 11.

(الثالثة) اذا عجر عن المدل الذي تقدم ذكره على يحريه الاستعدر لبناح له الوطيء الاعلى قول لمعيد و بن لحيدلاوقال النحيرة وابن ادر بس يحريه، واحتاره المصنف والعلامة، محنجاً برواية اسحاق سعمار في الموثق عن الصادق عليه السلام: ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فلستعفر الله وليبوأن لانعود قبل أن يواقع ثم ليو قع وقد احراً ذلك عنه عن الكفارة (".

(الرابعة) مع الاسعمار والماحة الوطى و لوقدر على الكهرة فيما بعد هل تجب عليه ؟ قال اس ادريس المعم عملانالاستصحاب لسابق، وبرواية اسحاق المدكورة ، قابه يقول في آخرها : قادا وجد السبل الى ما يكفر به يوماً من الايام فيكفر، واب تصدق بكفه و طعم بفسه وعياله قابه يجربه اداكان محتاجاً، واب لم يحد دلك فيستغفر الله دبه وينوي أن لا يعود فحسه بدلك والذكفاره ...

١) الهاية : ٢٧٥

۲) الهديب ۸/۲۲ .

٣) اللهذيب ٨/ -٣٧ ، الكاني ٢٦١/٧

٤) البرائر : ٢٣٤ .

ه) التهديب ١٨٠ ١٣٠ الكاني ٢١/٧٤ ، الاستيمار ١٥٦/٤ .

(الخامسة) الاستغدار المشار الله ليسى عبارة عن قوله و استعقر الله و قصيب مل هو التوبة المشتملة على البدم على ما صدر منه من الظهار المحرم والعرم على تركه أبداً من حير معاوده، والاستغمار باللسان كاشف عن ذلك البدم والعرم المذكورين ،

كتاب الايلاء

ولا يتعقد الا باسمالله سبحانه . ولوحلف بالطلاق أوالعناق لم يصح ، ولاتنعقد الا في الاصرار.

قوله : كتاب الايلاء ()

يقال آلى يولي إبلاء وألبة فهو مؤل ، وحمع ألبة ألابا، ويقال أبصأ تألى بتألى بالناء فهو متأل، ومه فوله عليه السلام: من بتأل على الله يكدبه ١٠. ويقال اثنلى بأنبي ايتلاء فهو مؤثل، ومه فوله تعالى و ولا بأثل أولو الفصل مكم والسعة ٢٠٠ على أحد الوجهين، والجميع بمعنى الحلف،

ويقال شرعا الحلف على ترك وطيء الروجة الدائمة صريحا أوحكمه مطلقاً

١٤ الالوة بعتساح الهمرة وصنها وكسرها وسكون اللام وفتح الواواء والالية كعطية على صيلة ، والانياكله : اليمين ، والجميع ألايا و الفعل آلى يونسى ايلاه : خلف ، وتألي يتألى تألياً .

۲) مي اللبان ١ / ٠ ٤ وقي الحديث د من يتأل على الله بكذبه به اي من حكم عليه
 وحلم

٣) سودة التود : ٢٤ .

فلوحلف لصلاح لم يتعقد، كما لوحلف لاستضرارها بالوطء أو لاصلاح اللبن .

ولا يقع حتى يكون مطلقاً أوأزيد من أربعة أشهر · ويعتبرفىالمولىالبلوغ ، وكمال العقل، والاختيار، والقصد. وفي المرأة الزوجية ، والمدخول.

أومؤيداً أومدة تريد على اربعة أشهر أو حمقاً على فعل لا يحصل عادة الافيهمدة تريد على الاربعة، والاصل فيه قوله تعالى وللدين يؤلوك من بسائهم تربعن أربعة أشهر عالم الاية .

الااعرفت عذا فهنا موائد:

(الأولى) لا ينعقد هذا الا مما ينعقد به عبره من الايمان المطلقة ، وسيأتي تحقيقه انشاء الله تعالى -

(الثابة) الاتباد في المحلوف عليه بلفظ صريح فيسه ينعقد احماعاً ، وذلك هو « آليتك »، اوأدحال الفرح في الفرح قاصداً باوباً ، فنواتني بدلك حال الععلة أوالموم أوالسكولم يقح.

وجمل الشيخ في الحلاف المن العمريخ قوله وراقه لاجامعت أولاوطئتك، وحمله المصنف في الشرائع "من المحتمل ال فصديه الابلاء صبح والافلا . وقال الصدوق واس التي عمل: الابلاء "ديقول الرجل لامر أنه ورائله لا عطبك

١) سورة القرة : ٢٢٦

A/T 43441 (Y

ج) التراثم ۲۱۳/۲.

ع) المقسع (۱۱۸ وقيه، واقة لأعيظتك ولاشي علمت ولأسؤنك ولا احاملت الى كند وكذًا

وفيوقوعه بالمتمتع بها قولان ، المروى : أنه لايقع .

ولاسؤنك أولا أحاممت يولم يعرفانين الصرنح وغيره ولادكرا اشتراط القصد .

وقال اسادريس (: استلفظ بأنفاط صريحة من والاوطنتك وولا حدمتك و وقصد بها الايلاء العقد ، وال لم يقصد لم ينعقد ، وال تنفط بأنفاط غيرصريحة بحو و والله لا حدم رأسي ورأسك محدة و أو والاسافعنك و أو والاطيال عيني عنك و لم ينعقد وال بوى به الاللاء . وهو قول الشيخ في الحلاف " ، وقال في المبسوط () ينعقد بذلك منع القعيد ،

(الثالثة) على يشترط تجريده عنى الشرط أو الصعة أم لا ؟ قال الشيح في المحلاف؟ المعم ، وتبعه الل حمرة والل ادربس ، والل رهرة، وقال في المسوط يقم معلقاً عليهما، واحتاره العلامة لعموم القر آب السالم عنى المعارض ، و حمار المصنف في الشرائع الأول، لأصالة عدم الوفوع الأفي المتعق عليه وعليه الفتوى.

قوله : وفي وقوعه بالمتمتع بها قولان المروى ابه لايقع

قال الشيح في والسد واس الى عقبل واس ادريس في بعدم الوقوع، وقال التقي بالوقوع، ومستند القولين بقرآن ، وهو قوله و للدين يؤلون من بسائهم تربص أربعة اشهر ٢٠٠٥ والمستمتع بها من لساء يعم بها، ولما عقد بقوله ووان عرموا لطلاق

۱) اسرائر - ۲۳۹

٢) البسوط ٥/١١٦ الحلاف ٢/٨

٣) الغلاب ١٢/٩

٤) البرائر د ٣٣٦

ه) النهاية ١٨٥ م

٢) السرائر ٢٢٨٠ .

٧) سودة القرة: ٢٢٩

واذا رافعته أنطره الحاكم أربعة أشهر

فان أصرعلى الامتناع ثم رافعته بعد المدة، خيره الحاكم بين الفيئة والطلاق.

قان امتنع حبسه وضیق علیه فی المطعم و المشرب حتی یکفر
 ویفیء ، آو یطلق .

قان الله سميع عليم يوا و لطلاق ابما هو للدائمات قلم يقع بالمستمتع بها ايلام، وهومسي على ان رجوع الصمير الى بعض أفراد المام محصص، وقد حتق في الاصول ،

والرواية المشار ليهاهي مارواه اس ابي بمعور عن الصادق عليه السلام قال: لاايلاء على الرجل من المرأة التي يتمتع بها"، وعليها فتوى الشيح والمصحف والعلامية.

قوله: واذا رافعته انظره الحاكم اربعة أشهر

منا فرائك :

(الاوالى) المشهور أن منادة التربص من حين المرافعة ، قاله الشيخان؟) والتقي والقاصي والن حمرة والن ادريس (٤، ولم نقف لهم على مستبد ، الأأن فيرب المدة الى الحاكم ،

وقال ابن ابى عقبل واس الحيد انها من حين الايلاء، واحتازه العلامة في السحتلف"، ولطاهر النقرآن وهو قوله و للدين نؤلون من بساتهم تربض أربعة

١) سردة القرة : ٢٧٧ ،

٧) التهديب ٨/٨

ج) النتية : ٨١، الملاق ٢/٣

٤) البرائر : ٢٢٥

ه) المحلف ۽ الجزء الخاص ۽ عه .

(انتائية) ان واقعها في مدة الترافق فلا خلاف في وحوب الكفارة ، امالو واقع بمدها فالشيخ قولان ، قال في المهاية والخلاف معدم السقوط ، وقال في المسوط ،المقوط ، وقال اقوله تعالى و فان فاؤا فسان الله عدود رحيم عالم ويؤيد قوله تعالى و مان فاؤا فسان الله عدود رحيم عالم ويؤيد قوله تعالى و دنك كفارة إبنا كم اوا خلفتم عالم من عير تعصيل .

(الثالثة) مع المرافعة والقصاء المده يحبره الحاكم بين العثة والطلاق ولا يجبره على أحدهما ، لأن طلاق المكره عبديا باطل.

(الرابعة) مسع حصول عدر شرعي أو عرفي ليس اللحاكم الرام بالعثة الا مع زواله .

 ۱ الكامي ۲/ ۱۳۰ ، التهديب ۲/۸، وفيهما: بريد بن ساونة قال مسعب باصدافه ملبه السلام يقول في الايلاء والتي روى بريد عنهما عنهما السلام اخرجه فني الكامي ۱۳۱/۶ وهي قيرهنده اأرواية .

۳) الكامی ۲۰۱۱، النهدات ۲/۸، العقیه ۳۳۹/۳، الستحار ۲۵۲/۳
 ۲) لم اجد روایة این اكبر، واظی اله یكیرین اعین الدی دوی هو دیریدین معاویة علیما السلام.

٤) احرجه الوبائل عن تقبيرعلي بن ابراهيم راجع النصدو ١٥٤١/١٥

ه) سودة البقرة : ٧٢٦ ،

٨٩ د ١٨٤ د ٨٩ ٠

واذا طلق وقع رجعياً ، وعليها العدة من يوم طلقها . ولو ادعى الفيئة فأنكرت فالقول قوله مع يمينه .

وهل يشترط في ضرب المدة المرافعة ؟ قسال الشيح : نعسم والروايات مطلقة .

ولنتبع دلك بذكر الكمارات ، وفيه مقصدان:

(الأول) في حصرها: وتنقسم الى مرنبة ومخيرة ، وما يجتمع الامران ،وكفارة الحمع .

قوله: وهل يشترط في طرب المدة المرافعة فال الشيخ نعم والروايات مطلقية

مافاله الشبح هو المشهور بين الاصحاب ، لم يحاف في ذلك الأابن أبئ عقبل وابن الحبيد كما حكيناه عنهما ، وأما الروايات المشار ليها فهي ماحكيناه آفاً، ولاشك في اطلاقها وعدم اشتراطها بالمرافعة .

وثؤيد قول الشرح وحود : الأول : ب دلك حقها فيتوقف على مطالبتها . الثاني : أصالة عدم التسلط على الروح بحسن أوعيره الأصع تحقق السب .

الثالث : أن أطلاق الروابات قابل التقييد بالمرافعة فتحمل عليه

قوله: ولنتبع ذلك بذكر الكفارات

هنا قوئد :

(الاولى) مما ذكر الكفارات هنا لتقدم سنين لها وهما الظهار والأيلام، فناسب دلك ذكرها .

(الثابة) الكمارة مشتقه من الكفر بفتح الكاف ، وهو التمطية، وقد كفرت الشيء اكفرد بالكسر كفراً أي سترته ، وصميت بدلك هالابها تستر الدس، قال فالمرتبة :كفارة الطهار . وهي عتق رقبة ، فان لم يجد فصيام شهرين متناسمين ، فان لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً . ومثلها كفارة قتل المخطأ .

الجوهري : وتكفير اليمين فعل مايجب بالحنث فيها، والاسم الكفارة

(الثائة) الكفارة شرعاً طاعة محصوصة مسقطه لعقوية ذنب أومخعفاله فعالياً والمقيد بالاعلمية لمدحل كفارة قبل الحطأ فالها ليست عقولة عن دساء وفي التحقيق الها قد بكون عقوبه محصه ككفاره قبل العمد والأفطار على المحرم، وقد تكون محمعة لمديب ككفاره الايلاء والطهار الدكر العفران والرحمة مع فعلهما، وقد بكون محتمله لهما بحو كفارة افطار رمصان، وقد تكون بأديباً ككفارة قبل الحطأ،

(الوابعة) الكفارة واحية عسى الفور ، لأنها كالنونة من الدنب التي «سي واحنة على الفور لوجوب البدم على كل فليح أو اخلال نواجب .

(الحاملة) لكفارة عقوسة كالب أومحقة لاتكعي في سقوط لعقاب الله الله الله المعاودة وكدلك الله مع دلك من الله بقالمشتملة على الله والعرم على عدم المعاودة وكدلك المحدود والتعريرات قال الحملع موالع للكليف معمل الواحب وتبرك القليع لامهاملقطة للعقاب عن المعاصى .

قوله : ومثلها كفارة قتل الخطأ

المدائلة هي في ترتيب حصائله، وبه قال اكثر فهاشا، والمحتمد طاهر القرآن قابه قال دوس قتل مؤساً حطأ فتحرير رفية مؤسة التم قال دوس لم يحد فصيام شهرين متابعين الان وكدار واية عبدالله بن سان صحيحاً عن فصادق عليه السلام:

١ و٢) سورة الساء: ٩٢

وكفارة من أفطر يوماً من قضاء شهر رمضان بعد الزوال عامداً اطعام عشرة مساكين ، فان لم يجد صام ثلاثة أيام متنابعات .

والمخيرة :كفارة شهررمضان ، وهمي عنق رقبة ، أوصيمام شهرين متتابعين ، أواطعام ستين مسكيماً .

قان لم يجد صام شهر بن متنابعين قان لم يستطيع اطعم ستين مسكيناً مدآ مدا ١٠٠٠ م

وقال سلارهي محيرة، وكأبه تسع المقيد حيث قال : عليه كفارة س الطر يوماً من شهر رمصان، وعص على الاكفارة رمصان محيرة. والقنوى على الاول.

قوله :وكفارة من افطريوماً من قضاء شهررمضان بعد الزوال عامداً اطعام عشرة مساكين ، فان لم يجد صام للالة ايام متتابعات

في هذه الكفارة أقرال ثمانية :

و الاول عدماذكره المصنف ، وهو قول الشيحين (٢ في النهاية والمقنعة ورواه ابن النهائية والمقنعة ورواه ابن عمير عن مشام النسالم على السلام (١ وعليه الفتوى .

و لذى يه بها كفارة رمصان محيرة، قاله ابى بابويه ^{٥٠} والقاصي ، ورواه
 حرير عس رزارة وهـــي صعيعة ، لان في طريقها ابن فصال ، وحملها الشيح ^{٥٠}
 على من أضار تهاوناً واستخفافاً .

١) الهذب ٨/٢٢٧ .

٧) التهاية ١٧٤ ، المقتمة : ١٨٠

٧) الاستيماد ٢٠٠/١ ، التهديب ١٢٠/٤ .

³⁾ bush 1/14 : البقدم : 17

٥) التهديب ١٢١/٧ ، الأستيماد ١٢١/٧ ،

ومثله كفارة من أفطريوماً منذوراً على التعيين، وكفارة خلف العهد على التردد .

أماكفارة خلف النذر ففيه قولان، أشبههما: أنه لصغيرة.

« الثالث » – أنها كفارة يمين • قاله الشيخان (أيصاً والتغي وسلار وابن الدريس (٢ لانها أعلى رتبة من الاول .

و الرابع بما التحير بين كفارة اليمين و س ما دكر أولا، وهو قول المعيد (٣
 في باب الكفارات ،

« الحامس » - امها كماره يمين فان لم يحد صام ثلاثة أيام، وهوقول الشيح في كفارات النهاية!) ،

د السادس عد آل عليه قصاء يومين بوماً لرمصان ويوماً لقصائه، دكره اس ادريس (ه يعد تردده .]

د الساسع ، ـ صوم ثلاثة أيام أو اطعام عشرة مساكين ، ذكره التفي.

لا الشم عد لا شيء عليه سوى القصاء، دكره امن ابني عقبل ، لروابةعمار
 للساباطي عن الصادق عليه السلام () . وفي طريقها ابن قصال ويمكن حملها على
 العاجز ،

قوله: ومثله كفارة من افطر يوماً منذوراً على التعيين وكفارة خلف العهد على التردد، وأما كفارة خلف الندر ففيه قولان أشبهما ابها لصغيرة

١) النقمة : ٧م ، النهاية : ٢٧م .

٧) البرالر : ٩٧ ،

٣) المفحة : ٨٩ ؛ وقوله هيهنا كقوله في باب تصاء شهردنصان من ٥٧ .

[.] ovy: 4 (all) (£

ه) البراثر : ۹۲ ،

٢) التهذيب ٤/ ١٨٠ ، الاحتصار ١٢١/٠ ،

وما فيه الامران :كفارة يمين ، وهي عنق رقبة أواطعام عشرة مساكين أوكسوتهم، فان لم يجد صام ثلاثة أيام متتابعات.

وكمارة الجمع : كقتل المؤمن عمداً علىواناً ، وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعامستين مسكيناً .

في كفاره حلف البدر والعهد أفوال:

(الأول) عال بشيحان أوالتفي والقاصي وابن حمرة كفارة رمضان مطلقاً ومعتمدهم رواية التي نصير عن أحدهما عليهما السلام أو وراية علي سن حعفر عن أحيه عليه السلام أو ولاشك أن منطوقهما في المهد، لكن الشيحان قالا العهد بدر في المعنى وان احتف في الفعل، فيكون حكمهما واحداً في الكفارة ،

وثؤيده روايه عبدالملك بن عمرو صحيحاً عن الصادق عليه السلام : من جعل لله عليه أن لاير كب محرماً سماه فركه . قال: ولااعلم الاقال: فليعتق دقبة أوليصم شهرين متامعين أوليظهم سنين مسكيناً ".

(لئاسي) قول الصدوق في المقسع⁶ كفاره يمين فيهما مطبقاً ، معتمداً على رواية حفض بن عياث عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن كفارة المدورفعال كدرة المدور كفاره اليمين⁽⁴ ومثلها عن المحلمي عنه معسأ⁽⁴ .

١) الْنَصَةَ: ٨٨ ، التهاية : ٢٠٥٠ ،

٢) التهذيب ٨/٥١٨ ، الاحتصاد ١/٤٥ .

ج) التهذيب ١/٨ ٢٠٩ الاستيمال ٤/٥٥ .

٤) التهذيب ٨/٤/٨ ، الأستيماد ٤/٤٥ .

۵) المشع . ۱۳۷، قال می الدر دار خالف ازت الکفارة صیام شهری مت بعین وروی کفارة یمین

٢) التهديب ٨/٧١، الاستيماد ٤/٤٥.

۷) الهديب ۸/۲۰۱۸ (۷

مسائل ثلاث:

(الأولى) قبل من حلف بالبراءة لرمه كفارة ظهار . ومن وطىء فى الحيص عامداً لزمه دينارفى أوله ونصف فى وسطه وربع فى آخره .

وأحبت عنه : نصفف حفض ، وتحمل الثانية على العجز عن الكبره . (الثالث) قول آخر للمعبد وسلاروهو كفارة قتل الحطأ، ولاأعرف المستبد، (الرابع) نقل من ادريس (عن المرتضى في الموصليات ، وعس اس بانويه أن الحنث في الصوم كرمضان وفي غيره كفارة يمين ،

ويطهر من كلام المصلف احتيار هذا لكنه تردد في المهد دون البدر ، ولعل مشأ العرق عدد ينهما أن روايات الكفارة الكبرة صريحة في العهد ، و رواية الكفارة الصعيرة في العهد ،

قوله: قيل من حلف بالتراءة لزمه كفارة طهار

هنا فوالد:

(الاولى) الراءة لعة من قويك برأت منك ومن الديون والعيوب براءة ، ومعاد المعارقة والمناشه، ويقال عرفاً بمعنى مفي التعلق لمناثر الوجوء،

والمعهوم من النزاءه هنا من قد ومن رسوله أومن حدالاته التني أعلق بهم دنياً وديناً . ولاخلاف في تحريم دلث، ولداك حاء عنهم عليهم السلام : أدا عرضتم على الجراءة منا قمدوا الاصاق! .

(الثابة) المتلفظ بداك الرعبقة على محال لا يحرح به من الاسلام، لانحكم

١) السرائر : ٢٥٧

٧) راجع الوسائل ٢١/٨٧٤ : ٤٨١ .

المعلق حكم لمعلق دمه ، و ن علقه على ممكن فهل يحرح به من الاسلام أم لا ؟ الحق نصم لقيام الدليل على رجوب الثبات على الاعتقاد الصحيح وامتباع لانقال عنه، فاد علق على ممكن والممكن حائر الوثوع فيقع المعلق عليه ، معم الدكان المتلفظ يعلم معنى التعليق كفر في الحال والافلا .

(الثالثة) لأحلاف في تحريم البمين بالبراءة المذكورة وأنه لايعقد اليمين بها ولا يجب العمل بمقتصاها ، وهو اجماعي أيصاً ،

(الرابعة) قال الصدوق: تحد الكفارة بمجرد ذكر اللفظ، وكدا الشيح والقاصي ، أما المعيد وسلار فرتباها على المحلفة، وكدا ابس حسرة والتقي رتباه على كل منهما ، وقال اس ادريس والشيح في المخلاف والمسوطلا تجب مس الأصل ، ولان وحوب الكفارة لارم لانعقادها ، وهو منهي كما تقلم ، ويلزم القائل بالوجوب بالمحانفة العقادها ، وهو ناطل ، اد لايمين الأنافة ،

(الحدمة) احتلف القائلون بالكمارة في كبينها، فقال المغيد وسلار كمارة فلهار فان عجز فكمارة يمين ، وقال الصدوق انه يصوم ثلاثة أيام ويتصدق على عشرة مساكين ، وقال ابن حمرة كماره المدر، وقال الملامة في المحتلف اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد ويستعمراته، لرواية محمد بن الحس الصعار عن المسكري هليه السلام قيما كتبه الهه ".

وأما المصنف فيستضعف ذلك كله ، قال في الكت: الحق عندي الله لاكفارة في شيء من ذلك، لان مادكره الشيخان لم يشت وما تصمنته الرواية المدكورة بادر ولا تنهض المكاتبة بالحجة لما ينظرق اليها من الاحتمال

١) في بخي السخ و ذلك ۽ بدل د ذكر ٠ .

٢) الرسائل ١٥/٢٧٥٠

ومن تزوج امرأة في عدتها فارقها وكمر بخمسة أصواع مــــن دقيق .

قوله : ومن تزوج امرأة في عدتها فارقها وكفر بخمسة اصوع مسن دفيسق

قاله الشيحان في النهاية و لمقعة ، وليس في عبارة الشيحين الوحوب . وصوح اس حمرة به وأنكره ابن ادريس ، ومعتمد الشيحين رواية الى بصيرعن الصادق عليه السلام ١١٠.

وأما المرتصى فقال: من تروح بذات مل جاهلانا لروحية كفر بحمسة وراهم قال الشهيد: وهو عريب، ويمكن الايكون قولانا لاول ويكون قيمة الصاع درهما . وهنا قوائد :

(الاولى) العدة أعمم الرجعية والناش وعدة الوعاء دخل أولا حرمت مؤمداً أولاء وكدا لافرق في لترويح بين الدائم والسقطع وكون لمرأة امة أوجرة .

(الثانية) الدقيق هنا من جنس مايجوج في الكمارة ، وهو الحنطة والشعير الإغيرهما ،

(الثالثة) الصاع تقدم قدره، ولجمعه صيفتان أصوع باسكان الصدوالواو المصمومة، وأصلع بدل الواو المصمومة همره، ولايجور أصبع بعيس واو ولا همزة، فانه لحن هند الاصمعي،

وتوهم ابن ادريس أن ذبك بخط الثبيج في النهاية فلحنه ، وليس ببدلك بل هي اصتبع بالهمرة كمنا قلنداه ، وحكى الشهيد ابنيه وحدها بحظ الشبع كذلك .

١) الوسائل ١٥/٥٨٥ .

ومن نام عـن العشاء الاخرة حتــي جاور نصف الليل أصبح صائماً . والاستحباب في الكل أشبه .

(الثانية) في حز المرأة شعر رأسها في المصاب كمارة شهر رمضان وقيل كهــــارة مرتبة ، وفي نتفه في المصاب كفارة يمين ، وكذا في خدش وجهها . وكذا في شق الرجل ثوبه بموت ولــده أوزوجته .

قسوله: ومن نام عن العثاء الاخسرة حتى جاوز نصف الليل اصبح صبائماً

قاله الثلاثة واتباعهم ، والمستبدرواية عبدالله بن المغيرة عبن حدثه عن الصادق عليه المسلام الله .

قوله : والاستحباب في الكل اشبه

وجه الاشهية أصاله البراءة وعدم الوحوب وعدم دلالة الرواية على ذلك، ويسريد بالكل المسائل الارسع المدكوره ". وطاهره ينافي ماذكرد في باب الحيض من قوله و الاحوط الوجوب ».

وبمكن أن يجاب بأن الاخذ بالاحرط مستحب.

قوله: في جز المرأة شعر رأسها في المصاب كفارة شهر رمضان، وقبل كمارة مرتبة، وفي نتمه في المصاب كفارة يمين، وكذا في خدش وجهها، وكذا في شق الرحل ثوبه بموث ولده او زوجته

هده الاحكام الاربعة وكرها الثلاثة وأتباعهم، وادعى المرتصي واسادريس

١) لوسائل ٢٩/١٥١، وقباب ٢٩ مي يواب المواقيب

٣) وهي الحبيب بالبراء، والتروح في العدة و لتوم عن العدّاء الأحرة و لوطئ في
لجيمن عامداً وقال المصيف في الأحير ص ١٠ وفيني وحوب الكفارة بوطئها على
الزوج روايتان احوظهما الوجوب.

فيها الاحماع . ومستند الكل روايــة خالد بن سدير عن الصادق عليه الــــلام٬ في حديث طويل .

والقائل بأمها كفارة مرتبه الشيحان، فامهما قالا كفارية كفارة قبل الحطأ، وقدرا حصالها ملفظة و أو ي، وهي طناهره فني التحيير، وهذا يحمل أمرين: و ١ > أنه سال الاحداس على التفصيل لا التحيير، و ٢ > أن يكون كفاره الحطأ على التخيير كما هو رأي صلار،

وهنا قوائد :

(الاولى) الحسر والنتف في عبر المصاب على يلحقه الحكم المدكور؟ الطاهر بعم من باب السيم، لان حال المصاب ربيد رفسع العصد فعيره أولى بالتكفير.

(الثانية) لافرق أيضاً بن الكل والنعص فيهما ولا بن الحلق والاحر ق بالبار أو لارالة بالبوره، ولا يشترط قصع البجلد بأسره، بن لو قطع عدمره كعلى في الحكم ، وكندا الاكفارة في حمدش عيره من الجمد ولا فسي اللطم على الوجه ولا على الرجل ولوخدش وحهه اقتصاراً على مورد البقل وعملا بأصالة البراءة .

(الثالثة) المشهور جوار شق الرحل والمرأة الثوب لموت الآب و لاح، كما دلت عليه روايه حالد المدكورة ، ولما ورد أن موسى عبه السلام شق ثوبه على هارون والحسين على الحس عليهما السلام (* ومسع دنك الى ادريس، لما فيسه من اصاعة المال الممهي عبها ، والرواية حسر واحد ، والفتوى عبى المشهود ،

١) لنهديب ١/٥٢٦.

٢) وليس جها : « والحسي على الحس عليهما السلام ، بس فيها ؛ ونظم الحدود
 الفاطنيات على الحمين بن على عليهما السلام وعلى طله تلطم الحدود وتشق الحيوب .

(الثائثة) من نذر صوم يسوم فعجز عنه ، تصدق عنه باطعمام المسكين مدين من طعام ، فان عجز عنه تصدق بما استطاع ، فان عجز استغفر الله .

المقصد الثاني : في خصال الكفارة . وهي العنق والاطعام والكسوة والصيام .

(الرابعة) لافرق بين الولد للصلب وغيره دكراً كان أوأشي ، وكدا لاقرق بين كون الروجة دائماً ومتعة . أما لو شق على أمته فالاثم ولا كفارة .

(الحامسة) في رواية (حمال: لا بأس بشق الثوب على القريب وشق المرأة على روجها. والاولى الاقتصارعلي الاب والاخ.

ولا كمارة على المر"ة مطنقاً ، ولا على الرحل في غير الوئد والروحة وال حرم على غير من ذكر .

قوله : من نذر صوم يوم قعجز عنه تصدق باطعام مسكين مدين من طعام ، فان عجر عنه تصدق بها استطاع ، فان عجز استغفرانله تعالى

هذا قبول الشيسح في المهابة ، الأ أنه ثم يدكر و فان عجر تصدق بما استطاع، ووجه هذه الزيادة أنه لايسقط الميسور بالمعسور .

أما المعبد فقال يقصمي ولا كمارة عليه ، وقال ابن ادريس ان رحى روال العجز أنطر ويقصي من غير كفارة -

وهي الكل نظر ، لأن دالك البيوم أما معين أو غيره ، والثاني يأتي بـــه أي وقت شاء ولا كمارة ، والأول لا اثم فيه مع العجر ، فلا وجه لوجوب الصدقة

١) كم اعثر على رواية حنان واطن انها رواية الحيه خالك واشتــه الامر .

أما العتق فيتعين على الواحد في المرتبة . ويتجقق دلك بملك الرقبة أوالثمن مع امكان الابتياع ولا يد من كونها مؤمنة أومسلمة .

والاستعفار ، والحق حمل ما قبل على الاستحماب ليكسون حبراً لعوات فصيلة المنذور ،

قوله: ولايد من كونها مؤمنة أو مسلمة

هنا فوائد :

(الاولى) لا حلاف في اعداد الاندن في كفاده القن ، واحدلف في غيره، فقال الشيخ ، في البحلاف والمستوط والل لحدد باحراء الكافر ، لعدم التقييم الافي لعتل فيقى ما عداد على أصل الاحراء ، ولرواية حسين بن سعيمة عن رجاله عن الصادق عليه السلام قال ، قال رسول الله صلى الله عديه وآله وسلم: كل نعلق يجور له المولود الافي كفاره عمل ، قال الله عدلى يعول لا فلحرير رقية مؤمنة ه (1).

وفيه نظر ، أد المطلق بحمل على المفيد كما نفرر في الأصول، والروابة صعيفة منع عدم دلالتها على المراد، أد المولود جار أن تكون من مسلم .

وقال المرتصى والشيح في المهايه؟ أو س دريس، بعدم الأجراء - وهو الحق، لعدم يقبن المراءة معنقه ، وأنه حبث لايتقرب بالأنعاق منه ، لقوله تعالى و ولا تهمموا الحبيث منه تنفقون عاً.

- 1) البدوط ١٩١٢/٦ ، الخلاف ١٨/٣
- ٢) سورة الساء : ٩١ . والمعديث في التهديب ٨/ ٢٢٠
 - ٣) التهاية : ٢٥٠٠ .
 - ع) البرائر ١٣٦٠ -
 - ه) سودة القرة: ٢٦٧.

(الثانية) اكثر الاصحاب اكتفوا بالتلفظ بالشهادتين، وهو احتيار المصف. وقال اس ادريس لايكفي دلك بل لاسد من الايمان الاثبا عشرى، واحتساره العلامة!) وهو الحق ، ثما قلباد من عدم يفين البراء، بغيره .

(الثالثة) يكفي في الآيمان انسعية للانوس حاصة مطلقاً ، وقال اس الحبيد لا يجري في القبل الآلدات الحست الرواية الحسين بن سعيد وزواية معمر النيجري في القبل الآلدات السلام "، وهو محمول على المدات، والمراد بالحسف الطاعة والمعصية أي يكتبان عليه ،

(الرابعة) من قال تكفر ولد الربا لايجري عتقه عنده ، ومن قال ديمانه اذا وصف الايمان قال داجرائه. وهو الحق، لابه مؤمن فيدحل تبحث النص، لرواية سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام ، لا تأس تأن يعتق ولد الربا ".

نعم يشترط في أيمانه المناشرة ولا يكفي النبية ، أد لا نسب هنا ، فيشتر فلم حيثك الطبوع ، ولا يكفي السلام المراهق مطبقاً ، لرفيع القلم عنه النهم تجب التفرقة بيئه وبين من يخشى أن يستزله عن عزمه .

(تحامسة) الاحرس المتولد من كافرين معطوعه وعقله بكفي اشارته الدالة

٢) المخلف ؛ الجرة الخامس : ١١٥

٢) طع لفلام لحدث اى لأدرال والبدرع . وقيل اد بدح صلفاً حرى هليه القلم بالطاحة والبحدة .

٣) الكاني ٢/ ٤٦٧ ، ورواية العسيق بن معيد قد مرت قبيلٍ علمًا .

ع) سورة العدور ۲۱، و لايه هكد ووالدين آسوا و تبعثهم دريتهم ايمال لحقابهم
 ذريتهم وما التناهم من عملهم من شيء كل حرى، بما كسب رهين ٤.

ه) التهديب ٨٨/٨) النقية ٣١٨٨ ، الكابي ١٨٢/٦ .

وان تكون سليمة من العيوب التي تعتق بها . وهـــل يجرى المدبر ؟ قال فـــى « النهاية » . لا ، وفي غيرها بالجواز، وهوأشبه .

على إيمائه .

للوله : وَانْ تَكُونُ سَلِّيمَةً مِنْ العِيوْبُ التِي تَعْتَقَ بِهَا

العيوب التي تعتق [مه) هي العمى و لافعاد والبحد م والسكيل، أما ماعداها من سائر أنواع العيوب كالمرض المدنف () والعود والمرح فيجري العثق في الكفارة معه .

وقال اس الحيد لايحري الحصي والاصم و لاحرس ، وقال الشيح في المحلاف " يحرى مقطوع البدين والرحلين و حدى البدين واحدى لرحلين، محتجاً بقوله تعالى و فتحرير رقمة مؤمنه ٤٠٠ . والحق أن مقطنوع الرحلين مماً فير مجز الاقعادة وما عداه مجز .

قوله : وهل يحزى المدير ، قال في النهاية لا وفي غيرها بالجواز ، وهو اشبه

لأكلام في اجرائه مع تقدم بقص تدبيره ، أما مع عدمه فعال في النهاية أن الأكلام في اجرائه مع تقدم بقص تدبيره ، أما مع عدمه فعال في النهاية أن الأيجري اعتماداً على رواية ، وقال اس ادريس أن والمصنف والعلامه يحري ، وهو أشنه ، لحصول الملك الذي هو شرط فنى الصحة و نتفاء الماسع ، الأليس لا التدبير ، وهو ينظل نقصد العنق عن الكفاره لانه وصية يحور الرجوع

- إ) لديف بالتجريك : «لمرض بملارج، و لمريض لمديف أي لمثقل في المرض.
 - T) Hakki 7/77 -
 - م) سورد الساده ۱۹ .
 - ع) النهاية ١٩٥٥
- ه) السرائر ١٣٦٠ و لفواعد ، الطرف ثنائي من المعصد الثانث في الكورات.

وينجزيء الابق مالم يعلم موته ، وأم الولد .

فيها صريحاً أو فحوى .

وكدا احتلف في احراء المكاتب المشروط و لمطلق الذي ثم يؤد شنتاً ، فعال الشيخ " لايصح تعدم تمامة الملك، وقال اس دريس " بالصحة لا بالمعلوك وكل مملوك يصح عتقه، واحدر تعلامة في المحلف الاول وفي النواعد الثاني. وهو الحق .

أما المطلق المؤري نعص كناسه فلا بحري لسق حرية نعصه فلا يكسون العثق لرقية كاملة .

قوله: ويجزى الابق مالم يعلم موته

هدا هو المشهور، ذكره الشيح في النهالة والمستوط واللي ادريس، قالا وعليه ذلت أخبار أصحابنا المتواثرة .

وقال في الحلاف: ان عدم حياته احرأ عتقه، وان لم يعلم لم يحز، ولين الفولين فرق، وهو أن المشكوك في حاله محر على قوله الاول وغيرمجر على قوله الثاني،

والحق ما احتاره العلامه في المحلف ، وهو عدم الاجراء عبد الشك في حيامه ، لأن الاحكام شرعية متوطة باعدم أو الطل ، وحدث يعمد ل لم يجرأن يناط فيهما حكم شرعي ، و لاستصحاب حجة مع عدم المعارض .

قولة: وأم الولد

لا أعرف ها محاملُ ، الا بن الحمد فاله قال الاحود أنه لايحري والحق حلاقة ، لابها مطوكة عصح بيعها فيحور علمها ، الدلا قائل بالفرق ، وتؤيده

١) الهاية : ٢١٥ ،

٢) السرائر : ٣٦١ ،

وأما الصيام: فيتعين مع العجز عن العنق في المرتبة. ولاتباع ثياب البدر، ولا المسكن في الكفارة، اذا كان قدر الكفاية ، ولا الخادم ،

ويلرم الحرفي كفارة قتل الخطأ أو الظهار صوم شهرين متتابعين والمملوك صوم شهر .

رو بة السكوبي عن الصادق عبس الدقر عن رس المناد عبيهم السلام قال الم

قوله واما الصيام ــ الى قوله : ادا كان قدر الكماية

الصحير في ه كان يه عائد الى المسكن ، برند أنه ادا لم يشتمل على ريادة لا بدع ، أما مع الرنادة فيما ع الفاصل ويصرف في الرفية مع وقائه بأقل رفية محرية ، وكد الأبناع نولم نرد وان علا ثمنه وأمكن الاسبدل بالرحيص عنه مع بقاء قصية تفي بالرقية، لاصابة لبراءة وشمول النص للدني وعدم وحوب تحصيل شرط الواحب المشروط وارتفاع القيمة لا يعد مالا يناط به لتكليف،

قوله: والمملوك صوم شهر

هدا قول تشيحين والقاصي اعتماداً على رواية محمد بن حمر ل صحيحاً عن لصادق عليه السلام: عليه مصف ما عنى الحرصوم شهر وليس عليه كفارة من صدفه ولا عنى ". و بنقي واسرهرة و الن دريس لم يعرفوا بينه وبن الحر في ايجاب الشهرين تعموم الآية .

وأجيب: بأن الحاص مقدم .

١) التهديب ١/٨ ج ، لعدي ٢٤٦/٣ ، ومهما عن على عليه السلام .

٢) التهديب ٨/٤٢ (النبية ٢/٣٤٦) الكامي ١٥٦/١ (٢

فاذا صام المحرشهراً ومن الثاني شيئاً ولو يوماً أتم . ولوأفطرقبل دلك أعاد الالعذر كالمحيض، والنفاس، والاغماء والمرض ، والجنون .

قوله: فاذا صام الحر شهراً ومن الثاني ولسو يوماً الم ، ولو افطسر قبل ذلك أعاد الا لعذر كالحيص والنفاس والاغماء والمرض والجنون منا قرائد :

(الأوالي) لأحلاف أبه او أفطر حملال الشهر الأول لمير عدر أبه يستألف الصيام ، محلاف ما او كان امدر ، قابه يسي عبد رواله .

ودكر المصدف من لاعددار حمسة ، ويرمد على دلك كل سعر ضروري يحيث يشمل عندمه على تلف مهس أو «ال أو مرض ، وكدا السفر الواجب. أه لواكره على الافعاار فمال الشبح اللوجر في حلقه فهو معدور بحلاف من صرب حتى أنظر ، والوجه علم الفرق في كون دلك عدراً .

(الثانية) أو علم طريان ما يقطع لديم لم يحر له الصوم بل يحب التأخر الي زمان يسلم فيه اشهر واليوم ،

(الثالثة) لوصام من الثاني دوماً كمي في التنابع، ولوصام دقيه متفرقاً الحرأ. وهل يكون مأثوماً! تردد فيه المصنف في الشرائع! من وحوب المتابعة فالمحل بها آثم الا لعدر ولا مافاة بين حوار الساء والاثم، ومن أن جوار التفريق دليل على علم الاثم والالم يكن التعريق حاراً . هذا حلف .

ونقل من المنهد وابن الحبيد وابن رهمرة الأول ، والفشوى على الثاني لتعلق النهي بالاطار .

(اراسة) العبد (دا بامع حصمه عشر يوماً كده ولوفرق الدقي أجرأه.

۱) آخرائع ۲۱۱/۲

وأما الاطعام: قيتعين في المرتبة مع العجز عن الصيام. ويحب اطعام العدد لكل واحد مــد من طعام، وقيل مدان مع القدرة. ولايجزى اعطاؤه لما دون العدد.

ولا يحور التكرار من الكفارة الواحدة منع التمكن ، ويجوز مع التعذير.

(الحامسة) المراد بالشهر اما العدة بين الهلالين أو ثلاثون بوماً ، فالصائم في أثناء شهر يصوم الهالالي بعده ويكمل الاول بثلاثس على الاقوى ، لا أن يصوم قدر انعائت ، فان ذلك ليس شهراً بأحد العسيرين .

(السادسة) لو حامع المطاهر بهاراً كان انطاراً قطعاً فينظل التكفير لو كان في ابشهر الأول احماعاً ، أما لوحامع لبلا مطلعاً أو في بهار الثابي بعد أن صام منه يوماً فهل تبطل الكفارة ويحب الاستيناف ؟ قال الشبح في المبسوط بعم ، وحتاره العلامة . وهو لحق ، نقوله تعالى وقصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماما عا وهدا قد مامن قبل الشهرين فلم تقم الكفارة على الوجه المأمور فلا تجزي فيلزمه كمارتان .

وقال اس ادريس لايجب الاستيناف مل كمارة و حدة أحرى ، لكومه وطئاً قبل التكفير المتام ، والعتوى على الاول ،

قوله : لكل واحد مد من طعام وقيل مدان مع القدرة

الأول قول الى بالنوية، و حشره التطيون، لما رو ه [الى رو ية ن] عمد لله ابي سنان عن الصادق عليه السلام صحيحاً • أطعم سنين مسكيناً مدا مداً ! .

١) بيرزة المعادلة : ٤ .

٧) التيديب ٨/٢٢٧ .

والثاني قول الشنح في النهاية والميسوط (، محتجاً بالأجماع والاحتياط. والاجماع ممنوع والاحتياط معارض بأصالة البراءة .

وقال التقي والمعيد؟! وسلار بحد الأشباع ، فحيثة قد يجري أقل من مد الذا حصل المعنى .

وهنا فوائك

(لاولى) بحب اطعام مايسمي طعاماً كالحلطة و الشعيرودقيقهما وحسرهما، ويجوز التمر والربيب والدخن لابها تقتات .

(الثانبة) قبل يجب فنني كفاره اليمين أن يطعم من أوسط ما يطعم أهله، وحمل على الافصيلة وكذا الافصل أن يطعم مايفلب على قوته من المدكورات، (الثالثة) لا يحور دفع القيمة بل العين لاغير، طوأر د الرفق دفع مداً شم المثراه ودقعه الى آخر وهكذا، الكنه مكروه،

(لرابعه) قال بن الجبيد : لو رفع حباً وحب وفسع مؤية طحبه وحبره . وكدا قال ، يجب العداء والعشاء . وانتثوى على خلافه فيهما .

(الحامسة) نحب في المستحق شرائط أحد الركاة . نعم هل يجري الفقير هنا أم لا ؟ والحق ان قل انه سوأ حالا أجراً والا فلا .

وكدا لأنجري اس النسل والعارم والعاري مع ملكهما مؤنة النسة . وقال الشهيد , ان أمكن اس السبل الاستدانة منبع و لا أعطي . وفي انمكانت حسلاف : منعة الشبح لابة قسم للمساكين ، وحورة العلامة

النهاية : ١٩٥٩ الديسوط ١٧٧٧ و

۲) دستمه بی بده و دل بید - او مدامهم لکن مسکین شبعه می پدهه ولایکون قسی جملتهم صبی صبیرولاشیح کبیرولا مریض، و ددی ما یصم کل واحد سهم مد می طمام ، و هو دطلان وزیع

ويطعم ما يغلب على قوته؛ ويستحب أن يضم اليه أدماً أعلاه اللحم ، وأوسطه البخل، وأدناه الملح.

> ولایجزی اطعام الصغار منفردین ، ویجوز منصمین . ولوانفردوااحتسب الاثنان بواحد .

كابر كاة، والاقوى عندي الاقتصار على منطوق النص، وهو الحصر في المساكين ليقين البراءة معه .

قوله : ويستحب أن يضم اليه اداماً؛) ـ الى آخره

قال المعيدا" يحب الصم ، والمراد بالأدم ماحرب العادة بأكله مع الحر مائماً كان كالريب والدبس أو حامداً كالحس واللحم ، وتابعه سلار مستبديل الى دواية ابى بصير عن الدقر عبيه السلام"؛ واسى حميلة عن الصادق عليه السلام ، وحملنا على الاستحباب ، للاصل ولابه عير مذكور في دواية الحلم عن الصادق عليه السلام.

قوله: ولا يحرّي اطعام الصعارمتمردين ويجوزمنظمين، ولو انفردوا احتسب الاثنان بواحد

هنا قوائد :

(الأولى) ما ذكره المصنف هو قول الشيخ في النهايه " والقاضي، ستناداً

 ۱) عي المحتصر لده عد المطبوع؛ أوماً. (لاه م ما يؤلدم به ما ثماً كان أوحامداً وجمعه أدم مثل كتاب وكتب.

- ٢) وليقبة : ٨٨ ،
- ٣) الموسائل ١٥/ ٢٦٥ .
- ٤) الرسائل ١٥/١٥٠ .
- ه) الرسائل ١٥/٥٥٥.
 - ०१९ : स्थिति (१

الى روية الحلى عن الصادق عليه السلام أ، وقال المعيدا ويحوز أن يكون فيهم صعر ولا شيح كبير ولا مريص معتمدة على رواية عيات عن الصادق عليه لسلام وحملها الشيح على كونهم منفردين أ، وقال ابن المجتيد وان بانويه في المقدم (لا يجور الصعار في كفارة اليمين .

ردلتانية) احتسب الأثنين بواحد في الاطعام لا في الدفع ، فلو سلم اليهم سلم الي الصعير الذن الولي، وطاهر لشيخ في الحلاف (* أنه لايشرط الذه في التسليم أيضاً ، والفتوى على حلاقه .

(الثالثة) قال الشيح (١٠ لم يحد المؤمين والأطعالهم أطعم المستصعف معتمداً على رواية بوسى عن الى الحسن عليه السلام) ، وضعه الل الريس (٩ ، وهو الحق ، لأب مصرفها مصرف الركاد ، وقال القاصي ولعم ما قال ؛ إذا لمم يحد المؤمس والأولادهم للقي في دمته إلى أن يحدهم ،

۱) و لطاهر هوا بحدیث لدی مر "بعاً ، واجرحه می ، لوسائل می الحلبی هس ایمی هدانه علیه لسلام بی قول شد عروحل ه می اوسط ما تطعمون اهلیکم یه قال: هو کما یکون ان یکوب می البیت من یا کل البید ومنهم من با کل کثر من البید وسهم من یا کل آئل مس البید قبین ذلك ، الم .

- ٢) المقتمة : ٨٨ .
- ٣) الرسائل ١١٥٠ ٧٥ .
 - ع) الاستيماد ٤/٣٥ .
 - ۱۲۱ : ۱۲۱ .
 - ٦) الخلائي ١٢٧٣ .
 - , ७४० : कृषिता (v
- ۸) افیدیپ ۸/۲۲۷ ،
- ٩) البرائر : ٢٦١،

مسائل:

(الاولى)كــوة الفقير ثوبان مع القدرة . وفـــى رواية يحزى الثوب الواحد ، وهوأشبه .

وكفارة الايلاء مثل كفارة اليمين.

قوله : 'كسوة الفقير ثونان مع القدرة، وفي رواية يحرى الثوب الواحد وهو اشبه

روى الحلبي عن الصادق عليه السلام؛ أن الكسود ثو بأن أ وروى بو بصير عنه عليه السلام : ثوب و احداد ، فاحتنف الاصحاب في الجمع بينهما على أقوال :

(الأول) قول الشيخ " أن الثوبين للقادر والثوب الواحد للعاحر ، وكدا فعمل التقى .

(الثامي) قول ابن الحبيد أن الثوبين بمطاهما المرأة ، لابه لاتصبح صلاتها الا في درع وحمار ، والثوب الواحد يعطاه الرحل لصحة صلاته فيه .

(النالث) حمل رو به النويس على البدي والوجد على انوجوب ، وهو الاجود وعليه الفتوى .

أذا عرفت هدا فهنا قوائد :

(الاولى) يكفي فني الثوب مسماه ولواراراً أورداء أوسر ويل ، ولايحري المنطقة والدرع والتعل .

- ٦) المرسائل ١٨/٧٢٥)
- ٢) الرسائل ١٥/١٢٥.
 - ع) النهاية : ٧٠٠ .

(الثانية) من عجز عن العنق فدخل في الصيام ثم تمكن من العنق لم يلزمه العود وان كان أفضل.

(الشامنة)كل من وجب عليه صدوم شهرين متتابعين فعحزصام ثمانية عشر يوماً •

هاں لم يقدر تصدق عن كل يوم بمد من طعام ، فان لم يستطع استغفر الله سيحانه .

(الرابعة) يشترط في المكفر البلوغ، وكمال العقل، والايمان ونية القربة ، والتعيير

(شاسه) لا شهرطكونه جديداً بل يكفي ولوغسيلا بقيت اكثرمنعته ، نعم الجديد أفصل

(شائه) على قدر المكسوان كان صغيراً فيكفي ما يواريه ولو كانوا مفروس و كدا فسي الرحل الفصدروا يطوس ، فلو أخطي الكسرما يواري الصغير فالأشبه عدم الاجزاء لانتقاء المعنى المشروع لاجله ،

(لر بعه) يحب كونه من حسن ما بصلى فيه المكسوء فيحور القطن و لكناك والصوف واشعر و نوبر من المأكول و غرومته والحرير للنساء لانلوجال (الحامسة) لايحور هذا أيضاً اعطاء القيمة بل العن كما تقدم .

قوله: وبية القربة والتعيين

هنا عسألنان ۽

(لاولي) من سه نفرته لكون الكفير عنادة مشروطه بالأخلاص الذي هو معنى النفرت، ولان الفنق و الصوم والاطعام تحتمل وجوهاً من العنادة ، فلا يختص بأحدها الابالتية . ويلرم من اشتراط القرنة أن يكون محرداً عن العوص والالم يكن محلطاً فلو أعنى عده عن كفارته وشرط عليه عوضاً الم يحر لعدم تمحص لمدى القربة. وكذا أوقال له أحسى أعنى عدك عن كفارنك ولك علي كد لم يحر، بد فلمه من عدم التمحص القربة، وكذا لا تبع أيضاً عن عبرالكدرة لعدم القصد .

(الله به) اختلف في اشتراط التدبس ، فقال الشيخ في النهاية والحلاف المستف يشترط التعبين مع الاختلاف ، وقال في الدبسوط الاشترط ، وقال الدهنف في الشرائع آيده بعض تعبر تية التعبر الداجتمعت أجاس مختلعة على الاشبه ، واستشكل اشراط التعبر ، وكانب من حسن وحد ووجه الاشبهه ما بعدم من أن الده وصعت للميار المشتر كات ، ووجه الاشكال من أن كل واحد منهما عمل يشترط تعسم ، ومن أن التكفير حسن شامل فند ول حمله ما تحده من الحرثاب

والمراد الحالس في كلامه التحالس في الدلب لافي كيمه الكفارة، فالذين والطهار حيثة جنسان .

وأما العلامه فعال في الفواعد؟ الحري الأصلاق مسع الحاد السبب كافعال يومين أوقبلي خطأ لامنع اختلافه ، وقال في المتحلف، يشبرط المدين الذكان السبب محمعاً والحكم محادثاً ككفارة الطهار ورامصان والا لانشترك .

أما الاول فلابه اله أعلق من غير نميس لم يكن صرفه الى حدى تكفار بن تأولي من الاحرى ، تكن صرفه الى اطهار بنفي النحسر بين الحصال الثلاث وصرفه الى كفارة ومضاب نفيصي نميس العلق مرداة اية، وهما مختلف فلاأولوية

١) : ﻟﺨﻼﭖ ٣١/٢٢ .

r) البسرط ٢٠٩/٦ (r

٣) الشرائع ٢١٠/٢ ،

ع) العو عدر المتبلب الله عني من الطرف الثاني، والمعتبد الثالث من كات الأيمان

ه) المخطف ؛ الجزء الخامس: ١١٤.

فلايدرك الحكم الواجب على المكلف.

وأما الثاني قلانه اذا نوى الكفارة ارتقعت كعارة مطلقة نقيت الاخوى، إما يتعبل فيها المنق ثانياً ال كال كعاره طهار وقتل الحطأ أوبحير فيها بين الحصال ككفارتي يمين، وما ذكره المصنف ها من اشتراط النعيس مطنقاً أولى لحصول يقين الراءة به .

كتاب اللعان

والنظر في أمور أربعة :

قوله : كتاب اللعان

النعاد (* لعه مطلق المناهلة ، وشرعاً مناهلة بين الروحين لارالة حد أوقطع سب ولد بلهظ محصوص عد الحاكم ، وهو فعال من النعن ، وهنو النظرد والأبعاد .

ومشروعيته دلكنات في توله تعالى و والدين يرمون أرواجهم ولم يكن لهم شهداء الأأنهسهم عا" وبالسنة في قصبة هلال بن أمية لمارمي روحته بشريك بن سحماء قدر لت الايات!"، وقصية عويمر العجلاني حين حاء الى رسول قد صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يارسول الذائر جن يجدم عامر أنه رجلا فقله فتقتلونه وان هوصنرصنو على أمر من العلقم وان دهب ثيجيه بالبينة بلح مراده مها .

 ۱) قال في الشرح الكبر: هولته لساهلة لمطبقة اوتدل من شمن، وهناو الطود والإيماد من الحير، والاسم اللغة وشرعاً الساهلة بين الروجين بكسة محصوصه في رائة حد اوتقي والدعد الحاكم، الى آخر ما قال .

٢) سورة التوز : ٦ ،

۳) سس ایی داود ۲۷۲/۲ ، سس ایس ۱۳۵۸ ، ۱۹۸۸ ، محمع لیان ۱۳۸/۷ ، ۱۳۸۸ اکتبیر الکیر للقخراگرادی ۱۳۸/۲ ، ۱۳۹۸ ۱

الاول : _ السب ، وهو أمران :

(الأول) قذف الزوحة بالزبى مع ادعاء المشاهدة وعدم البينة. ولا يشت لو قذفها في عدة نائنة ، ويشت لو قذفها في رجعية . (الثاني) الكار من ولد على فراشه لستة أشهر فصاعداً من زوجة موطؤة بالعقد الدائم ، مالم يتجاوز أقصى الحمل

فقال له رسول الله صلى نقه عليه و آله وسئم : قد أبول الله فيث وفي صاحبتك قرآةاً فاذهب قات بها فتلاهنا؟ .

و لا به و ن درلت في هلال لكن تقرر في الأصول أن خصوص السب لا يحصص، مع قوله صلى الله عليه و آله وسلم؛ حكمي على الواحد حكمي على الحماعة?

قوله: الأول السبب وهوأمران «الأول» قذف الزوحة بالزيا مع ادعام المشاهدة وعدم البيئة

هنا فرائد :

(الاولى) قىدالمصنب في الشرائع الروجة لكولها محصلة، فلايشت لوكانت مشهورة بالزياحد ولالمان.

(نديه) او لم يدع المشاهده ههوقادف د أقام البية فلاشيء عليه والاحد للقدف ، وكذا لوكان أهمي .

(النالثه) هل يشت النعان مسبع وحود النسة؟ قال الاكثر الانظرأ الي قوله

) صحيح لبحادي ٧٩٩/٢ ، مس ابي د ود ٢٧٣/٢ ، سن ابي باحة ٢٩٧/١ اسدالتاية ١٨٨/٤ ، الأصابة ١٩٨٨ ، من الي بالمالة ١٨٨٨ ، والتي الثالثي ١٨٨/٤ ،

تمالي « ولم يكن لهم شهداء الأأبسهم » ، ولرواية ابن عباس: ان رسول لله صلى الله عليه وآله وسلم قال لهلال بن ابية : ليبة والافتحد في ظهرك "

وقال الشيخ في الحلاف؟! بهم، واحتاره العلامه في المحسف! ، محتجاً سأن الاية حرحت محرح الاعلب ، والحكم المقيد بالوصف الحارج محرح الإغلب لايدل على نفيه عماعداه .

واحتار المصنف في الشرائح الأول^{رام} ، وحطه أشنه وهو لافرب ، لان اللغان أمرشرعي يتوقف شوته على حكم انشارع ولم يشت الامع عدم البينة، ولايستدل بمفهوم الآية ليكون من ناب دليل الحطاب .

(الرابعة) مل الأعتبار بالروحية حال الفدف أوحال الربا؟ قال الشيخ في المستوط بالأول! أن لعموم و والدين يرمون المحصيات » الآية، ولابه لوقدف المسلمة بربا أصافه الى رمن الكفر عزر ، وثو اعتبر حال القدف لحد .

وقيهما نظر : أما الانة فلنحصنصها بآية النمان ، وأما الثاني فلمنبع التعرفر أيصناً .

(الحامسة) هذ لسب ما أعني لقدف بالرياب دكره الثلاثة وأتباعهم وعلى ابن بالويه وابن الحيد، ومسيده صب البرول كما قلياء .

- ١) سورة التواد : ٢
- ۲) سس یی داود ۲۷۹/۲، سس دسس داجه ۱۹۸۸ ویهما و الله او حد فی طهرك ۵،
 - ج) العلاق ۲۱/۳.
 - ٤) المختلف ؛ الجرد الخاسي : ٧٥ ,
 - ٥) التراثع ٢/٩/٢ .
 - ٦) البسرط ١٩٣/٥ .
 - ٧) سودة التود : ٤ .

وكذا لو أنكره بعد فراقها ولم تنزوج ، أوبعد أن تزوجت وولدت لاقل من ستة أشهر منذ دحل.

الثاني: في الشرائط.

ويعتبر في الملاعن البلوغ وكمال العقل .

وفي لعان الكافر قولان أشبههما · الجواز ، وكذا المملوك .

والصدوق في لمقسع (* حصره في نفي الولد، محتجاً برواية ابي بصيرعن الصادق عليه السلام : لايكون اللغان الاسفى الولدا".

وأجيب : أن في طريقها عندالكردم من عمرو وهو واتمي، منع أن حصرها منفي بالاية .

قوله: وفي لعان الكافر قولان اشبههما الجوار ، وكذا المملوك منا مسألتان :

(الأولى) أن الكافر هل يقع مسه اللعان أم لا ؟ قال الشيخ " فسي النهاية والمسوط والحلاف والصدوق في المقسع " و لتقي والعاصي بعم، لعموم الآية ولرواية الحلمي حسأ عن الصادق عليه السلام " .

وقال المعيد؟! وسلار واس الجيد لا ، لرو ية س سان عن الصادق عليه

٤) المثنع : ١٩٠

٢) التهديب ٨/ ١٨٥ ، الأستيماد ٢/ ٢٧٦ .

٣) النهاية: ١٢٥، المبسوط ٥/ ١٨٦، الخلاف ١/ ٢٥

٤) المئتم : ١٧٠

ه) الثهذيب ١٩٥/٨ ه

٦) النفية: ٥٨.

وفى الملاعنة البلوغ، وكمال العقل، والسلامة من الصمم والخرس .

و لو قذفها مع أحدهما بما يوجب اللعان حرمت عليه . وأن يكون عقدها دائماً .

وفى اعتبار الدخول قولان ، المروى أنه لايقع قبله وقال ثالث بثبوته بالقذف دون النفى للولد.

السلام (1)، ولأن اللغان شهادة لقوله دولم يكن لهم شهداء الأأنعسهم) ، ويشترط فيه لعقل الشهادة ، فيشترط فيه الاسلام، وفصل ابن ادريس (1 فجوره تنعي الولد الاللقدف ،

(الثانية) على يقم من المملوك؟ قمال الشيخ والصدوق والتقي والقاصي وابن الجيد بعم للعموم، ومنع المعيد وسلار، وفصل ابن ادريس اكما تقدم والحجة للكل ما تقدم .

قوله : وفي اعتبار الدخول قولان ، المروى انه لايقع قبلسه ، وقال ثالث بثبوته بالقذف دون نفي الولد

قال الشيح (القاصي والتقي و الله و مده يشترط الدحول ، لرواية محمد ابن مضارب عن الصادق عليه السلام قال : لا يكون ملاعناً حتى يدحل بها (ا

¹⁾ التهديب ١٨٨/٨ : القليه ٢٤٧/٣ ، الاستيماد ٢٧٣/٣ .

٧) سردة الترد : ٧ ،

ج) البرائرة ١٣٢٠.

٤) الهاية: ٢٧ه.

a) التهديب ۸/۲۲۸ (a

ويثبت بين الحر والمملوكة، وفيه رواية بالمنع، وقول ثالث بالفرق .

وكدا في رواية ابي نصيرموثقاً عن لصادق علمه لسلام ا وهو لطاعر من كلام ابن الجيد

ويقل ابن ادريس أقولا بعدم اشراطه عملا بعموم الآية ، ثام اله فصل وأحس في تفصيله بأنه يشترط في بعي الولد الدحول ، لابه قبل الدحول عبر لاحق به ، أمنا الرمي بالربا فلانشترط فيه وهو القول الثالث المشارات ، قال اسادريس : وبهدا المفسل يرتمع الحلاف، لان العائل الاول أراد به بعي الولد والثاني أراد القذف .

قال المعيد": وهذا صلح من غيرتراص من الحصمين .

قلب الآن دعوى الاراده مع صريح العبيم عرمعلوم مين بهائل، بعم لوقال وبهد النفصيل يحمع بن القولين كان أنسب.

قوله: ويثبت بين الحروالمملوكة ، وفيه رواية بالمنع ، وهـو قول ثالث بالفرق

أما الشوت فلعموم الاله ، ولروالة محمد بن مسلم على أحدهما ؟ طيهما السلام صحيحاً، وهو قول الشيخ في النهاية والمسلوط والحلاف والصدوق؟،

- ١) التهديب ١٩٧٨م الفتيه ١/٢٤٦
 - ۲) البرائر : ۲۳۰
- ۳) (یصاح ۴/۶۶، قال فیه بعد عن بعصب این دریس و لتقصیل حس دکل بقته
 من الاصحاب صلح من غیرتراش الخصمین
 - ع) التهذيب ١٨٨٨ ، العقيد ٢٧٧٤ ، الاستيصار ٢٧٣٧٠ .
 - ه) النهاية . ١٢٣ المستوط ١٨٢/٥ ، المحلاف ١١٢٣ ، المقمع ١٩٠٠ .

ويصح لعان المحامل ، لكن لايقام عليها المحد حتى تصع . الثالث : ــ الكيفية : وهو أن يشهد الرجل أربعاً بالله ، انه لمن الصادقين فيما رماها به ، ثم يقول ، ان لعنة الله عليه ان كان من الكادبين ، ثم تشهد المرأة أربعاً انه لمن الكاذبين فيما وماها بة .

وابن البحيد، واحتاره العلامة في المجلف!".

وأما الروايه بالمسع فهي رواية اس مسان عن الصادق عليه السلام صحيحاً: لا يلاعن الحرائلامة؟ الحديث . وبها قال المعيد؟ .

وأجب : ١٠١٠ على المكوحة بالمك حدماً بينها وبيس روابه من مسلم المتقدمة .

وأما القول الثالث ــ وهو العراق بشوته في لمي الوالد دون العدف ــ فوجهه أنه لاحد في قذف الرق ،

وفیه نظر ، لانه و ن لم نکن حد لکنه یشت التمریز ، فلم لایشت اسمان لاسقاطه .

قوله: ويصح لعان الحامل لكن لايقام عليها الحد حتى تصع

لاحلاف أسه لو عرفت أوبكلت لاندم عليه الحد الانعد الوصيع ، لكن المعيد أن منع من لعانها قبل الوصيع ، وثبعه سلارة اليقي ، بروانة ابن نصير عن الصادق عليه السلام السه قال : بلاعن في كل حال الأأن

١) المختلف ۽ الجرء الحامن : ١٥

ع) التهذيب ٨/٨٨ (﴿ الأستِمال ٢/٧٧٩ ، الفيه ٢/٧٤٩

Ao: friedt (T

ع) التقتمة د ه٨

ثم تقول: أن غضب الله عليها أن كان من الصادقين.

والواجب فيــه النطق بالشهادة ، وأن يبــدأ الرجل بالتنفظ باللفظ العربي مع القدرة . والمستحب أن يجلس الحاكم مسئد بر القبلة ، وأن يقف الرجل عن يمينه ، والمرأة عــن يساره ، وأن يحضرمن يسمع اللعن .

تكون حاملا كم ولان وصبع الحمل قد يعلم به صدق أحدهما اذا علسم وقت الدخول بها فيؤخر اللمان الذلك .

وقال الشيخ يصح لدمها تعموم الاية ، والحمل غيرصالح للتحصيص، فان وجوب تحد لونكلت لايستلرم قامته حتى يحصص العموم به .

قوله : والواحب فيه النطق بالشهادة

هنا قوائد :

(الأولى) يجب هنا النطق بالشهادة كما ذكر، طوعير أوبدل ما يفيد المممى لم يحر .

(التابية) بحب دكر اللعن في الرجل والعصب في المرأه ، فلوعكس أو أتى بالمرادف اوأتى بالظاهر بدل الصمير كقوله دعلى بعسي، أو دعلى فلان، وذكر اصمه لم يجز .

(الثالثة) لو كان أحرس أشارمها يفهم منه اكما في الاحكام من اقرار وشهادة وعير هما، وتوقف ابن ادريس (المدم العلم باشارته، فليس بشيء، لسماع اقراره بالقتل بمجرد اشارته المعقولة قهنا أولى .

قوله: والمستحب ان يجلس الحاكم مستدبرالقبلة وان يقف الرجل عن يمينه والمرأة عن يساره

۱) لتهديب ۱۹۰/۸ (متصار ۲/۵۲۳،

۲) البراثر : ۲۲۰.

ووعظ الرحل بعد الشهادة قبل اللعن ، وكذا المرأة قبل ذكر الغصب.

الرابع: في الاحكام وهي أربعة:

(الاول) يتعلق الفذف وجوب الحدعلى الزوج، وبلعانه سقوطه وثبوت الرحم على المرأة ان اعترفت أو نكلت، ومع لعانها سقوطه عنها، وانتفاء الولد عن الرجل، وتحريمها عليه مؤيداً.

ولو نكل عن اللعان ، أو اعترف بالكذب حد للقذف . (الثاني) لواعترف بالولد في أثناء اللعان لحق به وتوارثا وعليه البحد .

ولوكان بعد اللمان تحق به وورثه الولد ولم يرثه الاب ومن لابتغرب به ، ويرثه الام ، ومن يتغرب بها .

ها فالديان :

(الاولى) المشهور أن اللعان الله، يقع عند الامام أوبائله ، للاحتياح الى معرفة أحكام بحتاج فيهما الى الامام أومن لقوم مقامه ملى بالت أومجتهد حال اللهنة ، وقال الشيخ في المسلوط الله يقلع عند من يرضى به الروجان .

(لثانية) الاكثر على أن المرأه تكون قائمة في حال تلفظ الرجل ، لرواية عبد لرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام ، ي حكانة اللعاد رسن السي الى أن قال : فأوقعهما رسول الله وص، ثم قال لمرجل : اشهد ــ الى آحره .

١) التهديب ٨/١٨٤ ، الفقيه ٢٤٩/٢

وفي سقوط الحدهنا روايتان ، أشهرهما : السقوط . ولواعترفت المرأة بعداللعان بالرني لم يثبت المحد الا أن تقر

وقال الشيخ واسا بالويه والدن ادريس تكون قاعده لرواية البرنطي عي الرضاعلية السلام (١) .

قوله : وفي سقوط الحد هنا روايتان اشهرهما السقوط

روية عدم المقوط عن محمدس الهصيل عن الكاطم عيه السلام ("، وعمل بها المعيد" وأس بن عقبل والشيخ فني المبسوط "، و لحلاف والعلامة فني المقواعد (ش، لما في اللعان من تأكيد القدف وتكراره واشتهاره، فكان أولى بثبوت الحد ، لانه اقر بأبه كذب قيه .

وروايه المقوط على الحلمي على الصادئ عليه السلام؟ ، وعمل بها الشيح في النهايه؟) والدلامة في المحتلف ، وهو احتيار المصنف ، والريد نقبوله هذا الاعتراف بعد الثعان .

قوله: ولو اعترات المرأة بعد اللعان يالزنا لم يشت الحد الأان تقر

- ١) الوسائل ٥٨٧/١٥ ، حرج عن الكافي بطريقة عن اين دبي نصر عن حبيل عن سعمت بن مسلم عال : سألت ب جعفرطية : لسلام عن الملاعن و الملاعة كيف يمنعان ؟ قال: يجلس الامام مستدير القالة يقيمهما بين بدية مستقبل ، نملة سعد له ويداً بالرحن ثم المرأة. السخر
 - ٢) التهديب ١٩٤/٨ ، الاستيمار ٢٧٦/٧
 - ٣) النشة : ٥٨ .
 - ٤) المسوط ٥/٨٨١
 - ه) افتراعه والمتصد الثالث من الياب الحامس في الليان
 - ٦) التهذيب ٨/٢٨ ۽ القتيه ٢/٨٤٢
 - ٧) النهاية : ٢١٥ .

أربعاً على تردد .

(الثالث) لو طاق فادعت الحمل منه فأنكر ، فاذا أقامت بيلة انه أرخى عليها الستر لاعنها وبانست منه ، وعليه المهر كملا و هى رواية على بن جعفر عن أخيه .

وفى النهاية؛ وأن لم تقم بيئة لزمه تصف المهر وضربت مائة سوط ، وفي أيجاب الجلد: اشكال .

اربعاً على تردد

يداً من قوله في الشرائع (* و وبدراً عنها العداب أن تشهد أربع شهادات ع وهذه قد شهدت والعداب هو الحد قلا موجب لعوده ، ومن أنها أقرت أربعاً ، وكل من اقرار بعاً ثبت الحد عليه فهوست محدد واحتاره الشيخ في النهاية وابن ادريس (* ،

قوله: لو طلق فادعت الحمل منه فانكر فان اقامت بيئة انه ارخيي عليها الستر لاعنها ونانت منه وعليه المهركملا، وهي رواية على بن جعفر عن اخيه عليه السلام؟)، وقيى النهاية وان لم تقم بيئة لزمه نصف المهر وطربت مالة سوط، وفي ايحاب الحد [الحلدان] اشكال

توحيه الرويه أن حلوه انتب الصحيح المراح بعرمه مطبة المدحول، فيكون قولها موافقاً لنظاهر، فيكون القول قولها ، فاذا أبكر الروح فقد أبكر الظاهر فاحتاج في اللغان لابها فراشه في الطاهر، فيحب لمهر كملا لالتحاق

١) القرائح ٢١٦/٢ ، ٢١٧

٢) التهاية د ٢١ه د السرائر د ٣٣١.

٣) التهديب ١٩٣/٨ .

(الرابع) أذا قدّقها قماتت قبل اللعان فله الميراث وعليمه البحد للوارث .

وهي رواية و ابي بصير ۽ ان قام رجل من أهلها فلاعنه فلا ميراث له .

وقيل : لايسقط الارث لاستقراره بالموت ، وهو حسن.

الولد به المستلزم للوطيء.

وفيه نظر، لأنا نسبع أن كل شاب صحيح البراح حلى نفرسه تكون خلوته مطبة للدخول، لما شاع وداع من وقوع السبب المسمى بالريط، قانه يقع كثيراً، قال اس دريس" وبعم ما قال الرواية مييسه على أن الحلوة دحسول ، والصحيح عند المحصلين من صحاباً "بالحلوة لاتأثير لها، فالقول قول الروج، ولا يلزمه سوى تصف المهر ولا لعان بينهما ،

هد كله مع الدمه البية بالحلوة، اما مع عدم الاقامه فلاريب في عدم لروم المهركملاء لعدم ثبوت موجهه وهو الدخول.

وأما قول الشبح " موجوب حلده تعدم شوت وعو ها فتكون رابية فليس مشيء، لان عدم قامة لبية لايستلزم كدمها في نفس الأمر وشوت ردها الموجب لحلدها ، ولامها ادعت امرأ ممكناً ، فتكون شهسة مسقطة للحدد كما دل عليه الحديث المشهور،

قوله: اذا قدفها فماتت قبل اللعان فله الميراث وعليه الحد للوارث وفي رواية ابيبصير») انقام رجل من اهلها فلاعنه فلا ميراث له، وقيل لايسقط الارث لاستقراره بالموت ، وهو حسن

١) السرائرة ٢٢١٠.

^{- 017 :} 월네리 (1

٧) الهديب ١٩٠/٨ ،

أما الأول وهوثبوت الميراث فلنقاء الروجية الى حين الموت وعدم المسقط وهو المعان ، وأما الثاني، وهو ثبوت الحد فلان القدف موجب للحد ولا يسقط مع عدم المصديق أو العصو الإ بالبينة أو العان والمرض التعاؤهما ، فللوارث المعالية يه .

وهل له اسقاطه بالندن؟ قال العلامه في القواعد ' نعم ، ولا يعتقر الى لعان الوارث ، لعموم الآية ولامه شهاد ت ثلاية و تشهادة لايشترط فيهاحياة المشهود عليه .

وفيه نظر ، لعدم وزود اللمان الأ نين لروجين و لفرض خلافه .

وأما الرواية فعمل بها الشيخ في النهاية (* قال : وان لم يقم أحد يلاعبه فله المبيرات وبحد ثمانين سوطاً . وتسعه القاصي وابن حمرة ، والروايسة مقطوعة فلا يعمل بها، ومثلها رواية أخرى عن ربد بن علي عن البه عن علي عليه السلام (* فرجالهما ممريدي أوعامي فلا عن عليها أيضاً .

مع أن لعان الوارث غير متصور لكونه مسئلهماً بلقطع بكدب الروح الذي لااطلاع له عليه ، وايراده علىصوره نعى العلم تعيير لصوره اللعان .

قال ابن ادريس: رجع الشيع عن قوله هذا في المسبوط والحلاف وقال الاحكام الأربعة _ أعنى سقوط الحد عن لروح وانتقاء السب _ وروال الهراش والمحريم المؤيد _ لاتبعيق الاشعال الروحين معاً ، فما لم يحصل اللبان بيهما لايشت شيء من هذه الاحكام على مقتصى مدهب .

وهوالحق وعليه الفتوي .

١) القراعد ؛ المقصد الثالث من الباب الخامس في اللعان .

[,] ०१७ : देखि। (१

٣) التهديب ١٩٤/٨ ، النفيه ٣٤٨/٢ ،

وقول لمصنف و وقيسل لا سقط الارث لاستقراره بالمنوت » كأنه ايراه عنى الروانة، تقريره . اما أو فرضنا قدم رجل من أهلها وجوار حصول اللعان سهما لماكان داك موحماً لقطع لارث لاستقراره بالمنوت وتأخراللعان، وهو ايراد حسن .

كتساب العتق

والنظر في الرق وأسباب الازالة :

أما الرق فيختص بأهـــل الحرب دون أهل الذمة ، ولو أخلوا بشرائطها جاز تملكهم .

ومن أقر على تفسه بالرقيــة مختاراً في صحة من رأيه ، حكم برقيتــه .

واذا بيع في الاسواق ثم ادعى الحرية لم يقبل منه الاسيئة.

قوله: كتاب العتق

العتق لعة الحراسة ، وكدلت العناق بالعتج والعناقة ، ية ل عنق العند بثعق بالكسر عتقاً وعناقاً وعناقسة فهو عناق وعانق ، واعتمد أن ، قبل هو مأخولا من لحدوض، ومنه عناق الحل وعناق الطيراي حالصها، وسمي البيت الحرام عناقاً لخلوضه من أيدي الجائرة ().

ا قال في المهدب قبل ـ في سمية ليب عنية _ لاب اعني من الفرق ، أي عليمن ,

ولا يملك الرجل ولاالمرأة أحد الابوين وان علوا، ولاالاولاد وان سفاوا. وكذا لايملك الرجل ذوات الرحم من النساء المحرمات كالخالة والعمة وبنت الاخت وبنت الاح ، وينعتق هؤلاء بالملك ويملك غيرهم من الرجال والنساء على كراهية ، ويتأكد فيمن يرثه.

وشرعاً تحليص الرفية من لرق وقيل ارائه قيدالرق من أهنه في محله منجزً ا بصيلة مخصوصة تقرباً الى الله تعالى .

وهومعلوم من الكتاب في قوله و وادتعول للذي أنعم الله عليه وانعمت عليه يا قال المعسرون نعمة الله بالأسلام وحمة الرصول صلى الله عليه و آلهوسلم بالعثق.

ومن السنة في قوله صلى الله عليه و آله : من أعتق مؤماً أعتق الله العربز الجبار مكن عصومه عصوا له من الدر"وهودليل فصيله أيضاً.

ولما كان تحليصاً من الرق فلابد من البحث فني الرق وأسياب ارائته ، ظدلك قدم البحث فيهما .

قوله: ولايملك الرجل ولاالمرأة احد الابوين وان علواولا الاولان وان سفلوا

هما قواله :

(الاولى) في قوله و ولايملك الرحل ، الى آخره ، مناقشة قامه لولم يملك لماعتق عليه ، فان سبب العتق معي للعتق ، لان عدم سبب العتق العلم الملك كمايحي ، ومعيه مسبب العتق معي للعتق ، لان عدم سبب شيء سبب لعدم دلك الشيء كما تقروفي الكلام أن عدم المعلول مستبد الى عدم علته . بعم لايملك ملكاً مستقراً ، فنوقال ولايستقر ملك الرجل الى آخر

١) سور ۽ الاحراب : ٣٧ .

٧) التهديب ٢١٦/٨، وفيه ومستماع بدل ومؤمناً ع ، وفيه أيصاً حصواً من لناذ

وهل يبعتق عليه بالرضاع من يبعثق بالنسب ؟ فيه رواينان ، أشهرهما: انه يبعثق ، ولا ينعثق على المرأة سوى العمودين ، واذا ملك أحدالزوجين صاحبه بطل العقد ببنهما وثبت الملك , أما ازالة الرق فأسابها أربعة الملك ، والمباشرة ، والسراية والعوارض ، وقد سلف الملك .

الكلام زالت المناقشة .

(الثانية) احتلف الفقهاء في أن المنق يقبع مقدانمنك بعقيه رمانية أومعه) بمعنى أن الشراء سبب للعق من غير دحول في الملك

والقسول سب في لملك والمنك سب في العنق ، فيكون العق مع الملك بالرمان وبعده بالدات ، كحركه الحاتم مع حركة الاصبع ، أو يقسول ؛ يقع الملك في أول آداب العنق ثم يقع العن في باقيها .

(الثابثة) قيل عنق الفرابة مستفاد من قوله تعالى وال دعو المرحس ولدا * وما يشغي للرحس أن يتحدولدا * الكل من في السماوات والارض الآتي الرحدي عبداً في أحمل بين السودية والسوة سافاه ، لامه بعي السوه وأثبت العبودية ، فلا يجتمعان والالكان المشت عين المدعي وقيه بحث ذكرناه في لكبر .

قولة: وهل ينعتق عليه بالرضاع من ينعثق بالسب؟ فيه روايتان اشهرهما انه ينعثق

١) سودة مريم : ٩٤ (٩٢) ع٩٠

٧) النقية ١٧/٦ ، التهذيب ١٧/٨ ؛ الاستيمار ١٧/٤

أما المماشرة : فالعنق ، والكتابة ، والتدبير ، والاستيلاد .

وأما العتق: فعبارته الصريحة التحرير، وفي لفظ العتق تر دد، ولا اعتبار بغير ذلك من الكنايات وان قصد مها العتق، ولا تكفي الاشارة ولا الكناية مع القدرة على النطق.

العنق ، وعمل بدلك بنيح والصدوق في المصح ويؤدده فوله صلى فله عليه وآنه وسم يحرم من الرصاع مايحرم من السب أو ورواية عبد لله بن سبان عنه عليه السلام أدل على عدمه، وكدارواية الحلبي عن الصادق عليه السلام ، وروايه الن مسلم عن أحدهما عليه السلام، وأفتى بمصموبها المعيدو لتقي وابن ادريس والمشهور قول الشيح ، وروياه مع صعف مارواد السعيد ، أما الأولى فعي طريقها الن فصال .

قوله: اما المباشرة فالعنق والكنابة والتدبير والاستبلاد

في حمل الاستيلاد سماً مستقلا نظر ، لابه ثو كان كدلك لابعثق بمجرده، وهو باطل احماعاً منا ، بن بما ينعش لدخو ثها في ملك ولدها فنكون د خلا في قسم الملك لاسيباً يرأسه .

ولوثين: اله لأسدلادست الملك فيكود مسأفي الحملة، ثمنا، موت السيدسيب له أيضاً ، فكان يسعي أن يعد سساً ويمكن أن تحاب دأن الاستلاد سب مناشر يخلاف الموت فانه من جهته تعالى ،

قولة : وفي لمط العتق تردد

¹⁾ التهاية: ١٥٠ ، لنصع ١٠٠

۲) سن دن ماحة ۲۲۳،۱ لتهديب ۲۲۱/۷، ۲۹۱۸، دنوب ثل ۲۸-۱۳۲ ۲) التهديب ۲۵۰۸، ۲۴۵

ولا يصحح جعله يميناً ، ولابد من تجريده عمن شرط متوقع أوصفة ،

قبل منشأه من أن العنق كتابة عن المحربة أومرادف لها، فيكون صريحاً.

وقيه نظر، قال العنق صريح في الرالة الرق لعة وعرفاً، وهماطهرال ، وشرعاً
أيضاً للاتفاق على صحته في د أعنفت ، «وتروحت ، و«حملت عتقت مهرك»،
وكدا في صوره عنق الصادق عليه السلام ، هذا ما أعنق حصر بن محمد علامه
لوجه الله تعالى (1 .

ولا حلاف أن الكتابة لا يقع بهما التحرير عدما ، فلا يخمى دلك على المصنف ، بلالاولى أن يكون المشأ من أن عارات الاصحاب أكثرها تدل على الحصرفي التحرير ، كقول الشيخ في الحلاف أن المنق لايقع الانقولة و أستحر هم يقصد الى ذلك والمنة ، وقول التقي انه يعتقر الى لفظ محصوص وقصد ، ثم قال : والمفظ قولة و أنت حراوجه الله تعالى ، وقول القاصي المعط ان يقول و أنت حراوجه الله تعالى ، وقول القاصي المعط ان يقول و أنت حراوجه الله تعالى العارات تعطى الحصر .

ومن أنه مرادف التنجربر ، وحكم المترادفين واحدكما تقرر في الاصول، فحصل التردد وهو تردد صعيف ، لاد مرادهم بالحصر ليس الامنع الوقوع بألفاط الكتابات لابه لايقع بلفظ « أعتقت » لكونه مرادفاً فيكون صريحاً .

قوله: ولايصح جعله يميناً، ولابد من تجريده عن شرط متوقع اوصفه

٢) الخلاف ١/٢٢٦

ويجوز أن يشترط مع العنق شيء ، ولرشوط اعادته فسي الرق ان خالف فقولان ، المروي اللزوم .

اصطلح الفقهاء على أن المعلق عليه العلق اب قصدالر جرعه ، محودان شربت المحمر فعمدي حراء سبي بمبلاً ، وابالم يقصد الرجرعه فان جار وقوعه وعدمه عادة سبي شرطاً محدوا ان دخلت الدار فعدي حراء وان وجب وقوعه عادة سبي ضفة محودادا دخل الشهرفهوا حراء ، والكن عندنا الايقع العلق معه .

قوله: ويجور أن يشترط مع العتق شيء ، ولوشرط أعادته في الرق أن خالف فقولان المروى اللزوم

لعنق قاسل للشرط الالسعليق على الشرط . أما الأول فلعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم . المؤمود عبد شروطهم أو أما الثاني فلاحماعنا الداحل فيه قوله المعصوم عليه السلام .

الاامرقت مدا مهنا فوائد :

(الاولى) لوشرط السيد على العتيق موعاً من الاعمال كأن يقول وأست حروشرطت عليث أن تحدمني سنة عمثلا أواكثر صبح ، وهل يلزم الشرط ويحت على العبد لعيام به لاقبل لا بل يستحب والاولى المروم ، المحديث المتقدم .

ر الثانية) لوحمل العنق معلماً عنى دلك العمل - كأن يقول و الحدمتني سنة (الثانية) لوحمل العنق معلماً عنى دلك العمل - كأن يقول و الحدمتني سنة أوحطت الى شوب لعلاني و يطل لعسق و الشرط لمكان التعلق . ومثله نوقال وال أعطيسي ما فأس حراء وقبل يكون كتابة لمساواتهما في المعنى، وهو باطل . (لثانته) لو شرط عليه لا لم يقم الشرط عاده في لرق ، قال لشيح في

(سامة) نو شرط طب ال الم يقم المعلى على حول ، عال المعلى على المعلى المعلى على المرط ، و كان له اعادته هي الرق عملا بالشرط ، و لمرواية اسحاق

١) التهديب ٢٠/٧ - الكامي ١٨٧/٦ ، لعقيه روصة أستقين ١٨/٣ ،
 ٢) التهاية : ٢٥٥

ويشترط في المعتق جواز النصرف ، والاختيار ، والقصد ، والقربــة .

وفي عتق الصبي اذابلغ عشراً رواية بالحواز حسنة . ولايصح

ابن عمار وعيره عن الصادق عليه السلام قال: سألته عن الرحس يعنق مملوكه ويزوجه الله ويشترط عليه أن هوأعارها أن درد في الرق، وقال: له شرطه الموقال الرادريس الما أعتقه صارحرا والحرلا يعودرقا فيكون شرطأمحالها للكتاب والسنة فيكون باطلا.

وهل بنظل العنق ؟ بلوح من كلاميه العدم، وقال العلامية في المختلف¹؟ بالبطلان واحتاره المصنف في الشرائع¹¹،

وأحيب عن الرواية بالحمل على تعليق العنق على الشرط فيبطل حبنته فيكود له شرطه ، وهو الرد في الرق .

قوله : وفي عتق الصبي اذا بلع عشراً رواية بالجواز حسنة

هذه الرواية رواها الشيخ في التهديب عن موسى بن بكر عن زرارة عن الناقر عليه السلام قال: ن أتى على الملام عشر سبين فنانه يجور له من ماله ما أحتى وتعبدق على وجه المعروف فهو جائز^{ها}.

وافني بمصمونها هوو تناعف وحالف الراديس المرأ الي كويلامحمور

- ١) الكافي ١/٩٧٦ . اغار طبها اي تزوج عليها
 - ج) البرائر : ١٤٥
 - ٣) البيثاب: الجزء الناس: ٢٢
 - ع) القرائع ٢١٩/٢
 - ه) التهديب ٨/٨٤٢
 - ٢) السرائر : ٢٤٧

عتق السكران، وفي وقوعه من الكافر تردد. ويعتبر في المعتق أن

عليه، واحتاره العلامة "، وهو عاهر قول اس الحبيد.

والمصنف استحس العمل بالرواية، وقدتقدم في الوصايا وحه حس العمل بها مع أنه قال في البكت انها موقوفة على رزارة وهو سهو القلسم، لتصريح الشيخ وهيره باستادها الى الباقر عليه السلام.

قوله: وفي وقوعه من الكافر تردد

يستأ من تعدر القربه في حقه التي هي شرط في الصحة، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاعتق الاما أريد به وجه الله ٬ ، ومن أنه فك رقبة وارالته ، وهو عير ممتوع منه .

وبالأول أفتى ابن ادريس؟ وبالنامي أمى الشيخ في المحلاف؟ وقال : لكن لايرت بالمولاء الا بعد الاسلام .

والملامة مع مصبل حسى ، وهو : أن الكافر ان حمد الدات الالهيمة فعتقه باطل لتعطله وعدم حصول الفرية ميه ، وان لم يكن كذلك بل كان كفر و لجحديني أو امام أو شريعة معلومة فعمه صحيح لحصول التقرب الى الله مه ، فيستحق اعواصاً ينسبة الثواب فيسقط هنه بها جزءاً عن عقابه ،

4.6

١) القواها، الركن الثاني من القصل الأول من المقصد الأول من كتاب المني .

٢) التهديب ٢١٧/٨ اخرج من ابي عبدالله طبه الملام .

ع) البرائر د ١٩٤٤ .

٤) الحلاف ٣٦٩/٣ وقال ديه (اهن كانرمسلماً ثبت انه عليه «او ١١٥٧ به لا يرثه ما دام كامراً

٥) المختلف الجزء الغامس: ٧٧

يكون مماوكاً حال العنق مسلماً ، ولا يصح لوكانكافراً ، ويكره

قوله: ولايصح لوكان كافرا

احتلف الأصحاب في عنق العدد الكافر ، فسعه المرتضى وقال فيه اجماع الأسمية ، خلافاً دافي لفقهاء، ونه قال الشبح في النهديب والاستبصار، وتابعه سلاد واس ادريس أواختاره العلامة في القواعد والسعيد؟ لقوله تعالى «ولا تيمموا الخبيث منه شفقون هـ؟ والعنق الفاق .

وقال الشبخ في المبسوط " بالصحه مطلقاً ، لرواية الحس بن صالح عس الصادق عليه السلام أن علياً عليه السلام أعنق عداله بصرائباً فأسلم حين أعقه ". قبل لأدلالة فيها ، لحوار علمه باسلامه بعد العنق .

قبل فيه نظر ، اد الشرط متقدم . وفيه نظر ، لأن معلومه عليه السلام في حكم الواقع لأن علمه اماعن نص أو الهام ، والأولى حملها على ظهور اماره الاسلام منه والوعد على اطهاره بالعتق فيكون لطعاً مقرباً .

وقال في النهاية مجواره مع البدر ، جمعاً بين الرواية المدكنورة وروايسة سيف هن الصادق عليه السلام؟! بالمشع .

وتوقف الملامة في المنجتلف (أ، والأولى قول المدرتصي لنقله لاجماع ، ولما في عتقه من الاعامة على الكفر .

١) التهذيب ٢١٧/٨ ، الاستيسار ٢/٤

٢) السرائر : ٣٤٤.

^{. £17/4 5} WAY! (Y

٤) سولة البقرة : ٢٩٩٠.

ه) البسوط ۱۹۰/۹.

٦) التهديب ١٨٧/٦ الاستيمار ١٨٢٤ الكافي ٢/٢٨١

٧) النقية ٢/٥٨، التهذيب ٨/٨٧ ، الاستيمار ١٢٤ .

٨) المحتلف ۽ الجزه الخامس ٧٠

لوكان مخالفاً . ولو بذر عتق أحدهما لزم . ولو شرط المولى على المعتق الخدمة زماياً معيناً صح ، ولو أبق ومات المولى فوجد بعد المدة فهل للورثة استخدامه ؟ المروي : لا .

قوله : ولوندر عنق أحدهما لزم

ير يدندلك المجالف والكافر . وفيه نظر ، لانه حكم بعدم صحة عتق الكافر فيكون حراماً وكراهة عتق المحالف ، ولايصح بدر فعل الحرام ولا المكروه ،

قوله: ولوشرط المولى على المعتق الخدمة زماناً معيناً صح، ولوابق ومات المولى فوحد بعد المدة فهل للورثة استخدامه 9 المروى لا

اما اشتر طالحدمة فلامانعمه، لما تقدم من كون المتق قبلالنشرط، وتؤيده الرواية المشار اليها، وهي مارواء بعقوب سعيب صحيحاً عن الصادق عليه السلام في رحل أعتق جارية وشرط عليه "ن تحدم حسس سبن فأبقت ثم منت الرجل فوجدها ورثته ألهم أن يستحدموها لا قال: لا الا ولان السيد قبل العتق مالك لمجد ومتافعة فيكون اشتراط الحدمة استشاء منها .

وهل يشتوط رصى العند؟ قيل بعم ، لابه كالكتابه المشروط فيها القبول ، لماقلنا من كوبه استشاء من كان ملكاًله ، وقيل لايشترط في الجداءة ، أما توشوط عليه مالا فلاند من رصاء - والفرق أن الجدمة استشاء والمال معمود ،

قال اس الحيد : تحب بفتته و كسوبه على السيد حال الحدمة ، لابه مبعه من الكسي ، وهو قريب .

وأماكونه اذا أبق مدة الحدمه فهل للورثة استحدامه أم لا ؟ قال الشيخ"؛ لا

۱) التهديب ۱۳۳۸ ، الفقيه ۱۳۸۳ ، الكامي ۲۸۹۷ . ۲) التهاية : ۶۱ه

واذا طلب المملوك البيع لم تحب اجابته

ويكره التفريق بين الولدوأمه وقيل: يحرم. واذا أتى على المملوك المؤمن سعسنين يستحب عتقه، وكذا لو ضرب مملوكه ما هو حد.

مسائل سبع:

(الاولى) : لولذر تحرير أول مملوك يملكه فملك حماعة تخير في أحدهم ، وقيل : يقرع بينهم ، وقال ثالث : لايلرمه عتق

لمادلت عليه الرواية المدكورة . وبه قال اس الحبيد ، ولم يدكر ؛ عيردلك .

وقال أبن أدريس "واحتازه العلامة" في المحمد والقواعد أن لهم الأجرة عن تلك المده ، فأما بعس الحدمة فليس لهم عليه دلك . أم أولا فلاحتصاص الحدمة بالمبيت ، وأمانا بيا فلموات وقبها الممين ، ولذلك قيدها المصنف بقوله و رماياً مميناً ي، و أرو يه ليس فيه، مام اللاحوه ، لأن بمي الاستحدام لايستلرم على الأجرة ،

قوله: ويكره التمريق بين الولد وامه ، وقيل يحرم تقدم في البيع تقرير ذلك ، فلا وجه لاعادته .

قوله: لونذرتحرير أول مملوك يملكه فملك جماعة تخير في احدهم وقبل يقرع بينهم ، وقال ثالث لايلزمه عتق

الأول قول أس الحيد، ويظهر من المصلف العتيارة، والمسلم رواية الحسن

١) السرائر ده٤٠٠

ت) لمحتلف ، الحرم الحاسس ٢٤ ، القراعة : العصل الثاني من استصد الاول من كتاب المثق

الصيقل عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن رجل قال : أول معلوك أطكه فهو حر فأصباب سنة ، قال : ابماكبان بينه على واحد فليحتر أيهم شاء فليعتقه ١٠. قال اس الحديد : قال مات أومهم عن بيان ازادته أقرع وأعتق من تحرجه القرعة .

قال العلامة ": الحسن لاأعرف مع أن في طريقها اسماعيل بن يسار الهاشمي وهو ضعيف .

والثاني قول الشيخ⁷ وابن مابريه والقاضي ، والمستند رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام في رجل قال :أول معلوك أملكه فهو حر قورث سبعة جميعاً قال : يقرع سبهم ويعتق الذي حرح اسمه (4 وبمعاه روى عبدالله من سليمان (4) .

والثالث قول ابن ادريس المحمدة بأن و اول ، ادا أصيف الى العمام أفاد ا العموم وان أصيف الى الحاص أفاد الحصوص ، وممثوك بكرة لايعم، فكأنه قال : اذا منكت واحداً هو و أول ، فاذا ملك حماعة لم يحصل الشرط فلم يجب العاق.

وفيه نظر ،لان الشرط وان لم يحصل دائسة الى كل واحد من الناقين نكمه حاصل بالنسة الى مايدلكه . فكما أنه ادا ملك واحداً إنعتق عاليه لابه أول فكذا إذا ملك جماعة دفعة .

واحتار العلامة أوالسميفةول الشبح ، لأن الأولى يعتبر فيه قيدسلسي وقيد ايجابي

- ١) التقيه ١/٢٧ ، التهذيب ٨/٢٧٧ ؛ الاستيماد ٤/٥ .
 - ٢) المخطف الجزء الخامس ٧٥ .
- ۳) ادبهایة ۱۶۳ قال ده. ترخ بینهم دس خرح استه احتقه وقد روی ابه مبدیرقی
 دنی ایهم شاء
 - ٤) التهديب ٨/٥٧٨ فيه : ويعثق الذي قرع.
 - ه) التهديب ٨/ ٢٢٦ ؛ الاستيمار ٤/٥ .
 - ه) البرائر د ۱۶۶۰ .
 - EA- / Y = 149 Y (Y

(الثانية) لونذر عتق اول ماتلده ، فولدت توأمين عتقا .

والسبى هوأنه لم يسقه عيره ، والايحاني أنه يسق عبره ، والاول يصرفيه الفعل والتاني يكفي فيه لامكان ان سنقه على آخر بمكن أن بمبكه ، فكل واحد أول حيئد وليس أحدهم أولى من الاحر ، فتجب القرعة .

واحتمل العلامة في القواعد" عتق لحميم ، لحصول صفة الاولية بالسمة الى كل واحد ، كمالوقال و من سنقطه عشرة » قال ، وفيه صعف ، لعدم العموم في محل المراع ، فان و مملوكا » للحصوص محلاف المثال فان ومن »للعموم .

اذا عرفت هذا فهنا فوائد :

(الاولى) لوبدر عش أول أمة يملك الله الماء المعدد الحكم كما تقدم.

(الثانية) لومدر لاول د حل شيئاً فدخل جماعة دفعة فالحكم كدنك .

(الثالثة) لومدر عتق آخر [واحد ن] مملوك بملكه فالوجوه الثلاثة حارية فيه الا أن يشترط تعقب صوت المانك له ، بمعنى أنه لا يتحلل بين ملكه وبر ن الموت ملك آخر .

(الرابعة) حكم العهد واليمين حكم النمر في دنك كله ، وأن لم بكن الثلاثة مدكورة في الرواية فالحكم فيهما من دلالة الافتصاء .

(الحامسة) او قصد بالممنوك أوالداحل الجنس أمكن تعير الحكم ويكون حكمه حكم أول مايملك كما يجيء.

قولة: لوبدر عنق اول ما تلده فولدت توأمين عنقا

قد عرفت من قبل أن لفطة واول » ان أصيفت الى العام عمت و ن أضيفت الى الحاص حصت وماهما من أدو ت العموم فيقم المصاف اليها، فلذلك عتق

١) القراعات (اقصل الثاني من المقمد الاول مركتاب المثق.

الدوأمان ولم تعتق المماليك جميعاً . قيل عليه . ان الحكم يدحق المصاف دون المصاف اليه ، فانك تعول «علام ريد قائم» عالقائم هو الغلام لاريد .

و كتب و فعل عبوم المصاف اليه ممتوع، لاتك تقول وجه مي أفصل الناس وان ثم يكن الجائي الارحل واحد، وحيث لا لارحه للفرق بين المسألتين الاماقالة اس ادريس المن من الناويل، وهو أن تكون المراد بأول ما تلده أول ما تحمله حتى يصبح عنى النواليين حميماً ، وان أراد أول ولند تلده فالوجه عنى الاول دون الناسي ، نعدم انصافه بالاولية ، لكن هذا لا يعلم منه المراد اوا كان الدر مبتاً ، لان المضمائر غير معلومة الا قد سبحانه .

ادا عرف هد فاعلم أن الشيخ واتناعه دكروا هنده المسألة ، ومستندهم رواية عند لله بني انفصل الهاشمي مرفوعاً قال : قصى علي عليه السلام في رجل بكح وليدة رحن عني ربها أول ولد تنده فولدت بوأماً، فقال ، اعتق كلاهما ".

وفيه نظر ، لان الروانة غيرمطابعه للفرض ، لابه فرق بين أول ماتلده وبين أول والد، للموم اول على على علمهم دون الثالي، فلقطها مناف للحكم المستبداليها.

بعم قال في المسوط " و قال أول من يدخل من عبدي حرف حل المان لم يعنى أحدهم ، لاء لاأول بيهم، قال، وقد روي في أحاديثنا أن الاثنين يعتقال، لابهم يروون انه اذا قال و أول ما بلده الحاربة فهو حرج فولدت توأمين أنهما يعتقال، قال كان ذلك اشارة الى الرزاية فقد عرفت ما فيها ، وأن كان اأى عبرها فيمكن أن يكون مما فيه دلالة على ذلك المحكم .

١) السرائر : ٢٤٧ ،

۲) الهديب ۱۹۵/۸ ، الكامي ۱۹۵/۸ .

[·] YEA/2 (true)

(الثالثة): لواعتق بعض مماليكه فقيل له: هل أعتقت مماليكك؟ فقال : نعم ، لم ينعتق الا من سبق عتقه .

(الرابعة): لونذر أمته ال وطأهاصح فال أحرجهاعن ملكه انحلت اليمين وان عادت يملك مستأنف.

قوله: لواعتق بعص مماليكه فقيل هل اعتقت مماليكك فقال نعم لم ينعتق الا من سبق عثقة

ها مقدمات :

(الاولى) المنتى لا يحصل الا مع قصدارشاء العلق بصبعة وصعها الشارع لانشائه .

(الثانية) بهم وصعت للاحبار والا لم تقبع جواباً الاستخبار ، لكنها تقبع جواباً له فيكون للاخبار ، وهو المعالوب -

(الثالثه) الله لاشيء من الأحار باشاء لان الأحار ينشدهي سنيه بسنة والأنشاء لايستدعي ذلك بل هومحدث للنسه بنصبه، فلاتكون أحدهما فالمأمقام الأخر .

اذا عرفت هداطهر لك بأدبى فكر أن قوله وبمم عقب الاستحبار لا يقتصي عنقاً بل ان حصل شيء فلداك سهو او اقبع و الا فلا عتق في نفس لامريكن في نظاهر يقصى عليه بعتق من يتباوله لعط السؤال ، فان كان معرداً حكم عيه بعتق و احد وان كان حمماً فهل يحكم عليه بعتق ما نصدق عليه أقبل الحميع وهو ثلاثة أو يكمي الواحد لا وجهان مسبان على أنه هل يشترط في تحصيص انعام نقاء كشرة أم لا ، وتتحقيقه في الاصول ،

قولة: لونذر عنق امنا أن وطنها إ) فخرجت عن ملكة انحلت اليمين وأن عارف بملك مستأنف

١) في المحتصر المطبوع بالقاهرة (ال وطثها صح الله حرجها عن ملكه .

(الحامسة): لوندر عتق كل عبد قديم في ملكه أعتق من كان له في ملكه ستة اشهر فصاعداً .

هذه رواية صحيحاً عن أحدهما عليهما السلام؟ ، وليس فيها ذكر البدر مل مجرد التعليق، وحمدها الاصحاب عليه لاجماعهم على مسع العتق المصلق على شرط، تعم هنا حكمان :

الاول: الاكثر على الحل محروجها عن ملكه وان عادت لقريبة الحال في تحصيصه مملكه وقدرال ، وانتسيه عليه في الرواية فانها حسرجت عن ملكه ، وتوقف هذا ابن ادريس والعلامة ، اد لاماسع من النفود في ملك العير ، أما لو عمم فلا كلام في علم الحل بالحروح ، كقوله لا متى وطئت ۽ وشبهه ،

اثاني : استدل الشهيد بها عنى الحلال اليمين لوحالف المكنف مقتصاه
 سهوا أوجهلا أواكراها ، واله لوحالف مصصاه بعد ذلك لم يحبث والدتعمل .

وقده نظر أما أولا فلمسع دلالة الرواية على دكره نوحه من وجوه الدلالات وأما تُدياً فنوجوب الممل بمقتصى اليمين، حرح مادل عليه الحديث وهو رقع عن أمني الحطأ و نسيان وما اسكرهوا عليه، فينقى النائي على عمومه . وأما الأيلاء فيخرج للاجماع عليه .

قوله: لونذر عثق كل عبد قديم في ملكه اعتق من كان لة في ملكه ستة اشهرقصاعداً

مستند هدد الحكم رواية داود الرقي عدل بعض أصحابنا على الرصاعلية
١) العقيم ١٨/٣ ، التهديب ٢٢٦/٨ ، والروية هستد . محمد على احدهما عليهما
السلام قال سأنته عن الرحل تكون له الامة معول و سي آتبها عهى حرة ، ثم يبيعها من رجل
آحرثم يشريها مد دلك قال ؛ لايأس بأن يأتبها قد حرجب من ملك

السلام اله وهي والكانت ضعيمة لكنها مؤيدة بالشهرة وبالكناب في قوله تعالى « حتى عاد كالعرجون القديم » (* .

وهنا فالدتان :

(الأولى) على يبعدي الحكم الى عبردلك من الصدقة بمال قديم أو وصية بمال قديم أو الأقرار بمال قديم ؟ استكنه العلامة " من حتمال كوليه حقيقة فيتناوله لذلك عنداطلاله، ولهذا حمله الاصحاب عليه، وذلك من حواص الحقيقة واذا كان حقيقة تعدى الى الكل، ومن احتمال المحار ، لأنه لعة حقيقة فيما قدم رمانه وعرفافيما لأأول لوجوده ، وهما غير مرادين هنا احماعاً فيكون فيها ذكر مجازاً، الأصالة عدم النقل، ولاشيء من المحار للعلرد للعلمة الابتقل صرفح والمس

(الثانية) لوقصرت مدة كل واحد من عبده عن السة الاشهر احتمل بطلان العتق لعدم شرطه وأصابة قاء المنك، واحتمل على مرملكه أولالتعدر الحمل على الشرعي فيحمل على العرفي حرباً على القاعدة الاصوالية ، وهو مقرب العلامة في القواهد ،

هذا مع ترتبهم وقصر الرمان عن السنة، أما لوملكهم دفعة وقصرت المدة احتمل عنقهم كلهم لوحودالممنى، وهرعام ساق عارهم عليهم وسنقهم على من سيتجدد الا لامكان كاف في الكل.

واحتمل علم على أحد لعدم القديم بالمعلى الشرعي ، والمعلى علم في الترتيب ، واحدار السعداء المطلان ، لأصالة بقاء الملك

- ١) لتهديب ١٩٥/٨ ١٠ تاكامي ١٩٥/١ ، الفتيه ١٩٣/٣ عن داود المهدى
 - ٧) سولة يس : ٢٩
 - 4) القراعد ، اقتصل الثاني من المقصد الاول من كتاب المتق .
 - 1) IVELT TYTAS : TAS

(السادسة): مال المعتق لمولاه وان لم يشترط. وقيل: ان لم يعلم به فهوله ، وان علم ولم يستثنه ، فهوللعبد.

(السابعة) : ادا عنق ثلث عبيده استخرج الثلث بالقرعة.

قوله: مال المعتق لمولاه وان لم يشترطه وقيل ان لم يعلم به فهوله وان علم ولم يستثنه فهوللعبد

الأول قول بن ايريس"، واحتاره المصنف والملامة"؛ بناء على عدم ملكه وقد تقدم .

والثاني قول الشيخ في النهابية "راس الحيد وابن بابويه و لتقي، ومستدهم رواية ابي حرير صحيحاً عن تكاظم عيه السلام "، وهموية على أنه يملك ، نعم التعصيل ابن كوبه معلوماً للسيد ولم يسته فيكون للعد ، والى كوبه غير معلوم للسيد فيكون له ، فمستدهم فيه رواية رزازه صحيحاً عن الباقر عليه السلام "ه ، ورواية هدائر حمن بن ابن هيدائد" ،

والعترى على الاول ، لان العند اما أن لايسلك فسي بعس الامر فالذي معه لسده ، واما اديست فالسالله ، ولا أثر للعلم في الصورتين ، لأن العلم لايصير من ليس سائك مالكا ، وعدم لاستشاء ليس وليلا على التمليك ، عايته أبه يدل على الاباحة ولابراع فها ، فان العند أهن للاباحة قبل عتقه ، وبعد عتقه

قوله: أذا أعتق ثلث عبيده استخرج الثلث بالقرعة

١) البرائر : ٣٤٦

ج) لمراعب الفصل (1) في من المقصد الأول من كثاب المنياء

[.] ०६४ : देखिं। (५

ع) الفقية ٣/٣٠ ، التهذيب ٨/٤٧٨ ، الاستيمار ١١/٤

ه) انتنبه ۲۰۲/۸ انتهدیب ۲۲۳/۸

اذا أعتني ثلث عبده ولم يعين أوأعتقهم كلهم في مرض الموت ولامال سواهم ولم يجر لورثة على الثلث منهم في الصورتس : أما الأولى فاحماع ، وأما الثانية فعلى الاصبح ، لماتقدم في الوصايا ، وكدا لوأوصى بعتقهم ولامال سواهم ، ولا اجازه بنعتق (ألثث ناهرعة ، فها فوائد .

(لاولى) تستانقرعة ها بعمل البي صلى الله عبيه وآله وسيم، لماورد في المخبر المشهور عبران بن الحصين أن رجلا من الانصار أعنى سنه مماليك في مرصه ولامال له عبرهم ، فجر أعم رسول الله عن عبيتة أجراء فأعنى شين وأرق أربعاً (الأومة والامال له عبرهم في أمرين ، أحدهما استعمال القرعة ، وتابيهما حميع لحرائية لا أنه مجسره في الكل ، وأيصا ثبت عنهم عليهم السلام اكن مجهسول فيه القرعة (الداعة حكم بالعنق وعدم العين حامت الجهانة ،

(الثانية) محل القرعة اما للتمس ، كما الد قال و أحدد عبيدي حر » أو للشهيد كما في المربص والوصية كما تقدم ، أو لرفع اشتباه المعين في العس الأمر ، كما لو أعلق معيماً ثم يسيه وأيس من التذكر ، أو أعلق لمربص مرتباً واشتبه ، والفرعة في هدين كاشعة لها هو معين في الوقع .

(الثالثة) اذا أمكن التعديل عدداً وقيمة مماً فلا اشكال قيم كمالو كانوا ثلاثة قيمة كل واحد ماثة، وأما اذا لم تنعق ذلك بل ادا عداوا قيمة احتلف العدد وال هدلوا هدداً انحتلف القيمة فأيهما المعتبر ؟

قال قوم : معتبر الاول وهو العيمه ، و حتاره الشبح ، وهو الاقسوى ، لان العبيد مال من الاموال ، وكما أنه اذا أوضى نثلث ماله يستجرح الثلث سقوم

١) في ينض النسخ : ويعتبر

٧) سين لبهقي ١٠/١٠ : المستبدل الناب ١١ الحرم ٧ من كتاب الرحالة

٣) الهديب ٦/٠٤٠ : النبه ٢/٣٥

* جناسه المحتلفة لا بالعدد، فكدا هنا، وأيضاً الدار اذا لم يمكن قسمتها بالمساحة بعدل بالقيمة فكدا هنا ،

وقال قوم بالثاني ، استناداً لى فعل النيسي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم ، ولان الثنث مصاف الى العلم لا الى قيمتهم ، فتقدير القيمة على خلاف الطاهر ،

وأحيث عن الاول: بأنه اتفق فيها النيسة والعدد فيلا دلالة على أحدهما ، وعن الثاني: إنا لانقول الدالقيمة مصاف يقدر حتى يكون على حلاف الاصل، وكيف يكون كدلك والعلق الما تعلق بالعبيد لا تقيمتهم ، بل نقول: الدالثلث مصاف الى العبيد باعسار ماليتهم لا باعتبار عددهم واشحاصهم ، وثلث المالية لا يتحقق الا باعتبار القيمة ،

(لرابعة) ادا لم يمكن التعديل صدراً وقيمة مماً اعتبرنا القيمة كما تقدم ، فهنا وجوه :

الأول: ن يحلموا قيمة يمكن التعديل مها من غير احتياج الى جسزم، كما ادا كاموا أرمعه قيمة النبن مالة وقدمة كل واحد من المنقين مالة أو سته قيمة واحد مالة والنين مالة وثلاثة مائة.

الثانى : أن يعفوا قيمة ويحتاج إلى الجرء كخمسة قيمة كل واحد ماثة .
الثالث: الايحتلفوا قيمة ويحتاج إلى الجزء كثلاثة قيمة واحد مائة وواحد
ماثة وخمسون والثالث ماثنان وخمسون .

(الحامسة) في كنفية الفرعة قال الشيخ الله محير بين احراج الاسماء على الرقية والحربة وبين احراج وقية والحربة على الاسماء، أما الاول مأن يكتب ثلاث رقاع في كل رفعة اسم كل ثلث أما واحد أو اثنان أو عنز ولك،

١) البيوط ١/٨٥ .

وأما السراية: فمن أعتق شقصاً من عدده أعتق كله ، ولو كان له شريك قوم عليه نصيبه ان كان موسراً ، وسعى العبد في فك باقيه ان كان المعتق معسراً . وقبل: ان قصد الاضرار فكه ان كان موسراً وبطل العتق ان كان معسراً ، وان قصد القربة لم يلزمه فكه ، وسعى العبد في حصة الشريك ، قال امتم العبد استقر ملك الشريك على قان شئت أحرحت رقعة على الحربة قمل حرح قهو حر ، وأنا الثاني أن بكس أيضاً على الرؤية ، قلامد من رقعتين قمن في قهو حر ، وأنا الثاني أن بكس أيضاً ثلاث رقاع في رقعة منها حربة وفي كل من الناقيس رقية ثم يحرح ناسم ثلث، قان حرجت الحربة كفت بدلك والا احتجت الى رقعة أحرى للنث آخر، في بقي قهو حر ،

قبل عليه : ال حوار كنه ثبى في رقعة دا كانا هما النك مثلا مني على أن حكم الله سنحابه بالحرية تابع بلقرعة، أما د قلد ال الفرعة كاشفة عن الحكم يبعي أن يكتب لكن عند رقعة ، لابه لوحمع بن عبدين في رقعة حدر أن يكون أحدهما حراً في حكم الله سنحابه والاحر عبداً ، فلا تكون القرعة كاشعة عن الحكم .

قوله: واما السراية فمن اعتق شقصاً ۱) من عبده عتق كله ، ولوكان له شريك قوم عليه نصيبه ان كان موسراً وسعى العبد في فك باقيه ان كان المعتق معسراً، وقيل ان قصد الاصرار فكه ان كان موسراً وبطل العتق ان كان معسراً، وان قصد القربة لم يلزمه فكه وسعى العبد في حصة الشريك ، فان امتبع العبد استقر علك الشريك على حصته

١) الشقص كحمل: التصيب في البس المشتركة من كل شيء والحسع اشقاص كأحمال.

الأول _ وهو احتيار المصنف _ قسول المهيد وابن مانويه ، والمرتصي وسلار ، والمستند روايه الحلبي صحيحاً عن الصادق عليه السلام ، ورواية محمد بن قيس عن الناقر عليه السلام ، ...

والثاني قول لشبح في لمهايه () والعاصي، وألرمهما من ادريس التناقص، لامه لاعتق الأما أربد مه وحه الله فكيف يقع لقصد المصاره .

وأجاب بعض العصلاء بأن الشيخ لم يرد النالعتق يمنع لقصد المصارة فقط فابه لايشك فيه أحدد أنه لايفنع ، بل أراد أنه ادا قصند وجه الله تعالى بالمدات والمصارة بالعرض يكون واقعاً، لان المصارة لارمة بنعش حينتد وال لم يقصد، كالتبرد في الطهارة منع القربة .

وفيه نظر ، لأنا بمنبع الصحة فسي الصورتين ، لمنافاته الأخلاص المأمور به ، ولنحصر في قوله صلى الله عليه و آله وسلم , لاعنق الا ما أريد به وحه الله تعالى ال

احتج الشبح على بروم الفك مع الاصر د واليساد بروانه محملا بن مسلم هي الصادق عليه السلام قال: ادا أعلى مصادة وهوموسرصمن بموربة، واد أعلق لوحه الله تعالى كال العلام قد أعلق مصادة من أعلق، فيسلملونه على قدره أعلق مه له ولهم، قال كال بصف عمل لهم يوماً وله يوماً، وال أعلق الشريك مضاداً وهو

١) النتنة : ٨٦ النتع : ٩٥١ (١

۲) الكامي ۱۸۲/۹

٣) التهديب ٢/٠١٨ ، اللقيه ٣/ ٢٧ ، الكافي ١٨٢/٦ ، الأستصار ١/٤ ،

ع) الهاية - ٢٥٥ ،

ه) البراثر : ١٤٥٠ .

٦) التهديب ٢١٧/٨ ، العرجة عن الصادق عليه السلام .

معسر قلا عنق له ، لابه أزاد أن يعسر على القوم فيرجع القوم على حصصهم الم

وعلى عدم المروم او، قصد القرمة مرواية الحسرس ردد قال قلت للصادق عليه السلام: رجل أعنق شركاً له في علام مملوك أعليه شيء ؟ قال . لا¹⁷. ومثله وواية يعقوب بن شعيب عنه عليه السلام¹⁷.

وأجاب عن حجة الأولين بحمل الروايات على الاستحاب، والفتوى على الأول ، لعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، من أعنق شفصاً من عبيد عنق عبيه كنه آ . واطلاق قول علي عليه السلام وقد سئل عن دلك فقال : ليس لله شريك؟، وروايات الشبح ليست صريحة في مواده .

اذا مرقت مدا قهنا فوائد :

(الاولى) يشترط في العنق لمدكور صدوره باحتياره، اما مدشرة أوتسبباً، والمباشرة طاهرة وأما النسيب كما لو شترى لعص قريبه فعنق عليه قاله يسري عليه حتق الباقي ، لان فاعل السبب فاعل المسبب ،

أما لو ملكه بالارث وشبهه فعنق مابكه فهل يسري الى باقيه؟ قال لشيح في المحلاف، وبمع مستدلا بالاحماع والاحبار ، وهو حتيار ابن الجبيد ، ومسع في المسوط والبهاية ، واحباره ابن ادريس والمصنف والعلامة ، ومستأ لحلاف أن السب الموجب عل يقال له فاعل ولاثره معمول أم لا ؟ احبلف المتكلمون في ذلك : فقال بعضهم لايسمى بدلك فلا يدخل تحت قوله صلى الله عليه و آله

- ١) التهديب ١٨/٨م المقيم ٢٨/٦ باختلاف يسير بيهتما .
- ٢) التهذيب ٢١٩/٨ ، الاستيماد ٢/٤ . شركاً ، اي حصة وتصبياً .
 - ٣} مش ايي دارد ٢٣/٤ ، سنن اين ماچة ٨٤٤/٢
- ٤) مثن ابي داود ٢٣/٤ ، نب الى التي صلى الله عليه وآله وسلم
 - ه) الطلاف ٢٦٨/٢ .

وسلم: من أعنق شقصاً من عبد عنق عايه كله، وقال مصهم معم يسمى فيدحل. والحق الأول ، لمسع التسمية والصدق ، وان سلم فمجار، والنص محمول على الحقيقة .

(الثانية) السار المعتبر في السراية هو أن يملك حال العنق رياده عن دار مكناه وحادمه ودابته وثبانه المعتادة وفوت يوم له ولعباله الواجبي النفقة ما يسم قيمة نصيب الشريك . وهنا فروع :

الاول الوقدر على قيمة بعض النصيب وحد فكه ، لأن حكم الكل حار في الحراء، وهو فتوى العلامة في القواعدا (ومقوى الشهيد ()، ويحتمل العدم، لبقاء الأصرار مرق العص ورد لحصول السماية من العبد في ناقيه .

الثاني: لو كان عليه دين مستمرق لما في بدء فهو ممسر لأنه في حكم المسترع. وهو قتوى القراعد ومختار السعيد⁷⁷.

وقال الشهيد انه موسر ، لان له مالا ، قال المدين لم يسلمه أهلية المنك ، فيشمله قوله صلى الله عليه وآله وسلم: من أعنق شركاً من عبد وله مال قوم عبيه الماقي ال ولانه لوزاد دنبه على ماله ولا حجر وطالبه واحبد من الديان وحب اعطاؤه وان كان للناقين ما يستعرق ماله ، فلو كان وجود الدين المستعرق يحمله معسراً لحرمت مطالبه على كل واحد منهم ، والمنق هنا أولى ، لانه مبني على التغليب وقيه ملك قهرى يعوض ،

وقيمنظر، لانا بمنع شمول الحديث له والا لشمل صاحب دار السكني وليس

- ١) لعر عد، العمل الثالث من المقصد الأول من كتاب العنق
 - ٢) زاجع شرح اللمة ١٥٩/٢ .
 - ۲) الايضاح ۲/۲۴٤ .
- ٤) سن ابن ماحة ٢٤٤٤/١، سن ابي د ود ٢٣/٤، خرجا وواياب في هذا الثأن،

كذلك اجماعاً وبمسع أيضاً لروم حرمة مطالبته بو كالدمعسر أ باستعر في الدين مماله ، لانا المد حكما باعساره «لسنة مي ما يطرأ عبيه من لحقوق المشروطة باليسر لامطلقا حتى بالبسه اليأصحاب عايون و لابرم عدم وحوب أداء لدين المستقرق ، وهو ياطل ،

على أنه يلزم القائل بيساره وجوب الحج عليه مع ستعراق لدين لعاله، وهو ناطل جماعاً وأنصاً بلزمه وحوب تقديم نشريث على الديان لوفلس المعتق، وليس كذلك.

الثالث. لوطرأ عليه اليساربعد العنق فلا بعويم لعدم حصول الشرط حامه .

بعم لو طرأ عليه لدين المستخرق وتلفت الاعواص أو كان الدين لاعن عنوص

كالمهر أمكن القول بتقبديم الشريك لسفه وأمكسن التقسيدة للتساوي في
الاستحقاق .

(الثانثة): لو بعلق بالشقص حق لارم فان مسع من بقل لمبك كالوقف فلا سراية على لاقوى، وقبل بها للعموم، وهو صعف .

وأما الكتابة والاستلاد فيحدن المنع من البراية، لما فلما من استاع المقل، واحتازه الشهيد و ستقرب العلامه في القواعدا السراية لانهما يؤلان الى المنق فلا يسعانه، ولعموم قوله واص ع : ليس لله شريث ، وال لم يمنع المقل كالرهن والاجازة حصلت السراية لحصول شرطها وعدم الماسع، أماعير اللازم فكانتدبير والوصية فالمسواية متحتمة جزماً ،

(لرابعة) مع حصول الشرائط هل ينعنق باللفظ الصدور من المعتق أو به منع أداء القيمة أو يكون مر عنى ؟ قسال اس ادريس بالاول ، للحدديث المتقدم في قوله صلى الله علمه وآله وعقد عنق كله به عقب عنى النصيب بعني ملكه بلا

١) داجع الايماح ٢/٢٧٤ -

حصته ، وادا أعنق الحامل تحرر الحمل ولو استثنى رقه لروايسة السكوني. وفيه مع ضعف السند اشكال منشأه عدم القصد الى عتقه.

مصل، ووقد ي للتحقيق فلا يتوفف على غيره.

وقال المعيد بالثاني ، واحتاره الشبح في الحلاف والمصف والملامة في المختلف ، لأن للاداء مدخلا في العلية ولهدا لاينعتق بالاعسار ، ولابه لولاه لزم أصوار الشريك لوهرب المعتق أو ماطل أو تلفت أمواله، ولصحيحة محمد ابن قيس عن الباقر عليه السلام؟ ،

وقال الشيح في المسوط بالثالث، لابه جمع بين القولين، ومعنى المراهاة أبه مع الاداء يظهر العتاق بالاعتاق ومع عدم الاداء يطهر استقرارملث الشريك ويترتب الماء ، وتوقف الملامة في القواعد والسميد والشهيد، وللخلاف في ذلك قوائد يطول الكتاب بذكرها ،

قوله: واذا أعتق الحامل تحبير الحمل، ولو استثنبي رقه لرواية السكوني، وفيه مع ضعب السد اشكال منشأه عدم القصد آلي عتقه

أنتى الشبح في النهاية والعاصي وابن حموة واس الجيد بمصموت لرواية المدكورة ، وهي عن الناقر وعن الصادق عليهما السلام ("،

وقال ابن ادريس". لاصل حريه ما في بطبها، ولا دليل يعارضه من كتاب ولا سنة . بعم هنو مدهب الشافعي ساء على أن الحمل كنعص أعصائها فينعتق بالسراية .

١) راجع ص: ١٩٤ ،

१) विद्वीर्थ : ०३०

٣) النمبه ٨١/٣ . النهديب ٨/٣٦ . وفيهما عن جعرعن بيه عليهمة السلام .

٤) البراثر: ٣٤٧ -

وأما العوارص: قالعمى ، والجذام ، وتنكيل المولى يعبده . وألحق الاصحاب الاقعاد، ممنى حصل أحد هذه الاسباب فيه العتق وكذا اذا أسلم العند في دارالحرب سابقاً على مولاه، وكذا لوكان العند وارثاً ولا وارث غيره دفعت فيمته على مولاه .

و لمصنف ستشكل من حيث قول الشيح والروية ، ومن قوه حجة ابن ادريس والاقوى عدم العناقه لمدم القصد ليه ، لهم لو قصد عنقه العنق ،

قوله: والتنكيل ()

تردد فيه المصنف في الشرائع¹⁾ مرأصالة نقاء الملك فلا يرول الا بدليل، ومن رواية هشام بن سالم عن بني نصير عن الصادق عليه السلام¹⁾ ، وأفتى بها الشيخ¹⁾ ،

قوله : والحق الاصحاب الاقعاد

طاهره أنه اجماع منهم ، منع أنه لم يوجد في كلام كلهم ، فلنو قال بعض الاصحاب لكان أوأي، وابنا اسده الى القائل به لعدم طفره للمستندة وراد ابن حمرة البرض ، ولا أعرف له مستندأ .

قوله : وكذا أذا أسلم العند في دار الحرب سابقاً على مولاه

هليشترط مبع دلك حروحه اليه قبل سيده أم لا؟ قال الشيح ° معم يشترط لاصالة مقاء الرق، ولقوله صلى الله عليه و آله وسلم : أمه عند حرح قبل مولاه

١) في المختصر التافع: وتتكيل المولى يعيد،

٢) الثراثع ٢٢١/٢

٣) الكاني ٢/١٧٢ : النته ٢/٥٨ : التهديب ٢٣٣/٨ :

३) स्थिते : १३ व स्थान स्थान

१५० : स्थानी (व

فهو حر ومعده فهو عـد^{١٠} . والفرق فهرالعـد [سيده على نفسه في الأول وعدمه في الثاني فيبقي]^٢ على اصل الرقية .

وقال أس ادريس: لايشترط لحصول الاسلام المدمع من الملك في حالتي الحروج وعدمه . وفيه نظر ، لأن الاسلام ماسع من دوام السيل لا مطبقاً .

١) الهذيب ١/٢٥١

٣) ليس ما بين القوسين في النسخة الأولى

كتاب التدبير والمكاتبة والاستيلاد

قوله: "كتاب التدبير

هو تعميل من قولك ديرت الشيء أدبره ادا أحربه ، فان دير الشيء وديره آخر وسمي هذا العنق شرعاً بدبيراً لانه جعل أحيراً بعد الودة ، فكأبه أحر تصرفاته ، وهو في الحقيقة عتق معلق على الموقاة .

وهنا فوائد:

(الاولى) أنه في الاصل مدوب لابه عتق، فيقحل تحت عموم الامربالعتق. وقد يكره تدبير المحالف أو الكافر على قبول. وقد نجرح الى حبر الوجوب بندر أوعهد أويمين، وحيثه هل يبرأ بمجرد الصيعة وله الرجوع ؟ قال بعضهم تعسم ، وليس بشيء بل يلزم استمرازه ، ولا نصح الرجوع فيه لعدم الغرص المقصود ، وهو قك الرق بعد الوفاة .

(الثانية) أنه لايكمي فيه قول السيد و أنت مدير أوديرتك عن لان دلك كتابة عنه لاصريح فيه مل يقول أنت حر أوعيق أومعش بعد وفاتي من مطلقاً أو مقيداً.
(ناائلة) قال الشيحان (يشترط أن يقول و أنت رق فني حياتي خر بعدد

١) الناعة : ٢٨ ؛ الهاية : ٢٥٥

أما التدبير فلفظه الصريح: أنت حر بعد وفاتي، ولابدقيه من النية. ولا حكم لعبارة الصبي، ولا المجنون، ولا السكران، ولا المحرج الذي لا قصد له، وفي اشتراط القربة تردد.

ولوحملت المديرة من مولاها لم يبطل تدبيرها وتنعتق بوفاته من الثلث ، ولو حملت من عيره بعد الندبير فالولد مدير كهيئتها. ولو رجع في تدبيرها لم يصبح رجوعه في تدبير الاولاد، وفيه

وفاتي عنه وقال ابن ابن عقيل يقول و أنت مدار فيني حياتي حر بعد وفاتي عنه و وكلاهما غيرمشترط لحصول السمني بدون وكر ماقالوه، بعم ذبك يعيد تأكيداً، وفي الحقيقة ليست المسألة حلاقية كما توهم ابن ادريس(١.

قوله: وفي اشتراط القربة تردد

بسأ سكونه عنماً فيشترط القربة نقواه صلى الله عليه وآله وسعم لاعتق الا ما أديد به وحه الله وللاحماع ومن كنونه وصبة محصوصة والوصية ليس من شرطه القربة والاولى الاول، وينفرع على القولين وقوعه من الكافر فعلى اشتراط القربة لايقع الاعلى ما تقدم من التعصيل وعلى عدم اشتراطها يقع .

قوله: ولنبو رحم المولى فني تدبيرها لم يصح رجنبوعه في تدبير الاولاد ، وفيه قول آخر ضعيف

للام في الأولاد للعهد، أي الأولاد الدين تحددوا بعد البدنير على وحه يملكهم السيد فانهم بكونون حيث مدنرين بحكم الشرع لا بمناشرة السيد، وعليه دلت روايه أنان بن تعلب عن الصادق عليه السلام!". ولان التمام تاسم

١) البرائر: ٢٥٠.

٧) التهذيب ١٨٤/٨ ، الكاني ١٨٤/٠ ، الاستيماد ٢٩/٤ .

قول آخر ضعيف. ولو أولد المدبر من مملوكة كان ولده مدبراً.

ولو مات الآب قبل المولى لم يبطل تدبير الأولاد وعتقوا بعد موت المولى من ثاثه ، ولو قصر سعوا فيما بقي منهم ، ولو دبر الحلى لم يسرالى ولدها، وفي رواية ان علم بحبلها فما في بطنها بمنزلتها .

لاصله غالباً في الاحكام.

وهل لورجع في تدبير الأم كان له دلك في الولد لا قال الشبح وأتباعه لا، لذلالة رواية ابان المذكور عن الصادق عليه السلام على دلك ، ولانه لم يناشر تدبيره فلا يباشر روه الى الرق .

وقال ان أدريس له ولك ، لأصاله حوار الرجوع في لوصيه ، والتسديير وصية، وضعه المصنف بأن تدبيره ليس بساشرته بل بحكم الشرح وعنى وجه التوليد ،

وفيه نظر ، قال حس الممدح والدم على المستولد يقصمني أصافيه الى المياشرة ،

ويمكن أن يحاب ، بأن دلك الحسن منصور منع اللصند الى النوليد أو الى الموجد ، وهما منفيان هنا .

قوله: وفي رواية أن علم بحبلها قما في بطبها بمبرلتها

هده رواه الشيخ في النهديب والصدوق في الفقيه عن الوشاعل الرضا عليه السلام : وأفتيا بمصمونها ، ولان علمه بما فني نظنها وعدم استشائه دليل على قصد تدبيره ،

وفيه نظر ، قامه لالزوم بين علمه وعندم استثنائه ونين القصد الى تدبيره ،

١) الكاني ١٨٣/٦ ، التهديب ٨/ ٢٠٠ ، القتبه ٢٢ / ١٠ ، ا-ستيمال ٢١/٤ .

ويعتبر في المدبر حوار التصرف والاحتيار والقصد . وفي صحته من الكافر تردد ، أشبههه البحواز .

والتدبيروصية يرجع المولى فيه متى شاء، فلورجع قولاً صبح قطعاً ، أما لو باعه أو وهبه فقولان ، أحدهما : ينظل به التدبير ، وهوالاشمه . والاحر. لا ينظل ويمضي البيع في حدمته وكدا الهبة،

وهو طاهر لأمكان عدم القصد الى البديير وعدمه فالحق الإن ماقاله المصنف، وهو اختيار ابن اوريس ،

قوله: وفي صحته من الكافر تردد اشبهه الجوار

تقدم منشأ تردده ، والمحمار حسواره من الكافر غير المعطل لأمكان تقربه . معم لايسنحن ثواماً من عوصماً غير دائم أو اسقاطاً للجنره من عقامه على وحه لا يطهر له التخفيف .

قوله: أما لو باعه أو وهنه فقنولان أحدهما ينظل به التنديير وهو الأشبه ، والأخر لاينظل ويمضى البيع في خدمته وكذا الهنة

لاحلاف أنه مع نقدم الرحوع القولي أوالتصريح نقصد الرجوع بنيعه أنه ينظل تدنيره ، ومنع عدم الامريل ان صرح بنيع رقته أو هنتها فكذلك ، وان صرح بنيع منافعه أوهنتها لم يكن رجوعاً ويتجرز بموت سيده، أما مع الاطلاق فأكثر الاصحاب قالو بانصراف لينبغ والهنة في منافعه وانه الاينطل بدلك ، وقال الحيوب بنظلات التدنير وصحة لينغ والهنة في رفيته بناه على كونه وصية والوصية ينظل بدلك ،

قال ابن الديس" ، والطلاق بدلك قول المرتضى في الدميريات ،

١) البرائر : ١٥١ .

أما الروايات في هذا لمات فعصها دل على جوار بعه المستلزم لبطلات تدسره كرواية محمد بن مسلم عن الماقر عليه السلام صحيحاً وقد سئل عن دلك فقال : هنو مسلوكه عن شاء باعه وان شاء أعنه وان شاء أمسكه حتسى يموت عادا مات السيد فهو حر من شه " وعير دلك من الرويات و فعصها دل على المسع من ببعه وعلى "به يعتق عند موت سنده ، وفي دلك دلاله على نذه حكم التدبير ، بهم في نعصها أنه منع ارادة السنع يسنع الحدمة فسي مدة حياته ، وفي بعصها اناحة المنبع منع اشتراط التحرير عند موت السيد، فحمل الشنع "روايات الجوازعلى تقدير نقص التدبير أوعلى صرف البنع الى حدمته لارقته وروايات المنبع على منبع بيعه قبل نقض تدبيره ،

قال ابن ادريس: السع حقيقة في نقل العين ، فلا يجور حسه على نقل المنفعة ، وحكم سطلان روانات النسع من النبيع لسادتها الأصل و لدليل ، أو يحمل على الصلح على الخدمة مدة حياته ،

وأم الملامة فحمل روايات المدع على الدسر الواحد وروايات الحوار على البدنير المندوب ، وحس رواية نبع الحلمة على الإحارة مده معينة ، فاد انقضت واجره مدة أحرى .

وأما المصنف فحكم هما مطلال التدبير ، وفي الشرائح " قال ، ال قصد بالنبع بطلال التدبير ، وال لم يقصد صرف لي المحدمة ، وكأنه حمل آخر للروادات مع "به حكم في موضع آخر بطلال ببع المخدمة لاتها متعنة مجهولة .

١) الكاني ١/٥٨١، التهديب ١/١٥٦، الاستيماد ١٧/٤

٧) الاستيماد ١٤/٤٤ .

٣) القرائع ٢/٢٢٣

والمدبر رق ، ويتحرر بموت المولى من ثلثه ، والدين مقدم على التدبير ، سواء كان سابقاً على الندبير أومتأخراً. وفيه رواية بالتفصيل متروكسة .

و بشهيدا تاسع المشهور في نقاء حكم التدبير وجوار بيسع الحدمة ، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم ، ع حدمة المدبر ولم يسع رقبه (٦، والجهانه عير قادحه ، لجو ر است، دات من الحكم ،لعام ،

والاولى عدي أنه يؤمرمن يريد بيع مدر دنته يم الرجوع بالقول ليحرج دلك عن الحكم المشكوك فيه ، لان الندبير وان كان وصيه لكن جار أن يكون له حصوصية تمنع من الرجوع فيه الأ بالصريح ، ورواية الله مسلم جار عود الماية والشرط فيه الى لجمل المنقسة كلها كساهو رأي بعص الأصوليين، ويحمل جوار البيع على اشتراط العنق كما هومصرح به في رواية السن مسلم الأحرى عن أحدهم عليها السلام ("ورواية الحسى عن الصادق عيه السلام (") وحيث لا تكون صريحة في جواز البيع مطلقاً .

وقول بعض العصلاء ال احتصاص البيع بالأعباد اصطلاح المقهاء فجاد استعماله في المنافع بعة ، وهو المراد ، ولاسمم أن اطلاق البيع حيث يبطل الدير ، لحو رازاده الحدمة به، فيه نظر : أما أولا فلان الحقيمة الشرعية مقدمة على اللغوية، و ما ثانياً فلان جو راز ده دنك لعة لا يستمرم صبحته شرعاً وترثب الاحكام عليه والادرم الاشتمار في أبداط العقود اللازمة وهو باطل ،

قوله : وفيه رواية بالتفصيل متروكة

١) قاله في الدروس ..

۲) التهديب ۱۹۰۸ الاستيماد ۲۹/۶ ،

م) التهذيب ٢٦٣/٨ ، النبيه ٢/٧٠ ، الاستيماد ٢٨/٤ ،

ويبطل التدبير باباق المدبر ، ولو أولد له في حال اباقه گن أولاده رقاً .

قد تقدم أن التدبيروصية وكل وصية دين فالدين مقدم طيها ، والمقدمتان اجماعينان ، وأما الرواية المتروكة فهي ما رواه حسن بن علي بن يقطين عن أحيه الحسين عن علي بن يقطين عن أحيه الحسن عليه ،لسلام (* .

وأن التفصيل فهو أن للديوان وقع قراراً من أداء دين سابق فهو ناطل ، وان وقع حال الصحة قلا مسل لنديان عليه و بحكم نصحته و شل ذلك روى انو بصير عن الصادق عليه السلام أن ايضاً ، وعسمل الشيخ في النهاية عليه أن والاولى أن لايحكم بترك هائين الروايين لصحتهما ، نعم تحملان على ندير واجب كما تقدم ،

قوله : ولواؤلد له في حال اباقه كان اولاده رقا

لاحلاف بس الاصحاب اللاباق مطل للندير المناشر والبالاولادالحاصيين بعده أرقاء علال الدماء تابيع لاصله ، ومن وقد قبله مديرون بحكم فشرع ولا يبطل تدبير هم باباق أبيهم و هل تطل بادفهم أبقتهم ؟ نظر : من اطلاق الحكم سطلان التدبير بالاباق ، ومن أن تدبيرهم بس بالمناشرة بل بالسراية ، وليس حكمها حكم المناشرة ، لما تقدم من عدم جوار فرجوع مفها .

و هنا قوائد :

(لاولى) الولد الثابع في التدبير يشترط كونه ملكاً للسيد لانبيره .

١) التهديب ١٢٦٨ ، الاستيمار ١٨/٤)

٢) التهديب ٨/ / ٢٦١ ، النتيه ٢٢/٣

۳) لههه ۱۹۵۳ (۱

ولو جعل خدمة عبده لغيره ثم قال: هو حر بعد و فاة المخدوم صح على الروايـــة، ولوأتق لم ينظل تدبيره فصار حراً بالوفاة ولا سبيل عليه .

(لئابية) بشترط حصوله من عقد أو شبهة أوتحليل، فلوكان من ربالميشت له حكم التدبير لعدم لحوقه بأحد، وقال الشيح بكون مدبراً، لابه مملوك للسيد. وفيه نظر ،

(الثالثه) أن قلما أن المنك يمنك فأرلاد المندير من أمته مديرون ، وأن أحلتا دلك فالامة المنيد والحكم في وطئها كمانقدم .

قوله: ولوحيل خدمة عبده لغيره ثم قال هوجربعد وفاة المخدوم صح على الرواية ، ولوابق لم يبطل لدبيره

هذا قول نشيخ في الهاده' و نقاصي وابن حمرة وابن الجيد، والمستند الرواية المدكورة، وهي عن يعقوب بن شعيب عن قصادق عليه السلام في الرجل تكون له المحارية تحدمه فيقول هي لفلان تحدمه ماعاش فادا مات فهي حرة فنابق الامة قدراً في يعوب الرحل بحمس سين أوسنة تم يجدها ورثبه ألهماك يستحدموها بعد ما أنفت؟ قال : دامات الرحل فقد عتقت "٠٠ ولاك لمتق فامل للتنجير والتأجير ولاتفاوت بين الاشحاص ، وقد جار معليقه موقاه المبيد فلينجر بوقاة عهرة .

واحتاره الملامة في المحمد والقواعد"، قال : لان المقتصي للاسطال ليس جعل الحدمة للغير لانه سائح احماعاً ، ولا تأخير النحرير لاسه جاثر في

١) دانها په د ۲۰۰

۲) الهديب ۸/ ۱۲۶

المحتلف، الحرد الحامس (۱۸ الفيرعد ، تقدل الثالث من المقصد الثاني من
 كثاب المتتى .

المدير اجماعاً . ولا حصوصية من معليق التحرير سوته، الالا عسار طالت في عظر الشرع .

وفي الجيمع نظر:

أما أولاً , فلما قاله الس ادريس ` ب الندبير هو تعليق لعتق على صوت السيدكما احماع عليه على العلم لاعلى دوت عبر دسيد .

وأما ثانياً. فلان الرواية وان سلم العمل بحسر الواحمد فلادلالة فيها على المطلوب ، لاحتمال عود الصمير في قوله و ادامات ، الى الرجل المالك الأأنه تبرك الحكاية وثدلك اشتبه ، وكدلك الصمير في قسوله و ألهم » يعود الى ورئة المائك ، فيكوف هذا على الاحتمال تدبيراً لاتعليقاً .

ان قلت : فحبث بسعي أن ينظل بالأق كما هوشأن التدبير ، لكن الرواية ولت على عدم دلك ،

قلت . حار أن يكون تدسراً و حناً بالندر وشبهه فلالنظل بالإباق ، فتمتق عند موت سيدها .

وأما ثالثاً • فالمنصبح عدم النفاوت بين الاشتخاص، قال التدبير وصية ولاشيء من الوصية يصبح مطقاً علىموت العير .

وأما رابعاً : فلان حصر العلامة الانطال فيما ذكر ممنوع ، أو لقائبيل أن يقول : المقيضي الليطلان أنه عنق معلق ، ومن شرط العنق الشخير ، حرح منه التدبير بالاجماع و لدليل فينقى الناقي على المنبع .

وأما حامماً. فلان التدبير حكم شرعي، وكل حكم شرعي لابد له من دليل شرعي ، وليس لماعرفت من ضعف المستند .

وهتا قوائد :

١) البراثر ١٥٠٠ ـ

وأما المكاتبة : فتستدعي بيان أركانها وأحكامها .

(الاولى) أن الرواية دلت على التعليق بوقة المحدوم وحمل عليه الروح ، امالعدم التفاوت كما قالوا أولحصول الملاسة بين الروح والروحة كالملابسة بين الحادم والمحدوم .

(الثانية) على القول بالحوار لومات المحدوم في حياة السدعنق من الأصل، لا يه عنق حال حياد المالك فيكون كالمنحر في الصحة .

(الثالثه) انظمر أنه يجور الرجوع في هذا الندبير عبد القائل به ، ولاينافي دلك عنقه من لاصل ولا عدم نظلانه بالاباق. لحرار حثلاف الاحكام باحثلاف الاعتبار في الاول واحتلاف لحصوصيات في الثاني .

> قوله: واما المكاتبة ؛) فتستدعى بيان اركانها ـ الي آخره منا قوائد:

(الأولى) الها مشتقة من لكنب وهو الحميع ، لانضمام بعض للجوم الى للعقى، ومنه كنيت القربة لانصمام عواشيها بالخرز .

(الثانية) قال بعض المقهاء انها عنق نصفة ، أي اعتاقها على مال في زمته ،

۱) قال می اللت بعلاعی این الاثیر، الکتابه ان بکانت اثر حن عده علی مال یؤدیه الیه صحباً، عاذ أده صار حرأ عال: وسیبت کتابة انتصدر کتبلا به یکتب علی عده نمولاه ثمنه ویکتب دولاه به علیه المثنی واقعد مکانت، وانما بص اعد بالمعمول لأن اصل انتکابة من المولی وهوالذی یکاتب عهده

۲) ، لشمر جمعه دشمار كفيل و افعال ، شمر كل شيء حرفه ، ومنه شعر العين و الفرح ،
 ومنه شقير النهر ، وشعر لفس ، ما يبت عليه الهلاب و لليز الذي يقدد منس المحد جمعه ميود مثل قلس و فلومن .

كما لوشرط عليه الخدمة في المعتق المنجز ،

وفيه نظر، لمعارقتها العتق تحصوله عاجلاً واشتراطه بالقرنة، تحلاف الكتابة في الامرين ، قانها تتوقف على أداء المال ولايشترط فيها القرنة .

(الثالثة) قال لنفي وابن ادريس هي بيح للعبد من نفسه ويلرمها لمسوت الحيار فيها ، والشيخ منتج الحيار فيهما وحور التقاس ، وفي القولين منطر من وجود :

الاول: أنها بشترط فيها لاحل على قول الاكثر بحلاف البيع .
شادي أن لبيع فيه حيار المجلس والحيران وليس في الكتابة شيء منها.
الثالث: أن النائم يجور أن يشترط لفسه الحيار فني نفس العقد وليس
للميد ذلك في تعنى العقد .

الراسع أن البيع انتقال عين معلوكة من شخص لى آخر ، فلاعة فيه من تحقق اصافة الملك بين المشتري و تميع لشوقف الاصافة على تعاشر المصافين . فالحق اداً أنها معاملة مسعله ليست سِماً ولا عنقاً نصعة ،

(الرابعة) صبعة المقد أن يقول السيد و كانتث على أن تؤدي الي كذا في وقت كدا فادا أديت فأنت حراء فعل العدا. كدا فال الشيخ في الحلاف"! وابن الاريس".

وقال في المسوط" لا حاجة الى فوله وفاد أدبت فأنت حر ، الآل دلك عاية الكتابة ، فهي دالة علمه كما لا يحب ذكر عاية البيع و لاحارة ، نعم لا يسد من قصد دلك ، لأن الكتابة لا يعرفها الا العلماء فلا يحكم عليه بالمنق بمحمرد

۱) الملاب ۲۷۱/۳ -

٢) البرائر : ٣٤٩،

۲) البيرى ۲/۱۸

والاركان أربعة العقد ، والملك ، والمكاتب، والعوض . والكتابة مستحبة مع الديانة وامكان الاكتساب، وتتأكدبسؤ ال المملوك، وتستحب مع التماسه ولو كان عاجزاً

لفطها من دون تعليق العثق بالأراء . ولا شك أن هذا أحوط ،

(المحاملة) للكنابة حواص بعارق بها غيرها: والفاج وقوع المعاملة بين المائك وعده ولا يصبح دنك غيرها. و بنج الدالموص و لمعوض ملك السيد، الدلولا البعد لكان الكسب ملكاً للسيد، و ج ع اله يمنك من بين المبيد ويشت له ارش لجنايه على سيده الجابي عليه وعليه الارش لسده المجني عليه بحلاف بقي تمسد، و دع الدالمكائب على درجة بن الاستقلال بالتصرف وعدم الاستقلال، فاله غير مسوح مطبقاً لحوار بيمه وشرائه واحارته وسائر عقوده مع عدم المحادة في دلك وال لم يأدل المسد ولا سائع له مطبقاً حوارهيته وصدقته وثيرهاته الإباؤن منه ،

قوله: والكتابة مستحبة مع الديابة وامكان الاكتساب وتتأكد بسؤال المملوك وتستحب مع التماسة ولو كان عاجزاً

في طاهرهده العباره ايهام تنافض، لأن الاستحباب الدكان مشروطاً بامكان الاكتساب فكيف تناً كد مع العجر، فإن العجر عن الاكتساب يصاد القدره عليه. ويسكن أن يحاب : بأن المبراد ان استحبابها مع عدم سؤ ل العبد مشروط بامكان الاكتساب ومع سؤ له ليس مشروطاً به، لأن سؤ له دليل على مكان دائه وإن ام يكي قادراً على اكتسابه بأن و عده احد بالاعابة .

الزا هر فت هذا فهنا فالدتان :

(الاولى) ابها مع عدم الديانه و مكان الاكساب عير مستحمة بلحائر العدم

وهي قسمان : فان اقتصر على العقد فهي مطلقة ، وأن اشترط

المسع من ديك شرعاً وأصانة الحوار وولالة المعهوم المحالف بنطل عبدنا .

(الثانية) باشراط الدنانة في الاستحاب معلوم من قولة تعاني واب علمتم فيهم حيراً ها قل السيد الحيرهوعمل شب عليه ، وقال اس ادريس المراد لدين والايمان ، وقال الشيح أن في المسوط والحلاف هو هنا بمعني الكسب والامانة لوروده في الكناب فيهمامعاً كفوله ووانه لحب الحير الشدنده والمراد المال ، وكذا قبولة تعالى والاحبرا ها أي مالا ، وقولة واص يعمل على المعيين .

وفيه نظر ، لان استعمال المشترك في كلا المعيين مصوع عسد الاكثر ، ومن جوزه فهو محار الايصار فيه الا بدليل وليس ، وأيضا كسب المال ليس ممال فيكون محاراً ، هذا معانه ورد تحر بعيرمادكر ، كموله و والمدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها حير ١٠٠ أي ثواب ، وليس في شيء من ذلك ذكر لكسب .

قوله: وهي قسمان، فإن اقتصر على العقد فهي مطلقة وان اشترط

- ١) سروة التولاد ٢٣ .
 - ٢) البرائر د ١٥٠٠
- ٣) المبدرط ٢٧٢/١ الخلاف ٢٧٢/٢ -
 - ع) سردة الماديات : ٨
 - ه) سوده دمرة ۱۸۰
 - ٦) سوره نزلولة ٧
 - ٧) سورة اقتيع : ٣٦

عوده رقاً مع العجز فهي مشروطة . وفي الاطلاق يتحرر منه بقدرما

عوده رقأ مع العجز فهي مشروطة

منا مائدتان :

(احداهما) احتلف في هذا العقد هل هو حاثر أم لارم ؟ قال الس حمرة المشروطة جاثرة والمطلقة لارمة من طرف السيد فقط، وقال الشيخ وجماعة أن المطلقة لارمة من الطرفين والمشروطة لارمة من طرف السيد جاثرة من طرف المبيد، و حثاره ابن ادريس لان للعبد تعجيز نفسه، وهوممبوع بن بجب عليه المبدي ولوائد عامر لاقتصاه عقد الكنانة وجوب الاده والفرض امكانه فيجبر عليه كما في الواجبات ،

واحتار المصنف والملامة؟ لرومها سوعيها ، وهوالحق ، لانها عقد وكل عقد أصله النروم ، لنوله و أوفوا بالعقود ؟ وحرح من دلك ما أحرجه ال لـل فيبقى الباقي على المتنع ،

(ثابيتهما)أو حب الشيح¹¹ لنأحيل في النوعين ممآء ادلووقعت حالة فالمعامنة اما على ما في يد العد وهنو باطل لابه ملك بلسيد ، واما على متوقع فيحب صرب الأجل لحصوله لتلاسطرق الحهالة المستلرمة بلعرر المنهى عنه، وقال ابن حمرة وابن ادريس⁶ تصبح حالة ، لحوار أن يعده انسان بالأعانة أو يعطى من مال الفيدقات فيحصل الفرض .

٤) السرائر : ٣٤٩ ،

٧) القرامات المقصد الثالث من كتاب المتي

ج) سورة البائلة: ١

ع) البسرط ٢/٣٧ء الملاث ٢/٢٧٣ ،

ه) البرائر : ۲۵۰.

أدى. وفي المشروطة يردرقاً مع العجز، وحده أن يخور النحم من محله . وهي رواية أن يؤخرنجماً الى نحم، وكذا لوعلم منه العجز. ويستحب للمولى الصبر لوعجز . وكل ما يشترطه المولى على المكاتب لازم ما لم يخالف المشروع .

ويه نظر ، لان الاداء واحد بالعقد كما هو شأن العقود الحالة والأعطاء المدكور جائز فلايعش الواحب به ، و لاول احتيار المصنف وعليه العنوى قوله : وحده ان يؤخر النجم عن محله ، وفي رواية ان يؤخر تجمأ الى تجم ، وكذا لوعلم منه العجز

الاول قول المعيد (أواس لجيدوالشيخ في الاستصار، واحتاره اس ادريس (أوالمصنف والمصنف والعلامة أن وعليه السوى ومسنده رواية معاوية أس وهب صحيحاً عن الصادق عليه السلام وقد قابله ماحد العجر ؟ فقال الله قصائنا يقولون الله عجر المكاتب أن يؤجر النجم الى النجم الاحر حتى لحول عليه الحول . قلت يصائف وله أن يؤجر بحماً عن أحله (أد

والثاني قول لشنح في النهاية "، و ارواية المشار البها على اسحاق من عمار عن الصادق عليه السلام عن الدقر عليه السلام ال عنياً صنوات الله عليه كال يقول ادا عجر المكانب لم ترد كتابته في الرق، ولكن يسطر عاماً أوعامين فان قام بمكاتبته والأرد وقالة.

١) ليقيمة ١٨٠، لاستيصار ٢٥/٤، السوائسر ٣٤٩، القواعل القميل للتامئ من المقصد التالث

۲) الكاني د/مدا

٣) النهاية د ١٩٥٩ ،

ع) اکتهدیب ۸/۲۲۱

ويعتسر في المالك جواز التصرف والاختيار والقصد ، وفي اعتمارالاسلام تردد، أشبهه. أنه لايعتبر. ويعتبر في المملوك التكليف

وهما قول ثالث عن الصدوق! ينظر به ثلاثة أنجم ، فان هو عجر رد رقاً لرواية جابر عن الباقر عليه السلام؟! .

وأجيب : بحملهما على الاستحاب ، فانه لابر ع في استحباب الصبر من عير تحديد ، منع أن في طريق الثالث عمر بن شمر وهو كداب .

قوله: وفي اعتبار الاسلام تردد اشبهه ابه لايعتبر

يريدأنه هل يشترط في السيد الاسلام أم لافيه تردد يشأ من عموم وفكاتنوهم، ولا بهاعقد معاوضة فيصبح وقوعها من الكافر وغيره كسائر المعاوضات فلا يشترط لاسلام ، ومن أنها امرديني فيشترط في موجها الاسلام كالمثق .

وفيه نظر، لان الحامع وصفي سلبي، أي عدم الكفر في المعتق والمكار ب والوصف السلبي لانوجب لتماثل مع أما لانقول بالقياس، والاولى في لاستدلال انها مستلزمة لشوت السبل للكافر عني المسلم، اما في الحال انكان العد مسلماً أوفي ما بعد الحال انكان كافرا تماسيم. وأيضاً يشترط في العدد الديامة كما يحي، فلا تصبح كتابة لكافر لكافر تعدم الديامة فسي العدد ولا لمسلم لابتهاء السيل ، لامنتزام المنك الذي هو شرط ثبوت السيل الممدوع مه .

ولنتم البحث بقوائد :

(الاولى) الله هل يرول السمل عن المسلم لكتابة السندالك فرله أملا على القول بأنه عقد جائر فلا يرول قطعاً وأن على العول بالبروم فيحتمل عدم الروال لحوار

١) المتبع: ١٥٨.

٢) انقيه ٢/٧٧ ، التهديب ٨/٧٢٧ ، الاستيماد ٤/٤٧ ،

وفي كتابة الكافر تردد ، أطهره المسع .

عدم المشروط . فسيد استرقاقه ، لأن دلك من ثوارم الشروط .

وهو ممنوع لاستلرامه السيل وان وجب ببعه، ادلابه الا في منك وموت المطلق قبل الاداء ، فيكون السيد أحد مانه ويحكم سوته رقاله ، وهو ممنوع أيضاً .

ويحتمل الروال لانقط ع السلطة الا بالاستبعاد . وهو عير مم و ع ، لحو ر استدانة المسلم من كافر .

(لئائية) احتار المصنف و لعلامة عدم اشتراط الأسلام فيما لوكان السيد وعنده كافرين، لما قلبا من أنها بوع معاوضة ، وهي صحيحة من لكافر ، ومنى جوزتا هنتي الكافر فالجواز هنا أولى .

(الثالثة) بوأسلم العدد بعد كتابته، قال قلم بارتفاع السيل بكتا، العدد المسلم قالكتابه بحالها ، و ل قلم بعدمه فهل ترتفع الكتابة بالاسلام ؟ الارب العدم ، لما قلنا من لزومها وبيع المكاتب لايجوز .

ولايس من نقائه صحبها ابنداه ، للمرق لسبق البروم على سلام ، وهو قول الشيخ في المسبوط (٦٠)

قوله: وفي كتابة الكافر تودد اظهره المنع

بشأ من تعمير الحير المشار اليه في الآيه، فمن قال به القدره على لا كنساب حارعه ه كنابة العد الكافر مع حصول المعنى فيه ، ومن قال به الديابة أوم يستلرمها فلا تحور كتابة الكفر عده ، اد الكافر لا حرفيه ، ولان المكتب

١) التحلف ۽ الجزء الخامس ١٤ ,

٧) داجع الميسوط ٢٨٨٦

ويعتبر في العوص كوته ديناً مؤجلا معلوم القدر والوصف مما يصح تملكه للمولى. ولاحد لاكثره لكن يكره أن يتجاوز قيمته، ولو دفع ماعليه قبل الاجل فالولي في قبضه بالخيار.ولو عجز المطلق عن الاداء فكه الامام من سهم الرقاب وحوباً.

يعطى من الركة لواجنة ولاشيء من الكافر بأهل لها ، وهو فتوى الشيخ في المسوط الكهقال اداكات لمسلم عند فارتد ثم كانه السياد بمدرد ته صحالا بهاعقد معاوضه و المرتد يصح منه دلت. و القولات متنافيات مع منع التعليل في الثاني ، ادا لمنع قائم في ضحه معاوضه لمرتد للحجر عليه .

قوله: ويعتبر في العوص كونه ديناً مؤحلا

هذا بناه هلى القول بوجوب التأجيلكما تقدم .

قوله : ممايصح تملكه للمولى

اسا قال ذلك ولم نقل تملكه للمديم ليشمل اللمي كمانقدم من مدهمه من عدم اشتراط الاسلام وصبحة مكاتبة الدمي مثله ،

ويتفرع على دنك به لوعقد على حدر أو حدوير ثم أسده أو أحدهما فهل للسبد قيمة العوص كما قال العرص كما فال العرص كما فال المعدد المعدد هو عين الموص ، فمنع تعدره شرعاً ينتقل الى قيمته ،

ولابن لحيد قول ثالث سطلان الكنابه وليس بشيء .

قوله: ولودفع ما عليه قبل الاحل فالمولى في قبضه بالخيار

^{. 18-12} Daniel (1

^{· 174/1} Joseph (Y

وأما الاحكام فمسائل:

(الاولى):ادامات المشروط بطلت الكنابة وكان ماله وأولاده لمولاه ..

هذا الحكم مما تعق عليه الاصحاب لا س الحيد فانه حصصه بأنه أو بدل المبد قبل الأجل وكانت السلمة مما يعسد عبد السيد الي وقت الأحل فللسيد الامتباع ويعهم منه أنه ليس له الامتباع أد لم يعسد ، وليس بمعسد

قولة: أذا مات المشروط بطلت الكتابة وكان ماله وأولاده لمولاه

هدا قول الشيح في النهاية والمستوطأ ، واحتاره الفاصي و بن ادريس المعلى و على المعلى و بن ادريس المعلى و على المتوافق المعلى المع

وتؤیده روایة این سیان عن الصادق علیه السلام صحیحاً می مکاتب بموت وقد أدی بعض مکاتب و له این من حاربته ، قال ، ان اشرط علیه ان عجر فهو مملوك رجع اینه مملوكاً و الحاربة، وان لم یكن اشترط علیه آدی اینه مانقی من مكاتبته وورث ما رقی "، و دمعاه روی حمیل من دراح عن نصادق علیه سلام أیضاً ؛) ،

وقال الشيخ في المحلاف اله: ال كان فيما خلفه وقاء لما عليه وفي منه ما عليه والله والله عليه والله عليه والله والله والله والله عليه والله والله عليه المنقول والله عجزوا الله عليه المنقول والله عجزوا

- ١) الهاية : ١٥٥ م الميسوط ٢/١٩
 - ٧) السرائر : ١٤٩٠.
- ٣٠٤) القبه ٢٧٧٣ ، التهديب ٨/ ٢٧٢ و ٢٧٧ ، الأستمار ٢٧٧٣ .
 - ه) الغلاف ٣/ ١٧٧ .

وان مات المطلق وقد أدى شيئاً تحرر مه بقدره و كان للمولى من تركته بنسبة الحرية ان كانوا أحراراً في الاصل و الانحرر مهم بقدره اتحرر مه و ألز مو ايما بقي من مال الكتابة فاذا أدوه تحرروا ، ولو لم يكن لهم مال سعوا فيما بقى منهم ، وفي رواية يؤدون ما بقى من مال الكتابة وما فصل لهم .

عنه كانوا مماليك لسيد ابيهم .

قوله: وأن مات المطلق وقد أدى شيئاً تحررمنه بقدره وكان للمولى من تركته نسبة ما بقى من رقبته ولورثته بسبة الحرية أن كانوا أحراراً في الأصل والاتحرر منهم بقدر ما تحرر منه والرموا ما بقى من مال الكتابة ، فاذا أدوه تحرروا ولولم يكن لهم مال سعوا فيما بقى منهم

هد هو مدهب الشيح " في المسوط والهاية والحلاف استباداً الى رواية محمد بن فيس عن الدقر عبيه السلام في مكاتب توفي وله مال، قال يقسم ماله على قدرما "عنى منه لورثنه، ومالم ينعتق بحسب منه لأربانه الدين كاتبوه هوماله " ، وبمعاهاروى بريد بن معاوية " صحيحاً .

وأما الرواية المشار اليها فهي ما فدمناه من رواية ابن سنان وجميل الم

وأحداب الشيخ عنهما بأبه لدس فيهما ولافي غيرهما ولالة على أن ما يؤويه الولد يكون من أصل المال أو مما يحصه ، بل هني أعم منس الامرين ، واوا احتمل ذلك حمداه على أن الاد منا يحص الولد ، فاوانقي منه شيء كان له .

١) البسوط ١/١٦؛ النهابة - ٥٥، العلاف ١/٧٧

٧) الايديب ٨/٤٧٢ ،

٢ ، التهديب ٨/ ٢١٦ ، الكامي ١٨٦/٦

ع) قدمرتا تيل هذا .

والمطلق ادا اوصى او أوصى له ، صح نصيب الحرية وبطل في الزائد وكذا لو وجب عليه حد اقيم عليه من حد الاحرار بنسبة مافيه من الحرية ، ومن حد العدد بنسة ما فيه من الرقية . ولو زنى المولى بمكاتبته المطلقة سقط عنه من الحد بقدر نصيبه منها وحد بما تحرو .

(الثانية): ليس للمكاتب التصرف في ماله بهبة و لاعتق و لا اقراص الا بادن المولى . وليس للمولى النصرف في ماله بعير الاستيفاء. و لا يحل له وطء المكابة بالملك و لا بالعقد، ولووطئها مكرها لزمه مهرها. ولا تنزوج الا بادمه، ولو حملت بعد الكتابة كان حكم و لدها حكمها اذا لم يكونوا أحراراً .

وهنا قوائد :

(الاولى)ان رواية ابن قيس وان كالمتصعبقة بصعف اللقيس لكنها محمورة بعمل الاصحاب ومموافقها للدليل من تنعبة الدال للملك الناسع للحرية والرفية وتؤيدها رواية بريد .

(الثانية) معنى كون الأولاد أحر رأ في الأصل كما أنه ادا تروح المكاتب باذن سيده نجره ، ومعنى معينهم لمه انه وطيء أمنه سادن سيده أو معير ادبه أو تزوج بحرة عالمه بحاله من غير ادب سبده أو غير دلك .

(لنالثة) أد آل الحال في سعي الأولاد فهن للمولى حبارهم علمه ؟ تردد المصنف في الشرائع أمن أصاله النوءة وكون الأحيار على خلاف الأصنان

١) الشرائع ٢٧٤/٢

(الثالثة) : يجب على المولى اعانته من الزكاة ولو لم يكن، استحب تبرعاً .

فلا يصار البه الأبدليل ولبس. وتؤيده روية ابن الي عمير عن الصادق عليه السلام الم ومن أن حكم لواد حكم أيه في أنه يسرق منه اقدر مادقي وينحرر نقشر ما أدى، فبكون المسيد عليه ولاية الأجناز كما له احبار أنبه دفعاً للصرر الناشي، من التشقيص .

و العموى على الأول، لم، قل ه ، و مصبع حصول الصرر، وبتقديره فهو داش من اختيار المولى للكتابة .

قوله: يجب على المولى اعانته من الزكاة ولولم يكن استحب تبرعاً تنتيح هذا البحث بقوائد :

(الأولى) مي اعانته اقوال :

د الأول ﴾ وحوانها مصفأ، وهو قول الشبيح في المنسوطا؟ .

والثاني، وحونها أن وحب الركاة على المالك والا استحت ، وهو قول الشيخ في الحلاف " والمصاب والدلامة في القواعد"! .

و لثالث ، استحديها من سهم الرقاب ، ونه قال القاصي وانن حمزة .

« لرابع » وحوب اعده المطاق مع عجره ووجوب الركاه لااامشروط ، وبه قاله ابن دريس الم حل وال ام بحب ثلبه الركاه فكه لامام من مهم ارقب

١) التهديب ١/ ١٧١ ، الفقيه ٢/ ٧٦ ، الأستيصار ٤ / ٨٨ .

۲) الميسوط ۱۹۳/۹ د

٣ لحلاف ٣٧٨/٣ ، الأراعد ، النصب شابي من القصل الثالث من المقصاد
 الثالث من كتاب المتق.

٤) البرائر ٢٥٠

والخامس، الاسمحياب مطبقاً للمطلق و المشروط في الركاه وغيرها، وهو اختيار العلامة في المختلف¹

ومشر هذه الاقوال طلاق قوله نعالى ورآتوهم من حال نقم ع وانه هل الامر فيه للوحوب أو الاستحباب الامراءة . أميالة البراءة ،

(لثانية) همل المراد ممال الله هو الركاه لأنه الموحب لها أو المراد مطبق المال لانه المائث للكل والمعطى له؟ فيه قولان حوريا هما في الكبر .

(الثالثة) مل للاعامة قيدر معين؟ الحق لا، لعدم النص على شيء واطلاق الامر يكمي فيه مسماه ، وبه قال اس الدريس والعلامة في المحتف ؟ .

(الرابعة)لوأحل المولى بالايام حتى عبق بالادام هل يحب القصاء لوقلنا بالوجوب ؟ قال في المسوط⁽⁾ بعم، لابه حق ثبت في الدمة فلابرول الابأدائه وثومات السيد وجب احراجه من ثركته مقدماً كما في الديون وتكون العائدة ليسهو الاعامة على العبق لاعبر بل وعلى قوته وطعته، ويكون دلك من العباد ت اللازم أداؤها .

(الحامية) الاعامة قيد نكون باسقاط ما عليه من البحوم وقديكون باعطاته شيئاً مما عليه أو من غيره ، سواء كان من جنبه أوغير حببه، ولا ينخبص دلك بالنجم الاغيركما قال يعضهم .

(السادسة) هن حب على المكانب قبول الأبناء ؟ يحمن العدم بالإصل ،

١) المختلف ؛ الجزء الخامس : ١٨

م) سورة الثور : ۲۳

٣) البرائر: ١٥٠٠) المختلف الجزء الخامس: ٧٨

٤) البسوط ٢/٦٦ ،

وأما الاستيلاد : فهو يتحقق بعلوق أمته منه مي ملكه .

ويحتمل الموجوب وقواه في المسوطال والتحقيق أن يقول: ان الايتاء اما باسقاط ماعلمه فذلك الراء لايشترط فيه الفلول ، أو باعطائه شيئاً فاماس عين ماعليه أو من عيره ، و لاول فيه الحلاف، والحق وحوب قلوله. والذي اما من جلمه أو مثله فيجب اد كان قبل العنق لايه اكتساب لاداء دين واحب اداؤه أو من غير حنسه فلا يجب للاصل ، وكذا لو كان من جنسه بعد العنق .

> قوله : واما الاستيلاد فهويتحقق تعلوق امته منه في ملكه منا فرائد :

(الأولى) الأستلاد طلب الولد، لأن النين للطلب عالمأمن قولهم واستعطى، أي طلب العطام والمراد به هنا طلب الولد من المملوكة بالوطي، لها -

(الثانية) تقدم أنه يحرم ترك وطيء الروحه الدائمة مدة تريد على أدبعة أشهر وعبرها لابحرم دلك كالمستمتع بها، أما الامة قعد ورد عن السي صلى الله عبيه وآله وسلم. من منك جارية فلبنكحها والافليسكحها والافليس من الله في شيء بمعاه مد كره وأطن من سماعي أن تمام المحديث: والافليتيو أمقعده من المار وعلى النقديرين فهودال على رجحان وطيء الامة، وحيث الاصل المراءة

م الوحوب فليحمل على شدة الاستحاب وكراهة النرك كراهة شديدة . معم يخرج من المهدة بالوطيء ولومرة واحدة .

(الثالثة) تصبر الامة أم ولد لمولاها معلوقها منه في ملكه، واحتروما بقولنا وفي ملكه واحتروما بقولنا وفي ملك عبره بأحدالاسات المبيحة ثم النقلت الله فالهاليس أم ولد على الرأي الاصح وهو أحدقولي الشيح في المسوطات

١) المستوس ٢/٤٥

۲) داچم البيسوط ۲/۸۸۱

لان صدق الاسم لعة واشتفاعاً لابكهي في المعكم والا لكعي فيمالورانا تأمة ثم انتقلت اليه منع ولشعا وهو باطل.

وتؤيد ما قده رواية اس ماردع الصادق عليه السلام في رحل تروح لأمة فتلد منه ثم يشتريها فسكت عنده ماشاه الله لم تلد منه شيئاً بعدم ملكها ثم يعدو له في يعها، قال هي أمنه النشاء ماعها مالم يحدث عنده حمل بعد دلك وان شاء اعتق ()

وقال الشبح في المسوط و الحلاف الوبروج رحل أمة غيره وشرط مالكها رقية ولدها ثم منكهما الواطى، أو وطى، أمة غيره لشبهة فحملت منه ثم ملكها فأنهما تصير الداّمي ولدا، قال بالاولى في الحلاف وبالثانية في المسوط،

وقال اس حمره كل وطيء يحصل منه ولد بلتحق بالواطيء تصير الامة به أم ولمد الا في ثلاثة مواضع:

ه الأول ۽ أن بطأ الآب حارية ولده انكبر نعبر اون .

و انشابي ه أن يطأ جارية الصحر من عبر تقويم ، قان الوقد في الصورتين
 يصير حراً ولم تصر الجارية أم وقد .

« النالث » أن يطأ الولد حاربة الآب من عبراديه عالماً بالمحريم ، يرقى الولد ولم تصر الحاربة أم ولد. والقولان مديوعان بالرواية المدكورة .

« الراسه » لا بكمي في الحكم وقوع الطعه في الرحم من غير أن تصير علقة فما فوقها، لان الاستيلاد حكم شرعي يتوقف ثنوته على دليل، ولم يتحقق كون التطعة ولذاً فتبقى الامة على حالها .

وقال الشيح يكفي وفوع النطقة والدلم نصرعلقة. لأن الاسبيلاد مسي عمى

١) التهديب ٧/٧٨٤ .

٢) الميسوط ١/٥٨١ ، ١٨٦ ، الخلاف ١/٩٨٦ .

وهي مملوكة. لكن لايجوزبيعها مادام ولدها حياً الا في ثمن رقبتها اذا كان ديناً على مولاها ولا جهــة لقضائه غيرها، ولومات ولدها

المعليب ولهدا عندنا ملعة، فالنطعة مدالاسترازو ستعد ده عدول الصورة الانسانية تشبه العلقة، ولانا بحكم بأنها أم ولد من حس الوطبيء اد ثم الحمل أوصارعلقة ولهذا بحكم بنظلان التصرفات من حين الوطبيء فيكون استقرار النطعة كافياً. وهوا المطلوب .

وأجيب: بأن محرد النطقة لايحصل معه يقس الاستيلاد لحوارفساده، وكل مايحصل به الاستيلاد يحب تيقه ، فلا يحصل الاستيلاد بمحرده .

(الحامسة) يكفي في المحكم محبود الملك وان كان مسوعاً من التصوف كالمرهونة أوممنوعاً من الوطيء شرعاً كالصوم والحيض .

قولة: وهي مملوكة لكن لايحور بيعها مادام ولدها حيا الاقي ثمن رقيتها اذا كان ديناً على مولاها ولاحهة لقصاله غيرها

هدا الحكم هوالطاهر من مدهب الاصحاب، أفتى به الشيحال والتعهما وابن الجيدوابى ادريس ومستندهم الروايات: كرواية زرارة حسناً عن الباقرعليه السلام على سأله عن أه وقد على أنها ساع وتورث وروانه عمروس يريد عن الكاطم عليه السلام في: فب أسألك قال سل، قلت لم باع أمير المؤمنين عليه السلام آمهات الاولاد على فكالا رفانهن وعبردت من الروايات، والم بعلم في دنك حلاف الإمانقل ابن ادريس عني الدريسي أنه منع من

بيعها مارم والدف حناً وهو محجوج بنا شبهر من قعل علي تلبية السلام.

۱) الكاني ۱/۱۹۱۱ ، القبَّه ۱/۲۸ ، التهديب ۱۳۷/۸

٧) الكامي ١/٦٠٦، النقيه ١/٣٨٨

جاز بيعها . وتتحرر بموت المولى من نصيب ولدها. ولولم يخلف الميت سواها عنق منها نصيب ولدها وسعت فيما يقي

وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسراً ، وهي رواية محمد ابن قيس عن أبى جعمر عليه السلام في وليدة نصرانية أسلمت وولدت مسمولاها علاماً ومات فأعتقت و تزوحت نصرانياً وتنصرت فقال. ولدها لابنها من سيدها وتحبس حتى تصع و تقتل ، وفي « النهاية » يفعل بها ما يفعل بالمرتدة ، والرواية شادة .

قوله: ولولم يخلف الميت سواها عثق منها نصيب ولدها وسعت في ما يقى ، وفي رواية تقوم على ولدها ان كان موسراً

الاسسماء هو أحد قو اي الشبح و المعدد و اس اور نس، و عليه الفتوى، و المستمد رواية يونس ،

وأما التقويم فهوقول الشيخ في النهائة، ومستنده روالة التي تصير عن الصادق عليه السلام (١٠، وأفتى ابن حمزة بذلك ،

قوله: وفي النهاية يقعل بها ما يفعل بالموتدة ، والرواية شاذة أمانتوى النهايه * فهي عاهره وموافعة فلاصول، وأما الروابة فهي اشادة الى

١٤/٤) الاستصار ١٤/٤)

१९९: स्थित। (१

مادكر من رواية الى قيس " ، ووجه شدودها كون الى قيس راويها أولا فاسه اسم لجماعة مهم الصعيف والقوي وهدو عير معلوم من القسمين ، ومخالفتها للاصول ثانياً بأن كون ولدها من النصراني لأسها الاوحداد .

1) التهديب ٢٦٣/٨ ؛ الأستيماد ٢٥٥/٥ ، باسناده عن صعيد بن قيس عن ابي جعر عليه لسلام قال عصى على عليه السلام في وليده كانت بصرابه فأسلمت عند رجل فوللدت بسيدها علادا ثم ان سيدها مات فاصابها عناق السرية فكعت رجلا بصرابياً درياً وهوا لمطاد فتصرب "م ولدت وادين وحملت آخر فقصي فيها ان يعرض عليها الأسلام فأبت القال اداما ولدت في ولد فاله لاسها من سيدها الأول واحسها حتى تضم ما في بطنها قاذا ولدت فاقتلها

كتاب الاقرار والنظر في الاركان واللواحق

والاركان أربعة :

(الاول).الاقرأر.وهواخبار الانسان بحق لازمله.ولا يختص لفطاً.

قوله : كتاب الاقرار ()

شرعيته ثابتة مالكتاب في فوله و كونوا شهداماته ولوعلي أنفسكم ع¹) وقوله وأوردتم وأحدتم على دلكم اصريء (أنه وبالسنة في قوله صلى الله عليه و الهوسلم افر رالعة لام على أنفسهم حار¹⁾ وبالاجماع، وهوط، هو .

قوله : الاول الاقرار هواخبار الانسان بحق لارم له

۱) عى لحو هر الأثر ديسمى الأحتر ف في الصحاح وهن مجمع ليحرين، و الأدهان للحق عن التأموس ، وفي «لمسائلة و الأسهاد ليمن الشامية الأثبات من قولت قرالشيء يقرأ (د. أدا فدته القراد، وعنى كل حال فهوليس من العقود والأيقاعات الأبه يسى بأشاء الأانة لما كان مشاءية للايماع في الحسم ذكرة المصنف فيها

- ٧) سوره ﴿ لأعراف ؛ ١٧٢ ﴿ كُونُواقُواسِ بَالنَّسَطُ شَهْدًا ﴿ فَهُ وَلُوعِلَى انفِسَكُم مِنْ ﴿
 - ٣) سودة آل همران : ٨١
- ٤) لوما ال ١٣٣/١٦ ، قال فيه . وروى جدعة من علما لنا في كتب الاستدلال عن النبي صلى الله هليه و آله وصلم .

و تقوم مقامه الاشارة. لوقال لى عليك كذا، فقال نعم او أجل فهو اقرار. وكذا لوقال أليس لى عليك كدا؟ فقال. بلى و لوقال بعم ، قال الشيخ

قوله احدار حسس شامل للاحدارات كلها وقوله و محقلارمله، يحرح لشهادة والحق أعم من أن يكون عبداً أوديداً أوضعته أوشفعة أوحباراً اوقصاصاً أوامر ١٠٠٠ وفي كوته اخباراً قوائد:

(الاولى) لايحنص لفظأ لحصول المعنى بأي عبارة وقعث.

(الثامة) أنه لبس سالاسنات الممثكة ولايحصل به النقال بلايد والديكون مسبوقاً بما يقتضي ثبوت الحتي أونعيه .

(لثالثة) أبه لا يسدد الموقت كالأنشاء المسدوبيعدد الاوقات الموقد المعدوبيعدد الاوقات الموقد شهد للدار على الر مستحص في المحمعة من المستحدد الموقوع السنع في المحموس و الاخو في المجموس و الاخو في المجموس و الاخوافي المجمعة لم يثبت أحدهما وكانامتغاثرين ،

(الرابعة) أنه لايشترط في نعوده كون المقربه في يده ، بل ينفد في حقه و دكان المقربه في الدعيرة ، فلروصل الى المقربوماً ما ألزم باقراره .

(الحامسة) أنه يدفي ملكية الدةر حال قراره، فلوأصف المعربة الى ملكة كمالو قال داري أومالي لفلان بطل لاستحالة صافة الطلك الواحد الى مالكين في حالة و حدده والأصافة بأدبى ملاسة ككو كب الحرقة من قبل المجار فلا يعارض بحقيقة لمعلومة من كلام العافل المصان عن اللعو، اللهم الأأن يقول بطريق شرعي أو صبب صحيح وأمثالهما.

قوله :وكذا لوقال اليس عليك كذا فقال بلي، ولوقال تعم قال الشيخ لايكون اقراراً ، وفيه تردد

أَمَّا الأولَ ـ أُعني قولُه * بلي ه ـ فسلاب أهل الأدب قالوا ان بلي موضوعة

لايكون أقراراً . وفيه تردد . ولوقال أنا مقرلم يلزمه الا أن يقول به ٠

للاثنات بعد اللهي واحماعهم حجة، ولدلك داو، في قوله تعالى و ألست دريكم فالو بليء أن معاه أنت رساحتي نقل عن اس عناس الهم لوفالو العم لكفروا

وأما لثاني ما أعني لوقال عم ما فقال الشيخ لا يكون اقراراً، لان هل الاول قالوا ان نعم موضوعة لنفردر ماسقها الدنا أو عياً ، فيكون معناه اليس علي كذا فلا يكون اقراراً، وتردد المصنف من حيث أن هل العرف يستعملون عم مكان بلى وقد جاء في أشعارهم :

أليس اللس بحمع أم عمر و واياما فداك ما تداسي معم وأرى لهلال كما تراه ويعلوها لنهار كماعلاني"

وس حبث المطرالي وصبع الده وأصالة عدم الدين. ويعوى التفصيل، وهوأن ذلك انا صدر من عالم باللغة لم أكن فراراً، والاكان أقراراً أو لايكاد بفرق بين تعم ويلي الامن مضبغ (٢ اللغة بين لحبية .

قوله : ولوقال انا مقرئم بلزمه الاان يقول به

أما التابي قطاهر، لإصالة عود الصمر في داسه يم الكلام المنقدم. وأما

١) سورة الأعراف: ١٧٧

 بن المعار حجدرين دانك ، عنده حين من تحجاج له بالنجن فقال لمعن منن يخرج الى اليمامة تحمل عتى شعراً فأعند الإيباب

أوله وام همروه كتية سلمي صاحبة الشاهر، ودان شافة الي اجتماع الليل اياهما ، والمداني نفتح التاء والدال المهمله والسول السكسورة والياء مصدرة بهم قد بوا أي وما بعضهم من يمض ، وهو تفاعل من الدويمني القرب وأرى متكلم من الرؤية ، وقرى مضاوع من . وجلوبا ثبين المهملة عضاوع من العلويمسي الارتفاع ، وعلاني ماض منه ، وحلامة المعنى ؛ ان اقتدابي بينها وبيني واقع بمشادكتا في رؤية القمروطو النهاد

٣) بي تسحة : من وضع اللغة .

ولوقال بعيه اوهبنيه فهوأقرار . ولوقال لى عليك كذا ، فقال اتزن اوانتقد لم يكن شيئاً، وكذا لوقال انزنها او انتقدها .أما لوقال أجلتنى بها او قضيتكها فقد أقر وانقلب المقر مدعياً .

(الثاني) - المقر ولابد من كونه مكلفاً حراً مختاراً جائز التصرف ،

قلا يقبل اقرار الصعير ولاالمجنون ولاالعبد بماله . ولاحد ولا جناية ولو أوجبت قصاصاً .

الأول فلانه أعم من الأقرار بالمدعى أو بعيره، ادبحتمل أبامقر بالشهادة أو ببطلان دعراك، ولا دلالة للعام على الحاص مع اعتصاده بأصاله البراءة وهو مقوي العلامة في القواهد؟).

ويحتمل كونه اقراراً ، لأنه وقع عقيب الدعوى فيصرف البها عملاه درية ولقوله تمالى و أافرزام وأحدتم على دلكم اصري قالو، أفرزاء أ ولم يقولو به ولانه لوجار تعلقه نعير الدعوى لرم حمله على الهدراً ، فان من ادعى علمه بدين فقال و المعتربكون السماء فوقيا والارض تحتيا » عد سعيها هداراً ، ودفع الهدر عن كلام العاقل مقصود شرعاً .

هدا ، وهي المسألين اشكال، لحوارار ده الاستقبال ياسم العاعل ، وهووان كان مجاراً لكن المجار وقاع كثيراً في كلامهم .

١) القواعات المعنب الأول من المقصة الثالث من كتاب الوقوف والعطايا .

۲) سوزةآل عبران : ۸۱ .

٣) هذر في منطقه هدراً : خلط وتكلم بمالا يتيفي .

(الثالث): فى المقرله: ويشترط فيه أهلية التملك. ويقبل لو أقر للحمل تنزيلا على الاحتمال وان بعد. وكذا لو أقر لعبد ويكون للمولى.

قوله: ويقبل لواقر للحمل تتريلا على الاحتمال وان بعد

اذا أقر للحمل اما أن نطلق أو يسب افر رد الى سبب صحيح أو الى سبب قاسد:

فعي لاول أفي الاصحاب دالقول، واحداره المصنف تبريلا على لاحتدل بأبيكود صب المنك صحيحاً كالارثوالوصية وأشاههما وبقل في المسوط ا عن بعضهم البطلان، وليدس شيء، لان تبليك الحمل للارث و لوصية واقسع قطعاً فلايستنعد تملكه مع قوله عليه السلام القرار العلاء على أعسهم حائر الد

وفي الذنبي يقبل وبلرم ممقتصاه قطعاً ، وفي الثالث للاصحاب قولان: فال ابن الحديد والقاصي بالنصلان ، لان الكلامكالحملة الواحدة لايتم الا بآخرهوقد نافي آخر الأفرار أوله فينظل ، مع أصالة براءة الدمة مما أفريه .

وقال لشيخ في المسوط نفل ويلزم مقتصاه ، قال المصنف في الشرائع " إنه الوجه ، وذلك لأن الاقرار يقتضي الرامه بما أفريه ، لماتقدم من الحديث ، فادا نافاه بعددلك لم يعتدنه، لأنه انكار بعد الاعتراف، كما لوقال وتريدعلي در هم من ثمن خمر» .

قوله : وكذا اواقرلعد ويكون للمولى

- ١) البسوط ١٤/٣)
- ٢) قد مرنى اول الاقرار ،
 - ٢) الشرائم ٢/١٢١ .

(الرابع): في المقربه ، ولوقال : له على مال قبل تفسيره بمه يملك وان قل ولوقال . شيء فلا بد من تفسيره بما يثبت في الذمة ، ولوقال أنف و درهم رجع في تفسير الالف اليه ولوقال مائه وعشرون درهماً فالكل دراهم .

وكداكنايته عن الشيء، فنو قال: كذا درهم فالاقرار بدرهم.

تقدم أن الرصة لعند المرابطة ولا تكون للمولى ، وهذا حكم بأن المقربة يكون المولى، فاعرق بينهما حيث أن الوصية تمنيث الله ، والعند لايصلح لدلك وأما الاقرار فهواعتر في تحق سابق فجار شوته للمولى .

قوله: ولو قال الف ودرهم رجع في تمسير الألف اليه ، ولوقال مائة وعشرون درهماً فالكل دراهم

بهرق بين الصوراني الهام الآلف من حيث لمعدود فاحتاج الي تفسير، وليس لمد كورامعه صالحاً بنفسار، لأن النفسر الأيقطف على المفسر لاستدعاء العطف المقالرة.

وأما لصورة الثانية فال الماله والعشرين منهمان أيضاً من حيث المعدود يعقران الى التعمير والمدكور صالح للالك معاد اليهماء والماسع موهو العطف عير حاصل بن لمعمرين بن لمنهمين أنفسهما المقتصي دلك اشتراكهما في الحكم العائد اليهما -

قوله: وكذا كنايته عن الشيء ، فلوقال كذا درهم فالاقرار بدرهم العاط لكديه تعظ عبرته عن لفظ "حريفيد معي ، ولا خلاف الأكدا من ألفاط الكنايات تميمة المتاحة الهالتعبير، لكن مل مي كدية عن شيء اوعن عدد؟

أجمع الأدماء على الثاني. وبه قال الشيخ . لاصابة نقاء الوصيع الادبى على حاله والنقل على تجلاف الاصل .

وقال المصنف و من ادريس" اللاول ، لانه يستعمل عرفاً لعبر العدد، والمفظ اد داريس لحقيقة المعوية والعرفية حمل على العرفية، لماثنت في الأصول وغير العدد الذي يستعمل فيه كذا في العرف غير معين، فيحمل على القدر المشترك بين الحقائق وهو نشيتيه ، والشيء منهم بحياح الى نفسير، فيحمل على أقل مايصدق على الاسم المذكور بعده ، وبدلك قال فالقراب الرحواج في تفسيره الى لمقر

فعلى قول الشيخ^{(٢} هـ، مـــائل .

(لأولى) لوقال كذا درهم بالرفع لرمه درهم ، كأنه قال معدود هو درهم ، ولونصب لم نفسأقل من عشرين، لأن أن عدد معردينصب بعده السير عشرون، ولوجرلم يقبل بمسيره بأنس من مائه ، لأن أقل عدد بجعص بعده الممير معرداً هومائة ، ولوفال كذا دراهم قال الشبح لم نقبل تفسيره بأقل من ثلاثة ، لأنها أقل عدد يضاف قلى الجمع .

(الثانية) لوقال كداكدا درهما بالنصب لم نقبل أبل من أحد عشر ، لابه قل مركب يعسر يعقره.

(الثانة) بوقال كداوكد، ورهماً لم نقبل أبل من أحد وعشرين، لأنه أقل، عدد يعطف فيه العدد على العدو،

وعلى قول المصلف والس ادريس يرجع الى نفسيره في الكل أعلى المعرد و لمركب و لمعطوف دوالتكر الاللتأكيد الاللمحديدا ، كأنه قال شيء شيء أوشىء أوشىء أوشىء أوشىء أوشىء أوشىء

١) البينوط ١٣/٣

٧) البرائرة ١٨١٠.

۲) البيوط ۲/۲۲.

٤) في تسحة . لا للتمديد .

وقال الشيح: لو قال. كذا كذا درهماً لم يقبل تفسيره بأقل من أحدعشو .
ولو قال كذاو كذا لم يقبل أقل من أحدوعشرين ، والاقرب الرجوع في تفسيره الى المفرولا يقبل أقل من درهم . ولو أقر بشيء مؤجلا فأنكر العربم الاجل لزمه حالا ، وعلى الغريم اليمين .

مال أوشى، شى، لكن لاينس أمل من درهم لتصريحه في تفسير المبهم به، فلو فسره بأقل كان رجوهاً فلايقىل .

وأما العلامة فعال في المختلف ". التحقيق أن لفائل الكان من أهل اللسار. أثرم مما قاله الشيخ والارجمع الى تفسيره كما قاله ابن الريس .

وفي الدوعد أيه يهرمه حيار ما قاله ابن دريس، وفرع عليه أبه لوقال كدا درهمالحر لرم حوا درهم ورجع في تفسير الحراء ليه، لان ذلك أمرمحتمل و لاصل براءة اللمة من الرائد ، ولوقال كد كدا درهم ما تجرأيصا احتمل أبه أصاف حراء ابن حراء ثم أصاف الجراء الاحير الى الدرهم كنصف تسع درهم، وكدا لوزاد المتكر د بحو كدا كداكدا فماراد ، كما لوقب ل ثبث بصف تسع درهم ، أما لوزفع أونصب في الموضع الثلاثة فلا يقبل أقل من درهم كما قال المحتلف .

قولة: ولواقريشيء مؤحلا فأنكر الغريم الأجل لزمة حالا وعلى الغريم اليمين

هذا هو أحد قولي الشيخ في النهاية لاصانة عدم التأخيل، فيكون القول قول المعرلة وقال في موضيع آخر ارمه مؤجلا، تحو رأبه لرمه كذلك، فلولم يسمع

١) المحتلف ، الجزء الثاني : ١٥ ،

٢) القرامة ، القصل الثاني من المغمنة الثاقث في الأقراد

واللواحق ثلاثة :

(الاول): في الاستشاء، ومن شروطه الاتصال العادي.

منه لجار أن لايقر ، فيكون ممنوعاً من ابراد منه .

قوله: ومن شرطه الاتصال العادي

اذا أتبع الاقراريما ينافي طاهره، فنن ذلك ماهو مقبول شرعاً وهو لاسشه حاصة احماعاً دون باقي المحصصات لورود لاسشاء في الكتاب، قال بعالى و فلت فيهم ألف سنة الاحمسين عاماً عالم وفي لدنه وهو كثير لكن مشروط فيه الاتصال.

وليس المراد به انصال المسشى بالمسشى منه تقطأ بحث لا يتحتنهما رمان أصلاء لجوار نقصل بينهما بالتنفس والبعال وردالسلام و بحوها من الصرور ت طبعاً وشرعاً بالاحماع، ولا انقصال مقتماً تحيث تأخررمان بينهما لالامر ضروري لان الاستشاء اخراج حكم من حكم آخر .

ولامد أن يكون المحرح فني سة السكلم حال النفط بالحكم الاول ، الا لولم يكن في بيته لرم المناقض ، فلابد من الدلاله على باقي سيه ، وهواستث، بأحد أدواته المذكورة في اللغة .

ولايد من رشاط بين الدليل والمدلول بيعلم احتصاص أحدهما دلاجو، وهوها لاتصال النقطي ولاصابط له سوى العادة فلذلك قال النصاف ومن مرطه الانصال لعدي، فيحب أن يكون كذلك والا لم يعبل، كما توسكت رماماً حارجاً عن العادة ثم استبى ، فال دلك عير حائر لعه ولامقول شرعاً

۱) سوليالمكوب: ۱۶

قوله: ولايشترط الجنسي

أي ليس من شرط الاستناء أن يكوب المستثنى مس حسن المستثنى ممه ودلك اجماع من التحاة وأهل اللغة .

و حديف فيه الأصوليون والعنهام، فشرطه بعض ومسع اشتراطه آخرون .
واحتاره المصنف، لوروده في الكتاب، كفوله ولانستعول فيها لعوا الاسلاماً» ()
وو مالهم به من هلم الااتباع الظن» () ،

فلودال و به عندي عشره در هم الأثوبا ۽ قبل مبيه واستفسر منه قيمة الثوب وسيدع ما نفريه ، الأأب بكون مستفري للعشرة ، وتمام النحث في الأصول ، قوله : ولانقصان المستثنى عن المستثنى منه

امن الكل على قبول بقصال المسشى عن الناقي بقد الاستشد ، كما لوقال وبه عبدي عشره الأثلاثه ، واحتنف في الاكثر والمساوي، كما نوفال «عشرة الاسبعة أوعشره الاحدسة »، فينبع اكثر لبحاه وجماعه من الاصوليين وحوره آخرون وهو المحق عبد لفقها ، فحوروا سائر أقسامه الا لمستعرف قانه باطل ويلام المقرعيدهم بالحكم الأولى ،

ولوقال و له عشرة الأعشره و بطمل الاستباه ولرمه العشره ، ولوقال و له عشره الاثلاثه » لرمه سبعه ، وبوقال و عشره الأحمسه » لرمه حبسة ، ولوقال و عشره الاسبعه » برمه ثلاثة الركديك قالو الداقال و ته عبدي عشرة ، لاتسعة الاثنائية الاشمالية الاسبعة الاسبعة الاحبام الأرامة الاثلاثة الاشمال الاواحداً » حارولرمه عبيمة ، ولائك مبتي على مقدمات ؛

۱) سورواترس ۲۲

۲) سورة ك ١٥٧

قلو قال: لـه على عشرة الاستة لرمه أربعة . واو قال · ينتقص ستة لم تقبل منه . ولو قال: له عشرة الاخمسة الاثلاثة لزمه ثمانية واو قال: له عشرة الاثلاثة الاثلاثة كان الاقرار بالاربعة .

(لاولمي) د الاستثباء من الاثناب بعي ومن النعي ثبات .

(الثانية) أنه أدا تكرر الاستناء ولم يكن تجرف العطف أومنع مابع من عوده الى الأول رجع كن واحد من النظف أوامكان العود الى الأول قاته يرجع إلى الأول.

(الثالثة) أن الاستثناء الأول من هذه الحمل بفي ومن بعده اثبات و بثالث على والرابع اثبات والحامس بفي و لسادس أثبات والسابع بفي و لثامن، ثبات والتاسع بفي 4 ولائك ظاهر ،

فاذا تقررت هذه المقدمات فاجمع الجمل المشته وهي خمسة تكن ثلاثين ثم احمع الجمل السفنه وهي حمسة أيصاً تكن حمسه وعشرس فاسقطها مس الثلاثين فتبقى خمسة وهي المقربه .

> قوله: ولوقال تنقص ثلاثة لم يقتل 1) لانه ليس استثناه لغة ولاعرفاً.

قوله: ولوقال له عشرة الاخمسة الاثلاثة لرمه ثمانية

لان لحمسة منعيه والثلاثة مثينة منهما فيصم لى الحمسه لدقيه من لاصل تصير ثمانية ، ولو أتني بواو العطف لزمه اثنان .

قوله : ولوقال عشرة الاثلاثة الاثلاثة كان اقراراً بالارسة

ا في مثن الشرح الكبير و لويشه ستة لم لفيل وفي المحتصر الدفع يو مصر .
 والوقال ينتقص سئة لم تقبل مئه .

ولو قال : درهم ودرهم الادرهمان لزمه درهمان .

لان الثلاثة لاحيره لابحور عوده لي لاولي لاستعراقها فيعود الي الدقي معد الثلاثة الاولى وهي سمة ، صعى سها فسقى أربعة بعد الاستشائين.

قولة: ولوقال درهم ودرهمالادرهما لزمة درهمان

من فو عد الاستلام أنه اذا وقمت الحمل المتعددة هل يرجع الى لجميع على سيل لاشترك أو برجع الى احداها: أما الاولى على قول شادللاصوليين أوالاحيرة كما هو لحق ، وتحفيق داك في الاصول .

فساء على الأول - وهو الرجوع اليهما معاً -قال الشيخ واس ادريس المرمه في هده لمسألة درهم، استدلالانان حرف العطف - وهوالواو - تحمع من العددين وتحمل لجملتان كالحملة الواحدة، فلم من فرق من قوله وعلي درهمان الادرهما »، وبلزمه في الاولى درهم فكذا في الثانية ،

وقد كان الحق الرحوع الى لاحيره قال المصنف ان الاستشاء باطل لكوية مستمرقاً للجملة العائد اليها فيؤخذالمقرباً صلى الكلام وهودرهمان . وهوانعتيار الملامة في لعواعدًا ، لكنه علله لاناعتبار عوده الى الاسيرة، بل قال الاستشاء باعل من أصله ، لاب لمفريض على ثبوت كل واحد من الدرهمين فلم يمكنه تقية ، كما ثوقال : جاء زيد وعمرو وخالد الاعمرا .

١) الخلاف ٢٨١ء د د البرائر : ٢٨١

٢) لفواعد، القاعدة النحاسة من النطلب الأول من الفصل الثابث من كتاب الاقراد

ولوقال: له عشرة الاثوراً سقط من العشرة قيمة الثوب ويرجع اليه تفسير القيمة ما لم يستغرق العشرة .

(الثانى): هى تعقيب الاقرار بما يناقيه . فلو قال هذا لفلان بل لفلان فهو للاول ويعرم القيمة لنثانى. ولو قال: له على مال من ثمن خمر لزمه المال ولو قال ابتعت بخيار وأبكر البائع الحيار قبل اقراره فى البيع دون الخيار . وكذا لوقال من ثمن مبيع لم أقبضه (الثالث): الاقرار بالنسب. ويشترط فى الاقرار بالولد الصغير امكان البنوة وجهالة نسب الصعيره عدم المبازع ولا يشترط التصديق لعدم الاهلية. ولو بلغ فأبكر لم يقبل ولا بد فى التكبير من التصديق وكذا فى غيره من الانساب ، وإذا تصادقا توارثا بينهما . ولا يتعدى

قوله ، وكذا لوقال من ثمن مبيع لم اقتصة

يعيها دا قال له عندي ألف من ثمن منبع لم أقنصه حكم عليه بألف والإيقبل قوله من ثمن منبع لم أقنصه الاباليمين ال ادعى المقرقة العنص ، ودلك الابه يتضمن الكار ما أقربه أولا .

وبلشيح هما بعصبل ("، تعريزه: ابه ال وقف على دونه و له عبدي ألف مى ثمن مسيح » ثماسداً بقوله «نماقصه» قبل منه، وإذا قطع عبد قوله «عبدي ألف» ثم ابتداً بقوله «من ثمن مسيح لم اقتصه » لم يعبل منه ، والمصنف استصعف هذا الفرق فلدنك طرد المحكم ولم نقص، لابه في الصورتين مبكر للقنص، فال لم تكن له بينه يحلف ولانتقى فرق بينهما .

¹⁾ الملاف ٢/٨٥١

المتصادقين: ولوكان للمقر ورثة مشهورون لم يقبل اقراره بالسب ولو تصادق وذا أقر الوارث بآخر وكان أولى منه دفع اليه ما في يدهوان كان مشار كأدفع اليه بنسة نصيبه من الاصل . ولو أقر باثنتين فتماكرا لم ينتقت الى تماكرهما : ولو أقر بأولى ممه ثم ممن هو أولى من المقر له فان صدقه الاول دفع الى الثانى وان كذبه ضمن المقر مما كان نصيبه : ولو أقسر نمساو له فشار كه ثم أقر بمن هو أولى منهما فان صدقه المساوى دفعا اليه ما معهما ، وان أنكر غرم للثانى ما كان في يده ، ولو أقر للميتة نزوج دفع اليه مما في يده بنسبة نصيبه ، ولو أقر بآخر لم يقتل الا أن يكذب نفسه فيعرم له ان أنكر الاول . وكذا الحكم في الروحات ادا أقر بحامسة .

قوله: وأكذا الحكم في الروحات اذا أقر بخامسة

امما لم يعمل أقر ره الحامسة لأن عرص الله أقرار وحة حقيقية بالكاح الدائم القية على للكاح الى أن مات الروح، ودلك محال في تحامسة، فلدلك لم يقبل لكن لايغرم ممحرد قراره، مل بوقف نموم على الكاره حدى المقدمات للمص عليه . وهكذا نقول في اقواره يزوج ثان للميت ال

ومن قواعد لعقه أن لافر ر الثاني أد مافي لاول لانبعد لكن يعرم المقر معجرد قرارد ، الافي الروحة والمراث للنص عيد، أما تو أفر بروحة وأرثة في موضع يمكن دلك كالمربص يطبق في لمرض ويبروح بأحرى ويدخل بها لم يتروح أحرى ويدخل وهكذا، فأنه يمكن أن يكون اكثرمن أرسع والاثات على الشرائط المذكورة في محله فانه يقبل اجماعاً ،

١) صفة للاسان الذي بارقت عنه الروح ، ويستوى فيه المدكروالمؤنث

ولو أقر اثنان عادلان من الورثة صح النسب وقاسم الوارث. ولو لم يكونا مرضيين لم يشت النسب ودفعا اليه مما في أيديهما بنسبة نصيبه من التركة .

قوله: ولواقرا ثنان عادلان من الورثة صح النسب وقاسم الوارث ، ولولم يكونا مرضيين لم يثنث النسب ودفعا اليه مما في أيديهمايسبة نصيبه من التركة

هده المسأنة تتمشى على قولنا وقول الشافعي كما بو أقراحوان مس جمعة الاخرة بأخ آخرقانهماوارد ن مع وجود اقرارهما عقمع عدالتهما يثبت نسبه وميراثه، ومع عدم عد نهما نشت ميراثه مما في أندي المقرين حاصة .

أما ادا لم يكون وارئين - ع وحود فرازهماكم لو أفراحو ل هما لورثه بابن، فان عنديا ان كانا مرصين ثنت بمنه وميراته وان لم يكونا مرصيين لم يثت نسبه لكن يثبت ميراثه ، فيدقعان اليه مافي ايديهما .

وقال الشامعي في لاول به أيصاً كذلك ، أعني يشت السبب دوق المبرات، والألؤم المدور.

ومسى الحلاف أنه بشترط في المقرعندة أن يكون وار تأطاهرا لولا الاورار فادا تنفى ميراثه باقراره الم بنظل افراره بل يحكم عبيه به وينتفي ميراثه ويشت ميراث المقرله، لانه لولا الافراد لكابا وارثس طاهراً ، وأما الشافعي فقال فيشترط في نفود الاقراد أن يكون المقروارثاً مع وحود الافراد ، فها يشت لسب ولا يشت الميراث ، لانه لوورث منع الاحوين و دا منعهما لم يكونا وارثين ، فلم يضم اقرارهما فلايضنع نسه فلانكون وارثاً ، فيلزم مرتوريثه عدم بوريثه ، وكل ما يلزم من اثباته نفيه فهو مجال ، ويسمى دوراً محاراً .

لايقال: ثنوت السب من حيث الشهادة لا من حيث الأقرار . أحابوا : بأن الاحبارعن حتى ان كان لارماً المحبر فهو اقراروان كان لارماً لغيره فهوشهادة . وهنا احبارهما لارم لهما فيكون اقراراً .

وفيه نظر، لمنع الحصر، لان مناقسماً ثاناً. وهوأن بكون لارماً للمحروعيره فيكون شهادة فورحق غيره اقراراً فيحقه .

كتاب الايمان

والنظر في أمور ثلاثة :

قوله: والنظرفي امورثلاثة

ها فرائد ۽

(الاولى) الايمان حمع يمين (١٠ وهو يمال لمة على الحارجة وعلى القدرة، ومساها القوة ١٠ وهن تصدق على القسمين بالاشتراك أوبالحققه على لجارحة وبالمجازعلى الاخرين والاولى الثاني (٢٠ .

وعرفاً وشرعاً موالحف بالله أوباسمائه الحاصة لتحقيق مايمكن فيه لحلاف وقبل الرام مايمكن فيه الحلاف بدكر لله أوأسمائه .

اليمين الجارحة والجهة و لحلف ، وهي التي تجميع على ايمن و يعان ، صبى
الحلف يميناً لأمهم كانوا اذا تحالفوا صرب كل واحد مهم يمينه على يمين صاحبه صمي
الحلف يميناً مجاراً

عي بصد لقواعد ٣١٣ راما القوة علان عيه تقوية لكلام وتوثيقه .
 عي المسافك : اليمين والعلم والآيلاء والقسم ألفاط متراوقة .

والمر و بامكان الحلاف الأمكان العقلي ، فلوحلف على البجاد الممتسع أوالواجب لم ينعقد، وقال اس ادريس الأمكان الشرعي ،

ويتمرع عنيه الحلف على فعل الواجب وترك الحرم، فعلى ما فلماه يتحقق اليمين عنيهما لامكان محانفتهما نظراً الى العدرة ، وعلى ماقاله ابن ادريس لا يتحقق الاستحالة امكان الخلاف فيهما شرعاً .

وعبد الجمهور النمين قسدان. أحدهما ما قلباه، والاحر هو التزام مايمكن فيه الحلاف سعلين محدور عبده بلرم بعليقه شرعاً على صد مراده بأحد حروف الشرط، كفوله و أن فعبت كدا أو ف لم أفعل فروحتي طالق أوعبدي حراة

والفرق بين هذه اليمين وبين الشرط ان المقصود في الشرط نفس التعليق الأعير وليس بجر محدورا عبده والأوقوع الشرط حلاف مطلونه، بخلاف هذه اليمين فان الحراء محدور عبده والشرط صد مراده وهذه غير صحيحة عبدنا،

(الثانية) اليمين على أقسام:

الاول · السعقد، وهي الحلف على المستقبل فعلا أوتركاً مع القصد بيه وهي المقصورة هنا .

الذبي . بمين اللغو ولها بفسير ب أحدهما الحلف لا مع القصد على ماض أو آت ، وثانيهما أن سبق اللسان الى اليمس من عير قصد انسها يمين . وكلا هما عير مؤاخذ به للاية ^{رد} .

الثالث. الحلف على الماصي أرالحال مع ثميد الكدب، ويسمى وعموساً ع لابها تعمس الحالف في الاثم أو لدر، وفي نعص الروايات ،بها من الكنائر ، وفني بعضها انها تدر الدنار بلاقع " ولاكفارة فيها لقوله تعالى « بمنا عقدتم

١) وهي الآية : ٢٢٥ من سودة البقرة.

٢) للاقع حمع يلقع . حكان بنقع: حال ، و لارض المفرالتي لاشيء يها ومسى

(الاول): ما به ينعقد، ولايعقد الابالله وبأسمائه الخاصة. وما ينصرف اطلاقه اليه كالخانق والبارى دون ما لاينصرف اطلاقه اليه كالموجود.

الايمان عالم والعقد لايتصورالاسع امكان النحل ولاحل في الماضي ولعدم ذكرها في التحديث .

(لثالثة) البمين على الماضي أو الحال مع الصدق ليست عبو سألعدم الكدب، بعم الاكثار منها مكرود، لقوله و والانظام كل حلاف مهين " وقوله دولا محموما الله عرضة الإيمامكم عام وأما اليمين في مقابله الدعوى قال كدنت فهي عموس والا قلا .

قولت: ولايتعقد الا ناتك وبأسمائه الخاصة وما يتصرف اطلاقه اليسه كالخالق والباري دون ما لايتصرف اطلاقه كالموجود

أجمع أُميحاب سي أنه لاحكم لليمس الأأن يكون بالله سنحانه، لوجوه الأول: د لفسم يستلزم بعطيماً لدلك بشيء المقسم به، ولمالم بكن مستحق للتعظم الدهلق وبالدات سوى الله نم يجر القسم الابه

الناسي. قوله صلى الله عليه و آله وسلم: من كان حالفالعبخلف مالله أوليدر أا الثالث ، قول النافر عليه السلام في رواية ابس مسلم ; أن الله يقسم مس خلقه بما شاء وليس لخلقه أن يقسموا الاله أنه .

الحديث الشريف اى يصفر الحانف ويدهب ما في بيته من الحير والمعال موى ما دحراله في الأخرة من الاثم

- ١) مودة البائدة : ٨٩.
 - ٧) سوزه انقم ١٠٠
 - ٣) سولاه المقرقة ٢٣٤-
- ٤) منن الترمدَى ١١٠/٤ وفيه : ليحلف حالف بالله الرايسكت .
 - ه) الكاني ٧/ ٩٤٩ ء التهديب ٨/٧٧٧

ولايمقد لوقال: أقسم أواحلف حتى يقول ءالله .

ادا تقرر هدا، فاللفظ الوارد في لفسم اما أن يكون دالاعلى الدات الشريعة من غير اعتبار شيء أو يدل عليها مسلم عندر شيء ، وهذا اما أن يكون ذلك الاعتبار محتصاً به تعالى أو يمكن فيه المشاركة وهذا اما أن ينصرف اطلاقه الله أولاً ، فهنا أقسام أربعة :

الأول، مايدل على الدات من عيراعتبار شيء ، كفو لبادوالواجب وحوده، د والدي نفسي نيده » د ومقلب الفنوب والانصار » د والبدي فنسق البحية وبرأ المتسمة » د والأول الذي ليس قبله شيء » .

الثاني . ما بدل على الداب منع عشارات خاصة به باكتو لنا ﴿ وَاللَّهُ ﴾ قابه اسم لندات الموضوفة بجميع الكمالات، والرحس والفادر لدابه والعالم لداته وأمثال ذلك .

الثالث : مايسل على الدات مع اعسار يمكن فيه المشاركة لكنه بالأحلاق ينصرف اليه كقولنا : والرب والحالق والنازي والرارق والمحيي والمميث ،

الرابح؛ مايدل على الدات، ع اعتبار بمكن فيه المشاركة ولا بنصرف اطلاقه البه ، كقولنا . والموجود والسميع والنصير والحي .

عالاقسام الثلاثة الاول بقيع بها اليمين ، وأما الرابع فلا ، لابه لاشتراكه لم يكن له حرمة فلم يقيع به القسم ،

قوله : ولايسعقد لوقال أقسم اواحلف حتى يقول بالله

لابد من تفسير بيمين معلى الفسم أوصرفه الماطاهر أأو معدرا، فالأول كقو دك د أقسم أو احلف بالله يه والثاني كفو لك ووالله يه والثالث كفو لك والله يه بالكسر مع التية .

قوله : ولوقال لعمرالله كان يمينا ولاكذا لوقال وحق الله منا سألتان :

(لأولى) لوقال « لعمر الله كال يمياء لورود القسم بالعمر في الكان بي قال تعالى « لعمرك ابهم لعي سكرتهم يعمهون عا ولودود دلك في دواية ابن بي عمير على الصادق عليه السلام؟ والعمر و لعمر و حدا، وحص القسم بالمعتوج ايثارا للاحف لكثرة دوران الحلف على السنهم، ولذلك حدقوا الحر، أي قسمي كما حدف الفعل في بالله وثالته ، والمراد ها بالعمر الدوام والقاء، أي بدوام الله ، وهو مرقوع بالابتداء ،

(لئاسة) لوقال لا وحق الله لا مل سعقد بدساً أملا ؟ قال الشبح الابعقد ، واحتاره اس ادريس و لمصنف والعلامة (الله حموق الله فروضه وعدداته ، لما رواه عبادة س الصامت قال علم بارسول الله ما حق الله على العباد ؟ فقال صلى الله عليمه وآله وسدم الانشر كبو به شيئاً وبعدوه ونقيموا المصلاه وثؤتوا الركاة (المركة الله حلف بحقه لابه .

وقال في المنسوط " ينعقد ، لابه في العرف كذلك ، ولان حقه صفة عامة

١) مردة لعمر ٧٢ .

٢) الفقية ٢/ ٢٣٠ ، التهديب ٢٧٨/٨ ، الكامي ١٤٩/٧

٣) لحلاف ٢٧٩/٣ السرائر: ٣٥٧ ، الفراعد العصر الأول من لمقصد الأول
 من كتاب الأيسان

٤) عن سجمع الزوائد ١١٠٥.

٥) اليسوط ١٩٧/٦

ولا ينعقد الحدف بالطلاق و العناق و الظهار ولا بالحرم و لا بالكعبة و لا بالمصحف. و ينعقد لو قال: حلفت برب المصحف. و لو قال: هو يهو دى او تصرابي او حلف بالبراءة من الله او رسوله او الاثمة لم يكن يميناً ، و الاستثناء بالمشبئة في اليمين يمنعها الانعقاد ادا اتصل مما جرت العادة.

فاوا أصيف البد بعالى حيص به ، لأن الأصافة تعبد الاحتصاص ، فكانت يميناً كسائر صفات ذاته من العرة والقدرة والعقلمة .

والحق ما احدار العلامة في المحتلف ، وهو أنه ان قصد الحالف الحلف بالله كانت نميناً ، لأن الحق يرادنه الثانث ، لابه مقيض الناطل ، فكأنه قد خلف بشوت الله ، أي وحوده الذي هو نفس دانه ، وان لم يقصد دلك لم يكن يميناً لما تقدم .

قوله: ولابالحرم ولابالكعبة ولابالمصحف

ه ال ابن الحديد. لا بأس بالتحلف التحقوق عطمها الله، بحو الاوحق وسول الله، و وحق القرآن به، قان أراد بادبت ما يوجب الكفارة المتحالفته فهو باطل لما تقدم، وان أراد غير ادبث فالطاهر حوار ادبث لكن على كراهة شديده .

قوله: والاستثناء بالمثية في اليمين يمنعها الانعقاد اذا اتصل بماجرت العبادة

الاستثناء بالمشية هوأن سبع يمينه نقوله دانشاء نقيه ، ودلك يوقف ليمين على العقادها حداعاً ، لكن د اتصل الاستثناء باليمين اتصالاً عرفياً كما تقدم في الاستثناء بالاوأخواتها في الاقرار ، وهنا فوائد :

(لاولي) المشهور اشترط البطق بالاستشاء، طوبواه ولم يبطق به العقد ١٠٠.

١) كد في استحثين . وأما الشيخ قال في المسترف ٢٠٠/٦ . فأسأ يضح قرلاً وتبلغاً ولا تصنح اعتقاداً وثبية .

ولو تراخى، ذاك عن غير عذرار مت اليمين وسقط الاستثناء الى أربعين يوماً وهي متروكة .

قاله الشيخ في المسوط وتنعه أن أدريس ١٠ ، لأصالة العقد وعدم تأثير لية .

وقال الشيخ في النهاية؟! تكفي البة ادا حلف سراً. وقال العلامة في المحتلف " تكفي البة مطبقاً؛ وقواه الشهيد ، وليس بالنعيد عمم يشترط لبية عندالتلفظ باليمين .

(الثانية) المشهور أنه لافرق بن منطقات اليمين كلها في دلك، وقال لعلامة (ا الكان المحلوف عليه ممايدهم مشية لله آياه كالواحث والندب فلا بدخله استشاء والما دخوله قيما لم يعلم مشية الله آياه كالمباح.

(الثالثة) من يدحل الاستشاء في الطلاق والعنق والبدر والاقرار أم لا ؟ للشيخ " فيه قولان : احدهما لايدحل ويلعوالاستشاء لاصالة العمد، وتاسهما معم ويبطل مادخله كاليمين .

وقال ابن ادريس لايدخل الأمي السين وهو الحق ، خصوصاً في الأقرار أما صع قصد الشرك فلاكلام في عدم البطلان .

قوله: وفيه رواية بالجواز الى اربعين بوماً وهي متروكة يريد اله لابحور تأخير الاستشاء عن البعين احباراً لمنا عدم، وأيضاً اله

١) البرائر : ٢٥٧ -

۲) النهاية. ٥٥ ه، قال فيه، وإد حدث علاية فليستش علايه و داخلف سرأ فليستش
 مثل ذلك .

٣) المخلف ۽ الجزه العامي ٢٠١٣ .

ع) القواهد ، القصل الأول من المقصد الأول من كتاب الأيمان

١١جع البسوط ١١/٥،

(الثاني): الحالف. ويعتبر فيه البلوع والتكليف والاختيار والقصد، فاو حلفعن غير نية كانت لغواً ، ولوكان اللفظ صريحاً.

صبى لله عليه و آله قال مسطف على شيء ورأى عيره حيراً منه عليأت الدي هو حيراً ، وراد الحمهور وليكفر عن يميمه ، فنوحار تأخير الاستشاء لارشده اليه لتنجل البمين به لأن ذلك من التصبحة .

وأم الرواية المشاراليه فرواها الله بالوله صحيحاً على عبدالله بل ميمول على المدول عليه لللام قبال . للعبد أن يستثني من به وليل أربعين يوماً اذا الله سي ، لا رسول فق صلى الله عليه وآله وسلم أناه لاس من اليهود فبألوه على اشياء فعال لهم ، تعالى عداً أحدثكم ولسم يستثن فاحتسل جبرائيل عليه السلام عنه أربعين لوماً ثم أناه وقال ولا عول لشيء اليه على ذلك عداً الأأل يشاء الله واذكر وبك اذا تسيت (1 .

قال المعسف الها متروكة وفي الشرشم (* مهجورة، أي اله لم يقل مصمولها أحد من الفقهاء في المحتلف فقال الحد من الفقهاء في المحتلف فقال لها عبر متروكة مطلعاً بل محدوله على اصمار الاستشاء وبسيال التلفظ به ، لما تقدم من حوار الاستثاء بالبية، وحستك الاوجه الالتقييد بالارسمين بل يجور اكثر من دلك وأقل ، بكن التحصيص الما حصل للسب المدكور ، والسيال في الابه البرك الاالمرد السهوليسم حواره عليه صلى الله عليه وآله وسلم .

۱) سس بن ۱۰ حه ۱ / ۱۸۳۲ و په سرطت عنی پښې درأی غیرها خیر آ منها میشر کها
 نای تر کها کفاد تها .

۲) سورة الكهف ، ۲۶ وانحابث في لعيه ۲۲۹/۳ ، التهديب ۲۸۱/۸ ، وقد ذكرصدنه .

٣) الثراثع ٢/٥٧٧ .

ولايمين للسكران ولاالمكره ولاالغضبان الاأن يكون لاحدهم قصد الى اليمين وتصح اليمين من الكافر، وفي الحلاف لايصح.

ولايمقد يمين الولد مع الوالد الاياذيه ، ولو بادر كان للوالد حلها ان لم تكن في واجب او ترك محرم . وكذا الزوحةمع زوحها والمملوك مع مولاه .

قوله : وتصح اليمين من الكافر ، وفي الخلاف لاتصح

الأول قول الشيخ في المستوط () والقاصي ، والتاني قوله في الحلاف (لأن اليمين انما تصنح نافة منى هو عارف نه والكافر غبر عارف بــــ فلا تصنح يميسه .

والحق ما فصله الملامة في المحلف المالان بحجد الربوية أوبالتشية بغيره فلا يعقد يمينه لعدم عرفاته به، وأن كان يحجد سأرفر نصة معلومة من دينه صحت يمينه، وتطهر العائدة أنه منع الانتفاد والحث بعافب في الاحرة ولا يصبح تكفيره ، أن قبل الاسلام فلان الاسلام شرط في صحته ولم يحصل ، وأما يعده فلمقوطه عنه، لان الاسلام يجب ما قبله ،

قوله: ولايتعقد يمين الولد مع الوالد الاباذية ، ولويادر كان للوالد حلهـا

في هذه المناوه تسامح، قال المنال عنا يكون بعد العقد ، والمصنف حكم بأنها الاتنعقد فكيف يقول لو دور كان للو الداخلة

١) البيوط ٢/٤٦١، الحلاف ١/٢٧٢.

٢) المختلب ، الجزء الخاسي : ٩٨

(الثالث): في متعلق اليمين، ولايمين الا مع العلم .

واعدم أن ادن الوائد هل هو شرط في صحة الدين ـ معنى آبه عدوته تصعباطلة ـ أوشرط في انعقادها ولرومها ـ بديني أنها تقبع صحبحة لكن لايلوم مصمونها لامع احارة الوائد؟ في عدرات النقياء ما يدل على كن من نقسمين، ووجه الاول قوله صلى الله عليه وآله وسلم: لايمين لولد مع و لده (١) والمراد مي الصحه لاالماهية والوحود ووجه «كاي عدوم قوله و ولاتنقضوا الإيمال بعد توكيدها ه) وقوله و واحفظوا أيمانكم ه (١) وغير دلك من الايات .

وتطهرقائلة المغلاف في مسألتين :

(الاولى) أنه لوحلف الولد ولما يسقالان ثم حصل فيما بعد، فعلى الاولى لابد من عادة ليمين بيلوم مقتصاها نعدم صحة الاولى، وعلى الثاني لاحاجة الى الأعادة وصارت الازمة بالاذن اللاحق .

(الثانية) لوحلف الولد ثم مآت الوالد ولما يعلم أوعلم ولم تحصل مسه الحاره ولامنح ، هنل يلزم الولد متعلقها أم لا ؟ على لاول لاوعلى الثاني بعم ، لان لادن المايكون شرطاً منع وحود الاب لامنع عدمه، بدليل صحتها ولزومها حين عدمه ابتداء .

واعلم أن الكلام في يمين الروحة والعـدكدلك .

قوله: ولايمين الامع العلم

أما في الذي في مقابلة الدعوى فنقوله صلى الله عليه و آله وسلم: من حلف

١) التهذيب ٨/ ١٨٥ ء الكاني ٧/ ٢٩٧٤ ،

٤) سرلة التحل: ٩١ ،

٣) سررة البائدة: ٨٩

ولايجب بالغموس كفارة .و تنعقد لوحلف على فعل و اجب او مندوب او على ترك ميحرم او مكروه .

دالله فلنصدق ؟ . و لاصدق الأماع علم المطابقة . وأن المستقد فلابد من العلم يما يحلف عليه ليلزم مقتصاه ويوقعه حسب ما حلف .

قوله: ولايجب بالقموس كفارة

تقدم سان دلك، وبريد هنا أنه الما لم تلزم الكفارة لعظم الديب فلاير تعبع بالكفارة ، ولعول الصادق عليه السلام الالمان ثلاث يمس لسن فيه كفاره ويمين فيها كفارة ، ويمين فيها كفارة ، ويمين عموس تعقب البار " ، والتفصيل قاطع بلشر كة

قوله: وتنعقد لوحلف على فعل واحب أومندوب أوعلى ترك مجرم أومكروه ولاتنعقد لوحلف على ترك فعسل واجب أومندوب أوفعل مجرم أومكروه

تحقيق متعلق اليمين أبها تعصي ما ترجيح من ليس بمرجوح ولاراجح ويتأودها والمسلم من العنص و لامتناع عن لقيص، ولاول يساول المسلم والشامي المسدوب والثالث الواجب ، ويدخل مرك الحرم في الوحب وترك المكروه في المسدوب، لان متعلق اليمين اما أن يكون أرجع من نقيصه شرعاً في اليمين أولا والثاني المسلم، والاول اما أن يكون ذلك البرجيح الحاصل قبل اليمين ما من من المقيض أولاً، فان كان الأول لم تعلق اليمين ترجيحه والابرء تحصيل الحاصل ما لحاصل ، وكذا لاتقصى معه من لعبض والابزم أيضاً تحصيل الحاصل مل تعتمي الرام المكلف الامتناع عن القلص و لكفاره مع المحالفة ، وان كان الثاني اقتصت اليمين المسع من المقص والامناع عنه .

۱) سن بی ماحة ۲۷۹/۱ ، الکابی ۴۸۸/۷ ، الله ۲۲۹/۳ ۲) الکابی ۴۸/۷

ولا ينعقد لوحلف على ترك فعل واجب أومندوب اوفعل محرم او مكروه . ولوحيف على مباح وكان الاولى مخالفته في دينه او دنياه فليأت لما هوخير له ولا اثم ولاكهارة ،وادا تساوى فعل ما تعلقت به اليمين وتركه وجب العمل بمقتضى اليمين. ولو حلف لزوجة ألا يتزوج او يتسرى لم تنعقد يمينه . وكذا لو حلفت هي أن لا تتزوج بعده . وكذا لو حلفت هي أن لا تتزوج بعده . وكذا لو حلف .

قوله: ولوحلف على مناح وكان الاولى مخالفته فسى دينه أودنياه فليات لما هوخيرله ولاائم ولاكفارة

يشير الى انفسم الدي ليس براجح قبل اليمين ولامرحوح ، دره مع تعلق ليمس بأحد طرفه ما أن ينقى على صرافة الاناحة أولا ، فالاول لاكلام دمي لروم العمل باليمين ، والتامي اما أن يترجح معلق اليمين أونقيصه ، فالاول أيضاً لاكلام في لروم العمل باليمين ، والتامي لايلرم مقتصى اليمين ، لقوله صلى لله عنيه وآله وسلم: من حدم على شيء فرأى غيره حيراً منه فليأت الدي هوخير الله ،

قوله: ولوحلف لروجته أن لايتزوج أولايتسرى لم تنعقد يمينه، وكذا لوحلمت هي أن لاتتزوج بعده، وكذا لوحلمت أن لاتخرج معه

منا قوائد :

(الاولى) تقدم في ناب النكاح أن الاصح أن النكاح مندوب النف وقد يحرج الى الله عند حوف ناسب. فعلى هذا يكون اليمين على بركه امانزك مندوب أو ترك و حب وكلاهما لاتصح اليمين فيه: أما على قول من نقول نحواز كون

١) كلامرتها ميق

ولاتمعقد لوقال لغيره: والله لتمعلن. ولايلزم أحدهما وكذا لوحلف لغريمه على الاقامة بالبلد وخشى مع الاقامة الضرر، وكذا لوحلف ليضربن عده فالعفو أفصل ولا اثم ولاكفارة. ولوحلف على ممكن فتحدد العجز انحلت اليمين. ولوحلف على تخليص مؤمن اودفع أذية لم يأثم ولوكان كاذباً.

الكاح مباحاً عبر راجع مطلقاً فقديضع تعنق اليمين شركه، ويحيء فيه النعصيل المذكور آنفاً ،

فطهر منا قررناه ضعف قول الشيخ في الحلاف" اذا خلف أن لايتسرى فمتى تسرى حنث، لما قررنا من استحداث الكاح مطلقاً عم يتوجه ذلك على قول من يجوز الاباحة .

(الثانية) لرواح يشمل لدائم والمنقطع محرة كان أوماًمة معم لابدخل تحته التحليل، اد الاصح أنه ملك يمين، وبدخل على قول المرتضى أنه عقد معة.

(نثاثة) احتلفت عبارات الفقهاء بني التسري مناهو ، فقيدل الوطيء والتحدير؟ مما أبرل أولم يبرل، وفيل الوطيء حدرأولم يحدر أبرل أولم يبرل وقيدل الوطيء مع لابرال حدراً و لم يحدر ، ذكر هنده لاقوال الشيخ في المسوط؟ واحتارالاول، وتبعه بن ادريس المسوط؟ واحتارالاول، وتبعه بن ادريس المسوط؟ واحتارالاول، وتبعه بن ادريس المسوط؟

١) الغلاث ٢/٢-٣ .

لتحدير من الحدد وهو المشر، بقال: حدروها بالتشديد في ستروها وصابوها عن الامتهان والخروج لقضاء المعوائج.

ح) البسرط ١/١٥١ الخلاف ٢٠٢/٢

٤) السرائر : ٢٥٦ .

وال أحسن التورية ورى. ومن هذا لووهب له مالا وكتب له ابنياع وقبض ثمن فتنازعه الوارث على تسليم الثمن حلف ولا اثم، ويورى بما يخرحه على الكذب, وكذا لوحنف أن مماليكه أحراراً وقصد التخلص من طالم، لم يأثم ولم يتحرروا. ويكره الحلف على القليل وان كان صادقاً.

وكذ اجتلف أهل اللعة في اشتقاقه ، فقال من السر وهو الحماع ، وقبل الاحقاء لأن الانسان كثيراً ما يسرها ومسترها عن حرثه ، وقال لاحقش من السرور لابه يسربها ، وقبل من السراة أي الحيار لابها محتازة (١٠٠٠).

قوله: وان احس التورية ورى ، ومن هذا لووهب مبالا وكتب له ابتياع وقبض ثمن فتبارعه الوارث على تسليم الثمن حلف ولااثم ويورى ما يخرجه عن الكذب

قال الشبح في لنهايه؟ من وهباله أحد والدنه شئاً ثم مان الواهب فطاليه الورثه بدلك الشيء حارثه أن يحاهب أنه كان اشتراد وأعطى ثمنه وثم بكن عليه كمارة ولا اثم - وثبعه القاضي في الكامل ،

وبارعه اس دريس "في دبك وقال: لانجورله أن يحلف على أبه اشتراه، لابه لم يشتره فبكون كادباً، وأيضاً ليس النمس عليه حلى بحنف لهم، فانه مدعي واليمين على منكري الشراء النهم الاأن برد النمين طيه فنحنف على أبه ملكه

١) وقيل من لسرى وهو الطهر - قاله في سر أر

٢) الهاية: ٥٥٩

٣) البرائر ٢٥٣:

مسألتان:

(الاولى): روى ابن عطبة فيمن حلف ألا يشرب من لن عنزة له ولا يأكل من لحمها: أنه يحرم عليه لن او لادهاو لحومهم لانهم مها. وهي الرواية ضعف. وقال في النها ية: ان شرب لحاجة لم يكن عليه شيء، والتقييد حسن.

ن رضي به الوارث والثيج عول على رواية محمد بن الصباح⁽⁾

و المصنف حميع من قول اسادريس ومصمون الروابة ، بأن حكم بحوار حلقه مورياًان أمكنته التورية ورصي الوارث بمبيه كما تصميته الروابة، والافعيم البيم بما ادعاه، فان فقدها حكم بردانماك ميراناً والمدعي ليمين على الوارث بنعي العلم بما دعاه ان ادعى عليه العلم والافلا بمين عبيه .

والبورية عبد أهل البلاعة أن يكون للفظ معيان قريب وبعيد فنطبق ويراد به النعيد ، كمايراد بالحاحة الشجرة وبالحمل بسحاب وبالثور الفطعة الكبيرة من الاقط وبالمنز الاكمة ، ولا يحور صدوره، شرعاً من منطل ، بل انما يستعملها المحق .

قوله: روى ابن عطية فيمن حلف الايشرب من لبن عثرة له ولايا كل من لحمها أنه يحرم عليه لبن اولادها ولحومهم لانهم منها ، وفني الرواية ضعف، وقال في النهاية أن شرب لحاحة لم يكن عليه شيء، والتقييد حس هذه رواية عبني سعطيه عن الباتر عليه السلام، رواها الشبح في النهديب"، وأتنى بمصمونها في النهاية") وقيد الشرب بانجاحة لما يقدم أن من حلف على

١) التهديب ٢٨٧/٨ ، الفقية ٢٨٨/٣ .

٧) التهديب ٨/٧٤٩ ، الكافي ٧/ - ٢٠

۳) التهایة : ۲۰۰۰

(الثانية) : روى أبويصير عن أبى عبدالله عليه السلام في رجل اعجبته جارية عمته فخاف الاثم فحلف بالايمان ألايمسها أيداً ، فورث الجارية أعليه جناح أن يطأها ؟ فقال: انما حلف على الحرام ولمل الله رحمه فورثه اباها لماعلم من عفته .

شىء فرأى عيره حيراً مسه فلبأت لذي هو حير . لكن في العمل لهامع القيد المذكور نظر من وجهين ؛

د الاول عصعف الراوي و لطريق، فان عيسى المدكور محهول، وفي طريق الرواية سهل بن الحسن ويعقوب بن اسحاق وهما محهولان أيضاً ، وابو جمعر الارمني وقد ضعفه المجاشي وابن العصائري .

و الثاني ۽ أبه على تقديرصحه، في الممل،ها،شكال ، فان اليمين لم يشاول
 الاولاد فكنف يحرم لحم أولادها ولسها، لعدم دلالة اللعظ على دنك بشيء من
 الدلالات .

قوله روى الونصير عن الى عدالله عليه السلام في رجل أعجبته جارية علته فحاف الأثم وحاف أن نصبها حراماً وعق كل مبلوك وحلف بالأيمان الأيمان الأيمان الذا فمانت عبته فورث الحارية أعليه حناح ال يطأها ؟ فقال : الماحلف على الحرام ولعل الله رحمه فورثه اياها لما علم من عفته! ما دلت عليه الرواية صحيح وفقهها طاهر: لأن اليمين الما تعلقت بشيء موضوف معين تصفة التحريم، فهي مناط الحكم وفير الت لصفة فلايشاولها اليمين، فهو يجري مجرى من حلف ان لايشرف هذا الحمر فينقل حلافاته لايحث بشاول دلك الحل .

١) التهديب ١/٨٠٠٨.

كتاب الندور والعهود

والنطر في امور أربعة :

(الاول): المادر، ويعشر فيه التكايف والاسلام والقصد. ويشترط في نذر المرأة اذن الزوح، وكذا نذر المملوك، فلو بادر أحدهما كان للزوح والمالك فسخه ما لم يكن فعل واحب او ترك محرم، ولا ينعقد في سكر يرفع القصد ولاعصب كذلك.

(الثاني): الصيعة. وهي انتكون شكراً كقوله: ان رزقت ولداً فلله علي كدا. او استدفاعاً ، كقوله : ان برىء المربص فسه علي كذا اوزجراً كقوله : ان فعلت كذا من المحرمات او ان لم أفعل كذا من الطاعات فلله علي كذا ، او تبرعاً كقوله : نقه علي كذا . ولاريب في انعقاده مع الشرط . وفي انعقاد التبرع قولان ، اشبههما الانعقاد .

قولة: ولاريب في انعقاده مع الشرط، وفي انعقاده () منع التبرع قولان اشبههما الانعقاد

قال المرتضى لا ينعقد النشرع به ، لاب العرب لاتعرف السدر الا معلقاً بالشرط ، لشهادة ابى عمرو علام ثعثت أن الندر وعد بشرط والاصل عدم النقل وللاجماع .

وفیه بطر ، لان غیرانی عمرو نش أنه وعد بشرط وبغیر شرط ، وقد وحد فی اشعارهم کما قال جمیل بن معمر :

فلیت رحالاتیک قد بدروادمی و هموا نقلی پاشین لقوس ¹⁷
والأحماع عیرمعلوم وقال تشیح واس ادریس بانتقاده، واحتازه تمصاف

ه لاول ۽ عموم لکنات واطلاقه من عيرتقبد کفوله ۾ ابي ندرت للرحمن صوماً ۽^{ا)} وقوله ۾ يوفون بالندر ۽ اوفير ذلك

و كاني ي عموم قوله صنى الله عليه و آله وسلم من بدر أن يطبع الله فليطعه ومن بدر أن يعصمه فلا يعصه أن وقول الصادق عليه السلام في روانة ابني الصياح

١) في المعتصر المتافع بإ مصره وفي المقاد التبرخ

ليب من قصيف لجديل بن معبر العدري صاحب شينه احلحشاق لمرب المشهودين
 وله ترجمة في الأعامي والحرابة للعدادي وغيرهما وشين ترجيم شينة .

٣) لحلاف ٢٠٣/٣، لسر تر ٢٥٣، اللو عند المعصد كتامي من كتاب الأيمان.

٤) صولة مريم : ٢٦

o) سولة الدهر : ٧

٦) ستن اين ماجة ٦٨٧/١

ويشترط النطق بلهط الجلانة ، فلو قال على كدا دم يلزم، ولو اعتقد انه الكانكذا فلله عليه كدا ولم يتلفظ بالحلالة ، فقولان اشبههما أنه لا يتعقد ، وال كان الاتيان به أفضل وصيعة العهد ان يقسول : عاهدت الله مثى كانكذا فعلى كذا ويتعقد نطقاً

عه : نيس البدر بشيء حتى يسمى شيئاً لله صياماً أو صدقة أوحجاً أوهدياً " . وقير ولك من الاحبار .

و الثالث ، المرف دال على دلك، فابهم يطلعون دلث على المعلق وعبره،
 ولهذا يصبح قسمته اليهما، ومودد التقسيم اشترك بين الاقسام .

قوله: ولواعتقد انه أن كان كذا فلله عليه كذا ولم يتلفظ بالحلالة فقولان اشتههما انه لاينعقد وان كان الاتيان به افصل

قال الشيخان؟ لاحاجه الى اللفظ ، واحتاره القاصي واس حمرة ، لقوله صلى الله عليه وآله وسام: بما لاعمال بالسات و بمالكل امرى، مانوى الو بما للحصر و لناء للسبية ، وذلك يدل على حصر السبة في البية ،

وقال ابن ادريس والشيخ في موضع من المسوط لأده من اللفط وهو الاشمة والمحتار، تدلأنه استقرار الشرع على نعبيق لاحكام بالالفاط دون الاعتقادات المجردة ، بسعم لادد مسخ اللفظ من البيه والقصد، فسنو تحرد عنهما بطل.

١) التهديب ٨/٣٠٧ ، الكاني ٧/ ٥٥٥

۲) لمشمه. ۸۸. ، لنهایه ۹۲۵ هال سه. واراقال دکار کد حسی کدا و دم یقرهه ام یکی
 دلك ددر اواحد ایل یکون محیرا می الوفاه به و در که و د فصل له دلوفاه به علمی کل حال .
 ۳) سش این ماجة ۱۶۱۳/۳

وفي انعقاده اعتقاداً قولان اشبههما أنه لاينعقد. ويشترط فيه القصد كالنذر.

(الثالث): في متعان النذر وضابطه ماكان طاعة ته مقلوراً للماذر ولاينعقد مع العجز ، ويسقط لو تحدد العجز ، والسبب اذا كان طاعة ته وكان الدر شكراً لرم ولوكان زجراً لم يلزم ، وبالعكس لوكان السبب معصية . ولا يعقد لوقال : نه علي ندر واقتصر به وينعقد لوقال : نه علي ندر واقتصر به وينعقد لوقال : علي قربة ، ويبر بععل قربة ، ولو صوم يوم او صلاة ركمتين . ولو عدر صوم حين صام ستة أشهر . ولوقال : رماناً ، صام خمسة أشهر ، ولو قال : رماناً ، صام خمسة أشهر ، ولو قال : رماناً ، صام خمسة أشهر ، ولو نذر الصدقة بمال كثير كان ثمانين درهماً ، ولو

قولة: وفي انعقاده اعتقاداً قولان اشبههما انه لاينعقد

الحلاف في النهد كالحلاف في البدر وقد تقدم.

قوله: والسب اذاكان طاعة وكان البدر شكراً لزم، ولوكان زجراً لم يلزم ، وبالعكس لوكان السبب معصية

هنا مسائل أربع :

(الأولى) يكون السب طاعة و الحراء شكراً على فمنها فينعقد كقوله لا ان

حججت هده السنة فلله علي صوم أو صدقة ي .

(الثانيه) أن يكون السب طاعة و لحراء رحراً عن فعلها فلا بعقد كالمثال المدكور .

(الثالثة) أديكو دالسب معصية و الحزاء شكر 1 على عملها فلا يتعلد كتو له.
 ان شربت الحمر قلله على صوم شهر .

(الرابعة) يكون لسبب معصية والحرام حراعي معلها، فيمقد كالمثال المدكور. قوله: ولونذر الصدقة بمال كثير كان ثمانين درهما

هنا فوائد :

(الأولى) ال المراد الكثير في الدر هو تمانون، وهو احماع منا ، مستنده رواية ابنى بكر الحضرمي عن الصادق عليه السلام ، ورواية على بن ابراهيم عن أبه حكاية فتوى الهادي عليه السلام ، في قصية المتوكل لماندر الصدقة بمال كثير الدعوفي من مرضه فعوفي ، فقال له الفقهاء أقو الاسختلفة، فأفتى الهادي عليه السلام بالثمانين وعلله بقوله تعالى ولقد نصر كمالك في مواطن كثيرة عن مراطئاً .

(الثانية) احتلف الاصحاب في حسن الثمانين، فأطلق النا بالويه الويم في ولم يقيدا بالدرهم لاطلاق الثمانين في فتوى الهادي عليه السلام، وقال الشيحات الكون المندور ثمانين درهما لنفييده المدلك في رواية التي بسكر الحصرمي المدكورة، واحتاره المصنف، لما ثنت في الاصول من حمل المطلق على المقدد.

وقال ابن ادريس ": نكان في عرف النادر المعاملة بالدراهم كان الشماس ، دراهم ، وان كان في عرفهم المعامنة بالدياس كان دياس وهو تفصيل حس ، لكن الأولى النفصد البادر أحدالموعين اسع ، والا فان كانت المعاملة بأحدهما فكدلك ، وان كانت بهما أولايهما فالشمون دراهم ، لما تقدم من المص عليه في المرواية .

١) الهذب ٨/٧١٧ .

۲) الكامي ۲/۲/۶، التهديب ۸/۸ ۳۰، تحف العمول ۱۱۶ مل د ر لكتب الاسلامية.

۴) سودة التوبه ۲۰۰۰.

غ) لمضم ۱۳۹، وقد به بالدیار [لدرهم] حیث بال دی الکثیر تمایوی دیاراً [درهماً].

ه) المقتم: ٨٨ ، التهاية : ٥٥٥ ،

٦) البراثر : ٧٥٧

تذر عتق كل عبد قديم اعنق من كان له هي ملكه ستة أشهر فصاعداً، هدا اذا لم ينوشيئاً عبره ومن نذر هي سبيل الله صرفه في السر. ولو ندر الصدقة مم يملك لزم، فان شق قومه وأخرج شيئاً فشيئاً حتى يوفي.

(الثالثة) هن الكنار في الأفرار و لوصية تمانون أم لا ؟ فالالشيخ نعم، وسعه الراوندي " ، لاستعماله كذلك في البدر و لاستعمال دليل الحقيقة .

وسعه بن درنس والمصنف والعلامة ، نوروده في الكتاب لعبر دلك المدد، كنوله تعالى ذكم من فئه فليلة عست فئه كثيرة» وقوله تعالى فرواد كروا الله كثيراً » . و بما احتص لندر نشص عليه فينقي في غيره على الاحتمال . والاستعمال أهم من المحقيقة والمجاز .

قوله: ولوندر الصدقة بمايملك لرم فان شققومه واخرج شيئاً فشيئاً

ما بسك يشمل العين و الدين والمنعقة، لصدق الملك على الحميع وكون مائلمبوم .

وهنا قوائد :

(الأولى) المراد بالمشقة الصرر الحاصل للبادر وأس يجري مجراه كولده وروجته ومن تجب تفقته هليه .

(الثانة) أد كان مايملكه قدر الصرورة كما قلبانظل لندر، ووجوبالصرف

١) ته القرآن ٢١٢/٢

ع) سوده البقرة: ۲۲۹

٣) سورة الاتقال: ٥٤ .

(الرابع) : اللواحق. وهي مسائل :

(الاولى): لو نذريومآمعيناً فاتفق له السفر أفطر وقضاه، وكذا لومرض او حاصتالمرأة اونفست . ولوشرط صومه سفراً وحضراً —

فيها فالمدفي له حرام فلايضح بدره، وكدا ينظل في قدرالصروره لوراد المال عنها .

(الثالثة) المراد بالصرورة مالايؤمل معها حصول عوص عن ديك المال، ولا يتقدر معوب اليوم والليلة بل أعم من دلك ، فيوكان في فلاذ سقط أسر في قدرما يحصل به الوصول الى المأمن والوطال وكثرت النفقة .

(الرابعة) ما ذكرناه من نظلان لندر في قدر الصرورة وهو طاهر كلام الشهيد، وأند العلامة فظاهره وحوب تعديم الجميع وتدريح الصدف. والعمل بالاول أجود والثاني أحوط.

(الحامسة) لورد المال عن قدر الصرورة من نجب الصدقة بالرائد في الحال و يحتص التقويم مقدر الصرورة؟ استكنه العلامة ما على مدهنة من حيث مكنه مل يعص المدور وهو معدور فيحب ، ومن عدوم قص التقويم ثم الصدقة تدريجاً ، واختار السعيد الأول والشهيد الثاني ،

(الساوسة) التقويم للرائد عن انصروره على قاول لشهيد رخصة لقيام لمقتصي للسلح وهو وجوب الوفاه بالبدر، وعلى قول لعلامه نفويم انصروري عزيمة والزائد رخصة .

(السابعة) تونعيش بعين المال بعد التقويم فالرابح له ولا تحب الصدقة به ، لاحتصاص المدريماً بملكه حال المدر، ولاتجب الصدقة بما يمعكه في المستقال، لاصالة البراءة وعدم المقتصي . صام وان اتفق في السفر، ولو اتفق يوم عيد أفطر، وفي القضاء تردد. ولو عجز عن صومه أصلاقيل: يسقط. وفي رواية يتصدق عنه يمد، (الثانية): مالم يعين بوقت يلزم الذمة مطلقاً. وماقيد بوقت

قوله : ولواتفق يوم عيدافطر وفي القصاء تردد

يستا من قول الشنخ أ في الهاية والمسوط والله للوية أوابل حمرة للوجوب لقصاء الستاداً إلى رواية علي بن مهر لا على المحل عليه السلام: أنه يصوم يوماً بدل يوم الشاء الشاء"، ومن قبا القاصي والله الدريس" والمصلف في الشر شع والعلامة بعلم الوجوب لمائيل من عدم صحة المدر لعدم قبول الرمان للصوم، لان مالايصح صومه لايصح بدره، وعليه العنوى ، والرواية مع صحتها محمد للة على الامتحباب ،

قولة: ولوعجز عن صومه اصلاقيل يسقط، وفي رواية يتصدق عنه بمد المول للشبح، وقال ابن ادريس دكان المحر تكثر أومرض لا برجي رو له كدي المصش لدي لا برحى برؤه فقول الشيخ صحيح، وادكان المرض يرحى مرؤه فعلية الإفطار والقصاء ولا اطعام، وقولة قوي ،

وأما لرواية بس الرصاعليه لسلام بطريق محمدين منصور عناهليه السلام (٤) والكليمي مرفوعاً الى عني س ادريس عنه عليه السلام (٤) يصاً ، وهي على التدب

 ١) انهایه ۱۵۹۵، دن به وحت عبه آن یعطر دلك البرم ویقصیه و لیس علیه كفادة المیسوط ۲۸۱/۱ دامنت تا ۱۳۷۰.

٧) الكامي ٧/ ١٥٦ ، التهذيب ٨/٥٠٣ ، الاستيمار ١٠١/٤ .

٣) البرائر (٣٥٧، لئرائع (٢٤٠/١ النواعد) لنظلب الدلك من انفسل الثاني
 من المقصد (ثاني من كتاب الأيمان).

٤) النقية ٢٣٤/٣ ، الكامي ١٤٣/٤

٥) الكافي ١٤٣/٤ (٥

يلزم فيه، ولو أخل لزمته الكفارة . وماعلقه بشرط ولم يقرنه بزمان فقولان ، أحدهما يتضيق فعله عنسد الشرط ، والاخبر لايتضيق ، وهو أشبه .

(الثالثة) : من نذر الصدقة في مكان معين أو الصوم والصلاة في وقت معين لرم ، فان فعل ذلك في غيره أعاد .

(الرابعة): لو ندر أن يرأ مريضه أو قدم مسافره فيان البرء والقدوم قبل البدر لم يلزم ، ولو كان بعده لزم .

(الخامسة) . من نذر ان رزق ولداً حج به او حج عنه ثم مات حج به او عنه من اصل التركة .

لاصالة الراءه وعدم الأثم

قوله: وما علقه بشرط ولم يقرنه بزّمان فقولان احدهما يتضبق فعلة عند الشرط والاخر لايتصيق وهواشته

الاول قول الشيخ واساعه وحمله الشهيد احوط ، و الدابي بقبه بعص تلامله المصنف عنه، والاشاك انه أشنه بالاصل، لاصالة عدم الصيق بعم يستحب التعجيل

قوله: من بدر الصدقة فيمكان معين أوالصوم أو الصلاة فيه أوفي ١) وقت معين لزم ، ولوفعل ذلك في غيره أعاد

قوله و اوفي وقت معس وعطف على مكان معين ، تقدير الكلام · لو بدر الصدقة أو لصوم أوالصلاد في مكان معين أووفت لرم .

١) ليس و فيه أو يه في المختصر النامم بل يمصر .

ادا عرفت هذا فاعلم: أن المصنف حكم بالأعاده أدا فعل المندور في عير ذلك المكان و لرمان ، وأطلق الفول بدلك في الاقسام الثلاثة . وليس هوعلى اطلاقه بل البحث يتنقح بمماثل:

(الأولى) دا بدرانصدقة في مكان معين تعبى فعلها فيه ، سوام كان المكان ذامزية أولا، لانه في الحقيقة بدرلاهل دلك المكان فيتعين صرفه البهم، وكدبيتمين الرمان المعين وان خلاعن المرية ، بعم لو كان المكان دمرية أو أوقعها فمي الأعلى مرية والمساوي فاشكال من حصول العرض في الأمرين وريادة في الأعلى فيس ، ومن عدم تدانه بالمسدور على وجهه ، وهذا أحود ،

(نذيبه) توبدر الصوم في مكان معين فان خلاعن المرية لم يتعين، لعدم الله وت مع حصول الوفاء باسدر أمالوكان دامرية كأيام لحاحة المدينة لوبدرها تعييب هدك ، فلوفعل في غيرها أعاد لعدم أيانه بالمندور مع تعلق العرصية ، وأطلق المنيح الصوم أين شاء ، وتودد فيه المصف في لشرائع ، والتحقيق

(شائله) لو بدر الصلاة في رمان معين بعين الاتيان بهما فيه مطلقاً ، سواه كان دامرية أولا ، وبوقعلها في غيره بم يجرمطلقاً ، سو ، ر د الزمان مرية أولا . أما المكان فان حادعن المزيه لم يتعين وحارث الصلاه أين كان ، وهو فتوى لشيح في بمسوط ، وترود فيه المصنف أيضاً من عدم النفاوت ومن وحوف الاتيان بالمندور على وجهه ، و لفنوى على الاول، لعدم تبارل البدر حصوصية المكان ، إذ لارجحان فيه ،

ويرر سؤ ل ، تقريره ، ما الفرق س الرمان والمكان في تعين الأول وعدم تعين الثاني مبع تعلق الدقو مهما ؟ ويجاب يوجوه :

لاول: (ن الوقت منت في جدوث (لوجوم محدوثه بخلاف المكان).

(السادسة) . من جعل دائته أوجاريته هدياً لبيت الله بيع دلث وصرف ثمنه في معونة الحاج والزائرين .

لثاني: إن الوقت لايمكن تعدد وهومن مشخصات لافعال. فقله لايحب وبعده يمشيع عوده فلانكون الفعل في عبره هوالمبدور بن معابراً

لثالث: المدرنصير لوقت المدور فيه وقناً محدوداً لتلك المدره فلا يحري في عيره، أما الد كان نسكان دامريه فلا يجري في لأدون قطعاً كمسجد السوق بالنسبة الى مسجد القبلة، فأن لاول بأني عشرصلاة و لثاني تحمسة وعشرين وكذا لايجري فيني المساوي أيضاً على الاقوى ، لعموم « أوقوا بعهد الله دا عاهدتم » أوعموم قوله صنى الله عليه وآله وسلم، من بدر أن يطبع لله تعالى فليطعه؟).

وهل يجري في الاعلى مريه كما لو ندرها في ستحدا سي صلى قد عليه و آله وسلم فعلها في المسجد الحرام أم لا ؟ فشكال من عدم الاتياب بالمندور على وجهه ومن حصول المقصود وزياده، فابانقلاسي روى عن نصادق عسه السلام، أنها في مسجد لسي صلى الله عليه و آله وسلم بهشره "لاف وفي المسجد الحرام بمائة الفي ال

قوله: من جعل دابتة اوحاريته هدياً للبيث بيسع ذلك وصرف ثمثه في معونة الحاج والزائرين

هكذا وردت الروانة! ، وطرد الاصحاب الحكم بما لو كان المندور عير

- ١) سودة التحل : ١٦
- ۲) سی این ماجة ۲۸۷/۱
 - ۲۱/۳ (الرسائل ۲۹۲۳ه)
- ٤) التهديب ه/ ١٠٤٠ و الكافي ٤/٣٤٥

(السابعة) روى اسحاق بن عمار عن أبي ابراهيم عليه السلام فى رجل كانت عليه ححة الاسلام فأراد أن يحج، فقيل له: تزوج ثم حح، قال: ان تزوجت قبل ان أحح فغلامي حر، فبدأ بالنكاح فقال: تحرر العلام. وفيه اشكال الا أن يكون بذراً.

(الثامنة) : رُوى رَفَاعَةُ عَنَّ أَنِي عَنْدَاللَّهُ عَلَيْهِ السلامِ فَيُرْجِلُ لِلْـرُ الحج وَلَم يَكُن لَهُ مَالُ فَحَجَ عَنْ غَيْرِهِ أَيْحَزَى عَنْ نَدْرُهِ ؟ قَالَ : تَعْمُ وفيه اشكال الآن يقصد ذلك بالندر .

الدابة والحارية أو كان السدور له عبر الست كالمسجد والمشهد، لاتحاد الطريق في ذلك من كله من غيرفرق ،

قوله: روى اسحاق بن عمارعنايي ابراهيم عليه السلام 1) في رجل قال: ان تروجت قبل ان احج فعلامي حر، فندأ بالنكاح تحرر العلام، وفيه اشكال الاان يكون تذرأ

هده الروانة أفتى بدهمدونها الشبح في النهابة أأ واستشكلها الدهميف من حدث عدم صحة العتى معلقاً على شرط عر البدروالموت، والعرص حلوالرواية من وكرهما فلايقع التحرير ومن حيث امكان ازارة البدر ووقوعه من اللافظ والاهمال من الراوي .

والتحقيق أنه ١٠ كان ولك بدراً وحصلت شرائطه النقطية والمعبوية حكم بالتجرير والا فلا .

قوله: روى رفاعة عن ابى عبدالله عليه السلام: رجل نذر الحج وُلم يكن لا مال فحج عن غيره أيجرى عن نذره ؟ قال : عم٣) وفيه اشكال الاان يقصد ذلك بالنذر

١) الكاني ٧/ ٥٥٥ ء التهذيب ٨/ ٤٠٣٠ -

٧) النهاية . ١٢٤ .

[·] T10/A 나타네 (T

(التاسعة): قيل من نذر ألا يسيع خادماً أبداً لزمه الوفاء وان احتاج الى ثمنه! وهو استباداً الى رواية مرسلة.

هذه أيصاً أفتى الشبح في النهاية المصمونها، ويستأالا شكال من حيث أن تذرالحج مطلقاً يوحب استقراره في دمة البادرفينتقر في إيقاعه الى بية وقصد ، لما تقرر من افتقاد كل عبادة الى دلك، وحجه عن عيره لسن فنه قصد الحجعن نفسه أوعن غيره ، فان دلك لايوجب تعنى الحج في دمته عن نفسه بل أعم من الأمرين ، وحيث لمو حج عن غيدره فقد أتى بالمندور ، لانه أحد الامرين الواحبين على التحيير ، في عرع على ذلك فروع :

الأول: أنه يحب عليه التعرص لتحصيل شرط الحيج عن بعسه أوعى عيره بحسب الأمكان الشرعي والعرقي .

الثاني: لولم يتمكن من الاستطاعة عن نفسه وحصلت بالايجار للنجيع عن عيره وجب عليه القنول، لابه قبام بأحد الواجبين المحريثين "مع عدم الأحر . الثالث: المراد بالاستطاعة هذا المقلمة لاالشرعية التي بشترط فها ملك الزاد والراحلة فاضلا عن مسكنه وخادمه وثبابه .

ر اسع: لوجح عن عبره بأحد الملزمات وحب في النبة النعرص للوحوب السبب الملزم أو المقر معاً في نيته .

العامس ١٠ ال كال البدر مفيداً برمان وحب ما ذكرناه في دلك الرمان، وال كان مظلفاً وجب موسماً ، وينصيق عند طن الموت كنائر الموضعات

قولة: قيل من بدران لايبيع خادماً أبداً لزمه الوفاء وان احتاج الى لمنها ، وهواستناد الى روابة مرسلة

¹⁾ bys . 410 .

γ) في يعض السنة : المخيرين،

(العاشرة). العهدكاليمينيازم حيث تلزم. ولو تعلق بما الأعود محالفته ديناً أو بياً خالف ال شاء، ولااثم ولاكتارة .

القائل هو الشيخ في النهاية أو المستند روانه احمد بن محمد بن ايني تصرص الحسن بن علي عن ايني الحسن عليه السلام قال : قلت له : ان لي جارية ليس لها مبي مكان ولاناحيه وهي بحمل الثمن الا ابني كانت حلمت منها يمس فقلت لله على ان لا أبيعها أبدأ ولي ابني المنها حاجة مسنع تحميف الدوية ، فقد ال : ف لله بقولك الله ، وهي عبر مراسلة كما قال المصنف الدوية .

قال بن دريس ، هد عيرمسقيم ، للاحداع على أبه منى كان الدر صلاح ديني ودنياوي جاز مخالفة تدره من غير كعارة .

قلت . هذا مني على حوار بدر المناح ، وقنه منع لما تقدم من اشتراط كون المندور طاعة ، وعلى تعدير تقول به _ كماهو مدلول الرواية _ المامتع من المنحلفة وأوجب الوفاء بالندر ، لأن المدكور من الحاجة فيها حاجة ضعيفة وهي تحقيف المؤية، وذلك غير محوج ؟ الى محالفة المدر .

قال الشهيد في قوله عله السلام و صفة لقولك » رقيقة، هي ال النعر يسمى يليناً فلعلم منه أن كل موضع يلوقف على أدن العبر بي اليمس يلوقف على أدن الوالد، لو حود النص على أنه لا يميس لولد منع والده .

١) التهاية : ١٧٥٥

٢) التهذيب ٨/ ١٣٠ ، الاستيصاد ٢/ ٤١

٣) اى ليس كما ف ل المصنف بن هي مصلة بكيها صفقة ؛ لرجال ؛ فقد شاركت المرسل في صفف المتعلك بل الصغيف أوهي من المرسن ، لابه لاشك في رده وقد يشملك يكثير من نمر ممل بل قد بطبق عليها الصحيح كذا في هامش المخطوطة

٤) في بعض النسح : غير مخرج

وفيه نظر ، لأن التسمية وجدت في كلام السائل لا الأمام ، والتقدير على التسمية لبس تسمية ، لأن ايراد الصيغة وتسمية الامام لها ندراً منه على أنه ليس بيمين كما توهمه السائل بل بدر وكل بدر يجب الوفاء به .

بعم لفائل أن يقول على تقدير اشتراط كون المبدور طاعة . فماوجه العمل بالرواية ، الإعدم البيع ليس طاعة في مقسه -

فيحات: بأنه وادلم يكن طاعة في نفسه لكنه وسيلة الى الطاعة ، لانه مبع استمرار الملك سنعسس يستحب العنق ، و لوسائل تابعة للمقاصد .

تم القسم الثالث وهوقسم الايقاعات فلنشرع فني الرابيع وهو الاحكام .

فهرس الكتاب

کتاب النکاح (۲ ـ ۲۸۹)

۳	اقسام المكاح بالنكاح الدائم
۵	تفسيم التكاح بانقسام الأحكام الخمسة
٦	مي لمغظ الاينجاب والقبول وشرائطه
33	عبارات المعبي والمجنون والسكران في التكاح
14	ادعاء زوجية المرأة والختها
10	تزويج أحدالنات من ووق تسميتها
11	يعضآدات العقد والحلوة
۲.	جواز النظرالي وجه من پريد بكاحها
۲۳	حكم الوطء في الدبر
44	المزل ومتى يدخل بالمرأة
YY	اولياء المقدوما يشترط في الاولياء
YY .	توقف النكاح على الأجارة في الحروالعبد

የግ	لاتنكح الامة الابازن المولى
YA.	في تزوج الاب الصغيرس أولاده
13	لاولاية للام في نكاح أولادها
£Y	أسباب التحريم في النكاح
43	بعض أحكام الرضاع
Pl	التصامرة وينص أحكانها
7.0	حرمة المصاهرة هل تنشر
Yl	لوملك أعتبن فوطيء واحدة حرمت الاخرى
YA	يكره أن يعقد الحرطى الامة
A٠	لايجوز نكاح الامة على الحرة الأبلانها
۸۳	تزويج ذات البعل ومن في العدة
AY	من تحرم يلواط الغلام
AA	عدد الزوجات فيالدائم والمتعة
NE	اللبان بين الروجين
46	كفرأحد الزوجين
1 - 0	التساوي في الأسلام شرط في صبحة العقد
11.	النزوير عندالنكاح
111	تزويج الزانية مع عدم العلم بدلك
117	لايجوز التعريض بالحطبة لدات العده الرحعية
110	بكاح الشفار ونكاح المربية وبنتها
111	جواز النكاح المنقطع وأدلته
NA.	بعض أحكام الزواج المنقطع
17T	المدة في نكاح المتمة

140	في نكاح الأماء والعبيد
1.60	الطوازىء على زواج العبيد
121	من الطواريء العتق
377	ومنها الطلاق
138	لاحصرني النكاح بملك الرثية
171	ملك المنفعة في النكاح
171	الميرب الفاصخة للنكاح وأقسامها وأحكامها
1 VA	في هيوب الرجل والمرأة
140	الحياد في قسخ النكاح على العور
141	اذا نسخ الزوج قبل الدخول فلامهر
1.14	ادعاء العنى وانكار المزوج ذلك
110	التزوير في الحرية والرقية
4 - 44	في أحكام المهر
4.0	كل ما يملكه المسلم يكون مهرأ
YIY	لايشترط في صحة النكاح ذكرالمهر
441	أحكام تتعلق بالمهر
***	تملك المرأة المهر بالعقد عليها
111	الطلاق قبل الدخول مالزوجة
YE-	الوأمهرها مدبرة ثم طلق صارت بينهما تصفين
Y£1	الطلاق بعد اعطاء عوض المهر
YEY	الشرط القاصد لأيقسد العقد
Y£Y	اختلاف الزوجين في أصل المهر

أحكام القسم والشور والشقاق	785
كيمية القسم للارواج	40.
النشوز ومعناه وأحكامه	YON
أحكام الشقاق بين الزوجين	Yey
أحكام الاولاد	404
ما يستحب للاولاد من التسمية وغيرها	Yle
أحكام الرضاح والحصابة	Y11
في النفقات وأسبابها	YYE
ما يشترط في معنة الزوجة	TYY
سنة الرئد على الأب	7AY
مي معقة المماليك	YAY

كتاب الطلاق (۲۹۰ – ۲۰۸)

Y4+	ما يعتبرمن الشرائط في المطاني
***	ما يعتبرمن الشرائط في المطلقة
4-4	صيغة الطلاق وكيفيتها وما يعشرفيها
414	الطلاق باثنتين أوبالثلاث
* \0	الاشهاد في الطلاق وشرائطه
۳۱۷	الطلاق البدعي والسي
W15	الطلاق البائن والرجعي والعدي
TT -	مسائل من أحكام الطلاق
TTT	أحكام طلاق المريض

777	ما يعتبر في المحلل
779	الرجعة والألفاظ الصالحة لها
271	أحكام العدد وأنواعها
770	في حدة المسترابة
4.51	في عدة الحامل
Tio	أحكام المفقود هنها زوجها
t.o -	عدد الاماء وكيفية امتيرائهن
700	لايجور حراح الرحعية من البيت الأمع الادية
	كتاب الخلع والمباراة (٢٥٦ ـ ٢٦٦)

rot	صيغة الحلم ومايعتبر في ألماظها
717	ما يعتبر من الشرائط في المخالع
1	ما يعتبر من الشرائط في المختلعة
PTP	مسائل من أحكام الخلع

كتاب الظهار (٢٦٧ - ٢٨٤)

TNY	معنى الطهار لغة وشرعاً
የ ጎለ	ما يتعقد به الظهار من الإلماط
TYT	وقوع الظهار بالمتمتع بها والموطوءة بالملك
ΥVE	مسائل من أحكام الظهار

كتاب الايلاء (١٨٥٠ - ١٤٤)

YAe	ما يتعقد به الايلاء من الالعاط
7A7	ما يعتمر في الرجل المولي والزوجة من الشرائط
YAA	اذا رفعت الزوجة أمرها الى العاكم
75-	في كفارات الايلاء
77.0	من حلف بالبرامة لزمه كمارة ملهار
¥1A	كفارة جز المرأة شعرها في المصاب
£	كفارة من نذر صوم يوم فعجزهنه
٤١١	مسائل من الكفارات
	كتاب اللعان (١٥٥ – ١٠٨)
£\m	معنى اللعان لغة وشرعآ
213	سبب اللعان قدف الزوجة وانكارانوك
£1A	في شرائط اللمان
EYY	كيفية اللمان
174	بعض أحكام اللمان
	"تتاب العتق (۲۹۹ ــ ۲۵۹)
£Y4	أساب الرق والاقرار به
٤٣٠	من لايملك بالرقية من الاقارب
£41	أسباب ازالة الرق

£40	ما يشترط في المعتق من الشروط
£74	كراهة التفريق بينالولد وأمه
173	مسائل من أحكام الرق
££4	سراية المتنق وأسبابها
£00	العوارض الراقعة للرقية

كتاب التدبير والمكالبة والاستيلاد (٤٥٧ - ٤٨٤)

Yes	معيي التدبيروشرعيته
10A	اللعظ الصريح في التدبير وبعض أحكامه
174	التدبير وصية يرجع المولى فيه متىشاه
2773	أسباب بطلات التدبير
173	في المكانبة وبيان أحكامها وأركانها
£14	أنسام الكتابة
£VY	ما يعتبر في ما لك العبد للكتابة
£Yo	مسائل من أحكام المكاتبة
£A·	الاستبلار وما يتحقق به

كتاب الاقرار (١٨٥ - ١٠٠٠)

£Ao	دليل شرعية الافرار
£Aa	معنى الاقرار ومايتقوم يه
£AA	شرائط المقر

EAT	شرائط المقر له
£4+	شرائط المقريه
1773	الاستئناء عند الاقرار
£4Y	تعقيب الأقراريماينافيه
ESY	أحكام الاقرار بالنسب

كتاب الايمان (٥٠١ - ١٥٥)

4+1	معنى اليمين للة وخرحاً
#+T	مايه يتعقد اليمين 🐣
#+A	ما يعتبر في الحالف من الشروط
n \ =	ني متعلق اليمين
414	مسألتان من أحكام اليمين

كتاب الندور والعهود (١١٥ - ١٩٥)

914	الشرائط المخبرة في الناؤر
#1Y	صيغة المبقو
019	يشترط في البدر النطق بلعظ الجلالة
6 Y +	مي متملق النفر
PYY	مسائل من لواجق الخر

من مخطوطات

"ale lypig () x - 1(0)

مكتبة آية الله المرعشي العامة

سلسلة تعني بالتراث المخطوط المحفوط في أجنحة مكتبة آية الله العظمى الموعشي العامة بقم، فتطبع تباعاً بطباعة جيدة واخراج أنبق، وقد طبع حتى الان في هذه السلسلة الكنب النالية :

١ _ اطالب الكلم في بيان صلة الرحم

تأليف الشيخ حسن بن علي بن عبدالعالي الكركي العاملي اعداد السيد أحمد الحسيني ، طبع سنة ١٣٩٤ ه

٧ - فقه القرآن

تأليف قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي

تحقيق السيد أحمد الحسيني ، طبع سنة ١٣٩٩ ه في جزئين

٣ _ قواعد المرام في علم الكلام

تأليف كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني

طبع ستة ١٣٩٨ هـ

إلى المثور من المأثور وغير المأثور

تأليف الشيخ على بن محمد بن الحسن بن زين الدين العاملي

طبيع سنة ١٣٩٨ ه في جزئين

ه ـ رياض الملماء وحياض القضلاء

تأليف الميرزا عداقة أفندي الاصبهاني

تحقيق السيد أحمد الحسيني ، طبع سنة ١٤٠١ ه في سنة أجزاء

٧ _ فضل زيارة الحمين عليه السلام

تأليف الشريف محمد بن على بن الحسن العلوي الشجرى

اعداد البيد أحمد الحبيني ، طبع منة ١٤٠٧ ه

٧ _ نضد القراعد الققهبة

تأليف الفقيه المقداد بن عبدالله السيوري

تحقيق السيد عبداللطيف الكوهكمري ، طبع سنة ١٤٠٣ ه

٨ ـ رسالتا آل بابویه وعلماء البحرین

تأليف : الشيخ سليمان بن عبدالله الماحوزي البحراني

تحقيق السيد أحمد الحسيني ، طبع سنة ٤٠٤٠ هـ

ودالتنتيح الراثع لمختصر الشراثع

تأليف الفقيه المقدارين عبدالة السيوري

تحقيق السيد عبداللطيف الكوهكمري، طبع سنة ١٤٠٤ في أربعة اجزاء

، ١ _ عداية الطالبين في شرح نهيج المسترشدين

تأليف الفقيه المقداد بن عبداقة السيوري

لحقيق الديد مهدي الرجائي، طبع منة ١٤٠٥ هـ

1-12-12-2 - - - - the state of the same of the same of The thing is not to be a second The first transfer and the second the market great ages

- /// ---

